

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي فضل العلم من شأني من شأن عاده ونظمنا في سلك خلاصته واجتاده
 واعدنا جزيل فضله وامداده والصلوة والسلام علي شرف خلقه وزين عبادته سيدنا
 ومولانا اميرنا علي بن ابي طالب وعليه وآله واصحابه وعترته واجتاده صلوة وسلاما دائما
 علي آله وآله الي يوم القيام اما بعد فيقول العبد الفقير الضعيف عبد الله بن حسن
 العفيف الكاظمي الحسيني عامله الله والذلي ومساخيد سبطه الحفيظ وبه الوفي
 لما رايت الفتاوي المنسوبة للعلامة الامام والمعلم الميرزا محمد باقر صاحب كتاب
 التخليق ونفس الحافتي الشيخ جمال الدين عن العلامة الشيخ سراج الدين الحانوتي
 الخالي الحفيظ امطر الله عليه قبه سحاب الرحمة والرضوان وسيف روضته من جوده
 البهتان منجورة التناول منقصة التناول مع كونها مفيدة اي اذا هذو ذلك بسبب كسر
 حجبها وعدم ترتيبها علي الابواب المفهومة فان تلميذه العلامة السيد نور الدين علي بن محمد
 بن يوسف الهادي الحسيني جعلا ذلك في غير مرتبة بسبب ذلك لم يتيسر للمستفيد
 اخذ الحكم منها الا بعد لقب شديد اجبت ان ترتب في هذه القروس راج من فضل
 الميسر لكل عسير ان تتناول وتنتشر بايدي العلماء والمفكرين ويحصل بها الانتفاع الجليل
 بحول مولانا القوي الشيق فسرت في ذلك مستعين بالله تعالى علي ما سألته
 وعازما علي ان اسير به بعد اتمام اجابة السالين في فتاوي المتأخرين وان بدأت فيها
 من كتاب الطهارة غير اني كلما اخذت كتابا منها المحقة فتاوي علمنا بنا المتأخرين
 ما لم يحق عليهم كتاب ولم يجمعوا فضلا ولا باب وهذا التزمه في غالب الابواب واعا
 التزمه ذلك لان كل فتاوي خدمت بالنويب والترتيب قد امن عليها من الضياع
 فصار الاستئصال بطلانها هو تحصيل حاصل اذ المجموع في كتاب منه باسمه معلوم
 المظنة للانتفاع ما مولانا عليه من الضياع جعل الله ما يقصده ناه خالصا الوجه الكريم
 وموجبا للفتوى بحسب النعم بمحمد وآله امين من ان لما من الله سبحانه وتعالى
 باعنا ما رزاه وتقيم ما قصده ناه وضع لي الحول الجليل في الاجابة اجبت ان اضيف
 الي كل كتاب من هذه الفتاوي منزلة من الفتاوي المرتبة بشكل الله تعالى وزيادة في الفائدة
 فسرت مبتدا الفتاوي فدوة العلماء العظام رتبة الفضل النجام مولانا

العلامة سراج الدين المشير بقاري الهادي ترتيب شيخ الاسلام العلامة محمد بن عبد
 الله الفريزي نزيل خزة بسم الله عليه الرحمة والرضوان من ارحم الراحمين ثم فتاوي شيخ
 رابع الاسلام وبركة الانام مولانا الشيخ زين الدين عجم ترتيب العلامة محمد بن عبد
 الله الفريزي الميرزا وايضا فتاوي لشيخنا زين الدين عجم ترتيب ابنه الفريزي ثم
 الفتاوي العلامة الامام العالم الميرزا مولانا الشيخ محمد بن عبد الله الفريزي ترتيب
 الحبيب نفسه ثم عباسي في ما وقفت عليه من فتاوي علمنا بنا المتأخرين علي الاطلاق
 فتحت بحمد الله سبحانه وتعالى علي وجه الحال والقام وصارت في سهولة اماخذ علي طرف
 النجام وعسى الله سبحانه وتعالى ان يرفع بها خصوصا من ابني غنص الغنص
 والقوي الملم وفقنا لما تحبه وترضى و سلك في فضايه وفواه طريق الاستقامة
 والقوي اللهم وفقنا لما تحبه وترضى من والاه امين معسرمة قال العلماء
 ربه الله تعالى عنهم علي العالم ان يحجب دار بعد شروط الاول ان يسأل الكسابل
 عما يجب عليه الثاني ان يخاف فوت النازلة الثالث ان يكون المصيل عالما
 بحكم الله تعالى في تلك النازلة اما باجتها دان كان يحتملها او ينهي امامه ان كان غفلا
 الرابع ان يكون السائل والمصيل بالعلم وبحسب بعضهم وجوب اجواب علي البالغ
 المستوفي للشروط اذ اسأله الضعيف المأمور بالصلوة عما لا يعلم ليعلم وزاد
 بعضهم خامسا وهو ان يكون السائل عنه عالما دينيا لاما ليا ولا اعتقاديا فالعظيم
 وليس بشي وعند استيفاء الشروط يجب اجواب والتعليم كناية ان هناك عينه
 وعينا ان لم يكن والتم ان الكلف ان توفى التعليم عليه حكمه وحيث وجب اجواب
 لم يجز له اخذ الاجرة عليه والا فقد قاله الروياني من المشافعية جائز له اخذها
 هكذا افعله بعض المشافعية واما عندنا فعلا لولا لاس للمفتي ان يأخذ شيئا
 علي كتابة جواب الفتوى وذلك لان الواجب علي المفتي اجواب باللسان دون
 البيان ومع هذا الكلف عن ذلك اولي احتراما عن الحق والمقال وصيانا لما وجهه
 عن الا بتدليسها قول والذي يظهر ان هذا الحكم خاص بالمفتي الذي لم
 يكن سقيا الفتوى بشي محمول له من بيت المال او من غيره اما من كان مفتيا
 بشي مما ذكر فيشفي ان لا يجوز له اخذ شي مما ذكر من المستفتي مطلقا وانه

كان
 قيل
 قد

اعلم واعلم انه لا يجوز نقلي المضول مع وجود افضل لان زيادة الفضل في
 الاختيار طليست معتبرة في شروط الاستحقاق والتقدم واعلم ان ما يكون في
 زمان من فوق الموجودين فليس اختياري بل هو فعل كلام الحق لياخذ به المستعني
 اذ الحق هو المتجسد كما استقر عليه رأي الاصوليين فائدة قال جمع من العلماء
 يجوز تقليد الحق الواحد اذا كان عدلا بالغا سوا كان حرا او عبدا ويجوز ان تقلد
 رسولك اليه وكذلك اذ كتب الحق خطه في رقعة للمستعني جاز العمل بخطه اذا كان
 الرسول ثقة فاذا عرف المستعني خطه وكان الرسول عينا ثقة ففقه نظر وجه هذا
 ما خرج من العادة به في ضامر الاعصار والامصار مع ضرورة الناس الي ذلك وكان لخواصهم
 عجز عن كتاب الفضا حتى احدثت الشهادة على كتاب القاضي لاجل حدوث الشهادة عليه
 خاتم القاضي واول ما احدث الشهادة على ذلك هارون الرشيد وفي ابنه المهدي
 كذلك في عيون الحكماء قال بعضهم **مسئلة** يجوز الا فتا للمقلد وان لم يقدم على
 التفرع والرجوع لانه لا قبل لما يقب به عن امامه وان لم يرجع بقله وهذا هو الواقع
 في عصورنا المتأخرة للضرورة ومن هنا يعلم وجوب تعبيده بالمعقول بل بالراجح
 ان كان قيدا وينبغي ان لا يوجب للمعني اذ لم يسأل عنه وكذا ينبغي للمعني ان يسأل
 اذا سئل عن مسئلة ان يعين النظر فيها فان كان من جنس ما يفتي في جوابها
 لفضل ولا يجب على الاطلاق وان يكون خطيا وكذا ينبغي له ان يظهر عنده انه
 احظ ان يرجع ولا يستعني ولا يفتي والله سبحانه وتعالى اعلم واعلم
 انه لا يجوز للرجل ان يعفي بغير علم وان اصر على قوله المتألف للمعقول ارب ناديا
 لا بقرانه زاجر له ولا مثاله والله سبحانه وتعالى اعلم **كتاب الطهارة**
سبل رضي الله عنه ما فوكم في رجلى عليه خبابة وجبده نجاسة حقة
 فدخل ثوبا وانفخ فيه وزال عين النجاسة بل يلزمه في زوال الحدث وكذا
 تكرار الغسل الى ان يتم له ثلاث مرات او اربع او يكتفي بالواحدة الاولى واذا قلتم
 بالاكتفاء بها هل يشترط الثلث في الما قدر الثلث ام وعي تقدير عدم اشتراط
 شيء منها لزوال الحدث ونجبت معا فسل مشروط شيء منها التمام السنة كالثلث
 ام لا **واجاب** النجاسة حيث كانت مريية فطهرها مرتين زوال عينها سوا كانت

مرة او باكثر فثبت زوال عين النجاسة لا يحتاج الى التكرار قال في متن الكتب والغسل مرتين
 يظهر من رواية عبيد الاماست عنه مثلا فالمرتبة لم يشترط فيها الثلث بل وكذا
 يكتفي بمرتين في التلبس وخلافه اما غير المرتبة فاشترط فيها الثلث وقيل
 غلبة الظن واسا البدن فاختلوا فيه فقل عن شيء امنية ان قاله والاظهر ان كلاهما
 التوابع والترك ليس بشرط في البدن وما يجري مجراه وهذا بعد النظر في اشتراط
 الثلث لاحاي القول الاخر وهو ان الاعتبار بعلمة الظن فاذا كان هذا في غير
 الشهر فمما اذا دخل الشهر بالاولي ونظر عن صاحب الذخيرة ان قاله وحتى عن
 الغيبة اي اسحاق المجاهد انه اذا أصابت النجاسة البدن يظهر بالفضل ثلاث
 مرات متواليات لان العصر متعذر فقام التوابع في الغسل مقام العصر واما
 الثلث في الغسل من الجنابة بانجاسه في الشهر فقال في معراج الدرر ان اذا
 انجس اجنب في الحائض جاز ترك الاستنابة وان مكث فيها ساعة تسع الوضوء
 والغسل فقد اكمل السنة ام وبعد اخر ما وقفت عليه من الحائض من هذا الباب
 واسألهم **وسبل** العلامة الشيخ عبد الرحمن الرشيد بن عيسى
 الزباد طاهر ويجوز شها الكلد واستعمال دويبه وشا ووهبه وقبولها وسببه
 وقبولها وسائر العقود المذكورة وعينها ام يكره الكلد واستعماله وعينها
 كالعقود المذكورة وعينها ام يكره عجزه او تنزيها ام نجس نجاسة غلظة او خففة
 فلا يجوز شيء مما ذكر **واجاب** قال الشيخ كمال الدين بن الهمام في نه الهداية ذكرت
 بعض احوالنا الغارية في الزباد فقلت يقال انه عرق حيوان محرم الاكل فقال
 ما يحيله الطبع الى صلاح كالغيبية يخرج عن النجاسة كالمسك انه وقال الشيخ
 نه الدين نجس في الاشياء والنظائر فيما عت به البلوي مانعه ومن ذلك
 القول بطهارة المسك وان كان اصله دسا والزباد وان اصله عرق حيوان
 محرم الاكل اهرفلت العبارة ان علي طهارة الزباد فاذا كان طاهرا جاز في سائر
 العقود المذكورة ونجسها واما جواز الاكل فله رفيد نضا ولا اجزم به اذ ليس
 من لازم الطهارة على الاكل فكم من طاهر لا يجوز اكله كالشراب والله اعلم **وسبل**
 العلامة الشيخ سحاب الدين احمد بن ابي الفضل الصابوني رحمه الله تعالى

س

س

س

ونفع به هل يحكم بظاهرة الطهارة مع مرور الناس عليها ما لم ينظم نجاسة وكذا يلب
العصاة بئى وأية الجوس والسفاريك واليهود وكذا ما كان أصله الطهارة كصبي
عيني ميميل أدخل يده أنا فيه ما لم لا وهل طهارة البدن والثوب والمكان شرط فإذا كان
إبدان الإنسان جراحات مسترسلة السيلان لم تنقطع والدم يصيب ثوبه وبدنه
فألبسوا ثيابا أو تقطر في مكان سجدته فهل يجب عليه أن يتكفأ الغسل لكل صلاة
وأن يكون أحرجه مدفوعا بوجوده هذه الاعتذار وتكون هذه العلة كعذر الحفاضة
وأن قطر الدم على الحصى **فصل** قال الشيخ كان الدين بن الرمام في حق البداية ذكر بعض
أخواتنا أحسنهم أعلم وفقنا الله وأياك الله فأنته وسلك بنا وأياك سبيل خاتمة أي
أن الأصل في الأشياء الطهارة ما لم يدل دليل على نجاسة شيء منها والاحتياط في
العبادات وأن كانا من أحسننا لئلا نعلم ما يود الله مخالفة السلف وأستأجر في الدين فإذا
تقرر لك هذا فاعلم أن الطرق ظاهرة مع مرور الناس عليها وقد نقل في الفتنة اختلاف
المشايخ أهمهم أنه تعالى في طي السورج والاسواق ثم صح طهارة اليد على رأي فيه
عن النجاسة أو كان الغالب فيه النجاسة ثم قال وأنه حسن عندكم المصنف دون
اعتاده ثم نقل وقال أجود الذي تدبر في بلادنا لا نجعل من نجاسة ولا يوفي النجاسة
في دهمها ويلقونها على الأرض النجاسة ولا يمسلمونها بعد عام الدخ في طهارة يجوز
أخذ أخفاف والكلاب وغلاف الكتب ههنا والسط والقرب والدلا وطبا وبابا
وذكر الله تعالى بن الرمام في ثم يوصى من الحوض الذي يخاف فيه ذر ولا يتيقن ولا
يجب أن يسأل إذا احتجبت إليه عند عدم الدليل والأصل دليل يظف الاستقبال وقال
عمر رضي الله عنه حين سأل عمر بن العاص صاحب الحوض أنه ذه أكسبا يا صاحب
الحوض لا يهرأ بشيء عند ذكره في الوطأ وكذا إذا وجد من قبل الموت والرجع ما لم يعلم أنه
من نجاسة لأن الغضف قد يكون بظاهره وقد ينزل إلى الملك وكذا البيه الذي يتلأفها
الدلا وأجر المندسة يحملها الصغار والعبيد لا يعلمون الأحكام وعيها الرتاقولا
بالأبي الدنسة ما لم يعلم يعني النجاسة ولوطن العا نجسا فظهر ثم ظهر له أنه
ظاهر جبان وفي تواب الرستغني التوضي عا الحوض أفضل من الهر لأن الغضلة
لا يجيز أنه من أحياء فيهم بالوضوء فيها ومنه أعا فيها لا فضلة لهذا العارض

في مكان لا يتحقق النهر أفضل قالوا ولا بأس بالتوضي من جب بوضوء كونه في نواحي
الدار ويشرب منه ما لم يعلم قدره ويكره أن يستخلص لنفسه أن يتوضأ منه ولا
يتوضأ من غيره **فصل** حدثنا واسع أي الوضوء من حب الميك من ما يخرج أو من متوضأ
العامة قال من متوضأ العامة قال صلى الله عليه وسلم أن أحب الأديان إلى الله تعالى
الصحة الحسنة وقال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وذكر في دفع الغدير أنه تركه
الصلاة أيضا في ثياب العسفة لأنهم لا يتقون المحور قال الله الماصع أمنا لآله لأنه
لم يكره من ثياب أهل الذمة إلا السراويل مع استجلالهم أحرهم هذا ولما خالف ما إذا
شبهت بغيره موجب في العقبين فلا يجوز الصلاة في الديباج الذي يسهل أهل فارس لأنه
يلفنا أنهم يستعملون فيه الكبول ويزعمون أنه يزيد وعليه هذا ثياب العقبين
إذا خفف أنهم لا يتجنبون الدم المسفوح لا يجوز الصلاة فيها وأن خفف منهم الجنائز
لذلك والتباعد عن جازت الصلاة في ثيابهم وأن جهل حالهم في ذلك يقال بالكراهة
لقلته أحيالات منهم عند مسع أيهم بياهم عند أصابة الدم بها ولحكم المذكور
في ثياب العقبين هو الحكم في أية الجوس فيقال بالكراهة واستحب الغسل لقلته
استقرا لها لذلك منهم ووجوب غسلها إذا كان من يخفف النجاسة منهم كالجوس
لأن أبنيتهم نجسة لأنهم يطعمون فيها لحم الخنزير ويشربون فيها الخمر وكما وقع التفرج
به في حديث أبي ثعلبة الخشني من رواية أبي داود وأهل الكتاب وهم
يطعمون في قدرهم الخنزير ويشربون في أنيتهم أحر ذكر بعض هذا في دفع الغدير
ويظهر أنه موافق لقواعد المذهب وأنه أعلم وذلك مما قبل في سور الهرة وأن كانت
كراهة تنزيه وهو الأصح كغيره أن لا تنافي النجاسة فيكره غسله الصبي يده فيه
وأصله كراهة غسل اليد لأننا كما المستيقظ لقوم النجاسة فهذا أصل صحيح
مستفيض يتم فيه المطلوب وطهارة الثوب والبدن والمكان كل واحد منهما شرط
المصافي في حالة الاختيار وما صاحب الجرح السائل الذي تحقق عندها أن كان
كلما غسل ثوبه أصابه الدم ثانيا وثالثا فإنه يجوز له الصلاة فيه وإن لم يغسله
لأن في غسله مشقة عظيمة قاله السرخسي وقال بن معاذ عليه أن يغسله
لكل صلاة وقال في خلاصة الفتاوى الفتوي على الأول يعني قول السرخسي رحمه الله

بل دفع الله به من كلامهم في هذا المقام ونسأله وله الحمد حسن الخاتمة والسلام واسمه سبحانه
 ونفالي اعلم **وسئل** العلامة الشيخ عبد الكريم بن حجب الدين الفطحي المحقق رحمه الله عن
 المالك القليل الذي وقعت فيه غفلة ولم يتبين طهره ولا لونه ولا ريحه هل يجوز التكبير
 ان يقلد المالك في يتوضأ به ويصلي عليه منه سبب الخبيث او للبدن من شرايط الصلاة على
 من سبب المالك **قلت** اذا قلده المالك وتوضأ رأيي منه سبب المالك في جميع فروع تلك المسئلة
 والاول وان لا يقلد ولا يتوضأ بالماء الخبيث واسم اعلم **وسئل** العلامة المحقق قاسم بن
 قطلوبغا عن عظم ميت وقع في البئر هل يجزئها ولا ما ينزع منها **فاجاب** ان كان
 عظم خنزير فانه يجزئ البئر ويجب نزع ما فيها بعد اخراجه وان كان عظم عنب
 الخنزير فان كان عليه لحم اود سم فانه يجزئ البئر وان لم يكن عليه شيء من ذلك
 لا يجزئها واسم اعلم **وسئل** عما اذا اصابوا في البئر فارة متعشيتة وكانوا قبل
 ذلك طحوا او جثوا من ما بها هل يوكف **قلت** لا يوكف على قول أبي حنيفة وهو الصحيح
 واسم اعلم **وسئل** العلامة احمد بن يوسف السهمي باب التمسك من شخص بسبب
 انفلت يرحم هل ينقض وضوءه بالنوم **فاجاب** بعلم الفقه سببا على ما هو الصحيح
 ان النوم نفسه ليس بناقض وانما النافق ما يخبر عنه ومنه ذهب الى ان النوم
 نفسه ناقض لومه لقض وضوءه من به انفلت تخرج بالنوم واسم اعلم **وسئل**
 عن ما يخرج من وضوءه وهو من به انفلت تخرج بالنوم واسم اعلم **وسئل**
 الاحين الى اخر الليل ومن بكرة النهار الى الظهر ليس فيه التقين وسبب ذلك ان
 الحيوان ينزلون في الامان الوادي فيولون فيه في قيامهم وبرؤا فلاجل ذلك
 يقع التقين وما دامت الحيوانات غائبة المطيب وانزلت فيه تقين **وسئل**
 يجوز الوضوء من هذا الماء من يصفه النهار الا حين الى اخر الليل ام لا **فاجاب**
 يجوز الوضوء من الماء لغيره المذكور حال عدم التقين واسم اعلم **وسئل** عن من
 يخرج احكامه ولا يقدر على الماء البارد ولا يمكنه احكام من الضيق وجان من جهة
 الماء لا يشرب اخرج فيوضه ولا يمكنه ولا يمكنه عدم الصلاة **فاجاب** اذا كان الحار
 البارد في بعض جهات ولا يقدر على الماء وكان يمكنه الاعتسالة بالماء الحار لكنه يمنعه
 من ذلك فخره في يجوز التقين والصلاة به ولا تكرمه الاعادة واسم اعلم

وسئل العلامة سراج الدين قاري الهداية عن الموضي اذا نظر مسمع راسه
فاجاب اذا غلب على ظنه انه يضره مسمع راسه سقط عنه الحس ولا يجب عليه
 شيء واسم اعلم **وسئل** عن الدابة اذا ركبت وعليه بها روثها وعرفت واصاب
 بهن المراكب او ثوبه من ذلك الفرق المثلوث **فاجاب** اذا كان على بهن روثا
 واصاب الثوب نجس ولا يظهر بهن الحيوان اذا اصاب بهن روث او بول الا بالفضل
 واسم اعلم **وسئل** اذا كان اذن الرجل والمرأة مثقوبة هل يجب الصيال الماء النفس
 الى داخل القنب **فاجاب** نعم يجب واسم اعلم **وسئل** عن فسقية صغيرة يتوضئون فيها
 الناس وينزل فيها الماء المستعمل وفي كل يوم ينزل فيها ما جديد هل يجوز الوضوء
 منها **فاجاب** اذا لم يقع فيها غير الماء المستعمل لا يضر واسم اعلم **وسئل** العلامة زين الدين
 بن نجم رحمه الله عن البئر اذا وقعت فيها هرة وماءت فاما من خرج منها
فاجاب يخرج منها اربعون دلوا وجوبا بعد اخراجها واسم اعلم **وسئل** عن الماء المتغير
 ريحه بالقطران هل يجوز الوضوء منه ام لا **فاجاب** نعم يجوز واسم اعلم **وسئل** عن مريض
 معذور لا يقطع عنه البول ولا يمكنه غسل فوضوءه لعدم انقطاعه عنه هل
 لدان يصلي بالنجاسة ام لا **فاجاب** نعم له ان يصلي مع النجاسة ولا يكلف الي الغسل
 لكل صلاة واسم اعلم **وسئل** عن الموضي عبا السقاية والحيض المعدة للشرب
 هل يجوز الوضوء منها ام لا **فاجاب** ان كان الماء كثير في السقاية جازر والا فلا
 ولا يجوز الوضوء من ما كان في ولا كثير **وسئل** عن السراج والزيت اذا انقضت عترة فارة
 فيه او عينها هل يمكنه تطهيره ام لا **فاجاب** فاجاب نعم يمكنه تطهيره ويجب ان
 عليه حتى يهلوا فوقه ويوضع الماء عليه ايضا الى نهاية الثلاث حرات فيطهر
وسئل عن من وجب عليه الغسل هل يجب عليه ايضا الماء في تحت الشعر وفي الوضوء
 كذلك ام لا **فاجاب** نعم يجب عليه في الغسل ايضا الماء في تحت الشعر وفي الوضوء كذلك
 احرار الماء على ظاهر الحجة واسم اعلم **وسئل** عن شخص مريض بالطريق فاصابه من ثياب
 السوارع كثير حتى ملأ ثوبه هل يجوز الصلاة فيه مع وجود ذلك **فاجاب** لا
فاجاب فنجوز الصلاة فيه مع وجود ذلك لانه عفو للضرورة واسم اعلم **وسئل**
 هل الماء الموضوع في الزير اذا ملأ انسان منه وهو جنب يكون مزارا وخفت

فت

وسئل

كان

يده في الماهل يجوز النوض به او منه وكذا الاستفصال لم يصير مستقلا **فأما** لا يصير مستقلا
بذلك ويجوز النوض والاحتشال منه **واسه اعلم** **وسل** عن الرجل اذا اغتسل من عين سبهوة ولا
استنار الى هل عليه غسل ام لا **فأما** لا يغسل عليه **واسه اعلم** **وسل** عن لبن الشاة الميتة
والبقرة الميتة هل هو طاهر ام نجس **فأما** طاهر **واسه اعلم** **وسل** عن من احب ان يلبس ثوبه
الدرهم ثم يغتسل الصلاة ام لا **فأما** لا يمنع علي ما عليه الفتوى مخرج بنية الغنية **واسه اعلم**
وسل عن امرأة رأت الدم بعد حكمه بياها هل يكون نجسا ام لا **فأما** لا يكون نجسا **واسه اعلم**
واسه اعلم **وسل** عن الصبي اذا وطئ امرأة بالغت هل عليه غسل ام لا **فأما** لا يغسل عليه وجوبا
وعليه الغسل **واسه اعلم** **وسل** عن المرد اذا شرب من انا وقضيل من شرب هل هو طاهر ام
نجس ويجوز استعماله **فأما** نعم هو نجس **واسه اعلم** **وسل** عن دم الموزع هل هو طاهر ام
نجس **فأما** هو نجس **واسه اعلم** **وسل** عن اللحم اذا انفس كيف يظهر **فأما** لا يغسل بالما تكتلنا
ويبرد في كل مرة **واسه اعلم** **وسل** عن الزيت النجس اذا جعل صابونا هل يحكم بطهارة ام لا
فأما نعم يحكم بطهارة **واسه اعلم** **وسل** عن المريض اذا كانت ثيابه منجسة ويكف
اخرج في غسلها هل لم ان يلبس فيها ام لا **فأما** اذا كان لا يلبس شيئا الا وتغسل من شدة
له ان يلبس علي حاله **واسه اعلم** **وسل** عن من اغتسل ومن به جراحة اذ لم يمسح على
العصابة في الوضوء ثم لبس باخرى ولم يمسح عليها المسح هل له ان يصلي ويجزيه
المسح الاول **فأما** نعم ان يلبس ويجزيه المسح الاول **واسه اعلم** **وسل** عن صورة الاستنساخ
بالاخبار في زمن الصيف واشتاء **فأما** صورته ان يدبر الرجل بالحجر الاول ويقبل بالثاني
ويدير بالثالث في زمن الصيف وفي زمن الشتاء بعكسه **واسه اعلم** **وسل** اذا جامع الرجل
زوجه فاراد ان تغسل في الحمام من العصابة هل يلزمه اجل الحمام اعني الزوج اعليها
فأما الاجرة على الزوج **واسه اعلم** **وسل** عن نجس اذا اغتسل في رمضان هل عليه ان
يغترف في المفضضة ويبالغ في الاستنساخ فاذا كان في الغضام **فأما** لا يكلف الي ذلك **واسه اعلم**
وسل عن العمرة او حج واحد يد اذا احببتا نجاسة عني مرتبة اذا اغتسل
ذلك الموضع مرة واحدة هل يظهر ام لا **فأما** تغسل ثلاث مرات وتجفف عني أثر كل مرة اذا
واما اذا كانت مستهلكة فكيف الغسل ثلاث مرات بدفعة واحدة من غير تجفيف
في كل مرة **واسه اعلم** **وسل** عن العنبر النجس اذا طار ودفع في الماء القليل هل يغسل

ام لا **فأما** لا يغسل بالما تكتلنا **واسه اعلم** **وسل** عن الخوض اذا كان عشرين
في عشر فوقع فيه الكلب اجوز الوضوء منه ام لا **فأما** يجوز الوضوء منه **واسه اعلم**
فأما عن المارض اذا احببتا نجاسة فيست وذهب اثرهما اما بها ما هل يعود نجاسة
ام لا **فأما** يعود نجاسة **واسه اعلم** **وسل** عن المني اذا فرك وذهب اثره ثم احب بها ما هل يعود
النجاسة نجسا ام لا **فأما** لا يعود نجسا لان الفرك محل الغسل فلو غسله وذهب النجاسة
وبقي اثره اما هل يجوز ان يغتسل كذا هذا **واسه اعلم** **وسل** عن ارض اما بها هل يغتسل
وذهب اثره هل يجوز الصلاة عليها ام لا **فأما** قال ابو جحيم لا بأس بالصلاة عليها فان رملها
ثم جلس عليها فلا بأس به قال في التواضع لنفسه علي قولنا في ح اذا احب بها الما وقال
في ترجمه انه لا تغتسل المارض بالما **واسه اعلم** **وسل** عن الميت اذا وقع في الماء هل يغسل ام لا
فأما روي عن ابي يوسف ان الميت اذا غسل ليرفع في الماء لا يغسله وان كان قبل الغسل
بغسله وعندك لا فرق بينهما ولا يغسله وهو غيبلة أي فقل لم ذكر ان نجسا وقيل في
ترجمه فامر بنزع الماء قال احتل انه احبته جراحة فاخطلط الدم بالما **واسه اعلم** **وسل**
عن رجل مسح راسه باطراف اصابعه اجزبه ذلك ام لا **فأما** ان كان الما متقاطعا فان
كانت متصلة ولم تكن الما متقاطعا لم يجز قال الفقهاء ابو الميثان ان كان الما متقاطعا
فانه ينزل من اصابعه الي اطرافها فاذا دمه فلما نه اخذ ما جده به امر امر ومسح به ثم لبس
حتى جعل ثلاث مرات قال ابو الضمان كان يمسح في كل مرة في عين الوضوء الذي مسح اولها
واسه اعلم **وسل** عن رجل دخل الماء في حفرة من حرق صبي هل ينقص مسحه ام لا **فأما**
لا ينقص لان الاعتبار بوصول الماء الى معظم رجله وهو واسع القولين **واسه اعلم** **وسل**
عن رجل جامع امراته فيمادون المخرج فدخل من مائة في فرجها هل يجب عليها الغسل ام لا
فأما لا يغسل عليها **واسه اعلم** **وسل** عن حمار يبول في الماء فيصيب من ذلك الرثوب انسان
هل يضر الثوب ام لا **فأما** لا يضره الا ذلك ما حثه يتبع انه يبول **واسه اعلم** **وسل** عن تعليم
الاطفال هل له وقت **فأما** لا وقت له قلت قال في جامع الجبار وسبب قلم نظاره يوم الجمعة
واستدل عليه عاروت عايت رضي الله عنها عن رسول الله صلي الله عليه وسلم انه قال
من قلم اظافره يوم الجمعة اعزاه الله اليه بالي يوم الجمعة الخزي وثلاثة ايام بعده
واسه اعلم **وسل** عن السكن اذا افاق هل عليه وضوء **فأما** نعم انتقص وضوءه **واسه اعلم**

وسئل عن نظر الي صبي يشهوه ثم انزل فهل يلزمه الغسل والكفارة ام لا **قلت** يلزمه الغسل والتوبة واسد اعلم **وسئل** العلامة عن عبد الله التميمي شيخ الفريز رحمه الله اسعن لي ما اذا وقع فيه جلد طاهر من حيوان منك هل يجنس ماؤها ولا وهل اذا وقع في طاهر من الحيوان ماؤها بالكلت يجنس ماؤها الاول **قلت** لا يجنس لما يثبت من ذلك اصلا واسد اعلم **وسئل** عن الحوض اذا صنع راسه او غسل ثيابه وحاجبيه ثم حلق ذلك هل ينقض وضوءه او يلزمه اعادته المسح والغسل ام لا **قلت** لا ينقض وضوءه بذلك ولا يلزم اعادته المسح ولا الغسل اصلا واسد اعلم **وسئل** عن خلع صلي بالتيمم على هامة غايب مع القدرة على الحيا هل يصح صلاته ام لا وهل هذا التقليد صحيح ام لا **قلت** هذه الصلاة عين هامة وكذا التقليد لانه لا يصح في شي من كتب من اجتهاد ديني تخليف بالاجماع وشكوا له عما اذا نواها ومسح بعض شعره ثم صلى بغيره الكلب قال في كتاب توفيق المحاكم علي غامض الاحكام بطلت بالاجماع كذا قال في المحاكمات في قاسم في تصحيحه وتخفيفه ان الشافعي وان قال بجواز الصلاة على الغائب بالتيمم مع القدرة على الا بطل عندهما واسد اعلم **وسئل** عن الوضوء والاعتسال بما يقين لونه وطهره ويرجى بحيلة العلق عليه لاجزاج المامنة فهل يجوز ام لا **قلت** قال جمهور العلماء يجوز الوضوء بما يحوض الذي وقع فيه الاوراق وقت الخريف فتقيم جميع اوصاف الثلاثة وفي النبايع انه لو وقع اخص وبالقلا في المافيق لونه وطهره ويرجى بجوز الوضوء به وبعضهم ذهب الي عدم جوازها بالما الذي عينت كثر الاوراق بحيث يظهر لونه في كفه عند رفعه كما جزم به في الكسب وما الزرد والصابون والعصفر والسيل لور قضا يسيل على العضو بجوز الوضوء به في المعنى بالاشان وان شئت لا كما في المزارية وفي المجتبى لو عين الاوصاف الثلاثة بالان او الصابون او الزعفران او الاوراق او الملكث ولم يسلب اسم الملعنة ولا معناه فانما يجوز التوضي به وفي قاضي خان ان التوضي بما الزعفران وزرورج المعصر يجوز ان كان زعفران والمغالب وان غلبت احمره وصار مقامسا لليجوز به التوضي فان عندنا يوجب اغتسل الغلبة من حيث الاجز لا من حيث اللون هو المعصية انه فيظهر بهذه الفوك جواز الوضوء بما لهل المذكور عند جمهورنا وانه اسد اعلم **وسئل** عن رجل اصاب ثوبه من الشيند وصلى فيه هل عليه الاعادة ام لا **قلت** ان كان ماصا به سكرت فنج

فيه

زبيب

زبيب قذرا واشتد وقد ف بالزيب وكان اقل من ربع عضو فلا اعادته عليه وان كان قدر الربع اكثر فعليه الاعادة وان كان ماصا به ضيف فاختر الامام ابو يوسف ان صلاته نامة قلى ماصا به او كثر وعي قيا من ماري الامام جواهر زاده ان اكتشف خطا فطلت نامة وان كان قد غلا واشتد كره حكم المسكر المتقدم واسد اعلم **وسئل** عن رجل جمع على غيرته على جرحته بيده سقطت اخرقة عن اجرحته وهو في الصلاة هضم في صلاته هل يجزى **قلت** ان كان حاله وقت سقوط اخرقة مثل حال الذي مسح فيها اجزائه صلاته ولا يحتاج الي جدي مسح وان كان يقدر على المسح على اجرحته بعينه وقت لم تجز صلاته وعليه ان يسح على واسد اعلم **وسئل** العلامة احمد بن بولس السهري باب ان اكتسب على رجل بالبعد الحفنة الذي يوضأ منها ثم انه استبرأ من البول وغسل ذكره ووضأ في مكانه واكثر عليه بعض الناس وقال له لا اتم نعم بعد البول وغسله خطوات والا لا يصح وضوءه ولا صلاته هل علي هذا القول اذا استبرأ في مكانه ولم يغسل لخطوات المذكورة يصح وضوءه والصلاة خلفه ام لا يصح ذلك **قلت** حيث يقين بحصول الاستبراء وضوءه صحيح ولا حاجة الي سب خطوات واسد اعلم **وسئل** عن انسان توضأ من فسقية عميقة فيها ما بحيث لو اسبط بساطا لا يتكسف ما تحتها اذا اخذ لها بيديه زاد على ثمانية واربعين ذراعا بذراع الكر باس في الشور وعي عشر في عشر في اكثر سبع وصلي اما ما قبل صلاة كخفيف طرفة صعيحة ام لا وهل الاعتبار في الكثرة بالخبري والتعريض الي راي المجتبى من غير حكم بالتقدير ام الاعتبار بالتقدير وهل اذا اوردني اخبر بالخالف وكان لا يلزم بوضوءه يكلف السؤال ام لا وهل يجوز له الاقتراح عليه بتركه ام لا وان اقطع بالجواز فهل يفرق في صلاته بين ان يعلم بوضوءه وبين ان لا يعلم فان علم صححت والا فلا ام لا وهل الاعتبار في الصلاة بنية الامام او المقتضيه ام كيف حال **قلت** اذا كانت المسقية اقل من عشر في عشر لا يجوز الوضوء فيها ولو بلغ ثلثها لم يبلغ من الاربع ولا عشرة لغيره انه لو بسط ماؤها راسا عشر في عشر بل لا بد ان تكون مساحتها مثل الفضل لا بالعرض مالم يبلغ عشر وهو في حكم القليل عاي ما عليه الفتوي حتى لا يتوضأ في الفضل ومن صرح شلتان بان الما اذا كان اقل من عشر في عشر فهو جنس لان الجنس لا يظهر الا بغيره ولم يوجد بخلاف ما لو وقعت فيه الحجاسة وهو عشر في عشر ثم اخبر وصار اقل فهو طاهر لانه ان الوقوع لم يوجد المحض لان حكمه كالجاري واذا اقتضى الخلع بالخالف

ح

يؤخذ عن شيخنا
في هذه المسئلة

لكن عمت فوقت
فيه الخاتمة في السط
وصار عشر في عشر

حازر اقتناؤه ولا يجب عليه ان يسأله عن الحال الذي نوصاه منه ولذا صرح الامام في الدين الزاوي
 بان لو اجتمع ثم غاب عنه والاصح صحة الاقتداء به لجواز ان يوضأ احتياطاً وحسن الظن به وفي العمدة
 انهم المختصون بالانعام الامام حتى لو علم المختص من الامام ما يجنبه الصلاة على نزع الامام من امرأة او انكر
 وما أشبه ذلك والامام لا يبرئ من ذلك حتى صلاته على الاصح وقد علم ما ذكرنا ان اقتداء المختصين بوضأ
 من النساء الصغار لا يجوز واكتفى ما قبله في الاقتداء بالشافعي ما قاله الامام في الدين فاي خان
 وهو انه ان علم من حاله انه يتوفي موضع خلاف جاز الاقتداء ببلال كما هو في علمه ان لا يتوقاها
 لم يجز الاقتداء وان جهل حاله جاز الاقتداء به مع الكراهة واسد اعلم **وقيل** عن رجل وقع في حفرة
 بها فسقية ما وحوض على المسكن في يتوضون وليستسلطون وبعضهم يجلسون على رؤسهم
 به في يتوضون فيلججهم ذلك او جهم عليهم **فقال** ان كان ما المصيبة كثير بان كان لها مدد
 ساقية فلا يغفون من ملو الجرار للوضوء والامتناع اما للشر وما في مفاسده فيمنعون وان
 كانت المصيبة ليس لها ساقية وانما يصلي حالها ما ياكلون فيمنعون من الاخذ والمعلم
وقيل عن حوض لتصل المدا من بين وبينه وبين البئر فقصت من رصاص فوقت في البئر
 فارة فالتفت فخرج من البئر بقدر ما بها وصوب في الحوض من العصبة المذكورة وكلما امسك
 الحوض اهرق منه الى ان انتهى اخر ارج قد رما في البئر من الماء فطهرت البئر به كما لو اذ
 فكم منها طهرت فكل الحوض والعصبة طهرت به كما يظهر للدلو والرشا تبعا للبئر ام لا
 واذا قلتم بانها لا يطهر ان قيل ان اجفف الحوض حتى ذهب عين الماء منه يطهر بذلك ام لا
 وهل اذا امتلأ فاض مرة يطهر ام لا يطهر حتى يخرج منه قدر ثلاثة امثاله او يغسل دابة ثلاث
 مرات ويجفف في كل مرة ام كيف **فقال** نعم يطهر الحوض والعصبة تبعا لطهارة البئر
 كما يطهر الدلو والرشا ويد المستنج وعروة الابرة تبعا لطهارة لكل واحد اعلم **وقيل** عن
 اسرافها بها حتى ثلاثة ايام ثم يرفع عنها الدم الى الساج تري الطهر فيلذا يرتفع بها
 فباب الثالث والساج نور بالمصوم فيما بين الثلث والساج وهل يرفع المصوم بالاعنسل
 ام لا **فقال** اذا انقطع دمها في الرابع والخامس والسادس ولم ترفع منه الماء امثلة صفرة
 وللا كدرة ولا عنيهما ثم رات في الساج طهرا فقطعت يكون الانقطاع في الثلاثة الايام طهرا
 صحوا فيجوز عليها فيها احكام العائرات بالاعنسل واسد اعلم **وقيل** عن المرأة اذا انفت
 من نفاسها في مدة يسيرة فليجوز لها الصلاة ويجل للزوج وطبها **فقال** اذا انقطع

دم النفاس لا قل من اربعين يوما فان انقطع بعد اسكنها العادتها وراعتك وامني
 عليها وقت صلاة مكتوبة في يحل وطبها وجب عليها الصلاة وان انقطع قبل استكمال
 عادتها لا يبرئ بها زوجها وان اغتسلت حتى عقي عادتها ولكنها تغتسل وتقي احتياطا واسد
 اعلم وفي العضل السادس من طبها رأت اختلاصة في جنس الطهر من غير الماء المحتوج للتبطل اذا ف
 ان كان الكل او المصنف جنسا لا يطهر واما اذا كان شيئا يسيرا جاز ان يذهب بهذا الفعل حكيم
 بالطهارة كالذكر اذا انقبس فغسل بين الدهقان والحامل حكيم بطهارة **وقيل** الصلاة لا تجز
 حتى يذهب الطهر كذا عن يبي جوا بنها اصاب وتغير ما ليس بهل يجوز استحصال هذا الحكم
 في نياحيه ان السجدة **فقال** انه يكره ذكره في التنجيس انه اذا نزع الماء التنجيس من البئر كبر ان
 يلبس به الطين والطين به المسجد ليجاسته بخلاف كسره في ارجل في الطين لان ذلك ضرورة
 لانه لا يشبه الماء بذلك والبعد بين البالوعة والبئر الماخ من وصول النجاسة الى البئر فحسنة
 اذ روى في رواية ابي سليمان وسبعة اذ روى في رواية ابي حنيفة وقال الحواشي المصنف الطهر واللون
 هو المراجعة فان لم يتغير جاز والماء لو كان عشرة اذ روى في اخلاصة وفتاوى قاضي خان في
 في الحجة كما في البحر والتاريخية قال سئس الامية اخواني ليس هذا بقدر لازم بل الشرط
 ان يكون بينهما لم يزرخ فيخرج خصوص البالوعة او يجرها الى ما ليس ولا يتغير بهذا بالزرعان
 حتى لو كان بينهما عشرة اذ روى وكان يوجب في البئر اثر البالوعة فما البئر جنس وان كان بينهما
 ذراع واحد وكان لا يوجد اثر البالوعة في البئر فما البئر طاهر الا ان يجرها اسد هذا القول
 على ما علم من حال امرائهم وجواب يخلف باختلاف صلاة الارضين ورخاوتها واسد على اعلم
كتاب الصلاة سبل رخي اسد عنه ما قولكم في من يصلي في بعد اذا الصلوات الخمس
 واجتهد والمعيدين ويقول انها سنة ويغض من يصلي معه بحسب ما يري يفعلونها
 معتقد الناس من القضاة والمدرسين والخطباء والامة والمشاخ فمهم يصرون على فعلها فيكون
 ذلك مبيها فعملهم ان يعتقدوا العوام انها سنة فاذا سئل منهم عن فعلهم منهم من يجيب فيسبها
 ويؤايبها ومنهم من يجيب بانها حسنة ومنهم من يجيب بانها علة حسنة فاذا اطلب منهم
 على قولهم الدليل فليس لهم دليل الا ان بعضهم يعينونها بالمصافحة المسنونة وبعضهم
 يستدلون بقوله عليه الصلاة والسلام ما رآه المسكون حسنا فهو عند الله حسن ومنها
 حديث وارد فيها فتحن مسلمون ما ينهاه حسنا في الاسلام واظهرها محبة ومودة خصوصا

في يوم الجمعة وهو عيد اعراسهم فاذا سمع العوام اقوالهم بهذه الدلائل فهم بمقتدوا قولهم
 لانهم مقتدوا للناس اما كان ينبغي ان يجتمع مقتدي الناس والعوام على اظها راحة العودة
 في الاسلام باقتداء السلام بالناس كما ورد عن الشارع ولكن نرى في هذا الزمان كثير من مقتدي
 الناس والعوام عيون السلام بأمر الكونج بارخا وروهم وبعضهم بصباح الجحش ومسا
 الجحش وعبر جبا فحسبوا افعالهم اذ السلام والكراما ونقطعا في دين الاسلام فما احسنت
 وما اكسب في اطلاق المنكر فاشع بجري عينا وشما لا واما ما فيه جوده ليللا وبنارا
 في نرى احدا من مقتدي الناس ان يقابله بسيف المعروف وينهاه في كل حال من امه واما
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اما قال الله تعالى ان الذين يكتفون
 ما نزل الله من بينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب اولئك عليهم لعنة
 ويلعنهم الملاعنون الا الذين تابوا واصحوا وبنوا الآية وقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ما في الله عا عا علم الا اخذ عليه من الكتاب ما خذ علي النبي ان يبينه ولا
 يكتفوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم علمي فكتة الخ يوم القيامة بالجام
 من نار اما يجب علي مقتدي الناس كما امروا والعوام الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 واقامة المعروف والنهي عن المنكر في اوقانها كما اجعوا علي فعل هذه المبدعة التي افاموا الدلائل
 والعتاس في استغناءها وما جعله صلى الله عليه وسلم ولا المصداق ولا التامون ولا
 احد من العلماء المعتمد عليهم حتى كانت المصاحفة بسبب اجتماعهم عليها او بعضوا
 مومنا مسلمي يتشع بالسنن النبوية في من يجب بسننها وثوابها وفي من يقسومها
 بالمصاحفة المسونة فما الحكم في من يستدل بهذه في الحديث اليس هي خاصة في حق المجتهدين
 يبينون لنا النقل الصحيح حتى نعلم ما سنه وما منسوخة وما بدعة حسنة الاسلام ونعلم
 من المحققين ومن المصيب ونعلم كيف يحب الله والنفوس به بينوا لنا ولا تكتفوا الحق
 وانتم تعلمون **فاجاب** لفضت العلي عني ان مصاحفة المسلمين للمسلم سنونة من غير ان
 يعقدوا بوقت دون وقت لقوله صلى الله عليه وسلم من صاح اخاه المسلم فركبه
 تناثر ذنوبه وقال ايضا اذا التهم المؤمنان ففصل في تناثر ذنوبهما كما تناثر الورق
 اليابس من الشجر ونزلت عليهما تسعة وتسعون رحمة لاسيما واحدا لصاحبه
 وقال ايضا من ساجدين يلتقيان فتيصا لكان الاغنى عما همل ان يتخير فالحديث الاول

يقتض

ليقتضيه مثل وعية المصاحفة مطلقا ان تكون عقب الصلوات الخمس او الجمعة او العيدين
 او غير ذلك واعلم من ان يكون عند الحق اول ذلك لا يفي عامته فيكونها بعد الصلوات المذكورة ام
 ومطلقة اي في كل وقت لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخصصها بوقت دون وقت فافعل في
 وقت كانت من مقتضيات هذه الادلة وداخلت تحت عمومها ولا يشترط فعل النبي صلى الله عليه
 وسلم المصاحفة ولا امره عليه السلام بفعلها في خصوص هذه الاوقات لتفعلها تحت عموم امره
 عليه الصلاة والسلام بالمصاحفة لانه ما صدقات ما فاده الدليل والامكان يمكن العمل به
 الادلة مع ان الدليل العام عند الحنفية حيث لم يقع فيه تخصيص هو من الادلة الموجبة في فعلها
 فالدليل الخاص حيث قالوا ان المعاصي تبارض لقوته والدليل هنا عام لا يتناول عليه الصلاة
 والسلام من صاح في اخاه الا في حديث عام لان صيغة من صيغ العموم وكذا صيغة ما ومطلق
 ايها ويكن هذا دليل على سنية المصاحفة ولا حاجة الى الاستدلال بالحدوثي المذكورين في السؤال
 لانهما انما المراد بهما المجتهدون لان الاصوليين استدلوا بهما على حقية الاجماع وبطلان الاجماع
 من كان مجتهدا لاحكام الناس واما الحقية مجربا في سنة لا هم جعلوا في السنة ان يقول
 عندنا الاخر كيف اصبحتم ومزاجكم واهللا وسهللا فيقول صاحب في حق عامية احمد
 واما اصباح الجحش فهو في معنى هذه الالفاظ واما الحقية بالكونج واسترخا الراص فلهذا
 مطلقا ومثله السلام باليد كما يفت عليه علم الحنفية كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 رجل يا رسول الله الرجل منا يلقي اخاه او صديقه فيخزله قال لا قال فيكلمه ويخيله قال لا قال
 اخذ خذ بيده ويصلي به قال نعم وهو حديث حسن وقالوا ان الله لم يات لمعارض ولا مصل
 اليها الحق ولا يفت بكثرة من يعقله ممكن يكتب اليه صلاح او عزم او غيره مما من خصال
 الفضل قالوا لا اقد انما يكون برسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم
 عنه فانتهوا وقال تعالى فليذرا الذين يخافون عن امره ان تقسيمهم قسمة او يصبرهم **عندك**
 اليهم فيجب علي من راي شيئا من هذا ان يامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان اعظم امور
 الدين لقوله تعالى يا من يامر بالمعروف وينهى عن المنكر وقال تعالى وامر بالمعروف وان
 عن المنكر واصل علي ما صابك ان ذلك من عزم الامور اليه عني ذلك مما ورد في الاحاديث
 من كلام السلف مما لا يسهل هذه القام وبالحيلة في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لان يكون هناك
 ما يرضى في اسقاط الوجوب كما لو علم انه لو انكره لا يلتفت اليه ولم يترك المنكر ونظر البصيرين

الاستسنا او علم انه حصل له ايذا على ذلك وجعل بعضهم من ذلك خوف الاستسنا
 اليه من ذلك ما ذكرناه واسه اعلم **وسئل** ما قولكم هل يجوز للشخص ان يصلي سنة الجمعة
 ويخطب على المنبر لا وهل للشخص ان يقضيها بعد دعاء **لا اله الا الله** لا يجوز له ان يصلي سنة الجمعة
 ويخطب على المنبر لان الموقوف والشروع مبرح انه اذا خرج المأمم فلا صلاة ولا كلام خير لو لم
 في سنة الجمعة ثم خرج المأمم فان صلى ركعة اضاف اليها ركعة اخرى وسلم ولا يمتدأ وقبل فيها
 واليه اشارة في الاصل لانه صلاة واحدة والاول اوجه كما ذكره المال بن المأمم وامكونا هل
 تقضي اولها في ما كاله في الموقوف وغيره من ان سنة الظهر تقضي ان تقضي سنة الجمعة
 اذا فرغ كلف قال في روضة العلماء في باب فصل من سمع الاذان واذا اجاب الرجل الي الجمعة في وقت
 الاقامة هل يصلي اربع ركعات التي يصليها قبل الجمعة ام لا قال لا يصلي بل يسكت ثم يدخل
 مع المأمم في صلاته وسقطت عنه الماربع غاروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا خرج
 المأمم فلا صلاة الا المكتوبة انه فقول لسقطت تقضي ان لا يقضي واسه اعلم **وسئل** ما قولكم
 في رجل قال لم ينقل عن النبي صرح ولا عن الصحابة والتابعين ولا عن الامة الماربعة رضوان
 الله عليهم اجمعين انه قال نوبت ان اصلي كذا مستديرا في ذلك علي ما قاله المحقق المال بن المجد
 بن امير الحاج وبن الخاس المديني في تنبيه الخافلي والمعلمة ضمن الدين بن قيم
 الحريري في افانث اللفظ واب تقيية في كلام طويل الي ان قال فلو مكث احد من جموع عليه الصلاة
 والسلام فينشد هل فعل رسول الله صرح او احد من الصحابة رضي الله عنهم حلف به الا ان
 يجامد بالكتب البحث فلو كان في هذا القول خير لسجونا اليه ولدوننا عليه وان كان هذا
 فقد ضلوا وان كانوا عليه هو كحق في اذ بعد الحلف الا الصلوات وفي كلام عباس بن الحاج في المدخل
 لم ينقل عن النبي صرح ولا عن الصحابة والتابعين ولا عن احد من الامة الماربعة
 انه سمع منه انه قال نوبت ان اصلي صلاة كذا واذا كان يعلم دخولهم في الصلاة بالكنيس خنسب
 فاعترضه معترض وقال لحظات واستوجبت الشرب اشهدك بل التلطف بالنيقينة وجات
 به احاديث صحيحة وهو لا الذنب نقلت للعصية بكلامهم ولا اعتماد عليه في استحقاق القتل كذا
 المتن في المعتبر من **فاما** الغالي يانه لم ينقل عن النبي صرح انه كان يقول نوبت اصلي كذا
 علي قوله هو لا الشراخ مصيب لانقر بن علي قال المال بن المأمم قال بعض الحفاظ لم ينقل عن رسول الله
 صرح بطريق صحيح انه كان يقول عند الافتتاح اصلي كذا ولا عن احد من الصحابة والتابعين

بل المتقول انه كان صرح اذا قام الي الصلاة كبر وهذه بدعة اوله والاعمال والاعمال هي الاصل
 وعليها القلبيما الذكر باللسان فلا يعتبر به لانه منية قوله ليحقق عزية قلبه واما قوله
 المعترض من هؤلاء الذين نقلت عنهم حسن وقالوا بعضهم انه افضل لاجل اجتماع عزية قلبه
 واما قوله المعترض من هؤلاء الذين نقلت عنهم لاعتبر بكلامهم ولا اعتبار به فان كان غرضه تصحيح
 كلامهم لانه هناك بعض المجتهدين كالبابسية المظفر بالنيقينة اذا كان مقلدا له
 فلا يضر ولا يضر فواسه اعلم **وسئل** ما قولكم في رجل صلى المغرب وسري عن الركوع في احدي ركعتين
 وقد الركعة سجدة بان سجد قبل ان يركع او ركع قبل القراءة هل يعود الي القيام ويقرأ او يركع
 ثم يسجد السجدة الثانية وسجد للمسبوقان مادون الركعة ليست بصلاة فنعذر الرخص
 ام يسجد للمسبوق فقط ولا يعود الي القراءة ولا الركوع **فاما** اذا سهر عن الركوع وسجد ثم
 تذكر الركوع عليه ان يأتي به وعابده من السجود من غير عود الي القراءة لان القراءة في
 طهرها واما اذا ركع قبل القراءة فعليه ان يعود الي القيام ويقرأ ثم يركع ويسجد فيأتي بركعة
 ثالثة واسه اعلم **وسئل** ما قولكم في من وقف علي موقف من القرآن في الصلاة ثم ابتدأ بحل
 ما وقف عليه وبني عليه هل يكون ذلك من التكرار في القرآن وهل هو مكروه **فاما** ليس
 بهذا من التكرار اعترض ولا يكره لما قالوا انه لو قرأ الفاتحة مرتين ان وصلها بالسورة لا يكره
 ولما قالوا انه لو قرأ اكثر الفاتحة ثم اعادها كان كقراءة كل ما ومعهم وماله لو قرأ الا فضل
 ثم اعادها لم يضر كما في الجوز سجود المسبوق واسه اعلم **وسئل** بما حاصله ما موم ادعيانه
 اطلع علي الامام وهو يستريح علي حدي رجله فقال ان صلاة الامام باطله في كل كلامه
 صحيح وانما لان الامام عند ما يركع في الصلاة فيعقد تلاوة كتاب الله تعالى فيفصل لمن اسه
 الخشوع فينتقل بانقل اخفيف لاجل الراحة في حقه وقد نقل عن ابي حنيفة رضي الله عنه بعض صلاة
 علي حدي رجله نصف القرآن ثم يصلي في الركعة الثانية بالنصف الاخر فيسجد في الركعة الثالثة
 المذكور ان يحس نوبة فيصلي علم وان ابلغه ان افتاه باطل واطلع علي الفتوي ردت عليه وافي
 ثانيا فماذا يثبت عليه اجاب الشيخ ابو النور الدين المقدسي ايضا عاصورت ولا تبطل
 الصلاة باعتماده علي احدى رجله دون الاخرى ولكن يكره القيام علي احدى القدمين
 او السراخ بني العتبي يمين هذر وقول من قال تبطل الصلاة بترك باطل ولكن لا يضر
 فعليه بعض عند روقوله في السوال فيعقد تلاوة كتاب الله تعالى فيحصل لمن السنة

سكوت

الخشوع فخذ تلك الحكمة الشرعية اغتبط على كونه والوقار دون التوك والانشغال
 فلا يكون عذرا واما قوله ان ابا ج رضى الله عنه صلى بنصف القرآن على حصى جليلة
 فلا طنة معها عند في شجرة ما نقلناه في كتبنا فذهب نعم كونهما بالخم في كرمي
 نسلم مشهور كذا لما روى عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه في حديثه عن علي بن ابي طالب
 انه كان مع محمد ابي ابي جليل في المصنف الاول اكثر من الاخر في المصنف الثاني
 اعتمد على الاخر اكثر من الاول مع اتصال كل منهما بالارض ولا يجوز لرجل ان يغيب بعض
 علمه واذا اصر على قوله المذكور الخالف للمنفوق عزرتا دينا لا يقال له زجره ولا مثاله
 واسد اعلم وهذا اخر ما وقفت عليه من الفرائض الحاشية من هذا الباب واسد
 اعلم **وسيل** العلامة محمد جاد بن ظهير القرشي المحقق في اصوله ما فوكم في رجال
 مسافر مع قافلة لا يقفون للصلاة ولا يصلون الا في الكوفة وينزلون بعد الظهر
 مرة وبعد المغرب اخرى وهو انزل وحده وتوضا وصلى بقوته القليلة فحان
 على نفسه وان لم ينزل لا يمكنه الصلاة على الدابة من غير وضوء وان الوضوء لا يتيسر
 عليها فهل يجوز له ان يقلد من يذهب الى امام اشتهر بغيره رضى الله عنه في الجمع بين الظاهرين
 والعشائير فيقدم التي يخاف فواتها او يوجزها فيصليها مع اخيهما او
 يتيم بغير رتبة مع وجود الماعز فيصلي على الدابة موقفا على اي جهة
 قدر ان قلتم يجوز التقليد فهل يقلد في احكام الصلاة كلها واحكام الوضوء كلها
 والمياه ام في الجمع بين الصلوات فقط **قوله** اذا كان الامر كما ذكرنا من ان يتي بذلك
 ان يقلد الامام اشتهر ان التقليد جائز كما علم ومن من خرج عن ذلك من علمنا
 برجمهم الله المحقق الكمال بن الهمام فقال في المبدية في حقيقة الانتقال الى حقيقة
 في حكم مسيلة خاصة قد فيها وعلى هذا والافقوله قلنا ابا ج مثالا هي التي بين
 المسائل والتمسك العمل بها على الاجمال ليس حقيقة التقليد بل هو تقليد التقليد
 او وعده فان اراد بهذا الالتزام فلا دليل على وجوب اتباعه المحقق المعنى بالآثار
 لنفسه ذلك بقوله ونية وشرا على الدليل اقتصار العمل بقوله المحقق فيما اصاب
 اليه بقوله تعالى في سالكوا هلى المذكور انتم لا تعلمون والمسؤال اغايقه عند طلب
 حكم ابدية الحقيقة وح اذا ثبت عنده قول المحقق وجوب عمله به والغالب

ان هذه الزامات منهم كلف الناس عن تسرع الرخص والاخذ بالاسان في كل مسيلة يقول
 فحتم اخف عليه وانا لا اريد ما يمنع هذا من العمل او الفعل فيكون الانسان يتبع ما يراه
 على نفسه من قول المحقق مسوخ لما لا يجزى له وما علمت في الشرع فمسلط عليه وكان صلى الله
 عليه وسلم يحرم ما خلف عن استهلاله الحق ومثلما يعتمد على قوله مع وجود ما يعينه
 وروى في الحديث الشريف ان اسد عيب ان توفي حنيفة كالحاج ان توفي غير ابيه نعم المذموم ان
 يجعل ذلك دينا واسد عيبا فاما هذا المسبب فهو من موم شرا او يقلد في مسيلة واحدة حنفيا
 في مرة اخرى شافيا وقد نقل السيد علي السمنودي في كتابه الحوسم بالفتاوى الكبرى في احكام
 التقليد جواز التقليد عند ذي المذهب مع شرط ذكرها عنهم ثم التزم بغيره لثبوتها او
 لو حده مع وجودها للسبب في هذه المسائل بل يجوز ذلك في بعض مسائل مخصوصة ليست
 هذه منها وانما اراد التقليد فالحق انه اعتمد على جميع الصلوات لا على دون الصلاة كلها
 ودون احكام المياه ان الحكم الثابت للصلاة لا يتغير بغيرها كما في بعض الاحكام الشرعية كحسب
 هذا العمل بمطهر واسد اعلم لم يظهر في بعد التام ان التقليد ينبغي ان يكون في كل شيء الصلوات
 واحكام المياه والوضوء ويجب ما لا يراه الكشاف في الشرط فان الخلف لا يشترط في
 الوضوء ولا يقول بنفس الطهارة عسى المرأة فلو قلنا لغير الكشاف في حق نعم بين الصلوات
 لا عين ونوهنا بعض نية تكون صلاة قللة عند الكشاف فلا يبعد التقليد في الاول ان يقلد في خارج
 مع مراعاة الشرط او يقول هذا مني على انه من المعصية باعتقاد الامام او المأمور فليس
 يقول باعتقاد المأمور بل بشرط التقليد في الشرط ومن قال المعصية باعتقاد الامام بشرط التقليد
 ان يقلد في الشرط ولم اخف على نفسي في عبي المسيلة واختار التقليد في الصلاة مع مراعات
 شرطها واسد اعلم **وسيل** العلامة الشيخ عبد الرحمن بن عيسى الرشد في مضمون ما فوكم
 في نسخ بلخ من الحسن بن سنان وعادوا زحدا لالباث ولم يبق عذاره فهل يخرج بذلك عن
 حد الامر ديني وحضوا قد ثبت له شعرات في ذنبه تزدن بان ليس من مستحبات
 النكاح فهل هو في الامانة حكمه حكم الرجال الكالم في **قوله** سيل العلامة اشد بن
 بونس المعروف بابن الكسلي من متأخري علماء الحنفية عن مثل هذه المسيلة فلما
 بالجواز من غير كراهة وناهيك به قدوة واسد اعلم **وسيل** عن اشد الحنفية بالسائغ
 على بوجازيرام لا فان قلتم بالجواز ملى هو بالكرهية ام لا وسلى الكراهية تنزيمية

ب

وقعه مسجد انما يظهر اليه ان عام انها خارجة عن المسجد القديم ولم يعلم ذلك بل جئنا
 انها محصورة فيه وعنده اجماعهم على صحة وقف ما حاط بها مسجد والا فحق لكل من
 كوف حريمها ان يفتق فيه ثوبا لمسلمين اه كلامه **قلت** ويؤيده ما تقدم في حديث
 الزهر من قول نزيل العبد اعطيت لما شرع في حفرة من زهر ما بهذا الصنع ان لا تترك
 اي شئ من الجبل لم تحفر بمسجدنا اه وحسب عام مسجدية ما ذكره فليعمل بعمل
 المسجد من حرم المصالح والكل مع اجابة فيه ومن حصول الاعتكاف ومن استحباب
 لقديم البني للدخول بنا على ان الداخل لمسجد ليس له ذلك وغيره من احكام المسجد فانهم
 ذلك واسه اعلم **وهو** عن جماعة عن نوايجي في المسجد الحرام وصاروا من الصلاة
 فيه سني واباهم من قبل ثم ظهر عليهم اسناد حادث وصاروا يحسن في ذلك الحلي وباهم
 عليه مع صحة المسجد قال امره انه يوم من الياوم دفع كل فراشه من الحلي ووضع فراشه
 في ارضه على منبأ ثم صار يسبحهم على الحلي بالجلوس او جبهه وفراشه وغير ذلك فليس
 لهم منه من ذلك الحلي امر وفيهم تدعيان واما منه منه بالحكم الشرعي وعين ذلك **فان**
 المسجد كغيره من المباني لا يختص احد ببقعة منه دون احد وان كان عرف عندنا
 واذ اسبق اليه ففرش ولم يعمل بنفسه اليه فلف فيه ان يجلس عليه بعد ان يجتنب
 عنه منا من كان اول فرش عنه فراس نفسه فاذا اجاب صاحب الفراش الاول له ان يرجعه عن
 البقعة وانما له اخذ فراشه من تحت واسعاهم **وسئل** عن حنيفة اريد تقليد غير الامام
 ابي حنيفة من الامة الثلاثة رضي الله عنهم انه اعني الشافعي وما لك واجد بن حنيفة في بعض المباني
 خاصة دعاه الي ذلك فهل هو سابع ام في حرج لو صحه لنا فضلا وما كفيته التقليد و
فالجواب اذ لم يكن على في حنيفة الذي سبقه فيه باري اسامه سابع له التقليد
 فيه لاسم اخر باري خلاف راي امامه والا فلا وحقيقة التقليد هو قبول قول المجتهد
 بدون نظر في دليكه وكيفية العمل بما يراه من بهما واسه اعلم الشيخ عبد الكريم الخطيب عن
 من جلس في المسجد بكراسه او يمشي ويصلي بفعل غيره في ذلك من انواع العبادات ثم قام
 ذلك الحلي من بعده ان يجلس في ذلك الحلي ويفعل ما راد من انواع الطاعات **فان** ثم لم يبق وان جلس
 في ذلك الحلي ويفعل ما راد من انواع الطاعات واسه اعلم **وسئل** عن اخذ محلا معينا للذكر في الحرم الشريف
 الحلي بغير زلحد منه او التفرير للحد في بعض ذلك **فان** من سبق الحلي في المسجد وجلس فيه ذكر

اسه في العيس لآخر ان يقيم من ذلك الحلي واسه اعلم **وسئل** الشيخ العلامة ابو القاسم بن عبد العظيم
 القرشي الحنفي رحمه الله تعالى عن اهل قرية يستعد وامانة وعشرين رجلا لم يقصوا من ذلك بل
 بن يدوا في قريتهم جامع من اول الزمان يصلون فيه الجمعة وفي قريتهم خطيبا انما اعطاهم خطيب
 الاخر وهم الثلث ساقية والثلثان خفية وهم يتركون منها من غير العذر ولا نقص منهم ولم يبق
 في البلد وهو خفي والشافعية يقولون عن لا في الاب الحفنة والحفنة يقولون عن لا يجب عليها
 الا في ممر جامع فليعلم ان يصلوا معهم حتى يفرقوا ويكثرون داخلين معهم في الماء اذا تركوا الصلاة لا
 تسبوا في تركهم الصلاة ولا يجب عليهم مع عذرهم ام لا ثم في ذلك **فان** اذا امر ولي الامر او القاضي
 باقامة الجمعة وجب عليهم اقامتها لان هذا افضل جهنم فاذا فصل به الحكم والعصا صار بها عليه
 فلما جرحوا الفتن له وجب عليهم اتباع الامر وياقون بالترك قال الامام عجل الله عن الامام عجل الله في رجمه
 اسه في العينة وبلغهم حضور الجمعة في القرية اي التي تقام فيها الجمعة ويعمل بقول هي رضي الله عنه
 اياك وما يسبق الى القلوب انكاره فلذلك ان عندك عند ارفليس كالمساجير تترك نطقك ان توجهه عند ارفليس
 عن كان يقرأ الامام ايج ان كان يصلي الجمعة في القرية التي ليست بغير ان يصلي بغيره الجمعة
 لصح ركعات ينوب بها اخر ظهر اذ ركعت وقتوا اذ ركعت صلاة ولم اصلي بغيره احياها ويصلي
 منزلا واسه اعلم **وسئل** العلامة قاسم دطلوبجا عما نقله الزركشي في حواشي عليه الرافعي فقال
 سؤالا على الحنفية وهو ان حديث الفتنمة ورد في صلاة الغرض فتاوا عليه النفل دون الجفارة
 فاما ان يكون ذلك مقبدا فكيف يقاس عليه النفل واما ان يكون معلقا فكيف لم يقص عليه
 كناية وعليه جواب صورته الحمد من المنع بالصواب نقول ذلك مقبدا والحق الصلاة التا
 بطريق الدلالة لا العتاس لانها صلاة حقيقة حيث كانت اركانها اركان الصلاة وغير ذلك
 تخالف صلاة كناية فانها ليست بصلاة حقيقة او قاصرة فلا تلحق بالفرض والاعلام وانا
 رجمهم انه ان الصلاة النافذة بغير الشروع فيها نفى واجبة لازمة فتاوا على ما ملئت
 الغرض دون غيرها والحالة هذه واسه اعلم **فان** الجواب انه لم يمتد ولم يقص عليه
 النفل واعمالنا بهموم لفظ الصلاة في قول من من فحك في الصلاة فجهمة فليعلم الوضع
 والصلاة كما هي رواية بن عديك وغيرهما ويؤيدها الروايات ولم تخالف كناية لا
 ليست بمعلقة ولا مقصورة ان يكون النفل مطلقا بطريق الدلالة لان النفل الذي يكون
 له الدلالة يعني بفهم المعنى الذي لاجله الحكم المذكور فيه على الوجه المخرج به في الاصل

وحدث المتعبه اتفق علي انه ينقص عن فهم المعنى الذي لاحظه الحكماء في كل جهد وكان العهد
قديما بدلالة النص فذكرنا من بعض مختصرنا فتقول قال الشيخ الامام نظام الدين الشافعي في كتابه
واماد لالة الشافعي في ما علم عليه الحكماء من غلبة لغة الاحتجاج واسسا طاش له قوله
والأفضل لها في ولا تهرعها قال للشافعية صورة معلومة ومعرفة لاحظه ثبت الحكم وهو الذي يند
المعلوم بهن لغة يفهم كل من يفهم اللغة وعلمي هذا الوجه عند قطع الطريق علي الدرة لانه في
الجمارية بصورة ذلك عبارة القتال ومعناها لغة فهم المد والخواص علي وجه يقطع به
الطريق وهذا معني معلوم بالجمارية لغة والدرة مما شرط ذلك لا القطر ولهذا استكر في الغيبة
فيقام الحمد علي الدرة بدلالة النص من هذه الوجوه وحاصله الامران التبيين بالاداء علي
الاعلي او بالشيء علي ما يباوب اما علي الاعلي فتوعان قطعي علي ان اتفق علي تعيين منطوق
وظني فخير ان اختلف فيه اما القطر فمن الشبهة من جهة المناقبة حرمة الضرب كاهم واما حصول
لغة وصورة ومعني فتصورة التافيف القويوت بالشفقة عند الكراهة ومعناه المقصود
الاذكي المتحقق في الضرب ومثله ما فهم من قوله تعالى من يهل بقتال ذرة حينا يره جراحا فويل
ومن ان قامت بغيره اليك تادية عادونه واما الظني فكل في اجاب الكفاية علي المعبر
في معناه بالاكاء والشرب خلا للشافعية رحمه الله بدلالة سؤال الاعراب بقوله واقفت مرات في
رمضان عامد ام يبا علي قوله بملكك وامكنت عن الجمابة علي الصوم بتقويت ركنه الذي يعني
المواقفة لاعتن الرقاق من حيث هو وذا بما يفهم لغة فله اجوابه عليه الصلاة والسلام من حكم
الجمابة لوقوف النظار في خصوصه عن فضح الناس والرقاق المتبا وهي متحققة في اهل اولي النول
حرص الصائم عليه ما استد وسوقه اليهما لخصا دقة شرح الصوم وقتها الغالب او
او كونه وجا فالنظر من اختلفا في ان طريق فهم المناط يفضي الي ان الجمابة المطلقة او المعينة فاما
علي السواوي في يجب الكفاية في الكراهة تحقق الجمابة وكونه معني فقرة معقول لغة ولانها
حكم النسيان الوارد في الاكل والشرب في الوقاع بمعنى كونه سمي او يجهل عليه طبعيا وفاعفهم
لغة وبيل الطبع اليها مسا وفكان نقض بها وشمول كل معنيها قصور او كما لا قلها فرب في
اسباب الدعوية وقصور في حالها ان لا يفي بان البشر وهو بالعكس تحقيق الحق والاسا واة
ومن هنا لم يكن اجماع ناسيا في الصوم كالاكل ناسيا في الصلاة فان قيل اشبه الغرم في هذه
المسا علي فقيس من في طريق العقبة لعمدان بلفظه الدالة وكيف يكون معنوما لغويا

ومناط

ومناط قطعها صافي الاشارة ما يندره بالشبهات احب بان معني لغوي يند من قولهم مناطه
علي مقدمة شريعة من تأييد معني العربي او حبس في معني الحكم او حبس شرا على خلق القبال
لاهم كل احد ومعني قطعها معنوية لغة بل المعني المذكور كالجمانية في سؤال الاعراب لا قطع
دليل مناطية تمت قال بعض الاصوليين ليس للدلالة علم لان معني النص ان اشبهت عليه
لا يحكي ان لا يكون لغة والاشارة تصاحبه ومعناه ان العلة لا تخصص لانها مدار الحكم ومطلوب
فلو وجد دليل يثبت من علمها بالانسخ لا تخصصا وكذا الاشارة عند بعض منهم ابو اريستو عالم
يسبق الكلام له والهج انها فتخصص كما قال الشافعية في تخصيصه اشارة قوله تعالى في حق الشهيد
بل احيا عند ربهم برز قوله الا ان لا يصلي عليهم في خوفه رضي الله عنه حيث صلي عليه الصلاة
والسلام عليه حين استشهد سبعين صلاة والحق بنا الفرقه علي ان الهوم للمخطوف لا للمعنوم
ونفرض عليه فنقول في تخصيصه والله اعلم **وسئل** عن رجل احسن اترك بعض صلاة الامام وقامه بعضا
فاجاب صلاة فاسقة عند الامام جازية عند ابي يوسف وقول ابي جهم هو الصحيح والله اعلم
وسئل عن رجل صلي الظهر فشك في صفة الصلاة انه علمه وضوءه ام لا ما اذا افضل **فاجاب** ان
كان ذلك قول مفسر من ادعاء الضوء والصلاة وان كان غير من كشيء معني فصلا والله اعلم **وسئل** عن
فكر الزايد في الصوم ربه انه اذا اراد ترك الواجب او اجنبه لا يجب عليه سجود السهو الذي يكتفي
ذكرها استاذنا في الاسلام البديع اذا ترك العقدة الاولى واذا استكفي بعض افعا الصلاة فتكفر
عمل احدي سفلة ذلك عن ركن ثم قال قل له كيف يجب السجود بالاحد قال ذلك سجود العذر
للسجود السهو **فاجاب** اما حرمه فبمعني لما ذكره في السابق انه لو اخرج احدي جدي الركعة
الاولي فانه يجب عليه سجود السهو سواء كان عامدا او سهوا ذكره الناطق مستشهد بما في
الحنابلة انه فوافقه في ترك العقدة وزاد اجنب السجدة واما قول الناطق في العهد وقول البديع ان
هذا سجود العذر فجمعا للقيام له الصلاة الرواية ولا وجهها في الدرية وبخلافه قوله في الخط والواجب
بتركه او تقيسه ساهيا وهذا هو الذي يصح للفقهاء والهل قال ابو الليث في كتابه النوازل
سئل ابو انصر عن مسيلة ويرى عليه ما تقول وهكذا وقعت عندنا كتب اربعة كتاب
ابراهيم بن رستم وادب القاضي المحقق وكتاب النجود وكتاب النوادر من جهة هشام
هل يجوز لنا ان نلقي منها ام لا وهذه الكتب مبنية عندك قال ما عني عن اصحابنا فذكره علم
حسب مرعوب فيه مرعي به فاسا الصافي لا يري لاحسان بغيره لشي لا يفهم ولا يتفهم

الحال الناس فان كان مسبلا قد اشهرت واحلت وفطرت عن ايماننا رجوت ان يسبح الله
عليه في التواضع له واما ما ذكر من التفكير فيه تفصيل وخلاف وله صورة شهيرة اما التفصيل
فقال في البايغ واذا سكت في سبني من صلته ففكر في ذلك حتى استيقن فهو عيب وجب امان
سكت في سبني من هذه الصلاة التي هو فيها فكف في ذلك واما لو سكت في صلاة فيها هذه الصلاة
ففكر في تلك وهو في هذه وكل وجه عيب وجهي اما ان طالع فكره بان كان بقدر ما يمكن ان يورد
فيه ركنا من اركان الصلاة كالركوع والسجود او لم يطال فلا لم يطال فكره فلا فهو عليه سوا كان
تفكر في هذه الصلاة او في غير هذه الصلاة لانه لم يطال لم يوجد سبب الوجوب وهو ترك واجب
او تاجبه او تعين ركنا او واجب عن وقت الاصل لان الفكر القليل بما لا يمكن التحرز عنه كان
عفو دقا المخرج وان طالع فكره فان كان تفكره في عين هذه الصلاة فلا فهو عليه وان كان في هذه
فالعيب سكت وفي الاستحسان عليه السهو وجه العيب ان الواجب للسهو عيب نقصان في الصلاة
ولم يوجد لان الكلام فيما ذكرناه اذ ما فتح مجرد الفكر وان لا يوجد السهو والفكر القليل
وكما لو سكت في صلاة اخرى وهو في هذه الصلاة ثم تذكرنا داهما للسهو عليه وان كان تفكره
كذلك اعز وجه الاستحسان ان الفكر الطويل في هذه الصلاة مما يورث الاركان عن اونها
ويوجب عيب نقصان في الصلاة فلا بد من جبره بسجود في السهو بخلاف الفكر القصير وعكاف
ما اذا كان في صلاة اخرى وهو في هذه الصلاة لان الواجب للسجود في هذه الصلاة سهو في
هذه الصلاة لسهو صلاة اخرى اه وركزه في الذخيرة بزيادة بيان فقال واذا سكت في صلاة
ولم يبر اثلا شيئا مما امر بها وتفكر في ذلك ثم استيقن انه صلي ثلاث ركعات فانه لم يفكر
حقا بتخله تفكره في اركان بان يصلي وتفكر فليس عليه سجود السهو لانه لم يورث ركنا
ولم يترك واجبا ولم يورثه وان طالع تفكره حتى شغلته عن ركعة او سجدة او يكون في ركوع
او سجود فطويل في تفكره وتغير حاله بالتفكر فعليه سجود السهو استحسانا وفي العيب ان
السهو عليه لان تفكره ليس الا طالة القيام او الركوع او السجود وطالة هذه الاركان سنة
وتفصيل الاركان بسبب اقامة السنة لا بوجوب السهو كما لا يوجب الماسة اذا كان عدا واجب
الاستحسان انما اخرج ولجبا وركنا ساهيا لا بسبب اقامة السنة بل بسبب المتفكر ليس الفكر
من افعال الصلاة فليس سجود السهو كالركوع او سجود او في صلته بخلاف ما اذا طالع
الركوع او السجود او القيام ساهيا بحيث لا يلزمه سجود السهو لان التاجين حصل في ركوع

افعال الصلاة وذكر سنة اذا لم يكن واجبا وتاجين الركعة الواجب من كان بسبب اقامة فعل من افعال
الصلاة ساهيا لا بوجوب سجود السهو واما الاختلاف فقال ابو الفرج الصغار بهذا كله ان كان الفكر
متمم عن التسبيح بان كان يسبح وتفكر او غير يلزمه سجود السهو في اللحوال كلها واذا لم يمتنع الا في صلاة
ما قاله الكتاب وان شغلته الفكر ليس يريده انه شغلته الفكر عن ركنا او واجب فان ذكر واجب سجود في
السهو بالاجازة ولكن اراد به شغل قلبه بعد ان يكون نحو ارجحه مشغول به اداء الاركان على ما بينت
في المسئلة المحققة اه وبما افقت الاول ما ذكره الباكي في بوابه عن ابي حنيفة ان من سكت في صلاة
فاطال تفكره ان كان ذكر في قيامه او ركوعه او قعوده او سجدته او قعوده الاخير فلا فهو عليه
وان كان في جلوسه بين السجودات فعليه السجود لانه ان يطال السبب في جميع ما ذكرنا لا بين
السجودين والمتعود في وسط الصلاة وبما افقت الثاني لقليل المسئلة وبه يخرج جواب عن هذا
التعليق وان اعلم ومنه قوله وان كان تفكره في غير هذه الصلاة لم جعل في المحظوظ بعض الروايات
ولا تجبر عليه لانه لم يمتنع في هذه الصلاة لانه لم ينسب شيئا من افعال هذه الصلاة بخلاف السهو
في افعال الدنيا فانه لم يجبه عليه حفظها في الصلاة واعتاجب عليه حفظها في غيرها يعلم بغير هذه
كما يجب حفظها لعملة هذه الصلاة اه ومنه ان يخرج ذلك ما في البايغ والذخيرة واما الصورة المشهورة
في فتاوى قاضي خان ووافقه الصلاة ثم شك انه لم يكمل للافتتاح ثم تذكرنا ان كبري شغلته تفكره عن
اداسي في الصلاة كان عليه السجود والافلا وفي الذخيرة سكت في حال القيام او بعده انه لم يفتتح
ام لا طالع تفكره وعدم انه قد كبر فيني وظن انه لم يكمل فليس وقربا عليه فعليه سجدة في
السهو وفي الظاهرية ان اخرج من المرأة وثاني وتفكر ابي سورة ثانيا وسكت مفترقا
ركنا فعليه السهو وفي قاضي خان وكذا الفرق بينه وبين ما اذا سكت في الصلاة فزعم
للوهو فقلت اصل ثلاثا ام اربعا وشغلته ذلك عن وضوء ساعة ثم استيقن فام وضوء
او سكت بعد الوضوء قبل ان يعود الي الصلاة فتفكر ساعة ثم استيقن حتى يجب عليه سجود السهو
في المحالين اذ طالع تفكره لانه فحرم الصلاة وان كان يعي مودها واه اعلم **وبما** اذا امر
جماعة اية السجدة وسما بعضهم من معنى **لا يجب** بانه يجب سجدة واحدة على كل واحد من
الاجلس او ردي عليه بان المتأخر يكون في اسبب الواحد اذا تكبر ومنه السبب مختلف وكان هذا
كما لو اقر لثلاث بالدرهم وللخرب ناسين ولعبه بالعمق في مجلس واحد فانه لا يجب فاجاب
بان منه الاسباب ثلثا اتخذ سببها كان الثاني موكدا بخلاف ما ذكره بل عليه قوله في البايغ

صلاته **فصل** في انفس صلته على الصحيح واسم اعلم **ول** عن شريك خطبة الجمعة **فصل** الخطبة ثم كان القول
 ان يكون بعد الزوال الثاني ان يكون محضه الجلال واسم اعلم **ول** عن رجل شك في انه هل عليه من ام **فصل** ان كان في
 الوقت بعيد وان كان الكعبه بعد ما بعد واسم اعلم **ول** عن رجل شك في نفسه هل يفتل ويصلي عليه **فصل** ثم قيل في
 عليه واسم اعلم **ول** عن اوجال ما شئت ودفت ثم روت في المنام وتقول للراي خذوا من اعلم هل ينشئ
 ويظهر كانت ولدت ام لا **فصل** لا ينشئ القبر حسب الروا واسم اعلم **ول** الخطبة عبد الرحمن المرتدي
 عن الامام الذي ام في رباية ثم قام الى الخامسة فبلى ان يفتل على راس الرابعة وفي الخامسة بين في العوم
 قد قدف على راس الرابعة فاستدعى هل غسده صلته **فصل** صلاة الامام فسمعه وصلة العوم فسمعه
 اما صلته الامام فلما لم يفتل فاستدعى بالسيرة فقد فدنا صلته لا تتعال من العرض في الغسل في الغسل
 الزمان واصلته العوم فتمت لان لم يبق عليهم الا السلام فان خرجوا بعد ذلك سلاما وكلاما او غسده
 من الصلوات الصلاة هنت صلته ومصار واخر جدي بذلك العمل ولا يقال ان صلته فاسدة لم تراعته الي
 فسمعه في الهدب من ان الاصل في موضع الاغتسال والافتتاح في موضع الغسل فيجب العباد لنا قول ليس
 بهذه المسئلة من ذلك الجليل لان التاجعة انقطعت بتقيد الامام انى استسيرة وما رجاها من الصلاة
 وانقطعت التاجعة فلا مساواة بين الامام والمعتدي في هذه المسئلة اصل واسم اعلم **ول** العلامة زين بن
 عن بصلي صلته رابعة ولم يفتل على راس الركعتين ولم يتشهد له انه سلم على راس الثلاث قبل عليه
 السهو لم يقوم ويأتي ركعة اخرى او غسده صلته وهذا ان كان اما من فعل على كونه في اعادة الصلاة وفي
 السهو اذا لم يفتل الامام اصل **فصل** ان اسلم سائيا قام واتي بالرابعة وسجد للسجدة ولا تغسده صلته وان
 كان عاصدا كره له وخرج من صلته ولا يسجد للسجود وان كان الامام في زمن رباية نظفت صلته وصلة
 الشاومين واسم اعلم **ول** عن المؤذن هل يفتل من صعوده الى اذان اظلي حله هذا ذلك للقول في الجواز
 لم اره من جهة لا لا مكان الخرج عن صعوده الى اذان واسم اعلم **ول** عن امام مسجد
 يصلي بالنوم فمضى قام ادا العزيمة يقوم من مصلا في يودي السنة في عينه كان مصلا او يقوم
 لبعض استغاله فهل عليه ام في ذلك اذا لم يفتل الدعاء **فصل** لا ثم عليه في ذلك واستدعى الجولس
 كثير في مكان الامام واسم اعلم **ول** عن خطيب يتكلم في خطبة بالانعام ويكفي في كتابه وما روت
 هل يجوز له ذلك ام لا وهل كانت خطبة رسول الله من لا انعام وكذا ما جده من خلفه والفتنة المكنية
 وهل اذا قرأ في صلته هاتين بالاداء امر جملة او يا جسر الحق والاسنان استطعم بكره
 الاول يغسده صلته وصلته من خلفه ولا ولا وهذا اجمع خطيبا لمن اولى واحق بالتقدم

ولا يصح

فصل

فصل

فصل نقل علمنا وانا له لعل الحق في كلياته الا ان ولا الساج في خطبة اوله هو اسلم بركه ان لم كانت
 السجدة كما في فتح الصغير وصرح العلماء بان الحق في رسول الله صلى الله عليه وسلم كذب عليه ويمنع من قولهم
 من كذب عاي متهدا فليسوع معقده من النار ولم تكن خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالانعام طائفة من ذلك
 اكلفا الراسون بعده واما الخطبة في اخرى في القرآن فذكر في قاضي البازية انما اتفقوا فسمعت وان جري على
 لسانه او كان لا يجيز لا تغسده صلته وبما عدل الا فاقبل وهو المختار اه وذكرا في اذنية في قاضي ديه اني
 نعم القيس بغير ما ان العتق عظيم ان فالعق من ولاد السلطان اذ يبه وليس لغيره ان يقدم عليه
 وينبغي الحكم المأذونة له في تولية الخطبة ان يقدم الاعلم بعبان الصلة فمضى فذا ما ثم الاخر ثم الاسن ثم الاول
 الى اخر ما ذكره اعلم ما اما القرعة الى ان يفتل انفسية تتأخر صلته او ذمه لغيره كما بينا واسم اعلم
ول عن نزع حنية في انما لها ما عداها الى الجسما ومسح عليه ما هل مسحه حنيفة وصلته ثمالة اول
 وهل ينفيه ما في قولهم مدة المسح يوم وليلة دخول النهر ويكفون ما هل للنهار ما روي عن زرعة عن الصلة
 يجوز له نزع عتي **فصل** ان كان قد احدث عتي طهارة كاملة ونوضا ثم كسده مسحه فمضى انفس مسحه
 ووجب عليه غسل رجليه فان لم يغسلهما وليس روي فصلته باطله لتمام الطهارة الكاملة وكسده للجسم
 يوم وليلة وابدا واما من وقت احدث سوا كان وقت كسده ليل او نهارا يروي عن كسده انفس السجدة وسجل عليه
 واسم اعلم **ول** عن سفيان ام في مكان هل يجوز له ان يصلي في مكان اخر اما ما روي عن ذلك وهل اذا اؤيك
 العرض نظرا او فلة هل يصح وهذا ان اغاب امام ذلك المسجد وليس فيه من يصلي امامه هل يجوز له ان
 يصلي اماما في مسجد ويجوز ذلك العرض في مسجد اخر هل يجوز له ان يصلي في مسجد في اول **فصل** اذا صلى
 بعد العرض فافتتح في الامام في الظهر والعشاء فاكل له عليه وكبره فباعداهما ولا يجوز الا فتحة بغيره
 في الكل ولو غاب امام المسجد ولا يجوز له ان يصلي اماما في المسجد من واسم اعلم **ول** عن هذه المسئلة انما كان
 المعصية لئلا الصلاة وبعضها لا تطرح في جماعة وثلاثة اقران ودراسة العلم وحفظ الشر والصلة على النبي
 منهم وعين ذلك من انواع العبادات التجارية على السنة التي يستهينها بالمدارس كالمشقة والغزيرة
 والكثيرة والاسطوان حسن وعين ذلك هل يري داخله في المدارس كالحسنة والي اوي مسلط على
 لها حكمها من حجة وعين بها هل قول العلماء وخرج بالمدارس والاسطوان على المدركه اولادها
 حد المدركة هل يري ان وقعت لدرس العلم فقط او لدرس العلم والصلوة من عين ان يوتفها صاحب
 وهل انما تعلمت في الوقت في ذلك جهل لها كذا من من الخايب ووضع القابر وتزير ارباب الوظائف
 فيها من اذان واقامة وعين ذلك يكون ليل عتي وقبيل كذا اولاد وهل اذا اتفقت الصلة فيها

6

دبره لو يبدل في عظامه فاسى ذلك نفس فيها الحقيقة ويكره لها جملتها تجلوس فيها بالاحتكاك وحركتها
 لها جملتها تجلوس فيها بالاحتكاك وحركتها فيها بغير ضرورة وسهل لها التحل ان يكون من تحتها
 وسهل وقها للصلاة او لغير العلم ففعلها وقها وسهل لما كان في بيته مكان معد للصلاة فيه سهل
 يسير مسجد او يجوز ان يصلي العتقة ثوبا ولا وسهل تسمية المسجد المذكورة بالمدارس في ان لم تتحقق وما
 حكم اسره في ذلك **فصل** في سجود وتطير جميع احكامها من عتقة وحرمة دخول جنب وحائض وغير ذلك لان
 الواقعين له جملتها من مساجد واما الناس بالصلوة فيها والدرسة التي ليست مسجد هي ما بناها
 صلحها للمدرسين من غير ان يعلموا مسجد او من غير ان ياذن للناس بالصلوة فيها وانما يواطىء اذ جعله للفقراء
 ياذن للناس بالصلوة فيه ولم يجرم كونه مسجد **فصل** في الصلاة في المسجد ما قرره بانه يطرئ وتذلل الناس الصلاة
 فيه ولو صلى فيه واحد وجرم كونه مسجد اهي خلاف فيه ولا خلاف في هذه المدارس في غير المساجد
 للمعلمين وفيها وقت للمدرسين العلم فقط واذا جعلها مسجدا بشرط مدرستها في مسجد في جميع احكامها
 وكما لو لا يلهيها جملتها مسجد وتسن فيها التختة ولا تقول بالكلية ان تجلوس بالاحتكاك في التختة فانه يمكن
 الامتنان بالاحتكاك بعد التحلوس فانه الافضل ومن كان معتادا للمشي دهي استسحب كعبه في اليوم عتقة واحدة
 وجرم على كعب الدخول ولو عاين سبيل ولعل عليه الاحتكاك وذكر وكعبه العلم بالعلم ومثابرة المسكين وال
 بها في بيته مكانا للصلاة ليكون مسجدا اعلم شرطه السابعة فلا يسير مسجد ولا جعل احكامه وتسمية
 المسجد بالمدرسة اذا كان لها مدرسين يبلغ المدرسين بعينه واسم اعلم **وسهل** عن يدي في سجوده مثل العلم كعبه
 المهم استبرأ في صلاة نافلة سهل تسميتها لا يابس في ذلك **فصل** في تعبد ولا بأس به واسم اعلم **وسهل**
 عن لباس اليهود سهل يجوز الصلاة فيه او لا **فصل** يجوز مع الكراية اذ لم تحقق التجاسر فيها واسم اعلم
وسهل عن هدي امام اعلى على مسطبة واما سوم اسفل فما يكون حكم الصلاة **وسهل** اذا كان ارتفاعها
 بقدر ذراع ولم يكن معه احد من مؤمنين ومع معصية واسم اعلم **وسهل** عن صلي على طرفة من فطن فيل
 لغزو صلواته **فصل** اذا صلي ولم يجز الارض لا يجوز **وسهل** العلامة محمد بن عبد الله بن تيمية
 القري رحمه الله تعالى عن اهل قرية تركوا الاذان والتجسدت مسجدهم وليس لهم امام يصلي بهم القري في وقت
 عاكبه مدة بغيره فيل يذرون على ذلك ويامر بكونه من سائر الاسكان وثياب المدرس على
 ذلك **فصل** نعم يذرون على ذلك تعينا استيذا ويومرون به وثياب الامم على ذلك مع الصلوات
 فقدر وي عن الامام محمد انه قال لو ان اهل بلدة اذعنوا على ترك الاذان لقاتلهم عليه ولو ترك واحد
 منته وجب سب عليه ومن ابي يوحنا عن واسم اعلم **وسهل** عن شخص نصب نفس لبعض والده الامور

اماما بقلعة يرفعهم ان سافر في المذهب يرفع يده في الرواية يعني عند الركوع وعند الركوع وعند الركوع وعند الركوع
 ذلك ما يحل له من يد ابي جابر يعني اذ لم يصب الا قد انه **فصل** في الاقداب بشرط كونه من عظامها لا من غيرها
 عند الخوض كالسوط من العضد وغيره وانما علم عدم ذلك للصلاة الا قد اوانا جهل حاله جاز الا قد مع الكراية
 والعضد للصلاة بغيره بان حكم خلفه من يمسها الخلف المذهب كذا وكذا واما رفع اليد في فليس بانها كماله وان كان
 هناك رواية قاطبة بانها كماله ما شاءه واسم اعلم **وسهل** عن فقه صاحب المذهب والاصل ان كل واحد من
 مسئولون يعتمد وما **فصل** لا فلا يفتد في حالة القنوت وصلاة فجازة في حاله عند الصلاة يرفع يده عند
 فانه من ذكر القنوت برسله وترجمه واذ كان هناك ذكر مسلول في حاله ان يرب عليه ليعمل في الصلاة ففعل
 او لا رسالى وقد تعبر على ذلك كرسولنا او **فصل** اذا نوي كسر يفتد كما قرع عن التكبير واما تحاله فزارة
 قنوت القنوت ففعلت ابي عاي الاصح فاذا قرع من القنوت كسر وترجمه ولا يفتد في يده الى كسر يدي
 ثم يقرع من الركوع وترك يده في القنوت لانه فيم ليس فيه ذكر مسلول وان قلت بانه ذكر مسلول وسر
 التجرى والتسبيح قلت يجب عنه بانه ليس بسنة في القنوت بل في نفس الاستحالة اليها قال الخالي الكهنة
 في الضوم والواقع انه قل مانع التسميع المانع القيام حاله فيهما وليس انصافي لزيادة على الاذكار لمسئولة
 اصلها في قصر عليها واسم اعلم **وسهل** عن رجل في صلاة بغيره انه لا اله الا الله هو والكافية ولو في العلم عند
 الخطا ولو العلم بالياء باجمعي الوالي فيم في صلاة او لا في صلاة لعدم تعين المعنى كما هو العلم **فصل** في صلاة
 صلاة لعدم تعين المعنى لا يفتد بجمعي بان الخطا في العراب اذ لم يعين المعنى لا في صلاة وبأخرة حرف
 مكان حرف اخر اذ لم يعين المعنى لا يفتد به ومن خرج منك الامام الباقى كحديث فان الخطا في العراب ان لم
 يعين المعنى لا في صلاة لا في فتوا اصواتكم الرحمن على المرسل سوي يغيب القول كسر لانا عن المعنى
 كما في عهده اذ لم يرب عند العامة وكذا ايضا صاحب المنذر بن بكير النبال وربي من الحركي ورسوله كسر
 الله واما بعد بسم الله الكاف فذكر قال في القول لا لا في صلاة في الكلا وبه يعني انه في الصلاة اذ قرأ فاما كان
 حرف ولم يفتد المعنى وهو حرف العراب حتى المسجون مكانه كسبي لا في صلاة عند الكرام اذ لم يفتد المعنى كذا ليس
 في العراب كافي العراب لا في صلاة عند ربه وعند الثاني في صلاة بغيره على سبيل حيلة التكبير بل في باقي الصفات
 المعنى والكشاف وان لم يجوز الابد الى كسر لا يفتد بالاعتداد وان كان كلاما لله ليس به في صلاة الكلام ناسبا لفظا
 الا في الفاتحة عنده لغيره قرآن كذا باعترافه واسم اعلم **وسهل** عن رجل في التكبير يفتد في يومه فيل لم
 استغنى اليهم ولم تنصبا فقال لا في صلاة في ايها بالنصب وبالسكون سهل هو صهيح وعظم بقدره قرأ ان
 فتوا في صلاة ذكرهم اذ يفتد به واسم اعلم **وسهل** عن رجل في صلاة لم يقرأ في التكبير بل في باقي الصفات

قبل يوم عيب في الاول وفي الثاني **اولا** في العاري المذكور مصيب وقراءته معقبة والاية المذكورة في اسكون
 للمرجع الخاف قال الساجي **ب** واستغفرت اليهم من قبل بابيا **ب** على ان يخرجك فتخفف شدة **ب** وما قرأته الا في
 برقع ايم يوقن للندوة المستطه وحته ان يكون في برقع ما ينسب فيه قرأته بالبرقع فاعلمت واسم اعلم عن
 سقم صافي السراوات قلنا من عندهم هل يجوز ذلك ام لا **ب** في كلامهم انه يجوز ذلك بل لا يخلو
 عن سنة الجنب فانكراهه انما هو في حد ذاته لا في حد ما قبله او بعده من الاعيان يجوز ان يبرقع
 في النخل فاعلم وان شرع في النخل فاعلم ان ان يعقد فيه مع العذرة على القيام فاراد على الاضداد الاكثر
 وعلم القضاة وجوبه الذب على كل شيء اه **ب** وصرح بعدم الكراهية في شرح النجم لابن مالك قال وجوز
 ان ينفذ العذرة على العقيم وقاعد اليك اه **ب** في الادهج عاروك انهم كان يصلي ركعتين بعد الوتر فاعلم
 عذره ووجه معصيته وان لا يبرقع عظمه ما واه اعلم وما وقع في المختار من قوله بعد ذلك الرواب
 وذكر فيها سنة الغني ثم قال حتى كره ان يصليها وقاعد اجنب عذره اه **ب** في سنة الجنب المطلقا فاهم
 واسم اعلم **ب** **في سنة الكراهة** لما افق الطلعة لتأخر في عيني كما يتبع هذا الباب واسم اعلم
وسئل العلامة الشيخ عبد الرحمن المرشد عا صوته ما قولكم عن امر في عشرية يسلم فيها العشر ما خرج
 من ربه لان اهلها اتوا وصدقوا برؤسهم حضرات ارضهم عشرية فلان اهل الزمة دخلوا
 بهذه البلاد المذكورة وقصروا فيها بالامان من اهل الامر اصحابهم اسما على فكلوا المحض من اهل العشر
 وزرعوا وارادوا ان يسلموا العشر مثل ما يسلمه المومنون المصدوقون بالرسالة هل يكون عليهم اخراج
 ام يلزمهم عشان ام يكون عليهم عشر واحد مثل جماعة السجني بيننا ذلك بيان شافيا للمعركم المسمون
 وكذلك بينوا الما اطال اسم لقاكم للمسلمين وهذا عفاكم لكان في حادثة حادثة اراهي زيد الدين وعت
 السوي بابها وعصفا على الضعفاء المسكين المصعب الشريف وذلك جماعة من البانين الكفار الجوس
 اعتدوا في ارض اليمن وصاروا يأخذون الاراضي العشرية من الرعية بطريق العصب والحقبة وحربها
 وزرعوها واخذوا ارض اراهي الوقت الموقوف على المسجد وارض الاملاك استغاثية وصاروا يزرعون
 ويرعونها ويرفعوا اليد الرعية عنها بالبلد والحقبة والقوة ولم يخرجوا العشر من الاراضي العشرية
 ولم يودعوا الموجهة الوقت والاملاك ولا يسلموا العشر الذي يخرج من الارض ويقولون ان الزكاة الخاوي
 على المسلمين ونحن لم يكن علينا عشر في الزكاة ولا نقول بذلك ولا مولى ديننا وصاروا هم يحصلون
 من الطعام من الاراضي التي يسلمون عليها ايم يخرجون بها في موتهم حتى يحصل الخلف في البلاد وحصل
 المصعب الشريف على كافة المسلمين من عدم الطعام وموتهم من حرارة وصاروا يحسبون في العوام قاصدين

بينة

بينة

صددين

بذلك

بذلك المصعب والضرب للمسلمين فليان جماعة من الرعايا المسلمين رفعوا ايدي جماعة من البانين من الاراضي
 المذكورة بحسبة سه لئالي لاجل اضع الفقراء والضعفاء وسبقوا عليها وصاروا يسلمونها ما يتوجب عليها
 من العشر وما يتوجب عليه الوقت والاملاك هل يتأبون على ذلك الرعايا الخواب اجوب على كذاكم
 من حكمهم الحسني القاضي بترجمة محمد سعيد المرشد ان يمينوا الرعايا المذكورين على جماعة البانين
 الجوس برفع ايديهم عن الاراضي المذكورة وديار صاحب الامر عليه السلام الخواب اجوب ان لا يقصد حمل
 وماذا يجب على جماعة البانين الجوس من الكفار بفعلهم المذكور بيننا ذلك بيان شافيا لا عدكم المسمون
 وصلي اسدي سيدنا محمد وعلي المدو حبه وسام ولهم سر رب العالمين **اجاب** يكون عليهم اخراج الامام
 الاعظم لان في العشر معنى العبادات والكفر بناتها ولا وجب لضعفها لان الكلام في هذا الشافيا بخلاف اخراج
 لانه يقتضي عقوبة والاسلام لا ينافي فيها فليان دقا اخراج في الاراضي المذكورة اذا اسماها مسلم وعلم الامام
 ابي يعقوب رحمه الله يضعف عليه العشر وعند محمد رحمه الله يبيع العشر على حامله لانه المصنف للاراضي المذكورة
 فتبيع عليه كذا اخراجية التي استلها مسلم على اخراج وانما العشر في بقية الامام لا عظم رحمه الله
 واصا بط البانين ايم على الاراضي المملوكة الموقوفة فان كان وضع ايديهم عليها بوجه شرعي كسر
 واستيقار فلا يخرج منهم ويأمر ان يسلموا ما يجب في الاراضي المذكورة ولا ينفذ في قوتهم المذكور وان
 كان وضع ايديهم عليها بطريق الثقل والمصعب رفع ملك الاراضي المملوكة ونظار الاراضي الموقوفة
 امرهم الي ولاية امر المسلمين وانتم عوا بها منهم وديار ولاب الامر له اضع لظلمهم عن المسلمين وياغم اكثرهم
 ذلك مع ذمة عيني فقط دابر القوم المستعدين اعان الله من اعان عيني ذلك وبما ناولاه ليوضح انك الله
 واسم اعلم **وسئل** العلامة قاسم بن قطوبغا عن رجل اجر دارا من رجل بالف درهم خلال الحول
 اجد ذلك بايام يسيرة ولكن ان اخرجت دارا من رجل اجرها من كاه فليعلم **اجاب** ان كان المخرج قد
 ضيع وان لم يكن ضيع فليعلم بقدر ما سكن المستاجر واسم اعلم **وسئل** عن رجل لسلطانية
 قد حال عليها الحول فخطبها بخسرية ثم ضاع من المال كله فحسبته **اجاب** يجب عليه غنة عشر درهم
 ورج نصف عن درهم لان الرابية ان يقيم ما ضاع على كل مثال فما اصاب السلطانية يمدد وما اصاب الباقية
 بركت واسم اعلم **وسئل** الطلعة سراج الدين الشيباني عا كساية عن رجل له ديكراته هل يصح احكام
 او لا **اجاب** اذا قامت عليه البيعة ان له ماله وانما للودي الزكاة اجيب لكان على اخراجها بنفسه واسم
 اعلم **وسئل** هل لحد ان يجي الزكاة تهرأ من اربابها يعني ان الامام ولا نائبه ويعطى لمن تهرأ به وهل
 تستحق بذلك الزكاة عن صاحبها **اجاب** ليس لمن له ولاية ان يعطى لباحثين بكاه حاله وانما

عليه
م

منه قهر و بصر فما الى المصارف بل يرفع امره الى الامام او نائبه ليامر بما يخرج الزكاة ويجوز ان يقع من ترك
ذلك الغنى من متعدد على الامام فهو دية مجازية ومعنى اخذ ما يفيض من المال كونه في المصارف لا تسقط
الزكاة عن المال كذا في الزكاة عبادة ولا بد فيها من اختيار المودع فيه الى من اخذ منه ما اخذ منه لانه صاحب
و اسما اعلم **وسئل** هل يجب الزكاة في الغلوس المتعامل بها في هذا الزمان وما لخصها به **قال** نعم الغنوي عليه
وجوب الزكاة في الغلوس المتعامل بها اذا بلغت ما يساوي ما في م من الغنصه وهن من صفات الغنصه
واسما اعلم **وسئل** العلاقة بينه وبينهم رحمه الله تعالى عن صغير عليك ما لكثير هل يجب فيه الزكاة وبمرو
تدفع الزكاة عندهم لا واذا امتنع الوصي عن دفعها هل يجب عليه **قال** لا الزكاة في مال الصبي ولا يومر
بمنعها عنه لعدم وجوبها عليه واسما اعلم **وسئل** عن دفع الصدقة للذي يبيع ثوبه في الدار فام لا
قال يجوز ولغالب المدافع واسما اعلم **وسئل** هل يلزم ان يخرج صدقة الفطر عن زوجته ام لا **قال** لا يلزم
ذلك واسما اعلم **وسئل** اذا اراد الرجل ان يبيع صدقة الفطر في ذلك الوقت هل يجوز له ذلك ام لا **قال**
نعم يجوز له ذلك واسما اعلم **وسئل** عن فقير ادعى على غني بالغ عنده حاكم خفي بوجوب الزكاة فيه
وطالب منه الزكاة فهل تسمع دعواه بذلك ولا تجزم حكاهم عليه بالغ في الموقوف واسما اعلم **قال**
عمن جمع ما لا حراما حال عليه كحول وموحي يده هل يجب عليه الزكاة فيه ام لا **قال** لا يجب عليه فيه
واسما اعلم **وسئل** عن دفع من ماله اجر من عن ماله كحلال في نقد الوجب عليه من الزكاة هل يجوز له ان لا يدفع
لهم بجزء لئلا يملكه بالعصب ويضمن مثله مستحقه واسما اعلم **وسئل** عن ماله زكاة وحده يتم
ضمين بقوله فيطهره وليست فيه ويسكوه من زكاة ماله هل يجوز له ان لا يدفع واسما اعلم **وسئل** عن
رجله على اخيه دين موحي وليس له مال اسواه هل يحل له اخذ الزكاة الى حلول الاجل ام لا **قال** نعم يحل له اخذ الزكاة
واسما اعلم **وسئل** عن المجرى اذا كان له مال هل يجب فيه الزكاة ام لا **قال** لا يجوز فيه الزكاة ما دام
مجرى واسما اعلم **وسئل** عن جمع ما لا حراما حتى يبلغ نصابا هل يجب فيه الزكاة ام لا **قال** لا يجب فيه زكاة واسما
اعلم **وسئل** عن وجب عليه صدقة الفطر اذا دفع القدر الواجب للفقر فخص كل واحد منهم قدح
بالموحي هل يجزبه ذلك ام لا **قال** لا يجزبه ذلك وانوجب عليه ان يبيع الفقير نصف صاع من تمر
فقيه لا دون ذلك واسما اعلم **وسئل** عن منعه مال وعليه دين هل يجب عليه زكاة فيه **قال** اذا كان
الدين مجهولا لا زكاة عليه وان كان اقل منه زكاة عن الغافل عنه اذا بلغ نصابا واسما اعلم **وسئل**
عن سقط عليك ما لا وجبت عليه الزكاة فيه والزوجه اولاد من غيره فقتر هل يجب دفع الزكاة
اليهم ام لا **قال** نعم يجوز له دفع الزكاة اليهم واسما اعلم **وسئل** عن دفع الزكاة الى الكسب الفقير

هل

اليهم هل يجوز وسقطا عن المودع وعلى المشرى كذا **قال** نعم يجوز له دفع الزكاة اليهم وسقط
عن المودع وسقط وعلى المشرى اخذها قال العلامة في رد المحتار انه المرفق قلت قد خالف
في فتواه بهذه الرواية فان المجرى به في سائر الموقوف والكسب من موقوفه نفي المذهب
ان الصدقة لا تجزى لغيره بل يبيعها ويشتري بها ثم يبيعها بغيره ملكه عندئذ الا ان رواه عن ابي
قائلة بان الصدقة كانتا باجازه عاي يبيها ثم وان لم تكن كانتا عاي عاي يبيها ثم لو وصول شخص
الخمسين اليهم فلما سقط ذلك بغيره حلت لهم الصدقة قالوا الجواب وبالجواز لئلا يذهب
سند تخياره اسما في فتواه واسما اعلم **وسئل** عن دفع ذلك الى شخص فظالمه انما انما سألهم
بعد ذلك انما يهودي هل يجزبه ذلك ولا اعاده عليه ام لا يجزبه ولا اعاده **قال** نعم يجزبه
ذلك ولا اعاده عليه واسما اعلم **وسئل** عن رجل عليه ذكاة لم يودها فادعى بخرجه الوصي
من ماله ويدفعها الى الفقير هل من ثلثه ام لا ومن راس المال **قال** يزجها من ثلث المال واسما اعلم
وسئل عن ماله لا ولم يود ركاته حتى يملك ماله الزكاة فينبغي ان يسقط ماله
قال تسقط الزكاة بماله المال واسما اعلم **وسئل** عن المرمي المشرك هل يتركه وكل من يتركه
كم سبيته والمكافاة من ماله من القربى **قال** المرمي اربعة عشر قربة اذا كان من سبيته
والتمسك حشرنا في قربة واسما اعلم **وسئل** عن لدا واخي في فضة تزيده عاي ما يبيد ماله عليه زكاة فيها
ام لا **قال** نعم عليه فيها الزكاة بشرط كونه لا يحول في ملكه واسما اعلم **وسئل** عن المال المسبوق المالك
هل عليهم زكاة ام لا **قال** لا زكاة عليهم لما لا يكونون حافا ايديهم واسما اعلم **وسئل** عن امرأة لها عايد
انها تفسد من ماله وهو مفسد من ماله الخدر هل يجوز دفع الزكاة اليه ام لا **قال** اذا كان بحيث
يطلب منه سبي من الدين لا يمكنه الفضا والماله لها عايد يجوز دفع الزكاة اليه باؤد كرام في الفضا
نظم المختار وروى في هذا اختلفت رايه يحل لا ينفذه فزايه عن ماله قصار بمنزلة اب كسبي واسما اعلم
وسئل عن واحد من الفقهاء خلقه دين وله كتب علف بعضها هائل ساذه واسما اعلم بعضها بنفسه
هل عليه ماله من فضا حتى يكتف به **قال** نعم لا **قال** هو من سبي في حق قصا الدين وان مصر في
حق الصدقة وجوب الزكاة قال في النوازل بشرط ان لم يكن له كتب زيادة عاي قدر حاجته
بأن كتبها مرتين فانه لا يجزى بها عايد عايد واسما اعلم **وسئل** عن رجل دفع الى اخيه مال لا فباله بها زكاة
ماله فادفعها اليه فلا يدفعها الوكيل الى اخيه بل يفضله **قال** نعم يعين ولما يعين واسما اعلم
وسئل عن رجل ادعى بكذا فسلط به الموحي ان يعطي منه كموحي من ذلك اذا كان فقرا وانما

سبي

الزكاة اليهم وسوا ذلك من الصلح مع الصدقة كالخوة والعوات والاعمام والمات والاولاد الخ
وليكون بعضهم في عيانه ولم يفرق في الحقيقة لصلته فذهب له وجوب الزكاة خارج الزكاة وان
فيها عليه فذهب له بوجوب الزكاة لا يجوز له ان يوجبها واجب لغيره لا يجوز له ان يوجبها
من الصدقة لتحقيق التخليك على المال واسم اعلم **وسئل** عن انسان لم يملك مالاً لصلب الزكاة من الصدقة
هل يجب عليه صدقة الفطر ام لا **قلت** بان لصلب الزكاة ليس معتبر في وجوب صدقة الفطر فان الاصل
عندنا ان لصلب الزكاة وهو ان يكون مالاً للصلب وان يكون الصواب حوله قال في الكفر ومالك
نصاب خوله في ربع الدين وحاجته الاصلية نام ولو تدينرا ونصاب صدقة الفطر والاصحية
وهو ان يكون مالاً لصلب الزكاة فاصلح هو اوجه الاصلية وقال الشيخ المصنف على ثلاث مرات
الاولى ما يتعلق به وجوب الزكاة والثانية ما يتعلق به وجوب صدقة الفطر والاصحية وهو ان يكون
مالاً لصلب الزكاة فاصلح هو اوجه الاصلية وهو المراد من ان الزكاة تتعلق به قال في
فتح العزيز وما يتعلق بهذا النصاب الفطر وجوب نفقة ذوق الارحام والثالث ما جرم به
السؤال وهو ان يكون مالاً لصلب الزكاة يرضه واسم اعلم **وسئل** عن صدقة الفطر هل يجوز تجديدها
قبل يوم الفطر ام لا **قلت** يجوز استحساناً قال الشيخ الرطبي واداه عن والده الكبير وعن زوجه
يعني امرهما جائز لانه ما دون فيه عادة اه واسم اعلم **كتاب ثبوت الصوم** لم افعل
كتابة العلامة الحنفية في هذا الباب واسم اعلم **وسئل** العلامة الشيخ عبد الرحمن المرشد
ما قولكم فيما اذا ثبت شهر رمضان بشهادة اربعة وما قولكم في يوم ما لم يرد به الا قولنا فما المخرج
والخبر به قول ابي جرحه اسم انهم يصومون احدى والثلثين ام ينفرون ويصلون صلاة العيد
وهو قول علي بنو الناذك وسلي جرحه يوم الجمعة في الخارج المخرج من ان اسلم المصنف في
هذه الجمعة سوا خرج في اول وقت الظهر وفي اخره وسوا كان المكان الذي خرج اليه لا يجزي
امله الجمعة ولا وسوا خرج في فريضة او في فريضة ورايت في بعض الحواشي لبيان ما مضى
السفر للبلد يوم الجمعة وانها السبت فيها ولو لم يخرج للسفر لك خرج لغيره وقل قامة الجمعة
الي موضع لا يجزيها امله الجمعة بها يباح له ذلك وان كان لا يخرج وقت الظهر الا بعد ان ينتهي
الي ذلك موضع كان له ذلك لانه لا يكون تأكدها فرضاً لذلك المدة بآخر الوقت وهذا خطأ ما قاله
الامة اكلوا اي الذي ذكرنا انه اخذ وهو ان المدة بوقت ادائهم الجمعة في الخارج على ما تقدم اه لمراد
اي تقدم مسيلة السفر للبلد يوم الجمعة وفي الاشياء والنظائر قاعدة المسئلة تجلب التيسر

عند كراية اسباب الخفيف فذكر فيها اسماء جرحه الي نوعي الاول الطويل وذكر كراية الخفيفة
به والثاني مطلق فخرج عن مصر وذكر ان ترك الجمعة والعيد من احكام النوعين وباق الحكم
مذكورة في الكتاب فدل فيها نظراً على بعض احوال من القيد لا يباح ترك الجمعة بالاشياء التي لا يضر
الذي لم يجز على مسئلة سواقة حاشا الى الله والنظائر وفيه المذهب ام لا فان صلح الاشياء
ذكر ان مطلق كراية من احكام مسئلة الجمعة والعيد بل ينو لنا ذلك ومثل العقيدة سنة موكمة
اه من السنن الزوايد ام مسئلة ام تطوع ام مباحة ومثل ربي شاة او شاة في ومثل يقوم الجرح والمبا
فيها مقام سبب كالاصحية ام لا ومثل المقيود منها اربعة الدم او الصدقة بالبحر ومثل فيها المباح
مال الصبي ان كان له مال ام من مال نفسه مطلقاً ويعني ان الحق من مال الصبي ويكون عقيقة بينوا
لنا ذلك ولو فعلت الدم او كره من اقارب الصبي عقيقة من مال نفسه هل يكون عقيقة ام لا ولو
فعلها الوصي من مال الصبي بعد موت الاب هل يكون عقيقة ام لا ويعني ام كيف يحكم في ذلك
هي موقت بوقت بوقت بوقت ومثورت بوقت ام لا وهل هي مستروعة في حق من يملك عنها
ام في حقه وفي غيره ينو لنا ذلك بياناً شافياً جرحكم اسمعني **كتاب** اما مسئلة الصوم
الذي هي في غاية البيان قوله الامام محمد رحمه الله قال ويثبت الفطر للواحد من عتاي ثبوت
الرمضان به وان كان لا يثبت به ابتداء كما استحقاق الارث بها على النسب الثابت بزيادة
الفاصلة وان كان الارث لا يثبت بغيرها ابتداء ولا شبه ان يقال ان كانت المصيبة اي في
ليلة الاحد والثلثين لا ينفرون ولا يظهرون غلظة وان كانت متعينة ينفرون ولا يظهرون غلظة
كما ثبت ذلك في كتابي المسماة بمرآة الاستبصار وفيما يتعلق بالشهر الهلال واما مسئلة كراية
من مصر يوم الجمعة فللمناس بان اخرج من المهران قبل دخوله وقت الظهر فان الجمعة افلح في اخر الوقت
وهو ما في اخر الوقت ففهم من ذلك ان يخرجه قبل دخوله الوقت وان كان خلافاً للاولى كما
تقتضيه عبارة لابس والتقييد بالمسافر ليس بمرآة حكم المذكور بل هو سؤال لكل من خرج قبل
وقت الوجوب مسافراً كان او غيره فيجوز له ان يتركه ويخرج الي السفر يوم الجمعة قبل
الزوال كما ذكره بعد الصلاة اه وسوا كان المخرج الذي خرج اليه ما عتب فيه الجمعة على مسلة
ام لا لاطلاق جواب وما ذكره السابق مما راجع في بعض الحواشي من العبارة التي سردها في الاسوال
وسواله عنها بل موافقة للمذهب وحاشا الى الله والنظائر ام لا هي متابة لهما عتب بوقت
لغيرهما اما ما فعلتها لغير المذهب فحق واما ما فعلتها حاشا الى الله والنظائر فلان مراد عطف

في الدماء والظلمة والوعاء كفي فغير فضيل الله واسأل الله ان يعذب الطاليع ويغفر عن الظالم بالمال واليعمل
واسأل الله العلامة علي بن عاظم المقدسي صاحب رواية ما فوكم في شخصي قال لا يخرج عن فلان وابد
الفرار من كل طلبة بالشفقة فقال لا يلزم من كذا في ذات ما عنيت لك فذكر ما يحبه فعل يلزمه شيء ام لا وهل
يكون ما يشبهه ام يلزمه له اجرة الشئ ام كيف كان لا يلزمه شيء وان كان لا يملك في المصادق عدم
المصادقات واسأل الله العلامة الشيخ عبد الرحمن المرشد عاصو به ما فوكم في عبارة في كتاب
الخلق الاعبر رضي الله عنهم قال ولا تذاقت المرأة قبل طواف الا فاضة لم تقض حتى تظهر ونظرة لا يلزم
الحمل فجلس الرجل عليها الى ان يقض من الناس ويكسب عيني بها ما كان عند الشافعي واحمد وقال ما لك يلزم من
الحمل اكثر مدة الحيض وزيادة ثلاثة ايام وعندنا في ان الطواف لا يشترط فيه الطهارة نظوف وتخل
مع الحجاب وهل يجوز ما تقليد باج ام يلزمها الاخذ بقوله رضي الله عنه وعنه اجمعي ما شبه
الى الامام الاعظم ايج رضي الله عنه من عدم اشترط الطهارة في الطواف صحيح لان النص وهو
قوله تعالى ولا تطوفوا بالبيت المتيقن مطلقا والطهارة فيه انما كانت لفعله من حرم وداره من كونه
بين الملك المطلق اكل فيكونا فرضا وبني كونه سنة فلو سئل في ذلك فقلت لا وجوب منع
الطواف مع تحصيله معناه كمن يجبر مع كسب الاضطرار من الكسب سنة واسأل الله
وسأل الله من شخص وجد الاستطاعة فلم يخرج حتى صار شيخا فلما لا يقدر على الكسب
والاستمسك على الرحلة فانرا داني فغيره عند فعل يجوز ان يحرمه ام لا وادب عليه اللجاج
ولم يجد من الاستطاعة مقدار ما يحج به فحين شخصها وادبها ان يحج عنه من مكانه معين عنه
له فليقيم تعيينه ووصيته له ويجوز العمل بما لا فليطلب اذا تحقق وجو الاستطاعة
وهو صحيح ثم طرأ عليه الحرج بعد ذلك يجب عليه اللجاج بان تعاقب علمائنا قال علمنا وبارحمهم
الله تعالى من وجد الاستطاعة وهو صحيح ثم طرأ عليه الضر فيجب عليه اللجاج ثم اللجاج
من الوطن سلطان اتسع المال له والافضل حيث يبلغ واذا اوصي شخص ايج عنه من مكان معين بلده
يج عنه كما اوصي قال علمنا وبارحمهم الله تعالى الا حجة اللجاج من الوطن ثم انما نسيم
انما المعين وانما يسيم حج عنه من يبلغ وانما عيكت من مكان بطل قال علمنا وبارحمهم الله تعالى
ولو اوصي ان يحج من غير بلده حجكا اوصي قرب من مكة او بعد وقال علمنا وبارحمهم الله تعالى
اوصي ان يحج عنه من بلده والافضل حيث يبلغ رده اما قاله علمنا وبارحمهم الله تعالى فليطلب من المكان
للشجر رحمة الله تعالى واسأل الله العلامة احمد بن يوسف السبيل بان الشطبي عن شخص حج

بأمره فقصت الحج فاستأذنت زوجها في الحج فاذن لها فليطلب لها نفقة وكسوة مئة سفرها
وبليلته لها كلفة من كماله واحتياجه واذا طلبت منه حاله ما فيها النفقة في منزل السفر
فليطلب منه دفع ذلك لها وان كان لها استأذنت عليها ان لا تحلة للابعد الطلاق وان قل ذلك على
ام لا وما احكامه اذا ارادت الزوج حنانه في ذلك الحج فليطلب من زوجها ما سوا وحدثت عنها
حج بها ام لا وان كان الحج فضا فان وجدت حرم ما يحج بها فليس للزوج سفر من الحج لكن لا يجب على
الزوج ان يلزمها معها نفقة وكسوة مدة السفر ولا سفر ولا سفر من موانع السفر وانما حرمها
فليطلب من زوجها من السفر ولو وجب تداين استأذنت لها في حينه واذا استأذنت الزوجية عليها
ان لا تحلة للابعد الاطلاق فليس لها الطهارة بها الا بعد الفراق واسأل الله
ديننا لا يردنا في حجة الغرض ورب الزواج فليطلب من الزوج ايج حجة الاسلام
ان كان الرجل المذكور عنه نوقا فان الزوج افضل في حقه لغيره من الزنا وان لم يكن له نوقا
وهو سنة الشقاق الى الوطى مع تمكنه منه فالج افضل واسأل الله
بما جبر رحمة الله تعالى عن الحرج اذا البس ثوبا او عمامة من عند ما لا يلزمه
ان يحج سنة ان شاء او سجد ثا بثلاثة اصبع من البر على ستة مساكين او يصوم ثلاثة
ايام واسأل الله من عمل امر كان الحج فليطلب من امركان الحج ثلثة الاحرام والوقوف برفة وطواف
الزيارة واسأل الله من عصى او ارتد دفع للخرد لا بهم ليج عن ميتة ادي الحج عنه
ولم يصدق الوصي او الكافر على ان يقتل بيته او يصدق بيته فليطلب من بيته
ولا يبيت عليه واسأل الله من رجل له ذرية على الحج وعي الزاد وعي الرحلة في جمع
الناس ولا يخرج بيما مائة فليطلب له ذلك ام لا وهل اذا لم يلزمه على له ذلك لا على خوف
على نفسه مع من يري مع خرد لا يري له وقت الحجة ام لا يحرم عليه ذلك ان سأل الناس
فيسقط الغرض عنه وان لم يسأل واعطوه لم يحرم والا ولي خلافه واسأل الله
امراة تلج الى بيت الله احرام فسد فسد زوجها ليدب معها الى الحج فليطلب من زوجها
اعترض له من سبب منه من التوجه معها فخرج الى وطنه وتركها وما له وعنده معها
ثم ادعت في غيبته انه قال لها ان ابراهيم في كونه طالت فليطلب من زوجها ان تزوجت بمثل الاستاذ الي
مثل الامر المحمول يصح التزوج وبطل في ذلك من عين بيته على الابواب لكان الزوج
له اولاد وهل على سبيل الغرض والتقدير لوقا مت بيته بالامر ستمع في غيبة الزوج

المراة اذا اقلعت لعدم صحتها العقد لعدم ثبوت الطلاق حكيم ما ذكر يكون وطى الزوج الثاني زينا
 وتكون زانية ويقر به عليه الحكم الزنا لا وما حكمه اسقى الزوج الذي تزوج بها بمهر لم يهرم
 او الكفر بها ولا يلزمه حيث لا يعلم ام لا **مسألة** ان اقل الزوج بالتخلف او اقبلت بيته عاتلة عليه
 فالقول بها في الدبر لا للتعليم الاصمها ويصح التخليق بالبر من الحيض ونفع الطلاق بسواها
 قبل ثبوت التخليق بما ذكره الفاضل باطل وكذا لاحد علي الزوج اذا دخل بها المتبذرة بالمهر
 اعلم **مسألة** عن رجل بعث مهرها الي ايام الفخر خمس يعني الي خامس يوم قبل له بعد خمسة ايام
 الي مكة ويملك امرأته **مسألة** اذا رجب فذبح وحلف وطاف وخرج من امرأته واسم اعلم **مسألة**
 العلامة السيد محمد صادق بن احمد بادشاه عن تقيي التتري هل يجب علي الامام الاعظم ومن
 اقتدي به وفيما بين كل صلاتين الحج فمقتد ومنه لغة الشبان بمصاحبه اعيننا من ان المصل
 والوقوف علي قولها وسماهم من اسم لم يشترط شيئا مما شرط الامام من المهر وعينها
 لا يجب ومثل ادلوا بمثل اذا التوبة بعد قاطعا لعزل الذان ام لا **مسألة** مقتضى كلامه ان يسه
 الغفلة اعني العصر بعد الظهر فورا والعشا بعد المغرب كذلك للخلاف في مرها عند
 الحج حتى لو فقت بالاشتغال بمثل عبادة كان ام لا كره واعيد الماذان العصر والاقامة للعشا
 وما قال الا لالتفاق علي ورودها عنصها اسم عليه وسلم واسم اعلم **مسألة** العلامة زين
 بن نجيم عن المرأة الغفلة اذا كان لها حرم وامرات ان يخرج تحت الاسلام هل تزدوجها معها اوليا
 ليس له معها ولها ان يخرج بكوفة بل اذنه واسم اعلم **مسألة** العلامة محمد بن حديد بن علي الطوسي
 عن رجل تزوج امرأة وهو حرم من العقد صحيح ام لا وهل يكون ذلك مفيدا للحكم لا **مسألة**
 بان النكاح صحيح ولا يكون ذلك مفيدا للحكم فان وطى في الوقوف لم يفت في احد السيلين فسد
 نجه ويجب عليهما ان يصنعا في الفاسد واسم اعلم **مسألة** هل يجوز اخراج امرأته من حرم وتزويجها
 الي كحل ام لا **مسألة** لا بأس بنك في الخط ولا بأس باخراج تراب الحرم ونحوه الي كحل لا يجوز
 استعماله في حرم في كحل اولاه واسم اعلم **مسألة** عن ما في الحج من الاركان والكسرة وطوافها
 والسنة **مسألة** بان قال في تحفة الملوكة واما كان الحج الوقوف لمرقة وطواف الزيادة واجابة
 الوقوف غير دلالة والسعي بين الصفا وعروة ورمي الجمر وكحل او التقصير وطواف المصدور
 الطواف وسنة طواف القدوم والرمي في المروة في السعي بين الكعبة والاخرين لا يجب يعني
 ايامه هي وشرايط الاحرام والسبب مرة شرط والزيادة سنة واسم اعلم **مسألة** عن انسان عنده

جبت

ي

ت

مال

مال وشك في حله وحرمة بل يجوز له الحج به ام لا وهل اذا حج به سقط عند المهر وبناهم لا
 وما لم يدعوا تعالي من استقاء اليه سبيلا **مسألة** الواجب علي الانسان اذا اراد الحج ان يجتهد في
 تحصيل المال لحال فانه لا يقبل بالشفقة من المال احرام كما ورد في الحديث مع انه يسقط عند المهر اذا
 حج به ولا تنافي بين سقوطه وعدم قبوله فلا يثاب لعدم قبوله ولا يعاقب في الاضرة عقاب تارك
 الحج والمكره بقوله تعالي من استقاء اليه سبيلا الزاد والرحلة واسم اعلم **مسألة** عن ابي وقت الوقوف
 لم يفت واخره **مسألة** بان اول وقت الزوال من يوم عرفته واخره في يوم الفخر فقدم فحج وكذا
 اوليا او معني عليه قال في سبائك اول الوقت واخره وقال في المختار ودقت الوقوف من وقت
 زوال الشمس الي طلوع الفجر من العدا واسم اعلم **مسألة** عن حنبل فضل عن عمرة البيت
 الشريف واخذ من سحر بل يجوز الانساق بذلك ام لا **مسألة** ان كان ملكا لا حجاز الانساق
 به باذن ما كره وان كان من بيت المال جاز لمن كان مضوبا ان يتغيبه باذن الامام او نائبه قال
 احتج في كسوة الكعبة بجوز من ادها من بني سبيته لان الامام اذن في دفعها لهم وروي للزنجري
 ان عمر ربه اسه عنه كان يبيع كسوة البيت الشريف كل سنة فيقتسمها اهلي حاج وقال في دفع
 الفوسر وكل من كان الانساق به في الحرم حجاز اخرجه ومن ذلك حجارة الحرم وحصاه المان ما لوفي
 ذلك كثير الا ان يضر بالارض والدير فيمنع اهله واسم اعلم **مسألة** عن امرأة هل لها ان تسافر في مكة
 معول زوجه ام لا **مسألة** هل لها ذلك قال في الكسرة قال في الكسرة والحرم او زوج لا مراه في سفر قال
 النجاشي ان يخرج مع كل حرم علي التبايد بسبب او رضاع او مصاهرة سواء كان مسلم او كافرا الا ان
 يكون خروجا او فسقا بل ومن من الفضة او صبي او مخون او انت خبيثا به يشترط في الزوج ان يكون
 عاقلا بالذات ولها ان يخرج في الحج ويشترط في الحج المرأة من سفر زوج او حرم بالخروج قال في غير الحج
 ولا فسق اهله واسم اعلم **مسألة** عن اول وقت الوقوف بالمكة ليلة واخره **مسألة** بان اوله من
 طلوع الفجر الي ان يسفر عنه اذا طلعت الشمس خرج وقتها قال في الشرح واسم اعلم **مسألة** عن من كان
 منه وقوف ام لا **مسألة** بان ليس فيها الامري الجملة قال في المختار في اي مني قبل طلوع الشمس
 فيبقي في بي حجرة العقبة فينهيها بسبع حصيات من رطل المواد بكنس مع كل حصاة ولا يقبض
 عند ما واسم اعلم **مسألة** عن الحمية هل لها حرم عند نام لا فحجاب بان الحمية ليس لها حرم
 فيجوز الاصل في ما قطع اسنجرها واسم اعلم **مسألة** عن مكة هل حرم الحج ورميها ام لا قال في المختار
 بها حرم واسم اعلم **مسألة** عن المرأة هل يجوز لها ان يخرج مع حرم الي الحج بغير ان الزوج اطلبها

عن اول وقت الخروج من مكة
 بان من خرج من مكة
 بعد الفجر وقبل طلوع الشمس
 فله ان يخرج من مكة
 في يومه او ليلته

درة

بحسن ما ذك في حجة الاسلام ففعل في الخبر ولا يخبر المرأة الا بزوج او حرمه اذا كان سحر او نكحة
 الحرام سحره ما يخبر معه حجة الاسلام بنين اذن والله اعلم **باب** عن الامانة اذا كان عالما من غير علم
 له ان يستنبط عنه في ايجاع لم يجر حجة الاسلام **باب** يجوز له ذلك قال في دفع المني والافضل ايجاع
 العالم بالمناكح الذي يخرج عن نفسه انه والله اعلم **باب** عن الانسان اذا كان عليه حجة الاسلام وكان
 يملك يجوز له ان يرسل انسانا يخرج عنه ام لا **باب** يجوز له ذلك قال في التقيس حازوا من خرج من السجن
 لم يصح وان كان بينه وبين مائة عدو ان اقام العدو على الطريق قبل موت الخوارج عنه لا يجوز عنه
 وان لم يعم حتى مات حازوا الله اعلم **باب** عن الخوارج عن الفيل اذا وصل مكة قبل اسيرهم واولادهم
 لعمرة ويحل منها ويكفي في مكة الى ان ياتي اسيرهم يملك لمذبحه ام لا واذا فعل ذلك يملك يكون فالحق
 ام لا **باب** ليس له ذلك ويكون فالحق قال في المحيط فلو اسره بالخوارج عقر ثم خرج فهو غنائه
 ما هو بخرج سقاية وفي المنهج انساب البصرة لنفسه ثم يبيع عن الميت بضمن النفقة لانه
 امره والله اعلم **باب** هل يجوز للمساكين ان يبيع ثوب على لغيره ام لا **باب** يجوز قال العلما
 ان يبيع رحمه الله تعالى الاصل في هذا الباب ان الانسان له ان يجعل ثوب على لغيره عند
 الكسوة او الحاجة او ضرورة او غيره او قرابة او لا ذلك لا يبيح عنه من ثوب ماله ذلك
 اليه ويصل ذلك للميت وينفعه والله اعلم **باب** عن انسانا وهو يبيع ثوبه عن غيره عند
 ماله يبيع فلا يؤخذ دينار او مسك من يبيع في ايجاع عنه خمسة عشر دينارا قبل دفع ثوبه
 فانصدقا فافضل على الفقير والمساكين وماله المصروف في ذلك للمصروف ام لله في الحق المذكي
 اقامه الميت **باب** بانه يجب ايجاع جميع الثمن قال في المحيط الثالث لو اوصى ان يبيع عنه عاكس
 فان يبيع ثوبا يبيع عنه من يملكه يبيع عنه من يملكه والله اعلم **باب** عن حبيب بن ابي
 من املك وقال في دفع العدي من اذ القديس فان عي بان قال الخوارجي فان املك ماله فان يبيع
 من يملكه بما ماله وان يبيع واحد لزمه ولما غرض الله هو في جميع الثمن ويجب تحصيل موقوف
 في التنازع فيه والنياح فان امر الصبي حر جلال يبيع عنه اخر تطوعا بعبادة محمد **باب** فخرج عنه
 مجسدين فهو ضامن وان خشي بان الافضل ان يبيع عن الميت من دفع عن نفسه حجة الاسلام لانه
 ما دفع لخاله ولا يمدى لأمور المناكح فان اخبر عنه ضرورة حاز عن نافي قال في التنازع بالخوارج
 ويكون كمن يبيع الخوارج والله تعالى اعلم **باب** عن انسان دفع له الوصي ما لا يبيع عن الميت في يده
 اكسبه فليبيع في تلك الكسوة وانما في العالم القابل يملك يكون صانعا ام لا **باب** لا يكون صانعا

قال في المحيط ذكر في المنهج لو اوصى رجل ان يبيع عن الميت في هذه الكسوة اعطاه النفقة
 فليبيع عن الميت في يده اكسبه ورجع من القابل حاز عن الميت وللنفقة لان ذلك
 للاستحقاق لا للتقيد الاخرى اذ التقيد لا يفيق ولا يتقيد الاخر بهذه الكسوة والله اعلم فليبيع
 السواكين في كتاب الوصايا والله اعلم **باب** في بيع الوصي **باب** في بيع الوصي
 ما فوق لكم في رجل جامع زوجته طرقي من ايجاع الاول الى الثاني مدة سنتين يوما من الثاني يعني
 فهو حرم يوما ثم يتي اينا حامل فاعطى اهل حمله من ايجاع الاول او الثاني ثم بعد ذلك سب رجل
 في اسقاطها فهل ياتم بجنون سقطه ولا ينظر ان كان الولد تحت ياتم وان لم يتلف لايامه وهل قد راجا
 لتلف الولد وما يعي المتلف وهل اذا تلفت بعض ياتم ام لا يدين تخلف جميع اعضائه وهل اذا لم
 جاءوا ان اكمل المذكور من الوصي الاول ام من الثاني وقدر كان الولد تحت ياتم ام لا **باب** في
 ان نسب في اسقاط الولد كمنه المدة لايامه لا ياتم دون اربعة اشهر حاله تده وقد نظر بعض الفقهاء
 من نظروا اشترطوا عضو ولا يشترط ظهور جميع خلقه وانما في يده كمنه لانه لا ياتم باسقاط
 السقط قبل ان يتلفه واقل المدة التي يتلف فيها الولد اربعة اشهر ولك لا يدين رضي المرأة على
 البعض ما قالوه في الغرض من اسقاطها عن امرته الا بالذبح والله اعلم **باب** في بيع الوصي
 في حق رجل كان فقيرا ولم يكن طالب علم في ابيه وبقي اخوته واخوانته او عمة او غيرهما
 من القرب والسعيد يملك يبيع من ان يبيع مثل صلة ابويه ام لا وان لم يكن فها مثل صلة ابويه يملك
 بهما واجبة او سنة او مستحبة ام لا وان كانت واجبة او سنة او مستحبة يملك توديع بارها لورثة
 المكتوبة التي فيها سلام وكلام وتسلية لخاله وبارها بعض الهدايا ام لا وهل يجب ان يبيع ثوب
 فقيرهما ومكاتبهما ومكاتبهما وخيلهما وصاحبهما في كد يملكها **باب** اذا كان القريب
 ذا رحم حرم منه فان كان ممن حجب نفقة عليه بان كان فقيرا اعطى عن الكسوة وهو الذي مطلقا
 والمصنف والتمس الزمان او الاخي او يكونا من اعيان الناس ليخذه العا رب الكسوة سوا كانا طلبه علم لا
 وكذلك لو كان طالب علم فحلت له باعطاء نفقته اليه واجبة ان كان القريب اعطى غنيا وكذا ان كان
 اعيانا او اما ان كان ذا رحم للمصنف حر فالحجب نفقته لكن حجب كان تحت جافضه الا احسنه ان الكسوة
 كما رد في كسوة اخيه ان كان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفتل لا يفتل امه صنفه ورحمه تحت حجة وكذا ان
 اعيانا او اما بزيارة الغني فانها مندوبة من غير وطى المصنف لعمول من كسنته من زيارة الغني
 الاخر ودرها وعليه على الامة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والله اعلم **باب** ما فوق لكم

في سقن عند عرافة وقدر لها عليه كسوة في كل سنة كذا وصحح ذلك حاكم خنجر ثم
دخل بها واسقرت معه مدة لم ينفق لها كسوة ثم توفي فهل اذا رفعت امرها لاكم شافى
واعتد على الوصي على تركه الزوج بكسوة تمام المدة المذكورة لاكم لاشي خنجر انكم عليها بذلك وبلم
الوصي بذلك من تركه ام لا وهل اذا تراه في الزوج والزوجية على مال في نفقته فمقتضى ما يورثه وانما
بالاقرض عليه في ذلك من غير حاكم خنجر لوقفي لها انما اخذ ذلك من تركه ام لا **قوله** انكم بالنفق
المذكور وموجب لاهلتهن لاكم بسقوط النفقة لانه لم يسقط حكم الخنجر حيث لم يتجزئه لخصه
ونسقط بالمولد حيث لم يفررها القاضى وبما ربا باستلزامها واسد اعلم **وسيل** ما قولكم في رجل
جهن ابنته بن ياد هوى جهن بها وقبضته ثم دخل بها من وجهها في حال الحيضة والدرما ثم ماتت وله
المذكور وترك غيرهما هل يترتب ما زاد على غيرها من جهن على الورثة **قوله** انكم عليها في
الورثة مقتضى دخول الزوج بها في حال حيضة وقبضتها اياه منه ام لا **قوله** انكم بالنفق
تخص به واما اذا ادعى ورثة الاب ان اباهم القاطن على عارية فالخصص عليه واذي به الكسر
من العلى واما اذا قال الاب لاجها نراها دفعت لى عارية وقالت بل كان القول قولها اذا كان المر
ان الاب يدفوع ملكا لعارية كما في ديالهم واما اذا كان المر في مستكر كما في مصر الان فالقول قول
الاب مع جينه فاذا كان الاب ميا كذا الورثة حكمها حكم الاب واسد اعلم **وسيل** ما قولكم من
للأم ولابنة التزوج مع وجود الاخ وهل اذا تزوجها مع وجود الاخ وحضوره بالبلد ولا يجوز
بغير رضى ام يجوز من لا **قوله** ليس للام ولابنة التزوج مع وجود الاخ وحضوره بالبلد ولا يجوز
له ان تزوجها من غير الكفو لا باسقاط الكفاءة وليس للام الاعتراض لان الاعتراض انما هو
للمصبات واسد اعلم **وسيل** ما قولكم في رجل عقد على كبر ولم يدخل بها وعرف الناس الوليمة
فهل يحكم عليه بها حكم حالها اذا اشترى من رجل بغير عليه النفقة مادام مستعالم لا **قوله** انكم
عليها بالوليمة والنفقة لازمة له حيث لم يكن لها من قبلها واسد اعلم **وسيل** في رجل تزوج بكرا في منزل
وشملها ثم هل يجب عليه ان يسكنها منزلا بليث ويجدها خادما ومن يوسها ام لا **قوله** حيث لم يسلط
لها سكن يولد منزل لا يبيها قلنا ان يسكنها منزلا لا يبي جبر ان يسلط ولا يلزمه مؤسسة لها وعليه ان
يشترى لها ما تحتاج اليه ولا يجدها فان كان لها خادم يلزمها نفقتها ونفقة خادم واحد وانما اعلم
وسيل ما قولكم في شخص فتنها كمال وكتب عليه نفقة ولده وتجد عليه مبلغ ليس له قوة على وفاء
فهل اذا ادعى عليه بذلك يحبس مع لهساره ام لا **قوله** حيث لم ياذن القاضي بالاستدانة ومقت مدة

سقطت سواء كان مصر او مصر فان كانت مستدانة لا تسقط لكن لا يحبس ان ادعى النفل لان ثبت
غناه واسد اعلم **وسيل** ما قولكم في رجل وامرأة متعاشين مع بعضهما بعضا الزواج هل انما لهما ذلك
واعترف في نفسها بالزوجية فيقول قولها ولا يحتاج في ذلك الى اظهر امرتسك ولا ينفق بها كمن ينفق
على الزوجية وهل اذا قال ابنى عقدتكم على ما يدين عابى كطرف ولم يعلم بهى الانا بعد قال
في ذلك ام لا **قوله** ليكن بعد ما دعى على الزوجية ولا يحتاج الى عسكة ولا ينفق لانه الكاح بيت القضا
ونهم فان ابنى كذا يدين ولم يعلم بها الان واسد اعلم **وسيل** في رجل تولد له عبيت
قاصرة لى حاكم خنجر الذمب ولم يكن لها ولي حاضر عند العقد فمباق معلوم لى بعد ذلك ظهر
لها لم فاراد من الكاح فهل لها ذلك بعد ما ذكرنا لا **قوله** القاضي ولابنة متعاشة عن الام لكن
مقتضى ما قالوه من انه لو كان الولي الاقرب فحقها بالذمة حيث لا يورث عليه خنجر فونت
الكفو قللا بعد ان يزوج وكذا لو كان الاقرب عاليا مدة الكفر ان يزوج القاضى اذا كان قد اذ
في تزوج الصغار خنجر فونت الكفو ولما يكون على هذا الملام ولابنة الصنخ واسد اعلم **وسيل**
ما قولكم في رجل خطب لابنة ابنة رجل وشرف على الاب شرط قبل العقد بعد ان دفع له دينارا
الخطبة ثم رما على ذلك ثم انفق ابو الاب على البنت نفقة مدة ثلث اموال البنت طلبا لغير على
الكسر وطا العقد فامتنع ابو الولد من الوفاء بجمع الشر وطا خطبها كلفا بينهما قبل ابي الولد
الرجوع عا انفق في الكفو على البنت المذكورة **قوله** قال الحق قارعي البداة من خطبها كذا البها
جوز عن سوال موما اذا انفق الزوج على امرأة مدة لى تزوج ثم بداه ان لا يزوجها او تزوج
بهي بغير رضىه عا نضد ان شرط للاقاق التزوج فلم تزوجه رجع عليه وان لم يشركها كذا
على هذا الطبع الا انه لا يرجع ومن الشارح من اختار ان يرجع من تزوجها لان امرأته وبعد اذا
دفع اليها رايهم كنفعتا على نفسها اما اذا اكل معها لا يرجع عليها شيئا واسد اعلم **وسيل**
ما قولكم في رجل عيلة امه وحي بيته في بيت ابوان فقام سيد بها بذلك فضا لها من هذا الولد
فقال لمن فلان الخطاين وكرت رفيقا لسيدك فاخضر السيد بعد مدة مديدة فاجتعت فخرتم
بان سيد بها من مدة كذا وكذا سنة مده بعيدة لم يعاها بها وان هذا الولد الموجد من فلان
فهل هذا الاقرب رضىي حتى لى رجعت واعتبرت ذلك ان هذا الولد من السيد لى به ويقبل قولها
ام لا **قوله** لا يثبت نسب ولد الامه الا بالادعوى ولا عبرة باقرارها ولا بعدمه واما ولد ام الولد
فثبت بدون دعواه لانه اذا انقضى انتفى واسد اعلم **وسيل** ما قولكم في شخص طلع

دن
ما قولكم
عقد

ن

م

تزوجته به ثم قضى في ذمة اخرى بغيره وثبت ذلك عند حاكم خفي وحكم بالوجوب من كون ذلك
 مستطاعا لحقوق الزوجية ام لا **فالجواب** ان المصلحة لا تسقط حقوق الزوجية حتى لا يفسد
 المهر بحال نعم النكحة وان كانت مقررة تسقط بالطلاق على وجه التخلع او غيره ما لم تكن موقوفة
 بالاعتدال واستندت على ما مضى عليها فبعضهم وجع واسد اعلم **وسيل** ما قولكم في امرأة تزوجت
 مع زوجها على نفقة ثم تزوجت باخر فقل لها الزوج الثاني لا يدفع لك نفقة الا بعد انفك
 فقل لها ذلك ام لا **فالجواب** بقدر ما بقدر حال الزوج والزوجية او بقدر حاله فقط على خلاف
 المصريح في ذلك ولا عمة بالنفقة التي كانت على زوجها الاول ولو كانت بنفسها لك العضا على
 الشخص لا يكون نفقا على غيره مخصوصا وقد علم انه لا بد من اعتباره حال الزوج اما مع حاله
 وقد يكون لحد الزوجين اكثر من واحد من الاخر واسد اعلم **وسيل** في امرأة تزوجت مع زوجها ومن شدة
 ذلك سالت ان يطلعا على ما تحت تحت من حقوق الزوجية فاجابها في ذلك وتباريا من سائر
 لحقوق الزوجية مطلقا وما يقع به الدعوي فقل بعد ما ذكر من البراءة تنص عليها في الدعوي
 وبما وقتت عند البراءة ويلزمها وبما ان كانت ابراة مكرهت خوفا على نفسها من الغفل لها الزوج
 عليها ما جرت به ابراة لها **فالجواب** لا يقع الدعوي كما قد يقع من البراءة وهو الذي لا
 العين الا ان تكون البراءة وقعت بصورة لا استحقاق بعد ما حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوي
 فانه فانه لا يكون له عليها دعوي في المصير وكما في الدين الا ان يكون عتق ثابت بعد الاقرار
 وان لم يقع الدعوي لا يلزمها عيني واما ان ابراة مكرهت بشروط كما اخرج عن غيرها وان
 مع الطلاق لان المصير على الزوج اذا اكرهها على التخلع وقهر الطلاق ولا يفسد المهر وما لو
 اكرهته على قبلة من الزوج تظلمة بالطلاق والطلاق واقع ولا يفسد عليها والطلاق رجب
 واسد اعلم **وسيل** ما قولكم في شخص ان تزوج عتق وارسله لاخت ابنه وجميع الذي في بيت زوجته
 ليليا بدون ان تزوجها ولا حضوره ولكل ما ذكر حرم ذلك على الامر والامرسل والامرسل والامرسل
 وميتها مع الحجاب ليليا دون حرم سر على الزوج وليستون بذلك ويعبرون كلهم على ذلك
 ويلزمهم رد ما دون جميع الامثلة المذكورة وتسليمها الي الزوج ام لا وهل العتق قول الزوج
 المذكور في قدر الامثلة **فالجواب** نعم المرأة والجماعة التي بقدرت على بيت الزوج وخذت
 المستعنة اذا ثبت الزوج ذلك وجب على الزوجية ان تزوج الخبيثة الزوج وجب على من نفقة
 واخذت الامثلة المذكورة رد ما على مالكها واسد اعلم **وسيل** ما قولكم في رجل تزوج ابنته الكبر

لم
خبر

البالغة بولاية الاجبار عليها بصداق تحلة ما قد يناسر وقصورا ونسبا ما سبق قبل الدخول
 فيها ما قد يناسر ومعه على ذلك منه واسمها ليليا بالتحلة بالتحول وموت من ذلك فقل له خبر
 بالعدو المحدي قبل ذلك رسو بها ونفقتها عليه من حين الزمان لا بد له ان الذي على الزوج دفع بي
 من المهر لولا ذلك حال انما لم تاذل لولاها في قبض سبي من مهرها قبل ان يها مطالبة الزوج بكامل
 مهرها ام لا **فالجواب** ليس للاب ولاية الاجبار على البالغة مطلقا سواء كانت بكر او شابة ولا لزوم
 الاب وحكم بذلك حاكم بربا بشرطه او اجازته المرأة مع العقد ونفقتها وان دفع فيها المالك بالمهر
 وبالنفقة والكسوة الخاصة ان كانت النكحة او الكسوة مقررة ولا مانع من قيامها وان لم تكن مقررة
 ومعه عليها مستحق ذلك وللأب قبض مهر ابنته النكحة البالغة اذا كانت بكر او بكر الزوج
 بشرط ان لا يكون مهرها في مهر واسد اعلم **وسيل** ما قولكم في شخص مسافر ترك ابراه في منزله
 وترك عندهما ما يكفهما واخذت من وكيل الزوج مبلغا معلوما ودعت ان الذي عندها ما كفاها
 وانما تحت تحت وامرقت على نفسها بغير ان تحت تحت الشريحي ذلك انه على الزوج عتق من عيني
 فقدر فقل ذلك ام لا **فالجواب** للزوج مطالبة الزوجة بالعدو قبل سقوط عن الزوج عتق الزمان
 انما ام لا **فالجواب** حيث كان وكيلها في دفع او كان وكلاهما كالتسعة فهو ما دون من حيث دفع لها
 وان اخرج لا يبين من مع ما دفع لها كما قالوه من ان الزوج لو انفق لا يرخص وان كان باهر لا يضمن
 وكيف بالوكيل وان لم يكن وكلا في الدفع ولم يكن وكلا عا ما فليس له الدفع واسد اعلم **وسيل**
 ما قولكم في من شت انما قاصر ليدى حاكم خفي عند عدلها في ثاني رجب سنة سبع وثلاثين
 وتسمى به ثم شئت عليها انها في ثامن عشر شعبان في السنة المذكورة انها اعارة ابنتها
 المذكورة الكبر البالغة بعنق والدتها اسعة معينة وقت عند حاكم معرفة المستقيمة وقبيلها
 وتسلمها من والدها جميع ما عارنه لها وتصدق بها على جريها بالامثلة المذكورة في ذلك
 المذكورة وحكم احكام الشريحي عوجب ما قامت به البنت عند ذلك ثم ان البنت اشقت بالرافة
 التي رجعت اسه تغاير ودرتها نري انها كانت مسخرة على عدم البلوغ مستسكنا باستغراب
 الاصل الثالث عند احكام خفي حتى اعتراف والدتها ببلوغها فبيري على ورثة البنت ام لا بل البنت
 تشهد ببلوغها حال الاسماء واذا اقم لا بد من البينة ولم نعم والدتها بينة واوهنت هذا
 المستند فقل ايضا له يكون ما انما للبيتم من ايضا الحق من حق اسه او يكون ما انما لخالها ما ذكر
فالجواب ان كانت البنت مربعة وان تحت البلوغ يكون حكمها حكم البالغة فيصحب قولها للمعاري

ر
بنا

وان كانت صغيرة والمهرج بعد ان الاب اذا جهن بها ودعوى مملكتها لهما فيشبه
 عقد الدفوع ان لهما زعما ريتوا به المصروف عليه في عليك العين ان الام اذا استولدتها الصغير
 سبنا ثم الرتبة بعد ذلك ان كان في حجرها من غير احتياج اليه فيقول الولي والمهرج ما يغني
 رتبة العبد ان المهرج انما هو في ذلك قول البتة لانه يقع محض والارادة وان كانت عليك النفقة
 بالاعراض لكن لم يجد بها نصا صريحا واسم اعلم **وسيل** في رجل خلع زوجته وبها عليه كسوة
 معذرة على تسقط **فالحا** تسقط هي ما يجد بهم فمن استوطنت النفقة المقررة بالطلاق
 والكسوة منها وان وقع بلفظ الخلع فالحكم مسقط لحقوق الزوجية واسم اعلم **وسيل**
 ما قولكم فيما اذا القاضي تزوجته في الاقرار والائتلاف على نفسها والرجوع على زوجها
 بذلك وادعى الاعسار بزوجه فيها اقرضته والنفقة على نفسها فيسبب الاذن المذكور
 فهل يقبل دعواه بها وللجسس **فالحا** المصروف عليه في الثمن وغيره من دين القرض
 من جهة الاعسار التي لا تصدق فيها على الاعسار من عين جسس والذي يقهر ان هذا من
 دين القرض لان دين القرض هو الذي يلزم به الاذن الذي دفعه المقرض ولذلك قالوا في
 باب النفقة ان فاقية المستأنة ان يرجع المهرج بنفسه على الزوج وعلى هذا فلا
 يصدق بالاعسار الا بعد الجسس واسم اعلم **وسيل** في رجل نفق زوجته التي ليس لها العقب
فالحا ان اوفاها مهرها كان ما موتا عليها فيلزم ان ينقلها وقيل لا ينقلها من مصر الى مصر اخر
 في هذا الزمان مطلقا ومع اسم اعلم **وسيل** ما قولكم في شخص تزوج امرأة فاستأنت
 ثم ان المرأة توفيت في رحمة اسمعني في هذا فربما انتهت اليه الشايم واقام جديها لاجل
 وصيا ولما علم ان هذا البيت عقد جديها عقد بها على ولد ولده وهي قاصرة اليه يوم تارخه
 وعلم بذلك ما لي ثم ان ابوا البيت عقد عقد الشب على شخص اخر بالشايم بعد عقدهما بعد
 ذلك فظهر ان الشب انقضت مع الولد على امرأة غريبة في زمن واحد فالحكم انهما على ذلك
 وهما على العقد الثاني بعد الفسخ وهما على الشايم ان يحضر ان يعقد على المرأة مع غيبة الاب
 بالشايم ام لا **وسيل** حيث يتبين ان العقد الاول فاسد بسبب الرهايم ولم يحصل الدخول بالمرأة
 فالحكم الثاني الصادر من الاب صحيح وان كان غيبا على ما هو المهرج كما في قاه في هذا
 في فصل الاول ان تزوج الاب حيث هو وفي الفهرست حيث جعل الشبان العقد الثاني
 لا يعطى له حكم قبل الدخول فيجوز لها ان تنزع وجب قبل التفرقة كما في المسحاح الفاسد

هذا هو العقد الثاني
 وهو العقد الثاني
 وهو العقد الثاني

هذا هو العقد الثاني

من البرارية واذ اضر وليس للمطاني ولا عين بها ثم بعد ذلك واحد اعلم **وسيل**
 ما قولكم في تزوج امرأة وخطاب خلوة صديقتها ثم طلعتها قبل الوطى لد وطبها فهل
 يهين الوطى ما رجعت لها ام يهين بابا بطلان قبل الوطى وهل يجل للزوج ام لا **فالحا**
 لا يهين بالوطى ما رجعا لان الخلوة ليست فاقية مقام الوطى في حق الرجعة حتى انه لا يهين
 ما رجعا بالخلوة ولا رجعة بعد الطلاق المهرج الوافق بعد الخلوة وانما وجبوا عليها العدة
 بالخلوة لانهم اقاموا الخلوة مقام الوطى في حق العدة واما الرجعة بل لا بد من عقد جدي لا عقل
 بالخلوة للزوج الاول لانهم لم يقهر بما مقام الوطى في حكمها للزوج الاول واسم اعلم **وسيل**
 ما قولكم في امرأة لها على زوجها حال صداق وكذا لثمة بذلك وادعى الاعسار بعد ان
 بها بل يقبل قوله بل لا ينفذ وجزم بحسبه واذ اختلفت المرأة لحاكم الشرع في شي من ذلك
 احواله لهما **فالحا** لا يقبل قوله انه مفسر في المهر يقول حبس ولا يجر كسوة ان يكون للمهر
 دين ولا يكون وكالتة فاذ لم يكن للحاكم الشرع دين على المحلل لما دفعه حوائله ويكون وكالتة
 عنها وان كان الحاله غايبة لا يثبت لها ان يكون مدبونا للمحل كما في الخبر عن الخلاصة واسم
 اعلم **وسيل** ما قولكم في رجل عقد على بنت بالغة واختلا بها فهل اذا اثنان زعموا انك تزوج
 الاصابة يقبل قوله او قوله **فالحا** المذكور في باب العيني انه قال وطب وانكرت فان
 كانت كبراء وقالت النساء انها كبراء فالحول قوله وان كانت شيئا صدق بحلفه لكن المحلل
 منها ما لم تكن خلوة افتت مقام الوطى كما في مسائل مروفة فليتنه لهما واسم اعلم
وسيل ما قولكم في شخص تزوج ابنته القاصر بولاية المأجور وليس كونه لهما ولم يخل
 حكمه بذلك كحكم غيره من غير تقدم دعوى من عية ولم يدخل بها ثم بلغت وارعت ان
 غير كونه لهما فخل للحاكم الشايم في المدعي عنده سماع دعواها ونقض حكم غيره في المحلل
 بما يقضيه مدعيه ام لا **فالحا** احكام انا لم يكن بعد تقدم دعوى المأجور به ولا يكون
 لا تفا للخطا لانه خرج فخرج الفتوى والشايم فربما يحكم بما يقضيه مدعيه واسم اعلم
وسيل ما قولكم فيمن اراد ان تزوج الشايم امها ومري بنت سمع سبى لثمة الاستفحل
 بنفسها في المال وعينه وتنازع في ذلك فهل يقبل قوله في ذلك ام قوله ام يحكم البيت
 في كونها مستقلة ام لا فسخر هذا ما الى البلوغ وينفق عليها والد بها ما يكسبها ام لا
فالحا بنت سمع سبى لا تنزع من الام على الرقابة هي احق بها من غير تحصيل

ل

ما فهم بعضهم بها حق بما حق تشتمل وقد رذك بأحد عشر سنة وقيل تسع والتقدير
 صحيح والتقدير غنا هو في الغلام على ما قيل وما دامت الحضانة للام فالنفقة على الاب والام علم
وسيل ما فوق لكم فمن اسكن امرأة في بيت من دار وكان في بعض تلك بيوت تلك الدار من بيتها
فاجاب المصنف عليان المرأة اذا كانت ساكنة في بيت من دار وكان في تلك الدار بيت اخر ساكن فيها
 احد من اهل الزوج يؤذي بها لئلا يطلب بيتا اخر عن بيت الدار ولا شك ان الضرر بالفرقة أقوى
 حالاً من الاصل كما نفع على ذلك في فتاوى قاضي خان واسه اعلم **وسيل** ما فوق لكم في سفره ان يتقل بالوفاء
 الي رحمة الله تعالى وترك قاهر امر ضعة فوجب القاضي عليها ما نظر اهل الدار في ذلك من جهة والده والاب
 انتم اعلم منها وهل اذا كانت هناك من جهة تبرئة بالرضاعة تقدم عليهم ما لم **فاجاب** حب
 تزوجت الام باجنبي سقط حقها واستقل الحضانة الي عينها من جهة الحضانة واذا كان هناك
 من جهة اجنبية بالرضاع فهي مقدمة على من له الحضانة واما المصلحة بالخص والذكور انما
 ان كانت الفتاة هي المتبرعة باجرة الحضانة وهي عين اجرة الرضاع فهي احق من غيرهما من جهة
 له الحضانة واما الاجنبية فلم ينفذوا عليها واسه اعلم **وسيل** ما فوق لكم في بيت قاصر اقام والدها
 ومساكنها راعيتها والوصي ابن عمها ان يقرب القاصرة ولها اخت شقيقة بغير بالية فارادت
 اخذها لست من الوصي لغيرها وان تكون وصية قبل تقدم على الوصي **فاجاب** الحق للوصي
 المختار في الصرف في اموال القاصر اما الحضانة فهي للبيت التي هي اخت الشقيقة القاصرة
 لا للوصي وان كان قريباً لان النساء بعدن على الرجال في الحضانة ولم يغير قوا في الحضانة
 بين الكبر والعين بها واسه اعلم **وسيل** ما فوق لكم فتمت مات وخلف قاصرة فاراد الوصي ان يزوج
 من عدو ابيها وهو اللوغن عليها ولا على ما **فاجاب** حب زوجها من غير كونه بمهر مثل
 فالزوج صحيح خصوصاً على ما عني بعضهم من ان النكاح معتبر في الكفاة ومع الفتوة
 الا امان عليها واسه اعلم **وسيل** ما فوق لكم فمن اتفق على امرأة ولم تنزوجه **فاجاب** ان شرط
 في الاتفاق الزوج رجع عليها وان لم يشترط لك اتفاق على هذا الطبع الا هو انه لا يرجع
 ومن المشايخ من اختار الرجوع مطلقاً لانه رخصة وهذا اذا فرغ لها ذراهم لتفريقها
 نفسها اما ان اكلت معها لا يرجع كما في المداينة اخذ من العاديه في الرابع عشر واسه اعلم
وسيل ما فوق لكم في بكر بالغ ليس لها ولي حتمية بشرط البانس اقام شخصي بينة نوكلتها لخالها
 فبعد نكاحها من الشرط المذكور عند حاكم خفي ففقد لها على الشخص الغريم للبينه سم

ظهر بعد ذلك انما لم تكن وكنت وليس لها علم بشي من ذلك واعتبر في اجمع من المسلمين عدولاً ان يظن
 العقد الحقيقي وان البينة التي شهدت بالو كالت ليس لها حقيقة وانما في ذلك تخاف ان يسقط الغرض
 على اخذ ما قبل وكذا ما ذكر العقد صحيح ام لا وهل اذا اشبه على اجمع الزور في بكم الحكم الشرعي بالتقدير
 ام لا **فاجاب** اذا كانت المرأة مدعية حصة الكاخ وصدور التوكيل منها فالصبر بتكذيب الزوج والكارة
 الوكالة ومع وجود الشهود والعدول الذين يسهلون عليه خصوصاً اذا اتاك ذلك حكم الحكم ولا يكون
 الكارة الكاخ طلاقاً لانما ايجد ان يكون من حق في عين الكاخ ولا يفسد زور الشهود على قول الزوج
 انما لم توكلي نعم ان اظهر زور الشهود على قول الزوج بغيره كذا اذا اعتق في ابه بغيره وانما اذا
 لم تدع المرأة حصة الكاخ مع كون الزوج منكراً فلا يتحقق الحضور صفة لعدم وجود مدعي واسه اعلم
وسيل ما فوق لكم في رجل كامل عقد عقد على امرأة على بد حاكم شرعي خفي ثم انشده مضي سنة
 ونصف طالته المرأة بغير حقوق الزوجية فاجاب انه حين العقد كان تحت نكاح وكذا انه دخل بها
 واصابها فهل يخل قوله وينسخ العقد ويستقل عنه حقوق الزوجية ام لا واذا ثبت الحجر عند
 حاكم شرعي يسقط ما ذكرنا ام لا **فاجاب** العقد صحيح ولو ثبت كونه محجوراً عليه ولا يكون محجوراً
 من مطالته حقوق الزوجية لان الحجر عليه يرفع منه الكاخ نفسه لان الحجر عليه بما زاد على
 مهر المثل محجور قاصحاً واسه اعلم **وسيل** ما فوق لكم في رجل فوج وخلف زوجتي ونسأ قاهر من
 احد بها ثم ان المرأة ادعت ان كان بها عدم ثم انما الحضر كتاب ثبت عليها المثل فقدم ما فيه
 من كوة وصداق اسوة المثل فهل لها ذلك ام لا **فاجاب** اذا اخلت المرأة وورثته فذكر المهر بان
 ادعت مهرها ونكرت الورثة وادعت اقل منه فالان مردحوا لئلا تفعل مهر المثل وسواها يقتضي
 عن نكاحها وبها من قهر ابيها في الكس والحال والبلد والعصر والعقل والدين والبراءة فان لم يوجد
 فيعتبر مع الاجانب فمن وافق مهر المثل كما يفعل به مع اليهودي وان كانت مدخولاً بها فيقال
 للمرأة لا بد ان تترك ما عطلت والاقتضيا عليك بما تقور في تجليلكم مهر المثل الباقي مع
 المهر كما قلناه لا يبالا لستم نفسها الا بعد فني شي من المهر واسه اعلم **وسيل** ما فوق لكم في امرأة
 ادعت عند قاضي ان زوجها سافر ولم يترك لها نفقة وطلبت منه نكاحاً فذكرها قاض بينة
 على ذلك وحكم به حاكم شرعي ذلك وضعها فهل يجوز له ان يزوجها واذا احضر الاول ما حكمه
فاجاب انما ما ثبتت عند القاضي ان الزوج غاب عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت من القاضي
 فزوج الكاخ وهو يري ذلك ففرض هذا الصنع وهو فضل على الغاي وفي العقد هي الغاي

روايتا في منهم من رآه نافذ ومنهم من لم يره نافذ اقصا بنفاته يسوع المسيح ان يزوجها عن اليوم بعد
 انقضاء العدة وان احضر الزوج واقام بيته على خلاف ما دعت من تركها بالانقضاء لتقبل بيته
 لان البيعة الاولى ترجحت بالاعتقاد لا بتطيل بالثانية واسم اعلم **وسبيل** ما قولكم في مريض
 قبل ان يزوجك بامرأة لعل ان تحذرك فزوجها امام المحلة من امرأة وهو لا يعقل فمحل العقد
 صحيح ام لا ثم اسر به المريض الى ان مات فطهرت العدة ام لا **فالجواب** حيث كان مسلوب العقل
 لا يصح عقده لان شرط النكاح العقل كما في البهر ولا عدة الا بالخلو كما في البهر في قوله وفي
 النكاح الفاسد ختم في الموت او بالخلو الصحيح اي في النكاح الصحيح واما الفاسد فليست العدة
 الا بالوطي واما لو فرض ان النكاح صحيح فلا يجب هذه التثنية لان من شرطها السلامة من مرض
 احد الزوجين فان كان فرضي انه حصل منه وهي يكون عليها العدة ثلاث حيض لا اربعة عشر
 اسهر وعشرة ايام لان العدة في النكاح الفاسد اغاها في الحيض كما قال في الكفر والنكحة
 فالحا فاسد الوطوءة بسببه **لحيض للموت** وعينه واسم اعلم **وسبيل**
 ما قولكم في رجل له فاصرة وزوجها رجل ومرف فاحذره من مهرها في مصالحتها وطقت منه
 وما يملح ثم تزوجت بزوج اخر وتكفلت ولها مهر في العقد والعقب ثم امرت ما قبضت عليها
 فصبرت مدة حتى بليت الاعيان التي اخذها بها فاحذر حات تطالب بحاكم من على واعنت عليه
 لتخرج ما اخذته من مهرها او لا وتاسب والكال انه اصره سابع فمحل اذا قالت انما اذنتك لم يفر
 بهذا القدر في الاعيان بل يعقل قولها ام لا **فالجواب** القول قوله فيما اصر في حال صحتها
 لغيره في الوكالة واما مرفه على الكبيرة فمقتضى ما قالوه من انه لو كان له مهرها ايها يدين مهرها
 ابو مهرها ثم قال جهرتها بغيرها الذي عاين وقال عاينك فالقول للاب ومحل الكنت ان يكون
 الحكم في هذه المسئلة كذا واسم اعلم **وسبيل** ما قولكم في امرأه امتعت بعد طلاقها من ارضا
 ولها الماباجرة ووجدت بالارضاء قبل ان تزويج الولد من الام ويسمى في الحبسة
 وان اقلتم لهم فمحل الحبسة ارضاءه حيث سأت او تحت كنف امه **فالجواب** الاجنبية حيث
 كانت متبرعة بالارضاء مقدمة على الام في الارضاء حيث طلقت الدم الاجرة واما الاثر
 من تحت يد الام فقد نصوا عليه في المنة فقالوا ان الاب لو كان معصرا وابنته الام ان تزويج
 الماباجرة وقالت الامة انا اولي بغيره فانه لا يحضن للام وتكون الامة اولي واسم اعلم
وسبيل ما قولكم في رجل وصي على ابنة اخيه وعقد لها على ابنه وهي قاص ولو لم

الطرفين

الطرفين عند حاكم مالكم المذهب رفع ذلك الي من ولأه وهو خير فخصم هذا العقد المذكور
 قبل الدخول ليدان سمعت عنده بيعة ان الحكم الحاكم على جامل وانتهى زوجها بغير شرط في
 الزوج في من به وهو احتياجهما واذ بها ولم تكن حين جتولها في ذلك فمحل العقد
 رقت امرها لهما كخلف ولخارت شخصها عن الزوج الاول فزوجها حكم كخلفا بانها
 بلختيارها لم فمحل الفسخ المذكور صحيح ام لا وان قلتم بعدم الفسخ فمحل الثاني صحيح
فالجواب حيث زوجها الملامنة وهو قاص وان فهو صحيح ان لم يكن لها ولي غيره اقرب
 منه لانه ولي من كتابي وكون الوصي لا يصح تزويجه في ذلك ان كان عينا ولي وعالي بهذا
 لا عينة لفسخ كخلف لانه صحيح عنده ثم اذا كنت فمحلها في الفسخ بالبلوغ بشرط ان يكون
 الاول عند الفسخ بشرط وروحت نفسها من الثاني بعد فسخها على الاول ان كان هذا العقد
 الثاني صحيحا والاول واسم اعلم **وسبيل** ما قولكم في رجل زوج بنت المرساة ثم ان والدها
 فقطن مهرها ونزف فيه لمصالحها من موات والدها ثم ادعت على ثمة ابنها مهرها
 وقالت انها لم تأخذ مهرها من مهرها على ما صرف فمحل نفسها في الرجوع على الشركة ام لا **فالجواب**
 ليس لها ذلك حيث كانت صغيرة وقت قبض المهر لان ذلك ولأية قبض المهر والعرف فيه فان كان
 بالغة لكنها بكر فليس له ان يفرق في مهرها وان كان له قبضه من الزوج ومنه كانت من متهمة
 وادعت البيوع فانها تبقي بالفتة بدعوى البيوع واسم اعلم **وسبيل** ما قولكم فيمن استعلم بنتا
 اجنبية وملكته عنده نحو خمس سنوات ثم بعد ذلك ظهر رجل بالنت وسلبت عن فعل مهرها
 فحبات ان الذي فعل بها سبها الذي تحمده ثم انما عجن التهمة له وكل ويكلا وجعل الوكيل
 صورة شريعية صورتها ان اموتل اقرب من التفت قبل ذلك التاريخ فمحل ما تحت يده مهرها
 فاسمها الوكيل الرهن واعترف لها بقبض الرهن عليه ودفع لها الوكيل سبها فمحلها
 في نظير ارض الكارة ومسر يسرها بارة شريعية معالفة مستغلة لكافي وكال ان الرينة
 والقرض لائل له وما حكم جعل الاسللا سبها دينها ولها الرهن من التهمة والارض وغيرها
 في ذلك وكالت هذه فمحلها اصل يسبها بالمرسنة والقرض اولادهم التفت مصدقة عليه في
 ذلك اولادهم اذا وصفت التفت جينا فمحلها في كافة وكله بالمرن ومحلها في مائة الولد
 وقام اوده ام **فالجواب** حسب شت اقرب الرهن لو اخذته فان قال في اقرب كذا بل علق
 المهر لها على ان المهر ما كان كاذبا في اخره وقول التفت ان المهر من ليس عقده وعليه ولا

محل ٧
محل ٧

محل ٧

بأجرة رضاه وحضانة لمدة سنتين من تاريخه وخلعها عليه ذلك ثم خاصم الزوج والمرأة
 المتخلعة فقرر بولده المذكور فيما يحتاج اليه الولد كل يوم عشا في ماعد الكسوة فانها عليه
 وحكم بذلك خلع الخلع هذا التفرير صحيح ويلزم من الولد العثماني أم لا لكونه لم يصادق خلعاً
 لكون أن أمه نظر من نفقته بمقتضى الخلع المذكور أم لا **فأجاب** التفرير لم يصادق خلعاً لأن التفرير
 انما يكون عفاً به وحده عليه ونفقة الولد والمختل حيث كانت المدة معلومة كما ذكر في السؤال
 واجبا على امرأة الخلع وصار لازماً من مادياً عليها بخلاف لم يقرر على الولد ذلك بالأمم الو
 قبل انهاء المدة او كانت معسرة او غائبة فانفق الأب على الولد فإنه يرجع عليها بقية النفقة
 فيجوز له الرجوع عليها عند صرفه ذلك فضلاً عن مجرد التفرير وانه اعلم **وسئل** عن جهة نفقته
 عادت آخرته جميع الائمة فخلعها من خلع اولي عاى صداق قدره من الذهب ثلاثون ديناراً
 بنجادة على صداقها الاول ومقداره عشرة ودينار فهل هذا صحيح معمول بمقتضاه شرعاً
 وليسوع للزوجة مطالبة الزوج المذكور فيه بما لها على نفسه في ذلك **فأجاب**
 حيث اكتمل استكمل العقد على الايجاب والقبول حضرة السهو وفي مجلس من خارج وان كان
 بلفظ العود فان العود بغير الرجعة والرد وقد صرحوا بأنه لو تزوج المرأة بلفظ الرجعة
 فإنه صحيح بطريق الاستساعة لفظ الرجعة عن التزوج وكذا اذا كانت المباشرة ردت فليس
 عليك وقبل الزوج فإنه يصح كما يفتوا في شأن واما المهر فهو صحيح وللمرأة المطالبة به
 اما دية الثلاثين نفق واما صفة الصبي الذي هي صدامها الاول الذي جعل الاليتين
 زيادة عليه فهو ذك نكس ما لو تزوجها بمهر امها وهو لا يعلم مقداره فإنه جائز عقداً به
 امها فان مهرها لا يقدرة لها على دفعه ومع ذلك جوزوه وجعلوا المهر قدره لا عينه
 فانه اعلم **وسئل** ما في ذم فمى خلف لا يتسرى فمى يبرية كانت عنده قبل الخلق
 واليمين فهل يشبهها وسواها حكم بالخلق وسئل ان كان الخلق على ابراهيم من صداقها
 فابارت الزوج منه ثم وجد المخلوف عليه فهل يجب أم لا **فأجاب** نعم الخلق المذكور سائل
 لامة التي فاسلكه وقت الخلق اذا تسرى بها لان التسري شرعاً عبارة عن العقد
 والوطى ثم في المهرج وسواء يتحقق في المملوكة اعم ان يكون مالها ثم تسري بها او ليس
 المراسن الامة حتى يكون خاصاً بالامة التي استت في ملكه وسواء اشتد ذلك الخلق
 حكم ام لا لان قابلية الحكم انما هو من الخلق لغير ما حكم به واما اذا ابرأت ذمت

الزوج

الزوج من صدامها بارة اسقاط له وحده الخلق عليه فانه لا يقع الطلاق اعم وجود الشرع الذي هو
 الا بالانه لم يكن هناك حتى تسري منخل لو اذابتها مهرها ثم ابرأت فان المهر من كلام صحبة
 الما بالانه لو كان بعد الخلع لان النكاح انقضى بانها استلأ باعيا منها وانه اعلم **وسئل** ما قولكم
 في رجل خلع امرأة واراد ان يعقد عليها فاستفت فخل عليها جماعة فحلفت امرأة ان تحت
 انها المرأة المخطوبة وحضر الزوج وحشودا الحكمة وعقد الزوج المذكور عليها بعد ان طاب
 خاطرهما وقبضت بعد الصداق بينهما ثم في يوم الواحدة بينت انها عجلت المخطوبة وهو
 لا يعلم بذلك فاما اجماعاً عن المناهية ان يقولوا على الزوج ويدعوا عليه عند حكمه
 فهل يكون الزوج معذور او يرجع عليها جميع ما قبضت منه أم لا **فأجاب** حيث كانت المرأة
 حاضرة وعقد عليها حضرة السهو ووسموا اللجأ والقبول من الرخي والمرأة الحاضرة
 في مجلس واحد مع العقد على المرأة الحاضرة التي وقع العقد عليها سواء كانت هي المخطوبة
 او غير ها اذ لا عني بالخطبة ولا بالاسم حتى لو سمى الحاضرة بغير اسمها مع العقد بخلاف
 الغاية كما قال قاضي خان رجل له بنت واحدة اسمها عايشة فقال الأب عند العقد
 تزوجت ابنتي فاطمة لا ينفق النكاح بينهما ولو كانت المرأة حاضرة فقال الأب رجل
 أسيتي فاعلمت بهذه واسار الي عايشة وغلط في اسمها وقال الزوج فبكت جازي النكاح
 وهذا اذا كانت المرأة المعقود عليها ليست في نكاح العين او عدتها وانه اعلم **وسئل**
 ما قولكم فمى زوج ابنته ثم ان والده بما خلع عن الزوج بكسوتها الي حين الدخول
 بها ثم ان والدهما توفي الي رحمة الله تعالى فهل ترجع على ابنتها بما خلع لها من الكسوة
 الي حين موته ام على الزوج واما قال انها كانت صغيرة فربلغت الان **فأجاب** الكسوة
 من النفقة وقد اختلفوا في الكفالة في النفقة لبعض الصور على قوله ان يكون
 وفي بعضها اتفاقاً فان كان قد صدر منه كفالة شريعة بنظر وطها كانت صحيحة
 وكانت المرأة بالخيار ان سأت رجعت في تركه ابنتها الضامن وان سأت رجعت على
 الزوج حيث كانت الكسوة معقورة ولم يكن الخارج من الدخول من قبلها
 ثم كما يعلم من البحث في ادليل النفقة ولعبه بورقة وشي وفي قوله وموت لحدوها
 وفي قوله ولا تجب نفقة مضت لكن فيه تناقض وانه اعلم **وسئل** ما قولكم في الزوج
 هل له منع المرأة من زيادة ابويها واحداً في كل جمعة وفي زيارة محاربتها في كل

سنة ويهل لها ان تخرج بغير ان تلد لك ام لا **لا** نعم ليس كمنع المرأة من زيارة ابوها
او احد منهما في كل جمعة ومن زيارة حارس ميلة كل سنة ولها ان تخرج اليه في كل جمعة اذنه كما هو المخرج
به في الكتب المحمودة قال في الخلاصة وفي الفتاوى للزوج ان يغيب المرأة عني اربع حضرات
وما هو في معناها اليان قال اما لا تمنع المرأة من زيارة الابوين في كل جمعة ومن زيارة غيرهما
من المحارم في كل سنة وكذلك اذا اراد ابوها ان يقرأ اليها في الجوارح اليها على بعد
الجمعة والسنة ومثله في البنات زينة وقال قاضي خان قالو ليس للمرأة ان تخرج بغير اذن
الزوج الا لاسباب منها كذا او منها اخرج اليه زيارة ابوها وتغيبها وعيادتها
وزيارة المحارم ومثله في البنات زينة وفي الهداية انتهى وقيل لا يمنعها من الخروج الي الولد في
ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي عين سمن من المحارم المنع في سنة وهو الصحيح
ومثله في الزليج وقولها هو الصحيح راجع الي سمن من الحيلة في اعني زيارة ابوها وبناتها
لها لان الشراح قالت وانما قال هو الصحيح احترازاً عن قول محمد بن مقاتل فان
قال لا تمنع المرأة من زيارة المحارم في الشهر مرة او مرتين فاحذرهم في المحرم من زيارة
لها ما يملك عني ما قلناه وغايتهم الاختلاف في المدة الي بعض ذلك من الكتب واحاصل انه
لا بد في عدم المنع من الاجتماع في جمعة فان ذهب الولدان اليها اكثر من مرة في كل جمعة
والا فذهب اليها ولا تمنع من ذلك ولذا قال الشيخ في بيان الذين الظاهر الصحيح
الولد في مواهب الرحمن اما ان يذهب اليها او يذهب اليها في جمعة على الصحيح
وامه اعلم **وسئل** ما قولكم في رجل فر عليه الحكم تخفي لولده الرضيع فنهال لولده
في مقابلته ارضاعه اياه وحضاً شها له بعد ان قامت عليه بينة بعينه ففي النظر
المدكور فاذا ويلزم به الوالد المدكور ويهل اذا قامت بينة اخرى بان له لم يكن غايها
وشت ثوابه عن حضوره مجلس الشراء بعد طلبه من بيته من جهة اخرى ومع
استناعه من القيام بما يحتاج اليه الولد فيخرج ذلك في النظر ايام **لا** **فاجاب** قد مر
بحر في فرض النفقة الزوجة اذا كان الزوج غائب مدة السفر كما اقتت به مشايخنا
عليه قول في فرض نفقة الزوجة قيل واجوب في سفرها اي وصحوا بان الاب اذا غاب
وله اولاد ولم يترك لهم نفقة يحس الام على الاتفاق اذا كان لها حال ثم ترجع بذلك
على الاب فهذا يعني جواز نفق من نفقة الولد حيث لم يصرح بان نه من نفق برجل عيشه

وصرحوا

وصرحوا بان الرضاع من نفقة الوالد فيلزم منه نفق بر فرض الرضاع ولا شك ان اجرة
لعضي ايضاً من حيلة ما سبق على الولد حيث شئت بعينه وقر لا عيشه بعد ذلك بالنية
الشاهدة بنفي ذلك او يقطع النظر عن كون ذلك حكماً على الغائب وهو وان كان لا يجوز
قالوا هو ان يظن انهم الرضايتي وامه اعلم **وسئل** ما قولكم في بنت بالغة ابوها من حيلة
كتاب امه تعالي وطلبة العلم وما شئ في الاوقات فوكلت شخصاً وان لم ياتين وجهها
لستفخص بعينه عاي صدق معلوم بينهم وحكم بذلك حتى يبعثه الخارج ولزمه والزوج
المدكور عن حيلة كتاب امه تعالي وطلبة العلم وما شئ بالاً وقاض في كل بعض اوليا الزوجة
المدكورة ان يبايع في ذلك مد عباء الكفاة بين الزوج والزوجة ام لا **فاجاب** اجاب الشيخ
على المدعي بقوله ليس لبعض الاوليا ان يبايع في ذلك مد عيا عدم الكفاة مع تحققها
واجتماع شرايطها المعروفة واجبت جوابي كذلك وامه اعلم **وسئل** ما قولكم في رجل باع دارية
لرجل اخر فماتت اجارية بولده الاقل من سنة اشهر واحال ان البايع سافر بعينه بيعة فالتحق
الشترى اجارية تحت استئجار في البايع من سفره واديع ولده وانك فملك فيما اذا كان له
الفايز باخذ اجارية مع ولده بها للشترى ان يطالب بنفقة اجارية مدة خدمتها ام يقطع
النفقة في نظر خدمتها **لا** لا يجوز في النفقة لانهم صرحوا بان الامه اذا كانت في يد رجل
وادعاهما اخرها امه واقامها في ذلك بيعة فنقضتها عاي صاحب اليد في مدة المكاة عن
الشهود فان اتفق عليهما حثراً ثم عدلت البيعة ففقدت بها المدعي لم يكن الذي اتفق عني
عاي الذي في قيام قولي ابيح خلافاً لها الي اخر ما في الظاهر في الفتاوى السادسة من النفقة
وصرحوا بان نفقة المملوك على من له الملك ولو ظاهراً كما لو ادعت الامه احرته ووصفت
عاي بدعدل فان النفقة على من هي في يده الا ان يكون لغيره من الفاعل او اكلت من بيته
بغير اذن وقالوا ان نفقة المبيع يباعا عاي المضموري ويدل على ذلك ما قالوه ان نفقة
الابق والمقطوع والمقطوع ان لم تكن باذن الفاعل فانه يكون مستحقاً له الواسطي داره
فيها يبيع اذ سيق بالبيعة اودم من الدار شيئاً ثم انقضت لا يرجع بشئ من ذلك وانما خرج عا
صرف عاي العين الموجودة كالباقي قالوا لان الحكم بجوب الرجوع بالبيعة لا بالنفقة وامه اعلم
وسئل ما قولكم في من تزوج خفي ودخل بها بالاولاد واستقر مدة وهم ينهونه عن ذلك
وهو لم يرجع فيل ياتي به احد وتكون اولاد اولاد زنا ويلزمه المحرم **لا** **فاجاب** اذا تزوجها

في عقد فان عام العقد الاول منها فهو الصحيح والثاني باطل ولم يمس لها بالحق من المثل لا يند
 على المتبقي ويصرف بينه وبينها واما اذا لم يعم العقد الاول فانه يفرق بينهما وبينه ويصرف
 بالوصي لكل منهما من المثل اي حيث دخل لا يند على الصحيح ويصرف من المثل يدعونه للاحد
 شرا حيث عام بمرتبة ذلك ولا يحسد للشيء سوا قالوا ان طنت اثباتا على ان عام لم يخل عند
 الامام قوله واحد ولا ينفذ بها كذا فلا يحسد بها ام يحد كما اذا تزوج في ارمه وما
 شابهه فانه يحد عندهما وصيوكلاهم مضطرب في ذلك كثير والذي رجحه المثل لا اخذوا
 كلامه انه لا يصح في ذلك عندهما اي كالا ما لم يخلف المثل وما شابهه فيكون عدم الحداثة
 واما ثبوت النسب ولا تحب العدة ثم قال ومن المتأخر من التزم ذلك واسد اعلم **وسيل** ما قولكم
 في ما ذكرنا من اخوان وجارية موطوءة فوضعت ولدا ذكرنا وذكرنا ان من سجد بها وشارع
 معها لم يحد حتى وانكر فاختارنا بغيرها خلفا على نزع العلم فليسب احكام وصيا على الولد
 فهل كان يدعي ثبوت النسب عند المثل ام لا **فالجواب** حيث قامت بينة تشهد على فراغك
 بانها عاصي منه فغير الامة ام ولد ولو كانت الدعوى منها عند خفي بجرمة الامة ثبت
 بالسبادة بدون الدعوى وبثبت على ذلك ثبوت نسب ولد بها الذي اقر بانها حاسل به
 اذ ثبت ولادتها بسبها واما في من المثل واسد اعلم **وسيل** ما قولكم فيمن اتفق مع اخيه بعد
 له على ابنته التي لا تطبق الوصي بشرط ان لا يطا بها الا عند الطلاق فنفذ له عليهم
 فهل اذا احتل بها في هذه الحالة بلا وصي يكون ذلك قايما مقام الوصي حتى لو طلقها قبل الوصي
 يلزمه كل الصداق وهو هل اذا اتلف منها شيئا بسببه وطهر في هذه الحالة او سري الي
 النفس يعني **فالجواب** اذا خاض به زوجته الصغيرة التي لا تطبق الوصي بدون علمه لا تكون خلو
 صحت فلا تكون قايمة مقام الوصي حتى لا يجب عليه بها كمال المهر لان الصغير ما من عن كونه
 خلو صحت كإيفاء النكاح والزوج وغيره فان وطهرها العاد ذكر فذكر وانما اذا ماتت يجب عليه
 كمال المهر والدية على العاقلة كما في النكاح في اول نوع من انواع محاب اجنات بور نوع
 اخفي اجنات على الصحيح وسلك ما لو اتلف منها شيئا بسبب ذلك خلف ما اذا كانت تطبق
 فانه لا يلزم مسمى كما في الزيل في اخي بالمتبرر واسد اعلم **وسيل** ما قولكم فيمن قرع في
 لزوجته ولدها عامر عن كونه في كل شهر ثمانية ايضا فهل يلزمه الوفا والقيام بما بينه
 عليه وهل يتوقف الاستقامة على استبداد علي الدخول او غيره وهل يفي قوله في طلب

الدخول واحتاج الزوج من ذلك ام لا بد من الصبر بان على ذلك **فالجواب** الكسوة من النفقة وقد
 نصوا ان النفقة تجب على اب الصبي اذا ضمن كما نخله في الصبي عن الحداثة في قوله صبره ولا
 فرق بين الدخول وعدمه حيث لم تكن صبره ولا ناشرة والقول قول المرأة في عدم كشور كما في
 الصبي في قوله لا ناشرة واحدة عام **وسيل** ما قولكم اذا تزاد الزوجان على نفقة ثم قال الزوج
 اني لا اطيعك ذلك بل له ان يخرج عنك عنك **فالجواب** المخرج به انه لو صالحت المرأة زوجها
 عن نفقة كل شهر خذ قال الزوج لا يطيق ذلك فهو لازم لا ينفقت اليه الا ان يفيض سعر الطعام
 او يعطى ان مادون ذلك بغيرها كما نخل في الصبي عن قاضي خان في قوله وتتم نفقة الصبي بربطه ولم
 فصل عن الذخيرة كلاما طويلا وان تعرف القاضي ذلك يكون ذلك بالسؤال من الناس عن حاله
وسيل فاذا اخبروه انه لا يطيق ذلك فنقص عنه اها **فالجواب** فاعلم هذا عدم لزوم النفقة
 اذا وجد غير الصبي وعلم القاضي بان الذي بغيره مادون ذلك وكذا القول الصبي واما ان المثل
 ذلك فلا عبرة بقول واسد اعلم **وسيل** ما قولكم في امرأة اقرت في صحتها ان كان اوكذا براءة
 عندها وكتب بذلك وثيقة وشهود فدرجات المرأة وزوجها غائب فوضع والدها يد على
 الاستة المذكورة التي لا قد اقرها لها العمية بالحقه ونقر فيها لنفسه فهل يلزم والدها
 المذكور بعود الامة وهل يكفل لاحقا براءة ثانيا مرة بعد صحة اليد بجهه الشاهد
 له بذلك المحكوم بها المتصلة بالانسان ام لا **فالجواب** اذا اختلف الزوج والاب في الامة
 التي جهز ابنته بها فقال الاب اي عارية وقال الزوج هي ملك للميت فقال بعضهم ان
 القول للاب وان لم يكن هناك بينة وقال بعضهم ان يكون القول قول الاب اذا شهد
 عند التسليم ان ما دفعه اليها عارية وبشهاد علي اقرارها بذلك فاذا اقبل ذلك كان القول
 قوله وقال بعضهم ان الصبر للمهر في ان ما دفعه ملك او عارية حيث لا بينة فاعلم هذا
 انه حيث كان هناك بينة على العارية عند التسليم لو عاصي اقرارها يكون القول قول الاب
 على كل الاقوال فلو كان هناك امر زائد لم يردوه وايضا اذا مات المتسلم بمهر للعارية تكون
 مضمونة على المتسلم حتى لو لم توجد الاعيان المستقارة وكان هناك تركه فاني وجد
 بدل المستقار من التركة لان الامانات مضمونة بالحبيل الامانة حتى فكيف اذا وجدت
 الاعيان **وسيل** ما قولكم فيمن قرع لولد الصبي ورضع عنه ام الاب ثم مات **فالجواب**
 فطالب الام بالحق ان **فالجواب** النفقة قد سقطت بالموت عن الاب الذي هو المصل كذا

وصار كالأجاء ما عدا قول شاذ منك الخ لانه لا يملكه ولا يملكه عليه ويبلغ هذا الموضع كذا به على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فله ما ورد على ذلك من الوعيد والتهديد الشديد ومن
 له كذا فقد اقصى ما اقتضاه الشرع المشرع فما يغيب من امره
 وجعل من له ولاية الامر منه عن فعله القبيح وبقي تركه انما كان من فعله فان امتثل والا عول
 على اقتضاه الشرع المشرع من الفعل المرام له ولا فائده فلا يترك امره فيه ويجب ايماعه
 وفي الامر المجازة الى نزع المصواب عن راس الحق ثم لتخليه ولو للمهدي ما لا وفي الكتاب
 بالكشف عن بيان الخطأ بما انما يقع فيه من اياه واستكن في امره فذا يراه ما عدا عن
 وابتدئ مكنونه مما كانت مبدت من الميل الى الحكام وعدم الاختيار الملك العلام وكان هذا
 المدعى في دنياه بالسيد الشريف مولود على السخط الغني فثبت يداه وتار له وتب
 فقد اكله الى الدمار وحاله الى الخسارة وداره الى بين القرارة وباله من على فلسف
 ينزل له امره الى اسفل واذا هو داخل في وعيد وجبوا له في عالم بين الاله فلا حول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم وحسبنا الله ونعم الوكيل واجيب جوابي له في ان ولد
 الشريف لا يكون شيئا حيث لم يكن ابو دسرقا واسم لعلم **سؤال رقم** الى بعض علماء الروم
 وهو من ما قول علي الدين رهي امره عنهم في رجل والدته سبعة سنين ووالده ليس
 بسيد الشريف بل هو سيد شريف ام **لا فائدة** هو سيد وشريف وبه اذني استاذنا الامام
 معني الشغلين كذا باسا كنهه ابو السمر ويحيى اسعنه **كتاب** ابراهيم عليه السلام
 بدستق الشام هو سيد وشريف لان اسماءه والشرف بهذا السب المظهر المشرع في
 امره تعالى في الابد اجاز من الامم وهو كونهما نيت رسول الله صلى الله عليه وسلم هو **خط**
 العلامة السخا في سالت الشيخ الامام حميد الدين عن له ام مصرية واب ليس بسيد
 بل هو سيد ام لا فقال سمعت استاذي سئل المنة الكركي قال هو سيد واستدل بان
 امره تعالى جعل يحيى عليه السلام من ذرية نوح وابراهيم بحمة الام قال تعالى ذلكم جنت
 ايتها ابراهيم ان قاله يحيى وعيسى وهما عن سبب الله اعلموا في الفتوى على انه
 يكون سيدا **وخط** الشيخ نطق الدين بخبر ما هو به رأت نقل عن جامع الفتاوى وعن
 المتأنيب ان العلوي اذا نكح جارية العيني وجان بولد كان له رعية الثانية الا بجناسها
 لسبب النبي ص من عن الامتهان بالرق انه وقال وقتاوي الوجين واذا كانت المرأة سيدة فالنكاح

ان يكون ولد بها سيدا الله فلنا مل عند الفتوى واسم اعلم **سؤال** ما قولكم في امره في رويته وتحت
 به مناع الولد سبعة ثم من بعد ذلك ادعت الجوز قرب لها الغاية الخ في كل يوم عشا في اذنت كل
 يوم يومه ثم انكرت وقالت البتة مات ولم يعلم الاب بالوت في كل اذ لم يكن له بيتة خلف
 الذي انه ما ضرر عليه او يقطع عنه النقص **فائدة** ان وضع الخلع على ثملها
 بالنت عدة سنين صارت مستحقا عليم ما في قالوا انها لو اخضعت من زنا بها جازبا عليه
 من النكاح ورضاعه وله الذي هي حامل به اذا ولدت عدة سنين جازبا فان ولدت عدة سنين فله المدة
 فانه ترقية الرضاع واذا مات بعد سنة فليكن رقية رضاع ما بين من المدة وبها كنه
 واذا الرضاة عا حيا ابه الولد اذا كانت مصرية له دفع حاجته مع بقى حكمه بان ما شرط عليها
 هو دين عليها اقول فاذا كان ذلك مستحقا عليها وهو دين عليها ما كفى يسوع لها عليه
 مطالبة مع انه يولد عليها الطلب وما الرضاة مانه بالانفا في حياة الولد المادع حاجته وقد
 زال ذلك عونه اولان الانفاق على الولد عليه وهو يثق عليه في دفعه ما شرط
 عليها بالخلع واسم اعلم **سؤال** ما قولكم في ام تده عقد مع وجود من هو اقرب ثم مات الزوج
 وطلبت المرأة الارث والكل ان الولي الاقرب كان حاضرا في كل اجازة ام **لا فائدة** عند الولي المبع
 مع وجود الاقرب الا انما يحضر بغيره المصنوع فهو موقوف على اجازة الاقرب والمخرج
 به ان اجازة عند المصنوع تكون بالقول او العمل او السكوت فلم يبعد في الاجازة بالمرح
 بعضهم بان المرأة لو زوجت نفسها لا يكون سكوت الولي اجازة ولا شك ان عن الامة يعني
 اذا السيد موقوف على اجازة الكولي كما ان عند الولي المبع مع وجود الاقرب انما هو هو بل يكون
 موقوف على اجازة الاقرب بلا فرق فلا بد من اجازة بالقول او بالعمل قبل موت الموقوف عليه
 ليرتب عليه الاحكام كالحرج به في الخبر قبل قوله ولا يوقف على العقد **سؤال** ما قولكم
 في بيت له وليا اقرب وبعيد فزوج البعيد ثم مات الزوج فقال الابعد انا زوجة غيبة الاقرب
 وقال الاقرب لم يكن غايبا وقت العقد فالقول على **فائدة** ان ادعى الولي المبع الاقرب كان غاي
 او انكر الاقرب ذلك كان منكرا والقاعدة ان القول في النكاح لا يثبت له **سؤال** ما قولكم
 فيمن غزا على الاجاد على قوم احرار وبيع سبي امرأة وعلمها بالسبي ثم انه واكملها في من
 ثم انها اظهرت بيدها في اجرة وطلبها سيد بها للفا في واشتريت ما وكم الغاصي انها تملك
 في اجرة الى ان تقصر دينها يقول انا اغتبتها في اجرة واخذتها لاني عن اجرة تجلس مثل يمل يقول

ب

ب

المتأخر او يقولان عنها اغتصب الحامل من الزنا لان نكاح اقامته احد عليهما
 ليسا لونهن وذلك حيث ثبت زناها بشروط من اقامته البينة بشرطها والافراشي وطوبى كثيرة
 ومن جعلها عدا لا كراهه وادعاهما من فرقة بينهما وبهذه امر متبع الكرم على الاستيلاء
 فكيف لا تكون كبرية على الزوج ولا تحبس واسه اعلم **وسئل** ما قولكم فيمن تزوج امرأة وسكت
 معه مدة وماتت فتشاجر الزوج المذكور هو وعاصمها وقال ابنت الزوجية بها فتدبرت معه
 بينة تشهد عليهما مصداقة الزوجة في حياتها وصحتها قبل تسريح هذه البينة وتحكم بحقتها
 ام لا بد من بينة العقد **قلت** اجاب الامام يقول له سمع هذه البينة وتحكم بمقتضاها واجيب
 بغير ذلك لان النكاح بما يحكم فيه بمصادق الزوجين حيث ثبت اقرارهما بالبينة باهناز وجبوا في
 الزوج ذلك فقد وجد البينة في نفسها على الزوجة فيصير الحكم به ويجعل على تعدد ثلث العقد
 ولا ينافي ذلك ما ذكر في كتاب النكاح انه لا ينفذ بالاقراء لان الزنا ما ذكر في النكاح انما يكونا صفة
 انما لان الاقرار اظهرها بها بوثبات وليس بانها الامانة يكون ذلك بحجج الشهود يجعل اثباته وهذا
 حيث ثبتت البينة على فساد الزوج لمزوجة اقرارها بالزوجة في حال حياة الزوجية كما هو معلوم
 من السوال حيث ثبت فيه وبالحال ان معه بينة تشهد على مصداقة الزوجة المذكورة بالزوجة
 وحيث ان المصادقة مفاعلت وهي لا تكون الا ان لها بينة فيستشهدت بالمصادقة من الجاني في
 حال الحياة اعترفت وامام تصديق الزوج ان وقع بعد موت المرأة فهو غير معتبر وانما لغت
 وان كان هو موضوع السوال فيكون المقتضى من سلول صفة المفاعلة المفعولة من شهادة
 الشهود بالمصادقة فمهم الجواب على الاطلاق واسه اعلم **وسئل** ما قولكم في وكيل زوج موكل به
 زوجي لا يعرف العربية فقال كثير فقال انما عرفت المعنى **قلت** المسئلة ذات خلاف المذكورة
 في البنازية والطلاق في مسائل النكاح بل قصدت في البينة ايضا وقد ذكر اختلاف في الطلاق والعناق
 والبراء والبيع والشرا لا يصح بخلاف الطلاق والعناق اذا وقع بغير ائتمانه كذا في بعضهم وقال ابن
 نعيم المعنى اقول ومقتضى هذا انه لا يصح تسمية المهر لانه يدل على المضغ واذ لم يصح بيع
 المثل هذا ما ظهر اخذ من كلامهم ولم اقفه الله على نص في خصوص مسألة المهر واسه اعلم وبهذا
 ما وفقت عليه من الفتاوى المحمودة من هذا الباب واسه اعلم **وسئل** العلامة في جادانه بن
 ظهيرة القرشي عاصره ما قولكم في رجل يملك عقده على امرأة بغير اذنه سيده ولم يزل السيد نكاحه
 ودخل على المرأة المذكورة وطبها وادعاهما مدة فعملت المرأة ان السيد ما بان للتحكم بالملوك فقال له

طلعت

طلعت فان وطب حرم ولا املك من ذلك فطلعتا فتردت عتب الطلاق وانكم اسم في نكاح المملوك
 بينا ان سب وهاكم ثم وجهنا بالثاني من عين عدة وهل يلزمها عدة وتحال ما ذكرنا ام لا واذ اظهر
 بها حتى وجاءت بولد يكون من الزوج ام من المملوك **قلت** اذا لم يجر احوالي نكاح مملوك المذكور فوطب
 زنا والطلاق الواقع لغو ولا عبرة به لعدم صحة النكاح ولا عدة على المرأة المذكورة لانا النكاح
 الموقوف لا عدة فيه عند عدم الاجازة وان حصل فيه الزوجي كذا في الغاية لا روي تحال على الخط
 مانعه الزوجي في نكاح المملوك لا يوجب العدة بخلاف النكاح الفاسد والوطي بشبهة لانا نكاح
 المملوك لم ينفذ في حق احكام فلا يورث شبهة في الاختيار مانعه ولا عدة في نكاح المملوك
 في الاجازة لانا النسب لا يثبت فيه لان موقوف خلا ينفذ في حق حكمه فلا يورث شبهة في
 والملوك والعدة وجبت صيانة لما احرم احتراز عن اشتباه الانساب وهو نكاح المملوك من النكاح
 الموقوف في مسائل هذه المحكم فاذا علم هذا اهلنا ان تنزل في عتب العدة لانا نكاح ما اذا اظهر
 بها حتى فان جازت به ستة اشهر فضا عدا عن حي التزوج عند اقراره واني بعد من حقا الحق
 عند عدم رجوعه استلغى في قوله الزوج المذكور والا فهو من المملوك ولا يثبت فيه من لانه علق من
 الزنا لقوله مما ايا عده تزوج بغير اذنه فله فهو عاصم اي زنا واسه اعلم **وسئل** ما قولكم فيمن
 باع جارية مملوطة حتى ان يترك حصتها ثم جاعها المشتري قبل الاستبراء او نفقت بعد تسليم
 اشهر من الزوجي الاول وبعد سبعة اشهر من الثاني فادعى البائع فبطلت في المشتري فبطلت
 وقالة ليس هو مني بل من البايع فهل يثبت شبهة من البايع ام لا واذ ثبت فهل يفسخ العقد ام لا
 وايضا ان شهد المشتري انه اعطتها هل يصح عتقها ام لا واذ باعها المشتري قبل التماس وبعد
 قبل ادعاء البائع الاول النسب هل ينفذ البيع ام لا واذ ثبت ادعاء النسب وفسخ العقد والبراء
 استردا لجرية والولد هل للمشتري الثاني ان يطالب مدعي النسب بالثمن ام ليس له ذلك
 يطالب المشتري الاول والولد يطالب المدعي المذكور وهل لاحد المشتري ان يجمع على البايع الثاني
 بالصفة التي انعمت عليها في الكدة التي كانت عنده ام لا **قلت** اذا ادعى البائع الاول انه كان
 المشتري لا قبل من ستة اشهر من وقت البيع فدعواه صحيحة ويحل البيع فان اعترف المشتري بالثمن
 قبل ادعاء البايع صح عقده ثم ان ادعى البايع الولد لم يستحق امة ثبتت شبهة ويرد حصته الولد على
 المشتري من نظير الثمن الذي اخذه منه فان ولدت جارية عند المشتري لست اشهر فكنى
 من وقت البيع ولا قبل من ستة اشهر وادعاه البايع لا يثبت النسب الا اذا اصدق المشتري وكذا لو

ل

ولدت لأم من سنتين من وقت البيع لانه دعوتها لا تصدق المشتري وأما إذا اعتق المشتري الأم بعد
 ادعائها بالبيع فصحت باطل وترد على البائع وكذا إذا باعها فالبائع باطل لأنها حرة أم ولد للبائع ثم إذا
 نسب ورثت البائع فليس للمشتري أن يطالب المشتري في الأول وانما توجه مطالبة عليا بانه
 وليس لو ادعى المشتري المطالبة بالنفقة واسم اعلم **وسيل** عاصريته ما فوقكم في رجل تزوج بامرأة
 على أنها حرة فجاءت بغيرها وهو المزوج لم يحصل بينهما حصة وفارقها المزوج فدعت المرأة المثل
 ثم جاء شخص وأدعى أن أبا المرأة المذكورة وأنها أم ولد له وأثبت ذلك بالطريق الشرعي لديه
 حاكم شرعي فحكم اسم هذا المثل بطل هو حراً ومملوكاً بالتمتع وبطل نكاحه لا وبطل
 النكاح صحيح أم لا وبطل عيني نفقة العدة ما دامت حاملاً أم لا **فأجاب** إذا تزوج الرجل المذكورة
 على أنها حرة ثم تبين أنها مملوكة فالنكاح موقوف على إجازة المولى أنا إجازة ذلك فعدوانه
 بطل ويلزم الزوج العسر والكلسر بالعتية واعتبر في العتية يوم الخصومة وحيث وقع الخلاف
 في إجازة المولى تبين فساد النكاح كما لو رده المولى وثبت نسب الولد إذا ظهر ويكون خيراً بالعتية
 ولا يجب نفقة العدة إذا كان النكاح الفاسد لا نفقة فيه هذا إذا تزوجها على أنها حرة وأما إذا
 تزوجها على أنها حرة ثم تبين أنها أم ولد لها فلا نفقة له في المهر فلو كان قد دفع
 به الكيس على العدة ويكره ما نصه ومن تزوج أمه عايباً أنها حرة فولدت ثم أقام رجل البيعة أنها
 اعتق المولى بالحق رآه شك الحازم النكاح وإن شك المطلع فنفذ الزوج العسر والولد حر بالعتية
 وانما يفرم قيمته يوم الخصومة ولو ظن أنها حرة فادعى أمه فلا ولد فيه حقيقة المولى الأم لا نفقة
 مقرر لما مضى واسم اعلم **وسيل** عاصريته ما فوقكم في رجل تزوج بزوجته ثم تزوج ثالثة
 والزوج الأولى خالته إلى الزوجة الثالثة فهل يحل له ويجوز له المهر بينهما أم لا وقد دخل بها المهر
 وحملت منه وأنت بولد فهل هذا الموطي وطلي شبهة وما حكم هذا المولود وهل هو بن أو ولد
 هذا المثل رجل ما قبل فهل يحد بذلك وما حكم اسم هذه **فأجاب** النكاح باطل ولا يجوز له المهر بين
 هذه المرأة وبين خالته أيها المولى المذكر ويجب عليه إذا المهر أن كان مستحي
 والمهر المثل ولأحد عليه ويثبت نسب المولود قال في متن القدوريك ومن تزوج امرأة لأجل
 له نكاحها فوطئها لا يوجب عليه كحد ونهر إن كان يعلم ذلك وهذا عند أبي حنيفة **الفتاوى**
 بينهما واسم اعلم **وسيل** عاصريته ما فوقكم في رجل مصري أو متدسي أو سمي أو عايف
 تزوج بامرأة حليبية الأصل بمكة أكثر من مئة سنة طنة بها واستوطن أهلها بما يليه ثم

أراد أن ينقلها إلى محل طاعته ببلده الأصلية فهل لذلك أم لا وإذا قلتم له ذلك ونحوه عليه
 فهل له مطالبة بغيره من حرجي مهرها الترتيب حال العقد على حله بعت أو طلاق أم لا حكم
 فيه عايب حرج ما نفق عليه وما حكم اسم في ذلك **فأجاب** في المذهب أن المزوج إذا أوفى زوجته
 مهرها المهرين نقلها إلى حيث يشاء من البلاد وقال بعض أئمة من علماء مالكية للمهر بها وإذا أوفى
 مهرها المضاد الزمان وفصل بعضهم بأنه إن تزوجها في وطنها الذي فيه عيشها ثم نقلها إلى مكان
 ينقلها إلى غيره فغش من ذلك وإن تزوجها في غير مصرها المأصلي وأراد أن ينقلها إلى مصرها المأصلي
 له ذلك وليس له مطالبة الزوج بالمهر الموجب قبل حلول الأجل الأعلي قول من رجوع واسم اعلم
وسيل عاصريته ما فوقكم في رجل له أم تزوجت عايب رجل وجاءت منه بنت وللأم المذكورة
 أخت أرصفتها مع بنتها عشرة أشهر ولدت ذكر والفرج ومات الزوج المذكور ثم تزوجت بزوج
 آخر وجاءت منه بنت ثم إن أختها التي أرصفت معها تزوجت وجاءت منه بنت وكبرت البنت فهل
 للولد أن يتزوجها لو أنها بنت خالته وبنت الخالته من النسب يجوز له تزوجها قبل مجوز
 ذلك من الرضاع أم لا **فأجاب** منع من صحة الزوج بتمامهما ما تزوج وهو أن خالته المذكورة
 صارت أخته من أمه رضاعاً فبنتها بنت أخته رضاعاً وهي لا تحل واسم اعلم **وسيل** عا
 صوريته ما فوقكم في شخص قرأ أنه تزوج أم ولده فهل يثبت هذا الأمر النكاح والعق والحكم
 أنه مات وترك أولاداً فأمر به فهل للوهي أن يطلب بصحة النكاح وبأنات العتق في النكاح
 أم لا **فأجاب** المحقق من المذهب أن الشخص إذا قرأ أنه تزوج أم ولده لا يكون ذلك أو لا يعلق
 وكذا انقل عن علي بن أبي حمزة أنه قال إن الرجل إذا قال كاسمته منه زوجة لا ينفذ أحريه ظناً
 لم ينفذ أحريه حرياً بآية في الرق ونكاح الرقعة لا يجوز لمولاهما وأم الولد لا تملك أن الرق قائم
 فيها كما هو مصرح به ومعلوم وحيث كان كذلك فلو هي أن يطالب بأبانت النكاح وصدر
 العتق قبل حري سبيح نكاحها واسم اعلم **وسيل** عاصريته ما فوقكم في ولية
 العرس فهل تكون بعد الدخول أو قبله وهل هي واجبة أم سنة وهل للأجدة التي دعوتها الولية
 سوا كانت ولية عرس أو غيره واجبة أم لا فإذا أحضرها يجب عليه المأثم أم لا ولا يملك لغيره إذا كان
 صاعداً فما فعلوه أم لا يجوز له الأفاطر ولكن إذا ادعى ولها أنه منه فهل لسان يحضر فإن لم يكن أم لا
 وأما إذا كان طفلاً فهل يجوز له الأفاطر أم لا ولو معني مثلاً لنصف المهر ويقضي أم لا وإن كان
 صاعداً فما فعلوه أم لا يجوز له الأفاطر أم لا **فأجاب** السنة في ولية العرس أن تكون لغير

ان يكون في جميع ليلة الدخول وان دخل منها ما في ذلك النهار وتخلط العلى في الولمية بهي وهي واجبة ام سنة
وعامة العالمات اتمنة واجبا عن احدث الدار من لم يجب الدعوة فقد عصا ابا القاسم بان القوم كانت
بينهم عداوة في كاهلية فكانت في الاجابة وفي تركها عداوة فاذا كانت سنة فهو بالخيار ان شاكها
وان شارك والاجابة افضل لان في ذلك خال السرور على لينة الخوف واكثر ابا الولمية ولينة الخوف من او
الحضان وقال بعضهم اي الولمية كانت نكاحا اضر فان كان مضطرا لبعض له الاكل حتى يظهر الفرج واذا
اكل فاقبل الاكل ثلاث لقم وان كان صاعيا فلا ياكل اما ان يكون صومه واجبا او يطلوعا فان كان واجبا
كالنذر وقضا رمضان نكح له الاظهار وان افطر ثم ان كان صومه متطوعا لا يباح له الاظهار الا بعد
في لقمه في البر واليتيم ويباح للعذر والصبابة عند رجل الزوال والعذر فليست بعد الزوال في حق
الوالدين فانها عند رجل الزوال ولينه الى العصر وما في حق عينيها فليست الا بعدة بعد
الزوال ثم لو افطر المطلق لعنه عند الزوال من نكح ان يعقبه فعند اي يوسف يحل له الاظهار خلا
الفرج وعقد رجسها انه نكاح كذا ذكره القوم في هذا الذي في شالقه ورجع ثم نكح عن الاظهار
الفرج ان اصابه نكاحا ودعا بعض اخوانه لطعام موصلا لسانه فيطير لسانه ان يطر لسانه من
اخذ لقمته كعب له ثواب صيام الف يوم ومضى قضا يوما مكانه كان له ثواب صيام الف يوم
وفي الفتاوى اذا دعا بعض اخوانه في طعامه ان كان الذي دعا به من منه مجرد حضوره لا يضر
وقال سمس الاعية اكلوا انا حسنا ما قيل في هذا انه ان كان يقيم من نفسه بالعضا يطر والافضل ان
كله اذا كان قبل الزوال اما بعده فلا يضر لاني حق الوالدين او اهدى كما تقدم وورثي احدث
اذا عجيحة لم الي طعام فليجب فان كان مضطرا لياكل وان كان صاعيا فليصل اي بيع لهم بالبركة
هذه امري الصلوة وهذا يشمل الصوم فلهذا في النفل الا فضلي الاظهار وانه اعلم
وسيل مستحقنا العلامة الشيخ سيف الدين اكر شريك رحمه الله تعالى عاصورته ما قوكم فيها له
زوجه ولها عليه مهر محجل ثم انه من حال تزوجه عليها الي حضني مدة معلومة عندها
يعطيها في كل يوم شيئا معين من المهر ثم يحسبها ذلك عليها من مهرها وذلك خارج عن
الوازم الشرعية فاذا عت ان ذلك العذر انكحوا غاها بوقية تحت شبيهة بنقله عرف
بعض اهل مكة فبلى يكون القول له ام لها وانها اذا كانت لها خادمة ثابته غير الخادمة
الملازمة عليه لنقلها مثل ما ان انكح عليها وادعى ان ما كان ينقله على كراهية غاها هو
من المهر فاكرت بلى يكون القول قوله ام قوله **فاجاب** نعم يكون القول قول الزوج مع

يعينه

يعينه فحما دفعه اليها من الذي اتم منه من المهر واما ما افقعه على الخادمة الثانية فان كان ما م بها
ليجب من مهرها في النكاح بالسرور في نحو محسوب عليها فانها م بها والافضل واسمكم **وسيل**
العلامة الشيخ عبد الرحمن المشيخي عاصورته ما قوكم في رجل له بنت فزوجه على ولد
رجل لم يعاينها فاحصر صرام بالرخ ولم يجد شيئا من احوالها والذي باهش القول لنفسه
ودفع الاب عنه شيئا من المهر الذي البت ثم تركها ابو بها مع انها حتى بلغت لم يعرف عليها شيئا
من حالها ولدت له فامرحه قولا بلغت اختارت المضغ وفضحت الكاح وامتنعت من التزوج
وامتنع الزوج ان يتكلم بها وبها ولا يسكن بها شيئا ويعاينها الي اسه تعالى وهي مخبرة في
احكام الشري **فاجاب** ليس للبنت التي زوجهما ابو بها في قاصرة ان تنقض الكاح بعد
اليوم عنها كما مضت باقية ويلزمها التزوج بموجب الزوجهية الي ان تنقض المضغ بموت وطلاق
واسه اعلم **وسيل** عاصورته ما قوكم عن رجل ان في بلد وامرأة انت من بلد اخر في خلافها
وتوافقا عيانا يتزوج بها واسمها لها مهر مقدم ما موصلا شيئا معلوما فوضعت المرأة بينك
فنادوا جلبي واسمها لها علي لسان المرأة بانها رصيت ان تتزوج بهذا الرجل على ما وقع عليه
المواضي فقالت المرأة بحضور الشاهدين اني رصيت بهذا الرجل يتزوجني فقال الرجل وانما
رصيت نكاحي لنفسني بهذا الصداق المذكور ودخل بها ومضت عدة من الكسنة فشهد
بعد ذلك امرأتان المراته فجمع الزوج من ذلك المرأة تقول انت ما احضرت فقيمتا في
حلل العقد وانت عقيمت لنفسك بحضور الشاهدين وهذا اما يقع العقد به وهذا عقد فاسد
فمن انكح الرجل ان هذا العقد صحيح حيث حضرت الشاهدين فلهذا هذا العقد صحيح ام
فاسد والزواج اعقد على قول الامام الا عظم ابي حنيفة ان المرأة اذا وهبت وطى نفسها
لرجل وقبل الرجل نكاحها لنفسه بحضور شاهدين فهو صحيح او صحيح الفاسد **فاجاب**
قول للمرأة رصيت بهذا الرجل يتزوجني ليس من الالفاظ التي يتقدم بها الكاح فالعقد
المذكور فاسد وجب تحريمه او التزويج بينهما واسه اعلم **وسيل** عن امرأة لها ولي
فوكلت شخص كفو لها ان يزوجهما من نفسه فاستشهد شاهدين لا يعرفان المرأة وقال
في عيبتها استهدى في زوجه فلا تبت فلان من نفسي وقلت نكاحها لنفسني فهل هذا
العقد صحيح مع وجود وليها وعدم معرفة الشاهدين لها ولما اعتزلها من لولها في ذلك
فاجاب لا يتوقف صحة عقد النكاح على معرفة الشاهدين بالمرأة المحضوب بل ولا على

تزوج امرأة على مهر حال ومقدم دفع الثمن هي عليه دفع للمهر لعدم ودخل بها المهر حال بالانكاح
 ثم بعد المدخول بحدّة اعوام منعت نفسها لطلب المهر حال عليه فهل لها ذلك المهر أم يجب مهرها ولا
 ابده استعالي على طاعة وهل اذا كان له منها بيت وانفقت عليها فغير ان تستحق الرجوع عليه
 بما انفقت عليها وهل يجب لها نفقة عليه لكونها في عين منزل له وعدم طاعته أم كيف حال **مسألة** ليس
 لها من نفقة لطلب المهر الحال بعد ان سكنت من المدخول بها ويجوز لها الفاضي على ان تكون في طاعته
 ولا تستحق الرجوع عليه بما انفقت على ابنته بغير اذن الا ان كان ذلك باذن من القاضي ولا يجب لها
 عليه نفقة في مدة كونها في عين منزل له بحسب نفقة لغيره حتى وادى اعانكم **مسألة** عن نفقة تزوج امرأة بمهر
 حال ولم ينفق على بيت البيت اوليا بها فهل له اخراجها من بيتها او ليس له ذلك حتى يوفى بها بمهرها
 واذا اقمته لم ذلك فاذ كانا موسرين فالنفقة لغيرها لها اولا وانما كانا مسلمين بعد ما خادما فالاكثر
 في نفقة تم عليه ام لا **مسألة** حبسك من المدخول بها لم يكن لها الا المانع عنه بعد ذلك فله العادها
 الى منزلها وان تقابل بمهرها وهي عنه ويجب عليها من النفقة ما ينفقه مثله على طلبها
 وحيث كانا موسرين فالنفقة خادما وتكره نفقة خادما شغل على خدام داخل الكا وخدام يتعاطى
 لخدمته ان رجلا ولا يزداد اكثر من ذلك وادى اعانكم **مسألة** عن رجل له زوجة وغيره من النساء والمهر في كل سنة
 مدة سنة كالميتا رادت نزع عليه فاصح بينهما رجعة ينبغي معلوم مقابل الكسوة والمهر في وانه
 يهلك وتبريد من المهر فسلم ما وقع عليه القول من امر الكسوة والمهر في ولم ينفق هناك براءة ولا
 طلاق فنفقت سنة كاملة بعد الفوك فاردت الرجعة طلب مهرها فهل لها ذلك ام لا احوال اذ مهر
 عليه حال واجب **مسألة** سئل ما يشترط من مهرها حال لها مطلوبة بعد سب سنات وادى اعانكم **مسألة**
 عن رجل تزوج بامرأة وعقد لها مهر على حكم لاكلول فنفقت في عقد كاحم نحو فنفقت سنة
 او اكثر ثم انفصل الزوج واخر من الرجعة ذرية فقلنا ان الذرية قاصريه ونكول عليهم وليس شيء من
 يوم انفصل الزوج الى هذه المدة تحت عيني سنة فقبل للزوج ان تقابلها ولا بد لها بالمهر بعد نفقت
 المدة ام لا **مسألة** سئل لها المطلقة بعد ان اخذته من التركة بعد ان تخلف انه باق بحدّة الزوج الحي
 المدعي فيه وادى اعانكم **مسألة** عن سكتن تزوج امرأة على شي مدي دفع لها ذلك فحصل بينهما
 ثمانية بعد مدي سنين وادى وليا امرأة عنها عنها بان ما دفعته اليها لباسا في مقدار ما كان
 اخر اهرامه باستلام المدفع في اليوم في ذلك على الزوج بان ما دفعه مقدار ما لها او عين ذلك حيث
 لا بد من تسليمها وليس اخراجهما من بيت الزوج ولكل ان الزوج عين حاضر واخذ ما في بيت الزوج فما



حكم في ذلك **فصل** ان كان المدفوع من جنس المهر المثل للقول ق كما مع بينهما فبما هو من البهائم ان لم يكن المدفوع
بينه عاين فبما دفع اليها وان كان متاعا فالقول في قيمته ق فبما يقع مع عيبتها ان لم تكن لمدفوعة علي
قدرها واسم اعلم **وسئل** عن امرأة اسمها زينب لها زوج يسمى محمد ولها من اولادها راضعت كذا والدة
في دفعها الرضاع مع اولاد المرأة اسمها عائشة من رجل يسمى احمد وارضعت صفارا ولها صفارا ولدت له
الذكور مع اولاد لعائشة المذكورة من رجل اخر يسمى علي فبما ولد لعلي المذكور الذكور هم من عائشة
المذكورة المذكورين باحد من اولاد علي المذكورين زينب المذكورة **فصل** ليس لهم ذكلا لهم اولاد اولاد الخوا
رضاعا واسم اعلم **وسئل** عن امرأة اسمها فاطمة مثلا لما خالها اسمها علي وكما ولد اسمها سمع حسن
بما يكون علي المذكور جد الحسن بن فاطمة المذكور ام **فصل** هو كالجدة في حكم الحرمة وان لم يسمى جديا
واسم اعلم **وسئل** عن شخص خلف زوجة ثلاثا من راسه وقال حرمت علي وعلى اخوتي واهل بيته المذكور
ذا ولد منه وبها تنسب يوما قد قدرت لما ربعين قبل ختمه ويلزم منه صرف المدة ام **فصل** ان
كان الطلاق وقع بعد الولادة يلزم ان تعد بثلاث شخص بعد القضاء الخامس ويلزم زوجها ان ينفق
عليها ما دامت معتدة واسم اعلم **وسئل** عما اذا امكنت المرأة زوجها جارية وطهرها وشك من
وادعت ام الزوج ان يجاريته جاريته وما يبي عند بيتي الا لخدماء ولا ينفق للبيت ان يجاريته
ملكها وطهرها ان الملك اعلم يكون المولى شبهة واذا اقامت نعم في الحكم في الولي او الجارية بالحق باي
حيث اعترف به ام يكون تابع لامة **فصل** الولي المذكور ولي شبهة فاذا اعترف بالولي يكون الولد
له ثبت نسب منه ولكن لا يترفع قيمته لما لك امس ولا يرضع امه ولد المولى طي على هي باقية على ملك
مالكها الي ان ينظر خلافها واسم اعلم **وسئل** مولانا الشيخ عبد الكريم القطبي رحمه الله تعالى عاونه
اذا كانت الحضانة للجددة وشهدت الثلثة بها وبإقرار المروضة وسائر مولا الرضيع فبما يكون الولي من
بالحضانة من الجد حيث ينسب ام لا **فصل** نعم الاول به ما لم ترض الحجة بذلك واسم اعلم **وسئل**
المعلمة التي يجري ملكي بفرع من شخص ادعي بعد وفاة امرأة انه تزوجها علي مذنب الاماري
وأن معه بنت تسمى بذلك والكلان لها ولها جارية وانما عير كفوا لها والولي كما قلتم يعلم بذلك
ولو علم لم يرض بذلك فبما اذا اذنت لها ان تزوجها منه ولم يحصل الكفاءة هل يصح ذلك انعقد بها
من عير كفوا وانما العاقد قاضيها ام غيره اذا كان بعين علم الولي **فصل** تزوجها بعين الكفر عير
ناخذ علي الخلق بها بحيث كان لها ولي سوا زوجها القاض **فصل** نعم في ذلك ما صرحا او جرت
نفسها الا لولا لبة المخاض في احرى البالغة العاقله انما وليه في الصغير والصغار رخصت

[illegible]

المطلب

[illegible]

فإنه لم يملك كل منهما التزوج على غيره وأذا زوج للغير في حرة أو لغيره علم **وسئل** عن الرجل ياتيه من الزوج
المولى التزوج والحق **فأجاب** المولى بالبعد التزوج للحاكم وأما علم **وسئل** عن شخص تزوج امرأة فأنه تاهما بالارضا
فما علم عليه الزوجه بذلك **أجاب** لا شيء عليه ولا للابن موت وأما علم **وسئل** عن رجل ياتيه من زوجته
شبهة ثم يقادقها في عدم المولى وطعن ما يملك أن تزوج بالبنة بعد العدة **فأجاب** نعم لأن بنه حرم بينهما وأما علم
وسئل عن تزوج امرأة وفاحيها وأدعي عدم المولى وصرفت عليه وطعن ما يملك أن يزوجه نصف المهر وكذا المهر **فأجاب**
كما علم وأما علم **وسئل** عن المهر أن زوجها المولى بالولاية الأجنبية عند الحاكم الذي يراه وحكم بعهدها لها والمهر
ذلك عند حكم خفي وعلم بطلانه **فأجاب** ليس لها المهر بعد ذلك ولا الحاكم يخبر أن حكمه ببطلانه وأما علم **وسئل** عن امرأة
أدعت رجل عن أن يشترى بها أو ادعي عليها بالتزويج وأقام بينة بمقتضى ما يقتضي بالبرهان **فأجاب** نعم فليقبل ويحكم
وأما علم **وسئل** عن الصعوبة أن القصد عند المولى هو في حفظه أو عينها لم يسقط كحضانه من بعد تزويج
أم **فأجاب** لا يسقط كحضانه من بعد ذلك وللتوضيح أن كحضانه من بعد ما لم يأت به من قبله بان نفس مستثناة من طهارة
وأما علم **وسئل** عن رجل وكل آخر بأن يزوج امرأة معينة بهم يعني فزوجها من بكر مما ساء له ولم يملك من بعد ذلك
بما لم يزوجها من ساء له أم ما وقع العقد عليه **فأجاب** لا شيء من المحسني لا يفسد إن رضي به والأما الأقل من المحسني من المهر
وأما علم **وسئل** عن تاجيل المهر إلى وقت الطلاق أو إلى وقت الموت فهل يصح أو لا **فأجاب** نعم بهم وأما علم **وسئل** أن طلاق المرأة
طلاقا جعيا لم ينعني المهر لم ينعني عليه إلى وقت الطلاق أم لا ينعني إلا بالطلاق البائن أم لا **فأجاب** ينعني بالطلاق الرجعي وأما علم
وسئل عن تزوج امرأة غير معلوم علمه الكفاية من قبله أم لا **فأجاب** نعم الكفاية من قبله الكفاية وأما علم **وسئل** عن الرجل
الكاثر إذا أضعف عن التزوج حتى يأخذ شيئا من الزوج ففعله وزوج من الزوج عليه **فأجاب** نعم له الرجوع عليه **وسئل** عن رجل
له نكاح وثمة وأما علم **وسئل** عن امرأة بالغة وكلها آخر في تزويجها من ولدها زوجها الركيل عتقها وكفها فما هو واحد
هل يصح المقام **فأجاب** نعم بوجع العقد وأما علم **وسئل** عن رجل قال لا نجسني بهذه حتى تم تزويجها بالبعد ذلك هل يصح
النكاح **فأجاب** لا كذب نفسه وصرفته كذلك يقع النكاح وأما علم **وسئل** عن رجل تزوج امرأة عجزا وكسوة وخفي
بما وقام معه فمعه وأراد أن ينقلها إلى مكانه فهل عليه ذلك المهر ضاه **فأجاب** نعم ذلك من قبله من قبله وقام بها حتى
وكان الطريق أهلا وأما علم **وسئل** عن شخص تزوج ثم وطئها قبل الدخول هل يحل له أن يتزوج بأمرها **فأجاب** لا يحل له أن يتزوج
بها وأما علم **وسئل** عن خطبة امرأة خطبة ثم تزوجت لم ينعني الخطيب على صبي التزوج أم لا ينعني في ذلك الخطبة
السابقة **فأجاب** نعم يصح التزوج ولا ينعني من ذلك الخطبة المذكور وأما علم **وسئل** عن تزوج امرأة على حرة لم يزوج
فأجاب لا يجوز وأما علم **وسئل** عن تزوج امرأة لها ولد من غيره استبدع نفسه أنه رضي به أن يكلم ما كونه له من
من شربته وقيام على فراشه ما دامت والدته في عهده ميتة فما يملك من ذلك الرجوع من الاستبداد المذكور

الولد من الدخول في منزله المأساة فلازم مانع لمن ذلك **فصل** ثم لم يرجع دعيما الشهد بعليه وصنع الولد من الدخول في منزله
ولا يمنع من ذلك الأساة المذكور **فصل** عن الرجل إذا قال لأمراته هذه يعني من الضرب وكما نسب من غيره وصف في
يفرق بينهما أم لا **فصل** لا يفرق بينهما بذلك وأما علم **فصل** عن الصغرة إذا تزوجت من غير أن يكون لها ولي ولها الملبس
على سفد الكاح أم لا **فصل** لا يسفد ويترفع على أجاز بها بعد البلوغ وأما علم **فصل** عن الصغرة إذا زوجها غير الأب
ودخل بها الزوج وباحت عنده بماله اختيار على الخوف يبطأ حبسكو **فصل** لا يبطأ جازها بالحبس والحبس يبطأ بالزواج
بالكاح غير أبا أو جد منها ما يدل على الرعي كالختان من الخلع وطالب النفقة أو ما نسب ذلك وأما علم **فصل** عن حفص الزبير
كثير وصغير فأكبر اسمها فأما والصغرى اسمها بنت بنت فخطب رجلها الكبرى ففقد التزوج قال زوج بنتي فخطبها وقول
الخطاب التزوج قال إنما الكبرى بماله اختيار أم لا **فصل** لا يسفد الكاح على الصغرى ولها خيار له وأما علم **فصل** عن ثقات إذا
زوج الصغرة بالولاية من أبيه لم يجرز أم لا **فصل** لا يجرز وأما علم **فصل** عن الكافر هل ثبت له ولاية التزوج على ولد
الصغير الكافر للعلم **فصل** لا ثبت له ولو كان يكتسب للعلم وأما علم **فصل** عن الوصي هل عكس تزوج أم لا التيمم
المشهور بوصاية **فصل** نعم عليك ذلك وأما علم **فصل** عن امرأة ادعت على رجل أنها أمراته ولابنته فقال لها إن كنت
أمرأتي فانت طالق قال يكون ذلك أقرا أم لا **فصل** لا يكون أقرا وأما علم **فصل** عن الصغرة أن تزوج ما حكم
تحم الولاية المصاهرة فخطبت رجلها اختيار أم لا **فصل** لا اختيار إذا كانت أخت الكاح وإن كانت فتحت وأما علم
فصل عن تزوج امرأة مكحها وأما وفي غيرها قبل الدخول ولها لم يعمل لكن يتزوج بها **فصل** نعم عمل أن تزوج
وأما نفايها **فصل** نعم تزوج امرأة ومات فيها قبل الدخول بها هل عليها عدة ومنه وهل عليه المصداق أم نصف **فصل**
نعم عليها عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام وسقط لها المهر ما كان من تركته وأما علم **فصل** عن الصغرة التي لا ولي
لها سوى الأم والأخت الشقيقة أو الأب من يزوجهما **فصل** لا ولاية للتزوج ولها المهر ما كان من تركته وأما علم **فصل**
عن تزوج بنت بكر فأمر بالولاية لها ثم عدت بالبلوغ باللعن واختارت فسق الكاح هل يبطأ الكاح
أم لا **فصل** لا يبطأ الكاح بغيره عالم بنسج حكم المهر فعدتها وأما علم **فصل** عن تزوج امرأة ونخل بها ثم ظهر أنها غيبه
الغير فرق بينهما وفتي بما للاول يعلم وطهرها من عتق عدة أم لا بد من عدة **فصل** لا بد من عدة **فصل** لا بد من عدة
العدة ولها نكاح عام عيب وعمل للزوج الاول وطهرها وأما علم **فصل** عن فخذ الصغير الوصي هل يجوز له أن يزوجه الغيب
الذوقي ولابنته **فصل** نعم لم ذلك وأما علم **فصل** عن صغيرة زوجها على غيب الأب وأجه فبطلت الزوجة هل لها أن
تفرح الكاح في غيبته وفرقا حكم بينهما **فصل** لها أن تختار رفضها به بطلت وتسد على ذلك وأما علم **فصل** عن
المكر باللعنة أو السب بالافتة إذا أدت للفتاخي اختص أن يزوجهما من هلل نهدا فعملوا فزوجها منه هل يبطأ التزوج
حكمهما لو كانت الولاية له وزوج حكمهما أم لا يكون حكمه وتكون له وليا **فصل** لا يكون التزوج المذكور حكما

منه لكونه عن نكاحه ولا يكون كالزنا على غيره واسما علم **وسئل** عن رجل تزوج بامراة وقيل بها قبل ان يقع
لها محلي الصداق فارتدت ان غرض نفسه بحدتي نفقسي صداقها بها ما ذكركم المأخذ القول بها ام لا يستحق لاجل المهر المذكور
فاجب نعم لها ان غرض نفسها منه نفقسي محلي صداقها عليه ولو لم ير المحلول بها واستحق عليه النفقة والكسوة ولا يمنع ذلك
المهر المذكور واسما علم **وسئل** اذ اختلفت ورثة الزوج مع الزوج في المهر ولا يثبت القولون وسئل عن الزمير من قبل
فاجب فاجب القول للزوج في مخرجه واسما علم **فقال** قلن زوج ابنته الفاسدة من اخيه صداق معلوم ثم وقع في بعض
الدخول الباقي في حتم محلول من قبلها بمهر ما لم يهره الزوج بأكمله المحمي قبل الدخول قبل تكميل اشتد ام لا مطالبة له الا بعد
الدخول **فقال** لا يهره ما لم يهره الزوج بأكمله المذكور قبل الدخول واسما علم **وسئل** عن امرأة اذا كان لها مهر في زوجها عتي حكم
محلول وانظر به بموت او فراق او عدة معلومة هل يقع ذلك ام لا **فاجب** نعم يقع ذلك وعتي عليها المكطلة به ما دام المحل
بأنها واسما علم **وسئل** عن السيد ان زوج امته من اخر صداق معلوم ثم ذهب من الزوج هل يقع ذلك ام لا **فقال** نعم
يوقع ذلك ولا يملكه واسما علم **وسئل** عن فتي بامته في محلي قابل مع عدم الحائز ثم طلقها وادعي عدم الاصلية به هل يقع
نصف المهر ولا عدة عليها **فاجب** بل بعد المهر لكانه بالدخول الصحيح وعليها العدة واسما علم **وسئل** عن الذي وله
زوجة ذميمة ولد له ولد صغير منها هل يتبعونه في الاسلام ولو لم يبعط الذي يبيعها ام لا **فاجب** نعم يتبعونه في الاسلام
والمرضى الاسلام على الزوجات ان سلكت منها **وسئل** وانما لم تسلم فتمت على عهدة واسما علم **وسئل** عن الرجل يجوز
له ان يجمع بين امرأة وحاشا لها **فقال** لا يجوز واسما علم **وسئل** عن رجل متزوج بامراة وبها بون بائنا في المهر عن المهر المذكور
وعتي منها الضمير لكونه انما يكره ان الزوج ويعلم بها عليه كمنع من القربان والزوج عنه والاسا علم به لم يصح
من المحلول في منى له والاحتجاج عليها الا كمن يخرج المثل **فقال** نعم لم يصح من المحلول في منى له والاحتجاج عليها
الا كمن تزوجها النكاح واليهما الكف ما لم يخرج المثل **وسئل** عن زوج مسووسة من اخو وامته نعم
انما لم يمسك ام لم يزوج **فقال** يستحق السيد عفره واسما علم **وسئل** عن تزوج بامته المني وتنت منه ولد
ثم استمر اهل بيته الكساح او لا وعلى نفسه ام ولد له وهل اكمل السيد الكساح ام لا **فقال** نعم يبيد الكساح ونقص
ام ولد له واكمل للبايع واسما علم **وسئل** عن عبد تزوج بغير امر سيده فزنا زكاه هل يقع ذلك **فقال** نعم يقع ذلك
ويغذى بالاجرة واسما علم **وسئل** عن رجل اجار بريم مسووسة زوجا من اخوات منه بيت وامته اجارية
هل يكون المبت ملكا للسيد وحكمها كأمها وولادة التزوج للسيد واسما علم **وسئل** عن رجل تزوج بامراة على حد
معلوم بعضه محلي بعضه بيده ونقصه على حكم محلول من قبلها المكطلة به متى شئت او لا مطالبة لها به
للأبد الموت والمخافة **فقال** لا مطالبة لها عليه بالصداق العتي حاله المذكور لا يبيد مطلقا او فراق لانه
موجب عرفا والموجوب بالعرف كالزوج بالشرا واسما علم **وسئل** عن تزوج امرأة بقرية قريبة من امره هل يأنسها

وإذا تزوجت بامراة فزنا
او بالسيد فزنا
او بالسيد فزنا

من القرية الى المربون رهاها اذا اوفى بها محلي صداقها او لا **فقال** نعم لم ذلك بدون رضاها واسما علم
وسئل عن امرأة حرة تزوج بها عبد نظير لها حاله ولم تكم به حالة العقد هل لها النفقة ام لا **فقال** نعم لها
ولا ولا يملكها النفقة واسما علم **وسئل** عن الصغيرة اذا تزوجت متى عيك الزوج من قبلها في بقر مطقة للولي
والجمل واسما علم **وسئل** عن الاب اذا تزوج ابنته الصغيرة هل له قبض الصداق قبل النكاح وكذا ام لا يستغنى
بها لمصر بها **فقال** نعم لها المكطلة بذلك وقصه من الزوج دون النفقة واسما علم **وسئل** عن تزوج ابنة الصغيرة
وقبض صداقها من الزوج قبلت فارتدت مكطلة الزوج بالصداق هل لها المكطلة عليه ام عتي **فقال** ان
كان بها الخ وصيا لها الطلب عليه لا عتي الزوج والزوج يرجع عتي الاخر بالصداق ان كان باقيا عنده واسما علم
وسئل عن زوجه ابنته المكطلة من اخر عفرتها وهي مكطلة هل يفقد الكساح عليها ويكون سكوتها به بواولا
فقال نعم يفقد الكساح ويكون سكوتها به به واسما علم **وسئل** عن الفاسدة اذا كان لها الخ شقيق وجد من تقدم
منها في تزوج **فقال** تجد واسما علم **وسئل** عن المرأة اذا تزوجت نفسها من عتي كمن ولا وليا لم يهره ذلك
هل لم يهره الكساح نعم يفسخ الكساح ام لا **فقال** لم يهره اليها كمن يفسخ الكساح بطلبهم واسما علم **وسئل** عن المرأة
اذا اختارت زياره ابو بها في كل جمعة هل لها ذلك بهل للزوج صفها ام لا **فقال** لا لها زيارتها في كل جمعة
وليس للزوج منعها ان لم يأتها اليها والله اعلم **وسئل** عن العبد ان تزوج بلانذ سيده هل يفقد ما اذا
لم يفقد هل يملكه من المهر ام لا **فقال** لا يفقد ما كسرة السيد وان لم يهره لم يهره شي من المهر حاشا
بها فان دخل بها فخرجه مهر الكساح بطلب به بعد العقد واسما علم **وسئل** عن زوج ام ولد من اخر ثم اعتقت هل يثبت
لها مهر الكساح سواء كان زوجها من حر وعبد **فقال** نعم يثبت لها مهر الكساح سواء زوجها من حر وعبد
ما لم يهره من الكساح مريعا او لانه بالكدن وخو واسما علم **وسئل** عن تزوج بام احين من الرضا هل يقع
او لا **فقال** نعم يقع واسما علم **وسئل** اذا كان لرجل اب من الرضا له زوجة محلول بها وطلبها يجوز ان
يتزوج بها **فقال** لا يجوز ان يتزوج بها لانها زوجة ابيه من الرضا **وسئل** عن تزوج امرأة عبر معلوم
من الفلوس المتقابل بها كسدت فصا رالمعالي بغيرها يلزم من الفلوس الكسدة من من كادته
بعدها ولا عتي **فقال** يلزم منه قيمته يوم كسدت من الفضة او الذهب واسما علم **وسئل** عن امرأة
اذنت لولد يهره دعي امته ما فوطها في ذلك **فقال** اذا بها باطل لان الوطي لاجل المأخذ الكساح او
بلك العبدية وما مضى من مضافا لاطن المحل فلقد وان علم بحرمته كان عليه الحد وجب القربان اذا اتى
الحمد واسما علم **وسئل** عن شخص ادعي بكاه امرأة واقام عتي ذلك بنية فادعت امه بها واقامت
على ذلك بنية وعدل كل من البيتين في اذابه حيث كان الرجل جهولا بالنسب **فقال** ان لم يتم بيئته

عليها نحر لاصول فهو عيب بها والكناح بينهما فان اقام بينة على انحر الاصل فبها بانه حر والمرأة زوجة
 واسد اعلم **وسئل** عن شخص علق على نفسه انه متي من زوجته وفي طائفته ثم حصل له خلط مسر
 عيب عقله ومنه ما قبل يقع عليه الطلاق **اولا فاجاب** اذا مدد المخلوق سنو وهو عاقل ثم وجد
 الشرط وهو جنون او معنوه وقع الطلاق عليه واسد اعلم **وسئل** عن شخص وقع عليه طلاق
 واحدة باينة ثم انه علق على نفسه بقي بها ثلثين طاقا وكان المخلوق في عدة الطلاق المذكور
 ثم راجعها ثم مضى قبل يقع عليه الطلاق **اولا فاجاب** اذا قلتم بوقوعه قبل له من جنتها من غير سواها
 ام لا **فاجاب** نعم المخلوق حال قيام العدة صحيح كذا في المبایع فاذا وجد الشرط بعد التزوج وقع الطلاق
 وهو صحيح وسويعقب الرجعة واسد اعلم **وسئل** عن رجل علفت عليه زوجته ان لا يتزوج عن غيرها
 ولا يتزوج ولا يمتزج ذلك بطريق من الطرق وحكم بذلك حاكم خفي ثم حضرت الي حاكم شرعي بهذا
 من ربع دينار كانت طالق ثم تزوجت بعد ذلك بعض في عند حاكم قبل ولم يكن له من غير المخلوق المذكور
 وهو باق **اولا فاجاب** اذا خلف لا يتزوج في وجهه فضولي واجاز بالفضل لا يخفى واذا لم يخفى لا يتقبل
 المدين من باينة واسد اعلم **وسئل** عن بنت قاهرة تبتعه من ابيها وكما عن نكاحه من قبل حاكم شرعي
 قبل لها ولما لم العقد عليها **اولا فاجاب** اذا لم يكن لها ولي اقرب منها فلها ولما لم التزوج من كفو عمر
 الكفل واسد اعلم **وسئل** عن شخص تزوج بكرا قاهرة بولاية ابيها وليس لها ولي يجزيها وحكم بعض
 النكاح حاكم خفي اكد به ثم بعد مدة قد عرسه اشهر فطلبها للدفن فمضت اليها وهاجرت بها الي حاكم
 خفي والى الزوج ولم يكن وكيلها عن ولده وادعت التزوج وطلبت الفسخ بخيار البلوغ وفي عيبة الزوج
 ففسخ القاضي عند النكاح فبني الحكم بالفسخ صحيح في عيبة الزوج ومهل اذا اقدمت منه ولم يطلب
 الفسخ بخيار البلوغ وادعت ايجازة يعني قوكا **اولا فاجاب** لا يعرف في عيبه لانه قد عرس على الغايب
 وهو لا يجوز نكاحه لكان مختارا ففسخه حين بلغت ليلها بطلت حكمها فاذا حضر الزوج تقي بها التنازل
 عنها فيصرف بينهما وجعلها بان لها ان ترضى له ما اعتبر به في طلقها اذا سكنت وهي بكر لكن يشترط عليها
 باجل النكاح في واسد اعلم **فان شئت** من اكلت من كتاب النكاح بي ان سائل من بن الحسن الف
 الفسيلة ومائة الف وسبعون الف وثيف **وسئل** عن رجل عقد عتقه على امرأة بمهر ومهر
 وهذه بالينة قريبا من مهر المذكورة ثم طلبها الزوج على الطلقة بالينة فاشتقت قبل الحكم
 ايجازها على نفسها وتكسبها للزوج **اولا فاجاب** ليس له اجازها حتى تعطيها من مهرها
 وهو اقل من مهرها عندنا عندنا الزمان واسد اعلم **وسئل** عن رجل تزوج بزوجته بعد ان معلوم لها

منه ما قبل
 محرمات

ولو ليس بها وقبل الزوج عند النكاح لنفسه على ذلك القول الشرعي بعد ذلك قبل الزوج عتقه المهر والمهر المذكور
 على الزوجية هذه جارية سودا او لوان الزوج فمضى وعاجز عن ذلك قبل بل من عندك وقال ما ذكره من لم يمتزج
 كونه في ارضه على حاله ام يكتسب على كونه اهل البهة **اولا فاجاب** اذا ادعت المرأة ان النكاح بزيادة من هذا الشرط فيجب
 قوكا في جيل الزيادة وان ادعت ان النكاح بزيادة عليه بسبب اخر شرعي لم يمتزج بالزيادة والزيادة المذكورة
 في الفتاوى العتق واسد اعلم **وسئل** عن رجل تزوج امرأة وعلم بحرية النكاح حاكم خفي ثم بعد ذلك راجعها
 كان خطيبا خطبة شرعية قبل التزوج قبل واما هذه ال ثبت خطبة الاول حاكم فسخ النكاح وتزوجها بعد ذلك حاكم **اولا**
 ومهل اذا راجعها قبل ذلك يعني راولا وهذا اذا استمر الحواشي الزوج الثاني من زوجة يفر راولا ومهل اذا انقضت واستمر من
 الزوج الثاني صاحب العقد من رها حاكم على نكاح **اولا فاجاب** لا يعتبر في عقد النكاح فلا يفسخ العقد لاجلها ولا يفسخ
 الا استمر من صاحب العقد وكذا العتق وان منعت واسد اعلم **وسئل** عن امرأة جرت بئنا للقول على زوجها ثم ماتت
 البنت فادعت الام ان النكاح بملكها عارية عند البنت وادعي زوجها انه ملكه في وجهه فاجاب بقول ولو هو ما ياتي الزوج
 سبي من الصداق اذا مات قبل الدخول **اولا فاجاب** القول قول الام مع منعه ما هي كانت قصيرة لا يجزى عليها ذلك ويستفاد
 عن الزوج نصف ما عليه من الصداق والمبايع لو رشتها واسد اعلم **وسئل** عن علفت الطلاق الثلاث بالعدول
 بان زوجه قبل العقد حاكم بعد المهر بعد مضي العدة بلا تحليل عند امية اتمت عتقه ام لا **فاجاب** بان وجه الطلاق في العدة
 وقع الطلاق الثلاث فلا يحل لها للمعد زوج اخر لانها لم يخلت الباب لاذ كان علفت كذا في اكثر من اولان
 الطلاق الثلاث من قبيل المهر وهو يلحق الباب في العدة كذا في اكثر من اية ان وجد الدخول بعد انقضت العدة فلا
 يلحق الثلاث فبان يتزوجها بلا تحليل عارية البرائة ان الشرط ان اوجد في عين اهلك لا تطلق لكن تخل البين واسد اعلم
وسئل عن امرأة زومت كانت متزوجة حتى روي فتوفي زوجها في بلاد الروم وكان في قصده ما لا يثبت له امره فلما
 حضرت بالخبرة لاجل التوجه الي مكة توفي ان زوجها عن ابيها وعادت هي من مكة الي مصر وزوجت بشخص وارادوا التوجه
 الي بلاد الروم لاجل ما فيها من مصلح في روجا وزيارة اهلها فافترضا الزوج المذكور ولم يكن لها التوجه المذكور
 فبني الحكم ان ان يكتسب من المهر حلالا من جهة في نكاح زوجها وزيارة اهلها **اولا فاجاب** ليس لها ذلك ويحكم من
 تخلى عنها وتخل زوجها بالكتاب او امره رسول واسد اعلم **وسئل** عن رجل وطئ امرأته زوجة لشبهة عامة او في سكر
 قبل جرحه بفسخ زوجته وتكون منه كذا في كتاب الفسخ **اولا فاجاب** يحرم عليه زوجة حرة موبقة ويفسخ النكاح
 ولا تطلق واسد اعلم **وسئل** عن رجل خطب بكر من ابيها خطبة شرعية واجاز بذلك خفي ثم راجعها من اهلها
 فافترضا المهر عن مطهر ما قد نسب بها الي دار ابيها واشترى اسقة ودفعها لمهر بعد ذلك استرخى والديها
 ما اعطاهما النكاح فبني الحكم ان المذكور في النكاح المذكور الرجوع في اخذه من الاستغناء في هذه ان كان بائنا

وتبلغ النكاح بالجماع وسيل الرجوع عليهم فبذلك لم ينقض نكاحها بغيرها وانما انقضت
 صحتها **فصل** في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 من غير ان يملكها او يملكها فكلما رجعت اليها فكلما رجعت اليها فكلما رجعت اليها فكلما رجعت اليها
فصل في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 الخائب المذكور والواو اسماؤه وهم كذا يمانية سكن شيئا من النكاح فكلما رجعت اليها فكلما رجعت اليها
 نكاحا انفسه في غير ذلك وكانت النكاح في غير ذلك فكلما رجعت اليها فكلما رجعت اليها
 وحكم حكم غيره وجوب ذلك في النكاح في جميعه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 عليه **فصل** في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 واسماؤه **فصل** في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 بالاسماء في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 في غيرها فكلما رجعت اليها فكلما رجعت اليها فكلما رجعت اليها فكلما رجعت اليها
 فقال لها لانك لا تدينني وبين زوجتي ثم بعد ذلك اسمها قال لها انك لا تدينني فكلما رجعت اليها فكلما رجعت اليها
 المهر بما واداه **فصل** في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 هي وصحت ثم بعد ذلك انك لا تدينني فكلما رجعت اليها فكلما رجعت اليها فكلما رجعت اليها
 واسماؤه **فصل** في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 الرجوع بها **فصل** في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 كسوة وصفت المدة ولم يفرغ مما ذكره انما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 الكسوة بالطلاق الرجوع واسماؤه **فصل** في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 ليعول عليه في عدم سقوطها من الرق وعدم اطلاق الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 الا في سقوطها من الرق في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 السقوط هو الرجوع في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 ثم مات احد الزوجين في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
فصل في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه

رجل النكاح بالجماع وسيل الرجوع عليهم فبذلك لم ينقض نكاحها بغيرها وانما انقضت
فصل في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 ان يبيع عنها وترى كمال النكاح فكلما رجعت اليها فكلما رجعت اليها فكلما رجعت اليها
 تروج حرة ولم يملكها **فصل** في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 نفقة في رجوعه وكسوة مة محولة فكلما رجعت اليها فكلما رجعت اليها فكلما رجعت اليها
 بيعة لثمة بذلك بعد حرة **فصل** في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
فصل في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 وحكم الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 لتعطي الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 انكر الوطى واقرت الزوجه به **فصل** في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 اعلم **فصل** في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 واسماؤه **فصل** في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 تكرر من نفقتها واسماؤه **فصل** في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 اجرة اخفائه عي ابيه **فصل** في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 جوارحه الفلاني حيث قال قال في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
فصل في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 عليه نفقة العدة سواء كانت حلالا ام لا وكان السكنى **فصل** في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 مشتهة **فصل** في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 بنكاحها **فصل** في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 ولد من المطلقة **فصل** في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
فصل في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 واسماؤه **فصل** في الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه وانما الرجوع في النكاح بعد نكاحه
 الاب عدمه فكلما رجعت اليها فكلما رجعت اليها فكلما رجعت اليها فكلما رجعت اليها
 لزوجته ولم يعلموا في كل شيء في نظري كونهما لم يفرق بينهما ومن عي نكاح مة فكلما رجعت اليها فكلما رجعت اليها
 عن النكاح فكلما رجعت اليها فكلما رجعت اليها فكلما رجعت اليها فكلما رجعت اليها

جت

[illegible]

ان امرأه لما نفقت الكثر للعدة المذكورة وحضرت اليها كعشر عي ولغيرته بذلك وابارت ذمت من ربع دينار مما زاد نطق
 وعلم بنفسها ام **الطلاق** ان ثبت تركه لها بالنفقة في السنة المذكورة وابارت ذمت مما ذكر نطق وعلم بنفسها ولما اذا لم
 بيتت وادعت عدم وصول النفقة لم يملك لها الرجوع فقبل القول قولها وكذا لها المطالبة بالمال والصحيح ان القول
 قولها واذا كان القول لها فاذا ابرأت ذمت مما ذكر نطق وعلم بنفسها بالتمسك بالخطأ والبراءة في حقها الذي
 باليد بموجبها استوفى في السنة انه اذا اخلت الزوجان في وجود الشرط والعدول له وانه اعلم **وسيل** في رجوعه لعقل
 عي بنفسه الزوجية انه متى تزوج عليها زوجة عليها بنفسه او بوكيله او بفضولي او بوجه شرعي او بغيره
 من الطرقت وثبت عليه بذلك وابارت من قبله من عدائها تكون طالق طلقة واحدة علك بها نفسها ما ياتيه من
 عليه المعلق انه ان ابا ان زوجته فلاته عي المعلق لها بيوتة من عية الطلاق الثلاث وكذا عارت الي عصمة كانت
 طالقا فلا تداخل للمعلق تزوج عي زوجة المعلق لها زوجة وعينها وسهل اذا كانت الي اباها بالثالث بانه قبل
 المعلق والزوجها سهل لانه اذا ام سعد عليه الباب فلا تزوج حال ونقص كحل دخلت في عصمة طلق بالثالث ام
 والحال انه متى تركها حكم من خيف المذهب **فانكح** ليس له ان يتزوج عي المعلق عليها بنفسه وليس له ان يتزوج
 المرأة التي علقت عي عدم تزوجها بلكا وانه اعلم **وسيل** ما لو لم يفسخ ط عي الزوجية ان حصل زوجه الموصية
 للطلاق ان يعقل للمنفك لها عليه في وقوع الطلاق بوجه ام يلزم حضورها او حضرها او ابرأها من زوجهما بموجب
 لها وانكح الزوجية وتطلق طلقة علك بها نفسها كما علق لها **فانكح** لابد في حكمه ان يحكم بوقوع الطلاق من حضور
 الزوج او من يقوم مقامه كالوكيل كاي في العقبية قوله انه اذا ابرأته وانه اعلم **وسيل** ما لو كثر في امرأة
 تزوجت بغيره بغيره كخلف وعلق لها ان مني نفقا من القابرة او مهر المحرمين بغير رضا بنفسه
 بنفسه او بوكيله او بفضولي او بطريق من الطرقت وثبت ذلك عليه بالطريق الشرعي وابارت ذمته زوجة
 المذكورة من نبيار من باقى عدائها تكون طالق طلقة واحدة علك بها نفسها ان اذا استغنت عنها من المعلق
 يفسخ وله الشرع بها وسهل اذا استبد عليها بانها رهيبة بالخرصة فاستغنت قبل الشرع بها بالامتنون
 وعلم عقد الخلع عمر بصير ناسا واستغنت نفقةها وكسوته ثمة غيبته ام **الطلاق** العلق عي منه فلا
 عبرة بفساها له ولا عبرة بالزني بعد الشر لان عي نفقة انه عي نفقا بغير من مطلقا لم يسا
 بغير رضا ما يكون طالقا فاذا ارهيت في المظنة ثم نفقا بغير رضاها جئت لوجود المظنة الحاشية بدون الرضا
 ان لابد في كل نفقة ان تكون مبنية بالزني كما في الكفر في قوله لا يخرج الا بالزني وعلقت له السراح بذلك قال في الشر
 وشم بغير ادبي او ادبي او ادبي في قوله لا بعد نحو صححت ومثله ان لا ياتر فلان او الا بالزني فلان وان استغنت من الشر

إلى ما ذكره يكوننا شرا فلا تصحها لغتها وكسرها ما لم يجر من انفسهم ان انقضوا قال الحكماء كل من المطلق اذ يقول النكحة
 واسمها **عالم** **وسئل** ما قولكم في رجل قال لزوجته ان ابرأني طلقك وما عليهما من معلوم فقالت ابرأني مالي حليل فقال لها
 طلقك فبطل الابد والطلاق صحيح **مسألة** اجاب الجرمي الابراهم والطلاق صحيح وابا البرقي ابرأني جولي كذا ابرأني
 جولي كذا سبب في بيع النخل بل هو باين اوريج ورساني عن قاضي خان قريبا وفي الولوجية من كتاب الصالح صالحا على ان
 يرضخ وله سيرة على ان زاد ما يؤا بغيره ونقصه فاسمك وادرجت العبدية منه مات فان الزوج لم يرضخ عليها
 اذ كانت فدية الثوب والمهر سوا نصف فدية الثوب وببريع فدية المهر فان ابرأني السيل من عتقه في فدية خاذل فقلع
 ونقصه وسعد عليه ما سأل طلقاها قال الزوج ابرأني عن كذا فقتل كذا حكمه حتى المطلق فقال ان ابرأني عن كذا فقتل كذا
 على الرجل فقال الزوج في فخره ذلك طلقك واحدة قالوا بغير واحدة باينة لانه طلعت اعوضه عن ابرأني واسمها علم
وسئل ما قولكم فمن علق لها زوجها طلاقا فسلمها ترك نكحته ما مده فجاب الزوج فاقامت المرأة بيته عند سافح سفلها
 النكحة في المدة المذكورة ثم تزوجت باخر عند سفلها فبطلت نكحتها **مسألة** اجاب حكم السافح في ذلك حكم السافح
 فليس للنكح لغتها ثم معتد اليه في ذلك عدي انه وان كان استكتم عدي غيبا لكنه صبر من براءه وقد قال الزوج في ذلك
 الغاي في قوله والام عاتم جعل ذلك بقوله لان الحكم على الغاي لا يجوز ما عرف في موضعه ولو حكم بحاكم يري
 ذلك فغسل اليه نفذه في جهل ان الحكم على الغاي انصهر من براءه فينفذه ولا يبطئه مع انهم لا ينفذ من داخل لونه وقد وقع
 في الخلاصة العضا على الغاي الصحيح انما يؤخذ اطلق فيه فمقتضى وهو ما لا مانع ان كان صادر من خفي فكتفي وبو
 في هذا السؤال اقل من براءه وهو السافح على ان الكلام في الجاني براءه في قول السافح وجعله ان اطلاقه ان اطلاق
 العضا لا بد من قلن ابرأني فلما اطلقا عنه من سافح العضا وقد ذكر الحكماء في باب النكحة ما انه ابرأني في الغاي في العضا
 في العضا على الغاي اوله حكم فانه ينفذ فانه يجتهد فيه فان قيل ينبغي ان لا ينفذ حتى يحضيه فاضا الى اخر السؤال **مسألة**
 عنه ما حمله انه في قسم الحكم في جتهد فيه لانه ما وقع لخالق فيه في نفس العضا فليأجره ما كان قد قوفوا له
 من امضا فاض في كسب العضا في قوله ثم راي في فتاوي قاضي البادية في الفسخ على الغاي بسبب عدم النكحة
 واسمها **عالم** **وسئل** ما قولكم فيمن طلق زوجته عند سفلها طلاقا واحدة وثبت الطلاق المذكور عند الحكم المذكور
 بموجبه وبصحته المطلق المذكور فتمهل ان اقامت الزوجة او اقامت سفلها في عتقها وادعى على الزوج المذكور بكسوة
 ونفقة ما مضى فقبل لها ذلك ام يستحب المطلق **مسألة** اجاب النفقة والكسوة يجب لم تكونا مستتابتي وحقت
 شهر ثم طلعت سقطان على ما دعي بعض السافح واسمها **عالم** **وسئل** ما قولكم فيمن ابرأني ثم سرق فتوفي المالك كان فلان
 راكح لم يلحقا فلان على المطلق الثلاث ان شهد على فلان اعطيتكم ما تدعونون ولكن زوجه طلاقا فاقبل عليه
 فلان فقال له الما قبله على فمهل الزمده الرعي وهما ان ارد ما يكت ويلزم بالاسقة **مسألة** انا كان هذا الرجل عدا داس

[illegible]

فانعمت في انفسها المنة وكيفية ما وصفتها وكونها وقت بنها العين من عيني يكون رجعا قبل ذلك
ما ذكره قبل ذكره بغيره وان كان متباعدة لعرضه لعدم وقوع الطلاق عليه وبما اذا اقر بذلك بينة
عليه ذلك يقولون لو لم يزوجوه ام لا وهل اذا شهدت بينة بانها لم يزوجها بانها على العدة
من عتبه باقر هذا صفة ولم يسرد كيفية الطلاق ولا يكون بينهما في العين من عيني كونها لم تقم ذلك
فما كان ذلك **الفصل** في طلاق الزوجين في عيني او استعمل الزوجين باقاعه من عيني
مال موقوفه وقوع الطلاق البائن لكن لا اثر له في عدم وقوع الثلاث اذا حصل الطلاق على في العدة
لانهم ذكره وان البائن لم ينفك البينة من في العدة اذا كان معلقا بالرجح الكمال بانها لم يزوجها ولو كان
بعد البائن حيث قال وعليه هذا في وضعه في طلاق في واقعة وهي ان رجلا بان امراته ثم
ظلمها ثلاث في العدة لمحق فيه انه لم يزوجها كما سمعت من ان الصريح ان كان بائنا لم يزوجها بانها وان
اكرام البائن الذي لا يلحقه البائن هو ما كان ثمانية على ما يوجد الوجه نزل في الاستظهار بما ذكره
واسد علم **وبل** ما قولكم فيمن طلق امراته لم يزوجها من عيني او طلقها على حده او طلقها
الرجع او طلقها واجتهد بذلك وحلفت على ذلك عينا من عينا او برتمة كذا يكون طلاقا على عيني او طلاقا
للمحكم او ابرأها بغير ام البينة اثبات الغرض **الفصل** في طلاق على وجوه من هي الغرض وصوره
الى الحكم واحبا بها وحلفت او ابرأها من طلاق من حلفت عليه واذا ادعت به وانكره كان القول
قوله الا اذا برهنت قال في متن المتن وانما اختلف في الزوجان في وجود الشرط في قوله الا اذا برهنت
لانهما يدعي هو منكر فيكون القول قوله واسد علم **وبل** ما قولكم في المعنى بمن العبرتي في فضله
المتكبر ولو قال الخالف المظالم صاعدا بقل كلامه انشا السخينة واسمع انص حوطة فحصل له
الطلاق على بصيرة بطلاقه اي بيمين الخالف كما قالوا اذا قال اليهودي لم يزوجها من غير كلمة الطلاق وكان القول
للمنكر بيمينه في ادعاء الاستئنا ولا يعرف القاضي بيمينه انه وفي الاشياء والظاهر من زيادة الغير غير
معتولة في مسائل فيما اذا استمد غل او طلاق ولم يستثنى السني يكون صورة هذا اني خلعت او طلقت
وقلت ان شاء الله فشهدت اليهود انه لم يستثنى اي لم يقل ان شاء الله على العبارتين سليمة واحدة
ويقتضيهما اوجاد **الفصل** ما قول صاحب العتول ان الزوج يصدق في الاستئنا عند عدم
معاينة اليهود انه لم يزوجها قال في سماع غير كلمة الطلاق في قوله لا ان شاء الله في ان اليهودي
قال في سماع ولم يرفع منهم لجرم اللينجوز ان يكون قد استثنى ولم يسموا او ما قالوا عن الاشياء والظاهر في
فيما اذا شهدت اليهود بخلاف في لم يمارضه له وهذا لم يذكره في الطلاق اما اذا ذكره لا يسمع

دعوى الاستئنا واسد اعلم **وبل** ما قولكم فيمن قال له زوجتي ان لم يزوجها في هذا العام فقلت طالق ثلاثا واني
سمع مني في العتول وهو عتيق عتري ثم غاب عن زوجتي وخرج الحجاب وكسر بينة سمعت لما هم راوه
بمروعة فترجم بجمعة البينة ثم بطلاق الزوج **الفصل** الذي يظهر انه يعمل بالبينة الشاهدة بانهم راوه
بمروعة لانها شاهدة بانها كانت بالبينة الشاهدة بانها كان عتيقا عتري فانه لم يزوجها في السنة الثانية على الخ
هذا كما قال لم يكن بمروعة في يوم الخوف كما قالوا في سنة فسمعت ما قولوا في عتري ان لم يزوجها في العام فترجم
بمروعة الكوفة لم يصدق العتول لعدم صحة هذه الشهادة لانها قامت على الخ لانه انفق من ماله
لغير الخ فلم يقبل فلم يثبت لغير الخ فام لعق العتول منه في المسئلة المسئلة عنها اظهر لان هذه الشهادة
قامت على عتري اليوم الذي دفع فيه الشرط واما اليوم المسئلة عنه فهو اليق الساحر من ذي الحجة
وهو قبل اليوم الذي دفع فيه الشرط وهو يوم عرفة ويمكن ان يكون من يقع منه وقوع قطع المسئلة
البعيدة في اكمة القليلة كما قالوا ذلك فيما اذا تزوج من عتري عتريته وبينه مسئلة سنتين
بولد لا قلادة الخ وهو سنة اسير من يوم تزوجها في سنة الحجة الولد كما ذكرنا ان امكن قطع المسئلة
البعيدة في اكمة القليلة هذا ما ظهر لي من عتري من كلامه واسد علم وهذا الخ ما وقعت عليه في العتول
لما توفيت في هذا الباب واسد اعلم **وبل** في طلاق **الفصل** في طلاق على عتري
ما قولكم في رجل اطلق امراته بوليها من مائة مائة امراة في بيته فشهدت المرأة عليه انه
علق بثلاث تطبيقات وسكتوا عن العتد تفتيا واشتات في القول قوله الزوج للذهاب الاسد علم
ام لا وعلى تقدير ان يشهدوا على عدم العتد قبل هذه الشهادة التي تعديها في الزوج للذهاب الاسد علم
اذا لم ينفع السهو وانما العتد وانما اسد واسد ورأى الطلاق جردا يقع الطلاق الثلاث
وان ادعى الزوج عددا اقل من الثلاث لا يقبل وان ادعى الزوج ان قيد الولد طلاقته زوجته في بيته
فالقول قوله كما في دعوى الاستئنا اذا قال اليهودي لم يزوجها من غير كلمة الطلاق فان القول قوله
عليها هي خان وان اسرعت السني على عدم العتد للقتل سها دهم لانها قامت على الخ من حيث
العتي والعتي لانها طلاقه المباني كما قال عتي وانما اسد واسد علم وان كان سها دهم بولي
الطلاق من حيث اللفظ فيمن في الحقيقة من حيث المعنى سها دة بغير العتد لا يقبل واسد اعلم **الفصل**
صورته ما قولكم في امرأة سالت من زوجها ان يطلقها فقال لا ابرأها وانا اطلقك فقالت له ابرأك
من عتري وعن جمع ما لي عليك من الحقوق فقال لها طلاقك بعتي ابرأك فحكمت بعد ذلك اربعة
اسرهم من زوجته بزوج عتري واستملت منه عتي قبل طلاقها زوجها الاول وقال لها طلاقك

الذي كان فيه ام يمتنع عليه ذلك **باب** ان ملك بيتا او ساج بيتا وسكنه معها لم يقع الطلاق
والا وقع **باب** عن شخص تشاجر هو وامراته فخلت منها بالجرم ما يدخل البينة الذي هو
وبه فيه ساكني فدخل في حقهم عليه ام لا **باب** نعم حرمت عليه لانها بانتمت بطلقة ولا يقبل
الا بعد جدي برضاها وذلك ان لم يكن سبق منه طلاقان عن هذه واسلم علم **باب** عن شخص شاجر
هو وامرأة فطلعت الطلاق فقال لها وكي في البراءة والطلاق فوكت في راسها فابره الوكيل فقبل
الزوج البراءة وطلق في حقها بطلقة واحدة فقال الوكيل لا قبل هذا الطلاق ولا قبل الا ان تطلق
مؤكلا **باب** لا نقاله له هذا خلاف السنة فقال لا قبل الا انك فعلتها ثلاثا فقبل الطلاق الاول
بانته ولم يكن للثلاث عمل ام لا وبها اذا وكت وكالة مطلقة ولم تكن الثلاث ولا غيرها
وفعل ما تقدم له ذلك ام لا وهل اذا دعت وقالت ما ابرأت الا ليطلقني ثلاثا فقبل النكاح فقبلها
ام لا **باب** حيث وقع الطلاق الثاني عقب الاول قبل انقضاءهما من حق الاول وطلقت
ثلاثا وابرأ الوكيل عن موكلته **باب** عن امرأة وكلت اباها في ابرائه زوجها
من مهرها عليه ما حل منه وما لم يحل ومن مصر وف عدها ومن نفقة احمي ان كان بها حمل في
عقب الطلاق واستحدثت حديثا بذلك في ابوها الوكيل والشاهدان الى الزوج وقال الشاهدان
نشهد بك انكنا وذكر ما سبق قال الزوج للوكيل وكتك في ذلك فقال نعم فقال الزوج طلاقها
بصفة براتما فقال لحد الشاهدان للزوج احمي الطلاق في مقابل المهر وهو كذا وكذا فقال
له الزوج نعم فقبل يقع على الزوج مجرد قوله الاول الذي هو طلاقها بصفة براتما طلاقا
ان الوكيل لم يصد منه ابرا واذا علمت بوقوعه بها وبعدم وقوعه به لم يقع عليه بقوله الثاني
نعم في جواب قوله الشاهدان المتقدم طلاق ام لا **باب** ان وقع منها او من وكيلها بعد قول الزوج
طلاقها بصفة براتما ابرأ ويصح وقوع الطلاق الا لا فلا واسلم علم **باب** عما يقع من الناس عند
التشاجر مع زوجاتهم وطلبن للطلاق وطلبهم للبراءة من قول المرأة ابرأتك من المهر ونفقة العدة
وقول الزوج طلاقك بصفة براتك لم يقع طلاق وبراءة من المهر ونفقة العدة معا ومن
احدهما ام لا يقع واحد منهما **باب** بعدم وقوع الطلاق بذلك وبوقوع البراءة من المهر فقط قال
روافقي بعض حنفية العصر ونوقضوا ذلك بعضهم محبة بان سئفوا المرحوم القاضي علي بن
جواد استنبط نظيره المرفي الخفيف رحمه الله تعالى كان يفتي بوقوع الطلاق بصفة البراءة من المهر
ونفقة العدة واجزى لذلك بعضهم بقوله علماني في باب الخلع ويسقط الخلع والبراءة كل

المعلق

حق

حق لكل واحد من الزوجين ما في الخلع من ان يعلق بالخلع وقوله في هذه المبراة اما نفقة العدة
فانما يسقط بالسنة اذ فقلت **باب** ان ذلك غير لما نحن فيه فطلب من البينان والبينة واجبت
مسوا الشخصية من الانسجام في سلك من سبيل علمي اكتمت ومهدت قبل الخوف في ذلك مقدمه
المعلق بشيئين ينتج بانتما احدهما للمحالة ونفقة العدة اغالب بالطلاق يوما فيوما وان الا برأ
للعدم باطل للمعلق بكنهه انما انتصر هذا لان نفع الطلاق للملق بصفة البراءة عن المهر ونفقة العدة
لانتما للملق عليه بانتمائه له وهو صفة البراءة عن النفقة لانتما حال الملق بعد وفاته في
علمت بطلان الا برأ عن العدم ولا اغترار بالمبراة المذكورة في باب الخلع ولما عاقل المشايخ لان
المراة بالمبراة المذكورة هنا في من الخلع ويؤخر بلفظ المبراة وصحتها كما قاله لحدادي وشي
الجميع وعينها ان يقول الرجل لامرأته من الخلع الذي هو ينف وبنيك علي كذا فقبلت المرأة
ذلك في مجلسها فوقع الخلع جازم ويلزمها اكمال المبراة عليه فان كان ذلك على المهر ونفقة العدة
سقط ايضا سلكه اذا علمت هذا اظهر لك ان ما نحن فيه ليس من ذلك في شي وانما هو تعليق
لخص ولا يقع الطلاق للملق به بطلان الملق عليه وبه البراءة من المهر ونفقة العدة بطلان جزية
وبه البراءة من النفقة ان امرأ الزوج شكت صفة البراءة عن الشيين المهر ونفقة العدة وقد علمت
بطلان بالنسبة الى الثاني فلا يقع واحالة هذه عليه طلاق واسلم اعلم وانما طلقت الكلام في هذا المقام
ليتمتع بمسألة في بعض الافهام ويظهر الفرق بين الملق بالبراءة والمبراة ونزول الشك في ذلك
والبراءة واسلم اعلم **باب** عن رجل تشاجر هو وزوجته فطلعت منه الطلاق فقال علي ما تسبوا
انما طلقت ثم راجعها فقبلت منه العدة فطلعت عليه ام لا **باب** باقية علي عقد نكاح وهو ما اذا
طلعت منه الدين لها عليه بين ام لا لم كيف اكمال **باب** وقع عليه طلقة واحدة وصحب راجعها
وبقي في العدة عادت عدها لم لا واذ تزوجت عليه بين شريعة كان لها تحضنه واسلم اعلم
باب عن رجل شرط على نفسه بعد تزوجه بامراة انه متى احضر جبان بيت ابيها يبيع رضاها او
تزوج عليها او شرى عليها يكون طالقة طلقة علك بها نفسها فقبل اذا فعل واحدة من هذه
الثلثة يقع عليه الطلاق الرجعي ام لا بايات فاجاب بعض الحنفية بغيره الطلاق رجعي ويؤثر
الوصف بهذا اذا لم يتوكل فان نوي ثلاثا فلا شك ولكن البعض لم يوافق علي كونه رجعي
فاوصفوا النكاح ليشهد الاشكال لانما تلتشد التمس الرجال **باب** يقع بذلك طلقة واحدة بانته
لمقوله علك بها نفسها فان المراد من ملكه النفس ان لا يبيع للزوج اعادتها الي عهده لا بعدد

جديد بهاها اذ لا شك اننا لا نملك نفسها الا بالابن لا الرجوع فلا الحق في الهمام فوجه الغير وليس في
الرجوع ملك نفسها او وقال في البايغ ولا نملك نفسها الا بالابن او ما لجواب الجيب المذكور فقل مسيلها
فيما استند اليه بعض المتقدمين حيث اذ في قولنا هذه الصورة بان الطلاق رجعي قال بانطلاق صريح
وهو يعقب الرجعة وقوله اي الرجوع نكح بها نفسها لمفسد للشرع وقد قال علماء وقالوا له ان طالق
علي ان لا رجعة في عليك لانه تغيير لا شتر وعاد كلامه قال الشيخ زين الدين بن خزيمة رسالة المولفة
في خصوص هذه المسئلة بعد ان نقل كلام الجيب المذكور ما نصه وهو مردود من اوجه الاول انه في باقها
وليس لملكه ذلك واغلب حكاية قول المجتهد من ان كانت المحقرة المسمورة نكحها صوابا لثانيه ان شرط
القبول عدم الضرر وقد علمت فيما سبق نصوص المذهب انه اذا وصف الطلاق عيايين عن الزيادة
كان بايب وهذه المسئلة من افراد هذه القاعدة فقلنا يقع القياس الثالث ان نعلم عن علمنا ان
الطلاق رجعي فقلنا علي ان لا رجعة في عليك غير صحيح بل القول عنهم انه باين واغذ كوفي في دليل
الثانيه قال في الهداية واوصف الطلاق يفسد من الشدة والزيادة كان باينا مثل انت طالق
باين او البتة وقال في الثانيه يقع رجعا ان كان بعد الدخول لان الطلاق سرع محقق للرجعة وكان
وصف بالبينونة طلاق المشرع فقلنا انما اذا قل انت طالق هادي ان لا رجعة في عليك ولنا ان وصف
بما جعله الاثر ان البينونة قبل الدخول وبعد العدة فقلنا به فيكون هذا الوصف لمفسد
اذا علمنا في مسئلة الرجعة عنونة او قل السهم في الغاية قوله في مسئلة الرجعة عنونة ان لا
استفيع باين بل منفرد بآية ولكن نساهم في الفرت ان في قوله علي ان لا رجعة يقع في بيع المشرع
وفي مسئلة وصف بالبينونة ولم يبق الرجعة مرجح لك فيلزم منه نفي الرجعة ضمانا من شيء
يثبت ضمانا وان لم يثبت ضمانا فهو في نية التمسك بما في الهداية والغاية وكذا ذكرنا في
ان مسئلة الرجعة عنونة وفي غاية البيان دلالتهم وقوله في الرجعة في قوله انت طالق علي ان لا رجعة
في عليك لانه عار كناية عن البينونة اه فلهذا القول جميعا نفي الاحتجاج بما استند اليه ذلك
الجيب فان كان هذا الجيب استند اليه في دفعه فظهر بطلان الاحتجاج به وانما استند اليه في
فليبين لمنظر فيه واما قوله هذا الم ينو ثلثا وان قوي ثلثا فقلنا انه وان كان عبارة المتولي
الان الرجاء خلافه فقد قال المتأخرين كما قلنا عنه شيخنا في الكهام يعني انه عنه وانه ان الصحيح
انه لا يقع نية الثلاث في طالق تطليقة لانه في علي التطليقة وانما يتناول الواحدة ونسبه
الي ستمس الامة ورجع ان النية انما تنفي في المحفل وتطليقة بتا الواحدة لا تحفل الثلاث

اي

اي لان الواحدة تنافي العبد وانما الذي يقع فيه نية الثالث هو المفسد في الجهد بما يقتضي الواحدة علي
ان المذكور في المتن انما هو في التطليقة المستتعة بوصف يقتضي التطليقة كسببية او طولية او عرضية
وما في السؤال لم بوصف بشي من ذلك واذا وصف بقوله نكح بها نفسها وملك النفس بحال بالواحدة
الباينة بهذا هو الذي يعتمد وفي اجواب الجيب استند واسم اعلم **قول** يعني انه عنه هذا الفرق بين
الدارين فهو ولا ينقض به بعد الطلاق سواجات من قبل الزوج او من قبل المرأة ام هي طلاق ينقض
بها بعد الطلاق بيننا والدارين قال الامراء ان طالق اذا لم يفسد شتر وجي فلانا بل هذا الطلاق
مفسد يكون الشرط المذكور فاسد ام لا يقع شيء ويصح هذا السطيق بالشرط المذكور ام لا حكم في
هذا ولو كان مكان ان الم شتر وجي فلانا ان لم شتر وجي فلانا او علي ان لا شتر وجي فلانا او بشي من ان لا
شتر وجي فلانا السؤال بحاله بيننا والدارين وعبر **قول** فلا يلزم في الكفر بالاسر كذا اختلفت كذا بل يكون
لفظ يلزم لو يمين فانه كفارة الذي اذا احثنا ام لا ولو قالت امرأة لن زوجها انك في سبب خصومة
جنت بيننا بل يكون هذا القول يمين فكل من كفارة الذي اذا احثنا زوجها او استمتع منها في
ذلك ام لا **وعن** ابراهيم بن ربيعة مشركه عليها جماعة غير معصومة سبط عليها احدى مائة
اخذ عشر سنة بغير استحقاق من الشرع واستثنى في مدة البسط فكل يجب عليها مائة مثل الارض
في السنين الماضية بغير حصصهم سواء كانت الارض معدة للاستقلال ام لا كانت لا تمام ام لا
افقونا لمجورين **وعن** شخص رهن عند اخي قطعة ارض وهناك صاحبها ولما تم له الم ارض
الارض من شخص اجني ولم يخرج الم من البيع ثم اشترى الم الم من الم ارض بعد الم ارض بعد البيع
الاول فهل ينفذ هذا الشرط ويكون الم من ارض بالبيع ام لا ينفذ البيع الاول ويكون الم من ارض
الاول الحق بالبيع بيننا والدارين بياننا في **قول** بقوله اقول بعد الاستفتاح يجب استصحاب
والصلاة والسلام على المقرئ بذكره بنية صح الموي بتايبه ونفقه وعليه وجهه المستطلي
لمن هو امره ان هذا السؤال قد استعمل في عاي علة مسال في قد اختلف بالاشف عن اجوبتها السائل
وهنا نحن بيننا لتجواب مسالين من اسان يلهمنا الصواب فقول اما المسئلة
الاولى وفيها الفرق بيننا والدارين بل هي في حق ام لا في جواب عنها هو ان لم نر فيها بيننا
في كتب المذهب المتأخرة متونا وشروها وفتاوي في بضا في خصوص المسئلة والعلم امانة
لكم قد ذكرنا حاضرا بطا لم يكون من الفرق من نحو هذا النوع طلاقا وما يكون منها فنعلم
هو ان كل فرقة تكون من قبل الزوج جانب الزوجة بالردة او الابا عن الاسلام في

يت

اغا هو اشترى المهر من المهر من فدية العقد في الرهن حتى انما لو انفس البع فيه لم تصار هنية فبالا
 بعض عيب كان جوابك فاذا انقضت الهنية فيه بينهما فنفذ فيه البيع الذي كان موقفا لاجلها كما
 افني به فانه خالفه فليس هو مبيع الخرج العين المخرجة على المستاجر بعد ان كان باعها على اجني فانهم
 ذكروا ان البيع الاول ينفذ فيها مخرج لان بيعها على المستاجر ينفذ فيه الاجرة فاذا انقضت نفذ البيع الذي
 كان موقفا لاجلها فنفذ المخرج فيه كذا في الفصل السادس من المصنوع الواردة نفذا عن الذخيرة اذ ابله المهر
 الرهن يعني اذا المهر من ثم باعه من المهر من جاز البيع من المهر وانقضت البيع الاول فنفذ المخرج في جواب
 المسئلة فيكون المهر عليه وانه اعلم **وقيل** عن امرأة خرجت من بيت زوجها وعرفت لبي بيت اخر فيه انفس لم
 يكونوا للزوجت عظام في خطبتها زوجها ان قد انقضت الزوجة انما سقطت منه وكان ان الزوج المذكور
 كان طلقا طلقا واحدة وانقضت عدها واستلم الزوج على نفسه بالمرحمة فعمل للزوج ان يدخل عليها فيبيع
 عقد جديد ومن غير رضاها هل يصدق الزوجة بقولها ان من هذا الطلاق لا رجوع فيه ام لا يصدق ام كيف
 اذا لم يزل انما سجد يشهد ونحوه على الزوج ان يطلها عن هذا الطلاق وكانوا الحضا ما لم يزوج بها
 لمقبل سها تم ام لا تقبل وهل له ان يطعن فيها ويخرجها **لا نقول** سها ذكروا انهم على بعض من مبيع
 واذا ثبت ان الزوج رجع وزوجته وهي في العدة ولم تكن بابت عليه بطلاق سابق كان له الدخول
 عليها بولد عقد جديد والا فلا وانه اعلم **وقيل** عن امرأة مات عنها زوجها قد خلت العدة عليه وليس
 له الخاتم مطلقا وهي تحت نفسها لامر معا سها فهل لها الرجوع مطلقا لولاها **لا نقول** ان يزوجها
 المخرج المقتضى لاجلها وانه اعلم **وقيل** عن رجل طلق زوجته وابراة من امره ومعه العدة فهل له الرجوع
 في مرفقة العدة حيث لم يقدر **لا نقول** لا يقع الا برأيه من مرفقة العدة فيكون له المرفق ويترجمها سها في كل
 التي ان شفعي عدها وانه اعلم **وقيل** عن بعض طلاق زوجته بموضع طلاقا يملكه عتقت من مرفقة العدة
 ايهاها وطلبت منه نفقة العدة والجرة المستحقة فزمت العدة وانضم من ذلك طامرها بالرجوع او ينسأها
 الذي كانت فيه وهو لائق بها وقال لها يا نيك لغايك من جز جزوز وادم مطبوخ وعين ديك سها
 سها عجب في لم ذك ام **لا نقول** ان خالها على ما دفعته اليه او تاركها بذكر لم يلزمه لو ازم العدة
 من نفقة وخوفا وان خالها على ما له لزمه ذلك بشرط قدر بها في شتر وانه اعلم **وقيل** عن رجل
 طلق زوجته معها ولها قاصر والدة بالمدنية والولد مع امه عتقت فاذا رادخه من امه
 قبل بلوغه وكان انا الدائم تزوج بغيره والد فقهر لم ينفذ كان له الخلع حتى يبلغ او عين فيك
 اربعة ام كيف اكل **لا نقول** الامام لم يزوج لعق بولدها الي ان يستني وقد رجع سي فيليس

لا يبيع اخذه منها قبل ذلك والخيار للولد عند اداء العلم **وقيل** عن امرأة لها بنت قاصية واخذت سقيفة خا
 زوجها على انه وعي فخرها في بنتها والاخت غايبة بجده مع زوجها فباتت اليه وقالت لزوجها
 اولي بك حفنة بنت لختي فلكلما سجد ذلك هل يكون اولي بالحفنة بنت البنت من الزوج او لم يكون
 عندها وترسها وتنزل بها الي جده ام لا **لا نقول** نعم الحق في حفنة بنت الحفنة لزوج العلم وانه اعلم **وقيل**
 عن ولد رضيع ماتت امه جده لام فطلبت حفنة بنت الولد عندها وادعت الحدة ان فيها الهبة
 للحفنة بنته وانكر الاب ذلك فنهى القول في كذا ام لا بد من بينة وما شرط الحفنة التي تسمى الحفنة
 وهي اذا كان هناك من يستحق بالحفنة بعد الحدة وارادت الشريعة بالحفنة وتو اجرة كل رضيع وباب
 المون تكون بعد شتر على جده ام لا **لا نقول** نعم القول في كذا ام لا بد من بينة وما شرط الحفنة فان تكون عاقلة
 عابدة على العظام محققة الصبي خالصة من زوج ليس ذارهم من الصبي واذا انفصل عونه من بيدها
 في حفنة عرض على الحدة فان قيلت ذلك والا كانت المكفلة بها اولي وانه اعلم **وقيل** عن شخص مقيم
 بته وولده والدة وزوجته بكته ومعيال وعظم وما اشبه ذلك وكذا زوجة والد عسر الخلف والد الزوج
 عسر وكذا زوج من اولاد عمة سبعة اشترى وارادت الزوجة ان يسفر الي مصر بالولد فاستخرج من الصبي
 بالولد حفنة والدة الزوج فهل يبيع على بنتا سفر بالولد ام لا يبيع ولا تسافر به الا برضاها **لا نقول**
 ان كان مصر وطنها وقد تزوجها فيها كان لها المسافرة بولدها اليه ان كانت مطلقا من زوجها والا
 فلا وانه اعلم **وقيل** عما اذا كانت الحفنة للحجة وتبرعت الهبة بالحفنة وبأجرة المرفعة وسائر
 المون هم فهل يكون اولي بالحفنة من اجدة حيث لم تنسأ ام لا **لا نقول** يرض ذلك على الحدة فان قلته
 وتبرعت به لتبرع الهبة فربي باقية على حكم اولوتها بالحفنة وان لم تنسأ ذلك كانت الهبة اولي
 بها وانه اعلم **وقيل** عن جده او الام اذا كانت كثيرة المخرج ورجعها فخرج وتنسأ الصبي ولا ترجع الي
 المهر والاشهر او الرجوع واذا رجعت تطلق البيت لكونها لالخامس كما ذكرنا او ان يهر او عبد
 ويبيع الصبي في عين ما وي وان احتاج كسدة خراوبه او شرب ما لا يرفع به الا الخبز ان يرفع
 ساكنة على بعيد من الملت الذي يبيع فيه الصبي وياتي الصبي الي الملت ويخرج وللخاف لم
 يهر ما مضى بعض ما عليه من الاسباب ولا يهر في الصبي من اخذه منه لعدم تمام عتيقه بل يراعي شربك
 وايضا اذا كانت بالبيت وخرج الصبي لاشده ولا يفرق اين ذهب ولا يبيع على كذا في دين مستمر وانكر نفسه
 بعض المصواب عارفا بما يؤول اليه من الحساب والعقاب فاد هذا الزمان وهذا المعنى ايق مجعوني
 الموجهين الا ان يفر من ذرة من شغل حفنة سها بهذه الوجوه او بعضها لما قصتها اهل الحفا

لما بنا اي كحضا لمتاخوذة عن كحض عبي كحظ او ملزوم من قضا معناه القضي لانه بعض معناه
 الاصلي من من استقى لا للفظ بل ليعني فزاده يجوز ان يكون حقيقة فنية او لا فزادنا وبنينا الى الجواب بوجوب
 ونحو **فان** حيث كانت اجبة موهبة باذنه من ترك الاستغناء بالسيب وايضا عند حاله استغنت استغنا
 لكنها لا تستغنا بغير ذلك منها فثبت على ما ظهر منها من التخصيص فسلطنا فان قلت ذلك وعادت الى
 ما هو المطلوب منها فخطف من باقية على حضا شتبا والاشترج القاض في منها الصبي ودفعه الى من يليها
 في استغنا كحضا ان اذا كان متعلقا لها وبها اذا كان التخصيص المذكور مما يعلق بذاته وما عليه من يلب
 وحاي ما دام في من لها واما خطفها اياه في حال ذهابه الى الكلب واية من فليس ذلك من لوازمها لانها
 نقيضة وتعليق راجع الى اياه او من يقوم مقامه من العصبه عند فقد ه في راعي القاصم على ذلك ما هو المطلوب
 منه وما ذكر في الوالد ما يكون منه الوجه او بعضها فلا فقه لا على الحضا فانه الى اخرا ما ذكر
 فيه فغدر قلنا ميرحبه كذا بالنية اليه استغنا لا الاستحالة لا السقوط وكون
 ما بينهما ووجوه الحضا حيان وما اخذ الانفا قاته يكتفي في مراعاتها حصولا
 في غالب اخرا والجنس وان تخلعت في بعضها والا ستيينا على ذلك
 ما افشاه ما قاله الخراساني في فتاويه بما لمعه له منها ثبتها فيهما على
 اسكانها وهي بنت احدى عشرة سنة والام فخرج من البيت في تركها
 وحدها فاختار ان الاب به ياخذها منها فبفساد الزمان انتحب
 وان فرض المسيلة في البنت ومفاهيم الروايات مستبصرة عندنا والقضاء الذي
 ينشئ في جبا جبا البنت ما يورث في جبا الصبي والام علم **وسئل** عن
 المطلق اذا نكحها والزوجة على نفقة مقيمة ونحوه القاض ولم يرض
 المرأة ان تنود الى منزله الزوج هل تنقض نفقتها ام لا وهذا اذا فاته
 له ما اسكن انا واهلكه سواء اسكنه في حله متعديا وسطيحا وبك
 الخلق على جهة واهله في جرة اخوي بحيث لا تنكح ولا يزوجها الا ان غلب
 الباه واحد فاذ كان الامر كذلك هل ان تمتنع عن الزوج الى منزله
 فاعلمت ليس لها الاقتناع عن الرجوع وان ففقتها تنقض بالاعتناع
 وكان الزوج قد قدم لها النفقة فهل له ان يستردا ام لا وهل
 اذا فرض القاض اربعة فقال الزوج انا اشتري بك بها خير ورم

وما شاك

وما شاك ذلك فهل لها ذلك ام لا **فان** ليس له ان يجبرها على السكنى فبنت فيه اهله فاذا اعتنت عن
 ذلك لم تسقط نفقتها واذا مضت مدة ولم يدفع لها النفقة سقطت ويجب ان يدفع عليها عند
 نزولها منزلة طاعة الشئ في بقدر حاله وحالها واسد اعلم **وسئل** عن شخص مفسد له بنتان واستحبا
 فمن يجب على واحد المؤسر الا اتفاق عاي بنات ابنه وهل يجوز التفرق بين البنتين واهلها السفر بها
 من مكة الى جدة ولكل ان نسى الكسري منها ثلاث سنين والمصري حتى سنتين **فان** نعم يلزم احد المذكور
 نفقة بنتي ابنه نعم ان كانت حضا فمتام وجوده فليس للجد ان يسافر بها واسد اعلم **وسئل** عن
 رجل تزوج امرأة ثم تزوج عليها اخرى فوصيت فسا في المدينة وتركها بغية نفقة ثم رجع من المدينة
 فكسرت زوجته الجديدة ولم ينفق لها وجبته الاخرى لا كسها ولا قسم لها البتة ولا عينها وقال لها
 هذا الملك كله ومنه خذ منك التي تجب لي عليك اخذتم منها فحكم اسد ذلك بل يجبر على ذلك ام
 يجب عليه ان يسويها بزوجته الجديدة ولكل انهما لم تكن كارهة وتقول ان الشرة منبذلت دينا رما
 حكم اسد ذلك **فان** يجب عليه ان يدفع عليها وكسوها مادامت في عصمته وان جعل لها قضا من الليل
 يسوي في ذلك بينها وبقي الزوجية الثانية واسد اعلم **وسئل** عن رجل له بكيس ينسب في بعض
 الاسباب والباب انه له قدرة على الاكتساب والتسبب ويجعل الشئ ما يحصل الوالد للثمن المذكور ام
 هو زوجة ابيه والآن قام عليها باقتدر عليه من النفقة وينفق ايه اذا قدر على شئ اخر على ابيه
 واجمع في بيت واحد في كل مدة ياتي الاب الى ابنه ويطلب شيئا ما يقتدر عليه فاذا اشترج من ابيه
 يبدنه بالقبول بلطام فحق الولد ونسب من فضل ابيه فاذا اراد الاعتد الى عند فحكم اسد ذلك
 بما يجب عليه نفقة ابيه وامه على هذه الصورة الشروحة ام لا وهل يجب عليه لاجبة ابيه
 لما يطلب منه ولو تكلف عليه بالدين ام لا يجب على ذلك وماذا يجب عليه بالوجه الشرعي
 بموجب ذلك او هو النكاح **فان** لا يلزم الولد ان ينفق على ابيه الا اذا كان فقيرا عاجزا عن
 الاكتساب وحيث كان الولد بالغاً فله ان ينفق بنفسه ولو كان ما ذكر واسد اعلم **وسئل** عن شخص عقد
 بامرأة ولم يدخل بها ثم دفع بينه وبين شخص اخر فهاضمت خلف من زوجته التي عقد بها ولم يخل
 بها بل لم انكحها لحد مصلحه بعد ذلك فاذا يجب عليه وهل يلزمه خيار **فان** تبين من
 المرأة المذكورة بطلقة واحدة بائنة واذا اراد اعادة بنا الى عصمته احتاج الى عقد جديد صحتها
 واسد اعلم **وسئل** عن والي زوجة انت طالعت ان لم يسأله فالتالي **فان** يوقع الطلاق البتة
 اما على تقدير النسبة فلو جود وقوع مراد اسد وامه على تقدير عدم النسبة فلو جوب

يل

المطلق عليه واسم اعلم **وسئل** عن امرأه طلق زوجته وحكم بصفته طلاقاً حاكماً عند اوفائه حاكم
 اخر في الطلاق المذكور واقع لانهم ام لا **قال** الطلاق المذكور يعني واقعاً والاعلى ونازحهم اسم تعالى
 واللقصه وصية الصبي وهو الذي راقح الحكم وكذا اذا اقال اذا المكنى فقلت مالي وصية لفلان لم
 يصح لقصوا بملته فلا عليك تعلية وتعيين كماله عليك في الطلاق والعناق نزل من الحداد في كذا يوم
 واسم **وسئل** عن رجل له زوجتان خلف ثلاثاً منهما عاى اذ لا يها ولا واحدة منهما في واحدة
 منهما فهل يقع عليها الطلاق ام على التي طلقها **قال** وقع الطلاق عليهما جميعاً وحرمتها ما حرمت
 عليكم لقول علياً نيا رحمهم اسم تعالى اذ اضاف الطلاق الى شرط وقصره على شرط واسم اعلم
وسئل عن رجل قال له زوجته ابرأك عن حامل مري وقدرة كذا وعينه وابراعتن نفقت
 المدة وحمل الولد وما نسي السماعي الرجل وكان الطلاق بصحة البراءة فهل يسري الطلاق بمدة
 الصيغة ام لا **وسئل** في النكاح بعد الايام ونقض الطلاق **قال** اذا ثبت ابرأها عن
 المهر ونفقة المدة وما استحققه النساء على الرجل فالأبرأ صحيح والطلاق واقع ولا يفسد قول
 الزوجة وتعليقها وليس لها على الزوج سبيل لقوله علياً نيا رحمهم اسم يسقط الخلع والمباراة
 كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح ولقولهم اي نفقة المدة لم يجز بعد
 ولكن لو شرط البراءة منها سقطت واسم اعلم **وسئل** عن رجل تشاجر مع زوجته ثم ان الزوجة طلبت
 الطلاق من زوجها ثم ان الرجل قال لها ان ابرأيتني فانت طالق فابراة الزوجة فطلقها واحدة
 بصحة برأها ثم بعد الطلقة خلعها بطلقتين اخرجت عن الاول فصار ثلاثاً في المراجعة عليها
 ام لا **قال** ان ثبت طليقتي سابقاً بطلقتي في متالبة البراءة ثم طلقها بطلقتين يصح لغيره فحرمت
 عليه حرمة غليظة ولا تحل له الا بعد زوج اخر لقول علياً نيا رحمهم اسم والمرع الخلع والمرع والمباراة
 يعني والمرع الخلع المأبى واسم اعلم **وسئل** عن رجل امرأة طلقها زوجتها فابرأ من المهر الا
 مصرود المدة ما برأته من غير حب يوماً الى المسجد زيارة لنذر كان عليه ثم عادت فخل المزوج ان
 يقطع مصرودها ويعينها صدقاً ام لا **قال** يجب على الزوج المذكور النفقة والسكنى في الحال الذي
 وجبت فيه المهر وخروجها وعدوها ليس باطل وما نزلت نفقتها معها لقول علياً نيا رحمهم اسم
 وعلى المدة ان تقدر المهر الذي يضاف اليها بالسكنى حال وقوع المهر فقولهم نفقة
 ولجة على المزوج لزوجته فانفرت فلا نفقة لها حتى تقود فان ساعدت فقد وجد الاحتباس
 والتسليم فجب واسم اعلم **وسئل** العلامة الشيخ ابو القاسم بن عبد العظيم اصاب الفرديني

الحنفي

الحنفي رحمه اسم تعالى عن رجل مريض قال زوجته انت طالق علي اخرجني من عري فمضى عدة الطلاق
 ام عدة المودة ويلزمها الاحداد **قال** اذا اراد اخرجني من عري ومات وقع الطلاق عليه ما قبل
 موته وتعد عدة الوفاة وعليها الاحداد الا اذا سالت الطلاق وكان الطلاق بائناً او عاى مالاً
 بلغض البات في تعدد الطلاق لا عدة الوفاة واما الاحداد فهو لازم لها بائناً كما يلزم الموتى
 عنها من زوجها عاى واسم اعلم **وسئل** المذكور ايضا عن رجل قال لزوجته انت طالق علي اخرجني من
 عري وقد صدرت منه طلقة قبل وكان قوله ذلك في مرض ثم برى بعد ذلك ثم مات ملكة في ذلك
 المدة والميراث **قال** الحكم في ذلك انها تطلق طلقة في اخرجني من عري المقتل بوجه اذ لم يقل
 انت من مرضي هذا وحكم المدة انها اذا لم تسأل الطلاق كان عليها بعد الاجلين وذلك اربعة
 اشهر وعشر فيها ثلاث هيض ان انقضت الحيض فيها او فيما دونها ولاعت ثلثين كواهلها
 الميراث والصورة هذه واسم اعلم **وسئل** العلامة الشيخ عبد الكريم بن عبد الله الحنفي رحمه
 تعالى عن شخص قال كل امرأة تزوجها في طلق ما دام زواجها ثم انقلد الامام الشافعي فتزوج ثم
 ان زواجها ثم قال الخلع اني رجعت الي مذبي فهل يلزمه تجديد العقد رجوعه الي مذبه
 ام لا **قال** لا يلزمه تجديد العقد واسم اعلم **وسئل** العلامة عبد الله بن عثمان المصنف
 عن شخص حصل بينه وبين امرأته خصامة فلا تمت في الطلاق فقال لها انت طالق علي لا تنزجي
 فلانا الزوج لها سب قبل الطلاق واقترع والشرط باطل ام كيف الحكم **قال** اعلم ان هذه المسئلة وقعت
 قدما واختلف فيها على المذهب فافتي بعضهم بانها تطلق في اخرجني من اخر احياة واجاب
 سراج الدين ابو بكر الهاملي برواية عن شيخه علي بن نوح رحمهم اسم بانها تطلق وتزوج من
 ارادت بكنان ذكره الحنفية ابو بكر كذا ديب رحمه اسم وهو الذي يشي بان يقول عليه والصحة
 بهذه واسم اعلم **وسئل** عن رجل خلع عاى له على براءة وتخلت نفقة ولد له
 مضعدة سنين ثم ان الزوج انتقل بالوفاة الى رحمة اسم تعالى وحصل للولد بعض معلوم فطلب ام الو
 من مولانا الغافق ان يقرعها بما مضى فاعاى ما يحصل لم عند ذلك فهل لها ذلك بعد ان وقع قلع علي
 البراءة والتخل منها وهل لها الرجوع ام لا **قال** اذا وقع الخلع عاى المارة علي سبي طيس للحد من
 الزوجين الرجوع فيها وقع الا ان الام اذا كانت فضية والولد له مال وموغي يرض القاضى النفقة
 للمنفقة ماله الولد وان كان صغير المولى علياً نيا رحمهم اسم تعالى الخلع والمباراة مستطآن كالحق لكل
 واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح وعينه مما وقع عليه الشرط ولقول علياً نيا

له

ابنه وعلي الرجل انه ينفق علي ابويه واجبه اده وجب انه اذا كانوا اخر اولموه علي ابايهم سلفه علي
 ولما ترك الولد في نفقة ابويه اصدوا وكان الولد صغيرا او محمولا فان نفقة هؤلاء تدبر ما له واسه
 اعلم **قال** العلامة صلاح الدين الطبري لم يجد الحق المحلل بين المهر من رجل من زوج باهره ثم حضر
 الي مجلس الشهود وقال لهم اسئدوا النبي في الاول من سؤال سنة اربع ومائة اوقعت علي زوجتي طلق
 بكمين بعد الطلاق الثلاث وصدقت علي ذلك من قبل نفقته من يوم تارحها او انقضت عدتها قبل
 الاستبراء وتزوج وما حكم اسئدوا **جواب** يجب عليها العدة من سؤال سنة اربع ومائة ان كان
 متفرقا من الوقت الذي اسئد فيها الطلاق اليه فان كان من تلك المدة الي ما بين الاستبراء من يمكن
 انقضائها العدة في مثلها وان كانت باقضا فلها ان تزوج في الحال وان كانا جميعي جهميين من ذلك
 الوقت ليدوت الاقرار فلا يصدق ان في الاستاد واسه الموقوف اه ثم قال واخذت ذلك من فتوي قاضي
 خانة في فصل انتقال العدة ونصه رجل اقر انه طلق زوجته منذ خمس سنين ان كان تبقي الاستاد او قاله
 لادري كان عليها العدة من وقت الاقرار ولها النفقة والسكنى وانصدقت في الاستاد ذكر في
 الاصل ان عليها العدة من وقت الطلاق وفي المصنف وعليها العدة من وقت الاقرار ولما ظهر ان
 يصدقها الا بابطال النفقة وقال في ذلك للزليج في باب العدة ولو اقر انه طلقها بعد زمان قالوا
 فان كذبته المرأة او قالت لا ادري يجب العدة من وقت الاقرار ويجب لها النفقة والسكنى ولا يعمل ان
 يتزوج لختها ولا اربع سواها حتى تنقضي عدتها وان صدقت في الاستاد ذكر في الاصل ان عليها العدة
 من وقت الاقرار عقوبة علي وجه اعلي كتمان الاقرار بالطلاق ولا يجب عليه نفقة ولا سكنى في
 حال قول بولان لا يعمل له التزوج بل ختها ولا اربع سواها حتى تنقضي العدة من وقت الاقرار قال
 ما ذكره محمد من ان المدة تعين من وقت الطلاق في قول علي ما اذا كانا متفرقين واما اذا كانا جميعين
 فلا يصدق ان فان الكذب في كلامهما ظاهر وقال في الكافي فان صدقت في الاستاد ذكر في الاصل انه
 عليها العدة من وقت الطلاق ولختها من كل رجل علي ان يجب العدة من وقت الاقرار عقوبة علي
 جن اعلي كتمان الطلاق ولكن لا يجب لها نفقة العدة ولا مونة السكنى لان ذلك محتمل وقامت
 بسقوطه وتل في الجهم لانه فرشت في المحيط ولو اقر بالطلاق منذ سنة فان كذبته في الاستاد
 من وقت الاقرار يجب لها نفقة العدة واما نفق التزوج باختها وارب سواها تعد من وقت
 الطلاق وان صدقت تعد من وقت الطلاق وهذا ذكره محمد في الاصل لكنه هذا الجمل علي ما اذا
 كانا متفرقين في الوقت الذي اسئد الطلاق اليه اما اذا كانا جميعين فلا يصدق ان في الاستاد

ومشاخ

ومشاخ بل قالوا انما العدة في العورة اي من وقت الاقرار عقوبة علي كتمان الطلاق ولكن الج
 لها نفقة العدة ومونة السكنى لاعتبارها بسقوط حقها وقال في خلاصة الفتاوى وفي الفتاوى
 رجل اقر انه طلق امراته منذ خمس سنين اذ كذبته المرأة في الاستاد او قالت لا ادري بضع الطلاق من وقت الاقرار
 وان صدقت المرأة بغير من الوقت الذي طلق وفي الفتاوى المختار لمشاخ انما يقع من وقت الاقرار لكن
 لا يجب لها نفقة العدة ومونة السكنى قال في نه الهادي للعلامة الحلي قولنا وسأخينا فيقول في الطلاق ان
 ابتدأها من وقت الاقرار فلها نفقة الموضع بان يتواضعا علي الطلاق وانقضت العدة لغير اقرار
 المربي لها بالدين او تواضعا عليه لتزوج اختها او اربع سواها وان كانا جميعي هذه الحكم وهو مذموم
 الامانة لا اربع وهو موافق للعامة والتابعين لغيرها لغيره التهمة فينبغي ان يترك بحال التهمة والالتزام
 ايم مخالفا ولذا افضل السعي رحمه الله في قوله ما ذكره رحمه الله يعني ان ابتداء العدة من وقت
 الطلاق في قول علي ما اذا كانا متفرقين من الوقت الذي اسئد الطلاق اليه اما اذا كانا جميعين في ذلك
 كلامهما فلا يصدق وقال في رحمه الله وعلي هذا اذا اقر بها في حال كتمانها فذلك انما هو في العلم
 بذلك فيصدق وتعتبر عدتها من ذلك الوقت ثم لا يجب لها نفقة ولا سكنى لاعتبارها بالسقوط وك
 قول بولان ينبغي ان يعمل لم التزوج باختها وارب سواها وعرف ان تخفيه باقراره بفيدان الطلاق
 المتقدم اذا ثبت بالبينة ينبغي ان تعين العدة من وقت قامت لعدم التهمة لان ثبتها بالبينة لا بالاقرار
 وان سقطت النفقة والسكنى علي قوله بولان ما اذا صدقت اما اذا كذبته في الاستاد فلا وكذا
 اذا قالت لا ادري وانك في المصنف الثلاثة علي قول المشايخ ان العدة من وقت الاقرار فلا يصدق
 في الاستاد ثم المراد من قوله ومشاخنا مشايخ بخاري وسهم قد وافقوا النهاية والدرية علي
 قول من مشايخ بل في غير جريد واسه اسجانه وتوالي اعلم **قال** العلامة احمد بن يونس الشيرازي الشيرازي
 عن رجل دفع مكرها لشيء يفي به الي الباشا وحلف بالطلاق انه يزوجها بعد الوقوف في
 الباشا ولم يدفع اليه فهل يقع الطلاق عليه ام لا **جواب** لا يقع عليه الطلاق قال قاضي خان رحمه
 الله في باب التعليق من كتاب الطلاق رجل قال لامرأة ان لم اذهب تملكك الي منزلي فزوجته طالق
 فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم المصنف فحسبهم قالوا لا يثبت في عينه وبهذا الجواب يوافق قول
 الجرح وهو رحمه الله اصل التمسك اذ اختلف ليس بين المالك في هذا الحديث في اليوم فافرقه في ماضي
 اليوم لا يثبت عندهما او واسه اعلم **قال** عن رجل تزوج ابنة وبوم اربع زوجته وصدقت في ذلك
 عن ولده المذكور ودام عنه بالمعتم والموازم المعتمدة ومن عادة اهل البلد ان يملقوا اهلها بعد

خفه

بالعينة والسرقة
في

صدور العقد ان لا يغيب عنها اكثر من ستة اشهر الا في جهة الغيبة سببوا الاتين فاعطى بالاول
يسير في اذني شيان من ذلك كان امرها بيد ما بطلقة واحدة باني وعلق والده المذكور بالطلاق
المذكور على ولده ودخل بها واصابها ونكحها على عشرين ثم توفي والده المذكور لرجل حجة
لغالي وطالب زوجته المذكورة زوجها بان يدفع لها من ثمنه والده بعينه ما صدق عنه ولده فرفق لها
من ثمنه والده المذكور ثم سافر في قباب عنها عشرين سنة وعقدت بها ما كفيها من النفقة والكسوة
واللوازم الشرعية ومعه العينة لهنها ان شرى ثم بعد ذلك بلغها انه تزوج فلما بلغها الزواج ارادت ان
تعمل بالخلق فيقول لها مالك رهنني بالعينة والسرقة ورضاك يسقط حقك فالتا على الاب بالخلق
فهل يعجز المخلوق ويهيى بام لا وان اقلتم نعم فهل رعاها بالعينة والسرقة يسقط حقها ام لا
اقول المخلوق المذكور لا يصدر من الاب ان صدر منه حال بلوغ الاب وانما هو في حقها فانه
ويعمل بحقه عقضاه وان صدر من الاب قبل بلوغ الاب فهو غير صحيح ان يزوج من رهنه في حق المصير
فلا يسري عليه واسه اعلم **والعلم** ان رجلا طلق عاتق نفسه لزوجه ثمانية اعدا مطلقه فالتة
ها وتزوج عليها زوجة عن نفسها او بوكيا او بوجه من الوجوه كانت التي يعيدها او الذي
يتزوجها طلق طلقة واحدة عكها نفسها ثم انه اعدا مطلقته المذكورة وقرق بينهما فاذ
اعادها ثانيا صدق عليها انه تزوج وبفرق بينهما في حكمه بوجوه او تزوجا **لا فاعلم** الذي طلقها
للاطلقة ان تزوجها ثانيا واخذت اليه في حقها تزوجا اولاً لانه جعل التزوج بسببها للعادة
فيها ثم وقعت على جواب الشيخ الاسلام نو الدين الطرابلسي بخبر رجاسه بانها لا تطلق اذا تزوجها
ثانياً كما ظن في الاثني استغنى عن الكتابة حتى اراجع الفتاى واسه سبحانه وعالي اعلم **والعلم** ان رجلاً
سأج الدين السمرقاني البداية ان قال الرجل لزوجته ان ابرأيني مما لك علي فانت طلاق فقلت
ابرايك وابرأك اسه ولم يكونا بعدا لمعدار المحقوق فبطلت الطلاق ونقض منه البراءة ام لا **لا فاعلم**
انما قلت لم يفسد بها ابرأ بكتة او ابرأك صححت البراءة ودفع الطلاق سواء علم او احدى بما مقدار المحقوق
ان لم يعلم كان البراءة من الجهتين لا من جهة واحدة **والعلم** ان اخذ المطلق ولده من
حاضنته لتزوجها فهل لم ان نيسا فيه ام لا **لا فاعلم** ان يسافر به الي ان يعود حق امه والى علم **والعلم**
ان اسقطت حضنة اجدة وتزوجها باجنبي ولها ام هل تستحق الحضنة ام لا **لا فاعلم** نعم تستحق
حضنة الي ايام الجدة وان علت واسه اعلم **والعلم** هل تستحق المطلقة اجرة بسبب حضنة ولدها
خاصة من غير رضاع **لا فاعلم** نعم تستحق اجرة على الحضنة قال العلما من غير عيبا بالفرقة

قلت

قلت بشكل على هذا الاطلاق ما في جواب الفتاوى قال قاضي حكاة الحضنة هي الدين قاضي خان عن
المستوفى بل لها اجرة كحضنة بعد فطام الولد قال **لا فاعلم** هل تستحق المطلقة اجرة بسبب حضنة
ولدها خاصة من غير رضاع **لا فاعلم** نعم تستحق اجرة على الحضنة وكذا ان احتاج المصير الى ايام
يلزم الاب بدائه اعلم **والعلم** هل تملك الحضنة من اخراج الولد والمساكنة **لا فاعلم** اذا وقع الطلاق او
المساكنة بالولد ان كان البطل الذي قدس له بدها وقد كان الزوج تزوجها فيها فذلك ان لم يسلب الاب
منها وان لم تملك بدها او كانت تملك التزوج ما وقع فيها فملك اب منعها من ان تستأجر بالولد اليها
هذا هو الصحيح واسه اعلم **والعلم** عن صغير في حضنة امه او حيت او خال له الفراق او اراد
ان يخرج منه والسرقة به هل لم ذلك **لا فاعلم** ليس له ذلك بعين رهن من الحضنة وعيكم كحكم على الولد
لعدم المساكنة بدائه اعلم **والعلم** عن امرأة غاب عنها زوجها خمسة عشر سنة في اسلام كرم
فخرج بها واقامت عنده سنة ثم بدت انة غاب عنها ولم يترك لها النفقة فضنته كما هو حكم
بصفة الفسخ ثم تزوج بعد ذلك برجل فهل يسوغ للحفي ان يزوجه واذا انقضت زوجها الغائب
واقام بينة انها مواصلة بنفقتها فهل يبطل هذا التزوج الثاني ام لا **لا فاعلم** اذا اضغ الكاح كالم بر
ذلك ونقض صفته قاض اخر وتزوجت عنه صاح الفسخ والتنفيذ والتزويج بالعين فلا يرفع ذلك
بجواز الزوج وادعاه ان ترك لها نفقة في مدن عينية واقامت البينة بذلك ان بينة اكره انه لم
يترك لها نفقة انقض بها العقد فلا ينقض بعد ذلك بالبينة الثانية واسه اعلم **والعلم** هل تجوز الزوجة
على السكنى في بيت مفرد من دار ذات مسكن فيها اقارب الزوج او غيرهم جميعا باب واحد بغير علم
وبل يجب على الزوج ان يحضر لها من يونسها ويغني حاجتها **لا فاعلم** ان كانت المالكية فيها ساكنة
او بيوت ولكل بيت باب وعلق له ان يسكنها المصالح كفايتها بان استغنت به وبها فله على
الزوج اخذها رهن يونسها الا اذا كان لها من ملكها فله نفقة خادمها اذا كان موسرا وان لم يكن
لها خادم فحقها على زوجها لان عليه كفايتها وان يسكنها بين اقوام صالحين بحيث لا تستوحش
واسه عليه **والعلم** عن رجل قال اخرجت زوجي الى مجلس قاض واخرجت الى سائر من عندها فذكر ان كانت
اذا كذا فلما فعل فلما اذا وجب الشرط حكم الحفي بطلاقها ام لا **لا فاعلم** اذا قامت البينة على الزوج بذكر وجب
الشرط وقع الشرط ولا يلحق فيه الي حكم وكذا ان تزوج اذا انقضت عدتها واسه اعلم **والعلم** عن رجل
حلف بالطلاق انما يعيس بنته حتى فلا ينفق بعته هذا الشرع ثم عقد العقد عليها فاراد الزوج ان يسكنها
اذا اخرجت بنته بنفقتها على الزوج الا ان يريد لا يسكنها من العيور فبطلت الا ان يدخل فتر عليه

بمس

لا يلحق بذكر ان عدتها
بها او غيرها او غيرها

حكم الحاكم او يغير ذلك من انواع الطهر واساعلم **وقال** اذا قالته المطلقة النكاح وانكرا لم يخلو فشهدت المولى
بالحل وانما في شهرين او ثلاثة فهل يثبت هذا الحل في هذه المدة ام لا **قال** اذا ادعت بها حامل فالقول
قولها في ذلك وكما النفقة فان مضت مدة الحمل وهي سنتان فقالت كنت اظن اني حامل وتبين لي خلاف ذلك
دام الحق فيها النفقة حتى تحيض ثلاثا وحض وان طالت الحدة واساعلم **وقال** اذا اخذ الرجل ولده من
مطلقة لم يزوجها فاشتاق الى ربيته ولم يسهل يلزم بالرسالة الولد لها **وقال** اذا سقطت حضنة لأم
واخذها الأب لا يجيب علي ان يسهل لها بل هي اذ انشأت ان تراه لا تمنع من ذلك وعليها الأب ان ربيته
واساعلم **وقال** عن رجل اقر انه طلق زوجته ثلاثا من عدة ثلاثة اشهر ومدة سنة على ذلك وانها
حاضت ثلاثا وحض فهل يسقط قولها ام لا **قال** ان في ذلك المتأخر من علمائها انها تقدمت من وقت
الاقراء الا ان تقوم بينة على ما حاد فاعليه ومن سبب المتقدمين انهما يصيدان واساعلم **وقال** اذا
كتب شخص كتابا الى زوجته فيه طلاقا او علفه على ابريه **قال** ان كتب على رسم الكتب وسند
عليها انكتبه واقر به اعتبر به ونحوه واساعلم **وقال** ان اصد من الكون قول يوجب الكفر به يعلق
زوجته بابنا ولا يعود اليه بعد الاسلام بعقد جديد **قال** نعم ان ارتد عن الاسلام والى ابيه
تعالى او تكلم بما يوجب الكفر بآنت منه زوجته فاذا عاد الى الاسلام لا يحل له بعقد جديد واساعلم
باب النفقة **سئل** ربي ما هذه اذا ادعت امرأة على زوجها بكراوي ما صيته واعترف
الزوج بذلك وانها كاذبة في ذمته فهل يواخذ الزوج به ان الاقرار وهل يلزم القاضي ان يستقيم منه
هل لم يترك ذلك بيقضا او تراش منكرا ام لا **قال** الكسوة الخاصة اغنا تقر ربي الذمة بيقضا القاضي
او تراش فاذا اقر الزوج انها في ذمته الزم بها فلا يستصبره القاضي لكن ينبغي للقاضي ان لا يبالى للزوج
عن المدعي حقيقة في الزوجة ان لها بذمته كسوة ما صيته بيقضا او تراش واساعلم **وقال** اذا
طلق الرجل زوجته ولم منها ولد صغير فخر لها القاضي فرضا واذن لانه لا اقتراف والافاق
عليه ثم سافر منه بغير ان مطلقها ثم حضرت وطالبت بما انفقته **قال** يستحق المهر من مغيرة كانت
او سافرة باذن او يغير اذن ولا يسقط بذلك نفقة الصميمة ولا لجره حضنتها واساعلم **وقال**
عن الرجل اذا سفت الزوج من الوطى وهي في منزل هل يكون ناشرة ام لا **قال** ليست بهذه ناشرة
ولا تسقط نفقتها وكسوتها واساعلم **وقال** اذا طلق الزوج من الحاكم ان يقر له ولاد
نفقة على زوجها فلو سلك كل يوم ظلي الزوج وقال انا انفق عليها وعليهم هل يجبر على العلم على
المقرب **قال** لا يقر دراهم بل الواجب عليه طعام وادام على الفتي خبز الحنطة ولحم غدا

بقدر

لغير كفايتها والمقسط خنوا وه هنا وعلى الفتي خبز وجبن وخل الا ان يعلم القاضي انه يضا بها
في ذلك فيرض عليه دراهم بقدرها كما وان كان الزوج صاحب ما يدرى على يده فاذا انقض
من ان يرضى على شيكليس حتى يرضى واساعلم **وقال** عن امرأة ادعت عذقا ضا ان زوجها
سافر عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت ضيق نكاحها بذلك واقامت بينة على ذلك وحكم الحاكم
بزي نكاحه فخرج عنها فهل يجوز للخنخ ان يزوجها واذا احضر الاول ما حكمه **قال** اذا قامت بينة عند
القاضي ان الزوج غاب عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت من القاضي ضيق النكاح وهو يري ذلك فخرج
لقد القح الضيق وهو قضا على الغائب وفي القضاء على الغائب عندنا روايتان منهم من رآه نافذا
ومهم من لم يره نافذا ففي القول بخفاذه يسوغ للخنخ ان يزوجها من الضيق بعد انقض العدة واذا
حضر الزوج واقام بينة على خلاف ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بينة لان البينة الاولى تجز
بالقضا فلا يسقط بالثانية واساعلم **وقال** اذا قهر الزوج لزوجته مبلغا من المنفقة في نظير كذا
عليه في كل سنة ورضيت الزوجة بذلك وحكم به حاكم فهل لها ان ترجو وتطلب منكوة قاض
ام لا **سئل** نعم لها ان ترجو وتاخذ كذا يتما واذا حكم بها الحاكم لكن لا يستقبل تستحق قضا
بناسبها واساعلم **وقال** عن رجل مات وترك صغارا فقرا هل يجب لنفقتهم على جميع الفتي وامهم
الفتية **قال** نعم يجب عليهم انما لا لا يرث وان كانت الام فقيرة فالجميع على المهر وكذا كسب
نفقة الا ان الفقير على حية المهر سران كان صغيرا او بالغا او من ادا عجمي وكذلك نفقة المفقير
على اولاد حية الا غنيا ان كان صغيرا او بالغا فزنا او عجمي او ان في فقيرة مطلقا صغيرة كانت او
بالغة ولا يجب نفقة بن المهر او امة المهر على بن المهر ولا ابنة المهر لانه ليس بحرم وكذا اولاد الخوال
واخوات اولاد الخوات لانه لا حرمية بينهم وسرط وجوب نفقة الغريب على الاصول والغريب
ان يكون بينهما قرابة بجملة النكاح بينهم وان يكون من حجب عليه النفقة ضيقا على النكاح الذي
يجرم عليه به اخذ الزكاة وان يكون من حجب له النفقة صغيرا وكبيرا عاجزا او ان في فقيرة مطلقا
وان لم يكن بها زمانة ولا عجمي لها عا جرة عن الكسب خلقة ولا يجب نفقة العجائز المازة النفقة ومنها
ولا يجب على المسلم نفقة احبه او حرمه الكافر وان انكر الغريب انه عني فالمقوله قد لم عينه
الا ان يقول البينة انه عني في قرض عليه النفقة واساعلم **وقال** هل يجب نفقة اولاد الاولاد على
حبرهم لا يسلم اذا مات اب يوم او غاب او كان حاضرا وهو فقير وم نقرأ واجد عني **قال** نعم يجب
على بعد النفقة ان مات الأب وان غاب يوم راجد بالانفاق عليهم والرجوع على الأب اذا

شا

حضرا وابيس واسد اعلم قال العلامة محمد بن عبد الله القزويني قلت العوج وجوب النفقة على كغيره لان الاب
اذا كان فقيرا يجب له كالميت كما نص عليه شيخنا في بحره وعنه في المختار وفي الحاشية اذا كان للمصنفين
ام موصرة او حرة موصرة واب مصرا مرت ان ينفق على المصنفين ويكون ذلك دينا على الاب لان
يكث الاب زنا وان كان زنا فلا شيء عليه واسد اعلم **قوله** يجب نفقة ائمة المصنفات على عصبته
قوله لا يجب على العصباء نفقة عصبته الا والدة وكجدة فانه يجب نفقة على الابن لابيه ومجدة على
الاب لابنه وابنته واولاد اولاده ويجب على ذي الرحم المحرم نفقة ذي الرحم بشرط ان يكون الكسوف
عليه فقير ومن يجب عليه النفقة عينا على كل ما سواي ايضا فاذا خلا عن حواجه الاصلية وتيسر
اذا استغنى عن الاغناق على الاكثر بكماله اذا شفع من الاغناق على الزوجات واسد اعلم **قوله**
العلامة زين بن نجيم رحمه الله تعالى عن شخص طلق زوجته وكما عليه نفقة مقررة وكسوة رسول
يستحق بالطلاق ام لا **قوله** نعم يستحق بالطلاق واسد اعلم **قوله** عن شخص خلف بالطلاق المثلث
انه لا ينفي كذا فنعلم هل يقع عليه الطلاق سواء قصده او لم يقصده ام لا **قوله** نعم يقع عليه
الطلاق بذلك سواء قصده او لا واسد اعلم **قوله** عن شخص قال كل طلاق على امرأه زوجة
هل تطلق ام لا **قوله** نعم تطلق واسد اعلم **قوله** عن رجل اكرهه ذو شوكة على طلاق زوجته
اكرها سزعا فطلق خوفا منه هل يقع عليه الطلاق ام لا **قوله** نعم يقع عليه الطلاق واسد اعلم
قوله عن رجل طلق زوجته ثلثا فوجدته نضادق معها على الطلاق وانقضت الحدة قبل ان يبعث
قوله يبعث بالانقضاد مع احتمال الحدة واسد اعلم قال العلامة محمد بن عبد الله القزويني قلت هذا لا ينافي
من شيخنا رحمه الله بن علي قول المستند مبن واما الذي عليه المتأخرون من علمائنا ايمانهم من
الاقرار ان تقوم بنية علي ما قصدا على كافي الفتاوى والسر اجابية ومنهم من ان الكتب المحترمة
وهو احوط واسد اعلم **قوله** عن شخص عليه دين لآخر خلفه بالطلاق المثلث انه يوفيه له في الو
الغلاف فئات الوقت وطالبه بالدين فادعا لا يفي له في الوقت المحلوف عليه ولم يبعث له على ذلك
قبل بلزوم البيان ام بعد فانه يمينه **قوله** يمينه لا يصدق لعدم وقوع الطلاق ولا يصدق في
حق دائنيه واسد اعلم قال العلامة محمد بن عبد الله القزويني قلت وفي العضول العربية مع خلاف
ولص عبارته لو قال الزوج بعثت النفقة اليها ووصلت اليها وانكرت هي ينعين ان يكون القول
قول الزوج لانه مدعي الشرط او مستكر الحكم قال صاحب العدة رحمه الله هكذا سمعت القاضي
الامام الماستان ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قول له وكذا في كل موضع يدعي فيها حق

ويكون

وكون القول قولها وهو الاصح اه وهو في البرازية وقد نقل صاحب هذه الفتاوى ما ذكرناه من
الاصح في كتابه في الكفر المسمى بالبر الرفيع واسد اعلم **قوله** عن فرض لم اكل اكل او ولده نفقة في كل
يوم واسد اعلم ان تستدب عليه فئات الزوج بعد الاستدانة هل لها الرجوع على النفقة في تركتها ام لا
قوله نعم لها الرجوع بذلك في تركتها واسد اعلم **قوله** عن المطلقة اذا ادعت انها حامل من المطلق
وانكر المطلق الحمل هل ينعين قولها ولها النفقة ام يحتاج الي قاذبة او يعفي عنه يظهر منها الحمل
قوله القول قولها ولها النفقة ولا يحتاج في ذلك الي قاذبة ولا لمدة يظهر فيها الحمل وينفق عليه
الي انقضائها العدة واسد اعلم **قوله** عن امرأة ليست برشيعة بلغت مفسدة سالت زوجها ان
يطلقها على قدر معلوم من صداق او عينة وطلقها على ذلك هل يلزمها ما سالت عليه ويكون
الطلاق باينا ام لا **قوله** لا يلزمها ما سالت عليه ويكون الطلاق رجعيا واسد اعلم **قوله** عن امرأة سالت
زوجها ان يطلقها على النفقة لسبب الحمل او نفقته بعد الوضوء مدة واجبا لئلا يظفر بها لئلا
حاملها هل يرجع بالنفقة المستحقة عليها ام لا **قوله** يرجع عليها بقيمة النفقة المستحقة عليها واسد
اعلم **قوله** عن رجل متردد في امرأة قال له الك امرأة فقال لا لا يقع الطلاق او لا يقع **قوله**
ان قصده الطلاق يقع واللا واسد اعلم **قوله** عن طلاق امرأته على بائنة صدقتها عليه المعلوم ثم ظهر
انه لم يكن لها عليه شيء هل يقع الطلاق او لا يقع **قوله** يقع الطلاق ويكرها نظير ما سالت عليه
ان كان لا يعلم بانها لم تكن عليه شيء فان كان يعلم لا شيء لم عليها واسد اعلم **قوله** عن المطلقة هل
تلك من السفر بولدها من المطلقة بغير رضاه ام لا **قوله** ان قصدت السفر بولدها وقد كان تزوجها
فيها فلها ذلك ولا تغني عن ذلك بلدها اذا كانت وقد تزوجها في عينها فلا بد للاب النفع واسد اعلم **قوله**
عن امرأة سالت زوجها ان يطلقها فقال لها ان ابرأيني تكوني طالقا فقالت له ابرأني من الحقوقي ولم تعين
هل يقع عليه الطلاق ويقع البراءة ويكون باينا او رجعيا **قوله** يقع الطلاق باينا ويقع البراءة واسد اعلم
قوله عن الاستئانة بالطلاق هل يمنع من وقوعه ام لا **قوله** حيث كان الاستئانة مقبلا لم ينعين
عليه طلاق والله اعلم **قوله** عن ذي نخعة ذمية فاسام هو ولم تسام به وعرض عليها السلام
فاثبت فهل يقع الخلع على حاله ام يفرق بينهما **قوله** لا يفرق بينهما ويبقى الخلع على حاله
تلك من خارج واسد اعلم **قوله** عن صغير لا يبعد على كماله تزوج بكل بالنفقة وزفت اليه هل يستحق
ذلك من الخلع عليه نفقة وكسوة ام لا **قوله** نعم يستحق ذلك من الخلع من قبلها واسد اعلم **قوله**
عن طلق زوجته باينا وتزوجت باخر بعد العدة فطلقها الاخر اعدت من عودات الي الاول هل

لن

ويك عليها الثلاث واسم اعلم **وعن** رجل علق على نفسه لزوجه انه متى قبلها من فمها سكن والديها
 او والديها بالحق الفلاني يكون رضاءها وحضنت اليها حكم واجتبه بذلك وابرا من هذا معلوم من باقي
 هذا انها عليه تكون طلاقا اذا فعل بها باقي هذا انها ونفها بنفسه او وكيله يقع عليه طلاق ام لا **فصل**
 ان نفها بنفسه او وكيله بعد ما فعل بها باقي هذا انها لا يقع عليه طلاق واسم اعلم **وعن** المطلقة
 اذا تزوجت باجنبي والى الحق الى الاب في حفصة ثم هل يلزم بارسال المولود اليه ام لا **فصل**
 لا يلزم بذلك واذا ارادت روباها عند ابيه لا تخضع من ذلك واسم اعلم **وعن** امرأة العتيق اذا فرق
 الحكم بينهما وبين زوجها بسبب العنة هل تستحق عليه نفقة العدة ام لا **فصل** نعم تستحق عليه نفقة
 العدة والسكنى واسم اعلم **وعن** رجل تزوج سكران العنة ولم يصلي اليها كفاية به وهي مقيدة بغير
 فهل لها ان ترفع الحكم ليوحيه بغيره واذا مضت السنة ولم يصلي اليها لم يفرق الحكم بينهما ويلزمه
 لها المهر بما كان **فصل** نعم لها ان ترفع امرها لحاكم ليوحيه سنة اذا ثبت انه عني ولم يصلي اليها
 فانقر بها في العدة والا يعرف اي حكم بينهما بعد مصيبتها بطلبها ولا يلزمه المهر كما كان في خي
 بالخلوة مشيعه واسم اعلم **وعن** رجل علق على نفسه لزوجه انه متى تركها مدة معلومة
 بالنفقة وابرات زمت من قدر معلوم من صداقها عليه تكون طلاقا فهذا المدة ابرأ من القدر
 الممكن عليه فادعي الاتفاق عليها في المدة وانكرت ولا يثبت فهل يصدق في ذلك بيمينه ام لا
 به من يمينه ولا يقع عليه طلاق ام لا والحكم **فصل** يصدق بيمينه ولا يقع عليه طلاق ويصدق
 بيمينها في عدم المنقح واسم اعلم قال الشيخ العلامة محمد بن عباد في الفرائد قلت هكذا افادكم
 في الخلاصة ثم قال رحمه الله وسكنت اسمعت من القاضي الامام الاستاذ ثم رجع بعد مدة
 وقال لا يكون المقلد قوله وكذا في موهن يدعي اباحق انه وغوه في الفصل وعنه خاد
 في الفتوى نقلا عن العدة وهو الاصح وينبغي التامل عند الفتوى واسم اعلم **وعن** ام مات
 الاولاد اذا ماتت سببهن ومن اولاد منهن هل يستحق لهن نفقة في التركة ام عيال للدين
فصل لا نفقة لهن في التركة ونفقتن عيال اولاد منهن مع عس ثمن واسم اعلم **وعن** رجل المدة
 اذا ماتت زوجها هل نفقة في تركة الي حبي انقضا عند ثمنه ام لا **فصل** لا نفقة لها في تركة واسم
 اعلم **وعن** الصبي اذا اخطب بالاطلاق هل يقع عليه الطلاق ام لا **فصل** لا يقع الطلاق واسم اعلم
وعن رجل خلع زوجته بلا قصد الطلاق ولا عوض ولا مذكر طلاق هل يبين منه ذلك ام لا
فصل لا يبين منه بذلك والعصمة باقية واسم اعلم **وعن** رجل عن امرأة طلقته واجتبه بانقضا

عليها

عدتها بعد اربعين وارادت المخرج فهل يعقل قولها في الانقضا باليمين في المدة المذكورة وتخلو في
 ام لا **فصل** لا يعقل قولها في الانقضا باليمين في اقل من ستين يوما واسم اعلم **فصل** عن المطلقة اذا اذنت
 لرجل وطلبت النفقة ولم يعيد فيها الزوج عالى لرجل يصدق بغير قولها باليمين سنة التوال
 القول قولها وكما النفقة الي ستين فاذ لم ينقض وادعت انها كانت نفق انها حامل ولم تحضر ولا النفقة
 الي ان يحضر ثلاث حيعن واسم اعلم **وعن** رجل طلق زوجته ولم منها ولد صغير فمروا في كل
 يوم قدر معلوما ثم سافرت بمدة ثم سافرت بمدة بغير اذن الاب تحضرت وطالبة بالنفقة المستقة
 عليه بغيره ان اذن لها في الاقراض والاتفاق فهل تسقط عن الاب النفقة مدتها من ان تسقط
 وتسقطها وتلا اجرة احصائه **فصل** لا تسقط عنه النفقة ولا اجرة احصائه عقبة في سفره
 به من غير اذنه واسم اعلم **وعن** رجل عن الصبي اذا كان في حفصة في الام او الحجة فاراد الاب اخذ به الصغير
 به هل يملك من ذلك ام لا **فصل** لا يمكن من ذلك بدون رضاه من احصائه واسم اعلم **وعن** رجل عن الصبي
 ان اذا ادعى الوصود الي زوجته في مدة التاجيل ولم يصدق فهل يعقل قوله في ذلك ام لا **فصل**
 ان كانت شبا قبل قوله وان كانت بكرا لم يبرأ القاه في النساء فان ذلك هي بكر قبل قولها واسم اعلم **وعن** رجل
 عن رجل طلق زوجته ثلاثا وتزوجت بعد العدة باهي عن كفو ودخل بها وطلمها واعدت منه هل
 تحل للماول **فصل** لا تحل للماول لانه ليس بنكاح صحيح عالى الصحيح واسم اعلم قلت ينبغي ان لا يخل
 الضمير واسم اعلم **وعن** رجل عن رجل طلق زوجته بالطلاق انه لم يقضيه دينه في يوم عينيها فيه
 فلم يجده ما خلاصه في عدم احصائه **فصل** يدفع الدية الي الفاضل او الي من يمينه والحدث عليه واسم
 اعلم **وعن** رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها منه فزوجها نفقة في عدة الحبل ليتزوج
 بعد انقضا العدة طالت ان تنق وجهه هل ان يرجع به **فصل** ان اعطاهما دبرهم كان له ان يرجع مالم
 يرجع واسم اعلم **وعن** رجل قال لامرأته انت طالق وكنت ثم قال ثلاثا هل يقع عليه واحدة ام لا
فصل ان كان سكوتها لانقضاء النفس تطلق ثلاثا والا فواحدة واسم اعلم **وعن** رجل طلق بالطلاق
 عالى ففعل شيئا وهو غير متزوج ثم تزوج وباع الحلو فاعلى عليه هل يطلق زوجته ام لا **فصل** لا يطلق واسم
 اعلم **وعن** رجل قال حلالا المسلم في عيال حرام ولم ثلاث زوجات ولم يتوطا ق بل يلزمه
 الطلاق ام لا **فصل** نعم يلزمه الطلاق ويقع على كل واحدة طقة باينة واسم اعلم قال الشيخ العلامة
 محمد بن عباد الفريدي قلت هذا هو المذكور في علي الفاضل وهو ما استحسنه في ثلث الكثر
 للمعلم الذي يبلغ لو كان لم ارجع نسوة يقع على كل واحدة منهن طقة باينة وقيل تطلق واحدة

دش

سنتين واليه البيان وهو الاظهر والاستباه في البحر المحرر رحمه الله وفيه الامام لا زوجة على انه يقع
عليه واحدة وعليه البيان ورجح الكمال فيهما المأية ما في به شيخنا وفيه الطلاق على كل واحدة فليما
عند الفتوى واسد اعلم **قال** عن رجل علق على نفسه لزوجته انه متى تزوج عليها او نسى الجوز ذكر
تكون ذالقا لم تطلق ما عن عوض واعاد بها وفعل الخلو فعليه فهل يقع الطلاق الثلاث بالبينونة المذكورة
ويقع عليه الطلاق الثلاث لو جرد الخلق عليه ام لا **قال** لا يبطل التعلق بالبينونة المذكورة في العصة
واسد اعلم **قال** عن طلق زوجة فلا قابلا نيا ومات في اثنا العدة فهل يبطل عدتها وتعد عدة الوفاة
ام لا **قال** لا تستقل عدتها الى عدة الوفاة وعليها انما عدتها للطلاق المذكور واسد اعلم **قال** عن شخص
حلف بالطلاق بالثلاثة لا يفعل الشيء الفلاني قاصدا بذلك عدم الحث وقد فعله هل يقع عليه طلاق ام لا
قال نعم يقع عليه الطلاق ولو مع عدم العقد الا ان يشهد الا ان يحلف انه يريد ان يحلف بذلك من غير قصد
الطلاق ويريد عدم الحث واسد اعلم **قال** عن رجل له عاى اخر دى فحلف بالطلاق انه لا يخرج من البلدة
التي بها هي المأية فوافاه دينه وخرج من البلدة فهل يقع عليه طلاق ام لا **قال** لا يقع عليه طلاق
لان الدين عقيدته بحال قيام الدين فاذا وافاه او ابراه بطلت الديني واسد اعلم **قال** عن شخص
حلف بالطلاق الثلاث انه لا يبيكو ولا يخلو اكله فحلف بالطلاق فحلف بالطلاق فحلف بالطلاق فحلف بالطلاق
ام لا **قال** نعم ان سكاه وكما لا يقع عليه الطلاق واسد اعلم **قال** عن رجل قال لامرأته انك على حرام ولم
يصدق به ووقع الطلاق هل يقع ام لا **قال** نعم يجب عليه الطلاق واسد اعلم **قال** عن امرأة قالت
لزوجها ابرأك من المهر الذي لي عليك فطلقني ولم يطلقها هل يبرأ الا ان لم يطلقها **قال** لا يبرأ الا ان لم يطلقها **قال**
عن طلق زوجة ثلاثا ثم ادعى انه طلقها طلقة فبطلت عدتها ولم يقع عليه الطلاق الثلاث
وصدقته على ذلك زوجة فهل يصح بقدرتها ولا يقع عليه الطلاق الثلاث ام يقع ولا عبرة بالصدقة
قال نعم يقع عليه الطلاق ولا عبرة بالصدقة من المذكور واسد اعلم **قال** عن اكل الحشيش اذا طلق
زوجته وهو سكران منه هل يقع طلاقه **قال** نعم يقع طلاقه زوجي وتعليق عليه واسد اعلم **قال** عن
رجل علق مستولته على عاصبه على نفقة العدة **قال** نعم عليها العدة ولا نفقة
لها عليه بسببها واسد اعلم **قال** عن طلق زوجة طلاقا دون الثلاث ثم تزوجها العدة
وطلقها قبل الدخول فهل لها عليه مهرام نصفه وهل عليها عدة ام لا **قال** لها عليه مهر كامل وعليها
عدة مستقبلية واسد اعلم **قال** عن رجل له آله قصيرة لا يمكن ادخالها داخل الزوج هل لها
المطالبة بالتزويق **قال** ليس لها المطالبة بالتزويق واسد اعلم **قال** عن العدة اذا سقطت

قطا

سقطا لم يستين خلقه هل تنقض بالعدة ام لا بد من ثلاث حيض **قال** لا تنقض بالعدة ولا
بدن ثلاث حيض واسد اعلم **قال** عن رجل قال لزوجته ابعدي عني في عين غضب ولا تملك طلاق هل
يضع عليها الطلاق ام لا **قال** لا يقع الا ان نواه واسد اعلم **قال** عن رجل قال لامرأته لا يبت عليك في نكاح
واحد هل يكون بذلك مواليا ام لا **قال** لا يكون مواليا الا بالنيق واسد اعلم **قال** عن رجل قال لامرأته ان
تزوجت عليك امرأة ما دمست في نكاحي فانت طالق ثم انه ابانها وتزوجها بعد ذلك ثم تزوج عليها امرأة
هل يقع عليه طلاق ام لا **قال** لا يقع عليه طلاق لا خطاء الذي موته بالبينونة المذكورة واسد اعلم
قال عن امرأة تزوجت من رجل فوجده مقطوع الذكر وكهف حتى هل يثبت لها الحرام لا **قال** نعم لها الحرام
ان شئت رصيت وان شئت رخصت الى الحكم كغير قبيضها واسد اعلم **قال** عن طلق زوجة طلاقا
بنيا ومهرها باق في مته ثم تزوجها على مهر اخر وطلعت منه عليه هل يبرأ منه ام لا **قال** لا يبرأ منه الاول والثاني
قال يبرأ من المهر الثاني دون الاول واسد اعلم **قال** عن امرأة سالت زوجها ان يطلقها طلقة
على باع صداقها عليه وقد رجع معلوم عنهما فطلعتا لا تملك طلاقا واسد اعلم **قال** عن امرأة
ام لا **قال** نعم يقع عليه الطلاق ولا يبرأ من باع الصداق عند الامام الاعظم رضي الله عنه **قال** عن امرأة
ادعت طلاقا على زوجها من عدة سابقة فافكر واقامت بينة وقضي بها هل عليها العدة من
وقت الطلاق ام من وقت العقد به **قال** عليها العدة من وقت الطلاق واسد اعلم **قال** عن طلق
زوجته فادعت انها حمل هل يصدق بقولها ام لا بد من بثوث واذا كانت يصدق بقولها هل يبرأ
ان ينفق عليها ان تقر انقضت العدة **قال** نعم يصدق بقولها ولا يبرأ من الانفاق عليها الى ثبوت بينة
من حين الطلاق ما لم تقر بانقضت العدة في المدة واسد اعلم **قال** عن طلق زوجة فادعى بعد ذلك
طلقاتا وهو ادب المتصل هل يثبت منه ذلك ام لا **قال** ان كان يبرق ذلك قدا صابه كان القول بقره ولا يقع
عليه طلاق والا لا يقبل ويقع عليه الطلاق واسد اعلم **قال** عن حلف بالطلاق والعق ان لا يزوج
الجارعة اشهر فنفقت المدة ولم يطلقها فبطلت عدتها **قال** نعم الحكم في ذلك انما يثبت منه بطلقة
واحدة واسد اعلم **قال** عن العبد اذا تزوج حرة واراد طلاقا فله ذلك من اتيه عددا الطلاق
وماذا ياتي بها من العدة ان كانت حيض **قال** ملك اتيه الثلاث وعدتها ثلاث حيض واسد اعلم
قال عن امرأه تزوجت ما طلقها وما عدتها **قال** طلاقا شتان وعدها حضانة واسد اعلم
قال عن امرأة سالت زوجها في مرض موته ان يطلقها طلقة على باع صداقها عليه وقد ركن
واجاب سواها بذلك ومات بعد ذلك وهي في العدة منه هل ترضى من خلقه شيئا ام لا **قال**

لا يترد إليه علمه **وسئل** عما قال من لزوم حية انما طلقه ما اذا يقع عليه **فأجاب**
مجمع عليه طلقا وانما علمه **وسئل** عن امرأة قالت لزوجها طلقني ثلاثا فقال انت
طلقت ما اذا يقع عليه **فأجاب** يقع عليه طلقة واحدة واسم العلم **وسئل** عن رجل قال
لزوجته بغير حية ان تزوجتك فانت طالق ثم تزوجها هل يقع عليه طلاق
ام لا واذا وقع عليه الطلاق هل عليه شيء من الحكم **فأجاب** نعم يقع عليه الطلاق
ويجبه عليه بقية العدة اذ لم يدخل بها واذا دخل بها فعليه مهرها
والله اعلم **وسئل** عما قال من لزوم حية هذه بنيت وهي صغيرة ومروقة النسب
هل يقع عليه الفرقة لذلك **فأجاب** لا يقع عليه الفرقة بذلك والله اعلم **وسئل**
عنه كيف عقلت لزوم حية انه نفي تركها بلا نفقة ثلاثة أشهر وبراءة من قدره من
عليه من حال صداقتها عليه تكون طالما لم ينشأ عنها نفقة مدة تستقر مدته
النفقة وبراءة عنه للحاكم من العدم المعلوم المحقق عليا لبراءته هل يطلق
ام لا **فأجاب** لا تطلق لعدم استحقاتها للنفقة في المدة المذكورة والله اعلم
وسئل عن الصغيرة اذا طلقت تفتد بما اذا **فأجاب** بعد بالشهور الثلاثة والله
اعلم **وسئل** عن الصغير اذا طلق زوجته او طلقت عنه وليه هل يقع ذلك
ام لا **فأجاب** لا يقع ذلك والله اعلم **وسئل** عن المريضة اذا طلقت زوجها ثلاثا
من غير سوانها ومات من مرضه وهي في العدة منه هل ترضى ام لا **فأجاب**
نفسه **وسئل** عن امرأة سالت زوجها
ان يطلقها على صداق اقراصا وعلى نفقة ولدها
من مدة معلومة ثم انها دفعت الولد لابيها وانفق عليه عدة هل له الرجوع
عليها ام لا **فأجاب** لا رجوع له عليها والله اعلم **وسئل** عن تزوج امرأة مطلقة
من زوجها اخر وطلقها قبل الدخول وعادت اليه الاول هل تعد ثلاثا
طلقات ام اثنتين **فأجاب** تعدوا اليه بالثنتين لان الزوج الثاني لا يهدم
الا بالدخول ولم يحصل والله اعلم **وسئل** عن قال لزوجته انت مني الحرام
ماذا يلزمه بهذا القول **فأجاب** يحرم عليه بذلك و يكون طلاقا باينا والله اعلم
وسئل عن من زوج ابنته القاصدة من اخر فدخل بها الزوج فوجدته

عينا

عينا بل للولي ان يرفع الزوج الى احكام كيو حله سنة او ينظر بلوغ الزوجة **فأجاب** الزاوية الحكم للفرقة
اذ ابلغت واسم العلم **وسئل** عن قال لامرأة انت حرام علي كافي واخفى من طلق زوجته ام لا **فأجاب**
ان نوي الطلاق طلق وان لم ينو شيئا فهو باطل واسم العلم **وسئل** عن طلق زوجته ثلاثا وتزوجت
بغيره وطلقها الزوج الثالث فارد الاول رد بها ولا يحل للاول ولا يقبل وتحل **فأجاب** نعم يقبل قولها
في عدم دلي الشافعي واسم العلم **وسئل** عن ثمانية اذا طلق زوجته حالة النجوم هل يقع طلاقه
ام لا **فأجاب** لا يقع طلاقه واسم العلم **وسئل** عن طلق زوجته باينا وصدر منه وبينها اقرار بعدم
الاستحقاق هل يدخل في ذلك نفقة العدة او لا **فأجاب** لا يدخل وتلزمه واسم العلم **وسئل** عن رجل
خلق بالطلاق انه لا يلزمه فلان قال له متصلا بغير كسبي فهل قوله يقع كسبي تكام له فيحسب
بها ولا **فأجاب** بانه يحسب ولا يجاز منه قولهم انما يحسب بكلام مستأنف بعد اليمين تنقطع عنها
لا يمتصل قالوا فلو قاله اخري او اخري لم يحسب به لان الاتصال بحرفه العطف وحسب لم يعلق
كان مستأنفا كما في البدائع وفي الخلاصة والبرازية وفيه الغرض لو قال قولي بسلا
عطف حسنت قلنا منها واسم العلم **وسئل** عن رجل لم يملك نسوة **وسئل** عن رجل قال من زوجته ثم
ادعي انها لم يعرفه معنا بها فهل يقبل ذلك منه ولا يقع عليه طلاق او لا يقع **فأجاب** ان تكلم بلفظه
لم يقبل منه دعوى الجهل ووقع الطلاق وان اقره انسان بلفظه جهل لفته وهو لا يلزم لم يرضع
الطلاق على القول المتيقن به واسم العلم **وسئل** عن رجل اعطى خيا طائيا بالخطيبها وما طله المرة
بعد المرة ثم ان الرجل تشاجر به وبخطيبه علي فاعضاها ثم ان الخطيب طلق بالطلاق ثلاثا من زوجته
ما يجلبها ثبات هذه اللبنة فلا يثبت علي انه يفر عنها ويعطى الرجل صاحب الامعة فحقت
اللبنة المحلوق عليها ولم يفرغ بعضها ثم انه ثبت البعض الذي لم يفرغ عن جاره فهل يبرأه
او يقع عليه الطلاق فلا تنفع احملة لان صاحب الشيا ما حلفه الا بالخلص منه **فأجاب** لا
لم يبرأ عنه تلك اللبنة فثبت به في حقه لان الايمان عندنا بمنية علي الاضا لا على الاخر
واسم العلم **وسئل** عن تحاكم مع زوجته فحقت في حقها له عدة حتى وصدر منه طلاق في
جلس حضوره ثم حصل له شك بعد ذلك ولم يبرأ الذي ادفعه ثلاثا او واحدة في الحال
بعده يبرأ منه بينونة غليظة ويحكم بالواحدة الحقيقية ام كسبي **فأجاب** يقع عليه واحدة
ولا اعتبار بالشك واسم العلم **وسئل** عن شخص قال لامرأة علي الطلاق فاق في عزيمت زوجتي
فخرجت زوجته من الباب ثم لحقتها امه وخرجت في حيا **فأجاب** بانه يحسب طامرح

باء في البسوط من باب اليمين في الخروج والنظم ولوحظ عليها ان لا يخرج مع فلان من المنزل فخرجت من غيره او
خرجت وحدها ثم ختمها فلان لم يحنث لان الخروج الانفصال عن الداخل الى الخارج ولم يكن مع فلان وذلك في
ختمه وهذا لا يحنث وان ختمها فلان اه في مسيلة الكتاب لحنث الخروج مع صاحب الفلان اذا خرجت وحدها
فخرجت ما فلان لم يحنث لفقد شرط فاشترط ان يخرج معها لحنث وفي مسيلة ان لا يحنث خروج من غير ختمها
لزوجته فاذا خرجت وحدها لم يحنث الام وجد الخروج نكاحا حبة وفيه فلتا ملو في فلو
الاولوية امرأة مع زوجها في بيت والدتها فقال الزوج ان لم تندي بي يحنث فالت طالق ثلاثا فخرج الزوج
وفرجت بي عاى ائره ورجعت فله ان يحنث بعده لما بعد خروجهما معه فحنثا هه في غير مسيلة
ان يخرج الى امرأه واسه اعلم **و** عن رجل حلف ليدعي على فلان عند فلان الفاهي فلم يبعدي فحنث
القاضي فحنث الطلاق واذا قلتم به فحنث لسان يمين واحدة من نسائه واذا عصى واحدة كانت بابت
بالثلاث بعد التسليم ثم نكحها قبل موت القاضي لم يبعص اولاً **و** يقع موت القاضي لانهما يطلق في
الماثلات لقوله لا تكن هذا الخيف قبل اكلمه وله السقي من اكله امرأة كانت في عصمة وقت التعليق وان
بانت بعده بالثلاث واسه اعلم **و** عن امرأه وقع بينهما وبين زوجها مشاجرة فتوسط بينهما
الناس فقالا لياضلحه حتى يعطيني فذكر معنى اكل ذلك ام لا **و** حمله ذلك واسه اعلم **و**
عن رجل لم امرأة واحدة فقال لمرأته لا تسكن معي حتى تطلب بيتا عاى حصة لم يذكركم **و** لا يحنث
ليس لها ذلك واسه اعلم **و** عن امرأة طلقت من زوجها طالقاً واحدة وانقضت عدتها ثم اذن لها
ان يعيد بها لم يحنث عاى صداق معلوم قدر ما مات نصف فحنث فزوجها الولي عاى ما تمسرا
ودخل بها الزوج فلما انان العقد دفع بالمايتين ثم بعد ايام تبين ان العقد وقع عايتهم ان الزوج حلهما
علمت ذلك استعلت عن زوجها الثانية الاخرى ورصيت بما وقع العقد عليه فحنث وانما لم يذكر العقد
صحيح بالمايت ولا يسقط عنه الباقى ولا يسقط شيئا ويكونا اختلافا في السبي فخرج الى امرأته الاولى
قلتم ان العقد صحيح فله ان يحنث الزوجة ويحبها من زوجها عاى ما وقع العقد عليه فحنث
سناها والنقض ليس لها **و** حبان رصيت الزوجة عاى ما وقع العقد عليه فحنث مع النكاح ولو لم يحنث عند
العقد وليس لاحد منها والقرض لها واسه اعلم **و** عن رجل قال لامرأته ان نشا اسه هذا الطلاق
يقع عليه الطلاق او لا **و** لا يقع واسه اعلم **و** عن جماعة فيمنزل اريد واحد منهم الذهاب فحلف
رجل منهم بالطلاق انه لا يخرج من منزله هذه الليلة ولا يخرج من منزله الا يخرج فخرجوا خارجا عن
الحالف يقع الطلاق ام لا **و** يقع عليه الطلاق واسه اعلم **و** الشيخ العلامة محمد بن عبد الله الغزي

عن رجل حلف فحنث طلاقا رجعا بعد الدخول بها والاصابة فحنث على صداقها المتأخر او لا
قلتم بانه حلف فحنث اذا رجعا الى عصمة لم يحنث **و** حلف على صداقها المتأخر بالطلاق المذكور
ولا يصير موجبا لغيره من الرجعة على القول المتخذ عندنا انها لنم لو اخلت نكاحا معها اعين ذلك
سرا لصحة ما حلف على من الما القرض واسه اعلم **و** عن شخصي شاجر مع امرأته وقال لها فاشا كلامه
زوجي طالق زوجي طالق فماذا يقع فحنث عليه **و** يقع عليه طلاقا رجعا ان كان مدخولا بها ولم يحنث
مادامت في العدة واسه اعلم **و** عن شاجر مع زوجته فقالت له ان ابرأتك تطلقني فقال لها انك
ابرأتي من جميع ما لك عاى فانت طالق فقالت ابرأتك من جميع ذك في الحائض فحنث الا برأى
الطلاق ام لا واذا اقلتم بوقوع الطلاق ثم اعاد بها لم يحنث الا اذا حلف اولاً **و** اذا قالت له
في ذكيرة فجلسها صحت البراءة ودفع الطلاق ولا يعود ما برأته منه باعادتها الى عصمة لانه سقط
وهو لا يعود واسه اعلم **و** عن رجل شاجر مع زوجته فقال لها انت طالق طالق طالق وحصد
بذلك السكر فحنث يقع عليه ثلاث او واحدة حيث لم يقصد عصى بها **و** اذا قصد بذي السكر
صداقاً له لا يحنث فان الما في ما مور بانه واسه يقول السر اسه اعلم **و** عن رجل
حلف طلاقا رجعة انه عاى تركها او غاب عنها مدة ثلاثة اشهر بلا نفقة ولا ستقوى شرعي مع وجوب
النفقة عليه وكحال انها عصى من حوله فحنث اذا وجد الشرط ان كان يحنث الطلاق ام لا وهل اذا
وجد احد بها فقط اعني احد الشرطين يكون الحكم كماله **و** اذا وجد كل من الترك والنفقة عاى الزوجة
المشتركة فلا شك في وقوع الطلاق واما اذا وجد لدهم من الاخر في كلام الذي في فضول لانه
حيث فانه قال ان كلمت او اذا دخلت فيها يريد نفقة دون اثباته فيقول كل واحد على سبيل الاخر
حق فحنث بوجود لدهم فان قلت المذكور في الفتاوى ان النفقة لا تنقطع قبل حصولها عند
والمذكور في السؤال انها عصى مدخول بها قلت الما في كلامهم ان ذك في قصورة ما اذا كان التعليق
بغضبة عنها بان قال انعت عنها وعوه كما ذكره والبنازي والهادي في بحث الما باليد واسه
اعلم **و** عن من حلف بالطلاق على زوجته انها لا يخرج من داره فخرجت من داره فحنث من داره
وبين اقراره بكنهه ليسكنها فحنث اذا خرجت من داره التي ليسكنها فحنث ام لا **و** اذا كانت المرأة
المذكورة نفقا في اليه بطريق السكينة بان كان ساكنها فيها وقد وجد الشرط فحنث لتفريقهم بان
المراد بداره المسكن عرفا ودخل فيه ما يسكنه بأي سبب كان باجرة او اعاره او ملك باعتبار عاى
الحجاز كالحق في سالكه سانية واسه اعلم **و** عن رجل طلق زوجته بعد الدخول بها والاصا

وقد كان سمي لها بها فلي يجب عليه بعد ذلك صحة ويلزم بها وهل ان اقصى زمت من ايام الهدنة ولم
 تفر من عليه يجب عليه نفقة تامضي لم **لا** لا يجب عليه نفقة بهذه الصورة وان اقصى بعض من العدة
 لا يؤخذ منه نفقة مما هي في بل يجب عليه ان ينفق عليها في المستقبل حتى تنقضي عدتها لتخرج من بان
 نفقة العدة كنفقة الكساح في الوجوه كلها وانه اعلم **ول** عن رجل خلف بطلا فزوجته انه لا يملك
 حتى تمها فلي اذا طلقها فضروري وانما بالعدل حيث ام لا وهل اذا دفع لها شيئا من مهرها يكون اعانة
 للطلاق ام لا **لا** اذا اجاز بالعدل لا حيث وبالعقل حيث كالسكاح ولا يكون سوف كالمهر المبالغة
 لان المهر قبل الطلاق واجب كل ما يحل به الى الطلاق بخلاف السكاح لان المهر من نفسها بعه كما في المصنفين
 المردية وانه اعلم **ول** عن شخص خلع زوجته خلفا شيئا خاليا عن العوض ونبت الطلاق ولا
 حال في هل يقع الطلاق عليه به ام لا وهل بعد ذلك احوال كانه لم ينو الطلاق بالخلع المذكور ام لا **لا**
 الخلع من الكتابات فاذا اخرج دعوى ذكر ما يقع الطلاق عليه به وبعد في ان لم ينو الطلاق بالخلع المذكور
 مع حيثما كان في اقامة وعينها وانه يحل ان يقيم في الشهود بعد حكم بانهم اعدوه اوضعة دليجي
 عنه بل احله حكم ليقع عبده فلي ان يطعن في الشهود بعد حكم بانهم اعدوه اوضعة دليجي
 على اقامة عند سيده ام لا **لا** حيث ثبت عقد صار حكمه كالحرام من استبلاه على نفسه
 فهو بالخيار بين ان يقيم عند مفتته وغيره ثم الولا ان اعتقه في حق الارث والعقد عند احنانية
 لا يقبل من اقصى الطعن بان الشهود اعدوه اوضعة بعد حكم حكم لان حكم الحكم لبيان من الالفا
 الا ان يتبين عدم صحة لعدم وجود شرط كما لو حكم بشبهة ادة عبد او عبيد مثلا بخلاف الطعن بما
 ذكر فلم يتبين به عدم صحة الحكم لان الحكم بشبهة هو لا نوافذ وان كان لا يجوز للمقاضي ذلك بل يجب
 عليه ان لا يحكم حتى يثبت ان حال الشهود في اوضاعه وانما ينفذ الطعن بذلك في الشهود قبل
 الحكم على ان الطعن بانهم فسقة غير مقبول من اهل الاجل الحكم والعبدة لانه حرج حر كما هو محرم
 خصوصاً والعقبات بالحق من جهة سابل قالوا القضاء فيها قضاء على كفاية الناس فلا يقبل الطعن
 وقد قالوا ان بينة الحق في عليه غير مسموعة فلا تنزع منه البينة على ما ذكر من النقص وانه اعلم
ول ما ذكر في رجل لم عبد فاحمى نفسه بعد اهل عليه بركة فقال السيد انا نامة اكثر من ولدي فلي
 يفتق بهذا اللفظ **لا** لا يفتق بهذا اللفظ لانه لو قال انت مثل اخر او امانت الا مثل اخر لا يفتق مع وجوب
 التسمية بالحرية فكيف مع وجود تشبيه امانة بامانة ولله عاي وجه اتمان المسواة والاكثرية عنه
 وانه اعلم **ول** ما ذكر في شخص ملك عبد احضر الواقعة فقال لمن يجاوبه انه مات فبدي بهذا الكلام

الحق

اعتق قبل موته باريق يوما وان مات فهو عديم فلم عني في تلك الواقعة وقامت بينة انه اعتقها
عقبا حتى في ذلك الوقت وعلم بينة اخرى تعارضها وان في ذلك الوقت لم يقل الا اللفظ المخدم فبني
بغير من البينة وبساقطان لاحقا في الزمن المنسوب اليها الكلام فيه او تقدم لعداها وبها عقد
فصل في العتق والتدبير من الاقوال التي تنكر في المجلس الواحد والمثل في المسئلة فلا تفتن بني من ستمد
بالتدبير في مجلس وبني من ستمد بالعتق في ذلك المجلس بعينه لان قوله ان السهم لم يقل الا اللفظ
الاول لا لاجرة بملانة ستمدة على الخلف في هذا الوادي العبد العتق يسمع البينة المشاهدة على
العتق لانه يمكن ان يكون تكلم بتجني العتق بعد التدبير لعدم المتنافاة بين ذلك واسم علم **وقد** ما قولكم
في رجلين شهدا على اخر بعتق عبده وحاربه وكلاهما انه كاذب في ذلك الوقت لا يفتن قبل اقبل وحكم بالعتق
فصل في عتق بنته انه عتق كان عتق نادوت ان اعتق لابق العتق مالم تشهد الشهود الذين شهدوا
بالعتق انه اعتق وهو عاقل فانه يعمل بشهادتهم كما في القضية في باب البينة المقتضا وتبين حيث قال
اقامت بينة على ان مولاهما باريق عرض موته وهو عاقل واقامت الورثة بينة ان كان عاقل طالع
فالبينة الاولى وكذلك اذا طالع امراته ثم اقام بينة انه عتق نادوت لظن واقامت بينة على انه كان
عاقلا ان كان عتق نادوت اعصمته واقام وليه بينة انه كان عتق نادوت واعرف انه كان عتق نادوت فالبينة المرأة
اولي في الغصاة **وقد** ما قولكم فيمن خلف بالطلاق انه لا يفتق عتق فادعي عليه العبد انه اعتق وطلب
بعينه في ذلك شكك عنها هل يحكم عليه بالعتق بنكوله ويلزمه الطلاق ام لا **فان** يحكم عليه بالعتق
لان قريش بان السيد يخلف اذا انكر العتق ليقضي ان يحكم عليه ان انكر لان فائدة التعقيب غايها ان
البنكول يحكم عليه واما انه هل يحكم بالطلاق اذا نكل فاعلمون من نص قريش في مسئلة ما اذا ادعي على
اخر بان خلف بالطلاق ان كان له عليه الف وقيل للمدعي امراته طلاق انه لم يكن له عليه الف واقام المدعي
البينة على ان وقف القاضي بين المدعي عليه وبين امراته على الحق به وقالوا هذا اذا اقام المدعي البينة
اما اذا اقام المدعي بينة على ان قرار المدعي عليه بالالف لم يفرق القاضي بين المدعي عليه وبين امراته
لان شرط البحث كونه الف عليه وهذا محتمل في الاحكام كما في الرواوية في فصل الاقرار بالطلاق
واقطع عنه في الجرم في قوله وقضى له ان نكل مرة وشك في قاضي خلفه في باب العتق ان لا يحكم بالطلاق
بنكول المدعي عليه كما لا يحكم عليه بوفوع الطلاق اذا اقام المدعي البينة على اقراره بالالف لان
النكول قطعا قالوا انه اقرار او بديل فيما يمكن فيه البديل فكل ما لا يؤخذ به اقراره لم يؤخذ بنكوله واسم
اعلم **وقد** ما قولكم هل يخلف السيد على انه ما عتق اذا ادعي العبد انه اعتقه **فان** قال في الفصل

ق

وخرج ولا ينفقه عن ذلك كان ذلك اعظم عتقا منه بالاشقة فليس لورثته المطالبة بالارث
 ويكون ما فضل من الزوج للاخ والاخت وان لم يقع من العتق مضادقة علي ذلك فافضل من
 الزوج يكون لاولاد العتق المذكور واسم اعلم **باب** عن شخص مات وترك خلفا ورثة ومن لم يترك
 الخلف عبد مملوك واحدا ان احد الورثة بنت للميت في ابها العبد وطلب منها ان تنفق
 وتغلك ما يحضه مما يزيد بها الكسب لنفسه فلجاسته الي ذلك وعقدت ما يحضه فيه وملكته
 ما يحضه بها الكسب لنفسه قبل العتق وهي لم تملك العبد ولا ما فيه به بالتصديق صحيح علي
 الصفة المذكورة ولا عبرة بالعقد حيث قبل منها ذلك ام لا **باب** العتق المذكور صحيح فان في
 جميع العبد ان كانت الحقيقة موصلة فتمتلك كباقي قيمة حصصهم من العبد المذكور وان كانت
 موصلة استبق العبد في قيمة حصصهم منه وعليها ما يبد العبد فاذا فيها يقع فيه التملك
 من المشاع غير نافذ فيما لا يصح فيه ذلك منه واسم اعلم **باب** عن شخص توفي وخلف زوجتي
 ولم ولد من زوجة وبنتان من الزوجة الثانية وبها مملكتان منه قبل موته عدة وخلف
 العتق في عبد الغامبر واقام عليهم وكيفية حال حياته ثم ان ام المتبقي تدعي ان الاغام مبر
 عشر سنوات والوكيل قائم مع البنات ويدعي بذلك وان الاغام مدبر علي البنات دون الولد
 ولم يحضر الوصية المذكورة وبها كسب البنات وكلهم قاصرون بينهم هي اصفى النفس والوكيل
 قائم مع ام البنات وام الولد الولد لم يرهنوا بقوله الوكيل ان الاغا الذي خلفه والدم ان يكون
 مبررا ولم يقع من المتوفي بهذا القول وان ولده في غاية الاحتياج وبنتان يسير الاغا وتيسر
 بالارث الشريفي والوكيل ابا عليه بذلك ويقول انه مبرر قبل بعيد في الوكيل او الولد يسير الاغا
 المذكور **باب** اذا ثبت مدعي التدبير مدعاه بالبنية السبا مهدقة عمل عتقها وبنت التدبير
 وان لم يثبت ذلك فالعبد موروث ببن الورثة بالفرض الشرعية ولا يكتفي في ذلك قول الوكيل المذكور
 واسم اعلم **باب** عن رجل اشترى لبي رجلا اسده وخلف ورثة وعبد ارق قتيلا ان العبد بعد موت
 الظاهر رقة فيها ان عبدي فلانا لعبد عبدي حر وهو رقة حسنة ذهب جهل به لئلا يترك عتق بعد
 عينه لم يقع للعبد ملكه **باب** الصيغة المذكورة صيغة تدبير فميت بعد موته من تلك مال والارث
 التي اوصي لم بها تكون من التملك ايها واسم اعلم **باب** العلامة اهدت بولس المشير باب التكري
 عن رجل اشترى عبد امين من عبده ثم اشترى العبد العتق وشك انه اهدت والصيد كلهم يدعون
 ليس ان العتق الا انا وليس لاحد من بنيته حتى يثبت عتقه فكيف يكون الحكم في هذه المسئلة

انا ان عتق العتق لغوا ام يكون العبد لهم متفقون **باب** يرجع وذلك الى بيان الحق فان بني الحق
 فهو علي ما بين وان لم يبي وقال لادرك اهدت العتق يجبر علي البيان ولكن ينظر فان كان العبد ثلاثة
 عتق من كل ثلثه عتقا ويسير في ثلثي قيمته كوله وان كانوا اربعة عتق من كل ربعهم وسير في ثلثه اربعة
 وان كانوا خمسة عتق من كل خمسة ويسير في اربع اقسامه وعلي هذا الاعتبار لو كانوا اكثر وشهدوا
 قلناه ما قاله الامام الاسيباني في الخياوي ونصه وان اختلفوا عتق رجل لم عبد فافضل علي
 فيقول كل واحدنا حر والوكيل يقول احدنا عبدي فان لكل واحد منهما ان يجله باسمه ما لم يترك اخر فان
 حلف لاحدهما ونكل للآخر عتق الذي نكل له دون الآخر وان نكلا اياهما عتقا معا وان حلف لهما فذلك
 اخطا الا ان قالوا في يفتي بالاختلاف ويعتق من واحد نصف من غير بشي ونصف نصف القية وكذلك
 لو كانوا ثلاثة يفتي من كل واحد منهم ويسير في ثلثي قيمته وكذلك لو كانوا عشرة فهو علي هذا الاعتبار
 وهذا كرجل اشترى عبد عبده بعينه ثم اشترى اربعا كان بينه وبينه علي ما بين وان لم يبي وقال لادرك
 اربعا لا يجبر علي البيان ولكن يفتي من كل واحد منهما نصف عتقا ونصف نصف القيمة فكذلك ما بينا
 الله واسم اعلم **باب** عن رجل اشترى مملوكا لبي حصته ثم مات فشهدت بيته بذلك فاعتبرت رقة
 الميت وبنت له بالغة فهل اذا كان في الاولاد قاصرون يكون العتق صحيح ام لا بد من حكم حاكم **باب** انما
 شهدت بيته شرعية عند الحكم بان العتق صادر في حال الصحة او في حال المرض هو يخرج من التملك
 فالعتق نافذ في جميع المملوك وليس لاولاد القاصرين مقال بعد البلوغ واسم اعلم **باب** عن شخص قال
 ان املك مع اخوتي في شهر رمضان فميتي فلا تخره وذلك لسكان بينهم فهل اذا لم ياكل مع احد من
 المخلوف عليهم وانما صنع لنفسه طعاما واكل منه لا يمنع من المخلوف في مكان وحده ثم ان المخلوف
 عليهم اذا صنعوا طعاما لا لنفسهم واكلوا منه وحده وارسلوا الي الخائف من الطعام الذي صنعوه
 وارسل السهم من الطعام الذي صنعوه فاكل الكل من الطعام المرسل من غير جهنم اكلوا من احد
 من المخلوف عليهم فهل يقع عليه العتق ام لا **باب** اذا صنع الشخص العتق لنفسه طعاما وصنع
 اخوته لا لنفسهم طعاما واكل كل من طعام نفسه لا يفتق وكذا لو ارسل كل من طعامه الي الاخر واكل كل من
 طعام المرسل لا يفتق وانما يفتق اذا اكلوا من انا واحد حتى لو اكل الشخص من انا وحده واكل الاخر
 من انا وحده **باب** عاي جوان ولده لا يفتق واسم اعلم **باب** عن شخص عتق حصته من جارية الت اليه
 بالارث الشرعي من والدته ثم اكرهه انسان عاي عتق الجارية المذكورة فاعتق ما يحضه منها وقال
 انه فقير وعليه ديون لا قوام منقرفة فهل العتق المذكور صحيح ام لا واذا جع العتق المذكور

وانصح قاله من الروايات التي في الحديث انه لا بد من النزع وهو بالخيار ان شاء دفعك لغير واحد واكثر
 لما قالوه انه لو نذر ان يصدق على الف خفي فصدق على واحد جاز وفي البرازية من كتاب الياقوت انه
 لو قال ان يرت من من في ضلبي شاة ائتمها لا يلزمه ما لم يقبل والصدق بائعها قال الحبيب واقره قوله
 للفقير المكاف السوال قائم مقام قوله والصدق له واسه اعلم **وقال** رضي الله عنه ما قولكم في رجل حلف
 انسا نانه ما يات من هذه البلدة بالطلاق فضا فزعمه يوم يصغر جبهه فوصل الى قبة ايام من
 البحر بعد الرج فمضى عليه الطلاق ام لا **قال** جيب قصد مسيرة ثلاثة ايام بها رادون الليل
 من اهلها ايام السنة ونحوه وان تلك البلدة تحت واسه اعلم **وقال** في رجل قال خرجت من املي
 عن القدر الطائي للمطهرة الثلاثة فمضى بعد ذلك ومات ولم يخرج القدر المذكور
 فهل يلزم ورثته ان يخرجوا القدر المذكور للمطهرة ام لا **قال** معقني كلامه انه لا يلزم الورثة
 شي من ذلك لانه لا يمكن ان يكون نذر لانه ليس بصيغة النذر وليس فيه ما يقتضي المزدوم
 وايضا ليس بيمين ان يكون من جنسه عبادة معصية لنفسه حتى لو نذر لغيره ميت لم يلزمه
 لانه ليس بيمين معصية ولا يمكن ان يكون وصية لانه عليك مضاف الي بعد الموت وهو متلف
 ولا يمكن ان يكون هدية كما يتبادر الى الانسان لانهم قبل ابعائها الى المسكين وان عثر على ما قالوا
 من ان الرجل لو اخرج الى المسكين كسرة فلم يده قال الحسن المبركي يبيعها حتى يبيخ اخر فان اكلها اطم
 مثلهما وقال عامر الشعبي هو بالخيار ان شاقناها وان شام يبيعها وما اخرجهما صدقة لا تكون صدقة
 الا بالرفع الى القاضي فقال بجاهد هو بالخيار حتى يخرج صدقة ان شاء الله وان شاءك بعضه وعن
 عطاء بن رباح اخذ ابو الليث صلح ان الخدم ان الصدقة لا تكون صدقة الا بالرفع الى القاضي وقد
 على ذلك ايضا ما قالوه من ان لو دفع الى رجل درهم ليتصدق به على الفقير لفقوا عاقلم بصدقة المأمور
 حتى يوفي الامر من زكاة ماله من عين ان يتلفط به ثم يصدق المأمور جازت عن الزكاة وكذا الورثة
 ان يصدق بهما عن كفارة اليمين ثم يوفي الزكاة ثم يصدق المأمور وقع عن الزكاة انه كلامهم فعلم
 هذا ايضا انه لو وصت الصدقة قبل الوصل الى القاضي لما جاز عن الزكاة واسه اعلم **وقال** ما قولكم فيمن
 حلف وقال واسموباسه ما يطي فلا ناجا مكبولا لا اكسبه فاذا فعل المكوف عليه ما يلزمه من نذر
 لنا كفارة اليمين **قال** يلزمه كفارة يميني وكفارة اليمين تحيى ما يبقو فيه او يطعم عشرة
 مساكين او يكسبهم ويجوز في الاطعام التملك والاباحة فان ملكه اعطى نصف صلح من بر او
 من عمل وسعي لكل مسكين وانا باع عندهم وها هم فيلزمه في اليمين فعل شيئين من هذه

الامور المذكورة وان عن كل واحد من هذه الامور الثلاثة هناك لكل يمين ثلاثة ايام متتابعة فليزمه
 في اليمين اليمين ستة ايام ويتابع لكل من اليمين واسه اعلم **وقال** ما قولكم فيمن وجب عليه اليمين
 بهل يلفظ عليه بالطلاق ام لا **قال** الذي صححه كثير من انه لا يلفظ عليه بالحلف بالطلاق لانه
 سمي عنه وهو في الولاية وصح من جري في زماننا اذا اتم الحلف لغيره باليمين باسمه لاني
 ومضى على ذلك في الحقون ونظم من قال ان صفت الحن ذرة الميراث في بان الوالي للقاضي بانه
 للميراث كنت قالوا انه لو نذر عن اليمين بالطلاق لا يقتضي به القاضي وان قضي يلزمه الحلف لا ينفذ كما ذكره
 مسكين من كثر الوالد لكن في الجرح عن خزانة الخفيين اغا ذلك على قول المالك واسه اعلم **وقال** ما قولكم
 فيمن حلف ان طلعت من السلم فدخلت ولم تطلع هل يحنث ام لا **قال** لا يحنث لعدم وجود الشرط قاله
 في البرازية في الساج عسل فخره ج والالائيان والذها بغير نوح اخر فانه قال ان رقت هذا السلم او
 وصفت رجلك عليها فكن احنث في الوضع موضع احدى الرجلين لانه لا يرتفع الا بوضوح الرجلين فلم يحنث
 لحنث في الترافة الا بوضوح الرجلين فكيف عند عدم الارتقاء واسه اعلم **وقال** ما قولكم فيمن لا يطيع
 نوصاها في يقول للممر من اندرت على نفسك ما دام هذا المبلغ عندك في كل شهر اني نصف فيقول نعم
 ويشهد عليه بذلك عند حاكم شرعي فهل النذر صحيح ويلزمه ما لزم ام لا ويكون ربا **قال** اجاب الشيخ
 على المندرج لا يلزم الدفع اليه حكم النذر المذكور واجبت بذلك ايضا لانه سواء كان النذر صحيحا او لا
 شي لانه يتقدم صحت لا يتعين التحقق كما ذكره انه لا يتعين القضي ولا الدبر ولا المكان وايضا
 النذر لا يخلو تحت الحكم واسه اعلم **وقال** ما قولكم في رجل حلف بالطلاق انه ما يسيق الى بولاق ونزل معه
 في السفينة في البحر وسارت بها الى الجيزة مثلا ورجع عنه الى القاهرة وسافر هو الى الواح فمضى عليه
 الطلاق ام لا **قال** لا يحنث لان قوله لا يخرج الى بغداد مثله لا سافر كما في الجرح من المحيط قوله لا يخرج
 اولا اذهب الى مكة وقد قالوا في مسئلة لا يخرج مع فلان العالم الى مكة اذ يخرج مع فلان حتى جاوز
 البيوت وما رجب شيئا لم يفر الصلاة بر في يمينه وان بدا له ان يرجع كما في الجرح ايضا في القول المذكور
 واذا كان يقر ان اجاز والفران فاصدا سفر واسه اعلم **وقال** ما قولكم فيمن حلف بالطلاق الثلاث انه لا يعد
 السوط ولا يسبك الطعام ومنسك الطعام فيلحنث **قال** يحنث لكرار العاصل وحرف النذر كما ذكره انكر
 حرف النذر صاحب البرازية في يومه فيمن حلف لا انا وفيه مسائل الشئ واسه اعلم **وقال** ما قولكم
 فيمن احس بنا يقرب اجماع وجعل في يمينه مطهرا للمسكين وجعل ذلك البيوت المسلمين وعادته المخرج
 ان يعرف فيه ما يكون دخلا كدخان الجحر ان فاذا وصل الدخان الى الاولاد الهضار يكون ذلك سببا لتمام

كما هو الجواب عندنا بل هو نقد ذلك فامعبر ان الحق قاصم بن منم من ذلك فلما تحقق الباقي جلت البينة به
 اضعف وقال ان جعلت هذه بنا هذا مطلقا فليس علي صدقة جميع ما لك بان اخرج عنه بيت المال
 ليكون امانة الى الخزانة في سبيل الله واسددها في نفسه بذلك عدولا متخفي لما اندفع عنه ما جازى عنه
 عادوني في الحق الخلف عليه مطرعا واطلق النار بالاسيا المذكور فيه فحق اكثر ما جازى فيه من الجور ان
 تسلط السفار على الخراج والعلم في فيه واصابة الضرر على الصبيان وثبت ذلك عليه فبما لم يرم الوفا
 جازر وسماه على ما كان سيد المرسلين من نذر نذر اوسني فعليه عاساه فان قلتم ان هذا النذر
 باب النذر المعلق بالشروط وعند وجوده يقضي النذر في الوفا وكذا في الدين فيقول ذلك قول
 الامام محمد وان المردى عن الامام الاعظم انه يجب الوفا بنفس النذر باطلاق حديث الشريف
 وانه يشق المكلف والعجز وان المعلق لا يشق عند وجود الشرط انه مع ان النذر ما دفع البينة عن نفسه
 بذلك النذر وقع ذلك من تصويبا اسيلة فهو عند ثبوت ذلك على النادر بالشهود المصدقين
 الانفا عاساه وهو جميع ما ملكه لبيت المال المصدق لاداء الدين **والله اعلم** بالشيء على المقدس
 بما صورته قوله السيد من عاقبة المخرج ان يخرج فيه ما يكون نذرا نذرا كذا كان ايجاز ان في ذلك المخرج
 فانما راي المصالح انما يوق فيها الحلفا وبعض الاخشاب وهي لا توفد ذلك الدخان ولا تغفل به
 الصبيان وقوله سد علي ان الصدق جميع ما ملكه بان اخرج عنه في مسير وطالما لا يريد كونه وفي
 شلية يقضي بني الوفا بالنذر وكفا في الدين فكل افضا لزمه كفا في بني ولا يلزمه الوفا بما قاله
 في اوصافه لو جعل علي نفسه حيا او صلا او وصقة او بطاعة ان فعل لزمه ذلك الذي جعل علي
 نفسه ولم يجب الكفا في علي في الرجاء وبه افق القاضي ابو علي السعدي والشيخ الامام الملقب بالشيخ
 علي المروزي كان يقول ان شاصام اوج واهلي وان شاكلهم هذا في جوع النواز وعنه اخرج انه رجع
 عن هذا بعد موته فيسمة ايام وهو لخصيا ريش الدين السرخسي وفيها لو قال ان فعلت كذا فافعل لزم
 من مالي صدقة لكل مسكين واحد ففعل وعقد بالكل علي مسكين واحد جاز ولو قال سد علي ان غنق
 رقبة وصينها وهو يملكها فعليه الوفا بنفسه ولو لم يقيا يام ولا يجبره القاضي وعلم بهذا النذر وان
 لزم لا يدخل تحت احكام ديون خذ من ثمنه ان الم يملك قدرا ونذر ان يصدق لم يلزم مما لا يقدر ما يملك
 كما فعل في الفتاوى في الخلاصة عن المحيط ونبه في الطائفة وخرق في الطائفة فقال كن قال ان فعلت
 كذا فعليه صدقة وليس له الامانة فقط وهذا يحصل لاجاب عن قول السائل ان هذا قول محمد
 لا قول ابي ج فانما نقول بل هو قول ابي ج الذي رجع اليه كاصح جوابه في كثير من الكتب المشهورة

كشور الهدية المشهورة ولكن سلم انه قول محمد فقد صححها الشيخ المصنف وانه على الفتوى
 فقد افقت بهذا استبان لم نفعنا اسمهم مرار عديدة ووافقت عليه الشيخ سفيان الدين الرعي وراي الشافعية
 انه كلامه واجب بما صورته منسوبة الى قول الامام وعنه ما لا يقول الامام الا اعظم اليك
 استمر عليه رايه لا امر بخلاف ذلك لان عليا كخفمة قد رجعته برجوعه قبل موته بسبعين ايام الى ما يوق
 قوله محمد فصار بعد رجوعه موافقا له وما قوله السائل من ان النذر يثبت عند ثبوت ذلك على النذر بالاسية
 السهو ولا يلزم الانفا بما عساه ان يوق بنامه عليا ان النذر يثبت عند ثبوت احكامه وانما لا امر بخلاف ذلك
 لان عليا كخفمة مخرجة بان النذر لا يدخل تحت احكامه وليس للاحكام ان يجبره على الوفا فكل
 يتصور سببا له السهو بعد الدعوى وترتب احكامه عليه وبالجملة المسألة ذات خلافا في الزعم واليقين
 المذكور وعدمه واما عدم احكامه فلا خلاف فيه وايضا لا يتعاقب النذر ولم يلقح منه الدعوى بطلب
 ذلك وانه اعلم **والله اعلم** بما قولكم في نذر الاوكيا هل يستحقه خادم ذلك الولي ام لا وهل يلزم من
 اولا **والله اعلم** اجاب بعض الشافعية بما صورته بهذه النذر على انما للملك في جريمة من جرم
 الشيخ الهم ان يصرح بان ذلك لذرية الشيخ واجيب بما صورته بهذه صدقة لعدم صحة النذر
 فاذا صدق بها المصدق على خدمة من جرم الشيخ فتكون كذا دفع ذلك له المصدق اعانة لهم على
 القيام بخدمة ذلك المخرج المستوجب لذلك الشيخ للمبتكر واسه اعلم وهذا الخبر ما تضمنت عليه
 من الفتاوى في ثبوتية من هذا الباب واسه اعلم **والله اعلم** العلامة على ما عساه بن طهيرة القريشي
 لتخفيف بما صورته ما قولكم في شخص صدرت منه في عيام سنة كاملة وعقود رقبته من ثبوتية من في
 وبيع عشرة اثار من البقر في يوم النحر لانه لا ياتي عن طعام فلان ولا يشرب له شرابا فان كان طعاما صورته
 من شرائه وليس له رد في علي ما لزمه من الصيام ولا عن العتق ولا في عشرة الاثار فما يملكه من خلاصة
 لم يجز في الصيام ان يلزم شيئا للمساكين فانه لا يقدر على الصيام وما حكمه في الذبح والعق
 به لم خلاص لم يبق ذلك في ذمته ان بعد **والله اعلم** انما الحكم من طعام الرجل كذا في رطب من مائة
 خبثا في عينة من كفا رة يهيء على المشهور من النذر مما قاله كذا في النذر في النذر من ان قال ان فعلت
 كذا فافعل فحبه او صوم سنة او صدقة ما ملكه اجله عن ذلك كفا في عيني ويخرج عن الهدية بالوفا
 سمي ايضا ومنه اذا كان شرط لا يويكونه لان فيه معنى الدين وهو النذر وهذا النذر في عيني
 اليك ليجزى شاكلا له واما اذا اهل على شرط يبيد وجوده كقولك ان شاكلا لغيري ففعل فحبه
 او عتق يلزمه الوفا بالشرع ولا تجزى به كفا في الدين بانفاق ابي ج واصحابه فمخرق النذر عندنا

كتم

انه نذر بصيغته يعني بوجبه فلما قلنا المذكور معجزان شاذان وفيها التزمه وان شاذا كلفه كفارة يعني
 واسد اعلم **قال** العلامة سراج الحب الشيش بقا ربي الهداية انا قال الرجل ان فعلت كذا وكذا وان كان كذا
 فكذا تعني عشرة الاف درهم علي سبي النذر الشيش للفقراء والمساكين او لمصالح الحيوي الشيش يعني ثم فعل
 ذلك هل يجالب به لم **قال** اذا كان المعلق عليه النذر مما يراى وقوعه يلزم فيه ما يسيروني استغفار
 ولا يجيب عليه في العتق لانه لا بد من خلت حكم القاضي وان كان لا يربو وقوعه وفعله فهو عجزان شاذان
 بالمشروط وهو المستور وان شاذا كلفه كفارة يعني واسد اعلم **قال** العلامة الشيخ زين بن نجيم رحمه الله
 تعالى عن رجل علق علي نفسه انه متى تزوج علي زوجته زوجة تكون طالفا فاذا تزوج بعد ما طلقها تزوجا
 او باينا يقع عليه الطلاق **قال** ان تزوج عليها في عدة الرجوع يقع وفي البائ لا يقع واسد اعلم
 عن شخص لم علي لغيره في حلف بالطلاق انه بدفع له في الوقت الفلاني فذمه له لغيره ان يشترط عتبه
 يقع عليه الطلاق مع عدم الدفع منسبة الوقت المحلوف عليه واسد اعلم **قال** عن شخص حلف عن جيب
 بان ياتي في وقت معلوم ويريه وجهه فاني في الوقت ولم يجد الطالب هل يجنب **قال** لا يجنب واسد اعلم
قال عن رجل لم علي اخر دين خلفه بالطلاق انه لم يقضيه دينه في يوم عتبه فاني فيه فلم يجده لم خلاصته
 عدم كنهش يدفع الدين الي القاضي لوالي من ينصبه القاضي ولا حث عليه واسد اعلم **قال** عن
 شخص عن شخص قال له علي ان تصدق بدينهم معلوم في يوم محلي فصدق بها في يوم غير محلي فخر به
 ذلك **قال** نعم جازبه واسد اعلم **قال** عن حلف ان لا يسكن مع فلان في داره فسكر من عتبه انه هل يجنب
 بنسكه لا **قال** ان سكن بعد سكناه ولم يامر بالخروج جنب وان امره ولم يخرج لا يجنب واسد اعلم
قال عن رجل لم علي اخر دين خلفه له ان يعطيه له في يوم محلي فمعه في نظره شيئا معلوما هل يباذ
 له جنب **قال** لا يجنب بين يديك واسد اعلم **قال** عن رجل حلف ان لا يسكن فلانا فاضا في حاله وتركها له
 في المنزل فسكر المحلوف عليه مع اهل الحالف هل يجنب ام لا **قال** لا يجنب بذلك واسد اعلم **قال** عن رجل
 عليه دين اخر حلف له بالطلاق الثلاث انه بدفعه له في وقت معني فوات الوقت ولم يدفع له فادعي
 عليه عند الحكم بوجع الطلاق عليه بالمقتضي المذكور فادعي عليه دفع الدين الي ربه في يومه في
 الوقت فله بعد في ذلك ويمتنع عليه الوقوع ام يقع عليه الطلاق ولا عبرة بدعواه الدفع
 بلائيه **قال** نعم بعد في ذلك في الدفع بعينه بالنسبة الي عدم دفع الطلاق ولا يبر من الدين بذلك
 وحلف الداني علي عيم القبط فيسقطه واسد اعلم **قال** العلامة محمد بن حريز عباد القري قلت
 في الفصل الهادي قال الزوج بعث الخفنة الميرما وانكرت هي بنفي ان يكون القول قول

ام لا يقع ويبر في يمينه
 بان دفع المذكور **قال**
 يقع عليه الطلاق مع

فانما
 ٩

الزوج

الزوج لانه مدعي الشر وممكن الحكم قال صاحب العدة رحمه الله تعالى هكذا سمعت القاضي الامام الاستاذ
 ثم رجع بعدة وقال لا يكون القول قول ولا في كل موضع يدعي اياها ويكون القول قولها وهو الصحيح
 او عجزه في اخلاصة ليجن لم يتق وهو اللاحق انه لكان ما في يده شيئا هو اعوانه فاعانته علي القول
 وعامة الشرح من انه ان الاختلاف في وجود الشرط فالقول له لا فيما يعلم الا ان جهتها فان القول له لم يلزم
 حق نفسها فليكن القول عليه لانه المقولون والمشرح موصوطة لتقيل المذهب واسد اعلم **قال** عن
 شخص حلف بالطلاق الثلاث انه لا يفعل الشئ الفلاني ثم انه ظلمها بابا وفعل المحلوف عليه في العدة
 ثم اعادها وفعل بعد ما عادها هل يقع عليه طلاق ام لا يقع وتقول اليمين بالبينونة المذكورة **قال**
 لا تنقضي اليمين بالبينونة المذكورة بدفع عليه الطلاق الثلاث واسد اعلم **قال** عن حلف لا يسبع فوكل
 من باع عنه هل يجنب ام لا **قال** ان كان ممن يتولى البيع بنفسه لا يجنب بالتوكيل وان كان ممن لا يتولى
 كالا ميسر وعجزه حيث بالتوكيل واسد اعلم **قال** اذا خلفت البايوع المشتري بباي الثمن فقال المشتري
 ان كنت اشتريتني الا بكذا فامرته طالت فهل يسبع لانه ام لا وهل يجنب احدها بالطلاق ام لا وما
 يلزم في ذلك من الثمن **قال** البيع لازم ولا حث علي احدهما ولا يلزم من الثمن ما قرره المشتري لانه
 منكر لمن ياديه واسد اعلم **قال** عن رجل لم علي اخر دين خلفه بالطلاق الثلاث انه يوديه له في يوم
 محلي ثم اداه قبل مجي اليوم المحلوف عليه او ابراهمه هل يجنب ام لا **قال** لا يجنب واسد اعلم **قال**
 عن رجل حلف لغيره ان ياتي صلالة الظهر قبل بعض في الي كامل الوقت ام الي اولى **قال** يقع في الي كامل
 الوقت واسد اعلم **قال** عن رجل حلف لا بدخل دارا معينة فادخلها انسانا اخرها هل يجنب ام لا وهل اذا
 دخلها بعد ذلك حثا هل يجنب **قال** لا يجنب في الصور بين واسد اعلم **قال** قال الشيخ العلامة محمد بن
 عباد القري قلت اما عدم كنهش في الصورة اللحية فلذلك لم فيه واما في الثانية فعدم كنهش في الي
 شعاع والامه ان يجنب قال الكمال في دفع القدر فلو خرج بعد ذلك لم يكرها او لم يكرها في ذلك وفي
 اليه الراجح لسبقنا صاحب هذه الفتاوى ذكر مسابقة ما لو اخرج به مكرها وتعاصبها واذ لم يجنب
 فيها لا تنقل في الصورة لعدم فعله وقال السيد ابو شعاع تغل وهو ارفق بالناس وينبغي ان يكرها
 ان هذا الاختلاف فيم لو دخل بعد هذا الاخراج هل يجنب فمن قال لا تجنب قال لا يجنب ومن
 بيان كونه ارفق بالناس ومن قال لم تغل قال حث وجبت الكفارة وهو الصحيح **قال** وهكذا
 وقع نصيبه ان يجنب في عامة المعصيات وقد ذكر شيخنا رحمه الله تعالى في حجه ايهما عن
 الظهيرية انه لو ادخل مكرها ثم حث حثا لم يكرها ثم حث حثا لم يكرها ثم حث حثا لم يكرها ثم حث حثا لم يكرها

الفاصل لا يثبت والشرط في عدم السكن بالدار ان يتقرب اليها واكثر مقارعة كما هو قول ابي يوسف والفقهاء عليه
كما في قباوي القاضي واليمين المذكورة على التراضي المأذون حديثه في العود عنه اعلم **وسئل** عن رجل حلف
بالطلاق من زوجته انه لا يجترع خاف في هذه السنة وسكت فقال ان السنة لم يبق منها شيء سوى قليل فقال لها
والسنة لاية فهل اذا مضت السنة لحلفك عليه وحلفك بالالفحش يقع عليه طلاق ام لا **فالجواب** لا يقع عليه الطلاق حتى
المدة الفرج في السنة التي تلي السنة الحلفك عليها وذلك ما تقرر من ان الحالف اذا حلف اليقين المتقدمة شرها
بعد الفرج بها لا يثبت بغيره بل يثبت بغيره وسواء حلف بالفقوى كما خرج به ابي يوسف القاضي واسه اعلم :-
وسئل عن رجل حلف بالطلاق من زوجته انه لا يبيت في دار قبل ان اسكن كل منها نصف دار بعد قسمتها
بخت ام لا **فالجواب** في حلف لا يبيت كسفره دار لم يسم دارا بعينها ولم ينفذ كسفره دار فثبتت وجوب ببيتها
حائط لا يبيت كما في الثانية واسه اعلم **وسئل** عن رجل قال في زوجته ان لم يبيعني كركمك في هذا اليوم تكونين
طاهرا من اذ بلغت الكرم في اليوم الحلفك عليه سبعا فاسد بغير الحلف بينه ام لا **فالجواب** قد خرج الشافعي
من مشايخنا بان البيع الفاسد بيع حقيقة لانه بيع تام وليس في الحلف ما ينافي انعقاده الا انه نافي عن حكمه
وهو الملك وسواء يذل على نفسه فيه ومن نقل هذا التحليل صاحب الزحيرة وحسنه بالفساد من موانع
في جرحه وعينه في غير الحلف في عيده بالبيع المذكور واسه اعلم **وسئل** عن رجل قال لآخر لا ذبيبتك كاذب وبه الرض
وطف على ذلك بالطلاق فهل يثبت ام لا **فالجواب** ان اراد الحالف بذلك المبالغة في تحقير الآخر وانما بالالبا
والاضرار اليه فان فعلها في حلفه فثبت معناه من ذلك به لا يثبت وان فقد حقيقة كلامه تنفذ
بمنه المكانة وتثبت للغير العادي كما لو حلف بفساد السماء وليعتك هذا الخبر ذهب بعضه يمينه
ويجوز في حال عندنا لان البر مصور حقيقة اي يمكن ان يصور الى السماء كالتشريح ان المالكية بفسادها
وكذا تحول الخبر بها بغيره على انه يجعل منه تحريمه صفة الذميمة او باعداد الاجز التحريم سببا لها بل يثبت
ذميمة فالجواب في الاول يمكن عند المتكاتبين على ما هو الحق وان كان مصورا فثبتت اليقين موجب لحلفه
لم يثبت بحكم الخبر الثالث عادة بخلاف مسلمة الكفر فثبتت بمنها ان تنفذ يمينه في صورة السؤال وتثبت
للحالف واسه اعلم **وسئل** عن رجل قال ان فعلت كذا يكون كافر حتى اذا فعله يكون كافرا ام لا **فالجواب** الفقهاء عليه
انه ان اعتقد انه كافر بذكر كافي في المعاصي والمستحبات كما في الحجاب وان لم يعتقد ذلك فهو عيب فيكره
كثارة عين اذا حلف وفي السراج ابو اسحاق والشيخ انه لا يكره ذميا ان كان يعلم انه عيب وان كان عنده
انه كافر بالخلق بغيره لانه رهن بالكفر حيث قدم على الفعل واسه اعلم **وسئل** عن رجل قال ان كنت
فلانا فلانا يهودي او عيسى علي قال الله نبيكم ما فعلت كذا اعتقد به الكتاب بهل يكره ام لا

فالجواب

فالجواب اذا قال ذلك ولم يعتقد انه كافر بغيره وان كان لا يعتقد ذلك فهو عيب وعليه الكفارة اذا حلف وفي
المسئلة الثانية لا يكره على الصحيح واسه اعلم **وسئل** عن رجل حلف لابن روح ابنته الصغيرة ولا يباين ولا
يوكل ولا يبيع فهل اذا زوجها ففوت له واجاز الالب بالفعل يثبت اول **فالجواب** لا يثبت اذا اجاز ذلك لالت
الزوج خاصة بالقول كخرج بها كخاف وفي الحاشية من باب النطق حلف ان لا يزوج ابنته الصغيرة
فزوجها ففوت له واجاز الالب بالفعل لا يثبت في عيده وفي السراج ابو اسحاق قال هشام عن رجل ان حلف
بطلاق امراته فلا يزوج ابنته الصغيرة فزوجها رجل من اهله او غيره والاب حاضر في المجلس المأذون
ثم بعد العدة وهو في ذم المجلس قد اخرجت النكاح فزوج رجل من اهله او غيره فثابت له لا يثبت لان الزوج غيره وانما
هو عيب وكذا اذا حلف على امراته لئلا تزني شيئا كذا في الكرخي رحمه الله **وسئل** عن رجل حلف بالطلاق
لا يدخل دار فلان فدخله ارباب فلان وعينه لك فلان يسكنها هل يثبت ام لا **فالجواب** نعم يثبت وكذا الوصل
لا يدخل دار فلان فدخله فلان من اهله او غيره فثابت له لا يثبت لان الحالف كان حاشا وان حلف فلان عن الدار
لا يثبت في قول ابي يوسف وابي حنيفة واسه وعينه في قولهم رحمه الله كذا في حاشية نسخ في النسخة
علمنا بطلانها في **وسئل** عن رجل حلف لا يبيت كركمك في كرم فهل اذا كان لا ولاد واشترى كرم لم يرسا
وباع حصته منه لآخر بغيره لا يثبت عليهم وصار اخذ حصته من كمال ولاد بغيره يمينه حيث لم يشارك
احدا واسه اعلم **وسئل** عن رجل حلف لا يدخل دار فلان فدخلها فلان فباع داره تلك فدخل
لها كالحلف لا يثبت ام يثبت **فالجواب** اذا باع فلان داره تلك فدخلها كالحلف لا يثبت وعنه انه بغيره
الجواب رحمه الله تعالى وقال ابو اسحق السبوسي رحمه الله لا ينظر الى زوج الملك وحده ولكن ينظر الى
خروج صاحب الدار من الدار فاما اذا كان ساكنا فيها فدخلها يثبت في قولهم جميعا وقال ابو الفوارق
الصفار في حال الحلف ان كان حلف لبعض الدار بما اصابه من افة فدخلها الفقهاء عليه قولهم رحمه
الله تعالى انه يثبت وان كان حلف لبعض صاحب الدار بالفقوى على قول ابي يوسف وعنه رحمه الله تعالى
انه لا يثبت وهو الصحيح واسه اعلم **وسئل** عن رجل فشاخ من زوجته في حق بالطلاق ان لا ياكل من
ه جليها فهل اذا اشترى الدجاج منها او ملكته فاكل منه ذلك يثبت ام لا والحال ان من عاونه
لم يجزى الدجاج **فالجواب** لا يثبت اذا اكل من دجاج ملكه عليها بشر او غيره والحال ان ما ذكره في الظاهر
حلفه لا ياكل من طعام فلان فلا يبيع الطعام في السوق فاشترى منه واكلا حلفه ولو حلف لا ياكل طعامه
بعد افاذه البعد فاكله لم يثبت انه واسه اعلم **وسئل** عن رجل نقاب بصره وهو شر من غيره فاكل
من صنعة العصابة وعلق على نفسه انه شر من ابي صنعة العصابة فيكون عليه بسبب

كت

النذر الشري لم يخلو من خمسة عشر شيئا من ذلك اذا امره حاكم شرعي بتعالي ذلك وتعاظمه يلزمه التعادي
بالنذر لانه **الحلف** النذر لغيره السواط عني لا يرم الا اذا اراد النذر للغير او لنفسه فيجب ان لا يكون الحلق
عليها بما يريد وقوعه يلزمه فيها بنية وبنيته عني ولا يجب عليه في العضا لانه لا يخلو من حكم
القاضي وان كان لا يريد وقوعه كما هو من نوري السوال وحلفه في عني ان شاء وفي النذر وان شأ
كفر كفارة عني واسم الحام **وسئل** عن رجل حلف بالطلاق ان لا يتزوج حتى تدخل هذه الدار فملاها بالثياب
فخرج ان نذرت **الحلف** ان لا يكون له علف فحل النكاح فان كان عليك فحلي النكاح وان كان عليك فحلي النكاح
حلف لا يدخل هذه الدار ان كان لا عليك فحلي النكاح وان كان عليك فحلي النكاح وان كان عليك فحلي النكاح
ان تركت فعل مع فلان فكذا مثلا فهو عني النكاح بالقول ولو صغيرا فحلي النكاح وان كان عليك فحلي النكاح
قلت قال في جامع الفتاوى حلف لا يدخل هذه الدار حتى يخرج علي النكاح ان لم عليك عليه منه والا فحلي
النكاح وان كان عني اجبره ارضه سنة حلفه فقال المستأجر لا اتركك في دارك فاذا قال لم يخرج من
دارك تركك في سنة لفتي فافقنا واسم تعالي اعلم **وسئل** عن حلف بالطلاق لا يرافق عمر في طريق
معينة فخرج الحلف قبل الحلف عليه من الشام فحلقة في القافلة وسار بين الجانبين والآخر جانب
ولم يكن طعاما ولا شرابا واحدا فحلقة في القافلة لم يسمع عليه الطلاق الحلف في
المراضة بما ذكر قال في فتاوى قاضي خان قال واسم لا يرافق فلانا عني ابوابا ورحمة استغاث ان
كان طعاما واحدا في مكان وم سبب وزني **وسئل** كانت مرافقة وانه في سجنه وطعاما ليس
يجمع لانه يكون عني حوان واحد لم تكن مرافقة وقال في رحمة اسم تعالي ان حلف لا يرافق في
في سفر فان كان في حلق او كان كراهما واحدا او قطارهما واحدا فهو مرافق وان كان كراهما حلقا لم
يكن مرافقا وان كان مسيرهما واحدا هو رافق بخط موثق به في حواسي يستحق من القيمة ما هو
والمرافقة هي ان يكونا في حلق او كراهما واحدا وطعاما واحدا واسم اعلم **وسئل** عن رجل حلف
بالطلاق من زوجته ان قلته للسكنى في دارك عني هذا الوجه واراد به حصة وقت بينه وبين
رجل اخر ثم لما انفقت الحصة واستأدت السكنى لكونها استأدتا كابتا بها حتى يقع الطلاق عني
الحلف ام لا **والجواب** ان اراد بقوله عني هذا الوجه الحصة الواقعة بينه وبين حصة ما ثم انفقت لا يثبت
بسكنى لها بعد حصة اخر كذا وان اراد بالحصة ما يقع وقوعه وما يقع من حصة بينه وبينها واستأدت
السكنى بعد حصة الحصة فلا استأدت للسكنى كابتا بها كافي المداية وعينه لكن فيه الامام
المراد في المجتبى بما لو كانت اليمين حال الدوام حثا كذا وانما يعطي للدوام حكم اليمين ايضا

عليه

عند لو كان اليمين حال الدوام واما لو كانت قيام فلا حلق لو قال كل من ركب هذه الدابة فليس علي ان اشد
بهم درهم ثم ركبها ودام عليها فليدبر درهم واحد ولو قال ذلك حال الركوب لزمه في كل ساعة بثلثة الفروك
درهم واعتقد سجنه في جرحه واسم اعلم **وسئل** عن رجل هو ورجلان يصيدون في سواحلها ان لا يشا رك
واحد اسمهم في الشهر فهل اذا لم يشا رك في الايام تحت اسم لا وهل تحت بالثوب كاسم الله لا يثبت
واما اذا وكلهم تحت وطريقه ان يشا رك فضولي ويجوز اختلف عنه بالفعل فلا يثبت واسم اعلم **وسئل**
العلامة ابن الشبكي عن رجل كان راكبا في البحر فذبح عني نفسه انه ان سلم من الغرق وظهر الياس
سما لم يقرب من بانفسه فليدبر درهم واحد وان قلتم بذره فليدبر درهم واحد وان قلتم بذره فليدبر درهم واحد
يجوز عني الفرض والا غنيا ام لا **والجواب** ان لا يثبت الوفا بالنذر ولا ياكل منه ويصدق به عني الفرض
لما لا غنيا واسم تعالي اعلم **وسئل** العلامة محمد بن حسين بن عابد الطوراني عن انسان حلف لا يدخل دار
نبيه وعمره بلى يثبت في عينية ام لا **والجواب** ان كان نذرا ساكن فيها يثبت والا لا قال في المحيط رجل حلف
لا يدخل دار فلان فدخله ابا بينه وبين غيره وفلان ساكن فيها يثبت لان جميع الدار يقف اليه
بعضها بالملك وكلها بالسكنى وان كان لا يسكنها لا يثبت لان الاضافة باعتبار الملك والملك في العين
يخمس مضاف اليه ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخلها ابا بينه وبين غيره حث لان الاخر من الارض
ارض وبعض الدار لا يسمى دارا كذا في التارخا بنية واسم تعالي اعلم **وسئل** ما قولكم في ما يصدق
شهد عني ناطره اشغاب واخذ من خلوها بنية الوقف كذا وكذا وان عني بعضه فليصدق
بجميع الوقف وانما جرحه كذا التي مساحتها اربعون فدنا منته دناي مع ان بعض المظاكر
فلم يقنع من حرقها في بعض السنين تسعة عشر دينار وانما عني عفا راض عفا راض الوقف
لو لم يكن صادقا في سني عني وطمع انه كاذب فليدبر درهم واحد وهو عني ذلك بعدالة الناطر
ويكون مانعا من قتله شتا واما لا **والجواب** ان ثبت كذب يثقل ذلك بعدالة ويكون مانعا من قتله
شبا واما الممنوع فليقتلوا فحين اقر انه شهنزو را ان يشهد ولا يثبت يراي بالهيب وقال
يعزروا الخلف المضي في ذلك وهذا اذا اقر واسم اعلم **وسئل** من عني ان لا يدخل دار فلان فدخلها
رجل اصيل فليدبر الناس بيده ولسانه بلى في امره الي احكام يبرره ليعتق منه ذلك **والجواب** نعم
يعزروا دفع الضرر العام كذا في البحر فيقول ومن شهد عني بغير ح واسم اعلم **وسئل** ما قولكم
في رجل اعترف بان حصة للدة المولود الفلاني وقت ولاته وسمع من لدة وشا سبه وانه كان
بين النسوة انذاك في الحال انه اجنبى منهم ولم يكن من اراذل الناس وليس له عادة بالاحكام

مع الخبايا ولم يكن من اقل الناس وليس ابن عادة بالاختلاط مع الاجانب ولم يكن له اية عادة بالتحول
عليه والاحتياج عليهن فاذا تيسر عليه بذلك وماذا يلزم به المصنوع عليه ان يثبت
ولدا له منتهى اذا وجدته ولادتها بغيره رجلا ولا يصفق بالانظر الى المودة ووجوهه كدانه
اما ان ينفق لما نزل ذلك من عين فقد نظر واللعنوه كما قبلت شهادة الزور على الزنا مع انه يشترط
يؤكد ان يقولوا بانها وطعمها كالماء في الحكة فخر زوالهم النظر للضرورة ما فوقكم من غير كبر
امر ان لا يبيع المصنوع فيباعه بغيره فاجاب انما يبيع المصنوع من عين ان يبيعه للمصري عشرين
لاربابه الحريم وليس عتق المصنوع بغيره وتدينه وانما يبيعه ان لم يكن عالما بالبيع وانما علم
ما فوقكم ان اسلمت السوء على شخص يشرير يوزن الناس بيده ولسانه فليزيم
المدعي ذلك والسوء الذي يبيعه له لا يعلل بغيره انما يبيعه له لاعتقاده على ما ذكره
صاحب المخرج في قوله في الكفاية ولا تستمع الشهادة على حرج مجرد فان قيل انه عليه الصلاة والسلام
قال ان ذكروا الفاحش عانية قلنا هو جوهه على ما ذكره بغيره يتعدى ولا يكتف دفع الضرر الى الابل اعلا
وما ذكره في الطهارة بهج يصلي فيه منتهى ويؤدي الناس بيده ولسانه فلا بأس باعلام السلطان به
فانه لم يشترط سوي مجرد الاخبار سمع الاخبار يكونه مثل بغير الناس بيده ولسانه
في عينية من الضرر لانه مجرد الاخبار كافي في الامور الموجبة للقتل في المحجزة خاصة لقالي التيمم
يعقد بها شخص معين ولا حاجة اليه الدعوي في الامر المتعلق بشخص معي لانه طلبه شرط
واما فيما كان مزه عاما فلا حاجة الى السؤال وعينه ولا يفي ان يند من الجرح فلا يفي لسانا
لنقول الجرح هو الذي لم يمتص خفاصه نقالي كالحده او المصير او خفا المصير وما نحن فيه
من الاول وحيث قالوا بشهادة اثم لا يكرهم شي من ذلك ولا من ادعي بذلك باهت كانوا يفتلوا في
في ذلك فلم الاجر والشواب الجرحي لدفع ظلمة المصير لاجل الناس والمقاتل طلب ذلك الشخص ونزوه
ما عيش من اية الناس بيده ولسانه ويده من مزب وحسن قال شيخنا وكنت يدي على شئ هذا
ويشبهه ان ادعي حصة امة شرير يؤدي الناس ولم يده ان اذاه فليقتل بغير دعواه وشهادته
في ذلك حصة سموعة وان يكون مدعيها وشاهد ابل لا حاجة اليه الدعوي في ذلك الاخبار كافي واعنا
يتجلى اليه الدعوي في الامر المتعلق بشخص معي وما في ان كان مزه عاما فلا كاص حوايه من الرجل
اذ كان بغير الناس بيده ولسانه فلا بأس باعلام السلطان به ليجرجه وقالوا ان اذ الجرح المصير
القاضي بان رجل يدعي في الحسد بيده ولسانه وتزويره ان القاضي ان ينفية فالكفو في ذلك مجرد

الخبير ولا يقال ان هذان الجرح مجرد فلا تقبل لانا نقول الجرح الجرح هو الذي لم يمتص خفاصه
نقالي كطلد او المصير وما نحن فيه من الكرب واسم عام **وسئل** ما فوقكم في شخص ادعي عني شخص
من جهة كتاب الله نقالي وطلد العلم ففرضه عني بيده وجهه بيده ارجي لمن سألنا امره وامرنا
حول ان يرعا حاميته فهو بما على حجة البهايم ومن ابل الخيل والغنم ويرويه في الارض في موهه واخذ
بيده عصاة سوما ففرضه بها على طلبه ومقاعده حتى اذ نسب لانه جاءه ومن حول التلقيم
في قلعه فلقوه وامر بغيره ففرضه حتى تورمت قد من سلة ذلك وهما ريسه سبيله ادعي
كان من جملة كلامه ان قرأ في غلبت قرأتك وعلمي غلبت علكم فاذا يلزم في مزبه على الوجه ويرى
الفرس وماذا يلزمه في مزه الواضحة على ما ذكره ولو سبيل رجله وما يلزمه في مزه على سبيله واذ
لذا الجرح بل عليه ذلك دية لنفسه كاملة ام حكومت واذ اثبت القرب هل القول قول الكفر وبغير
اذ يهاب ذلك بعينه لانه لا يفرق الا لانه او لا وماذا يلزمه بالجرح الذي يدينه وسبب وفي قرأني
غلبت قرأتك وعلمي غلبت علكم يريد من سبيله لانه لا يفرق بينه وبينه بغيره على الوجه
الفرس السبيل الرابع له ولا لسانه عن ذلك ويلزم من قطع مزه العقاص ان كان على او ان كان
خطا في الحسد من المابل او حشوا بغيره ٧٧ ويلزمه القرب في قطع الحما ويلزمه بغيره على سبيل
يحكي انه صار لما بعد رعي اجماع دية النفس كاملة واذ اختلف الضارب والمضروب في ذلك قال
الملك معرفة من الاطباء فيكون قول رجلين عدلين منهم محبة في ذلك والافا لقول نقالي مع عينة على
التيات لا على في الحزم وان نقل عن الجرحي حكم عليه كالمصنوع عليه وفي اذ مزبه في حجب مصوء
عينية ويلزمه في الجرح الذي يقدمه مملوكة عدل وتغيبه عما ان ينظر الى الجرحي عليه لو كان مملوكا
فيقتل ما يمتص ذلك الجرح من قيمته فان كان عشر العتمة فلا يلزمه حشر عشر الدية وسكنا ويلزمه
لنقول ان قرأ في غلبت قرأتك وعلمي غلبت علكم فاقصد انك الاستخفاف بالقرآن والعام والكفر والعياد
بالله نقالي واسم عام **وسئل** ما فوقكم في ففرض ادعي عليه بان سكران ومسكه على الطريق وجرحه
فادعي عليه واشت عليه ذلك فاراد القاضي بغيره فاقصد انك الاستخفاف بالقرآن والعام والكفر والعياد
ليجرب بها ففرض عليه فماذا يقررت عليه سبيل السبيل بل يقتل به ومن هذا لقوله في الكفر
لكونه لم يمتص خفاصه الشرع بعد ان حكم بغيره ففرض للحاكم واظهر على وجهه السبيل وحمل
في ذلك ان در بالافا هي ففرضه ام **والله** يكره المصير في السبيل الزجر له ولا عليه ما فوقكم
ومن سبيل على السبيل سبيل مدحوه وجب قتله ولا يبيح على قاتله يقتله محام ما اذ اقبل في حال

استنار السلاح للجلد دفع من مدي لوانض في عن ذلك بحيث امن منه قتل احد مجرد بقتل
 بلا سلاح اسلحه السلاح على دمدها لشره فاما لم يقتل وكذا عن القتل ان دفع من وعادت عمود فاما
 قتل احد فقتل شخصاً معصوم الدم من غير دفع عن نفسه فيقتله واساعلم **وسئل** ما قولكم فيمن
 شرب الخمر وسكر منه بغيرها من دم من لم يوذى الناس بافعال الذميمة وهو انه يسلك الناس
 من الطريق ليدخلوا ويخرجوا ولم مكان يجلس فيه الناس لصلبهم ولخذ اسبابهم وعما بهم
 وما يابدهم ويذبحون في بيوت الناس هجوا لفساد المعاش والحرمان ما شئ عيى الطريق المستقيم
 وانما يطوف ويخطف الهوام وقت الصبح ووقع امره الى حاكم فاعترف ببعض من ذلك ثم اقيمت
 البينة عليه بذلك فكل كون من الذين يسمون في الارض ضاذا حتى يدخل في الايمان **لا فاجاب**
 يجب عليه احد شرب الخمر شرباً وما امر بكتابة اسمه المحبائات فان كان يفعل ذلك عليه وجب
 المجاهرة والمجارية فهو من الذين يحاربون اسور سولم ويسمون في الارض ضاذا ان يقتلوا او
 في خفي قول تعالى فاحذر الذين يحاربون اسور سولم ويسمون في الارض ضاذا ان يقتلوا او
 يصلبوا في الاصل الاية واما ان كان يفعل ذلك على وجه الخفية فيسحق اسد القزير من البيوت والتم
 والحسن حسب ما يراه الحاكم وقد مرحت على انباء بان اثم بالقتل والسرقة يجلس ويخيل
 في السجن الى ان تفر بوبت وصرحوا بانهم كان يسبع الخمر ويشرب ويتبرك الصلاة يجلس ويؤ
 ثم يخرج الى عين ذلك واساعلم **وسئل** ما قولكم فيمن قال لاخر ان سترك **لا فاجاب** والمحتكر ملعون
 لذلك فافان لم **وسئل** ان كان من قول له هذا الكلام يحكم للاوقات واراد القاتل بذلك انه
 داخل في وعيد حوله عليه الصلاة والسلام المحتكر ملعون فلا يلزم منه شيء والا فليس من القزير واس
 اعلم **وسئل** ما قولكم في حاكم من حكام الشرع قال لشخص يا ولد الزنا وقال له يا معصمه يا كلب
 ياوطا يايت الوطيا يا كلب يا كلب يا كلب عليه السلام **لا فاجاب** المخرج به ان القاضي انما يقتل ولاية
 فيحق ما بين الناس واما في ما بينه وبين الناس فهو كغيره كما في السائر والقضبان من الهادية
 حيث كان كغيره فيلزم منه الحد والقول لا لام العقول بل لا يلبس بظلمه ان كانا جبين ولا فظلمه
 حيث كانا معصية كما في احد ادي فانه لفض علي ولد الزنا واما المحتول فنهت علي ولد الزانية
 بالحق وبلمر لمحتول لم القزير واساعلم **وسئل** ما قولكم في امره امة حصرت الى الحاكم وادعت
 علي زوجها انه امس احضر منها ورجل الاجاب وجلسوا ليشربوا الخمر ومن سمرات الوجوه
 فليبقه السعوي والسندادة **وسئل** قولكم ويعني من سمرت شرب السمار في بكارة الجور من

القزير

الشرع يقتضي ان يبقه السعوي والسندادة على ذلك لان من حمله طرق بؤته وانما قلنا ذلك
 لان من حمله السندادة على الاخر اربك لان السندادة على الاخر اربته وان كان على المخرج
 المجدول على قولهم لا يقتل السندادة على المخرج المجدول يبقه السعوي به ليقام عليه القزير ثم
 بالنية عليه او يكون مرادهم بالخرج المجدول هو الذي لا يستوجب عليه عقوبة من عدوا يقتلوه
 ولكن كلامهم فيه صحيح واساعلم **وسئل** ما قولكم فيمن ادعى عليه انه قتل مورته عملاً بعد دفن
 عن ذلك فاجاب انه انما قتله لكونه ران يراي بامرته فبذل اذا اقام القم بالقتل بينه عملاً ثم يشترط
 ان تكون امرته ام كلفه مثلاً وان لم يولم يبرهن يقتل به ولو كان المقتول مسجوناً بالفسق
 والفساد **لا فاجاب** لم اقم على عي المسئلة وبما ان ذلك ان تقول هذا حتى قاتل بالقتل واراد
 ان يقتل عن موجب اقراره بنفسه من قبله الى انه قد زنا بامرته وبما الظاهر من قتل غيره
 بالزنا واراد ان يقتل عن موجب الذي هو حد القذف بانيات انه قد زنى وجرمته الزنا والمخرج
 في هذه المسئلة كحاجة المتيين وجرمته ان القاذف وهو من رمى غيره بالزنا اذا اراد ان يقتل من
 موجب قتل فبغير اربعة من العنفا يشهدوا على ان القذف قد رفي ويسقط عنه الحد
 فاعبس وايقن دفع حجر عنه بانيات وفي القتل سبعة اربعة من الميول عنه بغيره وبما
 ما ظهر له واساعلم **وسئل** ما قولكم في من ادعى على مد ارج الحمار في القذبة واخرق ثيابه من
 في هذه الاسرار كيد او قتل اهلك البلاء حتى انتهى بسيرة فتبري الفصاحة القذسية
 وهو يهدي اتخذ اكافا والعلية حكمة وعرفه قفا فحق جارة القنطرة مع انه ما خبر امر
 نفسه وللحكم واذا يمتع بلا وقايلهم دليل التمسك بالباطل بالباطل ظاهراً السيف القاضي
 في القولية مع غيره سواء لم يمتع في احوال اقوال الزنا لم يمدد الي الطريق السوي مع شيء من
 اللعنات باربع سنين مستطير من سحب الحمار في منفع الوبر والوكي مع وجود القذف
 عليكم المقتب من هذا الحكم **لا فاجاب** يعزى من قال لعين حمار ان كان المقتول من الاشراف
 كالقضا والقولية على ما خذره بعضهم اما ان لم يكن كذلك لم كان مصفا بما ذكره السائل
 من كونه مصفاً بانه عريض العفا الذي للظهور من حاله الا ان اراد به الكناية عن شدة
 بلائنه لانه في مقام الذم لم فلا تفر بين علي القاتل لمصنوعاً مع انهم الى ذلك من كونه مصفاً
 بسببه انما قد اقصي القزير ومن ايضا قد كونه عينا الى غير ذلك مما ذكره للظن
 جالداً في التسلل السائل ان مراده بغيره عريض العفا الالبه الذي هو امراد بقوله

عليه اسم عليه وسلم الكثر من يدخل الجنة البله فان المراد من ذلك غير هذا الموضع كونه في جهنم وكذا
ليس المذكور في الحديث بمراد لانه في المعاني من قوله ان يعرفوا انما كانت عن الانبياء واسم اعلم **وسئل**
ما قولكم في يودي من سب سلمي **فاجاب** اجاب الطيالسي بقوله سب هذا اليهودي سب هذه النحلة فخصيته
استلحقه بغيره المريد الا ان يرد هذا الطريق الزجر له ولا انما الحسن الطحاوي والعطاء المحدثين لا يوافق
من اليت ويا ولي الامر علي رده وجره وتاديبه الثواب الجزيل واسم يقول الحق ويؤيد
السبيل ولجت بجواني كذلك واسم اعلم وهذا الخبر ما وقع عليه من المعاني في الحانوية من هذا
الباب واسم اعلم بالصواب **وسئل** العلامة عن جاد اسم من طهيرة الفريضة عاصرية يا قولكم
في سب سب الي عليا فخصيته قولنا عاصرية انهم يقولون ان اسم تعاليم بقوله قوم لوط
بوعيد وانما عاصرية على فعلهم قوله تعالي اتاوتن الذكر ان من العالمين في بلهم بذكر شي لان سب
البيهم شيئا قبيحا **واما** **فاجاب** لم اتفق علي شي عاصرية الي عاصرية اسم تعالي فها وقعت
عليه من كتب ان سب وبه القول كسب من هذا القبيل وبها رتبة في السب وفي حق علي
السمي ونظير من حال هذا القبيل انه من سب علي هذا الفعل المبيح ويرى ان اسما حجة
ولحجة بسند اليها فلا قوة الا بالاسم فعوذ بالاسم من شرور انفسنا وسيات الخ لانا وقول القبيل
المذكور في حق الطال المذكور انهم يقولون ان اسم لوط عاصرية لوط عاصرية عاصرية قول باطل
مردود بل قد ورد الوعيد عنهم في عدة آيات من القرآن العظيم من ذلك قوله تعالي في سورة يود
انه قد جاء امر ربك وانهم انهم عذاب غير مردود وقوله تعالي في السورة المذكورة الامر انك
فانك مصيبهم ما سبهم واما عذاب الذي حل بهم وقوله تعالي فخصيتا عليهما ساقلهما
وامطرنا عليهم حجارة من سجيل الايت ومن ذلك قوله تعالي في سورة الحج وقصينا اليه ذنبا لآمرنا
دابر هو لا مقطوع **فصحبوني** الي ان قال فخصيتا المسجدين فخصيتا عليهما
ساقلهما وامطرنا عليهما حجارة من سجيل ومن ذلك قوله تعالي في سورة الشعرا انا انزلنا
استدك به هذا القبيل فقال فخصيتاه واسم اجمع في الايجوز في العار ب ثم دنا العار ب
وامطرنا عليهم مطرنا مطر العار ب المراد بقوله دنا وامطرنا هو العذاب ومن ذلك قوله
تعالي في سورة النمل فاجتنياه واسم الايت ومن ذلك قوله تعالي في سورة النمل فاجتنياه
الخيرت اي بالعذاب المقدم فاني يقول بهذا القبيل ان اسما لوط عاصرية اسم الله
الايات من حجة الوعيد مكدبة لقوله ووردت احاديث كثيرة تصحح ما لوط عاصرية في حقهم

عن

من ذلك قوله علي اسم عليه وسلم من مات وهو لم يعل على قوم لوط نقله اسم اليهم حتى يمشي بهم
في النار وقوله عليه الصلاة والسلام من وجد غوه يعل على قوم لوط فافعلوا الغافل والعطوب به وقوله
عليه الصلاة والسلام ملعون من علي على قوم لوط فاذا اعلم ذلك يجب علي هذا القبيل القصر برحسب
ما يراه الحكم الشرعي اذا لم يزل في القصر كما نقله علي لونا راجعهم اسما في ان كل من ارتكب مثل ان
اذا سب سلمي او ما بهذا القول وافعل بعينه وجب تغيره وبه القبيل قد حصل منه الاية فيقول العلم
بقوله لا اسم تعالي في رتبة سب عليه ثراه حسنا ان اسم السلامة من الله لان والعصية من الزل
وعشائر المسلمين واسم تعالي اعلم **وسئل** العلامة الشيخ عبد الرحمن المرشد عن رجل سب
اسم اسما علي مسما حاج في محرم الشريف فهل يجر احسن ام جيد **فاجاب** اسما اسما اسما
ذلك عاصرية فكله ليكون راجع له ولا عاصرية لاسم اعلم **وسئل** عن رجل سب به نضر بن ولي الامر
فاطلع عليه رجل اخر فمالطع عليه قال هذا القصر من ذنبي يكون هذا الفعل من قايده قد ذاق حق ولي
الامر ما يغني الرجل القصر اذ فيها ما يلزم قايده ذلك بالوجه الشرعي **فاجاب** لا يلزم القابل المذكور شرعي
واسم اعلم **وسئل** العلامة احمد ابن يوسف الشافعي الشافعي عن سب علي السند بين المسلمين ولقد
الانكس وعقب و يومهم ويجوز للمرجع علي معاني العرب ومن جملة ما يصحونه السخرية باهل العلم
وتحليل عليهم ومع ذلك يحفظ القسبة المكشوفة الواجب بدراهم فاذا يجب عليه وعلى يجب علي
ولي الامر سلمه اسم تعالي تاديبه وصفه عن ذلك وما الحكم **فاجاب** ما يفعله معاني العرب او عينهم من
السخرية باهل العلم او الانقام من شي من شعائر النبي بحق الكفارهم موجب لعقوبهم واما بدراهم
وقد صار رايه الاضيق كالفرب ومكرب وضالين وبغلي اذ كل من اعجب حسنتهم او رايه فانه
يلزم بنفسه فقد صار بذلك كافرا واسم من وزامن جمع لذلك واوام او سا هدمهم وقواهم فانه
اعلمهم من العار من الراعين والسالكين وجمع الكلي اسم انما فخصيتا والكافرين وبني علي ذلك
الحوال المرتين من جوط الاعمال ووجوب الفعل والعال وبنو الزوج وعلمه حجة انكسهم **وسئل**
علي هذه الحوال الوجوب علي ولي الامر اي اسم به السب وقبح الفتاة والشهديات ان يحضهم عليا
الا ذل وفي ايهم بفهم الحال ويستيتهم من قبح طريقتهم في افعالهم وعقاربهم فاذا تباوا الاحد
عليهم في ذلك وخاف سيئهم وان ابوا الا العناد علي ذلك امر يوجب اعناقهم واما جاح المسكين منهم
ومنا امثالهم وقد كتبت ذكره في كتب العلم في كثير من المسائل ان من فعلها بكفر بذكر منها سب عليه الخطيب
لوحس علي رجل علي وجه الانقام والسخرية صا كرافيت ومنها مسيلة الغني لوطس رجل

علي

كان عالم علي وجه الشبهة بالعلم وصار بعضه فيسببه عن مسائل فليجيب عنها فيض بالمناظر
 بايديهم وسايدهم وشبه ذلك على وجه الشبهة والاتصاف وصرح بالحاضر ويجيبهم ذلك
 وتيفا حكرت منه فقالوا ان شئ ذلك يصير كقوله من ذلك الداعل لذلك والمتفاحين في الرافعي بذلك
 والعجب كل العجب من شخص تبعنا في الشبهة بين المسلمين وتبين له في عمار الدين كغيره في
 بفعل هؤلاء نحن قسطين وعجب علي ولي الامر ابراه به الذي ان يعرفه هو لا حضو صا هذا الشخص
 نقرنا واجر الله ويستتبع فانه قد صبر رضي فقل او ليك كافر او يفر له وتبين شخصه غيره وينا
 اهلا مقامه فقل هذا لا يصح للشبهة والخطية والامانة واسد اعلم **وسئل** العلامة سراج الدين
 الشيرازي بقا الامير عن الذي اذا سكر هل يحرام الاكل **فاجاب** اذا سكر بالخمر وسكر من الذهب الذي يجد
 واقوى الحسن ان الذي يحرمه وقا بعض سائعا ما اتى به الحسن من لان السكر حرام في جميع الاديان
 واذا اعتقدوا من ذلك الحري على علم في الحكم الاسلامي ومنها الحد بشرها واسد اعلم قال العلامة محمد
 ابن عبد الله العزفي قلت قال في شئ من الفتي سكر الذي من الحرام حتى الامم وفي الفتاوى والفرع الحسية
 ليجب ذبي لوشرب الخمر لان الشرب مباح له ولو سكر حرام لان السكر حرام في الاديان كلها وهذه بعض
 الرواية ذكره الصدوق في نهج وروي في بعض المواضع انه لا يجد وان سكر انتهى بقطعه واسد اعلم
وسئل اذا سرق الذي اوزني ثم اسلم هل يدبر عنه الحد ام لا **فاجاب** ان ثبت عليه ذم بلقرام
 او بشهادة المسلمين لا يدبر عنه الحد وان ثبت شيئا وانه اذ من فاسلم لا يقام عليه الحد
 وسقط عنه واسد اعلم **وسئل** **المسألة** في سبيل رضى الله عنه
 عن شخص تخاف من كذا ان الذي منه البلد واسافر فقال له حضرة الى عشرة اسد ونفسه
 مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وما اختلفت الدنيا اليه فاجب علي هذا قبل ان يفتي
فاجاب هذا خطأ من قايله وجوابه ان الذي صلى الله عليه وسلم وهو قريب من الكفر ان لم
 يكن كفا او يحتاج قايله اليه في مبلغ ليس من التكلم على هذا الكلام واسد اعلم **وسئل**
 عن شخص ادعي على شخص بدعوى توجب نظيره فان كان في حق الذي عن اقامة البينة هل يجب
 على الذي شي **فاجاب** انكار الذي عليه ما ادعي به عليه على تقدير ان تقوم عليه بينة بذلك
 واذا اعجز الذي عن اثبات ما ادعيه لا يجب عليه شي الا اذا صدر الكلام على وجه الدعوى
 عند حاكم من شي ما اذا صدر منه على وجه السبيل او الانتقام فانه يفر من هي حسب
 ما يليق بحاله ويكون اجر الله ولا مثاله واسد اعلم **وسئل** عن اسيب بليلاد في حق نفر من

في حق

افرحي ولطهر

والله وصلى عليه بالذي يدرك برجله وهو مخط سلفا فان اسد اعلم في ذلك اسره وحضر الى دار الاسلام
 ووجد غريه الاثري بها وادعي عليه واقام بينة فادعي عليه **فاجاب** ما فعله الحري في الاسر
 في دار الحرب من اخدمته وخدمته دخل دار الاسلام ودخل الحري بها ان لا يضمن عليه في شي ما
 فعل بالاسر واسد اعلم **وسئل** عن ذي صبي يميز اسماء وموسى بن يعقوب اسلم عليه **فاجاب** يصح كالمباين
 السكان لكن اذا زال السكن بها فعاد اليه فيها يعيدان عاي الموود الى الاسلام بالمجسود والضرب ولا
 يصون فاسد اعلم **وسئل** عن اهل الذمة اذا امر عليهم الحاضرين او المشركين او دفن علي حلقهم
 حال السلم والشر اهل يخدم العتاق **فاجاب** ان فعل ذلك اهل الذمة تحسن ولكن لليزن بوزنه ولا يضره
 عاي تركه اذا لم يكن مشركا عليهم في عهدهم واسد اعلم **وسئل** عن ذي اسلم ولم يميز بين اهل عجم
 بينهم والابن **فاجاب** نعم نعم المالك ان يلحق بغيره لو امكن عاقلا فاسلم ابوهم بعد جونه فكذا سب في اللغة لانه وان
 انقطعت ولاية الاب عنه لكن تعود الولاية عليه بعد جونه بهذا هو اشد بما فيصير حلال في الدين
 واسد اعلم **وسئل** عن الكفر الكفر اعم من دار الحرب ام من دار الاسلام **فاجاب** ليس بمومن دار الحرب
 لانه لا امر للحد عليه واسد اعلم **وسئل** عن رجل لم يفرقه سبعة اسرها الكفار ثم اشتراها السلطان
 عالما من الكفار واعقبته ونزحت بولاية الشرع السنتين هل يملك السيد بها استرقا فاجاب ذلك وعلى
 يفسخ نكاحها ثم لا **فاجاب** اذا اشتراها الامام من الكفار بنفسه فالشر والتزوج بعد عتقها صحيح
 لانه ملكه بالشرع منهم هذا ان اشتراها بعد ان اخرجها وها ابراهيم لانهم ملكوها وازالت عن ملك سيد
 واسد اعلم **وسئل** عن نكاحي حصل له رجل في عقله بسبب عشق او غيره لكنه بسبب عجزه عن
 يميل عنه وتبين له خطا ب فاسد اعلم وحصل له اسرور بذلك وكل وقت عيرح الاسلام ويذهب الفرائض
 هل يصح اسلماسم لا **فاجاب** هذا اعجز فيهم اسلامه ولا يقبل رجوعه ان رجوعه ويحب على الوعد
 الى الاسلام واسد اعلم **وسئل** عن اسيرين اذ فاضل له لهما لهما ان يشر يومن الاثري في الكفر
 اسره فاشتره ثم ان الاذن فاشترى وصار من الاثري بعد اشترائه وقبل قبض الكفر فانه لا يفر
 المشرك بالثمن واخذ منه في بلاءه فهل يلزم الاذن **فاجاب** اذا اقبله الكافر من اسره وسلمه فاشترى
 ثم هو بعد ذلك استحق المأذون الثمن والا فلا شيء للكافر لانه لم يسلم المسبح الى المشرك ولا للمشرك
 عاي الاذن لانه لم يسلم فاسد اعلم **وسئل** هل يجوز لاهل الذمة ان يغيروا دينهم عاي بنا المسلمين
 او يسكنوا دار عالية الشايك ايجي ان المسلم لا يجوز لاهل الذمة ان يسلم عيوف ان
 يسكنوا محلات المسلمين ويومرون بالاعتق الى في مساكن مشركه عن الحسين قال العلامة محمد بن عبد

3

الله العزيز قلته في الذخيرة عن شمس الامة الجواني انه قد عا اذ اهلوا قليلين اما ان اكثر واكثر
لنظرب سب سلكهم بعض المسلمين او قتلوا من المؤمنين السكينة فيما بين المسلمين وباموال يكون لاحية
ليس فيها المسلمون وهذا محفوظ عن ابي يوسف في الجواب وانه علم **وقيل** اذا قال في اناسك اوان
فعل كذا فانا سلم ثم فعله او لم يفعل بالحق انما بين لا عين هل يصير مسلما **فائدة** لا يحكم بالاسلم في
شي من ذلك الا في علم او بالذي اذ في انما الفظ بالشهادتين يحكم باسلمه وان لم يسمع
عن دينه الذي كان عليه لان اللفظ بها صار علامته على الاسلام فيحكم باسلمه واذا رجع الى مكان
عليه بقتل الا ان يعود الى الاسلام فيتركه **وقيل** عن الذي اذا بين دار الهلية بين دور
المسلمين وجعل لها طائفتا وشايبك شرف على جبر ان هل يمكن من ذلك ام لا **فائدة** اهل الزمنة
في الكماليت كالمسلمين ما جاز للمسلم ان يتعلم في ملكه جاز لهم ولا يجوز لهم ولا يمنع من تعلية
بنابه ان حصل من جاز به من منع ضوه او غيره وهذا موضع المذهب وذكر القاضي ابو يوسف رحمه الله
فقال في كتاب الخراج للقاضي ان يمنع اهل الزمنة ان سكنوا في المسلمين وهو الذي اقر به انا وانه اعلم
وقيل يجوز لليهود والنصارى ان يتخذوا بيوتا يحضرون فيها لميتسولوا اذا كانوا في بلدة
ليس فيها بيوت ولا كنيسة ام لا **فائدة** انهم يعفون من احداث بيت يحضرون فيه لذلك واسلم
وقيل عن اهل الزمنة اذا اظهروا مع اخرين المسلمين في بلاد المسلمين وعينهم هل يجوز اراقتهم
وماذا يجب عليهم **فائدة** يعفون من اظهرهم في بلاد المسلمين التي تقام فيها حدود ولا تحمى
فان لم يعفوا وراي احكامهم نظر برهم بارأيتهم فضل واسلم اعلم **وقيل** ما تمنع قتلهم واختلاف
الدارين حقيقة او حكما **فائدة** بما صورته لوان دعوت بعض في دار الاسلام وله ان في دار الحرب
وهو من اهلها معهم بما قرنت اياه لان دارها مختلطة حقيقة فلو فرضنا ان الانجبا
الي دار الاسلام با مان عين فاقصد الاقامة بها فبات ابو في هذه المدة التي است من فيها الباب
لا يترتب اليه من ابيه شيئا لان داره دار الحرب حكما وكذا الوصاة المان لا يترتب منه ابوه شيئا
لان داره دار الحرب حكما لان ابنه ليس من اهل دار الحرب حكما وان كان فيها حقيقة لانه من قصده
الرجوع الي دار الحرب واسلم اعلم **وقيل** عن صغير اسلم فادعي ابوه المنفصل ان عمره خمس سنين
وانه عين مجبر وادعت امه المسلمة ان عمره سبع سنين وان بين القول لمن وما المراد بقوله
صاحب الخراج ويصح اسلام المصبي العاقل **فائدة** يعرف من علي اهل تحية وارجح اليهم فيه واكراد
بالمصبي العاقل المصبي وهو من يبلغ سبع سنين فما فوقه لانه روي ان النبي صم عرض الاسلام

علي

علي علي رضي الله عنه وهو من سبع ثمانية اليه واسلم **وقيل** قال العلامة محمد بن عبد الله المغربي
وذكر الخراساني ان قوله اصحابا اسلام المصبي العاقل صحيح والذي يقول به هو من عدة
من الصرام لا قال لم ارا احدا حتره عبدة وانما الذي ذكره فيه ما ذكر الشيخ جلال الدين البخاري
في كتابه فقال في قوله الحديث الذي يقول به ان يعرف ان الاسلام سبب للبقاء وبين بحيث من الطيب
وتحلو من المرافقة وانما لم يتدبروا بعدة الكفايا وذكره في باب المحضات فان ان المصبي من بلغ
من العمر سبعا فصاعدا واسلم سبعا فصاعدا علم **وقيل** العلامة زين بن نجيم رحمه الله تعالى عن رجل اقر
هذا الحكم انه سبب الخرج طوعا او سكر من عينه ثم رجع عن اقراره بل يصر رجوعه ولله عليه اولاد
ثم يصر رجوعه وليسقط عنه لحد واسلم اعلم **وقيل** عن اذ عي على اخر لا سبب شخص
وسكر من عينه فاكمل هل يحكمه ام لا **فائدة** لا يحكم واسلم اعلم **وقيل** عن الذي اذا صدر عنه ما يوجب
احد فقول اقامت عليه اسلم هل يسقط عنه او يد راعنه **فائدة** ان ثبت عليه باقراره واستمادة
مسلمين عدلين لقيام عليه كيد او شبهة دعي لا يقيم عليه وليسقط عنه واسلم اعلم
وقيل عن المحدث ان سرق من الاجني لصا بالاشبهة من حرز مثله هل حكم حكم بحرقة القطع
فائدة نعم حكم حكم بحرقة القطع واسلم اعلم **وقيل** عن وجب فيه راحة اخر بعد اولين **فائدة**
يعزرو ولا يجد ما لم يثبت شبهة من اخر بطريقه الشك في واسلم اعلم **وقيل** عن رجل دخل في انسان
وسرق منه ما حباله وادرا قديمة ذلك اكثر من مضاب السرقه هل يقطع في ذلك ام لا **فائدة**
لا يقطع في ذلك واسلم اعلم **وقيل** عن امرأة ات امرأة وقطعت حيا فضت اربها فاذا يجب
عليها **فائدة** يجب عليها المنقرير واسلم اعلم **وقيل** عن السكران اذا اقر انه سكر من غير طاعة بل
بعد **فائدة** لا يجوز حدي يصحوا فيقولون عليه البيعة واسلم اعلم **وقيل** عن قال لا خير يا زاني
فقال له اني انت زاني هل احد عليهما ام عاي احدهما فقط **فائدة** يجب احدهما لان كلاهما
قاذق للآخر واسلم اعلم **وقيل** عن سبعة عليه ثلاثة بالزنا هل يلزمه عدم الا **فائدة** لا احد عليه
معتقضي عدم كمال المضاعف وهي السيرة وحده القداف واسلم اعلم **وقيل** عن رجل زني بامته
المعين ثم استلها وهي حامل منه فولدت قبل الشرا هل يقتل ام ولد بذلك ويمنع عليه
بهيها ام لا **فائدة** لا يقتل ام ولد له ولا يمنع عليه بهيها واسلم اعلم **وقيل** عن رجل سرق
لاخر شيئا وذمب ثم عاد الى مكانه ورضع فيه من عين علم صاحبه فضا على بعضه
ام لا **فائدة** نعم يعينه واسلم اعلم **وقيل** عن شخص له هجمات لطيف بها فوق السطح ونظر

فائدة

الى عورات الناس بل يجمع من ذلك **قوله** نعم يجمع من ذلك ويظهر واسد اعلم **قوله**
 عن الذي اذا قذف ذمبا مثله بل يجد ام لا **قوله** لا يجد له بسبب القذف ولكن لغير واسد اعلم
قوله عن من يجمع بين حق وقضرب المصروب ايض بل عليها القضي بام لا **قوله** لغير ان
 ويبدا باقامة القرض بل على الباوي منها واسد اعلم **قوله** عن المسلم الذي ياكل الربا ماذا يلزمه
قوله لغير رهاق ذلك واسد اعلم **قوله** عن السوقي يشتري السلعة المجيدة ويبيعها بل الذمة
 بها دون المسلمين ويحبس المسلمين بالسلعة الردية وهو مستقر على ذلك واذا اطلق المسلم
 منه شيئا من الجيد يكره ولا يعطيه له ولا ياكل من قيمته بل الحاكم ان يعينه من ذلك ويظهر عليه
 ام لا **قوله** نعم الحاكم ان يعينه من ذلك ويظهره لغيره بل لا يتجاوز له واسد اعلم **قوله** عن يهودي قذف
 يهودي بالزنا بل ياتمه حده القذف او لا **قوله** لا يلزمه حده القذف وانما يلزمه القرض واسد اعلم
قوله عن شخص ادعي على اخر عما يوجب القرض من ستم او سب فانكره ولا يثبت بل يحلف
 ام لا **قوله** نعم يحلف لطلب الكدعي واسد اعلم **قوله** عن قال لا خير باب الزانية وامه حرة
 حية عفيفت لعل لابنها ان يطالب القاذف بالحد **قوله** ليس لابنها الطلب والطلب لها
 واسد اعلم **قوله** عن قال لا خير باب الزنا بل يلزمه الحد **قوله** نعم يلزمه الحد واسد اعلم **قوله**
 عن رجل تزوج باخته ودخل بها بل عليه حد ام لا **قوله** نعم عليه الحد واسد اعلم **قوله**
 عن قذف امرأة ميتة بالزنا ولها اخ شقيق بل له المطالبة على القاذف بالحد ام لا **قوله**
 ليس له المطالبة بالحد واسد اعلم **قوله** عن رجل زني بجماعة فجلدت منه ثم تزوجها فولدت
 منه ولها بل يحتجب ببيت نسبه من ذوال **قوله** اذا اجابت به الستة استبرأ فاكثرت نسبه
 منها الا فلا الا ان يدعيه ولم يقر ان ذن الزنا واسد اعلم **قوله** عن العبد اذا قذف شرارة
 فطالبه المعتد فبعد عقده وثبت عليه الحد بل يقيم عليه حد الا حرام حد العبيد
قوله بتمام عليه حد العبيد واسد اعلم **قوله** عن العفيف اذا سرق من بيت مصيفه بياوي
 اكثر من عشر دراهم بل يلزمه القطع ام لا **قوله** لا يلزمه القطع واسد اعلم **قوله** عن زني
 بامه الغير فولدت منه من الزاني ثم اشتراها بل تكون ام ولد له بل ام لا تكون ام ولد
 واما الولدان ملكه عتق عليه واسد اعلم **قوله** عن القذف اذا اخبر عن القاذف بل له الطلب
 بالعتق بعد ذلك ام لا **قوله** نعم له الطلب واسد اعلم **قوله** عن رجل زني بامه العتيق ثم اشتراها
 بل يستعقل عنه كذا **قوله** لا يستعقل عنه بل لا يستعقل عن عتقك واسد اعلم **قوله** عن رجل زني بامه العتيق

احد بل يضرب مدها عليه معقده ويرجله كما يفعل العقاة الان ام يضرب على صفة عين
 بده **قوله** يضرب قايما ويضرب القرب على جميع اعضائه الا وجهه وراسه ورجله ولا يقر
 على الصفة المذكورة واسد اعلم **قوله** عن نظركي وجه اجنية ليشوة وخلا بها ففعل خلاعا
 الناس بل يحرم عليه ذلك ويضرب ام لا **قوله** نعم يحرم عليه ذلك ويضرب واسد اعلم **قوله** عن
 جماعة سبوا واعلى رجل انه اقربا لنا بل تقبل سبنا دم عليه ويلزمه الحد ام لا **قوله** لا تقبل
 سبنا دم عليه بذلك ولا يلزمه الحد واسد اعلم **قوله** عن قال لا خير في حال الخاصة انما كنت لا بك
 وانما كنت اب الحبيزة وهو معروف النسب منه بل عليه حد القذف ام لا **قوله** نعم عليه حد القذف
 واسد اعلم **قوله** عن وجب عليه الحد هذه القاصي ومات من ذلك الضرب بل على القاذف
 صفان بسببه او على القنا رب باذن القاصي ام لا **قوله** لا صفان علي واحد منهما واسد اعلم
قوله عن شرب الخمر في رمضان ماذا يلزمه **قوله** يلزمه الحد ثم يحبس حتى يخف عنه الضرب
 ثم يغير لافطاره في رمضان واسد اعلم **قوله** عن رجل اخس قدم الى الحاكم وهو سكران وثبت
 عليه السكر من الخمر او البسطة عند الحاكم بالبينة الشريفة بظهره بل يحده الحاكم ام لا
قوله لا يحده الحاكم واسد اعلم **قوله** عن شخص قال لا خير يا فاسق واذا دان ببيت صفت
 بالبينة كيد في القرض عن نفسه بل يستمع بيته بذلك ام لا **قوله** لا يستمع بيته بذلك
 واسد اعلم **قوله** توجه الى محل وزني وثبت عليه الحد باربعة سمود وامر بجمه ثم
 بعد ذلك ادعي احد اليهود انه كان كاذبا في الشهادته قبل بر شفع له عند ام لا **قوله** ان يرفع
 الحد بر جوع الشاهد واسد اعلم **قوله** محمد بن عبد الله الفري عن غاب عن زوجته فذه
 معلومة فدخل جماعة عداها للغايب فبينا ان وسهدها على الحجة المذكورة ب دخولهم
 داهم الرجل الغايب فبينا ان تقرب لهم لا **قوله** اذا دخلوا داره بعين اذنت فقاروا بالاجور
 من عاقبين رعا بما يلحق بهم واسد اعلم **قوله** عن رجل وقع منه ما يوجب القرض في
 اخر وثبت ذلك بالبينة ثم لعظ اخر يوجب القرض وثبت ذلك قبل يضر عليه ايضا
 لطلب حصته ام يحصى الشئ لخل **قوله** نعم يضر ر عليه ايض لضر يحرم بان القرض من
 حقوق العباد وهو لا يملك اخي فيها واسد اعلم **قوله** عن شخص قال لا خير ان شرب الخمر
 وقلا الاخر له مثل مقالته وكل واحد يرب من ذلك لك احد هما كتب له سجل بوجود
 راحته المحم فلي يضر بكل واحد منهما او يتكافيان وهل يثبت كونه احدهما سزا

انما يوجد الراجح ام لا **الذي** يعنيه كلام المحقق الكلي في البداية اعانك فان ولا يميز
 كواحد منهما للاخر لان التعريف الحق الادعي وقد وجب له وعليه مثل ما وجب للاخر فسقطا ولا
 يثبت شيء لغير وجود راجح واسد اعلم **وسيل** عن صدي لاط يصيب احد من جيب عليه ما في
 من التعريف ام لا **الذي** لا يجب عليه شي من ذلك ما في الخاصة من ان المقصود به اذا كان بالضرورة
 في قولنا راجح رجه انه تعالى وفي قول صاحب جده وان كان صيا لاسي عليه واسد اعلم **وسيل**
 عن رجل من اهل الفضل وهو خطيب المساجد خلب يوما من خز من الهلة فقرر له شخص في الجوامع
 ومستم من طوفه وخرامه وجده جديا سديا او رخصه صوته عليه وكلمه بكلام فيه خشونة
 فحصل له بذلك غيرة لا يد اكل ذلك لغير حق في اذيل **وسيل** يلزمه بذلك التعريف بما يليق بحاله
 ليس بغيره فقال له ويريد عن قبح افعاله وكلف لا يميز على ذلك **وسيل** ورثه الله تعالى وكثر
 ٢٧ ورثه الانبياء وخلاصة الاصفيا فاصفوا بالعلم الذي هو صفة من صفات الله تعالى
 ومن ثم اجمعوا على ان العلم افضل من العقل فالواجب لتعليم افعاله وقدر ٢٧ ويكره ايضا ٢٨
 وتحقق ٢٩ ومن ثم صرح امي بان الله لا يجوز للرجل ان يفتخ الكلام قبل العالم الا عند الحاجة
 له ولا يجوز للرجل ان يبرز صوته عليه واسد اعلم **وسيل** عن رجل استوفى على ملك اخر
 لغير حق وباعه استقص وساء اليه عانا يكونه ملكا للعين فيم ياتم وليس عليه ام لا **الذي**
 لغيره ياتم وليس عليه واسد اعلم لما نقل في كتب المشايخ المحمدي من ان المقرير جيب في كل مقصبة
 ليس فيها حد مقدر ومن صرح به شيخنا في نو اياه واسد اعلم **وسيل** عن قاض خيف ثبت عنده
 وجوب التعريف على رجل فخر به زيادة على ما قدره من تسعة وثلاثون سوطا لعله
 انه لا يميز جيبك اخذ في ذلك بل يدعي اليه يوسف الامام الثاني هل يستحق العلم ام لا **الذي**
 الحق في البداية وتحتويهما ان اكثر التعريف تسعة وثلاثون سوطا وظاهر الرتبة عن
 ابي يوسف رجه انه تعالى ان اكثره خمسة وخمسة وسبعون سوطا وفي رواية عنه
 لتعني سوطا وفي رواية القدسي قال ابو يوسف اكثر في العبد تسعة وثلاثون سوطا
 وفي اخر خمسة وسبعون سوطا وبه اخذ اه وال مولانا في حقه فعلم ان الاصح قول
 ابي يوسف وفي الحديث وروي انه يفتق منها سوطا وهو قوله زفر وهو الاصح فثبت اخذ
 بقول منعه في الذنب ففدا صاحب لا سيما اذا راي المصاحفة في ذلك فلا يستحق العلم واسد
 اعلم **كتاب الرقة** لم اقص على كتابة للعلامة اعانني في هذا الباب واسد اعلم

سبل

وسيل العلامة عهد بن حديد بن علي الطراد بن عن نصاب السرقه الذي يقطع فيها السارق
الذي بانه عشرة دراهم مصروية قال في الكنتجها اخذني خفية ودر عشرة دراهم مصرية
 مخرقة عكان اوحافا والالتهم ويعتبر ان تكون جديدة والفتا الشهيرة واسد اعلم **وسيل** عن
 انسان اتم بسرقه هل يجوز من به حتى يقرام لا **الذي** لا يجوز من به قال في الغني واذا
 ادعي على احد السرقة فعليه البينة وعالي المدعي عليه البينة والضرب بخلاف الشرع
 وفي التارخانية وفي الكبر المزب خلا في السرقه فلا يعني به وفي الظهيرية ولا يعني بقوة
 السارق لانه جرم ومثله في القيس اه واسد اعلم **وسيل** عن دار فيها بيتان ولكل بيت
 باب على حدة وكل بيت ساكن فيه انسان فسر قاحد منهما من الاخر هل يقطع ام لا **الذي**
 لا يقطع قال في الكنتج وان اخذ جبه من حجرة الى الدار واغار من اهلها على حجرة او نعت قد
 واخذ شيئا في الطريق ثم اغذه او جعله على حمار ثم ساقه واخرجه قطع قال المحقق
 السرقة في هذه اما اذا اخذ جبه من حجرة الى الدار ي صعبها فلان الاخر جرم من اخذ من حجرة
 فثبتت عليه وجبه ومنه اذا كانت الدار كبيرة وفيها مقاصد كجبه وجبه من حجرة ومنه اذا
 كل حجرة مكان يستقني به اهلها عن الالتصاق ببعض الدار وانما ينتفعون به انتفاع الحركة
 فيكون اخذ جبه كاخراج السكة حب الى السكة لان كل معصورة حرز على حدة ان لكل
 معصورة باب وغلفت على حدة ومال كل واحد من معصورة فكلت الحارز لا يغيره
 دور في حلة واسد اعلم **وسيل** عن انسان كان جالسا في المسجد يتوضا وخطب جوحته عنده
 في الانسان فاخذ بها ولبسها وذهب بها فتمعه صاحبها وغاصم هو واياه واستهتادك
 بالبينة وفتحها خمسة وعشرون فنل تقطع به السارق لها ام لا **الذي** تقطع قال في الكنتج
 ومن سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده قطع وقال في المختار والمسجد والمهر اخر
 بالمكان الى ان قال واخرن لا يقطع بغير الاخذ وان كان ناعيا واخرن لا يقطع حتى
 يخرج به واسد اعلم **وسيل** عن انسان اقرب بالسرقة مكرها فقل اقراره صحيح ام لا **الذي**
 اقراره باطل قال في التارخانية واذا اقر بالسرقة مكرها فقراره باطل ومن المتأخرين
 من ادعي صحة بصحة واسد اعلم **وسيل** العلامة الشيخ زين اب نجيم عن الحاكم
 السياسي اذا اسكرو رجلا وعاقبه بالضرب الا انهم يسكرو اخر له على سرقته اتمه
 بها الشككي ومات المسكرو انك من غير ثبوت عليه بطريق شرعي هل دية على

من شأنه أم عليه أحكام **فقال** دية على الحاكم وأما أعلم قال العلامة الذي قلنا وفي العصور
الهادية فقلنا عن متفرقات سرقة الفتاوى كالمفاهيم طهر الدين رجل أدي على آخر سرقة
وقدمه إلى السلطان وطلب منه أن يعزبه دية لغيره مرة أو مرتين وحسبني أن الجوس
من القديس ففقد السطح لينتقل فتنقطع عن السطح فمات وقد كان له غرامة في هذه
الحادثة فظهرت السرقة على يد غيره كان للورثة أن يأخذوا لصلاب السرقة على يد غيره
ببيت أبيهم وبالغرامة الميت أديها إلى السلطان هو قال في الفقيه قال نعم لما دية الخراج
وقال شيخي عند الواجب بغير حق فاقى بغيره فخر بامتلاكه عليه فكس سنة أوديه بغير
الشكاى أرشد كالمالك وقيل أن من حبس سبعا في قهزب وستره جدار المسكن فله دية بيه
فقلنا بغير الشكاى كلف بغيره فقلنا بغيره في مسئلة العرب قال ولو مات المتكلى
عليه بغير القاي لا يضمن الشكاى لأن الموت ميتة ناهية عن الوفاة لا تقضي اليه فقلنا
أعلم وبما علمت عليه شيئا في افتائه بعدد وجوب الدية على من شكاه وأما دية على
الحاكم ووجوده لا يعتمد فإن القول بغيره السبعية في الأموال خلاف أصول أهلنا
يدل عليه ما قال في العصور الهادية وأما إذا أسجى انسان إلى سلطان دية حق آخر حتى
على من السلطان لا يروي عن بعض علمائنا أنهم كانوا يقولون أن الساعي بغيره وبغيره
بين السلطان والسلطان فقلنا لو كان السلطان معروفا له هادنة وبغيره من سبائك يضمن
وإن لم يكن معروفا بذكر لا يضمن قال ونحن لا نعني به فإن هذا خلاف أصول أهلنا
فإن السبى سبب بعض المالك فإن السلطان بغيره اختيارا لا طعنا ولكن لو رأى القاضي
بغيره السبى له ذلك لأن الموضوع موضع الاجتهاد فقلنا لكل الرأى إلى القاضي هو أنه
سجانه وتكاليفه **كتاب السبى** روي أنه عنه ما قولكم في مسلم حاكم
على المسلمين يجب الكفار ويرقى بغيرهم وما هم عليه من الكفر في كذا يسلم ولم يترك
عليهم بحيث أنه لو حلف عليهم بدية اندس عليهم خراب كسيتهم فويل وقال له
ما كان مراده خرابها ولو أمكنه أن يجرى على عمارتها من ماله وليقت عليه مستندا
لعمامة بعض ذلك فهل يكفى بذلك ويستحق المهرل من منصبه أم لا وهل إذا قال
المسلم عن نفسه يكون كافرا أن كان مراده الشبي الغلافي يكون وهو بعض حقيقته
الديني فهل يكفى بغير هذا القول ويستحق المهرل إليه أم لا **فقال** من أحب الكفار

هذا
الكتاب

لكفرهم

لكفرهم ومن رضي به واحتقر الاسلام كفر فثبت عليه احكام امرته ومن قال ان فضل كذا فهو كافر
يكون يمينا ولا يكفر وأما أعلم قال في التتار يخافون أن يعاقبوا إذا كان في أكسيلة وهو يجب
الكفر ووجه واحد يمنع فقلنا المعنى أن يعمل إلى الوجه الذي يمنع التكفير تحسينا للنظر
بالسليم لأن كان فيه القليل الوجه الذي يمنع الكفر فهو مسلم وإن كان ينفذ لوجه
الذي يوجب التكفير لا تمنعه فتوجب المعنى ويومر بالتوبة والاستغفار واستعداد
النكاح ومن أتى بلفظة الكفر مع علمه بأنها لفظ الكفر ولكن أضافها عن اختيار فقد كفر
عند عامة العلماء ولا يميز بالتحليل وفي الحاشية قال بعضهم لعلهم إذا تكلم بكفر لم يدركه
كفر لا يكون كافرا ويعذر بالتحليل وفيه السبى قال أبو جرحه أنه نقاي لا يكون الكفر كمن ادعى
ليقعد عليه القلب وفي الجنة الأصل أنه لا يكفر أحد بلفظ محتمل لأن الكفر هنا به المقوية
فيستدعي هنا به الحاشية ومع الاحتمال لا حاشية وفي الملتقط وينبغي للمعلم أن يفرغ إليه
الكتاب ولا يتكلم به بل الاسلام مع أنه يقتضي بالسلام المكره تحت طلال السيوف وأما أعلم
و ما قولكم في شخصي متقا صديق وكل منهما يدعي الفضل والعلم الكثير واحد من التكفير
المذكورين يود إخضه الوقوع في الكفر ليستريح دية فقلنا نعم إذا كان أو باطلا حتى ادعى
عليه خضه المذكور بالكفر فلم يثبت وزناه فاضي العضاة عن تكفير خصمه ورجع عنه
فلم يرجع منه إذا كان لكفره المريد لوفوقه خضه في الكفر راضيا بذلك راضيا فيه مقارن
ببعضه الكفر خضه بالباطل يجب لذلك كلفه بذلك أم لا **فقال** إن استباح القتل بكفر
غيره فحينئذ لا وأما أعلم **و** ما قولكم في رجل قال لرجل بالحق كذا هو بموته بالحق
الرب اربى فلانا يموت على عيش الايمان فتمني لأخيه المسلم بأن يموت كافرا فماذا يلزمه
فقال اختلفوا في كفر من عني كفر غيره وأما إذا كان مستحيلا له أو مستحيلا لكفره
فلا كلام وكفره كراهي النازية وأما أعلم **و** ما قولكم في شخص طلب انسان لتفخير
والمدون مصر فوعظ وهدم بما... فقال قبيح عندك رتبة فهل يكفر أم لا
فقال هذا استحقاق بسببنا عزرايل والاستحقاق به كفر كما صرح به في النازية
بقوله لو قال لقواك على كذا ملك الموت لا يكفر وإن قال له إن ملك الموت يكفر
وأما أعلم **و** ما حاكم أن جماعة تعصبوا على شخص وأدعى بعضهم أن شخصه
دفعه في حق الرسول صلى الله عليه وسلم بما يقتضي الكفر وهو أنه حضر وعظ

لهم في فقال في وعلمه ان شخصات المستحيل في غيره خالسا على سبيل اخر وفيه مستمع عليه
من البصر فقال المدعي عليه لحي هذا كذب وانه ان الذي صم بك في غيره وسالت عنها
على حده وقبض بيده تراها على الارض فيها بعض السامعين عن ذلك فقال جسيده متوقف
كاجساد المضارب ومن لم يصدقني عني في محي الى محارب المستحيل المضارب لا يخرج لم يتلهم
واريد ذلك كذا فاجابا بالانكار فطلب من المدعي البيان فخرج واخرج ثلاثة اقرار واقام كلامهم
سما دته مسيولا فيها لاني مولانا احكام الحشاش اليه اعلاه في وجه المدعي عليه المذكور بانه
في التاريخ المذكور تلفظ بالالفاء المدعي بها الحشاش وحده اعلاه في حقه عليه الصلاة والسلام
مسقطا طبق الدعوى ثم اخرج ايضا المدعي لغرض واقام كلامهما سها دته مسيولا فيها لاني
احكام اعوي اليه على اقراره عليه المذكور بانه قال لهما انما قلت لهما لي في غيره وهذا رايها
فطلب مولانا احكام المذكورين من يرضيه المسهو حوث في ذلك لاني مولانا احكام اعوي اليه الموثق
الشري سها دته المسهو المذكورين اعلاه واعتل على ذلك لاني ان يرضى على من كذا لاني
فعل وكذا كذا بهذه ما اثيرت عليه في ذلك وعلى الموثق المذكور لاني احكام المذكورين سها
من المدعي ربي اعذر في البينة من المدعي عليه يكون مخرجه مخرج احكام صحيح او باطل **فقال**
الموثق على هذا الوجه اني هو حكاه لاني كذا وكذا في كذا ففانته انه حكم بكفره ولا
يلزم من احكام بالكلية احكام شري لم تقدم دعوى ديني وقع احكام عليه او سها دته تقوم مقام حكمه
وقد قالوا ان الفتيل حد لانه حقه العبد وعدم حقوق التوبة لم يقدم فيه دعوى ولا شهادة
ولا طلب بوجه ولا يقال ان احكام بالكلية مستلزم لعدم قبول التوبة على قوله ان قال بذلك
لخصني لانا نقول ان بعض عناينا قد صرح بانه اذا وقع احكام بشي دعوى بوجه فضلا عما وقع
في هذه القضية من الموثق لا يكون حكما باستلزام ذلك الشيء الا اذا كان الاستلزام شرعا
بحيث لا يقبل الانكشاف في الوجود ونفس الما كما هو معلوم عند من الامام بفتح الامام اي ح
بسطه يحتاج الى اطلاق الكلام ولا شك ان احكام بالكلية مستلزم احكام بعدم قبول التوبة في
الموثق بل قد يخرج احكام بالكلية صريحا ولا يخفى بالكلية احكام بعدم قبول التوبة بوجه فضلا
عن الاستلزام حتى يقال ان احكام بالكلية مستلزم عدم قبول التوبة وهذا يقطع النظر ايضا
عن خبر بان الدعوى وعدمها نعم ان اريد الاستلزام في الوجود ونفس الامر سها دته ولا يضر
لانه ليس بمركب في ذاته ولذا قال علماءنا وزوجهم انه ان احكام من احكامي لعدم قبول

الزيادة

الزيادة في الموثق حيث لم يقدم دعوى فيها ولا شهادة وللعنف ان يحكم بقبول الزيادة وكذا
الحكم بقبول البيع وموجب الاستلزام احكام من كلفني بصحة الرتبة للخصم من عني دعوى في الرجوع فيها
فلسنا نقول ان احكام بقبول الرجوع اليه غير ذلك فاذا علم ذلك وعلم ان احكام بالكلية لا يستلزم احكام
لعدم صحة الرجوع فلا مانع من رفع الامر الى الشافعي احكام بقبول توبته وحقق من خصوصها
ان اقام عند ولي الامر ايداسه تعالى به الدب وفتح به الحق دينه والمتصهي ان في القضية
كما هو المشاء عند الهابي بل من دفع له بهذه القضية من علمها بها وعلما بها وعاشها وادعا علم
وسئل عما صورته بعد هذا العدل احكام ذي الحلال ولا الانتقام والحللة على من بني الكد في تعظيم
طالب العلم حيث قال ان الجملة بكت الحديث الفاضل من الامام اعسول من سها دته اية
الاسلام لا زال امرشادهم لطالب المصواب مستقر حتى ياتي امر الملك العلم لا يباح اجواب
عن حادثة بعد شتي هذه الامايم وفشا اسرها وشاء بين الامام عي ان يدبر الدب البهري في الشا
داخرا تنازعنا في قضية بني بني مولانا احكام الثاني بامضا ما شري انه لما كلف الاحكام
الديار على وجه الاتقان والاحكام فقال الاخر في الشا في بني بني مولانا احكام وملاكه بين
الحكامي لبدر الدب البهري الشا في يصابي ما اثيرت عليه في ذلك بتسلي الا كلامه وتعميد
الكلام جوزيتم على ذلك حيث جوزي به امام بالعسوط قوام **فقال** القائل لعل سها دته
الملاحة الكبير في العلم الفهامة بهذا الكلام المزري بين الانام ان قصد به الازداء له من حيث
علمه فهو كافر لان الازداء من حيث علمه ازداء بالعلم وان قصد به احتقاره من حيثية اخرى
ليحقق التميز للاتباع بحاله والله اعلم **وسئل** ما قولكم فيمن قال اني اعتقد ان كلام الله تعالى صفة
قدسية قديمة بذاته وان ما بيني ورفقي **الحصيف** وما هو معنى بالسنتنا وحقها في صدورنا
ليس بقديم ولا صفة قديمة بذاته تعالى فخره القامي ورد سها دته وحكم بطلاق زوجته
فمن احكام القاضي بذلك **فقال** ام **فقال** القائل هذه المقالة ان النقوش الصادرة منا والفاظ
التي نقلت بها ليست بقديمة فهو مصيب ولا يوجب ان ينسب الى الكفر بذلك لان هذه
المقالة والتهكم الكلام النفسي العتيم نعم ان اراد ان المولود الذي يدل على الكفا
بانيهنا وبالعلمنا بالسنتنا ليس بقديم او فهو كلام باطل غير صحيح وان اعتمد كمن يدعي
ان هذا الكلام لا ينبغي ان يقال بحضرة الامواد وعن لم يبرأ سها دته الكلام بل انما يدكر
ذلك من كان مصفيا بما ذكرنا ويكون الخطا بصرحت ما من المصنف على من الدبور يقوم

في

به

واسد اعلم **وسئل** ما قولكم في اهل الذمة اذا كانوا يبيعون الخمر في دارهم هل يخرجون عنها يومئذ ام لا
قلت لا يخرجون من بيعهم وان صفوا عن بيع الخمر وباعوه بل اذا لم يشتهوا بيع الخمر وروى القزويني
 في البحر في فضل القزويني وتبين انهم لا يسكنون في دارات المسلمين فليس جرح فتاوي قاري المداينة في
 علي ليتضح ثم رفع لي سؤال في يوم الحثابة علي هذا السؤال فيه زيادة علي ذلك وهي انهم يبيعون
 الخمر ويشترون الطرية ويضربون المسلمين بكل طريق وقد ضمنهم الحكم من ذلك مرارا ذم ينجون في
 الشيخ الرضائي جواب ومن ضمنهم انهم يخرجون من بيعهم اذا كان لا يمكن منهم الا بالآخر اجاب
 في هذا السؤال بما جعله جوابي كذلك اذا كانوا يسكنون في دارات المسلمين وحصل منهم هذه الفاسد
 وقال بعضهم انهم لا يسكنون في دارات المسلمين وان كان خلقهم في الرواية لان هذا عند عدم الضرر
 العام وبذلك علي ما كتبته ايضا ما ذكره قاضي خا في فتا وامي كتاب السير في اواخره فحصل قيل في
 ما ليكم في النظر في حاشية رجل اظهر المنطق في داره يبيع للامام اليد اليها للحد فاذن عن ذلك
 لا يقيم ضل وان لم يكف فالعام بالخيار ان شا حبيب وادبه سياتي وان شا الزجج عن داره
 ومهل من استلجدا را وظهر المنطق يخرج قال في البحر ان يبيع مسابك موت احادتها وتبين ان لا يخرج
 ولكن يوجب اقول ولا تاتي في انهم قالوا ليس ذلك للموجر ولا للتجير ان انا ما نزلنا به من اعي
 قاضي خا ان ذلك انما هو للامام واسد اعلم **وسئل** فمذم ما قولكم فيمن قال يستقص خذلي من
 من اليهودي نصفي فقال لوجا النبي ليس يدي علي نصفي لم يعط له من في يدي يكره ذلك
 ام لا **قلت** لا يكفي بذلك لان سياق كلامه يقتضي تعظيم النبي صلى لان معنى كلامه ان اليهودي
 لا يعطي نصفي من هو اعظم الناس وهو النبي صم فلان لا يعطي لعينه من المسلمين بالا ولا
 وكيف يمكن وقد قالت عائشة بنار جهنم اسد لعالي اذا كان في المسلمة وجوه وجوب الكفر ووجوب
 واحد من الكفر فعلي المعنى ان يبي الى الوجه الذي يقع التكفير تحسبا للغير بالمسلم لا
 مع كون ان وجوب الكفر مجردا احتمال اما مع كونه الله من سياق كلامه انما هو تعظيم الرسول كما
 بيناه فلا وجه للتكفير نعم اذا صرح باردة نوجب الكفر وجب الحكم بتكفيره واسد اعلم **وسئل**
 ما قولكم في طائفة شانهم سب الشيعي ولعنهم وشانهم استنكح قتل من يحبهم ما هو
 في كل قتلهم ام لا **قلت** السب لا حد منه الصواب عين المستغني اقل مراتبه ان يكونا متبعا
 لان النبي صم قد عظم شانهم ورفع قدرهم وحث على اتباعهم لما قولهم وافعالهم حتى قال
 في حقهم احتجاب بالجنوم بايم اقتديتم استنكحتم وقال صم لا تشبهوا اصحابي فلو ان احدكم

الفقه مثل احد ذمها ما بلغ من احدهم ولا نصيقت وقال صم اسد اسد في اهل الذمة ولا تقدر
 لعدي من اجسام فبقي اجسامهم ومن اجسامهم فيبقي ابغضهم ومن اذا لم يقدرا لاني ومن اذا
 قتلوا اسد ومن انكسبه فبوشك ان ياخذوه وهذا في حق عامة الصواب يري اسد اعلم
 واما في خصوص الشيعي اعني ابا بكر وعمر رضي الله عنهما فان ياد فضلها كان السب لهما
 كافرا فيجب قتله بل قد مرح بعضهم بعدم حق لا نوبة عليهما المعني بسوان اكان قتل المسلم لهم
 واجبا كان المباش لقتلهم مشا با كيف لا وقد تلبست هذه الطائفة علي ما في السواني بالاص
 الذي قالت العلماء انه لا يجوز لامن الحافر الممضي فليس يلعب من هو مقتول يكونا فضل البشر
 بعد الامتيا صلوات الله وسلامه عليهم وقالت علي بن انا انتقص العالم اذا كان من حيث
 علي يكونا كثر فضلا عن انتقص هو لا الا هلام الذي قد مرنا باكر امهم لانهم خيارنا كما تقدم
 في كذب جنودها وقد تلبسوا ايضا علي ما في السؤال بتقريبهم واستقلالهم لقتل من هو مقتول
 يكونه من اهل السنة والمحبة للصحابية وهذا سب مقتض لقتلهم ايضا لان استقلال الامتيا
 من الذي لا يقتل درة كمن بل لولم يكونوا متصفي عا ذكرنا ان الامور المتقدمة المتقدمة
 للقتل كان قتلهم لدفع شرهم لانهم من الساعين في الارض بالاعتناء بهيت كان من شانهم
 قتل من كان من اهل السنة والمحبة بآب الثواب المحر بل الما بل لمن هو مقتول بالصفا
 المرفوعة في السؤال والساعي في قطع دابرهم جسر الطغيا هم اعادنا اسد لاجل من شوي
 انفسنا وسيات اعاننا من بضل اسد فلا يداك له واسد لعالي اعلم **وسئل** ما قولكم فيمن
 بطش بنا يبي الشرف الشريف بالهزب والجر ليس بسياسة البلد فقبلي لم في ذلك انهم من فرقة
 الشرف ومن اهل العلم فقال اغاضل بهاذك حتى يحكم بين احد منها بالشرع ببلدي
 فمن يكتفي بخاصة من **قلت** نعم يكفي بذلك وهو يتم عليا احكام امر تدفن لتخرج العلم
 بان من احقر عالما من حيث علمه فقد كفر لان احقنا العلم من حيث العلم احقنا بالشرع وحقنا
 الشرع كمن خصص صا وقد صرح بانه انما فعل هذه الامن حيث كونه من خدم الشرف ومن
 اهل العلم وعيا ذلك لقوله حق لا يحكم احد منها بالشرع وحيث صدر منه ذلك ثاب
 ولي الامراي اسد به الدين علي مقاتلة من صدر منه ذلك باجر الاحكام الشرعية عليه
 واسد اعلم **وسئل** ما قولكم فيمن قال لا يخرج حتى يخرج من هذا الشخص المد قول في من يخرج
 غطيه ولو كان نبيا فليكن بذلك ام لا **قلت** نعم لا يكتفي بذلك كما لو قال لو بعت فلانا

بني لا اتم بآه فانهم صحو في ذلك لعدم كثره كما نقل في النصارى في الثالث في الانبياء اية البعثان
جوابي كذا وكذا الذي يدعي بقوله حيث بين مراده باليس بكنس كما يكون كما في ذكره على انه لو قال
ببني شافعا ولو ان ذلك المستغنى المظهر لانه لا يكون داه اعلم **وسيل** ما قولكم فيمن قاله في غير من هذه
الحق الحق فعلوا ولا يعاي عليه بضم الياء وفي اللام في الاول فاصدا بذكر انه رفع مع احكاما توجيهه
بانه ملحق فان فعلية انه يعي بر فقه في ذلك الخاف على لرجح من الاغراض كالاختصار في هذا الكلام
مثلا واقم المصنوع وهو انهما مقامه فان رفع واستس قضا المفضل لم يعي علي ورن يلوح في
يترب على القاري سبي من المكفر او غير من سبي سادس استين ذلك **فقط** لا يكلف بذكر ولا يعي
لان مراد القابل ان الحق قد اعلاه الشارح فانه ما خذ من الترتيب الذي هو اعلي وليس
مراده ان العي عال عليه ببل عطف قوله ولا يعاي عليه علي ما ذكر اذ لو كان مراده ذلك عما في
علو عي عليه بقوله ولا يعاي عليه اذ لو لم يحل علي ما قلناه لست اذن كلامه علي عي
وبالحقيقة هذا مراده بديلي ما قلناه وان لم يكن التفسير باصطلاح الحق لمجمله لكن العي
للعالي القائم عليها القرآن دون الاضافات واسه اعلم **وسيل** ما قولكم في اهل نعت بابيهم كنيته
مد اولت عليها السنون وبابهم عسكات شريفة مستقلة علي اذ كرم من احدا ملوك كنيته
للأمة ذوي الكد اذ اذهب الاربعة بالكشف عن الكنيسة المذكورة وعي ما منهم منها وهو يحتاج
الي التبريم وامثالهم الامر عني السحر والطاعة وتوجيههم وعند اهلهم وجمع غفير من السكك
المستغنى واطلاهم علي ما بابيهم من العسكات السليقة فلهذا واليه عسكات من الملوك
السابقة مما يستند بقدوم الكنيسة المذكورة والاذا بشرهم ما تقدم منها علي الوجه الشرعي
وبعد ما رتب حسب الاذن كشافا ان وقع حكم شرعي باحترام البناء والمستند المذكور يقتضي
الي تاريخه قبل لحد احكام ان عني اهل الذمة من التعبد في الكنيسة المذكورة واذا قلتم ان
ليس لاحي ان عني من ذلك قبل اذ انعقد حكم ومنهم من ذلك يعني طريق شرعي قبل الحرام
الشرعي ان بشرهم علي ما كانوا عليه علي الوجه الشرعي وخصوصا اذ اشاركم في ذلك امر
عليه وفيه الاس بالنظر في ذلك والحق فيه عبقني الشرع الشريف **فقط** الشيخ زين
الدين بن حجر موصوفه حيث دفع الحكم الشرعي باقتناء ما بعد اليهود وجب بشرهم
عليه وفيه خصوص في ذلك ان الحق اب الهمام واعلم ان البيع والكنائس القديمة في السوال
لا تنهدم علي الروايت كما في الامصار فاختلف كلام محمد رحمه الله فذكر في القدر

والخراج

والخراج منهم المدينة وذكر في الاجارة ان سلا بدم وعمل الناس علي ربا فان اربابا كثيرا منهم اقول
عليه اية وانما في ربي باقية يا امرام بدم فكان معقرا رشا عن عبد العباد وعليه هذا الموصوفه
برية في كنيته فوافقت داخل السور فيمن لا يهتم لانه كان مستحقا للامام قبل وضع السر فيقول
ما في جوف القاهره من الكنائس علي ذلك فاما كنيته فافضل
ويعد عن ايام علي الكثر من اعدائنا جبرائيل جوف المدن الاسلاميه فالله انما من ضوا في ايام السور
فاحيط بها الله وحسنها علي القول بانها ذمت صلكا او ان بعضها في صلكها وبعضها في غوة ورجح
لحق من استجنا جبروا له الامام الكنيث بن سعد قال من يدب حبيب يقول من كنيته صام الا كنيته فانه
نفت عنوة الله تعالى هذا الجب علي احكام الشرعي ان يقيم علي ذلك ويمنع المكنته ويشاب علي ذلك ابا
بن زياد اسه اعلم **وسيل** قاضي القضاة الفتوح الحنفي عاصم من كل يخفي اهل الذمة من التعبد في كنيته
ومنهم من بشر اهلهم بدمهم ام لا **فقط** ليس لاحد من اهل الذمة من التعبد في كنيته بدمهم ومنهم القدر
لهم ومنهم من غير اهلهم بدمهم بل بشرهم في ذلك ويمنع المكنته عليهم يعني طريق شرعي فقولكم
المسكين بشرهم بدمهم عليهم علي الوجه الشرعي فالصاحب الحنفي وواجب في بلاد المسلمين من
الكنائس والبيع فلو كانت تخلف في زمن فقيها ومن بعدهم وكل موضع قلنا يجوز اقراره فليعلم
بغير عزمهم وهم رام ما استعجب منها فاصلا حيا لان المنع من ذلك يقتضي ان يخرسوا بهما بغير عزمهم
هذهما واسه اعلم **وسيل** الشيخ شهاب الدين المرحلي المشافيع عاصم من كل يخفي اهل الذمة من
يعفون من التعبد في كنيته بدمهم من غير اهلهم بدمهم فلو كان المكنته يمنع المكنته عليهم من غير طريق شرعي
ونشرهم علي ما كانوا عليه علي الوجه الشرعي لا سيما وقد اعطاه ذلك بالاسور المشروحة في
السوال واعتباره الروضة حكم البيع والكنائس في بلاد المسلمين فستأخذهم ما حشد استحسن
بعد ادراك الكوفة والبصرة فلا يملك اهل الذمة من اهل الكنيته وبيعة وموسم راتبهم
كل موضع الحكم من التمكن في احداهما فالعقد باطل والذي يوجد في هذه البلاد من البيع والكنائس
وبهوت النار لا ينفق لاحتمال انها كانت في قرية او قرية فافعل بها عمارة المسكن اهلها وعلمها
لغير انساني رفع الاسر في ولي امور المسكن اية الله تعالى به الدين وقربة الطاعة والتمس بانيها
علي ما بابيهم علي الوجه الشرعي ومنع من يدب رخصه ويشاب علي ذلك الثواب بغير اية الله اعلم
والجيب الشيخ عبد الله دار السري الذي جوي كان اذاه الحنفي ووضع خط اعلاه الي قوله علي الوجه الشرعي
قال في الكد ونه قال مالك وليس لاهل الذمة ان يبيع ثوبا في بلاد الاسلام كنائس المان يكون لهم امر

يستم
ض

اعطوه قالوا قاسم ولهم ان يجدوا في بلد صالحوا عليها وليس لهم ذلك في بلد المعونة لانه
ليست لهم ولا تورث عنهم ولو اسلموا لم يكن لهم فيها شيء قال وما احفظ المحسنون عند
نعمهم وسكونه كالصفاة والبصرة والكوفة باخر فبقيت وشبههم من مدائن صارت لها في الاسلام
دون اسمي الصالح يتبايرون وتوارثتها امة واحدة متوحد من في بعض الكهفي عن رب العالمين على
الذمت من احداث الكنائس في بلدة بناها المسلمون وكذا لو ملكنا رقة بلدة من بلاد الكهفي
فتم اوسكتها المسلمون معهم اكانا يكونوا اعطوا ذلك ويجوز لهم ان يكونوا الصالح وان كان
نعم مسلمون انه فبقيت بهذا ان المعنوي ليس لهم احداث الكنائس لان يكونوا قد اعطى
لهم ذلك وان الصالح ليس الاحداث فليس لاحد من بعدهم ليس طاعت شرعي ومن عارضهم
كذلك نعم احكام الشرعي واسم اعلم **قوله** ما قو لكم في الولد من يتبع حبه في الاسلام مع وجود
اسمه ام لا **قوله** يقتضي ما ذكره في الحكون في باب الرقة بقوله لهم ويجوز الولد على الاسلام لاولد
الولد عدم التسمية ورجح كلامهم هذا قال في البحر في هذا المحل واعلم ان اجد ليس كالب
في الرواية في غان مسايين وزيد عليها وجعل منها ان الولد لا يكون مسلما باسلام حبه في
الرواية واسم اعلم **قوله** ما قو لكم في معنى كلامه ساء انما اسمي الوفا ومهي هذه افر كتاب العلي
مفوك في الانسان واقفي عن النفس تدخل حفرة الاحسان وظهر من العبرته على جميع الاكوان
تسمع خطيب البها في حفرة التبيان به يلمم القائل بهذا الكلام خطأ او كثر ام لا **قوله** احب
الشيخ احمد بن عبد الحق عاصور به ليس في يله هذه الكلمات خطأ بقوله ولا يغير به بل مصيب
معين فان ما ظهرا سلطان العالم في بناسه نقاي سبدي عني وفارصني اسم نقاي ونصفا به و
كانه اسار به وانما في قوله نقاي وفي النفسم افلا يتصور ان الانسان ان يكون في نفسه عالم
الكسب فاذا اقر تلك النسبة من كل ما فيها استغنى عن قرأة النسخة العالم واستدل به في عني
مولاه فوصل الى معرفة اسم بذلك ثم امره بالترقي الى حفرة الانسان وهو ان يقرأ تلك ترانيم فان لم
تكن ترانيم فانه يركب ففان ترك نفسك لتحلكت لكنك عن هذا العالم ثم اركب بالظهر عن جنة
ابنات غير اسم فتكون اسلا لان تدخل في عالم الاكوان فتسمع فيه خطيب البها به بعد الفسلف غير
في صور اليان كحمار ربه اغاية كلام القهار في وجوب اجيب بجوابك في انه لا يركب ما يلم بالضر
ولا خطأ ولعل مراد القائل ما ذكر لانه كلام صحيح او غير ذلك اعلم اسم نقاي عليه واسم اعلم
قوله ما قو لكم في الخارجي الذي يربنا لعين وحاصله بانه امر خطيب ان يقول في خطبة بالدها

له يقول اللهم اقم الحقا والحق في هذه الأرض والفرقة الحقة من امة بادامة مولانا وما لك رقابنا ومواليها
وخليجهم من الامم الا اداة والبايع نفسه من امة الخايع في سبيل امة اهدم لعداسه الكفر
لاوليا له لكس ليس للمسلمين امام سواه ولا في الارض من خليفة الا اياه ايهما هو سني وسيد
الاولين والآخرين ايهما القاسم بن علي اسفوتور باسه اللهم اضره على اعدائه الكافرين من امة
والمن والاه وعادته عاداه اللهم اجعل قلوب الخلف ما يلة اليه يرحم الرحيين ويعدمون عليا ربي
اسم عن علي اسرف الانبياء والخلفاء الثلاثة في ان يترتب عليه ويجري به من الاحكام سلطان الاسلام
قوله احب الشيخ منصور الطيلاوي بما صورته احمد بن محمد بن ابييه واصطفا احمد صافي وعلي الم
واحد به وتابعه في المنهج الاحمد مقتني قواعد من سب وكلام اصحابنا المحققين ان هذا الخارجي الخايع
والمجروح الخايع في كبره عواه السيد علي الاولين والآخرين ان قدما لاستقرار السبل في الانبياء
والمرسلين وحيثما كبر ذلك رحبت استقامته ليرجع وسفاد في الاسلام ويشتل ما شرعه اسم نقاي
الاحكام فان تاب والاضيق اعلم المسكين وسلطان الاسلام واكرم سني ويجري عليه احكام الكافرين اذ لم
اسم اللهم العدل وهدية الشرايع المصطفوية واهي به اسمك كتحفة واثبه على ذلك الثواب المحلل
بالعقد الجليل واسم يقول الحق وهو مهدي السبل واجيب بجوابك كرسيت شين انه يستعد انه سيد
الاولين والآخرين علي الخوم السبل في الانبياء والمرسلين واسم اعلم به هذا الخارجي قدفت عليه من الخايع
لخاتونية من هذا الباب واسم اعلم بالصواب **قوله** العلامة محمد جواد اسم بن طهيرة القرشي الكوفي
هو ربه ما قو لكم في رجل سب رجلا عا لفته لعن اسم فلانا واباه واجد له الخوي وادم ما ذاب لم في ذلك
بمن ينشئ او يستتاب واذ اقلتم توبته من رجل سب او لم يراو جمع عليه بينهما **قوله** اللعن علي بن ابي
وان كان قاسقا او كافرا لا يجوز بخلاف اللعن عني الحسن لقوله نقاي بالحننة اسم علي الطالبي وليس صافي
اسم عليه وسلم في آخر سورة التوبة الى غير ذلك من الاحاديث التي يقول ذكرها ولا يلبس ايرادها
ها هنا وجب علم هذا فقلت هذا القائل فلانا واباه الخ ما ذكر لم يكت في اياه انبياء عاجز في ذلك فكيف عا
لعن الانبياء فان العرب من نسل اسمي علي عليه الصلوة والسلام واسم اعلم مقتني باد مروجي فان قلنا يدخل
القافية فقتل على ادم وخوي والافان دونها من الانبياء وقد قال علي انا راضي اسم عنهم ان من سبني من
الانبياء او لعنه او نقصه فقد كفر وحده القتل ولا توب له وكذا الساحر وهو الذي لا يتدين بسب
لا توبة له كما قال النبي في في قوا وان ما مضى من سب الرسول هي ام واخذ من الانبياء عليهم الصلوة والسلام
فانه يقتل حد ولا توب له ولا سواها كان بعد العترة عليه والسيادة واجابا يابا من قبله كالمسكين

وكي

فانه قد وجب فلا يسقط بالقوبة ولا يسقط بغيره خلاف لانه حق لعقل به حتى العبد فلا يسقط بالنية كسائر
الاعتقادات لا بد من هذا من باب اليك بالصديق زهني اسم عنه وامامنا الاعظم واصل الكون المشهور من
منه بما ملك قال الخطابي لعالم احدا من المسلمين خلفه وجوب قتل اذ كان مسلما وقال شيخنا الامام في
اجمع لعلم ان شامته كافر وعقده القتلى ومن شك في كفره فقد كفره بهذا اذ كان الغالب هذا اما اذا علم انه
مجهول او معنوه او به خلل او لم يقدح في من هذا التكليف فلا تجزى عليه الاحكام الشرعية فيجب عليه
المعاذ في اذافر اليه هذا القابل ان ينظر في اوجهه وفيها في ذلك ما ملك لئلا اسم السلام معن الزلل
وتحسينه وان المعصية من الزرع وعشائر اللسان واسم اعلم **وسئل** عما صورته ما فوقكم فستجيبكم را
وسب الشيعي ابا بكر وعمر رضي الله عنهما وسمع جماعة من المسلمين السب منه فخرجوا الى اهل الكوفة
وسبوا الجماعة المذكورة لاني لم يولانا احكامهم عما سمعوه من الشيعة المذكور فنبيل فلم يرد
جوابا فقال احكامهم التي هي في هذه في صفة مجنون احسبوه ثلاثة ايام الي ان يعود عقله فلما ذهبوا
بالشيعة المذكورة الى الحبس استناب وقاب وشهد وترضي عن الشيعة في مثل هذا منه ذلك بعد
السب ام لا وان اليه وامر على السب في ذلك بغيره واذا سب سيدنا ابا بكر دون سيدنا عمر في اذ
بكره ودهل اذ اذوا السهو والسهوة عفا احكامهم الشرعي عما سمعوه من اذ منهم عنا اسمنا في
احكامهم في ذلك **فقال** كتب المذهب المعبره ناطقة بان من سب الشيعي اولهما او احدهما فهو كافر
لكن بقي الكلام هل يقبل توبة ام لا فتقضي قواعد المذهب انما يقبل التوبة عن اثمها او عن احد اثارها
سب سيدنا او غيره من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين لا تقبل توبته وعده القتلى وكذا
الساحر والزاني لا يقبل توبتهما وحدهما العقل وفي الفتاوى البشارة ان من قال رجعة الاموات
الي الدنيا وان جبريل غلبه بالوحي اليه فصرى الله عليه وسلم دون عبي رضي الله عنهم قال ويجب
اكثر القدرية في نفيهم كون البشر خلقت خالقت وفي عقوقهم ان كل فاعل خالقت فاعل نفسه واكثر
تخارج في كل راجع الامة ثم ذكرنا شيئا اخر عيذ ذلك وقد دهايم قال بعد ذلك حكم ولا احكام
المرسنة اه ولا شك ان المراد ان تاب تقبل توبته فمن يقول ان جبريل غلبه بالوحي لا شك انه اعظم من
سب الشيعي لانه اذ كان يبره في صرحه واشتبه لهي رضي الله عنه ومنع ذلك حمل المعنى حكم المرشد
في قبول التوبة قلنا من سب الشيعي لان ذلك دون انكار النبوة واما ان اليه توبته وامر على السب فانه يقبل
بلا شك ولم اطلع فيما دفعت عليه من كتب المذهب عبي عدم قبول توبة سب الشيعي الا ما عرفت
الي المحيط ان سب الشيعي لا يقبل توبته ويقبل بلا تراخ واما السهو اذ اذوا السهو اذ اذوا السهو اذ اذوا السهو

احكام الشرعي يبري ذمتهم وليس في ذمتهم سوى هذا واسم اعلم **وسئل** عما صورته ما فوقكم في سب
العلم وعييتهم هل يكفر بذلك او لا اذ اقلتم بكفره هل يشترط اهلية الحال عييت انه يعني ونحوه لا
وكذا سب جملة القرآن المجيد عن العلم ام لا **فقال** لا يشك احد من المسلمين في فضل العلم واهله وارتقاء
وقد علمنا ان الدين المبني على شريعة سيد المرسلين نفع اسمهم اجمعين ورفعتهم على سائرهم من العالمين قال
اسلمنا في مثل سبهم الذين يملكون والذين لا يملكون وقال ثعلبة بن سيار اهل الكوفة انتم لا تعلمون وقال
نعم ليس في اسم الله الذي اسواكم والذين اتوا العلم درجته التي يفي ذلك من الايات والادراك كما هو معتد
في علمه ولم يزل العلم موبد امصور او لواء عبي روي الانام سنورا وفضله وفضل اهله مكملا
سهورا فان ثبت ان احدا من الناس يجرى على علمه الذي يسب او عيية واسترابة لعلمه استغنا
وعايد ذلك وعقود فلا شك في كفره واحكام جميع اعياله وعبادته وتبني فيه من وجوه وبكره اعادته
حجة الاسلام ان كان قد حج ويكون وطبيع امراته زنا والولد المولود منهما في هذا ما كان ولا لسانا فاعلم
عليما وانكاه في خان وعينه ووجب اسلامه واستنابته وعيد يد لكاحه فان ابي ان يعود الي الاسلام
بعد ثبوت ذلك عليه كان دمه يدر راد قد نفل علمنا من اثمهم اسم تعالى ان من انقض علمه بغير سب
يتشبه عليه الكفر واما كون العالم نسيا ودرسا فلا يشترط ذلك بل اذا الصف يكون عالما ذاهبا وضبط
ويكون جوابه الكفر خطابه المجرد وان لم يفت ديد رس للنسبة الي العلم واما عيية جملة القرآن
القرآن المجيد دين عن العلم فمن استغفهم او سبهم او اذاهم يقول او فعل فانه يبري عبي ذلك بهذا اذا
قصد بذلك ذاهم اهل الكوفة كونهم جملة القرآن فلا شك في كفره واما اذا سب احد العالمين لا مبرر في كل
في ذاته او عاده له في الفقه الشرع لما يكون كفر عيية ان يبري القصر بل لا يبري له المراجع له واما سب
ما يراه القاضي لكونه مجرب عليه بذلك ونقصه بالنسبة الي ذاته لنسبته الي العلم وبالحيلة في كل
العلماء معصومة من اسم السلام من تحسنان والتمل وان يصون عقيدتنا من الزرع والتكليف والدين واسم اعلم
وسئل عما صورته ما فوقكم فستجيبكم فحين سب ابا بكر وعمر وعي رضي الله عنهم وعيهم من القصة
سب عاييتة وقاطعة ومن ابروا في النبي هم عبي عاييتة **فقال** كتب المذهب المعبره ناطقة بان من
سب الشيعي اولهما او احدهما ولو كافر لكان يبري الكلام بغير الكلام بغير التوبة ام لا ولم اقف على نقل في
عدم قبول توبته في سبي من كتب المذهب المعبره الا ما عرفت بعض العلماء الى المحيط ان سب الشيعي
لا يقبل توبته ويقبل بلا تراخ في كراهية في بعض كراهية من كتب المذهب المعبره الاول ولم ادر ما اراد
بالحيث بل هو اهل الحائ ام الرضوي واما ما يقتضيه المذهب بتوبته لانه علمنا انهم ابريهم

قالوا بل قال بركة الاسوات الى الدنيا وان جبريل غلط بالحجج الى محرم من دون علي من اسعدنا وكذا
 الخوارج في الكفار هم جميع الامم والدار القدرية في نبيهم كون الشرايعات انه تعالى ويقول ان كل فاعل
 خالف فعل نفسه قال في البرازية وغيره ان كتب المذهب واحكام هو لا احكام امر يشهد وقد
 على وانما امره بتقبل توبته ولا شك ان من يقول ان جبريل غلط بالوجوه اعظم من سب الشيعي
 لانه انكر نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم ومع ذلك قالوا بقتل توبته وانما قلنا لعدم قبول توبته وهذا التساوي
 من سبهما وسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكون حده القتل وان قاب ومن انكره حجة المصدق رضي الله عنه
 ورمي عايشة ففعل بالعدل هو كما في بعض النسخة العثمان واما من سب ابي النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم
 فقال مبتدع فاسق انهم ليسوا بالانبياء بل انهم في الشدة والحماس كدب الا ان يظهر التوبة والا
 والاستغفار لم يوفق عليه العيلة والسلام من سب نبيا فاقطعوا عنه سب اصحابي فاصبر بوجهه وهذا
 لجهوم شامل لاصحابه ذكرنا وانما هذا ما ظهر من الجواب واسد نقاي اعلم بالمرسل **وذكر**
 العلامة الشيخ عبد الرحمن المشرك عاصروا ما فاقكم في شتمهم خرج من بلدته وودخل الى دار
 الاسلام وسكن فيها بغير جبر احد في عتبه لاحد عليه وجه ان يملكه ويسميه ويحضره
 بوجه من الوجوه ويدخل في المرتبة **ام لا** ليس للحدان بغيره من الشتم المذكور حيث اسلم
 نفسه بعد ان دعا الى دار الاسلام تحت المذمة واسد اعلم **وذكر** عن شخص اقامه السلطان
 والي اخر محبة الشريعة وقوله امرهم باقتام بكتك واخرج جديده في حفظ تلك الجمالك ثم ان حضرة
 السلطان الاعظم اقام وزير الحفظ اياه اليمن فلما وصل الى نواحي مكة المكرمة نزع من حضرة
 السلطان الاعظم بقره اسد فوض اليه اصلاح الحرمين وان راى ان القيام بأمرهما من جهة السلطنة
 الشرعية قد صدرت منه افعال واحوال اقتضت رفعه عن ذلك وتولية غيره مكانه ولم يقدر
 ما يشهد له من غير ما امر السلطان في قاعة قد عرف جميع ما كان معه من ثمنه ففعل المذكور وكان
 ان ما نسب اليه في الفرائض من من الافعال والاحوال لم يشهد به شهود في وجهه ففعل
 ولم يحكم به من شتمه ونحوه جرد عوي بلا دليل قبل يقبل قوله بان حضرة السلطان الاعظم
 فوض اليه ذلك ما غير ان يورد ما يشهد له من خط سلطاني يعتمد وعلي فرفضه ذلك بل
 يميل الى مع قيام شبهة انه قد جرت له في السلطنة ان حضرة السلطان ارسل لوزير الج
 بلاد بعيدة ومنع علامته الشريفة علي اوراقه الخ ليعين الكتابة ليكتب فيه الوزير ما ارادها
 اقتضت المصلحة من احوال النظر الذي ارسل اليه ففعل هذه الشبهة يقبل انفسوا انفسوا

علي فرض ظهوره ام لا واذ كانت العادة والقانون جازين علي ان والي اخر محبة الشريعة
 مولانا السلطان عدا ولايت الي استنها عهه هل يقبل قوله من نزع خلاف ذلك مجرد عوي من غير
 برهان ودليل علي ذلك ام لا واذ انقلب الشخص الذي اقامه الوزير المذكور علي البلدة التي كان قاضيا
 فيها الشخص الاول من جانب السلطنة الشريفة بالمستور السلطاني واعانه عليه جماعة واذ كان
 الي الاخر رعايا المسلمين وقطع السبيل عن الحرمين وعلم ان من نزعهم لا يندفع الا بالاعتناء قبل تحمل
 مقاتلته ومقاتلته من مع من اسباب ام لا **فقال** لا يقبل قوله الوزير المذكور من غير ان يقيم علي
 ذلك برهان لا يشهد بان ما فعله الخوض اليه من حضرة السلطان الاعظم بقره اسد ولا سبيل الي ثبات
 ذلك الا بالامان من مستور سلطاني يقضي ذلك والمستور السلطاني وان كان باقية في اثبات ما يقضيه
 لوجود العلامة الشريفة السلطانية التي جرت العادة بالانكسار عليها كما حقه العلي رضي الله عنهم
 لكنه مع قيام هذه الشبهة المذكورة في السؤال وهي انه قد يقع مولانا السلطان علامة الشريعة
 علي كرس خال من الكتابة ليكتب فيه الوزير ما يراه من المصلحة العامة علي اهل النظر الذي
 ولاه عليه لم يمنع الا احتياج المستور السلطاني المذكور وعلي فرفضه المستور المذكور
 الي حضرة مولانا السلطان فالامر المذكور فيه من الغزل والنصب اذا كان معللا بصحة الاعتقال
 التي اقتضت الرفع والنصب والرفع لم يعزل به الاجد يوثق بالبيئة العادلة في وجهه ففعل
 وحكم بحاكم الشرعي بالانكسار ابرع العلة وجوده او عدمه واذ كانت العادة جارية بينه والي
 اخر محبة الشريعة لا يعزل عنها الي استنها عهه كان ذلك من نية علي ان الامر المذكور لم يصدر عن السلطان
 بقره اسد نقاي واذ انقلب الشخص الذي اقامه الوزير المذكور ولم يشهد نسبة اقامته اليه
 السلطان كان حكمه حكم السفارة المتعليين علي بعض المواضع بالشوكة فيضري عليه وعلي من حكمهم
 المعلوم المتدبر من عات كسب شبهتهم فان رجوعا عن ذلك والاحتل مقاديرهم لم يرض عنهم ودفع
 الفرض عن المسلمين واسد يقول ان حق ديويميد في السبيل واسد اعلم **وذكر** عن شخص قال السلام
 يامليون ولعنتم فما حكم اسد **فقال** لعن السلام اذ هو حرام لا يجوز فعل ذلك واذ عاينا استفت
 المتحرر والقدر من جنس ما اذا كان من جيران النبي صلى الله عليه وآله وسلم فان فيه ايد المصم بايد اجير انه قال علما
 دهمهم اسد نقاي لا يجوز لعن الشخص وان كان فاسقا وفي بعض الروايات قالوا لا كفر في دي
 ستمس الامة الشريفة واسد اعلم **وذكر** عن شخص جافس فقام شيخ مدر سبني شخص
 اخر واراد ان يعتميه من ذلك المتحلي وروي مجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خلقه المدرس فاستمع من مقامه

م
 س

ونا

من بعد الذي جلس فيه فدفعة شديدة عن الفاء على وجهه مستغفبه عن مبالغة
وقال له هذا غلي لي وأبش وعلمك تجلس فيه مهدد له بذلك عين مبالغة الشرح وجماعة
من المسلمين حال السبي في خلقة المدرس من قبل فذل سابع شرعا وميل لاحاد عن كبر سجد النبي
ص من خصوص في خلقة المدرس ويجلس العلم وهل فيه استغفان بالعلم والهدوء وعدم مبالغة
بالشرح وأخوانه من الطلبة فما في حق فاعل ذلك شرعا وما يجب عليه عطفه في الحق الشرع
الشريف **فأما** فقل ذلك كله حرام حين جازي من عا و فاعل ذلك خارج عن سنة الشريعة بل
ان فعل ذلك با حنة الحكم مستحقة لديه فاصدا تخفيسه كفر وتطرق من وجبة وان لم يكن من
قصده استغفان في حق الشريعة خصوص في مثل ذلك في مسجد النبي ص ومجلس
العلم وحضرة شريفة وعدم توقير العلم والعلماء ومسجد النبي ص ولا يجوز لاحاد فاعته من
سبق الي مجلس ويجلس فيه قبله ان يعينه من يحسنه تكليف من يد فرح اخاه الحكم ويلعبه
على وجهه ويجلس العلم وكل ذلك سوادب ودليل على الاستغفان وعدم المبالاة بالعلم
والعلماء قال علماء دنا رجمهم الله من رفع صوت على طالب العلم بعدد الاستغفان طلقت
ن وجهه واخر وان كان على وجه اعراج بعض راجعاه وكقول علي بن ابراهيم الله تعالى الاستغفان
بالعلماء والاستغفان بالعلماء كلاهما كفر وهه ضلال وكقول علي بن ابراهيم الله تعالى ولا يؤمن
احد من مجلسه ثم يجلس فيه **واسه اعلم** **وبل** العلامة زين بن جهم رجمه الله عن نضر بن قال
اسمعت ان لا اله الا الله واستشهد ان محمدا رسول الله بل يحكم بالسلامة **فأما** لا يحكم بالسلامة عام
ينبئ عن كل دين يتخالفه دين الاسلام **واسه اعلم** **وبل** عن ذي جالس في خانوته فورد عليه
سقف من اهل العلم فاجبه له عنده هل يلزمه التيام كراهة **فأما** لا يلزمه **واسه اعلم** **وبل**
بل يجوز للذي في ان يعي بنا على بنا المسألة **فأما** لا يجوز له ذلك وان فعل يهدم حقي لينا وي بنا
المسلمين **واسه اعلم** **وبل** عن الذي ولد مصنفين على بيعة ام لا **فأما** بيعة الاسلام **واسه**
اعلم **وبل** عن الصوفي اذا استلم في حال سكره هل يصح اسلامه ام لا **فأما** يصح اسلامه **واسه اعلم**
وبل عن الذي اذا قرأ الفاتحة او غيرها من القرآن هل يحكم بالسلامة ام لا **فأما** لا يحكم بالسلامة
واسه اعلم **وبل** عن اسلام الكران هل يصح **فأما** يصح اسلامه كالمصافي **واسه اعلم** **وبل** عن
رجل خفي قال منهج الشافعي ليس بحق ولا يصح الهل به هل يكفر بذلك **واسه**
اعلم **وبل** عن الاعيان والاسلام هل هما واحد او بينهما فرق **فأما** نعم هما واحد عندنا

واسه اعلم **وبل** عن الاعيان هل يرب بالطاعة وينقص بالمعصية **فأما** لا يرب ولا ينقص **واسه**
اعلم **وبل** عن ذي قال ان فعلت كذا اكون مسلما فهل اذا فعله يصير مسلما **فأما** لا يصير مسلما
بذلك **واسه اعلم** **وبل** عن الصاخر هل يستتاب وتقبل توبته او لا تقبل **فأما** لا تستتاب ولا تقبل
توبته **واسه اعلم** **وبل** عن الكافر اذا ذكره على الاسلام فاسم هل يصح اسلامه او لا يرد يقبل
او لا **فأما** نعم يصح اسلامه واذا اراد لا يقبل بل يجبر حتى يعود الي الاسلام **واسه اعلم** **وبل**
عن قال لمسلم ياكل من كل شيء يكفر بذلك ام لا **فأما** لا يكفر بذلك ولا يكره ان طلب تقرب به **واسه اعلم** **وبل**
عن رجل قتل انا لاحب القراع هل يكفر بذلك ام لا **فأما** ان اراد بذلك لاجل النبي ص كان حجة يكفر
لانه استغفان عقابه الشريف وان قال ذلك لمرفا اصابه منه لا يكفر **واسه اعلم** **وبل** عن اعتذر
لاخر في امر بينهما ومن جملة الاعتذار قال كنت كافرا واسلمت هل يكفر بذلك ام لا **فأما** لا يكفر بذلك
واسه اعلم **وبل** عن لعقد على فقير عال حرام راجيا بذلك الثواب هل يكفر ام لا **فأما** نعم يكفر
واسه اعلم **وبل** عن الرافضي اذا فضل عليا على ابي بكر وصير هل يكفر بذلك ام لا **فأما** لا يكفر بذلك
لكن يكونا مبدعا **واسه اعلم** **وبل** العلامة زين بن عبد الله المغربي عن رجل عا صم مع خرمي بسند
الشرح فابرز الرجل من يديه حجة شرعية فيضاة من قامة مستقى وفيها اسم النبي ص وشار بها
الي الارض وقال هذه حجة عليك فقال الاخر ضمه في استك فاذيلهم الاخر انكسر بذلك
وبل اذا انقض مقام صاحب الرسالة يقول او فقل يقبل ولا يقبل توبته ام لا وهل اذا اقر وعمر وعي
ما صدر منه او لا كلما معاذ يلزمه **فأما** متى ما علم استغفانه بعصونه **فأما** لا يجزئ الشريعة فهو
مستحق حكم الشرع الشريف وذلك كمن نصب الي رسول الله ص فقد ذكر في كتابي القديسي
انما استغف بشي مما يتعلق به عليه المصلحة والتمام او بشي من الاثام يكفر ولكن انما استغف
تعلما للدين وائمة الشريعة حتى من قال لعقيد فقيه بالتصنيف يكفر به وفي المحجرات ذكر عند
الشرع فحشا او صوت موتا كرهيا وقال هذا الشرع يكفر والاستهزاء حكم الشرع كفر وامان
نقص تمام الرسالة يقول بان سبه على الله عليه وسلم والفعله بان يفض به قبله فهو مرتكب
حد عندنا فلا يقبل توبته في استقاط القتل كافي في الهابة للكمال وبه جزم شيخنا في خواصنا **واسه اعلم**
في فتواه لكن من خرج في الشفا بان من سب النبي ص فانه مرتد وحاله حكم المرتد ويقبل به ما يقبل بالمرتد
وهو لا يقبل قبول التوبة كما لا يخفى واما اذا اقر انسان على ذلك واول كلامه ينظر في تأويله
ان كان معبولا لشرع على به وعول عليه والا فلا ويكون اثما فاستغفانا للمذنب عايلق

بحاله واسد اعلم **وقيل** عن سب عليه الصلاة والسلام ان البعض يقبله بغير كفارة ولا اذا كفر
هل يقبل توبته ام لا وهل حكم الاستبراء بالاحتياط كذا ام لا **لا** بل يكتفي في التجمع والتأنيب
بالسب سواء كان نبييا عليه الصلاة والسلام او غير من الانبياء بل يقبل حد او بغيره بالقبول
كما خرج به الحال في الهادي وفي البراءة انقض عاك السب وصرح بانه يقبل حد ولا توبته
قال لانه وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يقصور فيه بخلاف لاحد لانه حق نطق بحق الصديق
فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الادبيات وهذا قد في الاثر وله بالقرينة في جيب احقاق الاسهل
والاستحقاق به لانه يتعلق به حقه ايضاً واسد اعلم **وقيل** عن رجل قال لست بخصم لك المصطفى ما هو
كذا فقال مصطفيا كذب المصطفى فاذا اترت عليه **لا** فصرح مشايخنا بان الاستحقاق بالعلم
كلوا علم استحقاق بالعلم والعلم صفة لله تعالى ومحة ومحة منه عاك حيا عباد
ليد لو خلقه الى شرعه نياية عن رسلك واستحقاقه بهذا العلم يعلم الى ان يعود اليك
الاستحقاق بالصفة فيترتب عليه بذلك الكفر ويتعلق به احكام الردة من بينونة الزوجة
ويجب دال الايمان وغير ذلك وكذا الاستحقاق بالمتنوك موجب للردة واسد اعلم **وقيل** عن
رجل سئى قال السيد شريف بعد فحاشيتك لعن الله اسد والديك والدي والديك الذي ظنوك
فماذا ايتيت عليه شر **عاطية** اما وجوب التضرير فلا كلام فيه واما القول بكفره فلو انما
المتنوك للهوم كما حرم منه جمع نحو اح حيث قال والتجمع اعرف باللام والاصناف للهوم
ما لم يتحقق عهد لتياديه الى انك هن خلافا لابي هاشم مطلقا ولا ما حرم معنى اذا الحق
مهموداه وان كان كذلك فيكون استغنيا فنيا وان حفره الرسالة صلاة اسد وسلامه عليه
فينبغي القول بكفره وانما كفره عليه الصلاة والسلام لا يقبل توبته عاك ما ذكره البرازي
وسبقه الشارحون نعم لو كوط في قوله هاشم واما الحكم في كلام الباب فيمكن التمسك به بعد
عدم القول بكفره لعدم القطع بالتأويله وبما هو اللائق به سب اصحابنا لغير جهم في كتبهم
الحدية بان المسئلة ان كان فيها وجوه كثيرة توجب التكفير ووجد واحد ليوجب في المصطفى
المكي الى الوجوه الذي لا يوجب التكفير محسنا للنفذ بالسب وافي واسد اعلم **وقيل** عن رجل راف
رجلا في بئر فراه رجل او بامر رجل اخر هل ان يقتل الرجل والمرأة معهما كانا او عجلت حصن
يعني ان الامام **لا** ان كان يعلم انه ينيجر بالمتنك والضرر عبادون السلاح ليس له ان يقتله وان
كان يعلم انه لا ينيجر بالقتل حتى لا يقتل وان طارئة المرأة على قلبها ايضاً وقيد في قاصحان

بالاحسان

بالاحسان وصرح شيخنا صاحب البحر ان هذا من باب المتن بغير حق فله في بعض مواضعه فان قلت بل
لنحو احكام المتن بل قلت قاله في البراءة ان كان وقت ارتكاب فاحشة يجوز لكل واحد بعد الفرج
لاء يمتعه الامام وعليه هذا الوراء مسلماني بل لست له واغاي عن لانه لا يصدق انه قد اذ ان
هذا من باب اقامة المتن بدهون باب احبة احبة وموت يقتضي عدم اشتراط الاحسان
كما فهمه بعض المحققين من مشايخنا وما انا انك اعليك ما وقفت عليه من بعض عبارة المتون
قال في جمع الفتاوى في فعل الامر بالضرر واليه عن الحكم ويجوز وسيل التمسك والافان رجلا
وجبر رجلا مع امراته ايجل له قتله قال ان كان يعلم انه ينيجر عن الزنا بالمصباح والمزب
عبادون السلاح لا يقتله وان علم انه لا ينيجر بالقتل حتى لا يقتل وان طارئة المرأة على قلبها
ايضاً وهذا تفصيل من ان الضرر بغير علمه الانسان وان لم يكن محسنا وكذا القتل في
المسئلة في المتن عن ابو يوسف رحمه الله كذا وفي جامع خير الدين قاضي بخان ان الاصل في كل
شخص اذا راي مسلما ان يجل له قتله واغاي يتبع خوفا من ان يقتل ولا يصدق في قوله انه في غير تاييد
لكن نقله الزيلعي عن الهندواني ولم يبيده بالاحسان وفي الحديث ان الاصل في كل شخص اذا راي
مسلماني ان يجل له قتله واغاي يتبع خوفا من ان يقتله ولا يصدق في انه في غير تاييد
بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المتكسر وجميع الظلمة بادي يسي لم تفتح وجميع الكبار والحق
الظلمة والسماة فيما في قتل القتل وبثاب قائلهم انه هذا كله يبيد ان القتل ليس من باب اقامته بل
من باب الامر بالضرر واليه عن الحكم والضرر عاك في الزنا واسد اعلم **وقيل** عن جماعة
يتسخرن ويرقصون ويكشعون عورتهم بحضرة ابي عبد ومنهم من يعمل قاصيا اي عاك
صورة القاصي ويضع السواك في راسه ومنهم من يعلو الخطباء والائمة والامر بالمعروف والنهي
ذلك ويكفرون باستخفافهم بالعلماء اية الدين ام **لا** يعنيرون عا امره احكام لاسفاحهم
واكلهم را دا عالم ولا مثالكهم عن ارتكاب قبيح افعالهم واذا استخفوا بالقاصي وبالمكابر
حيث هم على كفرين وكما افاده البرازي وعنه من باب العلم واسد اعلم **وقيل** عن جماعة اذا
الي محكمة شرعية المتداعي في رجل البالحكمة ورجلها ومنهم من الدعوى ومهدل مجلس
الشيء الشريف ومزب رجلا واقفا ظاهرا وعد وانا وكان ذلك مما يري من القاصي في اذ ايلز به
قوله قد تفرغ في الشرعية ان تعطيها واجب الاستخفاف بها كغيره ولا يكون الا انسانا هو من
حي يكون متقادا للشرعية وباطنا قال اسد نقاني ظاهرا بل يؤمنون حتى يحكموا فيها مشيرون

له امر يدق عليه ويخبطه بغيره اي خدعه وفي عرف الشرع تخلف بكل ارتجاف سبب وجعل على غير حقيقة
 ويترجم على القويمة واخذاع وعندكم قوه في النفس يتاخر عنها القويمة من غير استئذان بغيره
 ولا ربح والساحر يكثر قال في الامشاه والنظائر كاذب قوته مقبولة في الدنيا وفي الاخرى لا ارجع
 الكافر بسبب بني ولبيب الشيخية واحدهما هو بالسحر ولو امرأة واسه اعلم **وسئل** عن اسنان اكثر رواية
 ابي بكر رضي الله عنه للكبي صم بل يكفر ام لا **قال** بانه يكفر لانه كذب النبي صم في اجابة عن عند الله
 وهو قول تعالي اذ يقول له اصدقه لا تخزن ان الله معك خفافا لا يجتمعا الا في حكاية حرم وعقار يعني
 رضى الله عنهم اجمعين النبي صم فانه لا يكفر وليست اللعنة لانه ليس في هذا الكذب النبي صم في اجابة
 به عن عند ربه بل هو كذب عليه والكد بكسبه وبالكسبة لا يكفر واسه اعلم **وسئل** عن اسنان ودف
 سنا النبي صم بل انما يكفر ام لا **قال** اذا قد في عايشة رضي الله عنها ما لم يكفر لان بل هي من الزنا
 ثبتت كتاب الله تعالي فصار يقد فيها كذب بالما ثبت به ليل قطيع وان قد في عينها بالزنا لا يكفر فان لم يكن
 ما ثبتت بكتاب الله تعالي فصار كذب باو اقترع عليه من حصاره من كسبه الكيسه واحكامه بار كسبه الكيسه لا يكفر
 ما لم يستعمل واسه اعلم **وسئل** اذا قال الانسان اني نقرأ القرآن بعد ختم القرآنة استكمها عدة اهل
 مصر هل يكفر ام لا **قال** بانه يكفر قال في التارخانية في الاجازات وحكي عن طهيس الدين انه قال من قال
 كبري القرآن زمانا احسنه عند قرآنة يكفر واسه اعلم **وسئل** اذا قرأ القرآن في معرض كلام الناس هل
 يكفر ام لا **قال** بانه يفتي في الاشياء والنظاير انه يكفر حيث قصد الاستخفاف بحب قال وقد اقول يكفر
 ما اذا قرأ القرآن في معرض كلام الناس كما اذا اجتمعوا لقراءته فجمعهم من جمعوا وكذا ان قرأه وكاساه بها
 ولم تظاير في الفاظ التلميح كلها ترجع الى الاستخفاف بربوب الله **وسئل** عن انسان قال طان يثلم
 في عام الله هل يكفر ام لا **قال** اذا اعتقد الخائف ان طان يثلم في عام الله كفر واسه اعلم **وسئل** عن شخص
 كان اخر فجا فخرجه من عنده في انه يجده فقال لا يثلم في فجا وكوجبت الذي صم ما ايزن رسول
 يكفر ام لا **قال** بانه يثلم مع النفس من الشدة يد اللطيف بحاله الرابع له ولا مثاله عن قبيح افعاله وجب
 على ولي الامر دعه وجره عن ذلك ولا يكفر بهذه المقالة قال في منطوقه من وبها لا يكفر في الكافر
 وهو مسلم وبها انما قالوا ليس به كاذب بل في شافعية ولو انه ذاك الشخص المظهر **وسئل**
 عن جري على لانه كلمة الكفر من غير قصد يكون موافقا لانه لا يكون موافقا لانه لا يكون موافقا
 ولا يكفر قال في الحاشية والاختلاف في انه اجري على لسانه الكفر لا يكفر واسه اعلم **وسئل** عن هذه
 الاعلام التي تكون مع انفسنا واتخاذ كل جماعة كونها من الاخوان هل هو جائز ام لا **قال** لا بأس

بذلك

بذلك اما حالة القتال فينبغي ان يكون الوثنية المسلم في بيعة والربا سوا على هذا جازا لا اخبار الي
 ان قال في التواريخ اسم لما يكون للسلطان والراية اسم لما يكون لكل واحد من جمعة جماعة تحت رايته واما
 استجب الرايات السود في حالة القتال لم يفتوا من الرجوع الي راياتهم والسود في منواله النصار
 ابي في اللون واستثنى من عينه فخصوه صفة النصار فاما الاثنية فلا بأس بان يحمل الرايات بيضا
 او حمرا او صفرا او اخضر او لالبيضا في اللواحق وعليه الصلاة والسلام احب الشيا الى الله تعالى البيضا
 والارضية ان يتخذ كل قوم شعارا اذا خرجوا في معاراهم وينبغي ان يتخذ كل قوم شعارا اذا خرجوا في معاراهم
 وينبغي ان تكون الراية شعارا من وفادته ان على رجل من اصحابه وعن اهل رايته نادي بشاره الى ان قال
 والشعار هو العلمامة والحيار في ذلك الي الامام الا انه ينبغي ان يتخذ كل قوم شعارا اذا خرجوا في معاراهم
 بطريق التناول وقد كان رسول الله صم يحب الفأل الحسن واسه اعلم **كتاب القسطة**
 لم اتفق على كتابة القسطة كما هو في هذا الباب **وسئل** العلامة محمد بن حسين بن علي الطوسي عن رجل
 في بدر جرح ادعاه رجل فاقام بيته فطلب ابنه واخذه وجا اخر وادعي ابنه واقام بيته عندهم
 بيته **قال** بانه بيته في البيعة من قال في التارخانية وفي الذخيرة فلو كان الصبي في يد رجل
 يدعي ابنه ويقيم على ذلك بيته ويقيم رجل اخر بيته ابنه فحق لصاحب اليد
 لانه الشبب بعد في الشناج وفي الشناج صاحب اليد ولي وقال في المختار ومن ادعي ابنه ثبت
 حشبه منه وان ادعاه اثنان معا ثبت حشبه فيهما الا ان يذكر احد منهما علامة وتبين في الدعوى
 فيكون ادعي واسه اعلم **وسئل** عن الملقط اذا اخفى على الملقط هل له ان يخرج بالشفقة ام لا
قال لا يرجع عليه بذلك الا اذا اخفى عليه باذن القاضي وصدقه الملقط بعد البلوغ قال
 في المختار وهو مستبعد بالافاق عليه الا ان ياذن له القاضي بشرط الرجوع او انه بعد في الملقط
 اذا بلغ واسه اعلم **كتاب القسطة** **وسئل** ما قولكم على يجوز القسطة ما بوجه الطريق
 من الفهم وسال به مما لم يلقط اصحابه وليامون بالقسطة ولا يعمون عنه **قال** نعم يجوز حيث
 علم اخراف الصهاية عنه وعدم خدشه له لانه في ذك قرينة على جواز ذلك من يلقط قال في المختار
 رضي الله عنه في كتاب الخطر رجل وجد جورة في اخر بحت حتى بلغت عشا وصار لها مقيمت
 قال المقتبة ابو بكر ان وقت بركة موضع واحد في لقطه وانا وجدته في موضع متفرقة على
 ذلك نحن جميع نوافي في قال بعد ذلك وعندي انها لقطه مطلقا في التارخانية ما يرد منه ذلك
 فيكون في التداويك باسطر فليراجع واسه اعلم ومنها ما وقعت عليه من التناول في كونية بل

رايه

في

في

الباب واسم اعلم **وسيل** العلامة محمد بن عبد الله الفريسي عن رجل لي شاة في بركة ليس عندها اكل فخذها
 واتي بها الى مكانا استسكن فيه فاس فخذها منه حاكم ذلك المكان برخصه ورجعها ورجعها ورجعها ورجعها
 وقال ان الذي صاحبها اعطيه عنه ثم اكل ذلك اللحم واعطى منه فكل يجوز الاكل من ذلك اللحم لا وملكه هذه
 الشاة قبل يحيى صاحبها وبعده **فصل** هذه الشاة حكم القطع فاذا اخذها الحاكم المذكور رجعها الى يدها
 له رخص ولا يحل له الانتفاع بها الا بعد اداء الضمان وحكم الحاكم بالعتي او التراضي عن مقدارها اذا اذنه ان
 وان احضر صاحب الشاة المذكورة فان شاقه الملتصق او ضمن الحاكم المذكور لقتلها بالرفع والاحذ
 وفيه التي يري للكرمانى اما لا يقول من اخذ شاة من ارض فلا فاكلها فلا ضمان عليه لانه عليه السلام
 ان نذره اكلها حيث قال لك ولا تحب وقد اجاب الصلبي بان قوله عليه الصلاة والسلام لا تحب ليس
 للملك فابانه وقال او وهو لا عليك والخراج ان جاز صاحبها قبل ان ياكلها واخذها فلا ضمان عليه
 انه فاحضل يجوز له ان ياكلها معتمدا على ما قلناه عن مالك قال في جامع المقصولي ولم يخرجه في اياها
 بقوله مالك والشاة في غير هذا اختلف من يسهه وله ان ياخذ بحكمه وامن حكم عليه بخلاف مذهبه وهو انه
 اعلم **وسيل** عن رجل المتخذ دنانير من موضع في شخص وادعي انها له فصدقه المقتض في رجل يبيع
 المدفع اليه كمالا قوام بيضة **فصل** اختلفت في ذلك قال بعضهم لا يبيع على المدفع وقال
 بعضهم يبيع حكاي القوي انما يهدي في العجبي والرجلي في الكس خرم بالاول وحكي الثاني بضمير
 قيل وفي كلامهم بوضع ما جزم به الرجلي ولم يزمين صرح صرح ذلك صاحبنا واسم اعلم **وسيل** عن رجلين
 عسبان فزاري احدهما لقطعة فقال لصاحبها ما فخذها لنفسه بل للاخرازمي لكونه للارام لها
فصل هي للاخذ للارام كما في السراج الوهاج واسم اعلم **فصل** العلامة زين بن جهم عن رجل لقطعة
 وباعها بدينار احكام في صاحبها بعد ذلك وطلبها من الملتصق به لم ان يضمنه اياها ويطلب البيع
فصل ليس له ذلك ولم يضمن الذي يبيع به واسم اعلم **وسيل** عن رجل لقطعة عرض فخرج شخص
 اخر ادعي بها الله واعطى هاتين بل يبيع الملتصق على دفعها له ولا **فصل** في رجل يبيع على دفعها له لكان
 يشبهها بالبيضة الشرعية فان لم يشبهها انما هو صدقة ودفعها له وانما استخرج حديثي زين بن جهم
وسيل عن رجل لقطعة وعبد ابقا مندهما الى من يبيع علي ملكها بل ان اخذ منها كذا لا ادفع
 مدع اخذ **فصل** ان دفعها باجرها لم بعد الموت ليس له ذلك وان دفعها بالعلامة في المقتطعة
 ولقد بقي العبد الابدي انه سيده اخذ الكفيل واسم اعلم **وسيل** العلامة محمد بن جهم عن رجل يبيع على الصلبي
 عن شخص اخذ لقطعة وادعي وصنها في مكانها فملكها بل يبيعها ام لا **فصل** ان اخذها ليظهرها بل

لي لم اولعني لانه عن قال في جامع المتاديب لو استغني عن رجل لقطعة فزفها ثم وصنها في مكانها فملكها
 بل يبيعها ولا فان احب بشي اخطا انما ان يقول ان يهدى العسيلة هي للامة او جدها ان يكون لهما
 لنفسه او اخذها ليظهرها لم اولعني او اخذها لصاحبها اما اذا اخذها لنفسه يضمن اتفاقا
 لانه بالاختصاص عاصبا والفاصل ليس عن الضمان الا بالرد الي صاحبها واما اذا اخذها ليظهرها
 فان عليه لانه لم ياخذ لنفسه ولا لصاحب كانه لم ياخذها واما اذا اخذها لصاحبها ثم ردها
 الي مكانها فانه ينظر ان ازالها عن مكانها ثم وصنها فيه يضمن والا فلا واسم اعلم **وسيل** عن رجل لقطعة
 ام لا **فصل** يحل قال في اللبس لقطعة احل ويحرم امانة اذا اخذ ليس بها عي صاحبها واستند قال الشيخ رحمه
 الله تعالى لانه اذا اخذ على هذا الوجه ما دون فيه شرعا بل هو الافضل عند عامة العلماء واسم اعلم
كتاب الابن وسيل ما قولكم فيمن ابق فخذ اخذ فطلبه منه مال له فقال اطلقت فادعي
 عليه عند حاكم بالضراره وتسلية له حب اقراره فادعي الاخره وربه عند في بيعة ذلك بعد
 باخذه وتكر من قتيمة وهل ان ادعي الفارم ان قتيمة العبد كذا ثم بيعة تشهد بان قتيمة امر يدها
 ذكره بل يعني بالسبنة من دعا على دعوام **فصل** حيث اعراف الاخذ بانا لطفه يكون ذلك مقديا
 منه واما ان لم يشهد فيكون قناتا مطلقا واما عندنا في يوسف فانه امانة وان لم يشهد ففاني كوشا
 تحت يده يكون مضمونا بالسعد واما على كونه مضمونا فالضمان انما هو واسم اعلم وهذا اخر ما وقعت
 عليه من الفتاوي اعلم انوني في هذا الباب واسم اعلم **وسيل** العلامة زين بن جهم عن رجل وعبد
 ابنا فاحضره الي مولاه فوجده قد مات هل لم جعل ام لا **فصل** نعم لم اجعل له في تركته واسم اعلم
كتاب المفقود وسيل روي اسم عنه في المفقود الذي لم يخو خمس سنوات لم يعلم له
 مقرر ولم يبي منه مكتوب ولا جمل بل قالوا انه مات فهل اذا شهد الشهود بموته هل يلزمهم ان يبيعوا
 بليد الموت او مكانه او يبيع شيئا رتب ان فلان ب فلان مات **فصل** كذا شهدتهم بان مات ولم يبيعوا
 زمانا ولا مكانا لانهم يجد من فيه الشهادة على الموت بزمان ولا مكان وبديل على ذلك ما قالوا في
 الشهادة على الموت بالتسابع فانه لو شهد عند القاضي ان فلان مات وقال احب ان يترك
 نفع بجزائها وبعيها على الجميع كذا في الخلاصة من عين تعبير وذكر في باب العدة انه اذا اتاها
 شهر موت زوجها وسلك في وقت الموت تمتد الوقت الذي تيقنت فيه بموته وكذا ما ذكره في
 كتاب النكحة من انه لو برئت على الموت تيسم من غير تعبير وانما المكان انما استظهره في
 بعض الدعاوي اذا كان المدعي عا يفتي حله وكذا في الفتى لو شهد على مطلق المختل يبيعون

ت
ا
ب
ج
د
ه
و
ز
ح
ط
ي
ك
ل
م
ن
س
ع
ف
ق
ك
ل
م
ن
س
ع
ف
ق

ت
ا
ب
ج
د
ه
و
ز
ح
ط
ي
ك
ل
م
ن
س
ع
ف
ق

دليل من المدة وبالجملة لم يثبت من بعد من جهة كثيرة وقال قاضي خات في باب دعوى بها والمطرب بعد
 خروج كرايس وذكر كشافا في رجل قدم رجلا الى القاضي وقالوا له فلان مات ولم يدع وارثا عني وفي
 هذا الرجل كذا وكذا اقام بغيره واسما **وسئل** ما قولكم فيمن سافر ولم زوجة فاشتت اخوه امه وكله وكانت حطالة
 مفوضت ووضعه بيده على ماله وعقاره فادعت الزوجة على الوكيل نفقة منسكرة على الزوج فقرر لها الحكم
 ذلك وامر بالدفن ثم اشيع موت الزوج بعد مدة فبقي شيت به ونسبنا وبه للموكيل طلاقا كما حكم القاضي وبه
 للفرزير المستقبل بعد من الوكيل على بقا الزوجية **فتلقا** القاضي بان كان مفقودا بان لم ير موضع
 ولا حياته فلا يصح صرف وكيله لاحتمال ان يكون الموكيل قد مات كما في البرازية وانما له نقا في ما ياتى قوله
 وكذا لا يخطأ ما عتبه كذا في الجرح اخذ من كذا الوكيل الحية والمجنين فان عرف الوكيل على نفقة زوجة
 هذا المفقود بان القاضى جاز لان القاضى في النفقة على زوجة الغائب واولاده واما وادى النفقة
 الذي عليه ان كانت مخررة فتاكو العيس للقاضي ان ينصب وكيله على الغائب وعن الغائب لكان قد
 وحكم للمفقود او عليه فندفع في هذا القول اذا وفي دين النفقة وحكم القاضي في ذلك صح واما موت
 الموت في مدة الشهود باثباته بالاشاعة صح وليس للموكيل طلاق زوجة لان الوكيل المطلق ليس
 له طلاق الزوجية على الصحيح ولو كان عين مفقود فكيف بالمفقود الذي ليس له وكيله القرضين
 ما قد سئلنا به وكما عسى بقصد ليدع واسما **وسئل** ما قولكم فيمن غاب عنه طولية قدر يسير
 سني لا يعلم حاله ان ثبت موته بالاشاعة او بقول الشاهد رايه مات دفن في الشارع الغائب او قول
 مات ولم يورخ وهل اذا قبلت بينة السماع ولم يورخ بينة الموت من حيث اثبات او من قبله ادم
 اي وقت نفدت زوجة ومقتسم تركته وما في وقت يستحق استحقاقه لو لم يورخ اذ انما استحقاق **فتلقا**
 ان لم يعلم حاله فهو مفقود لا يحكم بموته واما اذا علم بجهلها الشهود فيجوز السداد على الموت
 اذا اجتمع من يتق به وان لم يجمع ولو فصل للقاضي بفعل الموت فاقدم قد صرحوا بانها لو شهدا عند
 القاضي ان فلانا مات قالوا اجازت ما ثبت من ثبوت به حازت سببا دعيها على الاصله فان ثبت الشهود
 وقت الموت نفدت من وقت الموت للمنفقة وقت السداد وكذا لبقية الاحكام واما ان ابياتنا وكذا
 علم من قول الغيب اربعة وعشرين ما انه لو تفرقت بينة الحياة وبينة الموت فلا يجوز ان يورخا لا
 وذكروا الحكم كما حكم وذكر القاضي في السداد على الموت ليس بشي ما ذكره الله ان اياها جرم موت زوجها
 وكذلك في وقت الموت نفدت من الوقت الذي تستحق فيه بموته لان العدة يؤخذ فيها بالاحتمال
 او لو كان الاستحقاق وان الشخص لا يستحق شيئا من الاستحقاق بالكلية بل لابد من التيقن والتحقق

اغنا

اغنا هو من وقت السداد واسما **وسئل** العلامة رايه بن نعيم رحمه الله عن رجل خلع زوجته خلع
 شرعي في محكمة شرعية ووقع بينهما براءة من الكتابين والزوجية المذكورة فامر فقرر رايه في نظرها
 عن كل يوم نصف واحد ثم انما سافر ولم يعلم لحيال ثم بعد مدة طويلة نفدت الزوجة المذكورة وهي حات
 ولم يعلم لها جرح ولها ابتداء من غيره واولادهم فحل للزوج المذكور الغائب شي من الارث ثم لا **فتلقا**
 اذا صارت مفقودة لا تقسم تركتها حتى يصير عمرها تسعين سنة ولا شي للمطلق المذكور من رايها
 بنتها وانما عاها واسما **وسئل** عن المفقود اذا ترك عبد او لم يترك ما لا ينفق عليه بغيره ولا يرض
 خرفة هل يجوز للحاكم ان يبيعه وان يوجره اذا راي المصلحة في ذلك **فتلقا** نعم لان بيعه وان
 يوجره ان راي المصلحة في ذلك واسما **وسئل** العلامة السيد محمد صادق بن احمد بن بادشاه في شخص
 مفقود استأجر دارا لمصلحة ما صنية باجرة معلومة ادى بعضها متها لما انقضت مدة الاجارة واستمر
 ساكنة في الدار من غير اجارة ثم في اثنا السنة نفدت من البلد ولا يعلم ان يكون هو ترك الدار بمصلحة وبها
 بعض الامتعة ونجسها عليها الصنياع حيث عدم اثاره ونقص الدار على صاحبها فهل للحاكم
 الشرعي ان يبيع تلك الامتعة ويبيع لصاحب الدار ما يقع من الاجارة ويحفظ له الباقي لان في ذلك نظر القاضى
 بخلاف ما اذا علم ان الامتعة تركت في الدار بالاجارة لا يحال طول النقص الفضية فتستغرق الاجارة عن تلك
 الامتعة بطلاقة الغائب بخلاف ما اذا بيعت **فتلقا** على القاضي ان يقبض امتعتة ويحفظها عند
 حافظ نفقة باجرة ويدفع الدار الى اهلها حتى يظهر حاله اما في ليلة او لم يظهر له حاله في اي بلد او موت
 او حياه فيكون مفقودا ويجري عليه حكم المفقود واسما **وسئل** عن مفقود لم استوف في دار انسان
 فطلب رب الدار من كذا قاضي الشرع الزني ان يدفع الامتعة من داره ويحفظها لصاحبها عند شيق
 به الى ان يظهر امره ويخالي له داره ليتنفع بها فتمجد القاضي من يحفظها عنده وحسب عليها الغيب
 ففعل به سبعا وحفظ ثمنها ام لا **فتلقا** حيث لم يكن للمفقود عي يوضع فيه الامتعة فالاصح ان يمسها
 القاضي ويضع ثمنها عند ثمة عدل واسما **وسئل** العلامة محمد حبيب بن علي الطوسي عن انسان
 غاب وترك زوجة فاخذت جميع ما في البيت وزوجته من الكا ح **فتلقا** ان الكا ح صحيح
 والحكم فيه انه ما غاب ولم يعلم مكانه ولا موته ولا حياته نصب القاضي من يحفظ ماله ويعوم عليه
 وينفق منه على قريبه اولادا وزوجته ولا يفرق بينه وبينها وحكم عونه بعد تسعين سنة
 قال في الجرح وهو الارث كما في المهادية وفي الذخيرة وعليه الفتوى بطلاقة المختار اذا اقصي
 من الجرح لا يفتش بطله غالبا اقرانه حكم بموته وفي السار خانية وفي التهذيب والفتوى في ما

بنين

نسا

على ثلثي سنة وقال في رفرهات وقول بعض المتأخرين من متأدينا سجدوا سنة رفرهات
وهذا للرجوع واسد اعلم **وسيل** عن المفقود على بيعه ثوابه ام لا **فاجاب** لا يبيع ثوابه لانه في حق
نفسه قال في المختار يبيع في حق نفسه لا في حق غيره او لا يبيع ما له ولا يبيع اجابة واسد اعلم **وسيل**
عن ائمة ائمة النجاة في حق ما يبيع من ثوابه ان يبيع ما له لا يبيع ما ليس له ذلك وللغاضي
ان يبيع ما يبيع عليه المصادرة في السرقة كذا في رفرهات قال في بيده ما لا
يجاز عليه المصادرة في السرقة وان اراد احد من اقربه ان يبيع شيئا من ماله فانه لا يبيعه
ان كان له المال عقار فليس له ذلك بالاجماع سواء كان البايع ابا او غيره وان كان مفعولا ليس من جنس
هوه كالمال والارباب يقولون ذلك لا يبيع الا على ان يبيع له لا على ان يبيع قبا سا وسو قوله وعاهي
قوله لا يبيع عليك البيع وهو سحس ناداه عام **وسيل** عن المفقود اذا رجع حيا لم يلزم الرجوع
انفق المصحف في سبيل ما انفق القاصي ام لا **فاجاب** ليس له الرجوع في انفق القاصي او وكيله
بأمره على ولده وزوجه من ماله ودينه وعلته قال في التفرغانية واذا رجع المفقود حيا لم يرجع
في سبيل ما انفق القاصي او وكيله بأمره على ولده من ماله ودينه وعلته وكذلك انفق له انفسه
من ارام او انا في وقت خلعهم الى النفقة او ثياب لبسها كسوة او طعاما ككسوة اما ما سوي ذلك
من الاموال اذا باعها لم يلزمهم الى النفقة تقدم قضاصيل ذلك واسد اعلم **وسيل** عن وقف بين
جماعة يستقون ريعا وشرا الواقف ان كل من ملك منهم نفسه حصته على ما يقع على فراجه
لقايب ومنهم واحد غالب له حصون سنة لا يملك حاكم فاجنب واحد من الجماعة انه مات فمات اراذوا
نصفه حصته على موجب شرط الواقف ذكر بعد ذلك انه في واراد حرم بقية المسقطين من ذلك في
يعتبر قوله بعد ذلك ام لا **فاجاب** لا يبيع قوله ان كان ريع الوقف تحت يده لانه لما كانت النفقات تعلق حق بنية
بخصته فلا يبيع قوله بعد ذلك عجزه قياسا على ما قاله في الجهد المال في يد الجاني فقالا البنتان ماتت اخونا
فهل ابنا وقال ولد الابن هو موقوف فان كان ما في يده ام لا مفر بالمال وان الابن موقوف يدفع النيات النصف
ويترك النصف لانه في يده ام لا المال العقل قوله بنية يده فاذا لم يجمع ان اخوهما موقوف فحق اقرابهما بالثقة
بالنصف فيعجز على دفع النصف اليهما فلو قال مات الموقوف فلا يجمع على دفع النصف الى البنتين
لانهما يدعيانه وذواليد صدقة في ذلك لما اقر عوت الموقوف اولا ويوقف الثلث على يد يد له ولد
الابن لا يدعيه واسد اعلم **كتاب الشركة سيل** ربه اسعنه ما قولكم ربه اسعنه في
رجلين شتبا في حلاوة الزبيب ولهما حصة بنك فاشي الى رجل اخر وكلاهما شرا لنا قعودا والدة

وعلة

في
الكتاب

وعدة نصيبه عليهم ما دهمى مرفقة يكون عليك وعليه مائة مائة ونفخ كد ما عينا فقال لهما الرجل اني
لا اعرف لهذا السبب حجة فقال له لئن لم اجد حجة فيك والجزء النقص على فاستدرك الرجل المذكور
وسيل فقولوا اجعل بينهما شراكة الالة وحيلة القدر المذكور خمسة عشر دنارا فقال لهما الرجل اعطوا
ما مرفقة عليك فقال له احبنا فان لم اجدنا فيك نطالب بمودرة كل ما عينا بعد ثلاثة ايام ففقدوا الشراكة
على ذلك ثم اقامت شريعتهم على العمل المذكور وصاروا يقتسمون الفائدة بينهما المائتين على
ذلك ثم اقامت شريعتهم على العمل المذكور وصاروا يقتسمون الفائدة بينهما المائتين على
فان اوافقت ما بيننا نشا تركك واعطيا لم يجل قبل المرحلي ان يطالب بها بالسنة الذي ترتب لعلها من عقد
الشراكة لم يلزم احدا من عليهما وما احكام الشريعتين **فاجاب** ما او شرا شرا اجل والعدة فصيح لانه لو كان بينهما
ما ماله به وهو ما يخصهما في اجل والعدة وما عطف الشراكة فساد لان الشراكة في العقود يشترط فيها
ان تكون في العقود والعدة يكونان بين الثلثة شركتهم ملك واما المرحل واختره فهو على من يباش
البيع والشراعتهم لعسا والشراكة وعلى من انتفع بالاجل والعدة اجرة المثل لشرا لهما لهما ايمان
لما استغلل واسد اعلم **وسيل** ما قولكم في انسان اذ امر ارجان يشترط في سلمة للخبرة على ان يكون الرجوع بينهما
فاشترط المامور السلعة في ذمتها ضرب المالك ان يدفع ثمن ذلك للبايع ففصل ذلك ثم باع السلعة المذكورة
ولم يعلق المشتري شيئا في رج ذلك فيكون الرجوع بينهما ام الرجوع لا يعتد في المذكور والحق فرض في
ذمة ام يكون للمشتري اجرة مثله في شرايه على رب المال وماله في ذلك لرب المال **فاجاب** هذا ليس بشراكة
واذا لم يكون شركتة لوقال ما شريتم اليوم من انواع النجاة في جنوبي يدي وبنيك وهدم جعل بينهما الا الرجوع
للمشركين بل هو لو قيل لشرا يدي يبيع عنده فيكون الشرا لو قيل والحق فرض عليه المان في يدي الشرا لو قيل
او ليعتد الشرا المالك لو قيل فاشترط فيكون الشرا لو قيل وان اختلف في البينة حكم المند في ثمنه فاما المالك فيكون
للمستقضي ما قاله من انه لو قال لخر اشتر هذا الذي وركه الف درهم ففصل في اجرة مثله ان يكون للواكيل
اجرة مثله واسد اعلم **وسيل** ما قولكم في بينه وبين شخص مساجرة فاقام عطف نصف عليه بينه
باعتنيته سبقت عليه وهو مسافر فان بينه وبين خصمه مال معا ربه شركة بينهما وايضا ما لا بد
عينا الشراكة وكتب بذلك نقلا بالظلم والتدليس وارسله مع وكيله لم يجل يفتي قوله الظلم بين ذلك
هو رد مال الشراكة للشريك قبل كتابة النقل وسنة السهو اولا وهل اذا عدم مال الشراكة من يدي يبيع
فقط او بينه وبين اذ اعاد على النقل وكتب البينة فكيف ذلك ام يلزمه ان يمان يسا في بلد البينة
ام لا حيث اقامت البينة عند القاصي على خصم وقبيلهم القاصي وحكم فيها مرفقة مرسلا كتابه

مست

الذي هو نقل الشهاده اليه فاض بشروط التي ذكرها وهو الكتاب الذي كتب اليه الكتاب
وفيه بشروطه والزمه ما فيه ما يقع للخصم بعد استيفاء الشروط مطعون الا انه لم يثبت عدم صحة
الحكم بان يكون الشهود عبيدا مثلا واذا قال الشريك في اقراره ان مال الشركه بغيره لانه لا يقبل منه لانه
يصير غاصبا كما قالوا في الوالدين المودعين ثم ادعي رد ما فانه لا يقبل منه ذلك الا بینه فلم يقع
منه ذلك ان القول قوله بيمينه واسم اعلم **وسئل** عما حصله اذا شهد الشريك على شركته ان صار
عليه الصباح ثم ادعي الصياحه او الكسرة هل يقبل منه ولا **فاجاب** القول قوله الشريك في ادعي
صناعه او حنانه ولا عبرة به بشرط ان الشاهد لا يثبت ان الشاهد اشترط الصياحه في موضع الامانة
بالحق معذرة في ذلك على ما قالوه في المصل الثاني والثالث من الهاديه والفتاوى الثالث والاربعين
من جامع الفصوليه والكافيه في اخر الوكايله والخراج في اواخر الكافيه ولا يقبل بقوله الزميل في
اواخر الكافيه يجوز في رواية لان الخصم قوله في رواية يضمنها واسم اعلم **وسئل** ما قولكم في شخصي
مستلكن في سفينه حصل فيها شجار وحط لنفسه وتلفها لي حكم ما يجب وعلا الى المداو
ومصار احد بهما لا يضمن علي نفسه من السفينه من صاحب قبل توجر السفينه عليهما او يقتسمها
فسميت بهما **فاجاب** لا يجب ان علي شي من ذلك ولكن ان ترضيا علي الاجارة او الترخيص
فجوز ولا يضمن كل منهما في مدته ما را حظي وجلا يرض بالشريك فان فعل به في مدته ما يرض بشريكه
فكلت ضمن نصيب كافي فاري المداو في كلتي واجاب الخاكي انه توجر السفينه عليهما
او يقتسمها فسميت بهما **فاجاب** الشافعي بما توجر عليهما فقط واسم اعلم **وسئل** ما قولكم
فيما اذا باع احد الشركه حصته في فريسي احبني هو بغير اذن الشريك فملكته عنده فهل يضمن حصته
الشريك شركته او الشريك **فاجاب** الشريك لا يضمن وان شاعه هو الشريك وان شاعه هو الشريك فسمي
في فاري الهاديه قبل الاخر بدون رقة واسم اعلم **وسئل** ما قولكم في شخصي اشتري في فريسي وقال
احد بها للاخر صرف علي حصتي لست جرح به فاصرف بهل يرجع **فاجاب** لا ذلك بل يرجع في فريسي
فاهي فان في المزارعت ثلثه اخذوا اربعة بالخصف ليزرعوها بغيرهم بالشريك فتاب واحدا
فزرع اثنان بعض الارض فحطت لحد حفر الثالث وزرع البعض شريكا لثلاثين قالوا ان فعل ذلك
بأذن الشريك فالحطه بينهم ويرجع الاولان علي الثالث بثلث الحطه التي يزرعها والبعض منهم ويرجع
صاحب الشريك عليهما ايضا بثلثي الشعي الذي يزرعه بغيره مادفع اجمعه صاحب الارض وان
فعلوا ذلك يضمن اذن في واسم اعلم **وسئل** ما قولكم في رجلين اشترى اشترى كاضف من البهائم

بغير

رخاينة

بغير معلوم ولقد ابعض المهن وجعل الباقي الى اجل معلوم وبها مضافا فان لم مات احد بها
قبل انقضاء الاجل فهل على ما عاكب الميت من الدين الموجه وهل يجب ان يقول لصاحب البهائم ان لم
يقصر الي انقضاء الاجل والاخذ بها ركبا ومثله وارفع لافلوسنا الذي قبضت بها ام لا **فاجاب** على
ما عليه بالامانة وهو الصف فبوجود من تركت حالها على وجهي في الجرح قوله وعكس عن الشا
يفعين هورن السوال المستوفيه عامه الكتب انه اذا مات المكيل يضمن من تركت حالها الكسرة عني
هذه الصورة المحصورة اعني الصورة المذكورة في السوال والتصحيح عن التاخر في غير هذه
السوال كما يعلم من اجابة الجرح واما اذا اراد مطالبه الكليل مع مراجعة الاصيل دون رتبة الاصيل فيقتل
هنيئ على الاجل كذا بعد ادي من سفينه الكليل مقابل قوله ولا تصح ليقول ان سب الرجوع وليس لي
الحط البتة بالبين واسم اعلم **وسئل** ما قولكم في شركتي في فريسي فبا عا احد الشريكين وسكنها الي الشريك
فقد عليهما شخص اخر فضمن يضمن **فاجاب** الشريك يضمن ان شاعه الشريك او عني الشريك او فغن
المستدرك كما فعل علي الاولي فاري المداو في كلتي قبل الاخر بورقة وان كان لث فلكو غاصب الخطب
ولم يضمن له فاري المداو في كلتي قبل الاخر بورقة وان كان لث فلكو غاصب الخطب
شركته شرعية لم يضمن حكمه وان كان في منها لصاحبه في القرف وتسلم لهما من مال الشركة ما يملكه
وجمدين ديارا وتسلم الاخر ما يملكه في ثلثا او واحد وثماني في ثم ان احد الشريكين يكتفي حصته
الموت فاعني رجلا مالا وقال لم ادفعه لفلان شركتي ثم مات الشريك الاخر فاحذروني الذي مات
الاول هذه الحال من الكود في ثلثي ثلثي الشريك الاخر فاحذروني الذي مات
عبد او حاربه في منزله واحض اليه عليهما فادعي وصي الشريك الاخر فاحذروني الذي مات
صاحب اليد ودرته ام يكونان شركته وهي الشريك دين مكتوب بحجة فادعي الوصي انه علي الشريك
فيهم يقضي قوله ام يكون علي المكتوب عليه **فاجاب** ان كانت الشركة لم يمسك شركته مفادته ومات بهلا
لمال الشركة يكون فنامنا فاهي فاحذروني حصته او ما يقع منهم من الشركة والقول قوله الشريك ان الشري
من مال الشركة فند في يد من عاكبه خاصة واما ان كان مال الشركة فند في يده واشترى فوضعه
عما في يده علي الشركة واسم اعلم **وسئل** ما قولكم في رجلين يبيعون في اخر شركته بغيرها فرب
وبعها اقران ثم ان احد الشريكين واضع يده عاكبه مال الشركة ثم مات فادعي الشريك الاخر
الحال علي ورثة ائقوني فرفضوا له امقته من عمن الشركة فامتنع عن ذلك وقال لاخذ الاخذ
والحال ان الامتنة من عمن مال الشركة ام القول لهم مع البعني او بلي يبيي وهل اذا حضرت الامتنة

حب

يلزم الورثة سطر احداً لان المال جميعه للشريك الاخرام ياخذ الشريك الامتعة لانه من جميعه
لشريك الاخرام ياخذ الشريك الامتعة لانه من عيني ماله ولا حسنة الورثة **قال** ان كان
شريكه عنان لا معاوضة ومات الشريك مجهلاً بان لم يبي حال ماله الشركة لموارثه فوضا من وفي
المعاوضة خطأ وفيهم ماله الشركة بعد ان كان امانة فممنوع فالحبة له عوي اعدى لانه
يسرى في دعواه وجوباً انما مات مجهلاً للمستحق بمال الشركة فيعطى الماعيان بها بالطريق السري
بعد ان صدقت الورثة انما مات مجهلاً وامان قالوا انه لم يمت مجهلاً وان قد امكنها بها وفرضها
وقالت الورثة هي كذا وكذا فليكون القول قولهم منع بينهم هذا حكم ماله الشركة واما المرفق فليكن
الورثة رحمتي ماخذت صاحب المال من فلفن المستحق لا يجزى صاحب المال على كذا من
الامتعة في مقابلته قرضه ولا يلزمه في مقابلته القرض حسنة واسد اعلم **قال** بما حاصلة قطع
امره من شركته اجابية على سبيل المهر والصدقة مشتركة بينهم زرع بعضهم جميع حصته من
عنه وشركته البعض لم يزرعه فحضر الشريك وقالوا له هذا الشريك قبل هذه قدمة شرعية
يقول عليها ام لا **قال** لكل سبعة ان يزرع بقدر حصته في الجميع من قطعة واحدة لا حكمة
ان يكون لبعض القطع احسن من البعض الاخر فان فعل ما هو جاز له جاز ويكون البورين
لم يزرع وان فعل ما هو عين جاز له بان يزرع من كل قطعة او من بعضها اكثر مما يخصه وحضر
قبل الحصة انفق الزرع فليس له ان يقاسمه الارض فما وقع في حصته الزرع اقر عليه ما خرج
في حصته الشريك بامره وتضمن ما نفقت الارض وان حضر بعد الاستيفان ما نفقت الارض
لانه غاصب حصته شريكه الا اذا علم الشريك ان الزرع ينفع الارض ولا يضرها فله ان يزرع
على الارض واذا حضر الغائب فله ان يتنفع بكل الارض مثل تلك المدحة لان رهنه الغائب في مثل هذا
ثابت دالة هذا ما ذكره في الفصل الثاني والثلاثين من الفوائد والارض المشتركة بين الشركتين
من غير تقييد يكون ملكاً او اجابية واسد اعلم **قال** ما قولكم في شخصي انفق على الشركة
في كذا ثم رجع احدها للآخر فقد ان عني سبيل الشركة فلم يحضر الشريك المدفوع له شيئاً خال
الشريك بل دفع الماخوذ من الشريك فليست بالشركة ام لا لعدم حضور المالكي واختلف
وهي يفهم الشريك بالبيع بنسبة لانه **قال** لا بد من حضور ماله الشركة لكن لا يشترط
حضور المالكي عند العقد بل عند الشرافته قالوا لودفع اليه الف مثلاً وقاله لآخر مثلاً
واشترى ما يبيع وصي حصته من المرح بينا ولم يكن المال حاضراً وقت الشركة فهو منها موقوف

على

على انه حق ذلك واحضر المال وقت الشرافة كتاب الشركة من الزاوية وفي الثانية عقد على شركة
عنان بالورثة وراس مال احدها غايب للبيع ولودفع لغيره في حق الشركة المستوية الشريك
على ذلك العقد لا ينفذ الشركة لانه لا بد من اقامة الشبهة ما قدمناه عن الزاوية واما خلق ماله الشركة
فليس بشرك لحد الشريك ان يبيع بالغد والنسبة اليه على مقارن خلقه وان كان كاذباً لو كاله ما يملك
فيه على سبيل المهر والصدقة دون النسبة واسد اعلم **قال** ما قولكم في شركتي ما لم ينفذ الحق
فادعي شركتي عليه بقدر حصته واجاب النابغ الذي هو الشريك بالاعتراف بالبيع واكثر الضيق فلي
يجزى على المدفوع ماله والقول قولهم بينه ام لا **قال** لا يجزى على المدفوع من ماله والقول قولهم بينه
لقولهم ان الشريك لم ان يبيع بالغد والنسبة لان الشركة تفتقر الوكالة والوكيل قد حصل حوائجه
انما لم يدفع الحق للوكيل فحقه على الشريك فان شريكه جاز له ان يبيع ما يملك من ماله ولو لم يزرع
يصلح كناية العضوية المسانعة والعرض وشك البصيص الذي عنده بضائع الناس ارسده ببيعها كما في
الفصل لا ينفذ سبيل الوكالة التي ذكرناها شياً هنا وما قاله ايضاً ان الناظر اذا اشترى الشيء
ولم ينفذه واوقف الحق لم يفسد امره فيكون الحق من القيد واسد اعلم **قال** ما قولكم في
اخرين ثبت عند القاضي ان ما يبيع ماله والهدى والقراش والتجار والديون والقمار شركته يبيعها
بالسوية واختلف كل منهما الموقوف للمخبر في ذلك فهي تكون هذه من معاوضة ام لا **قال** لا تكون معاوضة
وقد تقدم في كناية طويلة على ذلك مراعاة ان الاستيفان في المعاوضة ولا العنا تفتقر للمعاوضة
لانكون الماذر كلفها او يترك جميع خواصها التي من جعلتها ذكر الكفالة وعين ذلك على ان قوله واختلف
كل منهما الموقوف لا اخر سبعة تكون الشركة سبعة بعد لان شركة العقد تستلزم الوكالة فلو اراد ذلك
الحق في ذلك الشخص على الوكالة بل المكتسب ان شركة املاكه اذا التي لا يثبت مع الاحتمال فضلاً عن كون
التي خلاصه على ان شركة المعاوضة لا يبيعها من ان يدكر في العقد اما لفظ المعاوضة او بغير جميع معايشها
المختصة بها من ذكر الكفالة او عينها كما ذكر المال وعينه واسد اعلم **قال** ما قولكم في مسام ونظر في قال لهم
بمزا في اشرافهم دفعكم عشرة الف لا تنفقون بها فرفضوا بشرط ان يتبعوا لي ما يجعل بيكم من الامتعة في
من ما نفقت من المثل بيننا راخطوا فوافقه فلم يدفع ما وعده ثم ان النظر في الذي وعد دفع للنظر
شريكه المسام في الخامس على وجه الشرائك قطعاً بمشرب وديار ارضه وقت المدفوع ثلاثة عشر ديناراً ثم
النظر في الذي دفعه الخامس فادعي النظر في المدفوع على الشريك المسام في بدل النقص على حكم
توقيع بصير الشركة فلي بعدد الشرائك انفساً في عدم دفع النقص وعدم الاذن للنظر في

ليني

فليس

الحق في شرا ذك الخاس المشترك وفي ان الشراكه في غير الشراكه لا افاد ان ذك وقبضهم للخاس وبت
ان الشراكه اشتري للشركه باعالي من قيمه المثل بغير ان الشراكه في ذك المثل يكون شرا حصه الشراكه
باطلا فليزيم هذا ذك الخاس او مثله ان تلف وما حكم **فصل** في ذك لم يدور في الدافع ما وعد بمن القرض
واجبا في الخاس لاحد الشراكه فلكلهم ان لم يكن في ذك المشترك مال فاشترى ما في ذك فاشترى كغيرهم او
دنانير نصيبه فالشرا خاصة دون من كان له الشراكه لان احد الشركاء في المان دون العاديه لا يملك
الشرا بالنسبه المان كما ان ذك في ذك كما مرح بن ذك في الجرحه ولم يدور على شركه حصه من فلكلها الخط
واسد الحكم وهذا لفراديه وقصه عليه من الفتاوى كما نوبت في هذا الباب والله الموفق والأمين **وسيل**
الطاعه الكبري عبد الرحمن المشرك عاصره ما قولكم عن بلاد مشركه بين رجلين لهما حصه منها
الشركه والاخر الثلث وتقبل البكاد المذكوره على خمسة عشر قطعه من الاراضي التي اخرجت العشري
في حارة هذه البكاد المذكوره اراضي مارة تحصل بين الرجلين المذكورين العشره في الخمسة عشر
القطعه للبيعه وما عد ذك من الاراضي الداخلة في حارة فيها قسمه وايضا هو ملك في نفس البلاد المذكور
ومطابق لها بين احد من عاصريك والآخر ذك ذك لم يسمي ذك ومن ذك لغيره حصة معدية فوضع في الا
ومن ذك لغيره سدرة وهي من السدر الذي يفر كل عام في موضع من المثلين يد على هذه القطعة المارة
وعلى البيعه وعلى نحو من السدرة الحصة ومن صاحب الثلث من اخذ ما يخصه من ذك كل بيد
الاعتدال ما ذكره حصار بين الرجلين الثلث والشركه في صاحب الثلث مطالبة وضع اليد وان قسم
لم من جميع ما ذكره لغيره مطالبة بغير السدرة مدة وضع يد عليه بها وان اذني صاحب الثلث
على صاحب الثلث وان اذنا يحدث عليه حادثة ووضع الشراكه في حارة في ذك صاحب الثلث فطلب
صاحب الثلث منه دفع هذه الحادثة حيث ان وضعه بغيره حتى الوصول الى داره وهو في طريق مروره
وهذا الشراكه المذكور مما يفر بالخارج والمارة ولم يكن ذك من كان قبا من علك هذه البلاد بخروجي
منه بل اكثر من ذك لم يفر ذك ام لا وما حكم في جميع ذك **فصل** في ذك لغير صاحب الثلث المطالبة بالصدقة وما
استولى عليه من ذك عاصره من ثمة السدرة المذكورة ولم يفر عنه ووضع الشراكه في ذك الى
داره ورفق ما يفره ويغير غيره واسد الحكم **وسيل** عن دارين متلاصقتين لكل دار منهما مال مستقل وبينهما
جدار مشترك فاشترى احد الرجلين الجواب وقطر المالك لحدك الدارين من خاربه واراد تقيم في ذك لطلب
من صاحب الدار الحارة الاخرى المساعدة في ايراد المذكورين به يجب عليه القيام بذلك ويلزم بالفرق
على الحارة الاسوة الاخرى لا وهذا انما انما ان لا تدرة له على الحرفي يجب على ذك وعيكم عليه

دفعاً للضمان **فصل** في ذك لا يجبي الشراكه على الحارة لكنه اذا اضطر الشراكه الى ذك عاصره ومنع الشراكه
الاخر عن الانتفاع به اني ان يدور له ما يخصه من صرف الحارة المذكورة واسد الحكم **وسيل** عن شخص
بينه وبين اخيه ارض فطاح وفيها طاقه من حارة حادي الحارث وذك يسند بالشراكه في ذك
على الحارة وعادته اجد اربيعتها كما كان وهي اذا كانت له طاقه في بعض اربيعها على حادي
من كانت في حصة المان يدور اجد الى حصة المان **فصل** لا يجبي الشراكه المتخلف عن الحارة لكن
اذا اضطر اليها الشراكه في غير اذن القاضي ورجع على شركه ما يخصه من ذك واسد الحكم **وسيل**
عن شريك غير قيد من السبيل الى ارض مقدرة لجماعة من الناس والشرك المذكور عقيم عيسى
الحاكمي لا يفر عن الاراضي المذكورة في غير هذا ممن ليس له في ما به استحقاق وحصل في العقم
للمذكورين الخلل في حارة واحدة واستخرج احد شركا الشراكه عن الحارة معهم في المذكور وعرض في
بلادهم فاحتجوا لغير ذك لغيرهم لهما ما هو اوكم شربا لكون بلادهم في رأس المشرك فليجيب
على الحارة او لا ثم انما لو ان بلغ شركا الشراكه من ارباع الاراضي المذكورة غير العقم المذكور
هل لهم ان ينفقوا طريق المان عن بلاد الشراكه الذي لم يفرهم وغيره المان مع انه ان الم
يفرهم لم يحصل له شيء من المان الا في السبيل الكيس فليجيب لهم منه حصة كافيته بطلت المان
بلاذله **فصل** لا يجبي لشريك المذكور على غيره عاصره واسد الحكم **وسيل** عن شخص له دار ولطائر
باب باع على منزله يخرج منه الى الشارع ومقابل الباب المذكور ايوان اخر فن وقف على الباب
بجانبه استس من يري السوان اذا وقف على الباب وعن الشارع فاكسر او قطع من نحو
الضيق او العن من عتبة الباب المذكور وحضر الباب فحكم اسد في ذك هل يمد السوان
الى دراعين الباب بعد رخص ذك او قد اتم مهديا جميعا او معقو الناجواب **فصل** ان يني
في ملكه لم يملك مهديا مائة والارزم بذك واسد الحكم **وسيل** عن جماعة مشتركين في حصة
بالمدنية المنورة على حال بها افضل الهلاوة والسلام بها على شريك وغيره من ذك
من غير مستوفى فارد بعض الشراكه ما يخصهم وهو الثلاثة الارباع واستخرج شريك
من البيع ولم ارجع فرضا عليه ليعتد به ما يخصه فاستخرج من ذلك فلو رفعوا امره الى الحاكم
شريك **فصل** لا يجبي على البيع ام لا وهل يجبي على العشرة ام لا **فصل** لا يجبي الشراكه على بيع
حصه واما العشرة فان كان صاحب الاقل ملك الانتفاع بحصه بكد العشرة واضطر

عنها الوصية الفاضلة بها والافلا واسد نالها علم **وسئل** عن اهل قرية لهم ارض في ارض فاد يشرب من السيل
 اذا اجابوا المظفر وحصل سيل واحال ان اهل القرية قايدين بخدمة تجرى السيل جميعا في سيل وشرب
 بعض من ارض المظفر القرية يشرب زائد على الكفاية وادعي ناس من اهل القرية قالوا للآخرين نحن
 اعلى منكم ولنا الشرب قبلكم وهم قايمون على الخدمة سواء فهل اذا جاسي اخر يخص به الذهب
 لم يستحق ارضهم في السيل الثاني **فاجاب** يكونون فيه سواء يسبق الاعلى ثم يليه وهكذا الى ان ينتهي
 السيل واسد اعلم **وسئل** عن رجل سفلته اشخاص وعلو بئر علة مشتركين فيه فانه من العلو واشتروا
 القاضية ونسروا فيها ولم يبق فيها شيء فكل لاهل العلو وكل ما ذكر لعادة بعض اذن صاحب
 السفل اهل اياه من اذنه ونسرها وهما اذا كان السفل المان فمقتضيت لما يمكن البناء عليه لا بد منه
 وتجديده بل يجب صاحب السفل على نفسه ويحظر يدين اهل العلو علوهم عليه ام لا يجب
 على عارته وهل اذا اراد بعض اهل العلو العمارة واعادة العلو كما كان وامتنع الباقيون من العمل
 فيه **فاجاب** نعم ذلك لا يوقف على اذن صاحب السفل وان كان السفل مشترك لما يمكن البناء عليه
 بدون اذنهم وتجديده لا يجب ما حبه على عارته لكن لصاحبه ان يجره بحاله ليس له عمارة العلو
 عليه ولو خرج ما عره على صاحبه فان لم يدفع له ذلك منع عن الانتفاع به الى ان يوفيه طريقه
 في العمارة ويبيع كالهبة في يده وان اراد بعض اهل العلو العمارة وامتنع الباقيون لم يجب على صاحبها
 لكن للبعض الذي يريد العمارة ان يجره من ماله ويمنع شركاه من الانتفاع المالا بوفرة ما خضع
 من ماله من العمارة واسد اعلم **وسئل** عن بيت مشترك بين جماعة وسفل منهم سفلان في
 الحقل فطلب باقية الجماعة بان يفضله على نفسه فقامت فامتنع السفلان في الحقل ان لا يستأجرا
 ولا يخرج منه فخل لولي الامر ان يجره على البير وان استأجرا من بيرة الجماعة وهما اذا طلب السفلان
 في خصته والبيت مشاع غير مستور وبهذه لم استأجرا على الحسد وبهذه عينه مشرف ولا يمكن
 خصته على هذه الحالة فاحكم في ذلك **فاجاب** ان كان البيت مشترك في القمية قسم بينهم واخذ
 كل واحد ما يخصه وان لم يكن كذلك تمار فيه واسد اعلم **وسئل** عن بيت من بيوت الاربعة من
 الاوقاف التي بمكة العشرية واخذ بها ساكنة البيت المذكور والآخر خارج عنه وبستان آخر
 من النافذة الذي على الوقف كل سنة بحسب اجرة الوقف فادعي اخراج المذكور من البيت
 شركه الذي هو ساكن في البيت ان يرفع ما يخصه من الاجرة فادعي انساكن في خصته وليس
 لك على اجرة ولا اسلم لك سليل في مقابل المصنف وان اردت السكنى في البيت فلا يمنعك

مع ان البيت المذكور لما يمكن عن اهل منزله جهة فهل للشرك السكنى في البيت المذكور وعدم اعطائه
 اجرة شركه ام لا فان قلتم لم السكنى في حصته وليس لشركه مطالبة باجرة نصف ما يخصه بل
 ان يرفع النافذة من اجرة نصف ما يخصه لكونه لم يصفق اجرة ولم يصفق به ام بالنظر في الاجرة
 منه بالوجه الشرعي **فاجاب** حيث استأجره معان النافذة لاجرة فله مطالبة باجرة وان لم يمكن قسمة
 البيت بينهما يتمايان فيه فيسكن احدهما فيه نصف السنة والآخر نصفها الا ان واسد اعلم
وسئل العلامة الشيخ في الدب جهد في الدب استأجره من ربه اسد نالها علم **وسئل** عن رجل
 على سفل الشبيبة فبعض الشرك ساكن فيها وبعضهم ساكن في غيرها فان الشرك الساكن في غير
 منع جماعة من دخول المدار المشترك فهل له ذلك ام لا وهل يجوز له المدخول بعينه اذنه ورضاه
 واذا منهم ولم يمنعوا فهل يمنعهم الحكم الشرعي من ذلك ام لا فرفع اليه الامر **فاجاب** للشرك منع الباقي
 من الدخول واذا عطلوا منه انه لا يرضى به خوفا في ملكهم لا يجوز له المدخول فيه اما الشرك فكل ان
 يمنع ولا يمنع من ذلك الشرك الاخر والا جازب لهم منهم الحكم اذا لم يحتضروا واسد اعلم **وسئل**
 العلامة الفاضل على جاداسه بن طهسة القرشي يخبر عن رجل شركه في اثنى احدى ماله كان قاصر
 فاسم الشرك ساكن في الحقل متفرقا في ستة عشر سنة فلهما كسر الشرك اراد ان يسكن في الحقل ونفذ
 الحقل ما جعل القسمة فكيف احوال يسكنه او يقيم بينهما مائة فكل منهما يتصرف
 بسكنى شركه معه كيف احكم فيه **فاجاب** اذا لم يمكن سكناهما مجتمعين بينهما اما بالاشتراك او بالجمع
 او بالجمع بحسب ما يرضاه ويكون لانفا حقا لهما واسد اعلم **وسئل** عن رجل سفل في حقل
 الذي بن العلامة الشيخ عبد الرحمن امرشدي عن شركتي في دار واجبة الازالة كمنافذ او مقبرة
 او عين ذلك فكل منهما عمل ولم يمنع شركه فهل يجب له عليه ضمان اجرة ما للشرك والمذكور
 بطولك فيه بغير ان منافذ مدة وفتح اليد عليه وان اطلب الشرك في الحقول القسمة يجب
 افقونا ما جوز **فاجاب** بما صورته اذا سكن بعض المستحقين في الدار المذكورة ولم يمنع باقي
 المستحقين عنها لم يمكن لمن يسكنه مطالبة باجرة مطالبة باجرة سكنه ومنافذ القسمة
 لا يمكن الا ان يقتضى ذلك باسما لم يقوم من الفضل ان اوبى اعدلا استلزام فان منافذ
 معقولة ايها الا اذا سكن بنا وبلى ملكه او عطف كسكني احد الشركتين في الملك فلا ضمان
 والشرك مطالبة بشركه بعينه ما شركه فيه ولو منعوا لاجرة السواك واسد اعلم **وسئل**
 العلامة سراج الدين السهرجاري الهداية عن شركتي في دار اربعة وسقط بعضها

ها

وطلب احدهما مقعة التفتع ولي الاخر **فاجاب** لا تناقض ان امكن فسخها بان حجته الى كسر سد قسم
 فتم يطلب احدهما ويجوز المستغنى وما يحتاج اليه كسر لا يستقيم الا بالتراضي والحد بالثابت لا بالتعسف
 الا بالتراضي واسم اعلم **وسئل** عن شريك في بستان وليم فيه دواب لتعمل في البستان فقول الشريك
 والبستان يحتاج اليه معروف عاي الدواب والجمالة والالتيف الزرع والدواب ولم يكن الشريك
 اذن لشريكه في التصرف على حصته وتصيب **فاجاب** يرفع الامر الى الحاكم فياخذ به في العرف ليرجع
 به على شريكه اذ ارجح واسم اعلم **وسئل** عن هذا الشريك اذا امتنع من هذا العرف عايك
 البستان لمقصود العز لشريكه وحزب البستان بهوت الاستحسان من عدم التسرع وصف الدواب
 من عدم العلف وغير ذلك فهل يجبره القضي على التصرف ام على بيع نصيبه ام لا يلزمه
فاجاب اذا امتنع من الاتفاق على الدواب يجبره القاضي على الاتفاق عليها او البيع واسم
 الاستحسان فان كانت الشركة حكما شائعة يجبره على الاتفاق واسم اعلم **وسئل** عن الشريك اذا اخطأ
 حال الشركة عاكب بفعل اذن شريكه او المفسار بغير اذن ربه المالك وهكذا الخ هل يفقد
فاجاب الشريك او ربه المالك اذا اخطأ لشريكه اخطأ فيه بتركه فله على المالك او المفسار ربه
 عالم او عاكب غيره لا يكون مقدرا بالخطأ فيضعه مطلقا هكذا ام لا واذ اختلف في الاذن والقول
 قول المالك الا ان يعتم الاخر بنية على الاذن واسم اعلم **وسئل** عن امر من مشترك في جماعة
 شائعة غير معسومة فبني احد الشركاء فيها بناء وسبوا فانه ربه المالك قوله فما الحكم فيه
فاجاب اذا لم يجبر واحدا فكل يعتم بينهم وان وقع نصيبه فيما بينه وبين غيره وعرض بقى
 وان لم يقع ففان بني فيه بلى في نصيب شريكه قلع وصفن ما نقصت الارض بذلك واسم اعلم
وسئل هل للشريك ان يفسخ عقد الشركة في غيبة شريكه **فاجاب** ليس لاحد الشركاء ان يفسخ
 الشركة من غير علم الاخر واسم اعلم **وسئل** اذا ادعى احد الشركاء على الآخر او ربه المالك
 على العامل في المضاربة حياثة وطلب احكام عينية انه ما خا نه **فاجاب** اذا ادعى عليه خيانة
 في مقدار معلوم وانكر خلف عليه فان خلف برى وان نكل ثبت ما ادعاه وان لم يبرى تعدا
 فكله الحكم كلك اذا نكل عن اليمين ان يدين مقدار ما خا نه والقول قول في مقداره
 مع عينية لان كونه كالاقرار بشي محمول والبيان في مقداره الى المقر مع عينية الا ان يعتم
 خصه بنية على الاكسر واسم اعلم **وسئل** اذا اشترك احد الشركاء عينا ونقد الثمن
 من مال الشركة ثم ادعى شرا له لنفسه فاصت هل يقبل قوله **فاجاب** ان كان شركته عنان

على
الخير

وله بنية تشهد عند العقد ان مرج بالشرك لنفسه فصوصا في الشريك له وان لم يكن له
 بنية فان عقد من مال شركته فالشريك على الشركة واسم اعلم **وسئل** عن جماعة مشتركين في
 قوس باه احدهم حصصه للاجبي وسلم القوس للمشارك بغير اذن بقية شركاه فقلت عند
فاجاب الشريك غير وان اشاء واغنىوا الشريك وان شاؤوا غنىوا الشريك منه واسم اعلم **وسئل**
 عن شريك طلب من شركته ومن العامل في مال المضاربة حساب ما باعه وامر ففان لا اعلم
 حسابا داما بعت وامرقت وبقي هذا العذر فهل يلزم بهي احدا **فاجاب** القول قول الشريك
 او المضارب في مقدار الرجوع والحشران مع عينية ولا يلزمه ان يذكر المار معقلا والقول قول في
 المضاربة والرد الى الشريك الاول واسم اعلم **وسئل** العلامة زين بن عجم رحمه الله عن جماعة بينهم
 قوس على سبيل الشركة وهي تحت يد يريم احدهم بالذمة الباقى فماتت هل عليه ضمان في خمسة
 الباقى ام لا **فاجاب** لا فانه عليه لهم في خصصهم واسم اعلم **وسئل** عن شريك في خانة ملكة ملكة
 احدهما بة مدة فظالمه شريكه بارة حصته في المدة فهل يلزمه اجرة ام لا **فاجاب** لا يلزمه لاجرة
 واسم اعلم **وسئل** عن شريك في خياط ائتمهم فاراد احدهما ان يبيع واشتد الآخر على بيع عاي
 البناء ما **فاجاب** ان ائتمهم بفتح صاحبه يجبر وان ائتمهم بلا صغر في الرجوع يجبر واسم اعلم **وسئل**
 عن احد الشريكين اذا ادعى خيانة فطلب عينية ما خا نه في شي من الرجوع وعينه بمل يزمه
 ام لا **فاجاب** ان ادعى عليه خيانة في قدر معلوم عينية حالة الدعوى وانكره تخلف والمالا واسم
 اعلم **وسئل** عن شخص له قبل واحد من اذن شريكه على ان صاحب الجمل يبيع الما من البحر
 على قبله ويكون الكسب بينهما هل يقع الشركة ام لا **فاجاب** لا تقع الشركة والكسب كالملاذع
 استخج وعليه اجرة مثل المراكبة واسم اعلم **وسئل** عن رجلين بينهما دابة مشتركة هل لهما
 ان يستعملها بغير اذن شريكه او لا واذ استعملها وعطبت باستعماله يضمن فدية حصته
 شريكه او لا **فاجاب** ليس له ان يستعملها بغير اذن شريكه وان عطبت من استعماله يضمن قيمته
 حصته شريكه واسم اعلم **وسئل** عن ثلاثة اخوة استلوا في سلعة فمات احدهم خلف
 اخا شقيقا وبنوا وزوجت ثم ان الاخ المذكور ايضا دفق مع الشريكين ان كلاما من الشركاء
 استوفى حصة فقتل وفاة الشريك المذكور فهل يكون لصند ليقه مستقلا الحق باق الورثة
 او لا وهل يقبل قول الشريك في دفع حصته المكتوفي لم يغير اقامة بنية ام لا **فاجاب** القول
 قول الشريك مع عينية انه دفع لشريكه حياثة كونه اشيا واسم اعلم **وسئل** عن رجل

وذكر في شركة جواهر زاده اثنان الشريك بين اثنين اذا باع احدهما نصيبه من شركته يجوز كيف كان واذا باع
من غير الشريك نصيبه يعني اذن شركته بغير ان كانت الشركة نصيب الاختلاف بين االكين من غير خلاف
او نصيب خليفهما لا يجوز وان كان بسبب الهبة او الارث او الصدقة او انشأ او ما يجرى مجرى هذا المجزى
وفي شفعة خواجه زاده في باب النحر ومن اذ باع نصف الشريك لغيره لا يكون له ان يبيع سوا باع من اجنبي او
من شركته لا يجوز قالوا وهذا اذا كان الباع حقيقا وما اذا كان الباع بغير حق بائع لنفسه من اجنبي
من شركته لان الباع اذا كان بغير حق كان التعلق صحيحا ومسحوق التعلق كالتعلق ولو كان متعلقا حقيقة
جاء في هذا في غالب الفتاوى وقد افادنا في البيع بصورة يجوز من الشركة والاجنبي مفيد لعدم الضرر
وانما علم **قوله** عن رجلين بينهما حقل وهو حقل واحد في عليهما شيئا من موضع الى اخر فاستعمل
الجنير في الطريق فخره بملكه حصصه شركته **فاجاب** ان كان ترضي حياته بغيره حصصه شركته وان كان
لا يرضي لا يرضيه لانه ما مورب بالحقل وان فخره اجنبي كان هذا ما عاين في الحالة التي هي من اجاب كذا في الحاشية
من كتاب الشرائع وانما علم **قوله** عن رجلين شركته بين رجلين كل واحد يأخذ بمائة عنه فانت عند
احد الشركتين من غير عقد ولا تقصيص فلي والحالة هذه يعني حصصه شركته الا ان كان **فاجاب** ان هذا
احد الشركتين ليس كسهما باذن شركته لم يذ لك لا يرضي لشركته في حصصه اذا ماتت وانه اعلم **قوله** عن
شريك طلب من شركته حساب ما عرفت فيه من مال الشركة فقال شركته لا علم حسابا بغير راءا غير
كذا فلي يقتل قوله في ذلك ام لا وهل يقتل قوله فيما رجع وخسر وفيما دفعه لشركته ولو من راس المال
ام لا **فاجاب** القول قوله الشركه في مقدم المخرج والمخسر ان مع يمينه ولا يكره ان يذكر للمرفصلا
والقول قوله في المصنوع والرد الى الشريك وحكم المصنوع كدست وبه اذ في شيخ الاسلام فاري
المسألة وانه اعلم بحقيقة الحال **قوله** العلامة بن السبكي عن رجلين احدهما سعي زيدا والاخر
عمر الطير كل شهما من ماله مبيعا معيا معلوم المذروا الهبة وخلفا المال في حيا ما راما واحدا
لا يميز لبعده عن بعض واشتركا عليه وسلم ذلك كله لزيد واذا لم يرضي في السفر الى مكان
كذا وان يشتركي بوجوب سعي صاحب واخاخر وهما فتح اسمه ورزق كان بينهما يميني وكان الماذن
له في السفر من عا بالحق في حصص عمر والمذكور وعقدت الشركة على ذلك فارتفع في مجلس عقد
الشركة عقيبها ان المال المكين لهما قد عليه ملك لولده بكر وسيفتحه دونه بالطريق الشرعي
وان اسم عمر في ذلك عارية وكتب بذلك كلمة شفقة سريعة بتاريخ واحد ولم يذكر فيها ان الولد ان
لا يبيع في عقد الشركة والحال ان الولد بالغ رشيد وان زيدا مصدق لعمرو في اقراره لولده ثم سافر

زيد

زيد بالمال والنصف فيه واستمر غير ثارة وبرج اخر عرج الى ان حصل سعيه وبني عمرو نزاع فادعى ان اقراره
لولده سفل الشركة وان الولد واباه لا يستحقان من المخرج شيئا فعند ذلك اجاب الولد لا يبيع عقد الشركة
فهو يصح الاجابة بعد الصرف في الحال المعقود عليه واذا باع عنه ويستفيد به حصصه الشركة
والاستحقاق في المخرج ام لا واذا ادعى الولد انه لا يبيع في عقد الشركة قبله وانكر ذلك زيد فلي
يحياج الولد في دعواه الى ابياته اذ انه لا يخلو المال في علي الوجه المذكور ليعا سفل المال ولله
سفل العقد الشركة ام لا **فاجاب** ان ادعى صدور عقد الشركة عن اذن ولد ومصدق الولد على ذلك
فالشركة صحيحة ولا يحتاج في ذلك بينة ولا بليغة في الخارج زيد لانه يدعي شيئا والشركة وعرضي
صحتها والقول قوله مدعي الهبة علي ان زيدا اتم في اقراره ذلك اذ قصد الاختصاص بها فكيف
وان صدر عقد الشركة لاعد اذن ثم بعد الخط والتصرف انما لا يثب الشركة هي صحيحة اذ بالخلف
صار المال مشتركاً فلم يفسد ف الاجارة محلا واسم علم بالصواب **كتاب الوقف**
يعني اسم عنه فحين اشهد علي نفسه انه وقف جميع الحصص التي تدرها المصنف اثني عشر سحما
مناصل اربعة وعشرين سحما وقفنا سريعا علي او كاره الموجودين الآن المذكورين والناظر ومن
سجدت له من اولاده سوية بينهم لانه من اهل علي الاخر لم من بعد كل منهم علي اولاده
واولاد اولاده وذريته ونسلكه وعقبه طبقة بعد طبقة ونسلكا بعد نسلك بحسب الطبقة العليا
منهم الطبقة السفلى علي ان مات منهم من ولد او ولد ولد وان سفل انتقل نصيبه اليه وان لم
يخلف ولد فلا ولد ولد وان سفل انتقل نصيبه من ذلك الحوزة واخواته المستأركين له في الاستحقاق
فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فطابق الطبقات الي الواقف من اهل هذا الوقف وعلي ان من
مات منهم قبل دخول في هذا الوقف واستحقاقه لسبي من منافعه وترك ولد او ولد ولد وان
سفل قام مقامه في الاستحقاق واخذ ما كان اصله ياخذ ان لو كان حيا ثم مات الواقف واخسر
وقد المصنف المتعلق بالشرية لولده احمد وامين حاج وعبد الكريم وعبد الرحيم ثم ماتوا واخسر
الاستحقاق في بنت تسمى خديجة بنت امين حاج المذكور ولد الواقف وفي سمات بنت احمد
بن الواقف ثم ماتت سمات عن بنت تسمى فاطمة ثم ماتت فاطمة عن ثلاثة اولاد وولد
مصنور وعهد وعساكر ثم ماتت عساكر عن ولد وبنت واما محمد وزين ثم مات محمد واخا زين
عن ولد يسمى عليا ثم ماتت خديجة ولم تقب احد ثم مات محمد واخا مصنور عن ولد يسمى احمد
ثم مات احمد المذكور ولم يقب احد اهل ولا اهل ما ذكر يقتض مضور بحصة احمد بن اخيه لكونه

كتاب الوقف

أقرب الطبقات إلى الواقف أو يشترك في ذلك علي بن محمد بن عبد الله كسر التي هي اخت مشهور
المذكور على أنه من مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من منافقه وخلف
ولمّا أو ولد ولد وان سفل وال الأري حال لو كان المتوفي حياً استحق الوقف المذكور
أو شيئاً من قام ولده أو لولده مقامه في الاستحقاق وأخذ ما كان يأخذه أصله لو كان
حياً لكونه هذا اللفظ متاخراً عما صدر به الواقف المذكور من كون الاستحقاق ينتقل
لأقرب الطبقات عند فقد الولد والأخوة والأخوات المتقدم شرحه أعله وما حكم
اسم في ذلك فتأمل ما هو **فالحق** الخوم من العبارة أنه يقتضي سقوط رجعة أحمد
من حيث عملاً بمول الواقف فان لم يكن له أخوة والأخوات فلا أقرب الطبقات ولا يشترك
في ذلك علي بن محمد بن عبد الله كسر لأن قوله الواقف وعليه ان مات قبل دخوله في هذا الوقف
واستحقاق شيئاً من منافقه أو وان كان متاخراً فيقتضي ان يكون ناسخاً لغير ذلك
الما يكون حيث دخل عليه عبارة الواقف وعليه لم يدخل في قوله الواقف علي ان مات
قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه شيئاً من منافقه وخلف ولداً أو لا قوله لشي
من منافقه كثر في سياق الشرط وهو في معنى الخلف فيموت من مات ولم يخلف شيئاً
في الوقف وأصل علي بن محمد بن عبد الله كسر المذكور لم يصدق عليه ذلك بل يصدق عليه
استحقاق في هذا الوقف شيئاً بعبودية وهو ما انتقل إليه من أبيه محمد بن عبد الله كسر
وان صدق عليه أنه لم يستحق ما هو مخلف عن أحمد المذكور لكن عموم النكاح أغل
ينبغي أنه لا يكون مستحقاً لشي أصلاً وعليه هذا التفسير في عبارة الواقف لا يجب
الثاني في استحقاق الأول هذا ما فهمناه وأسهل ما هو **وسئل** يعني أنه من مات فترك
في شخص استخرج من نافر وقت لم يكن له في ترك الوقف إلى مكان معلوم بأجر
معلوم فاخذ المأجرة وهل له البعض ومات فهل يرجع في تركه أو على الناظر المتوفي
فالحق يرجع في تركه الناظر القاض للحال لا المتوفي بعبه لك المصنوع عليه ان
اللفظ إذا فني فلان الوقت الوقف ومات ما يرجع في تركه ان لم يمتحلاً وإذا مات
بغيره فلا ضمان **وسئل** يعني أنه من مات فترك في شخص استخرج من تركه من وقف بأحد
عشر دينار أو وثبت ان ذلك المبلغ مصححاً لجهة الوقف حكم بما نحن فيه من ربيع
مثلاً ان نسخاً آخر استخرج تلك المأجرة بينهما يعني بن ديناراً من بيت المال

ان الى المعني وحضر الارض وبني فيها مصلحاً وبنيها عليه فاذا قلتم بان المأجرة للوقف
كما هو ظاهر من ان ثبت الشريك الثاني ان الاستدال وقع فاسد لكونه بدو
بمن المثل الذي هو عرشون ديناراً سمع البينة بعد ذلك وبكون الثاني الحق
به بالعمية لوجود حجر الارض وعدم وقوع الاستدال عليه ذلك لم يميز ان
ويكون المستبدل الحق وبغير المشتري بين **فالحق** ان كان الناظر على المأجرة المتوفرة
وأصله عليه وقت الاستدال ثم ان الاستدال وقع ضمن هو سفل وعلمه او من
القاضي او من الناظر وأصله القاضي بشرط وكان بمن المثل والمأجرة للمستبدل
فبيع امين بيت المال لما بعد ذلك ان كان بعد اثبات ان المأجرة للمتوفي الذي وقع
امني بيت المال على تركه فكانت دعواهما تقدم فيها بينة الخارج في تكون المأجرة
له وبيع بيع امين بيت المال وكذلك البيع الثاني فيه الترتيب عليه والأفلا وما اذا
اراد المشتري الثاني او غيره اثبات قضاء الاستدال لكونه وقع بدون عن المثل
فان كان بعد حكم بعد تراج في كون ان الاستدال المذكور لم يكن بغير المثل واشتد المدعي
عليه كونه بمن المثل ثم حكم لم يصبه الاستدال بالمعنى المذكور لكونه بمن المثل
فلا سمح الله عوي بعد ذلك وليس لاحد نقضه ولا فسخه في الدعوى بذلك
ولا الم يبدو أفعالاً بما يقتضي الاستدال وانما انفق فيها بعد ذلك لا يكان كان
بما فيه مصلحة الوقف سواء كان المشتري او غيره فان اخذ بها غيره امره فيقع بنايه
الآن يكون المبلغ مقرراً بالارض فانه يتملكه مستحق القبول في الناظر ان يعالجه بغير
بنايه قبل البيع وسواء عاها بعد ذلك ام لا واسد اعلم **وسئل** يعني أنه من مات فترك
في شخص عاها وقت املي لم فيه استحقاقه من بعض جهات بطا فله ريب
الوجهة لمجلس الكياه وأطالها بعد الاستقنا وأمر في علي ذلك مبلغاً معلوماً فزارعه
بعض المستحقين في الصرف المذكور وأدعي اقل منه وكتب وصفاً من القاضي الاقليم
الذي به اجمته المذكورة ان هذا الحداد صيني عاليه يستخير الرجال ومعاو منهم
من غير اجرة ثم ان الحكم الشرعي ذهب مع الناظر المذكور ان باب المأجرة بلائية والعقار
وامرهم بالتوجه الى من يحيط المذكور والكشف عليه والشهادة على محيط به علمهم
من ذلك فوجبوا وكشفوا عنه ذلك في عادة او سئل وانما يطالب بالكره

ادعي الناظر مرفعة عليه وعينو اسلفا فليفتي سنادهم بذلك ولا يقول على المرفع
المذكور حيث لم يكن مصفون ثابت بطريق شرعي او لا وهل القول قوله الناظر فيما
امر به او لا **فالجواب** القول قوله الناظر فيما لم يكن به اليقين وعدم كذا نص
لهذا الناظر سنادا اربابا محضه له واما المحضر فلا يعارض بذلك لانه على تقدير
لعدم استناده الى بيعة فهو منه سواء انما يبط قضيته غالبه ليشتمل الرجال
وهو امر مجهول واذا يعارض منه لو سددت البيعة على ان هذا الحائط يمر برون
مادعاه الناظر وسددت به اربابا بغيره واسه اعلم **وسيل** ما قولكم في واقع وقف
وقف استعملته بترتبه بعد الدفن الاسوات وقال في كتاب وقفه واما الفسادة
التي بالابواب المذكورة فانه وقفه لدفعه وقف امراته وذريته واما الابواب
التي بها واعناضها واخرافه والموقوف فانه وقف ذلك للاستغناء به في مثل ذلك
ثم ان الواقف رحمه الله دفن اولاده في موضع من الترتيب المذكورة في حال
حياته ثم نقلهم منها الى مكان اخر فلما احكم في هذه الترتيب بعد ذلك اذا مات
الواقف وذريته وزوجته ولم يوف احد منهم في الترتيب المذكورة هل لكل
احد من المسلمين الدفن فيها علما بقوله الواقف فانه وقف للانقضاء في مثل ذلك
اي مثل ذلك خاص بدفن امراته وذريته ويكون مقطوع بالآخر وما حكمه وان قلتم
لكل احد الدفن فيه اذا استبرأ من يريد المرفع بشي من الدراهم لمجبة الوقف ببيع
الشيء وبصرفه الناظر في مصلحة ام لا وهل امراته شاعل لمقتضاه حتى يستحقوا
الدفن في المكان المذكور ام لا **فالجواب** وقفه على نفسه واولاده مقطوع بالامام ابو
يوسف واما جوزه وصح من سبه لكنه يشترط حيث اقتصر الواقف على حفظ وقفه
ان يكون على وجه لا يحصى انما لا يكونوا يحصىون كما اذا وقف على اولاده من عين
ان يجعل اخره للفقراء فالله لا يحصى واما وقفه على امراته فظاهر انها فاة الاموات
اليه يقتضي ان كل من ينسب اليه يكون داخل في الوقف حتى معاينة لان الاضافة
يكون فيها ادنى ملاحة بسبب كما هو قاعدة اللغة وح فينظر اليه من ينسب اليه
يكون داخل في الوقف حتى معاينة وح فينظر الى من ينسب اليه فان لا يحصىون
فالوقف من هذه الجهة ايضا يكون غير صحيح كما قدمناه في الوقف على الولد

وان كانوا لا يحصىون فالوقف صحيح على من سب الامام ابو يوسف وصح فاته
حكم بصفته استغنى عنه وان حكم ببطلانه فتلى ان يحكم بصفته بطلان الحكم
في حكم الاجتهاد وقد اخلصوا في الذي يحصى والذي لا يحصى على اقول وصح ان ذلك
موقوف ان يراي احكام واما قول الواقف في حكم ذلك فالله انه يحكم على ذلك
يكون من اعانة المسلمين لان الماشارة الى ذلك ودفع امراته وذريته ومثل ذلك
الذي هو المشبه يهود دفن اسوات المسلمين لتكاملهم لضرورة التقارب بين
المسلمة والمسلمين وهذا اذا كان في الايوان على عين مسقوف بالمساق الى
وقفها ودفع جماعته وذريته واما النبي جملة الوقف حيث لم يكن في مقابلة
الدفن فلا مانع منه بهذا ما ظهر والله اعلم عا هو افراد **وسيل** رهن اسمه عنه ما قولكم
في شخص مات ولم ولد قاصر فادعي شخص على الوصي ان الموقوف وقف دارة التي
عكان كذا او كذا ودفعها على مصالح الزاوية الفلانية من امام وثلث من ابواب وملا
وانه اقام المدعي على الزاوية المذكورة وجعل له معلوما في كل سنة عشرة اضافة
طالب الوصي بمدة معينة ان الدار بيد الوصي المذكور ففشل عن ذلك فاجاب بوضع
يده على الدار وان شئت ما يدعيه من الوقفية واحضر بيعة شهدت بالوقفية
كما ذكرناه اقامه على المالك حاكم حقيق بذلك مدد لا على ان الحكم بالوقفية لم يثبت
عنده وصنع يد الوصي عن ذلك ويكون المدعي بالوقفية غير خفي شرعي ويكون
الوقف غير مسجل ولا مسلم للموتى وامر به الى الورثة لعدم صحة الوقفية
فقام مدعي الوقفية وصحة الحكم بها وان ما ذكرنا من هذه الوجهة عن قاص
في صحة الحكم اما اشتراط اثبات وضع اليد فلان الشارع في مرف غلة الحكم لا يفي
عينه واما كون المدعي لمعلومه عن خفي فلان دعوى الحسبة في الوقف مسموعة
فصلنا عن دعوى الاستحقاق واما كون الوقف غير مسجل ولا مسلم فالسناد بان
وقف تحكي على صدور الوقفية على الوجه الشرعي على ان الغيبة لم يشترط في
فحين يشهد بوقفية دار في دعوى الاستحقاق وان يكلف الشهود والمشهداة
بانه وضع سجلا على ان الفا في ابا يوسف لا يشترط السجل في ما ذكره قبل والحكم
بالوقفية صحيح ام لا وهل اذا قلتم بعدم صحة الاشتراط بثبوت وضع اليد

وقد وقع الحكم بطلان الوقفية أنه لم يثبت عنده أيضا وضع اليد يكون حكمه
للعين ويستألف سماع البينة على الوقف **فصل** مذنب الامام أبي يوسف
رحمته تعالى أن الوقف يصح بحج وقوله وقت من عين احتجج الي تسجيل
والاستلام الي المتولي وصح الكسرون في حكم بعض الوقف موافقا لقوله
صحيح فندوا بهم على أن الحكم بالمولد المصنف قال كثير بن سفاذ وان لم
يشترط المنسب الي القاضي اذا حكم الاب للمولد المصنف واما الحكم بالمولد
فلم يأن كان هناك صحيح آخر فلا كلام في نفاذه واما الطعن بان لم يثبت
عند الحكم وضع يد الوصي على المال فلم يجد من استرط ذلك في دعوى الوقف
لأنهم ذكروا فروعا من جعلها لوادعي على غير ما في هذا الموضع الذي في يده وق
زيد بن عبد الله وذو اليد بقوله يبي ملكي درستها عنه او يقول انا وصيه
بها او وكيله واقام المدعي بينة على ذلك فشهدت على اقراره بانها وعنها
وانها كانت ملكه حين وقفها يعقبي بوقفتها على الحجة التي قامت عليها
البينة ثم قال ذكرنا سوي الشهادة على ذلك الواقع وقت الوقف لا الشهادة
على وضع اليد على ان ما قالوه في دعوى الملك من انه لا تثبت اليد في العقار
سواء وقف على بينة او علم قاض وقد صحح انه لا يثبت ذلك في ثبوت الملك وانما
ليشترط ذلك بالمطالبة بالسليم على ان ذلك انما جعلوه شرطاً للدعوى وابانستها
والوقت يجوز فيه الشهادة بدون الدعوى اذا كان الوقف على غير معنى كالسواة
كلمة الساق في مراتب ذلك في اننا كلام الشيخ زين من فتاوي المجموعة واما الطعن
بكون المدعي غير خصم فقال بعضهم ان المستحق يصلح ان يكون خصما بان يدعي
وان صح خلافه وعلى ما صح فنقول ان الدعوى في الوقت ليس بشرط بل يصح
بدون الدعوى كما بيناه واما الطعن بكون الوقف عين مسجلا ولا مسلم للمولى
فقد علمت من مذنب أبي يوسف ان ذلك ليس بشرط وقد مناه وهذا علم انه لا حاجة
الي ما في السؤال من ان الشرايع انما هو في صرف العلة لا في العيني لان الكلام في اثبات
اصل الوقفية لكن لاحاجة الي الدعوى فيه هذا ما ظهر لي واسأل الله
ما قولكم في ناظر وقف اذن لم القاضي في العمارة والمترجم وشرطه صلح كما

وكذا واذن لم في اراض ذلك جهة الوقف رتبة الي حي وفادك ما عدا علوقه
الموزن والسوقاد من اذ انصرف الناظر على هذا الحكم ولم يصرف ليا في المستحقين
بالوقف شيئا من معلومهم الي حي وفادك يكون بقره صحيحا فاذا اتمهم ولا
به صادر اعني الادعاء الشرعية لا يتطرق اليه نقض ولا خلل على ولا يعين ام لا
فصل الموقوف انه يبد بالعمارة ثم ما هو اقرب بالعمارة كالامام المصنف والكسرون
المدرس في السراج والبساط الي آخر المصالح فحق الامام واكرس مقدمي عليه
لجنة السجائر وقياس على الامام لم يطيب وحيث كان ذلك فلا يجوز تقديم من
ذكر من المستحقين على الامام والمدرس بل ولا على بقية السجائر كما وانهم انهم
يصح تقديم السجائر على غيرهم واما الاذن بالاستدانة للعمارة ومصلحة المسجد
في ايزر **سبل** ما قولكم في واقف وقف وقفا جزائيا بشرط ان يصرف منه لمستحقين
كذا في كل شهر ثم بعد مدة ادركت السنة المحلولة وهي سنة سبعمائة وتسعماية
فقطعت عن اجبا في تلك السنة ولم يجعل لمستحقين شيئا ثم ان مستحق الوقف طالبوا
النظر باستحقاقهم عن السنة المذكورة فدفعتهم من ماله يعني اذن الحكم مع ان
الوقف محتاج الي العمارة ثم بعد مدة مديدة حضر الناظر لعل حساب الوقف ففعل
بعد السنة المحلولة زيادة في الربيع يعني بالعمارة ووقف المستحقين وما امر منه
الناظر عليهم في السنة المذكورة فذلك الرجوع ام لا **فصل** ليس للناظر المرفق
للمستحقين مع وجود العمارة التي لا بد منها وان كان هناك ريع في الوقف فكيف
عند عدم ريع في تلك السنة وذكرنا انه لا يصرف ريع سنة في سنة قبلها ولورجع
للمان باخذ من السنة المستقبلية عن السنة التي التي قبلها ومنذ ان كان اشهد
انه امر في الرجوع واما ما لم يشهد فللا رجوع مطلقا سواء كان هناك عمارة ام لا سواء
كان هناك ريع ام لا واما اذن القاضي فهو انما هو في الاستدانة على الوقف لا في المرفق
من ماله ليرجع واسأل الله اعلم **سبل** ما قولكم في ناظر اجبا ان بلاد الوقف شترت وصالح
واضع اليد على مبلغ دون اخراج الكافي فحل بقية منه المصلحة المذكورة ام لا
فصل الموقوف عليه ان الوصي الي صالح عن حق يد عليه انسان على الكسرون
اه دعوى المصنف وان كان للمدعي بينة على دعواه او علم القاضي بذلك او كان

قضى بذلك جاز الصالح وان لم يكن كذلك لا يجوز وعي قيا مافا لوه في الوصي يكون
 للناظر كذلك في الفأخر ان هذا من الصالح لانه في مابله ما يدعيه من الشراقي
 وليس من الاثر الجرد من حق يدعيه المدعي ان الموصي والناظر لو ابراع الدين
 فاما ان يكون عفا فرة احد منهما او لا فان كان عفا فرة احد منهما يصح ويغنيان
 وان لم يكن بعدا فرة احد منهما لا يصح واذا لم يصح الصالح لم ان يثبت الشراقي
 واسد اعلم **وسيل** ما قولكم هل للقاضي ان يخالف شرط الواقف لمصلحة ام لا ويسي
 للسلطان ان يحدث شيئا من الوظائف في الوقف زيادة على شرط الواقف
 وهل يعمل بدفا تر حصاة بامضاء قضاة الساجد ام لا **فالجواب** لا يجوز للقاضي مخالفة
 شرط الواقف الا انما يحسن مصلحة للوقف وكان الشرط يعود على الوقف
 كالموسط ان لا يورج اكثر من سنة والناس لا يرهون في اجارتهما وكانت اجارتهما
 اكثر من سنة انفع للفقراء فان الناظر يرفع الامر الى القاضي ليورجها اكثر من سنة
 ومقتضى ما قالوه ان شرط الواقف كمن الشرايع ان لا يجوز مخالفة لاحد
 لان نص الشرايع لا يجوز مخالفة فكذا اما هو مشكك وقالوا ان القاضي ليس
 له ان يحدث للمسجد فراشا بغض شرط الواقف ولا جعل لمن قرر اخذ المعلوم ثم
 للناظر ان يستاجر من يقيم عصابة له لانه يحدث له وظيفة في المسجد بغير
 شرط الواقف لاحد والمرتبات بالاولي حيث لم ينص الواقف او لم يكن هناك شرط
 الواقف واسد اعلم **وسيل** ما قولكم في ناظر على اوقاف حسنة لله تعالى مذكور
 في تقريره ان ينبغي ما للناظر فعله من تقصير صرف واجارته ومجارة وعمل
 حاسبة وعين فذلك غيره حيث ان لا احد ان يتصرف في الوقف الا بمصر فته وطلاعه
 على ذلك هل يسل لم ان يتصرف في الوقف ويذكر من الاجارة والعرض والمصرف
 وعين ذلك بغيره كما هو موعدي في تقريره ام لا واذا قلتم لم ذلك فلي الناظر الذي المعلوم
 والكتبة المتواطين معه ان ينفذ تقريرهم وفي ذكر من غير معرفة الناظر الحسنة
 الذين هم ممنوعون من الصرف الا بمصر فته ام لا وهل اذا جاء الناظر المتواطين اما لانه
 من الوقف وفيها مكان ساكن قائم على اصوله يتفصل من ريعه في كل يوم خمسة
 اضااق فقتة من صاحب اجاره ومن غيره حصة ايضااق واسبغ بالجنس براسع

قيمة يكون البيع باطلا وبطلان الناظر لحياته في الوقف ام لا **فالجواب** ليس للناظر
 ان يتصرف بدون معرفة الناظر الحسنة واما الكتبة فليس لهم الصرف مطلقا وانما
 وظفتهم المصنط لا عين واما بيع الناظر اما لانه من الوقف فان كان الواقف
 شرط له الاستيد ال فيجوز لم البيع مطلقا وانما ذلك للقاضي فيبيع الناظر خصوصا
 عا ذكر من الممن الخسنا يكون البيع باطلا واما عزل القاضي فقال بعضهم ان
 بهم المسترد البنا وصدم الخلل فينبغي للقاضي ان يخرج الوقف القيم عن هذا
 الوقف لانه صار خاليا واسد اعلم **وسيل** ما قولكم فيما اذا اذن الناظر للمستحق
 في ان يقبض مملوكة من فلان فقبضه منه ثم ادعي على القابض عفا فقتة منه
 فالجواب بان انما قبضه باذن الناظر فطلب منه البيان فاحضر البيعة فاستع احكام
 من استحقها وانه بان بيان ضامن يقبضه في القدر فلي يقره اتيان ضامن مع
 وجود البيعة **فالجواب** على احكام ان يسمع بينته الدافعة له عوي المدعي فان قبلها
 انذفت دعوي المدعي وان لم يقبلها الامر فقتي ذلك من عدم عدالة بطلب منه
 الكفيل في لانه وان مر حوا بان يجره المدعي بطلب الكفيل بالنفس لكنه الكفا لة
 بالنفس اعطاه في الاستيثاق خوف ان يغيب وهي كانت البيعة حاضرة بالجلس
 لا يتحقق ذلك واسد اعلم **وسيل** ما قولكم في ناظر على وقف على خدام لحر من الشرايع
 وقبض بعض الربح وخط من ماله لعتبة معلوم المستحقين باذن القاضي وارسله للمستحقين
 ثم حضر وكيل المستحقين قبلي انقصا السنة واراد عزله الناظر فقتي ذلك ام لا **فالجواب**
 ليس لم ذلك لانه المستحق ليس له ذلك فوكيله بالاولي واسد اعلم **وسيل** ما قولكم في
 رجل وقف وقفا وشرط الناظر على وقفه المذكور الثلاثة انصار وكل من مات انتفى
 النظر المذكور الي من يقرهم و منهم النكاح بعتيق ومصر فقتي ثم مات احدهم واستقل
 بالنظر المذكور اثنان من المستردوا لهم النظر على الوقف المذكور فقتي احداهم لولده
 عن حصته من النظر المذكور ثم مات الخارج واستقل بالنظر الثالث ولا النظر المذكور
 على الوقف المذكور الي احكام كمن ينسب له الواقف المذكور والمصر فقتي ثم يدعي استحقاقه
 النظر المذكور يحكم الغراة المذكور اعلاه فقتي لم حق النظر المذكور ام لا **فالجواب** النظر
 بشرط الواقف لا يخرج عن هو الا الثلاثة او احدهم لانه جعل لهم النكاح بعتيق

ومقتضى ذلك ان يكون له احد من اولاده يكون عينه ما شرطه الواقف حيث ولي عين من
سلطان الا ان يكون القاصي حين فتر الولد نظر الي من بقي من الثلاثة لا يصلح
للاستقلال بالنظر فانشأ بيع انضمام هذا الولد الي من بقي من الثلاثة اذ يكون
لما قالوه ان الواقف لو ادعى الي جماعة وكان بعضهم عين ما مومن ببله القاصي
ما مومن واما عند صلاحه فلا يجوز توكيله عينه لما قالوه ايضا ان القاصي لا عليك
لنصب قيم مع بقا قيم الواقف الا عند ظهور احبائه فلم يولم نقل بحجتي ومقتضى
وتقدرت وفيه بعضهم كان للقاصي ان يعين عينه فاذا علمت ذلك علم ان تقرير
الولد انما يجوز عاكره من الشر وط واما بعد موت الثلاثة فينتقل النظر بشرط
الواقف الي احكام الخفي والله اعلم **وسيل** ما قولكم في ناظر وقف وكل مستغفاب
قبض معلومة من فلان فانه وقتض منه ثم بعد مدة ادعى الدافع عليه عند حكم
بانه اتي له بورقة مزورة بان ادفع له ولم تكن الورقة من عند الناظر ولم يبق الي
الناظر في ذلك ولم يجاسني بها واظالمه برد ما دفعت له فاجاب بانه قبض ذلك
من معلومة بمقتضى الوكالة الصادرة من الناظر في قبض ذلك قبل وبالحالة
بذه لبقيل قوله الدافع بان الورقة مزورة عليه ولم يكن من عند الناظر بعد
مضي مدة وبعد معادقته له بانه اتي من عند الناظر وبعد الرفع له ام لا وهل
يلزم المستحق عين اقامة البينة بالوكيل المجرى عن ابيه وورقة لانه مستحق
الورقة **فاجاب** ان اقام بينة في الناظر وكله في قبض معلومة من فلان مع ولا
يجوز عليه ولا عبرة بالورقة المستقطعة البثوث واما اذا لم يكن عنده بينة
فان كان دفع له وهو مصدق له على انه وكيل ثم جالوكي وانكر ان كان له ولم تكن
بينه فلانا يوم الدفع الموكلي ثم يرجع على الوكيل لانه استملكه الا اذا ضمن الوكيل
عند الدفع فانه يرجع عليه وهو ملك الذي في يده واما اذا دخل وهو عين
مصدق له على الوكالة بل على ادعائه ففقا فانه يرجع على الوكيل ثم ان الوكيل
في جميع الصور التي ليس فيها بينة ان جاحم الموكلي وخلفه انه ما وكله في ذلك
واسم اعلم **وسيل** ما قولكم في نفاذ ما يجهل **فاجاب** اذا مات الناظر قبل اقلته
الوقف لا سلطانة على ورثته واسم اعلم **وسيل** ما قولكم في شخص قرره لحكم

الشرعي في نصف وظيفة قراه وشكك ولم يعين الوقت والواقف وقرره في مستند
في كل شهر نصفا ونصف نصف ثم ان احكام قرر شخصا اخر في كل كامل الوظيفة وعين
الوقت والواقف وكتب بمسند عوصا عن هي بيده هني يكون عين ذلك عن الاول
ام لا وهل يحق في ذلك للاول ام للثاني وكتب بمسند الثاني على ذلك من اكلوم
الشاهد بكتاب الوقف المذكور وكتاب الوقف يشهد صاحبها بمسند
الثاني والاول بياين او يوافق **فاجاب** تقرير القاصي في نصف الوظيفة المذكورة
عين صحيح لانه محلي لان المحل كما عرفه الاصوليون هو ما اذنت فيه القاصي
واشتهر امره اذ استقبها لا يدرك بنفس العبارة بل بالرجوع الي الاستفسار
من المحل وهو منطبق على هذا وحكمه الوقف عن المحل به الي ان يتبين المراد
بان لنفسه من المحل وكلا طريقه للمحل به بعين ذلك مطلقا واما التقرير الثاني
في كامل الوظيفة فيثبت كانت الوظيفة حارة في الوقف وسيشهد به كتاب
الوقف بالتقرير صحيح معهود به ولا يقارن بين التقريرين لعدم الاتحاد في
المحل اذ محلي التقرير عين معلوم والثاني معلوم وكان التقرير الاول من قبيل المحل
والثاني من قبيل المفسر الذي هو مقابلي للمحل وحكم الاول عدم المحل به الا ببيان
المحل كما قدمناه وحكم الثاني وجوب المحل به وقول السابق في كامل الوظيفة فيه
يجوز لانه يوم ان هذه الوظيفة هي عين الوظيفة التي قررا ولا في بعضها
فبني عليه السؤال بكونه هل يكون عن الام لا مع ان الامر ليس كذلك لان المراد عن
السبي يستدعي صحة وقد بينا عدمه واسم اعلم **وسيل** ما قولكم في ناظر اقرق بيع
الوقف على الترخيم مع وجود هجارة ليستدعي عدم بيا خراب الوقف فهل
له ذلك وترك الهجارة الضرورية وهل يكون تعفي ذلك معترقا يستحق به الزكوة ام لا
فاجاب يجب على الناظر ان يبد بالهجرة التي فيها بقا عين الوقف ولا يجوز فصل
الترخيم مع وجود الهجارة الضرورية ويكون معترقا في ذلك حيث كان يودي ترك
الهجرة الي خراب الوقف ومنه اذا كان الواقف فعل الترخيم واما ان لم يفعل فينبغي
ان يجوز ذلك اذا كان يزيد ذلك في الاجرة كما ذكره صاحب جامع المصنفين في
السابع والعشرين ومنه وقيل ليس للموقوف ان يفتح في المسجد باب خزانة

وقيل اذا كان فيه تكثير الجماعات فلهذا ان يتخذ بسطح بيت الوقت لو يزيد في
في الجزية انه اقولك مثل البياض وكونه في البيت اسد من السطح واسم اعلم **وسئل**
ما قولكم في واقف ليس بشريف وقت واقف اعلى ذرية ولسنله وعقبه ثم ان امره شدي
خديجة الشريفة ادعت على الناظر الشرعي انها ذرية الواقف المذكور وليس
لها نسب في الواقف المذكور لانهي ولا يوصيها قبلها وبها في شريف دفع ليناظر
من غير ثبوت نسب ولا عسك بيده فهل والحال ما ذكر ثبت نسبها في الواقف
المذكور ام لا بل في استحقاقها ثبوت نسبها له وهل يسري دفع الواقف له
على جهة الواقف المستحقين ام لا **الجواب** لا يثبت نسبها بذلك ولا يسري ما دفع
الناظر له قبل ثبوت نسبها على الواقف والمستحقين واسم اعلم **وسئل** في
ثلاثة مكملين على وقت ويشترطون فيه على موجب تقارير السادة المتوالي
فقناة الصاكر عبر المحروسة وهذه التقارير المذكورة ليست مطابقة لما شرط
الواقف ثم ان احكام الشرعي اراد ان يحاسبهم على موجب الشرط وكان ذلك الشرط
عند احداهم وهو يدعي عدم معرفته ما فيه فهل يثبت منه ذلك ام لا وهل يفتنون
فيما صرحه زيادة على الشرط او نقضا عنه كل ذلك موجب للتأخير ام لا وهل اذا
ادعوا انهم يعرفون المكتوب وما فيه وانهم يتصرفون في ذلك على العادة السائ
على موجب التقارير لم يعمل بقولهم في ذلك ام لا وهل اذا صادف بعضهم في محله
على موجب التقارير لم يولي يومنا من اذ العصور في المذكورين فهل احكام الشرعي
منهم من هذا المصنف بعد هذا اليوم والمزاهم بالتعرف على موجب الشرط ام لا
وهل للمدرس ان كان احد الظاهر تنافلا معلومة على موجب البراءة الشرعية
وان كانت مخالفة للشرط ام لا وهل اذا قدم الواقف الامام والوزن والقرش والوقادع
سائر الوظائف عند صيف الوقت و اراد المدرس ان يقدم لنفسه في العرف معهم فهل
له تناوله ذلك المعلوم ام لا وما احكم في ذلك **الجواب** تقرير القاضي بغير ما شرط الواقف
غير صحيح حتى قالوا ان احكام حاكم القاضي بغير ما شرط الواقف لا ينفذ كما لو قضى
بزيادة معلوم الامام من مال المسجد ولا يجوز من قترتنا وله المعلوم لان شرط
الواقف كشي الشارح لا يجوز مخالفة الا فيما لم يوافق الشرع ومن اعظمها

يشهد

يشهد بك ما قالوه من ان القاضي لو قرر فاش المسجد لا يجوز ولا جلي لمتنا ولـ
المعلوم مع شدة احتياج المسجد للقرش واذا احتاج الناظر لذلك فستاجر فاشا
من غير تعريض وطينة فاذا جازوا الزيادة في المعلوم للامام بشرط ان لا ينفذ المعلوم
وكان عالما بغير الزيادة رغبة الناس فيمن يكون كذلك وان كان لا جلي تناوله المعلوم
فيكون له ما اخذه اذ اخذه بغير حق وكذا الكلام في المدرس اذا اخذ اكثر مما شرط
الواقف لما قدمناه من انه لا يجوز مخالفة شرط الواقف له حتى قالوا ان واقف
الوقت لا يصح للغير واذا يستدبر المتولي مستغلا وما صان الناظر اذا فعل ما لا
يجوز وكان باصر القاضي فكلامهم مضطرب في ذلك ومنه انه لا يخرج عن العهدة بامر القاضي
المخالف لشرط الواقف والزامهم التعريف على موجب شرط الواقف ثم بعد ذلك يبا بالمرس
على بقية المستحقين لا تسألوا لغير الواقف على تقديم عينه لكان مقدما كالامام وبعد
ان قدم ما قدمه الواقف صار بعد ذلك لا ما زاع له في التقديم واسم اعلم **وسئل** ما قولكم
في امر واقف بكانا وذكرنا ربعة مصاريف منها انها قالت يعرف بكذا وكذا او الباقي
فلان وفلان ثم بعد ذلك للمعري الشريفي ثم انها اخبرته احد هذين المستحقين
او كلاهما وحملت مكان المخرج من اموال احد هذين شخصا اخر وحملت لهما اما كان
المعري الشريفي او ليس احكام فيه من شأنا اختياره **الجواب** حث شرط لنفسها
المبتدئ والتعويض مع اخراجها فلان وقلنا وادخلها الشخص الآخر فاذا مات
الشخص المدخل بغير ان كان ظان وفلان المعري لغير القاضي في ذلك من شأنه الفل
فاذا مات دالي قضى المعري لانها لم تجعل للمعري شيئا الا بعد ما وما اوجب
لم تجعل للمعري شيئا الا بعد ما وتقر من ذلك ما قالوه من انه لو جعل الولاية
للافضل فالأفضل من اوله ده وكان الأفضل غيره موصرا قام القاضي رجل يقوم باصر
الوقت ما دام الأفضل حيا ولا يستغنى من بلي في الفضل لانه لم يجعل له شيئا الا بعد
فاذا ماتت الولاية الي من بلي في الفضل واسم اعلم **وسئل** في رجل وضع يده على
امانة المصنف منها ملك له والمصنف الاخر دفع لآخر على مصالحه وواضع اليد المذكور
له مدة في كل حصته الوقت المذكور ثم بعد ذلك طر كتاب الوقت لوله القاضي
الشريفي سابقا واصل وقدر له ناظر وقدر على فتر الواقف ومذكور بكتاب الوقت

قاعة حيالة ثم ان الناظر المذكور في تقريره ما اوضح اليه واخره حصته الوقف بقدر معلوم
 عن سنة كاملة اخرها سنة ثمان وسبع مائة وتسعين وعشرين في الاجارة المذكورة القاعة
 المذكورة ثم ان واضع المبدأ في ان الدية لحيالة ملك له فعمل واحالة هذه المناظر على
 ذلك مطالبة واضع المبدأ وادخله في المدة الحاضرية ام لا وهل يقبل قوله ان الدية
 لحيالة ملك له وهي المذكورة بكتاب الوقف انما قاعة حيالك والقاعة لا تكون قاعة
 حيالة الا بالاسماء وخصبها **فاجاب** له الخطا عليه في بيانه في حصته الوقف لان من
 سكن بتاديل الملك لا يبرمه شي الا في الوقف فانه يلزمه واما دعواه الملك في الدية
 المذكورة بعد اجارة القاعة المذكورة حيث كانت القاعة المذكورة لا تسمى قاعة
 حيالة الا بالاسماء فدخلت الاجارة ذلك من استاجر تسمية ليس له ان يدعي بعد
 ذلك واما اعلم **وسئل** ما قولكم في كسبة الاوقاف من المبشرين واليهود وغير ذلك
 المتواطون مع الظاهر عي اكل ربع الوقف واخفاه وبيع اما كسبه الزبالة في وظائف
 من سيم ونقصان اجارة اما كسبه بالرشوة وبيعها عند استاجر وقطع حقوق
 المستحقين والزيادة في المارة وغير ذلك فهل يقبل منها دية للناظر في الحاسبة
 وغيرها عي هذا الوجه ام له مواظبه بعد وانه يمتنع في ذلك وما كان **فاجاب** حيث
 ثبت عليهم ما ذكر سقطت عدالتهم فلا يقبل منها دية للناظر فيه لغيره لكن الناظر
 يقبل قوله بدين بينة والسرمانه انما هي لدفع اليه عند ان اهتم واسد اعلم **وسئل**
 في امارة وقعت وقفا وسترحت لفسنها النظر والزيادة والنقصان والادخال
 والخراج والغيث والتبديل والاحتساب لغيره او حصته من عقار او صلح لغيره
 بما هو نوع من ذلك ويوقف على حكمه ثم انما استبدلت ذلك عي شئ من النقص
 فاحسن عن قيمته على طريق الكواضعة ولم يثبت قيمته عند حكم شرعي ثم بعد ذلك
 استبدلت ثانيا عي شئ من النقص عن الاول بالكل من قيمته باعفا فعمل ذلك ما ذكر
 الاستبدل المصريح وان كان ينقص واحسن عن قيمته ولم يثبت عند حكم شرعي ام
 الاستبدل الثاني هو الصحيح ويلحق الاول وما الحكم وهل للناظر اكل مال البديل
 لنفسه ام يلزمه ما شئ عي غير ذلك وتوقف على حكمه واذا اكلت ذلك وتردت
 واستغنت بل بحسن ام له **فاجاب** حيث كان الاستبدل الاول باقل من قيمته

بالقبي

بالعين الفاحش له **فاجاب** والثاني هو الصحيح والحال ما ذكر وليس للواقف اكل مال البديل بل عليها
 ان تستري به بدله وعليها الخروج من عقده واسد اعلم **وسئل** ما قولكم في وقف
 دار عي لنفسه ثم بعد عي اوله ده او جودين اله ن وم وم عبد الخالف واسوا
 بكر فاطمة وخديجة ومن سجدت اسد تعالي لم من اله ولا الذكر واله ن في ذلك
 سوا ومن توفي منهم عي ولد ذكر وانني انتقلت حصته من ذلك لاوله ده المذكور ومن
 توفي من غير ولد سئل حصته من ذلك له وله ده خواتم الباقي كذلك ثم لاوله درهم ودر
 ونسبهم وعقبهم من اوله المذكور فقط فاذا انقرضوا اوله والظهور فلا ولا البصون الي
 انقرضوا ذكره الواقف وحكم بموجب ذلك وصحة الوقف حاكم حنيي ثم ماتت فاطمة بعد
 موت الواقف ثم حدثت الواقف ابيان ثم مات الواقف عن عبد الخالف وابي بكر وخديجة
 والاسبي ابا دنيي ثم ماتت خديجة بعد موت الواقف عن ولد ذكر ثم مات ابو بكر
 عن ولد ذكر ثم مات ولد صغير عن عبد عبد الخالف صغير والده وعن عمه لاسبي
 ابا دنيي وعن ابنته ابنته ابنته المذكورة فهل يستحق بن خديجة حصته ام من
 الوقف وهي الحسن لقوله الواقف ومن توفي منهم عن ولد ذكر وانني انتقلت
 حصته من ذلك له ولاده المذكور وله ترجح الصفقة وهي قوله من اوله والظهور
 لا الي قوله عم له وله درهم وما عطف عليه لخلل كله طويل بني اجملي او ترجح
 الصفقة الي الجميع فله يستحق حصته ام هل تكون له خواتم وحصته بني بكر
 الذي انتقلت اليه من بعد والده تكون له عمامه عبد الخالف صغير والده وعمه
 لاسبي ابا دنيي او يمكن تكون واحد اوله والواقف ربع الوقف واقتسموه ائله
 فكل عيهم فان ابن خديجة يستحق حصته ام مدة حمل لم يخذل بجه الرجوع على
 كل واحد منهم بحسن ما اخذه من الوقف له ثم فنصوا لخصته وهي الحسن
 فيم خرج عي كل منهم بحسن ما قبضه او ليس له الرجوع عليهم **فاجاب** بقوله ابا
 المهيي نعم يستحق بن خديجة حصته ام من الرجوع عليه لقوله الواقف ومن توفي
 منهم عن ولد ذكر وانني انتقلت حصته من ذلك له وله ده المذكور والصفقة
 المذكورة رابعة له ولادهم من بعدهم اذ جعل الرجوع على الجميع مالم يقبل بغيرها
 وبني ما قبلها مالم يحول عرفا واما حصته بن ابني بكر فتستحق له عمامه عبد

بشهم

اختلف شقيق والده وعلمه لابي المذكورين ولا ينفذ حجة الرجوع عاجزة في المدة المأهولة
عالي من دفع يد عليهما وجواب ذلك انه علم **وسيل** ما قولكم اذا اتم الناظر باختياره
هو وبما يشاء وهو موقوف عليهم تعليمه جابيا من الوقف واخفاهم من ارجع الوقف واقيم
عليهم ناظر حصة فقيدهم انهم يفعلون شيئا من مصالح الوقف الى خسران الناظر
الحسنة والظلمة على عي ذلك فيل اذا فعلوا حصة ونقصوا في الوقف في شي من غير معرفة
الناظر المذكورين عليهم وله يقبل قولهم وله ليعاد عليهم احسب ام له وهل نقبل
سواء هذه القضية انكوا طيبي مع الناظر وهو يقبل قوله مع وجوبه ذكر وعملته الناظر
الحسنة ام له **وسيل** حدثت تولية الناظر حصة مما يصرف الناظر من غير معرفة
الناظر الحسنة لا يجوز له وهو عينه فيل هو موقوف على اجازة الناظر الحسنة او
القاضي وله يقبل قوله ولو سلم انه يقبل لان يصر فيه غير نافذ واسه اعلم **وسيل** في
رجل وقف وقفا وشوط النظر لنفسه ثم لم يترتب له نصيبا من غير معلوم فتوفي الو
ذرية وبقي النظر على ذلك امر ثان من عفا الوقف ثم ان القاضي احدث بالوقف
وظائف لم تكن بشوط الوقف ثم بعد ذلك جازت لحرمة وسوقها خدام الغني وقادها
تربة الوقف في المخرج التربي واحسن الناظر بذلك في وقت علي باقي الرخام من السرقه
فباعه الذي فضلي وعمرت به التربة ثم بعد ذلك جازت المستحقون الذي قدر لهم
القاضي بعين شوط الوقف وطالبوا الناظر عما لهم فقال لهم الناظر ليس بامرهم
كأن شيئا وان الوقف لم يستطع في وقته هذه الوطائف فنهضوا الى القاضي طالعوا
ان الناظر سرق الرخام وسبب اعطسها بالباصل فيل يقبل منها دهم ام له ثم ان القاضي
عمل بشهادتهم وعزل الحاكم وولي ناظر على الوقف وحصل له معلوما بعين شوط الوقف
وذلك مدة ثم بعد ذلك انت المرأة التي من عفا الوقف واعلمت القاضي الذي يولي
عين ذلك القاضي انها تستحق النظر بشوط الوقف فارسل القاضي خلفا ذلك
الناظر فقال لا يمولها انها سرق الرخام وباعته فكشف القاضي عن ذلك فشهد
جماعة من المسلمين ان لحرمة دهم الذي سرق الرخام فاتيته على البينة التي شهدت
اوله بالسرقه وله منهم بعض من رابعين شوط الوقف فيل للحاكم الشرعي ان يقبل ذلك
الناظر والمستحق الذي بعين شوط الوقف ام له وهل للحاكم الشرعي ان يطالبهم

ع

عابادها من مال الوقف ام له وهل تستحق المرأة التي من عفا الوقف النظر ام لا **وسيل** ان خفي
عالي المقتض الضمان من الرخام وعينه واجازة وبنيه للحاكم فاذا ابلعه عينه وامضاه جازا وما
احد اث الوظائف بعين شوط الوقف فلا يجوز فيه رجوع على من تقرر في ذلك عاذاه من
المعلوم وقد اوصفت الكلام في هذا امر او الحكم الشرعي ان يقبل الناظر المذكور لان الناظر
بعين شوط الوقف وهو من ولاه القاضي للقاضي عينه مطلقا حجة اوله واما تقرر من الناظر
بشوط الوقف بدم وعودها الى الوقف بعد ما خربت فللقاضي ذلك لما قالوه من ان لو
اخرج حاكم العام ثم جازاكم اخرا فادعي عنده انه اخرا فادعي بجملة وقوف سموه اليه
من عين حجة عية يستحق بها بلا خراج من الوقف لان مبيي امور الحكم على الصفة
ولكنه نقول له صح انك موضع اللولاية بامر الوقف فاذا ثبت انك موضع لهما دهما
اليه واجري له ما كان جازيا عليه من الخلة وهكذا الحكم لو ثبت اهلتي عنده اخرا
بجملة يد يوتيه ورجوع عما كان ليعتبه في اخرا حه واسه اعلم **وسيل** ما قولكم في ناظر يستبد
جهة من جملة الوقف واشهد على نفسه بغير مال البذل في المجلس فقام
وكماله وحكم بذلك حاكم شرعي ثم ان شخصه ادعي بان له عمارة سابقة بالمكان المذكور
وطالب الناظر بما اصره اعرضه عليها فذفع له الناظر ما ادعي به من عي مال البذل
للمذكور حتى نكث اكمال فضعف مال البذل بسبب ذلك فمل يجوز له ذلك ام لا وبقي
ما دفعه وان كان على الوقف دين يؤخذ من غير مال البذل ام له **وسيل** متفق في كلامه
ان لا يجوز صرف مال البذل وفي العمارة لما قالوه من ان لا يجوز للناظر بيع عقار المسجون
واما بيع النفس فصحة العمارة المسجد وان كان بامر القاضي ولما قالوه من ان لو كان لشجرة
وقف في دار وقف خربت الدار ليس للموقوف ان يبيع الشجرة ويعزل الدار ولكن يترك الدار
ويستعي بالكلية على عمارة الدار لا بالشجرة ثم بعد ذلك المنفق يصرف في العمارة فولدته
قال في اخشاف في باب الرجل يجعل داره موقوفة يستعملها قوم باعيانهم ما مضى قلت
ارايته ان اهدم شيئا من داره واحتاج الى صلح ذلك لويبيع ما سقط منهم
وترم به الدار قلت وليس هذا امر اذقت عليك الصدقة قال بلي ولكن لما لا عن
حالته التي كان عليها خرج عن معني الصدقة وكان في بيعه والكرمة بعينه صلح الدار
اهو وهذا ينبغي ايضا ان مال البذل لا يبيع بطله ناعا يجوز في المنفق لغير وجهي معني

ل

ل

الصدق كما ذكر الشيخ والقهار ليس كذلك وان علم ان ذلك لم يجر فاذ اقبل الناظر على بعض ويوجد الدين
من الرب وادعاهم **وسئل** ما قولكم في واقعة وقعت ودعا علي لخصمها ايام حياتها وعلى جهات من
وقرباها ومعارفها وعينها كتاب رقت وما فضل بعد اخصاها من يعرف القاض الى اولادها
ثم علي اولاد اولادها ثم لا اولاد اولادها ثم لا اولادها ثم لا اولادها ثم لا اولادها ثم لا اولادها
سواء ينقل به الواحد منهم عند الف نذر وليس كذلك فيه الله شان فما قولكم عند الحق طلبة بعد
طبعة وسئل بعد من قبل طبعة العليا منهم الطبعة السفلى يجب على واحد منهم خذعة لغير
من غيره وعلى ان مات منهم اجمعين وترك ولدا او ولدا او اسفل من ولد الولد انتقل
نصيب من ذلك اليه واحد كان او اكثر فذكر كان او انفي فان لم يترك الحق في منبه ولدا وله ولد
ولدا وله اسفل من ولد الولد انتقل نصيبه الى اخوته واخواته المستحقين له في الاستحقاق مضافا
لما يستحقون من ذلك المذكور له نفى في ذلك سواء لم يكن له اخ ولا اخات فله في الطبقات الى
الحق في المذكور ثم بعد ذلك مات الواقعة واولادها وبناتها ولم يبق لها ولا اولادها وبناتها
بعد مطلقا سوى اخوة اولاد الواقعة من والدهم ذكورا واناثا اقبل والحالة هذه يعرفونهم
استحقاق اخوتهم المستروط لهم وليس بقومها بعد وفاتهم ام كيف احوالكم **فصل** في استحقاق
اخوة اولاد الواقعة ما فضل بعد الكه ماري المذكور في قوله بقوله الواقعة ان لم يكن له
اي الحق في اخ وله اخات في الطبقات كالحق في المذكور له ان كان له طبعة واحدة
له من غير ما سبها لغة فكانه قال لا قرب جماعة للثب ولم يكن هناك اقرب لاثبت من
بهوله حيث كانوا اخوة من اهل من المستحقين للاحوة لبعض من اولاد الواقعة
لغيره ان ذلك كان سبق موتهم وانتقل استحقاقهم له خوفا المستحقين له في الاستحقاق
بان يكون لهم اخوة من اهلهم وانتقل الاستحقاق اليهم ثم ما نزلوا فاهلهم يأخذون حصة
اخوتهم الذي قد سبق موتهم لانه انتقلت حصتهم الى اخوتهم المستحقين لهم في الاستحقاق
وهم الاخوة من اهلهم هذا ما ظهر من اللفظ وادعاهم بما هو المراد **وسئل** ما قولكم في
شخص اسند لشخص النظر على واقعة وجعل له ان يري في الوقف المذكور ما يراه وان
يخرج من المعاد اراد ان يسند النظر ليقضه عن اراد ويوهبه به لمن اراد عليه
فهل فيكم من شرط الواقف المسند وطالب المسند المذكور وحكم بذلك حكم من في المسند
اليه المذكور ان يداخل احد في الوقف بغيره اهل العمل المذكور ام له **فصل** ان كان

الواقف

الواقف جعل له الوقف الذي اقامه ناظر الزيادة في الوقف عايراه وان يخرج من المعاقن راء
في اصل الوقف ويخالفه لم كان له ذلك والى فله **وسئل** ما قولكم في شخص ناظر على وقف وعليه
دين لبعض المستحقين والمناظر المذكور ولم يضمن الولد المذكور وكذا الناظر المذكور المستحق
في الدين المذكور في الامتلاك والحق ان الناظر المذكور مات مفلسا في يلزم الولد الناظر
المذكور يفي بطريق الصغار المذكور وله **فصل** ان كان الصغار وقع قبل الموت فان كان الدين
مضمونا عليه بسبب نفديه وصار له زمانه من دفع الصغار وان لم يكن مضمونا عليه لم يقع
الكفالة لانه الكفالة له بغيره فان كان الوقف واما ان كان بعد موته والحق ان الكفالة
مفلسا فله بغيره الكفالة لان الكفالة مثبت اذا مات مفلسا له بغيره مطلقا لا بالمفلس وله
بغيره له به وله غيره لسقوط الدين بموته مفلسا وله بغيره سقوطه انه لو سبب واحد
بوقا به يجرى له ان المستحق له بغيره في تمام الدين وعبارات السؤال فتمت له ولولا ان في
واسد اعلم **وسئل** ما قولكم في شخص جاني بغيره مال وقف كذا ويصرفه بغيره فله
ان احضر هو والشهود الذين يكسبون نصيبه اما ان الوقف وحده والسبب المذكور من
الحالي محضون الجاني وكذا ثبت معهم اقرارا بغيره بغيره من المال ام له وهل اذا كان
الناظر بغيره من المال نحو نصيبه والبعض مضموع بغيره به والبعض المثلل بغيره
الجاني لكن له كثر في باب وعاطل واذا اسكن احد في بيتي من ذلك لم يدفع الجاني الجاني
ويستعجب بالاجرة يلزم الجاني خلع من ذلك ام يلزم الناظر وهل اذا اطلب الجاني من
الشهود المذكورين حتى يما بغيره الناظر بغيره والمضموع بغيره بغيره الجاني من
بغيره وما هو باق عند ارباب التجار الكافي الشافي يلزمهم ذلك حيث جرت
العادة به ام يلزم الجاني المذكور ام كيف احوالكم **فصل** لا يكون في دعوى مع الشهود
وكتابتها الخالي من الساكن اقرار بغيره المال اذ لا يلزم من كون الاماكن ساكنة وقصا اجزا
وعلي الجاني خلعها ما عند السكان لان وظيفة بغيره في ذلك كلفه بغيره له ما وصل
اليه واذا استجاب احد من السكان بالاجرة لا يلزم الناظر ولا الجاني كما نصوا عليه
وللناظر مطالبة الجاني بمالك الوقف في اعتراف به بغيره وما لم يعترف به بغيره الا ان
يقام عليه البينة الشريفة بغيره بغيره علي ما عترف به فانه يطالب ببواسمه
اعلم **وسئل** ما قولكم في امرأة ناظرة على وقف جدهما بجعل معلوم من ربيع خارج عن

ي

الرابطة في الزمن الاول اعني زمن الوقوف ويعطى ما يقوم مقامها من العشرة الربعية الا ان العلم
وسيل ما توكلتم فيه من بعض بني وكالة وقف استعمله على تكملة ما كان اوقفه **وسيل**
 نلهم فيه كما هو الاصل في نصيب العيني ما ذكر في اوقاف اختصاصه ونقصه فكل ابايت الدار والارض
 الموقوفة اذا اغتصبها غاصب وفيما يخص وشيخنا رجل وهذا البناء الذي كان في الدار واخذه فبلغ
 الفضل والشيء الذي كان في الارض فذهب به قال فللقوم ان يأخذوا ارض الدار والارض الموقوفة
 من الغاصب ويبيعوا في البناء الذي هدمه الرجل وفي الفضل والشيء الذي كان في الدار فذهب
 وان شاخص قيمته ذلك عن قلعته وقال في الفضول العمادية ولو يهدم جدار عظيم ولا يجبر على بناءه
 والملك للبناء ان شاخصه قيمة الحائط والشيء للناس وان شاخصه الفضل وقيمة الفضل
 ثم قال وفي الحائط لو هدم حائطه لا يجبر على بنائه وانما الملك ان شاخصه قيمة الجدار والشيء للناس
 وان شاخصه الفضل والشيء للناس لو قال بعض الناس ان كان قد بناه ليووم به عادة وان كان جديدا
 واسد اعلم **وقال** ما توكلتم فيه من بعض بني وكالة وقف استعمله على تكملة ما كان اوقفه **وسيل**
 عنه ويريد ان يأخذ معلوما قبل حصوله من غير علم ولا يبيد من المعلوم مستحق للهدم من الدول
 السابق في غلبته المولى الذي حضور الثاني قبل ذلك ام لم يملك يستحق الاول في حضور الثاني
 ام لم يملك اذا ادعى ان الاول عام فالحجيب ستموع دعواه ونقبل بيناهم بالزم السابق يعني عيني العلم
 ام لم يملك ما ليس بدعوى شعبة وان المعلوم الاول كما ذكرنا **وسيل** اذا عرفت قوله المسمى الثاني
 اعني معلوما في وقت العلم بغيره العلم بغيره وفي الثاني واخذه للوظيفة ومن وقت العلم بغيره
 وبعد علمه لا يستحق من المعلوم شيئا وانما المسمى الثاني في حقيقة ما ذكره الفرسوسي
 استنطاق من كلامه يخفى في هذا لا نفلا عن اعتقاد المذهب انه لا يستحق شيئا من المعلوم الا بالماضي
 واما اذا اختلف في العلم وعدمه فالقول قول المسمى الاول لانه من المسمى الثاني وسد اعلم **وسيل**
 ما توكلتم فيه من بعض بني وكالة وقف استعمله على تكملة ما كان اوقفه **وسيل**
 والاسند الى وحكم عوجب ذلك حكمه في ان الوقوف ادخل في وقف بعد وفاته اعماله الثلاثة في
 الاستحقاق من كل الاولاد اعني بنات الوقوف فبما روي في ذلك بينهم بالسوية الذكر والانثى
 في ذلك سواء ما لم ين بعدهم له ولد ذريتهم ونسبهم وعقبهم ادخله في عيالهم مثل ذلك
 حكمه المسمى المذكور وثبت ذلك لدى حكمه في حكمه عوجب ثم ان الوقوف مات والوقف المسمى
 وثبت الوقوف فمات من الاله عام اثنا واحد ما خلف نبأ والآخر لم يخلف ولد احملي دخل

بالحق
 هم

بنت المسمى وجود المسمى وثبت الوقوف ام لم يملك لا يدخل بنت المسمى وجود المسمى وثبت الوقوف على المسمى
 الوقوف ثم من بعدهم لا ولد لهم فام جدي له ولادهم سببا لان بعدهم فابن من انفسهم واسد اعلم
وسيل ما توكلتم فيه من بعض بني وكالة وقف استعمله على تكملة ما كان اوقفه **وسيل**
 سنوات ولم يعم هائل غير صفة الوقف فخلط البيوت ببعضه بان جعل له مائة من بيتها الى سبعة
 الامان التي يربح فيها في ايام السنة وجعلها في ايام السنة فلم يزل من ذلك فقبلت الامكن
 المذكورة وبجس اجبرتها وقادتهم على الوقف المسمى فاعترضه خمسة ليعمل ما لناظر فلم يعمده
 فعل لناظر خمسة عا سبب واصنع اليد واخذه ما بقاه من المسمى لم يعم به الوقف وهدم ما عبق به
 صفة الوقف ولم يعم به بجس الجرة ام لا وهل يعمه ما صنع عينا نحو تعبيره وعما ما فعله
 من الوقف فكان ورفع به عن الوقف ام لم يملك **وسيل** ليس لناظر خمسة ان اخذت ثواب مع الدول
 محتسبة واذا اظهر عنه سبب من المسمى لم يعم به ونظا لم يعم به صفة عني الوقف
 حب لم يملك الموقوف فيه مطلقا وما مضى من عني الوقف او يرد في ريعه لا يجوز بل يسوا
 ما مضى في استخذه لا يعمه ولا يعمه بغيره ما مضى من الوقف بغيره المسمى لا باعالة العيني
 لان الاصل في فعله العيني العينة واما المسمى فاعا هو في المكنتات والمهدوم في ريعه **وسيل**
 ما توكلتم فيه من بعض بني وكالة وقف استعمله على تكملة ما كان اوقفه **وسيل**
 الملكية بموجب ان الناظر احكمه اسقط الاماكن العامة ليعمل فوطسا ملكا وعطى امكن الوقف
 ان الناظر كان مواشي مع علي اخذ هذا الوقف فعمل يجمع احكام منافع الوقف وهي اسقطه ليعمل
 ملكا للغير وسجل الوقف بغيره ام لم يملك واذا قلتم بغيره المسمى هل يرد في ريعه في الملكية
 والناظر اخذ من المسمى على ذلك ويبيع الوقف على حاله تحت يد الناظر بحسبة ليعمل وينظر فيه
 بنو امه فقل ام لم يملك **وسيل** المخصوص عليه انه اذا اجر الناظر شيئا من الوقف اجارة صحيحة
 بان كانت باجرة المسمى المستاجر فيه ثم انقضت مدة الاجارة نظر ان لم يضره المسمى المسمى
 كان له صاحب ريعه وان اجر جاز للموكل ان يدرج اليه قيمة ويبيعها وفقا فان امتنع من ذلك
 لا يجبر على بيعها صاحب البناء الى ان يمكن تخليصه من عني ريعه بالوقف فباخذه وانما كانت
 الاجارة فاسد فهو مبرأ من ساعته واما جعل الناظر بحسبة مستقلة في ريعه المسمى
 واسد اعلم **وسيل** ما توكلتم فيه من بعض بني وكالة وقف استعمله على تكملة ما كان اوقفه **وسيل**
 المستوفي الخلف المسمى جعل لها الحكم ختمها على المسمى ولم يرض بقية المستوفي ما يخصهم

من ذلك العشر فكل ابرم الرجوع عليها يدك ولو رفقوا لكانوا ناطقة بغير معلوم في اجرة وللاستغناء
بناظر حسنة تدعى بالامعوم واذا جعلت معلوما بوظائف ليست بشرط الواقف قبل البتة المستحقين
المطالبة بما يخصهم من ذلك ام له **واحد** للمطالبة ان يقرر لناظر معلوما بغير اجرة مثله الى العشر
لا ان يضمن اجرة المثل لما في الغنيمة له القاضي فادعي الغنيمة ان قد اجري ليس له ذلك كذا في
او مسانحة وصلة العزول فيه لا يقبل له بينة ولا يحط الزيادة ويطهره الباقي ثم
لو كان الوقف بالمطالبة واصحاب الوقف يقتضون اقلها منه ولم يعلم الناظر شيئا كان لهم
ان الناظر لا يعطي مما جعل له كما قالوه من انه لو وقف امرض علي ماله فاما ما جعل القاضي
لوقف فبقا وحمل له عشر الغنية الوقف وفي الوقف طاعة في يد رجل بالمطالبة لا يحتاج
فيها الى الغني واصحاب الوقف يقتضون اقلها منه لا يستحق الغني عشرها لان ما اخذه
بطريقه **الاجرة** ولا اجرة بدون عمل واما جعلها معلوما لوظائف ليس بشرط الوقف
فليس لها ذلك والمستحقين المطالبة بما يخصهم **واسد اعلم** ما قولكم في نظر حسنة
علي ابرم اوقاف الربيع من ذلك وقف المرأة موجودة حسنة نزلت في طرفة كتاب
وقتها الا دخل والخارج والتعيس والتبدل وبقية الاوقاف المذكورة وقف اختيها وعلمها
عليها ما دامت حية وبني ناطرة اهلها بشرط الوفاق المذكورة قبل ولما اخذ لناظر
لحسنة الاجرة كما مر علي المستاجر السابق يعني معرفتها مع ما ذكر ام ليس له وله الا ان
وبعد اذا اجر يكون اجارته صحيحة ام لا **واحد** اذا اجرت الناظره التي هي بشرط الواقف
المستاجر الاول فان كانت باجرة المثل ولم تنقل اجرة المثل فله النقص الاجارة الثانية ما دامت
مدة المستاجر الاول موجودة ولو كانت من الناظره المالكية **واسد اعلم** ما قولكم في
مشهد صورته حضر الخراج على بنطلان وشهد عمره في ايجاج على بنطلان واذ قبل وفاته
وقف جميع احواله الكاين بك اعلي سحر اما العذب بالسبيل المأبى بك اوقافا شريفا
وحضر بعد ذلك علي بن فلان وشهد عمره في ايجاج المذكور وانه وقف علي السبيل بالاشارة
لا عين ثم اجر احكام الخراج فلان مائة سنين يسرى فيها لمن يسكب المذبح السبيل المذكور في تاريخ
كن اولهم بكم بكم حاكم شرعي ولم تكن الشهادة المذكورة بعدد عوي وقاصت ويكون احد
الشيء فصل الشهادة بالاشارة **واحد** الصحيح انه لا يحتاج في الوقف الى حاكم
لحكم كما هو مذهب الصاحبين وحيث لا تذكر في فليس للقاضي ان يطالبه بكن ان حكم بالاطالة

قبل

قبل ان يحكم حاكم بصحة يكون من احكام في محل الخلف وفيه قوله واما الشهادة في الوقف
فلا يشترط فيها الدعوى لانها من المسائل التي يجوز فيها الشهادة بدون الدعوى واما قول
الشاهد انه يشهد بالاشارة فمصلحة ان الوقف مما يجوز فيه الشهادة بالاشارة
وان فسر الشاهد انه يشهد بالاشارة فمصلحة ان الوقف مما يجوز فيه الشهادة بالاشارة
واسد اعلم ما قولكم في رجل شرط علي نفسه وقال اعطوني نظارة الوقف الفلاني وانا
الخبير صحيح لو ابرمه من حاكمية مستحقين وغيرهما قبل اذ لم يكن مال الوقف مائة مائة مائة
نفسه ام له **واحد** لا يلزم له صرف ما قصه من مال الوقف وله ان يبرمه من ماله من مال نفسه
واسد اعلم ما قولكم في وقف شرط القاضي بعد العمارة وبعد ما عين لغتوقية لا وله
الاربعة ومن سجد ثلثة يتلوا له من الوله ثم علي اوله ثم وذر بتم ونسأهم وعقيرهم
علي ان من مات منهم وترك ولد انقل نصيبه من ذلك لولده وعالي ان من مات منهم قبل دخوله
في هذا الوقف والوقف الى حال لو كان الحقوقي حيا باقية الاستحقاق قام ولده في ذلك مقامه
كذلك علي ما يفضل فيه ما هو لاولاد الظهور تحسنا اسداس وما هو لاولاد البطون السدس
ذلك فاذا مات الوقف وترك ولدين بكرين وبنتين ثم لم يجمع اولاد الذكرين واولاد البنات بعضهم
الوقف علي الاسد اس ام له يقسم اليه في المرتبة الثانية التي بعد بنت الوقف وان اولاد بنت الوقف
يطلق عليهم اولاد الظهور باعتبار صلبية بنت الوقف **واحد** البطن لغتوقية فالظهور
فضافة الاولاد الى الظهور وهو صادق علي ولد الولد واضافتهم الي البطن كونهم من جنس
من البطن وهو صادق علي اوله والبنت ذيد خل علي هذا الولد البنتي في اولاد البطون
ولعتم الوقف اسداسا بيني اوله الابنيني واولاد الابنيني علي ما شرط الوقف بعولم
كل ذلك كوعلى انما يعطى من ذلك بولد الابن وولد البنت فبقا يكون ولد البنت بولد الابن
ويطلقون في بعض مسائله بان اولاد البنت انما ينسبون الي ابايهم لا الي اجدانهم **واسد اعلم** ما قولكم في
ما قولكم في امرأة وقفت وقفا وشرطت النظر لنفسها ايام حياتها ثم بعد ما انفصلت
فوفيت الي رحمة الله تعالى وال النظر اليها فاجر الوقف المذكور استنص واذ انما تميم
عمارة ومافيه بقا عليه علي حكم شرطك مع مباشرة الناظر لملك فغير المستاجر الوقف المذكور
مبلغ معلوم فادعي احد المستحقين بالوقف المذكور علي المستاجر بان المحارة للمعام علي الوقف
حيث لم يكن حاضر النك ولا اذنت به جعل يعين بذكر ام لا وبما ان الناظر بالحق مع ام يعين

ل

الاذن لحاكم وحكمه ان الحارة ترفع للمكان المذكور وما حكم في ذلك واذا قلتم الاذن صريح ونظام
 الحارة على جهة الوقف فهل اذا قلنا في المكان المذكور زيادة على ثمة من احدات بياض وما
 يحتاج اليه من المصلحة على نظام على جهة الوقف ام لا **والجواب** ان الاذن النظم المستخرج بالحارة
 وقاصصه من الجهة يجوز في ذلك ما اذا اشترط المرح في الحارة عليه ولا عبء ولا عبء المستحق
 ولا باذن ولا سبيل لم الزيادة على ثمة الذي اذن لم النظم واسد اعلم **والجواب** ما قولكم في بعض
 وقف جنس اماكن على نفسه ايام حياته ثم من بعده على اولاد اخيه سالكم ثم عام ومن بعد ذلك
 ثم من بعدهم ثم من بعدهم ثم من بعدهم يكون وقفا على عام بعده ثم على اولاده وذرية وعقبه
 ونسبه ثم من بعدهم جميعهم يعرفون بمصلحة الحرم الشريفي فان تعذر ذلك فلفظهم
 والمسكين اي ايماننا او بشرط النظر على ذلك كذلك وثبت ذلك عند حاكم خفيف وحكم بترك
 في حياة الواقف المذكور ثم لما مات الواقف المذكور وقام شخص واحد على الواقف في
 تركت على بعض الورثة ليعرف من الما كان المذكورة اعلاه على الوجه المذكور مع اعلاه
 واقام بينه شهدت بالوقف كما ذكر عند حاكم خفيف ايضا بعد التركة الشريفة وحكم
 بترك بعد الدعوى الشريفة في ذلك ثم ان زبيب وخديجة المذكورتين اعلاه انتقلت
 بالوفاء الى رجة اسد تعاليك بعد ذلك والسبب ذلك الوقف الى عام من بعده عقبه في ذكر
 ثم توفي عام من غير ذرية وله سبيل وله عقب والما استحقاق ذلك للحرم في الشريفة
 على موجب شرط الواقف ثم ان سخطا يدعي سعيد تزوج بامرأة تدعي فاطمة بنت خديجة
 المذكورة اعلاه واقام بينهما موضع واقام عليه بينة عند حاكم خفيف شهدت بمعرفة
 الواقف وان وقف ذلك بعد عام واوله ده على اولاد زبيب وخديجة المذكورتين وذريتهما
 وسبيلهما وعقبهما ومن بعد ذلك لمصلحة الحرم الشريفي فان تعذر ذلك فلفظهم اوست
 ذلك بشهادة البينة المذكورة عند حاكم خفيف وثبت ايضا عند معرفة فاطمة المذكورة وانما
 ثبت خديجة المذكورة وانما استحقاق الوقف بالولادة ذلك اليها بعد ولدها وحكم بموجب
 ما قامت به البينة بعد دعوى شريفة من زوج وفاطمة هو سعيد بالوكالة عنها على شخص
 واضع يده على عني من الوقف مواضعه عن ناطر على ذلك ولا استحقاق به وعيني اوكم بترك
 ام لا **والجواب** لا ينعى الدعوى اليه على واضع اليد وقد قالوا ان وضع اليد في العمار لا يثبت التمسك
 بل لابد من البينة او عام القلبي به على ان دعوى الوقفية من المستحق العيني الناطر فيها

خلاف

خلع في المنكر انما هو اذني الموقوف عليه ان هذا وقف عليه وكان دعواه باذن القاضي بهذا اتفاقا
 وغير اذنه فيه رافعا والحق انما لا يتفق له ان له حقا في القصة فله يكون حضا في سبيل الخير والاعلم
والجواب ما قولكم في بعض ناطر على وقف استعمل بالوفاء الى رجة اسد تعاليك فادعي بعض ان على الناطر
 ماله من خارج الجهة الوقف واقام الحائز والشاهد بالوقف يستند ان بذلك وهذا من المستحقين
 بالوقف وفي امان الذي به ام لا **والجواب** مقتضى كلامهم من من سبب سادة التمسك بترك منع شهادة
 الحائز والشاهد في الشيء الذي لا استحقاق له ان له حقا في التمسك وبه وكان مستحدا اسد اعلم
والجواب ما قولكم في رجل اشترى حصته في عيط بقدر معلوم واراد ان يصنع بيده قبتي انما وقف
 ثابت الوقفية فتركتها ولم يصنع بيده عليه ولم يدفع الدين فبعد مدة خست ونصف طلبت المبيع
 المذكور بالمستحق المذكور لحاكم شريفي واذنت عليه بانما اشترى منه حصته بعين من رديا را
 ولم يدفع الدين فتركتها في ذلك المثل ان السبيل ان بان احصته وقف **والجواب** ان ثبت الوقفية له يصير المبيع
 ولا يلزم له المثل الا ان ثبت المبيع انما ملكه بانما استبد له بشي طم واسد اعلم **والجواب** ما قولكم في
 واقف شرط في وقفه بعد ذكر الشرط قالوا وسنما ان من الى اليه النظر من تعيين او شرط من
 الذرية اي عنيها مطلقا اذا اراد الاستبدال الموقوف المذكور او بغيره او تعيينه او شيئا منه
 ولو كان البدل او المثل من الكس من الوقف اضعافا يكون حقه ساقط من النظر والولاء به على
 الوقف المذكور من الاستحقاق فينا وسبيل من مناضه ويكون معزوله قبل ذلك بئله ثد اشهر
 فهل الشرط صحيح وجب العمل به ام لا واذا اضطر الناطر فيها ذكر من له استبدال المذكور او
 غيره يكون كاتمة على الواقف من المثل وعدم الاستحقاق من المثل وعدم الاستحقاق فينا
 لو اضطر في جهات الوقف من الجارة او صرف او عني ذلك يكون باطله **والجواب** ان المصنوع عليه
 ان الناطر لا يبيع منه الا استبدال المثل او شرط الواقف والاستبدال انما هو للقاضي فقول
 الواقف اذا اراد الاستبدال الى ان يكون لولاه نه لم يستبد له ولله انما الطر سوي في التمسك
 ان لا يغني فيه قال ومقتضى قواعد المذهب ان للقاضي الاستبدال اذا اراد المصنوع في
 الاستبدال الى لانهم قالوا اذا اشترط الواقف ان لا يكون للقاضي ولا للمستطال ان كان في الواقف
 ان شرط باطل والقاضي الحكم لا للتفسير اعلى وعلى هذا الوسيط فيه تعويت المصلحة
 ولتقبل للوقف فيكون شرط لافيه فيه ولا مصلحت فلا يقبل انه واسد اعلم **والجواب** ما قولكم في
 ضمن شرط لنفسه الزيادة وانفق ثم بعد ذلك جعل لابنته فادخلت من نيات

دق

واخرجت من شات بل يصح ترك لم لا **ف** لا يصح ما شرط له من الزيادة والنقصان حيث
لم يجعل لها ذلك في اصل الوقف وانما كان يصح لو جعل لها ذلك في اصل الوقف واذ لم يصح لا
ادخلها ولا اخرجها من العبرة بما فعله الواقف كما في الاسعاف واساعلم **ق** بل ما فوكم
في جعل وقف وقف على نفسه من بعده لذريته واولادهم وجعل الطبقة العليا يجب
الطبقة السفلى فبات الوقف والان خلف من بعده لواء من الطبقة العليا يستغنى
بمع الوقف عنهم دعه ان ناظر الوقف المذكور صار يقرر لها استحقاقها من مدة
لوكنت على الوقف الى ان فليخرج الناظر المذكور ان بنت الواقف التي من الطبقة العليا
المذكورة اعذرت للطبقة السفلى انهم يستحقون ما يستحقون وذلك بخلاف ما شرط
الواقف المذكور فكل للطبقة السفلى مطالبة الناظر باستحقاقه ثم ام **ل** لا **ف** قال انحصار
لو وقف على اولاده فاقرب بان الواقف عليه وعلى زبدها باقره مادام حيا مالا على
ان الواقف رجع عن احتضار صه واسترك منه زيد ومقتضى هذا ان بنت الواقف العليا
اذا اعذرت للطبقة السفلى اوقالت له حقها وكنت للطبقة السفلى ان يسير
عليها مادامت حية ويكون للطبقة السفلى المطالبة واساعلم **ق** بل ما فوكم فبين
وقف وكالته على ذريته من ابنا الظهور من بعدهم ابنا السطون فانهم سواء لم يبق
مما ابنا الظهور سوى شخص واحد ومن ابنا السطون شخصان لم يدخلكم في الوقف
المذكور ويدخل ذلك المخرج من السطون او لما صدره الواقف من الميراث ثم ان الذي
يخرج من ابنا الظهور باع الوكالة المذكورة وكحال ان الوكالة تخص عام لحيات الواقف
وجمع ما فيها من الحق اصيل سكونه ومن السكان من اعطى لجهة سكنى على سبيل الاستعمال
مخالفة والسنتين قبل يصح الاستدلال المذكور له وهل يتوقف البيع المذكور على ابنا
السطون ام لا وهل اذا ادعى المشتري وقال انني وقفت ما اشتريته بغير حق وبمع الوقف
ويطلب للمنازعة ابنا السطون ام لا **ف** الاستدلال من المسقط له يجوز ولو كان هناك سوي
ولو كان ناظر الا ان يكون باذن القاضى او بشرط الواقف اذا وجد ذلك لا يجوز استدلال الوكالة
المذكورة المعه الا ان تكون صنعت العلة وكان يوجب ثبوتها ارض الخبز وهي اكثر رعا
على ما قاله بعضهم وما اجازة ابنا السطون فلا عهدها وما صنعت الوقف وهي مبنية على
الاستدلال واساعلم **ق** بل ما فوكم في شخص له وظيفة في الجامع ولم يصدوق ايضا وفيه

كتب

كتب واستقر ولا يجزى اجمع الحاجات والمصلحة ولم في خارج الجامع بينه وبين اولاده في
السنة المذكورة بل بطلت في حقه انه من اهل الجامع **ق** النجاسة في اللغة الاعطاف السجدة
وهو اللبث فيه اي الاقامة فيه وليرتب من ذلك ما قاله من الفقه ان اولاد وقف على اهل
مدرسة لا يستحقون من جودى السكنى والنفقة له ان السكنى مثل وطء لفظا والنفقة شئ
دلالة وعرفا والسكنى لا تحقق فيها الا ان ياتي الي بيت من بيوتها فان كان ينفقه
فيها بمنزلة او بيت خارجها لا يجزم وان قصر في النفقة بمنزلة واستحق بغير اخر فان صار
عكس بعد من متفقة المدرسة رزق والحق وانما اعلم **ق** بل ما فوكم في امرة وقفت بيتا
واستندت النظر الى امرة اخرى وكتب بذلك موقوف ثم مات الواقف في تلك امرة ثالثة بغير
موتهما فبقي انا الواقفة استمر مع الاول في النظر واخرجت من يد ما مكتوب بانها مملوفا
من سبيل الاول بعضه وبعضه في لفظ لم يبين مسا وبنيهما من الخارج في حق من فاجانب الناظر
الاولي انا الثانية بعد موت الواقفة استندت امرة غير الواقفة وجعلته امرة وكتب
مرارها وكشف السجل في تاريخ لفظ الناظر في السجل بغير شهر وبعض الفاظ السجل
ناقصة عن المكتوب فبقي اهل هذا الذي فيه الرتبة ونقص الناظر ارج امه لا **ف** العبرة بما
شهد به شهود المكتوب الثاني فاذا استند وان الواقفة اشترت من المولى في النظر فبقي
المقاضي يبيع ومنها على قول ابي يوسف المولى للواقف اقامة النظر وعرفهم وهذا ان اقا
ناظرة في حياتها وبعد موتهما واما لو لم تقل ذلك فان الولاء بغيره بغيره كما في
واساعلم **ق** بل ما فوكم في شخص في وظيفة النظر على امرة موقوفة على شخص
معينة ثم اهتم الناظر بسوء تصرفه في الامانة الموقوفة فبقي الحكم شخص في النظر حية على
الوقف المذكور ليمنع الناظر المذكور من التصرفات في الوقف ليعين عليه واذنه فخطا الوقف
ثم ان اباها او اخر سبيل من الوقف مدة مستقلة بغير اذن الناظر الثاني يكون ذلك معصيا
اولا واذ اقدم بعدم المصحة في رجع على المشتري بما اشتراه او على المشتري بما اخذه
من السكان وعلى السكان باجرة ما سكنه ويرجع من رجع عليه على من رجع اليه اولاد **ق** بل
ما سابع الناظر للوقف فليس يصح مطالبا الا ان يكون الواقف شرط له انه مستقب له ولاية
الاستدلال انما هي المقاضي فان كان الناظر باع الوقف باذن القاضى فهو صحيح من حيث انه
وكيل القاضى والا فلا يصح وترد العي للوقف ويرجع المشتري على من اخذه منه واما

طه

مته

اجازته به دون الشاغل الثاني في موقوفه على اجازته فان اجازتها صحت والا فلا يصح
ويرجع على من اشترى باجرة اكل انما فاع المضرب عن موقوفته التي سبيلها من حلتها
الوقف وان كان قد دفع لاحد شيئا يرجع عليه واساعلم **مسألة** ما قولكم في وقف وقف
على جهات وحيات ومساكن ومساكن لنفسه الداخل والاخراج والتمتع والتدبير
وجعل الوقف حيا وبجمل لم يملكه في نفسه فلو ان كان يملكه في نفسه فلو ان كان يملكه في نفسه
ثم بعد ذلك قرر شخصاً قاصداً يعني اكله اخرج وجعل لم يملكه في نفسه فلو ان كان يملكه في نفسه
الشخص بذلك تقريراً شاعياً من ذلك امر ايضاً فيل تقرير هذا الشخص مرجوع عن حياته له ولا
لأهل الخراجي وليستل حيايات اكله اخرجي او يشاره له اول فيه **مسألة** تقريره للثاني ليس
مرجوعاً عن تقريره للاول حيث لم يملكه شخص على اخراج الاول كما قال في موقوف
فانه لو جعل ولاتيه وقفه لم يجعل له حصة ويكون شركاً للموقوف في وقفه
الان يحضي الوصي بكونه وصياً على تركه كما قال في الوصي فانه لو وصي الرجل ثم اوصى الآخر
فان يكون الثاني مثلاً ركلاً للاول لكان يكون معصوماً على حياته اخرجي دون الهلالي لانه
لم يجعل له عيشه واما الاول فصار تركه فيه لكونه المقرير الثاني ليس بهل للاول واما
الهلالي فيجوز الاول به لان الوقف لم يجعل للثاني حصة حياته ويصرف لكل ما حله الوقف
له حيث جعل لنفسه في صلب الوقف واصطفاه الادخال والاخراج ولا ينافي هذا قوله
ان العبرة بالآخر الشرط لان ذلك فيها اذا كان في الشرط تنافى وعدم امكان الاحتماء
واساعلم **مسألة** ما قولكم في وقف من اوقف المسكين ليس له مكتوب وقف ولا شرط
واقف يرجع اليه في مصرفه ان المضاعف لما اطلقوا على ذلك الوقف وجدوا لم يبقوا رافيه
وظائفهم محمد ذلك كما هي ربح الوقف يرتد قضاه المضاعف في عالم الوقف المقرير
وعند وظائف اخرى واستمر هذا الامر الى ان حصل عوفي ربح الوقف في سنة من السنين
فقرروا في الامر جماعة من طلبه العلم فيل تقريره هو لا يجازع صوابه ام له واذا قلتم بصفة
فيل يشاركون من تقدمهم في المقرير من قبل قضاء القضاء في جميع ربح الوقف المذكور حيث
لا يشترط واقف يرجع اليه في تقديم احد على اعدام لا سيما اذا احتاج الوقف لعمارة
فل يكون ما يعرف على العمارة على جميع المسكن في اوعلي من تقرير اخر او لم يملكه في
سنة من السنين صنعت في ربح الوقف المذكور بسبب شرا في المعنى الموقوفة يكون على

جميع المستغنى المقرير او لا ولا اضرار على من تقرير اخر **مسألة** حيث ثبت الوقفية فيل يكون
الوقف على المقرير حيث لم يثبت عن الواقف تعيين مصروف عيشهم واذا كانت الوقفية على
المقرير القبي في ذلك الى المضاعف فلم ان يعطوا من شأوا ويرون من شأوا فاذا عني احد
القضاء جماعة فلم ولم يبين ان يعني جماعة عني الجماعة الذي عني اوله اماناً لم يدرهم او
مع مشاركة الجماعة له اول او مع مشاركة عني هم بعد لزوم التعيين حيث لم يفتح حكم في ذلك
كما في بعض في باب الرجل يعقله الرهن في ابواب الحب واذا علم ذلك فاذا حصل ربح الوقف
من جهات العيش المترا في اليد اعمارة ثم ما فضل يعرف بحسب ما يراه المقام من عيش
اختصاصها باحد واساعلم **مسألة** ما قولكم في رجل وقف أرضاً وقفاً من اوقف انفسه
ثم ان شخصاً لتدبيره عني في ارض الوقف المذكورة اشتراها وجعلها جنيته يمين حق
ولا يستجار باجرة جنيته ثم يملك الاستجار لرجل والذي اشتري الاستجار يعقد وقفها
في كل جوار له اوقفتها على اجرة التي تكون له رهن وقفاً عليها تبعاً للبيعة كما في
الطهريته اقول ومثل اوقفتها دون اصلها على جهة فدية اخرى يجوز لم يوافق
بني بنا على ارضه وقف بعض حق وكان اصل البيعة موقوفة على جهة فدية اخرى
يجوز له **مسألة** قد قال الطرسوسي في انفع الوسائل هذه المسئلة لم ارا احداً من الاوقاف
ذكرها الا صاحب الذخيرة في السنن الا ان قال ولما اذا عني شجرة وقفها ان عني في ارض
عني موقوفة لا تخلوا اما ان يفتننا بموضعها من الارض فيضع بها للارض حكم الهه
وان وقفها دون اصلها له بغيره وان كانت في ارض موقوفة موقوفة على تلك
لجهة جازوان وقفها على جهة اخرى فعلى الاختلاف الذي في السنن ثم نقل عبارة
السيبياني قال ولولو وقف الاستجار لكان لا يجوز قياساً ويجوز استحساناً
وقال قلت تقريراً من هذا ان وقف المبنى والعرض يجوز ان كانت الارض موقوفة
على المصحح لانه صار على وجه الاستحسان كما ذكره الاسيبياني والاصل ان ما ثبت
على وجه الاستحسان يكون العمل عليه في مسائل مع خصوصية وهذه المسئلة ليست
منها اهد في المتناوي السراجية سبل لم يجوز وقف المبنى والعرض دون الارض
اجاب الفتوى على صحة ذلك وهو وهذا اكل يقوي ما في الطهريته كما في المسئلة
واذا كان ظاهر كلام غيره كآب المهام ان ما جعله متفق عليه انما هو رواية عن علي بن ابي

واساعلم **وسيل** ما قولكم فيما صورته من قوله ان وفله ان وفله في وظيفة النظر والتفكير
والفراة بوقف فلن عوضا عن فطن حكم وفاته ونعت الوظيفة في المذكور بين بيت
معلوم الوقفية مرصد لذلك ثم ان شخصا من اقارب زوجة الميت المتوفى
بعد تمير ايماعه وضع يده على البيت المذكور واستغله مدة ثم فرغ منه الى خير
في ادعي ان الواقف غير الموقوف المسمى للجماعة وان قوله ان المصنف في الجماعة اعلم
كان ناظرا في كل فعل لم يعلو بعد ما ذكر من تقديري جملة الجماعة **وسيل** لا عبرة بقول
بعض بيعة شريعتهم بالسبق يدوم بالنظر والالتفات في الايتام من يدوم الجماعة
شريعة لكونه جابا لخدمة اليتيم وما اخذه يرجع عليه واساعلم **وسيل** ما قولكم في
مقتضى علم ربيع حوائيت عيان ثم رجعها على مسعود من مدة تزيد على خمسين سنة
فما سخط ثلث من مدة تزيد على مائة سنة ثم احوالت المذكورة خمس طبقات
عنايتهم وحقوقها يعني اذن من حكم شرعي وله ناظر شرعي على احوالت المذكورة
فهل يجوز له فعل ذلك ام له وحكم عليه احكام برفع ما بناه وهمل الناظر الطبقات
يستلزم من ناظر احوالت ايجاد احوال للطبقات بالجهة معينة في كل شهر في مجلس
الحمل ام له **وسيل** ليس على بني الطبقات يعني اذن هل ينبغي من ذلك وحكم برفعه
وخصه صا اذا كان فيه ضرر بالجداس قال فان لم يكن فيه ضرر فله ان يوجه الارض
باجرة المثل واما اجرة المزارع البنيان وحده بدون الارض فاختلاف فيه ومن مع
ذلك البنازية وقد نقل ذلك في الفصول واساعلم اقوالكم ومن يوجب جواز
اجارة بيوت بني واساعلم **وسيل** ما قولكم فيمن كان ناظرا على وقف عملت له
فيه عجرة مستغنية فاعترف الناظر بقبض مبلغ من ربيع الوقف وقال الباقي
علي ذلك لم اقبضه وهو جهة من عني بخا سبة الوقف في ردحولي فيه ومن
هو سادنا بالوقف او كان ساكنا به وقال المستحقون انه قبض جميع مال الوقف
فهل الموقوف القول قول الناظر فيما قبضه وفيما لم يقبضه حيث لا بينة ولك
يكلف الي اثبات الباقي جهة من ذكر وعلى المدعي انه قبض جميع مال الوقف
اثبات ام له فهل يلزم الناظر الان على جهة الوقف انه يستخلص جميع ما فيه
حب اسكنه واذا عرض غير ذلك وقال لا يلزمني الا ما هو في مدني يكون مقصرا

يجب

يجب عليه ولو لم يمتعني عام له وما عنت به الملو في زماننا هذا ان الوقت يكون رغبة
فقبض المستحق معلومه اما ان يقرب في علي ساكنه او جاب على جاري عادت او من
الناظر خشيته وقيام الموقوف عليه ثم ان الناظر يجبي العمل المحاسب فلم يمتعني شيئا
قبضه المستحق ويلزم بغيره بطريق الشري في كل الناظر مطالب المسكن او الجاني
لاننا دفعنا سببا الى عيني مستغنية شرعا ويرى على الفاضل منها ويرجع الناظر عا دهم
لانه لم يدفع شرعا واذا دفع طاعما له **وسيل** القول قول الناظر في الذي قبضه وهو فوطا
من مومعين بالمحاسبة ومن هو ساكن بالوقف ومن ادعي قبض الناظر لشيء زائد على عقله
هو بقبضه الا بآثار وعلى الناظر الان استظلم مال الوقف وان لم يكن في مدته وان كان
الوقف رغبة طافية من الحرارة المستغنية فلا يجوز الصرف للمستحقين ولقبض الناظر كما هو
مضمون عليه فان قبض المستحق من الناظر او من الجاني او من غيره باذن الناظر يقبض
الناظر واذا كان لا يقبض اذ الناظر قبض من يرفع لغيره واما الرجوع على المستحق
فما اذن عليه ولكن القوا عدلت في ان يكون مستحقا فيكون حكمه حكم الهبة يرجع الى ان
يوجد مانع من موافق الرجوع في الهبة كملك العن الموصوف كما قالوا في مودع الاب اذا
انفق على الابوين بغير اذنه وبغير اذنه القاضي فانهم قالوا بغيره ولا رجوع له على الابوين
قالوا لانه ملكه بالصفاء فقبض انه دفع مال نفسه وانما مستحق ولا رجوع فيه اذ هو اذن الخلق
في عدم الرجوع في هذه المسئلة لانها في الانفاق وما انفق مستهلك والمالك ما لم يرد الرجوع
في الهبة واساعلم **وسيل** ما قولكم في مكايي مكايي من احدى ملك والآخر دفع وفي
الملك قطعة بارزة عنه جاز الوقف في حد من حد ودعا عدة من السفلى الى العلوي من
حقوق صاحب الملك وما زالت الملك واضع اليد في علي ذلك على هذه الصورة فاستدل
الوقف على شخص بهد موقوف على هذا البر من فائده وقال هذا اسبق من الوقف
وان الحق المطلق لجداس بالبدن من غير بدو واقام صاحب الملك بينة تشهد له بوضع
ينه ومن كان فيه على هذا البر من من جملة الملك واصحاب الوقف معرون على ذلك
لا يملكونه ومكانته ايجابني لارض فيه على هذا البر من قبل بغيره صاحب الملك
بوضع يده ومن كان قبله ويحق هذا البر من على ما كان عليه لم يملكه على وصفه بحق
اولا واذا استندت ارباب العترة بان هذا البر من حق الوقف لعينه شهدا بهم

لب

وبطل بحق صاحب الملك ووضع يده ومن قبله **فالحل** حيث كان وضع يده صاحب هذا الملك علي هذا المتنازع فيه بآباء لا ينزع من يده يعني شهادته ام باب اجني بانه من حقوق الوقف من عينه لا يشهد واما بنجار في الوقف لان الشهادة لابد من مطابقتها للدعوي ولا بد في الدعوي من ذلك فانه علم **وسيل** ما قولكم فيمن وقف علي وكده ثم من بعده علي اولاده واولاد اولاده كدوعني للوقف ناظر اوقات ثم بعد ذلك احكام القاضي ناظر حصة الخ فقل ان اجري الولد للوقوف عليه شيئا من الوقف لعين معرفة الناظر تكون الاجار بآلية ام لا والحل ان الجوار المذكور ممنوع من المصروف في الوقف ومن غيره من قبل حاكم المسكنين بالكسب بحجة شرعية لما ظفر من السفه والتبذير **فالحل** المستحق اذا لم يكن فان ليس له ولادة الاجار ولو كان رسيدا الا ان يستعمل في الوقف ذلك او يكون مستحقا غيره ولم يكن هناك ناظر غيره ولم يكن له السكنى فقط او ياذن له من لولاية الاجار من ناظر اوقات وان اجر لولاية الاجار فليس له ان يوجر هذه المدة الطويلة ان كانت زانية علي هذه المقدرة شرعا لا الحاجة لتعقبي ذلك وتكون الاجارة فاسدة الا ان يحكم بصحة لما كان يري جوارها بعد تقدم دعوي واسد اعلم **وسيل** ما قولكم في واقف شرط لناظر معلوما معينا ثم ان احكام المشي اخر من المعلوم فذرا وجعل الناظر كحسبي فقل يستحق المعلوم ام لا **فالحل** المنصوص عليه انه يجوز ذلك فليس ارجح الي بعد كراستي من اول الوقف فانه نقل ذلك او اخر تخلفا فواسد اعلم **وسيل** ما قولكم فيمن وقف وقفا ومن حياءه ان الواقف يستقل بربع هذا الوقف لنفسه ايام حياته ثم من بعده فاته اولاده المذكور والاثاث بالسوية بينهم لا مزية لاحد منهم علي الاخر يستقل به الواحد منهم عند الانفراد ويستقل فيه الاثنان فما فوقهما عند الجميع ثم علي اولادهم ثم علي اولاد اولادهم وذرئتهم ونسلهم وعقبهم كذلك هاتوا طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل حتي الطبقة العليا منهم ابدا الطبقة السفلى علي ان من مات منهم وخلف ولدا او ولدا ولدا انتقل نصيبه اليه فان لم يخلف المتوفي ولد او لاولد ولد انتقل نصيبه الي بعية المستعقبي علي الميراث المذكور مضافا ليعتقونه اهدم انتقل شخص من المستعقبي عن غير ولد وكما ولدوا به هناك مستحقون من ذرية الواقف وبعضهم اعادي درجة من بعض بعض فقل تستحق حصة المتوفي الي الدرجة العليا ام الي جميعهم من غير ترتيب **فالحل**

الحل الشيخ امين الدين ابن عبد المال يستقل نصيب الميت الي الطبقة العليا علي بقوله الواقف والحل الشيخ علي المقدسي جري كذا كذا ليجب شي كذا واسد اعلم **وسيل** ما قولكم في شخص وقف وقفا وعبارته انشا الواقف وقفه علي فلان ثم بعده ثم علي اولاد اولاده ثم علي ذرية ونسله وعقبه المذكور مثل حظ النسيب عجب الطبقة العليا منهم ابدا الطبقة السفلى علي ان من توفي منهم اهدم ولد او ولد ولد او اسفل منه استقل نصيبه اليه ولعدا كان او اكبر ذكر كان او انثى فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا اسفل منه استقل نصيبه الي اخواته واخواته المشتركة لم يفي الاستحقاق من اهل هذا الوقف فان لم يكن له اخوة ولا اخوات منهم استقل نصيبه الي من توفي بطبقته وذوي درجة اهدم توفي شخص من المستعقبي عن غير ولد ولا ولد ولا اسفل منه ولا اخوة ولا اخوات ولم ام ودرجة وجمع من اولاد الواقف مستحقون وفيهم طبقة علي بالنسبة الي الام والعمه وبنية المستعقبي وهناك جمع من اولاد المستعقبي هم في طبقة المتوفي من حيث ان بينهم وبني الواقف عدد مستساو فقل تستحق حصة المتوفي الي الطبقة العليا ام الي الام فقط ام الي العمه فقط ام الي الاولاد الصغار الذين هم في طبقة المتوفي من حيث ان بينهم وبينهم تساوي بالنظر الي الواقف ام الي بعية المستعقبي علي الميراث **فالحل** الشيخ احمد الدين بن عبد الملك يستحق نصيب الميت الي كل من كان في طبقته علي بشرط الواقف وان كان محجوبا عن الاستحقاق باصله ولحقه الشيخ علي المقدسي جواب مثل واجب جوابي كذا واسد اعلم **وسيل** ما قولكم في شخص كان ناظرا علي وقف وانتقل بالوفاة الي درجة تالية جهلا وعليه مال متاخر جهة الوقف في حاسبة وشهد شهوة الوقف فقل اذا ادعي الناظر الثاني علي ورثة الناظر الاول بالمال المتاخر علي مورثهم يسوغ له الدعوي بذلك ويعضد بشهادة اليهود بالوقف وهم جليل في شهادة الشهود ان يشهدوا ان المال يفرق فيه للناظر لنفسه وهو باق بذمة الي ذري وخانة ام لا **فالحل** اذا مات الناظر جهلا ليرث الوقف لايام الورثة شي بخلاف ما اذا مات جهلا لمال البطل فاذ ثبت عليه انه لقد كان في مال الوقف وامر في علي نفسه فانه يكون مضمونا عليه فلا يكون من مورثه اذا مات جهلا لان الجهيل اغا يورث ما ذامات ولم يبي حال الامانة واماسها ده

سنة والملاوقاف فيما يرجع الى القبض والمرتفعات القواعد عدم قبول سنها منهم للمهمة واسه
 اعلم **وسيل** على ما حاصله انه متى طبع كتاب وقته انه يعرف على قاتل الحج الشريف كل سنة عشرين
 على ان القصة طاكدا وما فضل بيده الناظر لعمارة الجوامع فمن اذ كان ما كان الوقت شرعا عهدي
 ان مالا سنة ثمان يتصل في اول سنة تسع من حراج سنة ثمان ويطرح على تاجين عظمى فلك سنة
 بها ثمان مائة قاتل من سنة ثمان لحصول الملة في اول سنة تسع ويحصل الملة في اول سنة
 تسع تسع بان يجوز ان يعي حلا عن كل سنة عشرين ومكدا ان يصر في زيادة في العلم بالمعنى
 المذكور وهو انه لما كان يشتري من الحجاز كل يوم حاية رقيقة فيستري ما يتار رقيقة
 ان اجاز وقت ملاقات الحج في سنة ثمان ولم يكن هناك ربح للوقت فقد قدر المرفق في ربح الوقت
 للملاقات في اول السنة على ما بعثه الوقت يعرف من ربح وقت اذ لم يكن في ذلك الوقت
 ربح فاذا جاز ربح سنة ثمان في سنة تسع يعرف من الملة في سنة تسع ما يشرط علم
 الوقت وهو العشر من حلا على سيرة الوقت يعرف من الملة في كل سنة كذا اذا
 لم يحصل في السنة اكثر من ذلك وما فضل يعرف في المصلحة التي عنها الوقت واسا علم
وسيل في ما بين حجين احدهما ببلو الاخر على سنة ما تحسب مستغل فوجدت احدا را حاملة
 الحمل وحصل الضرر لصاحب السفلى قبل المارة على صاحب العلواو على صاحب السفلى حيث
 كانت المارة على واحد منها ولم يكن فيهما ربح في السفلى ان يعرف من ماله على المارة فوجد
 على الوقت ويرجع في ثلثه ام لا **الوجه** المذكور في الاملاك ان صاحب لم يعرف صاحب
 السفلى سفاه فلا يجوز على عمارة السفلى والى صاحب العلوان بين السفلى وعلى صاحب
 من السفلى حتى يعطي قيمة فمكك البناء اذا العتية وعند الطلوع انه يرجع على الفتق
 لما لعتية واما الناظر من حفصه في ذلك وقالوا ان بني بامر القاضي يرجع بالفتق
 وان بني بغير امره يرجع لقيمة البناء وعليه الفتق ثم نفس قيمة وقت البناء وقت الرجوع
 وهو الصحوح واما الوقت فالقواعد تقتضي انه اذ لم يكن هناك ربح في بامر القاضي
 الناظر على صاحب السفلى ان يقرض من غير السفلى لاجل بنا الوقت لان للقاضي النظر
 العام في كل من الوقت للث السفلى انما هو الوقت الذي تحت نظره على قياس ما قالوه
 فيما اذا ما لحاقوا الوقت على حاوثة اخرى وطلب من الناظر لتسوية الحائط ولم يكن
 للوقت علة يرفع الامر الى القاضي لبا بامر القاضي القيم بالاستدانة على الوقى باذنت

القاضي والمقاضي انه يجوز لغيره ومنه ان كان الوقت على غير معنى واذا كان على
 معنى فالمراد على ما له السكينة ولو استخرج احدهما القاضي ومنهما اخرهما ابناء علم **وسيل**
 ما قولكم في قوله ان الاستدانة لا تكون من القاضي حيث لم يكن هناك شرط الواجب بل المراد
 قاضي القضاة ام لا يحصى به وعلى الشرط ان يكون في منشورة ذلك ام لا **الوجه** المنصوص عليه
 في السامع والمستر من جامع العنوني ان نصيب الوصي والمكولي انما يكون من قاضي
 القضاة واصحاب الاستدانة فلم يرضه قيدا بشرط ان يكون ذلك في منشورة فيما قيدوا
 به في الحكم الصنع والصفحة وفي الاستدانة فينبغي ان يعلم بالاطلاق وما قيل على
 عدم احتصاص قاضي القضاة بالاستدانة بل ان يكون من ثمانية اشد لا يجوز من ثمانية
 لثانيه الا ان فرض اليد من السلطان وحيث فرض اليد السلطان ذلك كانت ولية النا
 مستندة لذلك السلطان فيكون قاضيا مقام مستنيب الذي هو قاضي القضاة فكلما
 صرحوا به الاستدانة ولذا كان مفهوم كلامهم ان القاضي اذا شرط في منشورة تزوج القاضي
 والصفار كان له ولية ذلك لمحضونه فحكموا اذن السلطان القاضي في الشرط واذا
 في ما بين منصوصه لذلك لعتية بقاءه واذا جاز للنايب مائة الا ان شرع في تعيين
 على شرط ان يكون القاضي في منشورة كذلك فليس بغيره وعبارة ما ارحم في تعيين
 الاوليا هكذا ثم السلطان ثم القاضي في شرط في عهده تزوج الصفار والصفار ثم من
 نصيب القاضي في كل شرط اعني قوله ان شرط في عهده لم يرحا الي القاضي فقط
 ولم يحمله راجعا له وكيفية بحيث لم يوزر عهدها لغيره في غير رجة وبعضهم انه
 ان شرط راجعا للقاضي ومن نصبه كان عهدها لغيره في غير رجة للقاضي لانه الاصل
 او لهما ومنه مسودة لم يكتسبا على سواه ولكن قد نص في الجرح واخر الوقت ان القا
 الذي عياله نصيب الوصي والمكولي عهد قاضي القضاة فليس لهج واسا علم **وسيل** ما قولكم
 في وقت شرط النظر للشرع من عقاية المذكور خاصة من بعد هم للارسط فالمراد
 من الاولاد هم وذريتهم وسلامهم وعقبهم من المذكور خاصة فقام مستغن وادعى حفاة
 النظارة لكونه ابنا العتيق الوقت وانه من اعتقه الوقت بالواسطة فهو ما يخل
 في قول الارشد من عقاية اذ لم يمتد لفظ العتق على من باشر الوقت عنهم ونزاعه
 المحصر في النظارة بان الوقت لما نص على الاولاد بعد ذكر العتق علم انه اراد من

فد
رب

حي

بالشرع **فصل** في شرط الواقف انه لا يستحق النظر الى المذكور من باش الواقف عتقه من
 المذكور وقوله بعد ذلك ثم من بعدهم للارشد فالارشد من اولادهم واغايير رجوع المغير في قوله
 من اولادهم للمعتق المذكور قوله لا يدخل في ذلك لانه ليس من اولاد المذكور ودعواه
 انه دخل في قوله للارشد فالارشد من عتقائه اذ لو كان عتقه الواقف بالعتق ما بد من باش
 عتقه واولادهم لما احتاج للمعتق بقوله ثم من بعدهم للارشد من اولادهم للاستعانة بغير
 المعتق خصوصاً والعطف ليعتق في كفاية مثل القرينة صادقة فانه ان الواقف اراد بقوله
 العتق مجموع من باش عتقه واولادهم عاي انه يلزم عليه الحكم في المعنى الحقيقي وهو من
 باش عتقه والمعنى المجازي وهو اولادهم بلعطف واحد وهو بمنزلة عند كفاية عاي ان
 المعنى المجازي عتق اهل القرينة فكل من القرينة عاي عتقه وهذا الحكم انه لا يستحق عتق
 شرط الواقف نعم المعنى المجازي لا يفيده ناطراً على القول علماً بعتقه فان مات اي الواقف ولم يجل
 ولابنه الى احد جعل الواقف له وفيه ولا يجعل من الاجانب مادام عبيد من بيت الواقف
 من يصح ذلك اما لانه استحق اولاد من فقط الواقف عتبه الواقف المية وذي ذم
 ذكرنا فان لم يجد من يصح من اهل بيت الواقف وفي من الاجانب فان اقام اجنبياً
 ثم صار من اولاد من يصح لذلك صرفه اليه واسما علم **وسيل** ما قولكم في شخص وقف
 وقفاً على اولاده وشرط ان النظر عليهم للارشد ثم ثم استحق بالوفاء الي رحمة الله تعالى
 فتوجه سكتن لان اولاده عتق ارشد ثم بل غير ارشد الي اكلهم وسأله ان يقرره في
 وظيفة النظر عاي وقف ابيه ولم يعمله بشرط ابيه المذكور فقره اكلهم فيما سأل فيه
 طان ارشده فتعرف في الموقف ورعيه لم يزلت حتى حازرة وانه استبدل منه جزء واخذ
 عنه ولم يحوي شتره به بل بالبقرف فيه الخمسة وسما انه اجر ما بقى بعد مستقبله
 بدونه اجرة المثل ولم يصر في الاجرة في مصاح الواقف ولا المستحقة بل استقل به الخمسة
 ثم روج امره الي اكلهم فارسل اليه محضر المايق به اليه حزب منيرة اشأ الطريق فولي من
 اولاد الواقف رجلاً ارشد اهل يرجع باجرة الموقف الحدة المستاجر محاي السكان في
 الموقف وهم يرجعون عاي الموجه باخذه منهم او يرجع بها عاي الناطر الاول وهى
 يرجع عاي البدل واجرة الاعيان المستندة على الناطر الاول او عاي واضح اليد
 عاي الاعيان المستندة **فصل** الناطر ولو كان حجة ان لم يكن شرطاً لم الواقف

الاستبدال فليس له ان يستبدل والاستبدال للقاضي فان كان القاضي قد ان هذا المستبدل
 في الاستبدال واجاز الاستبدال وكان استبدل لطريقه الشرعي فمن صح ورجع عليه
 حال البدل وان لم يكن باذن القاضي ولم يجره القاضي في وجوب صحيح وترد المولى لجهة الوقف
 ويكون استبداله لطريق المقدس ورجع المستبدل عاي المستبدل بما اخذه منه لانه لم
 يسلم المستبدل واما الجارية بدون اجرة المثل عا لا تغاير به في عين هيبة ولو فرض انه
 ناطر حجب فان لم يكن المستبدل بالتقرب بالعتق ظللنا طرناً بوجوه العتق باجرة المثل من الاول او
 من عتبه وان كان قد انتفع فانه يرجع عاي من اجره وهما ما قاله في الاحاديث باب الولاية
 ولو مات ثم وقف المسجد فاقام اهلهم فيما كانه بغير اذن القاضي لا يصح فيما في المصح
 لكن لا يصح ما عتقه عا ربه من الخلقة ان كان هو الذي اجر الوقف لانه ان لم يقع التو
 ليصير غاصبا والغاصب اذا اجر المصوب تكون الاجرة له ذكره قاضي خان وينبغي ان تكون
 الاجرة له لانه الاول لانه لم يقع ولا لانه قبله غاصباً لكن قال في العتبية ان ما عتقه
 وهو المستبدل لا يطيب بل يرد لجهة الوقف وعاي هذا فقوله ان ما فزع الغصب غير
 مضمونة الا في مساليل من قبلها الوقف فانها مضمونة لجهة الوقف فله ما لم يكن هناك
 اجازة من الغاصب واسما علم **وسيل** ما قولكم في شخص وقف نصف قطعة ارض عاي
 اخيه وسلم وعقبه والمعتق الاخر عاي مصاح زابته والبلد من المعلوم للناظر
 ثم ان الواقف ما يصر في بعض الزاوية خيراً وكذا نظر بقدره كذا ثم يولي المان ناظر
 ليعول للمعتق لم يرض الواقف بكتاب وقف عاي مصاح الزاوية ولم يسلم شيئاً من المان
 فقل تصرف كتم المصاح الي اخيه ام يحق با مائة وقرائة وبوابة ام يعم العزقي **فصل**
 ليس الختم للمعتق من مصاح الزاوية بل قال بعضهم اي صاحب الكرازية من نظير الدين
 ان الواقف عاي عمارة المسجد ومصلحه سواء كان قد نقل قبله خلا في ذلك واسما علم
وسيل ما قولكم في عاي مال الواقف ايج دفعه وليس عاي وفي الامر وقدره ناظر اهل
 ان الكفاية لو لم يوافق من التكلم وهى ليس بعد دفعه يساره وهى لا تقع
 الكفاية عليه من مسام **فصل** نعم لو في الاصل لا يمكنه من التكلم عاي الوقف
 واذا غادر عاي عدم دفع ما بد في ذمته يكون نظراً لان مطلق العتق ظلم فيفسق ليه
 والمطلبة عبال الموقف اعاً هي لم تتكلم لالعامة الناس لانهم يحق ان المدعوي

من الموقوف عليه عند وفاته اذا كان عاى قوم لا يحصىون فكيف يعين الموقوف عليه بهذا الدعوى
 بالوقف لنفسه وامر بعده فهو للناظر نعم لهم ان يرفعوا الامر الى القاضي ليعين مكان الوقف
 ان لم يكن له مكان لم يملك له من عند اكله واسم اعلم **وسئل** ما قولكم في ابيس وقف مدر سنة وفقر
 بها مدر بي وطلبة وشعار وشرط ان من مات ولم ولد او ولد ولد كان له الوظيفة
 فمات مدر من عن ولد وولد صالح فقتر رعا جده ثم غفل الامام بغيره ثم توفي ثم غفل
 السلطان وقتر عيزه مرة بعد مرة ثم بعد ذلك ابنى ولد المولى ان الوظيفة لم بشرط الواقف
 فغفره بمقتضى اعيانها في الاصل والشرط لم يترك عليه فادام الامام عن عصب
 لان شرط الواقف على يد بالتقير الاول واسمى حكمه وبالفعل الاول العقبى وصار ولد
 الولد كغيره من سائر الناس بغير الامام من شاعبه وبغيره اذ ارادى كما كان فعل ما اقصته
 المصلحة وادى الميراث **فصل** احباب الشيخ على المذهب بما صورته شرط الواقف فعمل
 بها بالتقير الاول واسمى حكمه وبالفعل الاول العقبى امره وصار ولدا لولد كغيره من سائر
 الناس حكمه حكمهم في الفزلة والتقير واجبت يتواي كذلك واجب الشيخ بغيره كدب
 بما صورته من الواقف من قوله ولم ولد او ولد ولم يولد لم انتقال الوظيفة عن استوفى
 الي ولده المصلي وحيث قد ولد المصلي فالي ولد ولده جرحنا على بقا الوظيفة
 فيهم على الترتيب والتلق واحدا عن اخر بالانها بان الوظيفة لم بشرط الواقف حال قيام
 المولد المصلي ووجوده عين صحيح والتقرير المرب اللهم الا ان يكن الا انها باعتبار المكان
 والاخر ولا يفيد وتقرير ولد الولد اول استيفاء بشبهة وقفا لشيء به في كل مقام
 وعز لم بعد ذلك من ولاية امره مان والاعطى سوي بغيره من الاحاد في البعد
 عن الوظيفة المذكورة على الوجه المستطوع عليه **واسم اعلم** **وسئل** ما قولكم
 في رجل وقف وقفا وشرط كتاب وقفا ان يعرف لقرى وباشرين وعين ذلك ثم ما كان بعد
 المرفع عاى ما ذكر يعرف في رجوه القرى بتخصيص في سنة عدم ربح بسبب الشرائع
 فصرف للمقرى او كباشرين فما مضى في حكم الخاصة دون ما ليهم فخصص في سنة
 بعد ذلك فافض في يعرف ذلك الفاضل في رجوه القرى بات والهدقات شرط الواقف
 لم لا وليست في القرى او كباشرين معا كهم من فاضل تلك السنة **فصل** احباب الرعي
 حفر ذلك ففاضل كل سنة اخضع بها ولم يرض لهم عما معنى واجبت بغيره كدب واسم

اعلم

اعلم **وسئل** ما قولكم في شخص لا شجر ولا سياج عليها في ارضه كربة باخرة يدفعها صاحب
 الاسفار لئلا يحكر في يطف على الاشجار والسياح اسم الموقوف والمعارق وبها حكمه
 حكم الموقوف او المعارق **فصل** قد نصت عاى ونا في المتون والشروح في كتاب السعة
 ان البناء والشجر من الموقوف لامن المعارق قال صاحب الكنتجب السعة في عاى
 ملكا لغيره هو ما له للعرض وكل دخل ودخل بها بالمعنة قاله شراحه لان هذه ليست
 في معنى المعارق بل هي من الموقوفات نعم يدخل البناء والشجر في المبيع وفي الوقف بطريق
 التسليم كما نص عليه في المتون والشروح ايضا وقد تكلم عاى ذلك في المهر في كتاب الدعوى
 عند قول الله ولا تبيد اليد في المعارق وذكر انه قد غلط في ذلك بعض المفتين واسم
 اعلم **وسئل** ما قولكم في واقف وقف مكانا بيضا وعرضا خرب في الناظر البياض
 والمكبدة ومثل بقية البياض الملباط عاى البياض ام لا **فصل** حب كان المكان وقت
 الوقف مشغوا نصفه البياض والملباط فللناظر فضل ذلك لاطلاق قول صاحب
 الهداية وعينه لا غلصت في العارة عليه لغير ما يقع الموقوف عاى النصف القوي
 وقف عليها وان خرب بيدي عاى ذلك الوصف فاما الزيادة عاى ذلك اي عاى النصف
 الذي وقفه الواقف فليست بمسئلة اه وللخفا في ان الناظر يدا عاى الامام
 والذي يظهر ان الملباط اهم من البياض خصوصا ان كان فيه حفظ الاسقف من
 الخراب وايضا لغير المسالك جهتها فوقي من انفسر بالبياض حاله ثم راتب ما واعم
 من هذا اي ما قاله صاحب الهداية وهو ما نص عليه في الساير والمفسر من جامع
 المصنفين في رتبته وقيل للمولى ان يبيع في المسجد باب خاتمة وقيل ان كان فيه تكثير
 الكفاية فله ذلك ولم ان يقف بسطح بيده الوقف حصا رايز يد ذلك في اجرة اه
 اقول البتة بالادخا **واسم اعلم** **وسئل** ما قولكم فيمن وقف وقفا عاى نفسه ايام حياته
 ثم من بعده عاى ولده وذريته ونسبه وعمته والذكور والانثى في ذلك سواء حصل
 لنفسه لا داخل ولا خارج والزيادة والنقصان والتفليس والتهديل وليس
 لغيره فلي بغيره **فصل** وحكم بذلك حكم بغيره مكنة ثم من بعد مدة طويلا حصل
 فادوى وصية شريعتة منها ان يعرف ربع اربعين الكا بنين
 بشاخية المطرية لجا ربة في الوقف لولده عبد الكريم الفاضل زيادة عاى لغيره

من الوقت من اولاد الوقف مدة حياته ثم بعد ما يرجع ويقيم بها الجنة الوقف وطه بالهيئة
 حاكم ولعبد الكريم المذكور مدة تزيد على ثلاثين سنة يأخذ ربع هذا المشرط على من النظار
 واستجارين واحدا عليه عاى ذلك يتصرف بالعبارة والاستقلال وسائر المقررات الشرعية
 قبل الخوة للناظر في ذلك والاطال ما في الوصية مع طول هذه المدة ٢٠٠ ساكنين و٢٠٠
 في بلدة واحدة وفي دار واحدة وفي كل سنة عاى الوقف مائة اخصيين ولشهود
 عليهم النظار بذلك وتعمل الخايسة في بيدي القاهني بذلك قبل اسبوع الدعوي بذلك
 عاى عبد الكريم المستحق لذلك ام عاى النظار عاى الوقف ام لا تسبق الدعوي لعل
 المدة **فصل** في ثبت ان الوقف جعل لخصيتين المذكورتين لعبد الكريم في حال حياته
 على ما جعل لنفسه من السطه هو صحيح وليس لما خوله من امره في ذلك سواء كانت المدة
 او قوتها واما الدعوي عاى المستحق في جازية حيث كان واعضا يده لوضع يده
 لاهم جوز والدعوي عاى الفاضل لوضع يده كما في الاسواق في اول فصل الغضب
 في اويل الفصل العاشر من الفرية ما بعد ذلك من القام في فضاء ذي الطهرية
 ارض في يد رجل وارث اخر في يد رجل اخر ادعي رجل ان هذا في الارض في وقف
 عليه ايج ومنها ما ذكره بعد ذلك عن فضاء ذي طهرين الذي ايضا وقفه على اخر استولى
 عليه فقام لا يملك انتفاعه من يده نادى بعض الموقوف عليهم ليج ومناقولهم ادعي
 عاى اخر لكونه عاى تعقيد بكونه مستوليا ثم رايته كفضا في باب المارح لكون
 في يد رجل في يد رجل اخر انما في بعض المارح الذي المارح في يده اى ما هو مرجع في
 ذلك لكن التردد في انه هل يصح ذلك ولو كان الوقف قيم ام لا اما الدعوي من
 المستحق قبل ما يجوز وحق ان الوقف ان كان عاى معنى يقع الدعوي من راما
 طول المدة فليس عاى من الدعوي الا ان يكون السلطان منع من سماعها لطلو المدة
 كما هو المشهور الا ان فينبع لعدم ولاية العفا في ذلك وانه اعلم **وسيل** ما قوكم في
 ناظره بانيه وقف تجدي مد طويلة واخذ من السكان عاى غايب التي جسي فيها
 فاحر الناظر الوقف المذكور من اول السنة الذي جسي غايبها لفاكبي الماوك في غا
 المستاجر لطلاب السكان من اول السنة وبيع اجرة غايب السنة التي دفعها
 السكان للجابي الماوك قبل اذا دفع السكان للجابي الماوك لجرته في تلك السنة

اقام

يلزم

يلزم ان يدفع المستاجر الثاني اجرة ثالثة ويضع عليه ما دفعه الماوك **فصل** ما دفع
 السكان للجابي الماوك الذي هو دليل الناظر عن المدة التي سكنها قبل اجرة الجابر
 صحيح لود في الناظر في ذلك لان له ولاية قضى ذلك اما اجرة المستاجر من اول السنة
 لما كان بعد انقضاء المدة ففني **فصل** لان الاجرة عليك المنافع المستعدة لا الخصية
 وعلى هذا فلا يسوغ له مطالبة السكان لعدم استحقاقه واسد فقه الماكن في مدة
 قد صنعت مدة المستاجر المستحق له هو تلك الاجرة وانه اعلم **وسيل** في رجل شريفة حسن
 امر فاعاى ذريته ونسله وعقبه فاذا انقضى ما اخرج من حصة المرحوم في الشريفة ثم ان
 احد الذرية احضر مكتوب الوقف وشرح في الديوان الشرايع هو وعلم من المرحوم السلطان
 سلم وخلف في الدفاتر السلطانية وكتب له حكم شرع المكتوب في من المرحوم الوزير
 عاى ما شاع بعد ذلك فاعاى مكتوب الوقف وحضر جماعة من الذرية لبا لوف في كشف
 الديوان وكتابة حكم عاى ما شهد به الديوان الشريفي والدفاتر السلطانية المجددة
 فقال لهم مولانا الباشا ما معكم ها عسك وهذا اجيبكم بمرجع لمسكن السلطان
 فحل غش الذرية ما وقف عليهم ولا يمل عاى الديوان الشريف والدفاتر او يمل
 عاى فيها دعوى الذرية من الوقف **فصل** قد نضت علما وانا انما الوقف اذا انقطع ايضا
 بعوت ممنوده صارا لا اعتبار به فان كان هناك استيارات يرجع اليها ويمل عاى
 فيها حصونها اذا كان هناك من هو واضع اليد عاى الوقف المذكور فان الماكن انه
 حق ولا ينعى من يده الا ان يوجد منازع في ذلك ويشبه استحقاقه بالبينة الشرعية
 كما ينعى من كلامهم في دعوي الخارج وذي اليد ويؤكد ذلك ما نقل عن بعض علماء
 اخصية في بعض كتبهم انه يمل في ديوان الخارج بالبينة او بالديوان عاى الفصح
 وانه اعلم **وسيل** ما قوكم في شريك زرع في ارض الوقف فخلوا جني ثمارها خمسة عشر
 سنة قبل يلزم حصته شريكه بخلاف الشريك في الحقل وانه اعلم ام لا اعلم
فصل الشريك اذا استعمل الوقف كله بالقلة بدون اذن الشريك فعليه اجرة حصته
 شريكه بخلاف الشريك في الملك وانه اعلم **وسيل** ما قوكم في عاى رموتون عاى خارج
 والجال ان العاقر من ذرية هدم والناظر عاى ذلك انما مع بنة الوقف بشرط ثم ان
 المستحق شخصا اخذ النطر حصة عاى اجماع ولا في شخص ثبت الوقف

سنة

لم

لنوجه المكان واحتملنا ان القلعة وقال لنا الجري هذا جري نذاجرة معلوم ان
ناظر الحجة افترض من المستاجر مبلغا حتى سبني دينار او اوفره علي ذلك المكان وذلك كذا
القاضي وصار ذلك دينيا علي الوقف وبقدريان يوفى ذلك من الاجرة استوفى
مدة طويلة نحو خمس وعشرين سنة ورمعنا قول بهذه المدة الي الخراب ولا يحصل
للمجامع انتفاع وليست لسلطان المحل فما الحكم اذا قلنا بان الذي فعله الناظر كسبي صحيح
عقبني ان القاضي اذا لم يوفى ذلك قبل اذن القاضي في بيعه وان يوفى ذلك الدية
وليس في بيعه الاذن عقارا بل لكون المكان ليس في ذلك وان الذي فعله الناظر كسبي
لا اصل له عقبني ان الناظر لا اصل له لم يمسكه **فاما** علي تقدير ان يكون لفرق
الناظر كسبي صحيحا يستحق به دينيا علي الوقف لا يباع الوقف في العارية ولا الدين
العارية كلامه وانهم من كلامهم لانهم قالوا لما يباع عقار المسجد للجلل عمارية المسجد
وان كان باهر القاضي واعلي يباع المقص ولو كانت شجرة وقعت في دار وقفت حريت
الدار وليس للمتمتع ان يبيع الشجرة ويعمل الدار ولكن يكره الدار وليس في الكسبي
علي عمارية الدار لكن هذا يحتمل ان يكون لكون ان الناظر ليس له ولاية البيع فبعد
ذلك ما ذكره المحقق في كفايته نصف الكراسي الثالث مع زيادة ايضا اذا كان في
المكان المذكور شي من السواغات الشرعية المحررة ليعمل بابعه القاضي و
من شرط له الوقف ذلك واجازته المستاجر فحق خذ يمينه بانه ويرى ريم في العما
او غيرهما ثم راسخ في الميزانية في احكام المسجد انه لا يجوز بيع او قان المسجد لهما
ولو كان باذن القاضي فانتهى لاه واسه اعلم **فاما** قولكم في امرأة وقعت وقفا
وسقطت في كتاب وقفها القاضي لذرية العتقا جماعة وادعوا علي الناظر
انهم من الذرية وانهم يستحقون قابض الوقف قبل استوفى لهم الدعوى في الناظر
المذكور باستحقاقه فليخصا بكتاب الوقف قبل اثبات نسبهم من الدعا ام لا
وهل اذا طلب الوقف من الناظر وادعي انهم يملك عنده قبل تكملة يميني علي
ذلك ام لا وهل يلزم منه القاضي بالخصا بكتاب الوقف قبل ثبوت النسب او يلزم
الذي قبل ذلك وهذا اذا قلنا ان الناظر لا يبيع مع ابي الدعي في بانه من العتقا
ليس في ذلك علي الوقف وعلي الناظر الذي بعده ام لا **فاما** تسوية لهم الدعوى

علي الناظر لانه تنه الدعوى من الموقوف عليه اذا كان الموقوف علي مدعي علي ما عليه الكسبي ولا
ولما اذا كان باذن القاضي فحقه اتفاقا اذا اطلوا باثبات نسبهم فليعلم ذلك سواء ظهر
كتاب الوقف او لا لانا كتاب الوقف لا يبيع مع كون الموقوف عليه في حصة وان اطلوا
الناظر بكتاب الوقف فان كان دعواهم عليه به لعل استحقاقهم بسبب كونهم من ذرية العتقا
فليعلم اثبات نسبهم وان كان طلبهم لاجل حصة فليجوز دعواهم في الوقف حسبة
سواءت نسبهم اولاد هذا كله اذا كان بغير اذن القاضي واما باذنه فقد قلنا انه يجوز قولنا
واحد كما في بعض المعاش من العارية واذا صدق الناظر ان من العتقا من عين ان يريان ما في يده في
عليهم فلا يبيع لهم المقصود عليه ان الوقف القاضي رجل وقال له ان كنت امين لما كان قبلك وفي
يكسب حصة كما في وقف زيد بن عبد الله علي حصة كذا في حرج الي ورثة زينة ولولم ينسب
المقر الوقف الي احد او نسب ولكن ليس للمقنوب اليه ودرت في بعض القاضي بقول الامني عالم
ثبت عنه خلاف كلام باب اخر في المصحيح هذا دليل علي قبول قول الناظر في تعيين ما هو تحت
به عالم ثبت عنه خلاف واسه اعلم **وسئل** عما حمله واقف شرط ان ما يحصل من الربح
ليضم الي المستحقين بالحق حصة فامروا للجنس واحرم البعض فقالوا لا انا صافي الامر في
اللدنة السابقة فقالوا لولم يدر فيها العتقا في ذلك فقال بعضهم لهم قد ظلموا هذه مسيلة
فلم يدرهم قد ظلموا احكاما وانها هذه صدقة وري قد نكح بالعتق قبل حجب عليه ان يعلق
لعتبة الجماعة المدة التي لم يتولها مع العدة التي تولها ام لا اذا استوفى من ذلك فماذا ثبت
عليه في العتق شرط الوقف **فاما** ليس للناظر ان يبيع الوقف بمقتضى بعض المستحقين
عليه نعم بعد ما شرط الوقف ان ما حصل يفرق بالخاصة فان كان قد دفع لبعضهم قد يمسكه
فيجب علي ان يدفع ما يقع حصة ويلزم به فان كان قد صرف في حصةهم بنفسه فقد نصت
عليها ودعا الي ان المحرم للخيار ان يشاء من الناظر وان شرط بيعه سلكه فصار كمن في اخذ
ورجى جميع علي الناظر ولا فرق في ذلك بين مدته وبين مدته وقول الناظر قد ظلموا وقد
ظلموا وحقهم خطأ لان نسبهم الي الظالم اعتراف منه بظلم نفسه حيث دفرو الي من يعلم انه
ظالم وقول قد ظلموا وحقهم يعني صحيح اي بعد ما قدمناه من ان المحرم له ان يبيع حرج علي
الناظر او علي الزكاة لانهم لو كانوا انما قبضوا وحقهم ما جوزت المعاملة الرجوع عليهم
بعد رجوع المحرم وحيث علم الحق فيجب علي الرجوع اليه لما ان الحق احق ان يبيع

فاذا استقر لبقائه ولي الامر بما يستحقه واسد اعلم **وسئل** ما قولكم في واقف شرط ان يدبر
 من ربح هذا الوقف للترافي كل شهر بكذا او عيني الفاضل لجهة اخرى قبل ان ينفذ ذلك الوقف
 فيه الوقف سنة ثمان وتقيم على شهور سنة تسع او يلزم ان يدبر له من عن شهور سنة
 ثمان او ينفذ على شرط الواقف في كل شهر وان ما فضل للجهة التي عني الفاضل لما بعد الفاضل
 الشيخ الرمي رحمه الله نعم يقدم او لا ما يجدر للترافي اذ الفاضل انما يتحقق بعد ربحه واجاب
 الشيخ عني المقدسي جوابي كذلك واجاب الشيخ عني في القضية المذكورة على سवाल
 عني انه عني انه مشكور فيه صورة عبارة الوقف يقولون بما فكر على ربحه من المظن
 واجيب بجوابي كذلك واسد نقلي اعلم **وسئل** ما قولكم في شخص ناظر عني مسجد وان المسجد
 المذكور له امر من وقف عليه ثم ان الناظر المذكور عرض على الارض المذكورة بتقيد المسافة
 ثم ان الناظر توفي الى رحمة الله تعالى وظن ولما فادعي الولد ان الارض مملوكة للمسجد
 واظهر من بيه مستندات شريعية فاستأجره ففقدته وسهوه ما هو افضل بقراءة احصيا
 والحال ان لم يبينه لان شريته وان الارض وقف عني المسجد والقرض للناظر من ادم
 المستفي الى الان فقل بغيره استنادا او بالبينة الاحيا **اجاب** احببنا ادينا الدار وكما
 مطلقا ولا نأرجح لاحد منهما او كان احدهما واضع بيه فبينة الخارج مقدمة وعوي
 الوقف من قبلي المطلق واما ان كان هناك تاريخ فان كان تاريخ ذي اليباسبق تقدم
 بينته وهذا احببنا كان المستفيد مطلقا واسد اعلم **وسئل** ما قولكم في مسجد به ذكائيف
 مقدمة لكل منها مئتي معلوم بغيره بحسابة سابقة من قبلي العقبة الماضية ثم قرر
 لبعض العقبة شخص في الامانة والمخطبة باصفا فاما ان يهاجم بغير مكانه كان بغيره
 حكم الوفاة عني بالمعلوم المضاعف وقد اورد ذلك بالمسجد به وقافة بمقتضى عدم
 نوقته بيه بغيره وعما هو عني جهة الوقف من الدين وعما هو محتاج من الهبة والتزيم
 فقل بالحق سبابة السابقة حيث لم يكن ثم شرط واقف معمول عليه واذ قلتم بالعمل
 بل يكون المقرير بعد ذلك باطلا لوجود الضرر بسبب احم لا وهل اذا وجمع بين رغب
 في الوظيفة عني عا كما سناغا ولم يرض المقرير بالترافيع لغير الناظر الثقيل الطالب بالاقبال
 نظر الهبة المسجد فوالدين لا **اجاب** اما الهبة والدين الذي عرف فيهم لمائة
 معلوم عني الامام وعينه مطلقا ولما يقبب الامام هو شرط الواقف او لا ثم ما هو

اقرب

اقرب الهبة واعلم للمصلحة كالا ما لم يسجد اذ فان فضل شيء من الهبة لم يعرفه ما هو
 الاستياريات الى الدفان لا بنا فاية مقام كتاب الوقف عند عدم مسكاهم جوابه وقد قالوا
 انه لا يعرف ما زاد على كتاب الوقف عند عدم مسكاهم جوابه وقد قالوا انه لا يعرف ما زاد على
 كتاب الوقف فكذا ما هو قاي مقامه واذ لم يباشر الوظيفة بهذا المقدار بغير ربح من يوم
 عنيه نعم اذ لم يكن هناك شرط واقف ولا ما قام مقامه فقال بعضهم ان الامام لو قال
 ان من سوي المني لا يبيع بغيري ونفقة عني في اذ القاهني في مرسوم من اوقاف
 المسلمين بغير ربحي اهل الحلة والامام مستغن وعينه يوم بالمرسوم المجهود وتقيب
 له ان كان عالما نقيا واسد اعلم **وسئل** ما قولكم في شخص عني دين لوقف فاصرف في عامه
 شيئا ثم قال ان الذي امرت ليس من مالي واغنا هو من مالي المستاجر للوقف المذكور
 المذكور له في الهبة فقال الناظر لا غلو الخاك من امرين اما ان لا ينام ما امرت بالكلية
 على جهة الوقف لان مستاجر الوقف ان لم اذن له في العرف من له دلالة الا ان ليس له
 ان يدفع ما لا له وياذن في صرفه ويقام على جهة الوقف خصوصا اذا كان قرضا على
 جهة الوقف اذ الان قد يربح ان الما ذون لم يشتمل على ما لا يشتمل عليه عني واما ان
 يقام لك بما عليك لجهة الوقف واستفادة من ان يقام القرض من المستاجر المذكور عليه
 فقل القول قول الناظر الاول والثاني لوال القول قول المدعيون **اجاب** ليس لهذا المدعيون
 وللاية المرفع على الهبة عني لم يكن ما ذون في ذلك سواء عرف ما عليه او من عنده شيئا
 على الوقف لعدم ولا يشتمل في ذلك وكذا ان يعرف من حال المستاجر وان كان استاجر ما ذونا
 له لا يتم فالوان التوكيل ليس له ان يوكل الا باذن او بان نقال له اعمل براك واسد اعلم **وسئل**
 ما قولكم في ناظر عني وقف اجر شخص طيعا من الوقف سنتين متواليين ولما
 سنة تسع وسبعين واخر بهما سنة ثمانين ثم ان الناظر طالب المستاجر بخراج
 سنة تسع وسبعين التي استحق ما لم يتم ان المستاجر اجر شخص من باطنه
 طيعا عن سنة ثمانين واذ ان المستاجر الاول المستاجر الثاني ان يدفع للناظر
 ما استاجر به فذفر له باذنه محكمة ولم يبين احين الدفع ان المبلغ المذكور عن
 سنة تسع او ثمانين ثم ان الطين اخذه من المستاجر الاول بزيادة لجهة الوقف
 فقل للمستاجر الثاني الرجوع عني المستاجر الاول او عني الناظر **اجاب**

حيث امر المتاجر الاول المستاجر الثاني بان يوف للمناظر عما عليه ووفي فله الرجوع على من امره والرجوع على المناظر كالحرف وكالة البنازية في ضابط ما يرجع فيه الامر فانه اعلم **وسبل** ما قولكم في رجوعه وقفه على زينة وقفا وشرا للنظر بعده للارشد فالارشد من ذريته ثم مات فتولي على الوقف احد ذريته فاعلم ان عينه لم يجر حاكم مدة عشر سنين ثم تولى اخوه ناظر على الوقف حسبه تعالى من عين معلوم بحجة من وفي الامر فصار الاول يتصرف من عين حضور المصير من وفي الامر وكل منهما يدعي الارشد في ولعاه فلهذا عقر المالك من غير اذن حاكم من غير عيني لم يرجع الثاني عليه عاين في فيه من عيني علمه واذا ادعي صرف عشرة فقال اهل الحبرة هذا الايراد على خمسة يرجع عليه عا ادهم زيارتهم كيف كان **فان** كان الوقف على شكل قوم كالحصون ونصبوا احدا منهم ناظرا على وقفه فانه يجوز من عين علم القاضي واذا اراد القاضي اقامة اخر ناظر حسبه عليه فلا يجوز لغيره بغير علمه وان ادعي انه له ولاية النظر كونه الارشد ونور في ذلك فلا بد من سبوت من هو الارشد ويستحق النظر والقول قول المناظر فيما صرفه الا اذا اذن الظاهر فانه لا يقبل قوله قال قاري البناية اذا اختلف اللذان والمأزونة في العارية فاقام المأزون بينه ان الذي صرفه في العارية هو اجر المثل فاقام اللذان اكثر البينة بينة الاذن لانهما مشتت للصفان واما اذا اختلفا من عين بيان وكان مستحجلا فتكره البنازية قبل العاس في الخطر انه اذا اختلفا فقال المستاجر بنية وانكر الاجر فالقول للاجر وان اقر بالجار واختلفا في شرا باتفق ان جميع اهل الصنفه عاين قول واحد والقول واحد فالقول له وان كان بعضهم معه فالعقود مع المستاجر تقتضي التعويك والامكار وفي فتاوى قاري البناية ايضا سئل عن شخص اذن لشريكه والاجبي يصرف على عارية فيقول قول له العدة قولها في الصرف مع بينهما ان وافق الظاهر والشريك يرجع بما صرف والاجبي لا يرجع الا اذا اقال الماصرف على او صرف لغيره بعدي واسما علم **وسبل** ما قولكم في شخص وقف بستانا عاين بستان من حطبها انتقل في وقفه واما الثلث الثاني من البستان وما هو من حقوقه يصرف ريعه لا ولد الوقف الموجودين الثاني من البستان اسه تعلي من الاولاد من المذكور والاثالث المذكور من الثلث

الانثين

الانثين ثم الاولاد منهم ثم الاولاد اولادهم ثم ذريتهم ونسبهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسبنا بعل نسل بجيلة بعد جيلة من اولاد الظهور دون اولاد البطون يستعمل بها واحد من اولاد الظهور بذلك عند انظر اده وليست ترك فيه الاشكال فاما في منع عند الاجماع عاين ان من مات منهم وترك ولدا او ولدا او اسقيا من ذلك انتقل نصيبه من ذكاه لولده او لولده وان سفل فان لم يكن ولدا ولدا ولد ولا اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذك لاخوته واخواته المشركين في الاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات انتقل نصيبه من ذك لمن هو في طبقة وذوي درجة من اهل الوقف المشركين في الاستحقاق فان ماتوا باصرهم ولم يبق احد منهم من اولاد الظهور كان ذك بقفا يصرف ريعه للفقر المحتجين بالوقف المذكور في كل اذا تزوجت امرأة من اولاد الوقف المذكورين عين شخص من اولاد الظهور وانت منه بولن ثم ماتت قبل انتقال نصيبها حقه لولدها منه او لانه ليس من اولاد الظهور وانما قلنا لم يتزوجت امرأة من اولاد اولاد الوقف المذكورين ينتقل من اولاد الظهور وانت منه بولن وماتت قبل انتقال نصيبها حقه لولدها منه بولن يستحق ولد بها المذكور حصتها وحصته ابية او يستحق حصته ابية فقط لانه لا ينيب الا اليه لان اياه من اولاد الظهور او لا يستحق سببا من حصته لانه بالانسية للام من اولاد البطون فيكون ذلك ما علم من الاستحقاق ومثلا عاين عبارة الواقف وهي قوله من اولاد الظهور دون اولاد البطون **وسبل** يستحق الولد حصته ابية دون امه عملا بهوم قول الواقف عاين ان من مات من اولاد الظهور وترك ولدا او ولدا او اسقيا من ذلك انتقل نصيبه من ذك لولده او لولده هو عملا بهوم قوله ايضا ولم يبق احد منهم من اولاد الظهور كان ذك وقفا يصرف ريعه للفقراء المحتجين لشيء الاب ان لم يبق منهم احد من اولاد الظهور واما قوله دون اولاد البطون حيث اخرهم فلا يعارض ما قلنا لان ما ذكرناه متأخر والعلم في شروط الواقفين المتأخر ولان عرض الواقفين وقف عدم حرمان الذري من اولاد الظهور لنفسهم اليه وحرمان اولاد البطون يكون اياهم من الاجانب بل هم من اولاده المستوفين اليه كما هو ليس بولد عنه فيكون له انما لان الصلح في النصيب المعتبر ويعلى بذلك ما قلنا علمه وانما قال وقف على عقبه تكون النحلة لولده وولد

٣٢

ولده من اولاد الذكور دون المائات الا ان يكون زوج المائات ولد له الذكور فانه يعرف من حيث كونه من اولاد الذكور ولم يجلو كونه من اولاد المائات معصرا وانما لم من الاستخفاف واساعلم **وسئل** ما قولكم في شخصي نظري في علي وفي احد ههنا بعض جهات الوقت لولده مدة ثلاث سنوات باجرة معلومة عرفت انظر انما ان الذار اجر تلك الجهات الموحدة لشخص اخر زيادة عن الاجرة الاولى بلحد ومضين ديناراً في المدة عرفت لولده المرواد منه فذكره وامضاه عليه حجة التواضع ولكل ان الاجرة الثانية هي اجرة لكل في الاجرة الاولى التي من الناظر لولده مع حجة ام الاجرة الثانية التي بالزيادة هي الموهبة واذا شهدت بينة ان اجرة امثال اربعون ديناراً مثلاً وشهدت بينة اخرى بان اجرة امثال سول ديناراً مثلاً بالبيعة الاولى والثانية وهما اذا صدق الناظر الثاني الذي اجب بالزيادة على الاجرة الصادرة من الناظر الاول بكون الزيادة المذكورة ينقطع حق الوقف من الزيادة وفيه يسوغ لم الطلب بالبيعة الوقف **فذكر** الاجرة الاولى حيث كانت باجرة المثل على الاتفاقيات في السواك حيث قيل في ان الاجرة الثانية باجرة المثل في عين معصية على ان اجرة الناظر من ولده انما تكون حيث كانت حين الوقف وذلك بان يجوز ما سبوا في عشرة وخمسة عشر حيث لم يخرج الفاضل في عصبه واذا لم تخرج المالك الثانية هي الموهبة واذا انقضت بينة اجرة امثال وبينه عدمها فبينه عدم معصية كراهي في تعارض البيتين ويعينه بما قد عناه في الورقة التي قبل هذه عن قاري السدائفة اختلاف الاذن في الحارة مع المازونة وفي البنائرية لم يصدق الناظر الثاني على الحارة الاولى لانقطع حق الوقف من الزيادة لانه لو اجر لنفسه لانه قطع حق الوقف فضلاً عن نقصانية ولكن لا يسوغ الدعوى منه فاسأل على ان الباب اذا بلغ بالبني فانه لا يستمع دعوى الاب على الشخص بل القاهني بفسب من ينبغي كلفه الفاضل السلام عشر الما ان ينبغي عدم العلم وذكر صاحب الفتية في باب ما يبطل الدعوى ان الوصي اذا بلغ تمام نكاحه الفتن بتعمد عوته وللغير التناقص وينبغي حله على هذا العهد وهو اذا اتى عدم العلم لك كلامه ينسب عن ذلك لانه قال وتناقض هذا لا يمنع وان كان يمكن الحكم بعد هذا ايضاً في اجرة البنائرية في التناقص من الشهادات ان لم الدعوى ولم يعينه واساعلم **وسئل** ما قولكم في شخص بيده براءة من السلطان امضوا هذا المعتبر في خطه انما عن طاعة ولده

كذلك

كذلك او لئلا ان الوطيفة كلها باسمه وان عمره ولم يكن لولده سهم شركه بوج في التقرير صادق حاله الضيف فقط انكسب من قلان لاقتضا الفضا ان يؤخذ عن كل نصف الوطيفة وبلغوا ما قاله النصف الاخر حتى عدم استحقاق المولود مع **في الف** **فذكر** معصية العباة انما بلغوا التقرير في النصف لان التقرير في كامل الوطيفة اعاد فتح معصية اجلة كون منتقلاً من مكان عن قلان ولده لان الحار والمحرور حار وكل قد في عامها وهو التقرير والاول المنتسب كسب **في** فيقتضي انتقال النصف عن قلان والنصف الاخر عن قلان يعني ولده فاذا لم يلف باسم المولود شي لم يقق الانتقال من الي عينه فلا يقق التقرير في حصته لعدم وجود ما هو معصية واساعلم **وسئل** ما قولكم فيمن وقف دقناً جلياً معلوماً على ذهاب ونقصت ومعدان وسقط لمصرفاً من خيل يفرق على الفضا وقام بموجب ذلك حكم خسر في الوقت المذكور باطل على من ذهب الامام اخرج ومن اذ امره حكم على بيعة وان يشترى بفسخه ابراء بهج ذك لوارث الوافق ميراثا والامر بيعة بعد موت الواقف المتراعية لا يرجع المدة **في** وقف المصراهم والدرنايش والحيوزة اخرجوه زفر حاسبه تعالى واذا لم يصح يكون لورثته لكن حيث حكم حكم بهه يكون على خلاف المذكور في الحكم بالمولود الضيف فقول بعضهم انه ينفذ وقال بعضهم اخافه اذا كان حكمه بفسخ وقال بعضهم انما ينفذ **في** انا اجتهد على من ذهب القائل بالمولود الضيف على موقوفه من جهة وقفه نفذ في من قال يجوز لكم في الحكم المجتهد فيه يصح حكم بفسخ هذا الوقف ما لم يكن السلطان قيد على القاهني ان لا يحكم الا بالقوله الصحيح اما اذا قيد بهك فانه لا ينفذ اتفاقاً وتقدر بفسخه لا يباع ويشترى بفسخه عقاراً بل انما يباع ويصرف به صرفه وينصف بالرجح كما قال زفر القائل بجوارزه واساعلم **وسئل** ما قولكم فيمن وقف دقناً على جهات وعينها كدربة وسند وعقبه واولادهم واولاد اولادهم اما ما على بقوا شيئاً معينا وشراً في يسوي في ذلك بين الصغير والكبير والذكر والانثى لزمية لاحد منهما الآخر فلي اذا كان ربح الوقف خيراً حياً ولد مولود من اولاد المذكورين في اثنا السنت ليستحق كامل السنت الذي وجد فيها او من خي وجد وفيمن لم ينظر بشرط الوقف ثم اسقط حقه منه لشخص خيراً راقراً القاهني فيه ذك الشخص المذكور في التقرير صحيح وهما للذي اسقط حقه الرجوع في المستوطان **في** حيث كان الولد موجوداً

عند طلوع الفلك يدخل في القسمة ويستحق كل ما يحضه وقد التفتق وجوده في بطن امه وقت
 طلوع الفلك بان تله لافل من ستة اشهر من وقت طلوعه او وقت طلوع الفلك هو الوقت الذي
 يقع فيه الزرع عجا وقال بعضهم يوم يصب الزرع تنقوما واما في الارض الموضوعة في الاقطار
 كل ربعة اشهر فقال الحكماء المفضل وجوده قبل عام الشهر الرابع واما اذا انقضت المناظر من
 النظر المثل في من الواقع وقدر القاصي عليه يصح ومن قول عددهم ان الساقط لا يعود حيث
 سقط حتى لا يعود ومن ذلك ما مضوا عليه من انه لو كان الوقت على معنى في هذه الموقوفة عليه
 اربعة وليس له العتول بعد ذلك لمستوط حقه وبقرب من ذلك ما لورد الله القاصي القضاة
 قبله فان كان وقع القضاة مشاهة ليس له ذلك كما في الفصل الاول من الهاديات واسم **وسيل**
 ما في قولهم واقف شرط كتاب وقته لثلاثة الخسيس والمندبل والزيادة والعقضاء فقلت انصف
 ذلك الوقت لشخص وحكم الحكم شئت فعلم المذكر في قول اقله مكتوب الوقت به في حكم
 المذكور في قول الوقت وشروط الحقيقة لفعلم المذكر صحيح ام لا لان فعلها المذكور
 ينبغي على شئت ذلك عليه ولم يثبت وان قلتم يستلزم صحة حكمه وذلك بعد اعتبار ما يجب
 اعتباره منها وما سلك من الكلمات التي يذكرها الموقوفون من عود كجهد عوي
 شريعة وسوال شري ومستوفيا لترايع الشرعيت وداجية الحرة المرسنة شرعا مطلقا
 او بعضا فينبغي كون الموقوف عاقل باعدا ذكره من الالفاظ او لا **فصل** في ثبت الوقف الي
 الواقف لانه اقر بان الوقف الذي في يده وقف على كذا او ان لم الزيادة والنقصان انما في ذلك
 صحيح كانه الاسعاف في باب اقرار الصحيح فلا بد من صحة حكم بذلك ان يثبت عنده بالبين
 الشرعية الموقوفة وكون الواقف شرط التقيير والمندبل في اصل وقفه وسوال كان ذلك في كتاب
 وقته او لا كما في الجهر عن البرائة ليعلمه وان وقف الواقف على كذا ولا يملك الا حال من الوقف
 واما الدعوي فيني وان كانت ليست بشرط لاصل الوقف لكن اذا كان الوقف على معنى فلا بد
 من دعوي والا يعطى شيئا كما في الاسعاف في باب عصب الوقف واسم اعلم **وسيل** في محال
 وقف على جهات مجاسات قد عتية ثم قامت جماعة وادعوا انه وقف على جهة اخرى
 من عدة متقدمة على الوقف الاولي واظهر واكتوبيا بطريق الشهادة على الخطوط في
 الشهود على اعيان عين ما الوقف عليها **فصل** في معنى ما مضوا عليه من انه لا ينفذ
 القضاة لثلاثة الولد على خط ابيه انه لا يجوز الحكم بالكتاب الثاني بتطريق

الشهادة

الشهادة على الخط ان لا يظهر فرق بين شهادة الولد على خط ابيه وشهادة الاخيرة لان
 المنع من الشهادة للاب لا الشهادة على شهادة لا بالخيارية كقولنا كتاب الشهادة
 على الشهادة من الجهر واذا المنع من الشهادة على قضاة في نفاذ القضاة منها في
 هذا الجهر ولو كانا شهادة على الخط واسم اعلم **وسيل** ما في قولهم في ساقية وبس كان ذلك
 عبد بنيت بليس جارية وقف واقف شرعي وصارت مستققة للاستبدال في ساقية المستاد
 في استبدالها في حقها مراعاة لغير التسمية واما ان يكتب صورة الاستبدال لغير عين
 العمل الذي فيه فيل اذا استوفى لحاكم الخلف الكثرة والمعترة لذلك شرعا وانتهى الرغبة
 فيها واستند لها الناظر على ذلك لم ان يمكن بذلك مع ان العبد استبد له في عينه ام لا بد
 ان يكون ذلك تحت قضايه **فصل** اذا وقف اسواقا وليس بها الارض لضع الوقفية واذا
 خرب ذلك وساء استبدال شرعا كان ذلك للقاصي الناظر الا ان يكون الناظر له المالك
 ذلك واما حكم القاض في العقار الذي ليس بولاية فالمعقول مصرح بتلك المالك لعدم الجواز
 وصح في بعض الفتاوى الجواز عند اموال البصر في ارباب القضاة ان لا يشترط في الوقف
 كون المدين عليه في ولاية القاضى وذكر في الاسعاف في باب الولاية في الوقف لو اقام في
 بلدة وقفا على وقف واقف ببلدة اخرى وقفا اخر عليه هل يجوز لكل واحد من افراد
 قال الشيخ اسماعيل الزاهد ينبغي ان يجوز له واسم اعلم **وسيل** ما في قولهم بيت عجا ولا عسجد
 الحسين ولعنها الجهر لثلاثة فقرض شخص من المودين لبعض السكان الجهر من الجهر
 المذكورة وانما يستحق السكنى لثلاثة ووثق ذلك السكنى لها لغناه ولحال ان ذلك استخص
 ترك ذلك المكان عن شخص بخلافه ببرايم فيل حيث لم تعلم وقفية تلك الارض والبيت
 بها يكون ذلك المكان مجازا لثلاثة وقفا لا ولا هل يرجع ويجوز من من هو بل اذ اني
 في هذا المكان انهم اذن احد من النظارة والعقضاء يكون وقفا لم لا يجوز له حضانة
 شخص من احد من سكان هذه الماكن باخذ احده لغير رضاهم ام له واذا احتكر وام
 الارض من لان برضاهم هل لاحد ان يرجع عليهم بالعدة المأهولة ام لا **فصل** في حق المدين
 لا يكون وقفا بسبب المكدورة المذكورة ولا يجوز لاحد اخر ارجح بسبب غناه ولا انقص من
 باخذ احده ولا عينها لغير مسوع شرعي وما ساءه من ماله لم يملكه فلا يصح وقفا
 ومني احتكر الارض طولوا بالجرة ما عني واجبة المثل في جواز ذلك في قول ولا

ل

قف

رق

ليس وقفاً واجباً جوازي كالمالكي ولا ينافي هذا قولهم في السؤال انه اخذ بفرضه لا
 هذا يقتضي ان يكون وقفاً لغيره ان لا يكون وقفاً لغيره ولا يكون وقفاً لغيره
 لقوله في الوقفية من اصلها تام ولا يعلم **وبين** ما قولكم في جعلها لهم استحقاق
 في وقت ينقسم بينهم الثلث الثلثان من ذلك العرفي والثلث الثالث العرفي من مئة مدينة
 على باقي عام وشغل هذه القسمة فخطوا قضاءه العاشر واما ما في آخر وقت ثم بعد
 هذه المدة الطويلة ينظر انسان في هذه السنة وادعي ان الوفاً شرط في كتاب وقفه
 للعرفي الاول خمسة عشر في اطار الثلثاني غائب في اربط ولتخص سمي نجم الدين
 قسماً واحداً عدة حياته ثم من بعده علي وولده وذريته الى حين انقضاءهم ثم من بعدهم
 علي وذريته من ينسب الي معصوم ثم من بعدهم ان كان كور من يؤول للعرفي اله ولك
 ثلثان من العرفي اطار والعرفي الثاني الثلث الباقي من العرفي اطار والمشر وطاهم العرفي اطار
 المذكور انصرم الى ايامهم ولم يبق منهم احد وطالب العرفي بالثاني من ذلك
 منسكبه ذلك كتاب منقطع الى فقال بغيره لم يترك هذا يعني هذا الكتاب
 ان يكون دليله على دعواهم ونقص القسمة السابقة ولو انقل الكتاب بطريق
 الشهادة على الخط والعرفي يخرج ما يصح لكون ان العرفي كان معجراً في الثلثين
 لا يتكلمون وان عفاهم ما هم ليس قول فيه ومن هذا من باب لثبات الشروط
 بالشبهة والبرهان ومن باب اثبات اصل الوقف فتكون الشبهة والبرهان ليس
 المشاهدة للقاضي انه يشهد بالتسامع ولا تقبل شهادة تباجم احصية اقوالاً
 ويسوئنا العرفي والي دليله من احصية ومن الكتب المعتمدة عليها كغافق ان
 والنزاريته والهداية وشروطها انكم اشد **فاجاب** لا يصح الكتاب المتقطع
 ان يكون دليله على دعواهم واما اذا ثبت بطريق الشهادة على الخط فالمقصود
 ان الولد لو شهد على خط ابيه لا يصح ولو حكم به حكم لا يصح الحكم والخط
 ان عيسى الولد حكمه حكم الولد لان المتخصص عليه في باب الشهادة على
 الشهادة ان شهادة الولد على ابيه لغيره فقل ان المتخصص لكون شهادة
 الولد شهادة على الخط واما اذا ثبت بطريق الشهادة بالشبهة والتسامع
 في صحتها ولو نسيت الشبهة وقالت تشهد بالتسامع له لا قولهم ان

الشبهة

الشاهد اذا فسرد قال استشهد بالتسامع للغير قيد وفي بعض الكتب المعتمدة لغير
 الوقف قال في الفصل العاشر من العمد ما يضمنه في فناء وي سبب الدين والتفصيل
 الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا الشهادة بالتسامع وان صرح به لثبات
 الشهادة بما يكون سنة عشر من سنة وتاريخ الوقف ما يضمنه في بعض الغايه
 ان الشاهد يشهد بالتسامع بالاعيان فاذا له فرق بين السكوت والامضاح
 اما شرط من الدين المرعبي الى هذا المعنى وهو ان يحذف ما يجوز فيه الشهادة
 بالتسامع فانها اذا صححت انما يشهد بالاعيان لا بالسكوت وانما الشهادة بالاعيان
 او بالبرهان وقف على كذا فالمرح به في البرهان والتمثال والمضول ان من باب
 الشهادة على اصل الوقف ان بيان الجهة الموقوف عليها باليد منه في صحة
 الشهادة بالتسامع قال ثم رآته افتا قاري الشهادة في ذلك قال في الفصول
 وقف قيم مشهور لا يعرف واقفه اسولي عليه ظالم فادعي الثبوت ان هذه
 الضبعة وقف على كذا مشهور ومن وقف وشهد الشهود كذلك فاعلم ان رآه يجوز
 لان الشهادة على اصل الوقف بالشبهة يجوز على نحو جواب المختار اهتجى
 من الشهادة على اصل الوقف قوله الشاهد انه وقف على كذا وقال في النزاريته
 واخبار السرخسي جواز اية الشهادة بالشبهة على اصله لا على ما يعلل بان
 يقولوا انه وقف على المسجور بهذا النوع المعينة هذه اما ان لا يتركوا ذلك
 لا يقتل والمراد من الشرائط ان يقولوا ان قدر اسن الغلة كذا لم يصر الطاهل
 كذا ابيديان لجهة ويراجع الحال والعضو لكن قد وقع في المسائل في عبارة
 تنازع هذا حيث قال له يجوز الشهادة بالتسامع على الشرائط والجماعات
 ومثله في اصحابنا في اخر دعوى الوقف الا ان جعل قولهم على ان المراد بها
 قولهم ان قدر اسن الغلة كذا لم يصر الباري كذا ويكون ذلك بعد بيان الجهة
 واما اذا ثبت مکتوب الوقف بشرط وعلى قبل يرجع عما مضى ام لا فذكر
 في الفتية في باب سكتي الوقف عن ابي حامد مثله اتفق في عدم الرجوع في
 هذه المسئلة ونصه ادعي الغيم مثله وقفاً بدرجل تحتنا واسم عليه
 البينة وحكم بالوقفية لم يجب عليه اجر ما مضى فاذا اخذ بالوقفية وكانت

فصل

ن

متعينا بالانكار وجبت الاجرة له ومنه اعلم ان ما قيل في السؤال انه باجماع الحنفية
 فباطل اذ كيف يتحقق الاجماع مع وجود كلام الكتب المعتمدة بخلافه واسم اعلم **وسيل**
 ما فوكم في شخص وقف وقف علي شخص وعالي ذريته ونسبه وعقبه نسبه
 بعد نسبه وانما بعد بطن المذكور **فما** فهاهنا ثم ان الموقوف عليه مات وترك ولدين
 ذكرين اذكر مات احدهم وترك اولاد اذكر اذكر فبطل اولاد الميت بطلون من ابيه
 الذي مات اوال الميت يستحق الموقوف عليه والداه عقبه دون اولاده لانه الذي مات
واجب الم يستحق اجمع مما يقول الواقف بطن بعد بطن اذ لا يكون للبطن الاصل
 شي ما بقي من البطن الاصل عاين احد محاذ الاصل في باب ذكر الوقف على اولاد
 بعد زمني حيث قال ولو كرر البطلون الثلاثة شغل عاين القريب فالقريب
 اوقال عاين ولدي ثم من بعدهم عاين ولدي عاين اوقال بطن بعد بطن في يد
 عاين ابيه الواقف ولا يكون للبطن الاصل شي ما بقي من البطن الا عاين احد هؤلاء
 الحكم في كل بطن حتى تنتهي البطلون موتا او قتل اجمع واسم اعلم **وسيل** ما فوكم في
 وقف على احد من ولدي والاخر امر وذاخر الوقفي صفقة واحدة لشخص ثم انه
 لما استحق عليه المال فذكر انه وفي ذلك الناظر في التأخير اما هو مال عمر وخراف
 من نسله وكذا زيد عليه بالسجل والضيق فبطل قوله في ذلك مع انه كل ما دفع
 للناظر شيئا من المال بينه وعقبه من اي الوقفين هو عند سبوح الوقف وكسبه
 ام لا وهل اذا قبض ما دون الناظر شيئا من غير مال عمر ويسعه بعد ذلك ان يقول
 هو من مال زيد ويجاب الى ذلك ام له **فما** ان كان قد عي لكل وقف اجرة معينة
 وبني المستاجر مال كل وقف عند دفعه للناظر بحصة سبوحه عي سبوح الوقف
 فالجرة لما عي به واما سبوح الوقف فبشهادتهم فيما لم قد استحقاق فالذي
 يظهر انما عي معينة لان لم يحتاج المشهود به فكانوا متممين في ذلك واذالم
 ثبتت بقية مال كل وقف فبشر وقدر الاختلاف في القول قول المستاجر في انه
 دفع من اي مال لان القول قول المالك في جهة الدين حيث لا يثبت اذا احدث كل
 من المالكين واذ ثبت قبض الناظر بماله لجهة ليس له ان يجعله لغير تلك الجهة واسم
 اعلم **وسيل** ما فوكم في رجل وقف المكان الفلاني وجعل فيه عشرة اوصاف لثلاثين

يقول ان

يقول ان بالسورة بين الغريب والمساكين لخصيري ثم وقف مكانا اخر وجعل فيه عشرة
 اوصاف لاربعين اقر بالسبع في اخصيري بعد ذلك بشهرين ثم وقف مكانا في حياته
 وجعله للسبع الميراث لخصيري ولم يقيد بشي فهل يستحق غلة كلها القاريان
 وعدمهما او مع الميراث لخصير وهل العشرة بالقاريين الذين قرضها لهما ثم بعد
 موت الواقف او اللذين كانا يقربان في زمن الواقف من عي بقر **فما** في العشرة
 اوصاف لثلاثين لايخص احد اهل يكون لثلاثين والعقبة لهما حيث لم يبي الواقف
 احد او اما العشرة اوصاف التي الميراث في خصصة به بعض الواقف واما وقف
 المكان بالسبع فلم يختم به القاريان بل يستحق كل من اقر بالسبع سواء كان رئيسا او
 غيره لتعظيم الواقف ثم يظهر ان كان الواقف قد اقر في ذلك بغيره له والله يكون
 لمن قرضه الحق واسم اعلم **وسيل** ما فوكم في واقف وقف وقفا من جملة بيتنا
 شرط الوقف البداية لغيرهما ثم ان المعطين تناقضا امرهما وصار لثلاثين من
 راجعها راجع ما يصرف عليها من علفة ومهمات حيطان فهل يهل بشرط الواقف
 من العارة وهل اذا انزال الناظر صفقة من ساقيتي كان قد عمرها الواقف
 المعطيان وعين ذلك ولم يجعل بسبب هذه الساقية مصلحة للوقف ولا غو
 في غلته فهل يضمن ام له وهل اذا اجر الوقف بثلثة بئر ديار واسم المستاجر
 بئر ان الوقف وكلفته عاين عاينة ديار وهل يحق دفعه الجارة ام باطله لعدم
 المنفعة واذ اقلتم بالبطلة هل يضمن الناظر واذ اقلتم بصحة ما حكمه واسم
 حكم صيغة الجارة في المعطيان المذكورة للمستاجر **فما** بيد عن غلة الوقف
 من مرسه وان اخرج الناظر شيئا من الوقف في سوا او عينها يتقدر صفة
 وقف المسوا في اذا كان يتعاضد عن حصول منفعة للوقف ومن عي لحيار الى
 حراسها اذا كانت لا يستخرج بها الحجاز **فما** او حراسها هو ماعن واذ امر في شيئا
 عاين الوقف من عي ان يكون حيا اليه الوقف فان له نقود ليس بمنفعة
 ليعين ايض واما الجارة للوقف فبالساق للذكور فان كان ذلك بلصة امثال اوليغين
 عي فاحشش فان جاز وان كان المصروف عليه اكثر من ذلك حتى لا يمكن لغير
 عي الوقف بغير ذلك سواء اراد اجارة البائين فيساق عي اليه سقاير اولاد

ثم يخرج الارض من المساقى لان احاطة الارض وهي مستوفية بالاعشار لا يجوز واسد اعلم
وسيل ما قولكم فيمن جعل له الوقف السكنى لم يمان يوجر واذا احب لم يمان الراجح
 له ام للوقف **وسيل** من لم السكنى ليس له ان يسكن عينه الى بطريق العارية دون
 الاحارة لان العارية لا يوجب حق المستقيم لانه لم ينفذ منه فانه خلاف
 الاجارة فانما لو جيب حقا لاستاجر وهو لم يشرط هذا اما قالوه وعلم منه
 انه حين لم يكن لم يكن يكون غا حبا باجارتته وقد مضوا على ان الغاصب
 تكون الحجرة له لكن لم يطلب له فقال بعضهم بقصد بهما وقال بعضهم يود بها
 لجهة الوقف وهذا نظير ما اذا اوتى الناظر ولم يقع توليته ولحق تولي الحجرة
 له واسد اعلم **وسيل** ما قولكم في شخص وقف وقف على اهله ثم ان احدا الموقوف
 عليهم استغنى عنه لجنب من عين الموقوف عليهم وشرك عليه ان يمسكه
 مادام حي ثم انتقل بالوفاة الى رجة اسه فهل يرجع ذلك لمن استغنى عنه ام لا
وسيل حيث كان الوقف على معيني فان كان قد وقف منهم المتولد الموقوف او من
 بعضهم ممن قيل ليس له الرد بعد ذلك ولان لا يستغنى عنه لاحد مطلقا ولا
 يتوهم ان الوظيفة من ذلك لان الوقف فيها على حين معي واما ان رد من الاصل
 فلم يكن حقا حتى يستغنى عنه واسد اعلم **وسيل** ما قولكم فيمن استبدك
 حصته من ارض من مستحق لاناظر عليها وحكم بصفحة الاستبدك خير باذن
 من مستتبه بمسألة بالاذن وكتب بذلك مستند او وثقت الاستبدك على حجة
 عينها ثم ان المستبدك منه اعذر عنه حاكم خفي ايض ثم نقل الاعذار عند ما
 تم عند سنا في محضو المستبدك منه وجعفر وولده منه ثم ان بعض الحكماء
 اطلع على مستند الاستبدك عليه صورة ما يوجد صورة ما في هذا
 المستبدك بالسبيل المحفوظ وبه صلت في تاريخ المراسلة بالاذن وبه استغنى
 اسمهما المسطر مستبدك مستند اجازة المستبدك بعد تاريخ هذا الاستبدك
 فليست بذلك انه قيل تكون كتابة هذا الحكم عليه ذلك لاطال له ام لا وهل
 يسوغ للمستبدك منه ان يهتبه على حصته المذكورة لمجرد ذلك ام لا وهل
 اذا استوفى ما غفتم به مدة معلومة يجب عليه اجرة الله مستبدك عليها

وقف

وقف المستبدك ام لا **وسيل** حيث وقع الاستبدك بعسوة السبي عن له وله رت
 الاستبدك وهو من شرط له الواقف او القاصي باذن من مستتبه وهناك
 ستمود لشهدون او شاهد ان بذلك وكونه بعد الاذن كان صحيحا ولا ينفذ الا
 بوجه شرعي وليس قول القاصي لم يوجد صورة ما في هذا المستبدك في السجل
 المحفوظ به صلت في تاريخ المراسلة بالاذن ناقضا للحكم بالاستبدك لان عدم
 تنزيل العقيدة في السجل ليس له زمان الحكم حتى يترب عليه لطلوع المذموم
 الذي هو الحكم وليس فيه نصح يكون الحكم المستمود على الحكم فردوي السها
 حتى تمنع سنها وتم وجب الى عينهم وغايتهم ان القاصي قامت عنده ستمية
 في المستمود على الحكم باله مستبدك بسبب عدم تنزيل الواقف في السجل مفع
 من الاستبدك عند الحكم المذكور وله ما روي من ان يقبل عند عينه ان ادت اليهود
 عنده وراثة الستمية عنده بن كيتهم حيث لم يصرح برده سنها ثم كمل العبر
 في قوله وسيل عن الستمود واما قيام الستمية عنده بسبب اذ المستبدك قد
 وقع منه اجار بعد الاستبدك ذلك ليزم ان يكون قد خلا منهم صرحا بان الناظر
 يجوز له ان يقبل الوقف من القاصي كما في اله مساف من باب الاجارة قبل قال
 بعضهم كما في العضو كانه يجوز له ان يوجر نفسه لكن بشرط الاستبدك
 بعد ما وقع صرا ناطروا لما يسوغ للمستبدك منه ان يصير بيده على العين
 المستبدك بمجرد قول القاصي وبه صلت في تاريخ المراسلة حكم له مستبدك
 فاذا ثبت الحكم باله ستمية الحكم يكون وصح يد المستبدك منه على العي المستبدك
 بان يطرأ على القاصي واسد اعلم **وسيل** ما قولكم في رجل كان ناظر اعلى مستمدا
 بيده اما مت فارخل في بعض الحاسبات التي عملها زمان توليته مكان من اما كان
 الوقف يستبد بالمكان للامامة ولم يدخل في الحاسبات التي عملت في زمانه
 غيره ولم تجر العادة بذلك فليما ان مضى على ذلك مدة ذهب الى بعض القضاة وغير
 في المكان بحيث قيل التبرير في عي الوقف باطل ام صحيح وان قلتم بطلانه فهل
 يرجع باجرة المثل في المدة السابقة وهل وهل يقر على هذا الفعل ام لا
 العلم بما يستحق معلومه واما نقره في المكان المذكور فان كان هناك شرط

دة

تت

واقف فعمل به وان لم يكن هناك شرط واقف وملك استعما راي دفاتر فدية لعل به
 ذليخو زالتن بر عن الوقف الا ان علم شرط الوقف في ذلكا وكان هناك استعمار وحاسبات
 قد عتدت شهادته بذكر واما احداث تفسير في المعنى الموقوف من عينه شريعة فلا
 يجوز ان يقيم رعية الى الوقف في مصر رعية من معلوم الامام وعينه واذا التفتع لعل
 الوقف لعل وجه شريعي بانه اجرة مثلا في المدة المستغر بها وان غادي على ذلك
 ولم يرجع الى الحق عن رواسه اعلم **وسيل** ما قولكم في الناظر شرط الوقف اذا اقيم عليه
 ناظر حسنة هل يجوز المقر في علم الناظر بحسنة ام لا **فالجواب** ان كان قد حصل تمتع
 للقاضي تمتع في الناظر اذا كان بشرط الوقف فللقاضي ان ينصب ناظر لحسنة وحق
 يجوز للناظر المقرق بدونه معرفة واما الناظر احسنة فله يستقل بالمقرق
 مطلقا على كل حال واما اذا لم تكن تمتع فالمفهوم من كلامهم انه لا ينصب القاضي ناظر
 حسنة معه له ثم ينصوا على ان القاضي له على نصب وصي وقم بوقف الوقف
 والعم بشرط الوقف الا عند ظهور اخطائه من مصادره نصوا ايضا كما في جامع المغنولي
 ان لو بشرط الوقف ان يكون الموقوف من اولاده واولاد اولاده هل القاضي ان يولي
 غيره بامانة ولو له هل يصيب موكبا قالوا له وكلهم هذا يفهم منه مع
 اقامة الناظر حيث له تمتع سواء كان مستقلا او ناظر حسنة لا اطلق كلامهم
 لان في اقامة الناظر احسنة المانع من استقله له بالمقرق وهو خلفه خرض
 الواقف كما يفهم من كلامهم هذا ما فهم لي واسد اعلم **وسيل** ما قولكم في واقف شرط
 لوقفه بيا وعي لم معلوما في كل شهر فاجر الناظر الوقف له خروجه بياحياتي
 عن الوقف فهل يسقط معلوم لحياتي الشروط في كتاب وقفه مع ان المانع ليس
 من جهة **فالجواب** المخصوص عليه في الناظر ان لو وقف ارضه على موكبه
 مثلا ثم مات فجعل القاضي للوقف دقما وجعل له عشر الفلقة في الوقف والوقف
 ها حول في يدرجها بالمقاطعة بحيث لا يحتاج فيها الى القيم والحال ان اعتبار
 الوقف ليعتصون غلتهما منه لا يستحق القيم ما حصل له وهو عشر غلتهما
 لان ما اخذه بطريق الاجرة ولا اجرة بدون عمل لكن قيد الكمال في الامم اعمت
 نقله بهذا الكلام بان هذا عندنا فحين لم يشترط له اوقف معلوما

ان شرط كان من جملة الموقوف عليهم ولقوي كلامه بن الهمام ما ذكر في الاساقفة فضل
 ما جعل للموالي من غلة الوقف انه لو وقف ارضه وقف معها عبدا ليعمل فيها
 بشرط لغتهم من غلتهما بالعرف ثم من بعضهم يستحق المغنعة ان قال علي ان
 تجري عليهم لغتهم من غلتهما ما كانوا احبا دائما ان قال لهم فيها لا تجري عليهم
 شري من الغلة على من يعطى منهم عن العمل ولا يفيد ذلك ايضا قالوه فجعل القاضي
 للوقف فيما كانا فانه يفيد ان الحكم بخالف ما لو شرط الواقف لغتهم فجعل
 القاضي فيهم من كلام الحكمال وما بعده ان شرط الواقف المعلوم له حد الله بجمته
 عند قيام المانع من العمل ولم يكن بتفسيره سواء كان ناظر او عينه كالجواب
 واسد اعلم **وسيل** ما قولكم في شخص نائب الحكم الفرز بيلد والبلد بيلد رزقة
 موقوفة على جرح احبس اسلطانا بالبلد المذكور وللحبس المذكور رزقة
 الكاشف فقال للنائب امرف على احرافه فخرج اليه دراهم معلومة فدية
 معلومة ولو كليل الصبي الركب على احرافه المذكورة بانه لاخذ مخرجه
 الرزقة في نظير دراهمه التي امرفه على احرافه فخرجت عنده عياله فدي
 الهول واخذ اخرج من المزارع عياله لم يصيب النائب شيئا من اخرج في نظير ما امرفه
 على احرافه فدل النائب المذكور الرجوع لما دفعه للشا دو وكيل الصبي ام على
 المزارع **فالجواب** ان اصع وقفه الرزقة على ما ذكر وصرف القاضي الذي هو نائب
 الحكم على وجه الدين على الوقف واذن للشا دو الوكيل بصرف ذلك على احرافه
 ليكون دينا له انه يجوز له يرجع به على احد ما قالوه من انه لا يجوز للقاضي
 سكر امال اليتيم من نفسه ولا لولده على ما عليه اكثر العلماء بل يصيب من
 الوصي وان كان هو القاضي لانه اذا يجوز ذلك من القاضي على وجه الحكم ولا يجوز
 حكمه لنفسه ولان القاضي انما يقتصر ولا يتعد حق ما بينه وبين الناس اما في
 حق نفسه فهو كغيره كما في السابح والعشر من المداينة وفي السابح من الكا من
 النية لوجود التهمة وكذا لا يجوز تزويجه بالتيمة من نفسه ولا من ولده وهذا
 كلامهم وان اعلم ان القاضي الحكم لنفسه وان كغيره وفيما بينه وبين الناس فيلزم
 والناظر ليس له ان يستدعي على الوقف ولان بصرف من عنده ديناهي الوقف

صفي

ظفر

ليغير اذن القاصي لوجود التهمة فيكون القاصي كذلك ولذا قالوا ان القاصي لو شاع ما لم يغير
من نفسه فان رفع الي قاضي اخر ينظر فيه فان راي جينا للبيتم اجازة ولا رده واسم **وسيل**
ما قو لكم فيمن كان باسمه وظيفة يباشرها وليفتن معلوما او رده في الحاسبات فلما اما
ثروتي لا امر غيره فاعلم رولته تحت شهادته لم يفرغ من والده والحال انه لم يفرغ
ولم يباشر تلك المدة المذكورة لعدم اهليته لذلك ولم يقبل من المعلوم شيئا فاصل
بستق الولد معلوما ولم يغير رولي له من بعد الوفاة وتكوننا سخال للاول وتكون
مباشرة الوالد واخذ المعلوم رجوعا مستطالحا **الولد** ان ثبت ان ولده فكان
فرغ لم عن الوظيفة المذكورة قبل تقرير القاصي لغيره فينظر ان كان القاصي انا فغير
هذا العينة في الوظيفة المذكورة عن اب من اظهر تحت فلم يصح ان يغير القاصي في
لانه لم يغيره مطلقا وانما قرره عن فلان الا وهو لم يكن باسمه شيئا وانما يباشر
الولد بالتقرير الذي اظهره وان كان انا فغيره عن الولد بموجب عدم الاهلية او عدم
مباشرة فالقصر **وسيل** واما المعلوم فان كان الولد لم يسل الوظيفة فضايت
انه لا يعطي المعلوم ولا تكون مباشرة الوالد واخذ المعلوم رجوعا مستطالحا
الولد لانه لا عليك ذلك بعد ما تعلق به حق الولد واسم اعلم **وسيل** ما قو لكم في رجل
يسعى عبد الوهاب وقف على نفسه اما كذا يا حبياته ثم من بعده علي اولاده
الحسنة عبد الخالق وشيخ الدين وابو السعادات اشتهر بكرم وتركان وعالي ولدي
ولد شهاب الدين ٢٢ عاما بعد الكرم واحد بالسوية بينهم ثم من بعد المذكور بن علي
اولاد ٢٢ من الظهور دون السطون ومن بعد الاناث علي اخوة من المذكور ثم علي
اولاد ٢٢ علي اكهم المذكور ثم انا انظر من المذكور اولاد ٢٢ ولم يبق من اولاد الظهور
احد كذا وقفا علي اولاد البنات ثم علي اولاد ٢٢ ثم علي اولاد ٢٢ من سفل **وسيل**
منهم عند انفرادهم ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما طبقة بعد طبقة ونسلا
بعد نسلا حتى الطبقة العليا منهم الطبقة السفلي علي ان مات منهم ولد ولد
او ولد ولد او اسفل من ذلك اسفل بنسبه من ذلك اليه فان لم يكن له ولد او ولد
ولد ولا اسفل من ذلك اسفل بنسبه من ذلك لاختوته واخوانته اركبي في الاستحقاق
فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فالي من هو في درجة عينه فالي اقرب الدرجات الي الموت

وعالي

وعالي ان مات منهم قبل دخول في هذا الوقف واستحقاقه شيئا من خاضه وترك ولدا او
ولدا ولدا اسفل من ذلك والوقف الي حال لو كان المتوفي حيا باقيا لاستحق ذلك تمام ولده
او ولد ولده او اسفل من ذلك مقامه في الاستحقاق واستحق ولده ما كان اهله مستحقين من ذلك
ان لو كان حيا باقيا تيدا اولون ذلك بينهم كذلك الي حي انقرض منهم فاذا انقرض اولاد الوافق
واولاد ولاده ولم يبق احد ينسب اليه ولا الي احد من اولاد بناته وذريته وان سفل كان ذلك
لنكحهم حتى المذهب وحكم بقصته ثم مات الوافق المذكور بمثل تنقل حصته الي اخنها
توكان ام اليها والي باقي الموقوف عليهم بالسوية واذا قلتم تنقل لمركانا فانت احد بنات
المذكور عن دلل بن كريب وانتقلت حصته اليهما ثم مات ابو السعادات عن ولد ذكر
قام ثم مات ولدي السعادات المذكور عن عين ولد ولا اخوة ولا اخوات قبل تنقل حصته
للموقوف عليهم ام الي اولاد عبد الخالق واراد شيخ الدين واولاد كرم ولي عبد
الكرام بن شهاب الدين الذين ٢٢ في درجة ولدي السعادات المتوفي المذكور ذكورا
وانا لا يكون ذلك الي المذكور خاصة واذا قلتم ينقل اليهم ذكورا وانما يكون ذلك
الي المذكور والاناث بالسوية ام لا ذكر مثل الخط الاستثنائي **وسيل** عوت كرم تنقل حصتها
الي اخواتها واخوانها عمل بقول الوافق علي ان مات منهم الي قوله فان لم يكن له ولد
ولا ولد ولا اسفل من ذلك اسفل بنسبه من ذلك الي اخوته واخوانته اركبي
الي في الاستحقاق وعوت ابي السعادات عن عين ولد ولا اخوة ينقل بنسبه الي من سوف
درجة من اولاد عبد الخالق واولاد شيخ الدين واولاد كرم وعبد الكرم بن شهاب الدين
الذكر والبنات سوا عمل بقول الوافق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فالي من هو في درجة ومقتضا
انهم يستحقون ذلك وان كانت ابواهم موجودة ولا يقال ان في هذا ترك العمل بقول الوافق الطبقة
العليا منهم يجب الطبقة السفلي لانا نقول الشرط المتأخر في كتب الاوقاف هو المعتبر كما خرج به
الامام الحنفا ولعل بقول الواقف الطبقة العليا يجب الطبقة السفلي فيما اذا مات المستحق
دخل ولد او ولد ولد فان الولد يجب ولدا لولد فان قلت كمن جعلت لا واولاد كرم استحقاقا
مع وجود اولاد الظهور بعد شرط الوافق المعروف لا واولاد الظهور ولم يجعل لاولاد البطون
شيئا الا عن عدم اولاد الظهور قلت عمل بقول الوافق فان لم يكن له اخوة فالي من هو في
درجة لانتقل عن قوله من اولاد الظهور كما ذكرناه عن الامام الحنفا في باب الرجس

يجعل امره صدقة موقوفة عليه وعلى ولده ونسبه هذا ظاهر في من عبارة الواقع مع ما فيها
 من التناقض في اول الكلام واخره هذا مكتبة لكن لم يكتب اسمي علي الفتوي واسم **واسم**
 عليا صله بقا اثنان هما علي وزينب علي وقف عليهما ثم مات احداهما وخلف ولدا ثم ادعى
 الملكية وسند شخص موبى اعصمق الاخر له بالملكية ثم ادعى خنسا لهما هداية وقف عليه
 بموجب المصادق المذكور **حيث** ثبت ملكية ولد زينب علي حكم المذكور شهادة من
 ذكر فليس لمن سجد بالملكية الدهوي بعد ذلك بالذي الذي شهد به لا لنفسه ولغيره كما
 في اول الفصل السابع من العمارة والمصادق الذي صدر بي علي وزينب علي الوقفية عليهما
 لا يثبت لهذا المعنى شيئا في حصص المذكورة لان مصداقهما لا ينفص عنهما بل اغايرت
 مصداق كل علي الاخر على ان مصداقهما ليس فيه اثبات اسحقا فلهما فيهما فليس في حكم
 الملكية لولد زينب باق الا ان يثبت ما يحتاجه واسم **واسم** ما قولكم فحين وقفنا
 علي نفسه اياهما حيث تم ثم بعد وفاته علي اولاده ومن سجدت اسه تعالى لمن الاولاد المذكور
 والاثبات بالملكية ثم بعد اولاده علي اولادهم ثم علي اولاد اولادهم الذكر والاثبات
 فيه سواء من ولد الظاهر ومن ولد البطن ذكر كان او انثى واحدا كان واكثر يستعمل به الواحد
 عند الانفراد ويستترك فيه الاثبات فيا فوجها عند الاجتماع يجب الطبقة العليا منهم طبقة
 السفلي الي حين انقراضهم وعلي ان من مات منهم لم يمت في حق الوقف واستحقاقه
 لسبي من منافع وترك ولدا او ولدا او اسفل من ذلك من ولد الولد وال الوقف المذكور
 الي حال لو كان المستوفي حيا لا اسحق ذلك او شيئا من مقام ولده او ولد ولده وان اسفل
 مقامه في الاستحقاق واستحق ما كانا عمله فيسقطه من ذلك ان لو كان حيا بعد او كون
 ذلك بينهم كذلك الي حين انقراضهم فاذا انقرضوا باسهم ولم يبق منهم احد لا ذكر ولا انثى
 لا الظهور ولا الباطن كان ذلك وقفا مصر وفاربع ستمائة ومائة من اسحقه الواقف
 المذكور للمخول وللخصي والاثبات بينهم بالسوية لا يفضل ذكرهم علي انثاهم ولا انثاهم علي
 ذكرهم المذكور والاثبات فيهم سواء علي اولادهم كذلك ثم علي انثاهم واعقابهم من المذكور
 والاثبات بينهم بالسوية من ولد الظاهر ومن ولد البطن ذكر كان او انثى وكذلك ان اكثر علي
 الحكم والترتيب المستحق اولاد الواقف المذكور وما كان ذلك تداولته الذرية الي حين تم
 انقراضه حتى لم يبق منهم غير امرأة واحدة اليها الوقف المذكور والاستحقاق وانفصلت به بقدرها

من غير شك له ساقية الي حيا موقوفة عن ولد ذكر كل من اعلمها من ثلثة عواقد اقدم ذكر
 من سبق بن بنتهما والثاني والثالث ذكر وان اولاد بنتهما من كل من يجوز ادهات المذكورات
 ادهات يجوز المذكورين قبل دخولهم في هذا الوقف واستحقاقهم لسبي من منافع في حال وجود
 يجوز **الثلاثة** المذكورين اولاد الموقوفات المذكورات مقام اصلهم في الاستحقاق وشاؤون
 في ذلك بنجبهم ثم المذكورة الذكر البايع المذكور ويستحقون معه ما كانا عمله يستحقون بسبعة من
 ذلك ان لو كان حيا باثنا او باثنا في ذلك فوالواقف يجب الطبقة العليا السفلي لئلا يكون بنجبهم
 المذكور حاجبا لهم عن ذلك ويستحق الربع دونهم ان يولد في درجة منهم لو ساركون في
 ولا يفضل عليهم سبي من الربع والاثبات في ذلك قول الواقف المحجب المذكور فلا يحجب عن الربع
 ولا يفضل عليهم سبي من ربعا صاصول بينهم بالسوية عمل بقول الواقف المذكور المذكور
 والاثبات بينهم بالسوية كما هو وارده في كتاب الوقف **حيث** احاب الشيخ حرمان الشافعي
 بما حمله ابو يونس رجع الوقف عليهم ذكر او كانوا اولاد بالسوية عمل بقول الواقف المحجب
 باصويرة يجوز المذكورين مع بنجبهم لكن كل فريق يستحق حصته لو كان موجودا لان
 قوله علي ان من مات منهم لم يمت في حق الوقف لم ينل من قول الطبقة العليا
 يجب الطبقة السفلي وقد نص الامام اخصاف علي ان الشرط اذا كانت متناحية يعمل
 بالمتاخر عن قول الطبقة العليا يجب الطبقة السفلي لئلا يخذ الولد المحالف الذي موبى
 بنها الميتة حصته حصة التي ماتت قبل الاستحقاق التي هي في درجة بن ابنة المذكور
 على بقول الواقف وترك ولدا او ولدا او اسفل من ذلك لانه اسفل من ولد الولد ولا يخذ
 الذكر الا اني حصته ادها التي ماتت قبل الاستحقاق التي هي في درجة بن ابنة ابنة
 خ والاشك ان الام والجدة لو كانا موجودتين مع بن ابنة لكانوا في طبقة واحدة ولتقسم
 الربع بينهم **الثلاثة** عمل بقول الواقف المذكور والاثبات فيه سواء اعام هذا فخذ كل من
 يجوز **الثلاثة** فياخذ الذكر المفرد الثلث حصته حصة وبأخذ للذكر والاثبات الثلث
 حصته ادها وبأخذ بن ابنة الثلث الا ان يمتهم الربع عليهم بالسوية الذكر والاثبات سواء
 ملاقة فانه من ان الواقف اغايرت لكل من حصته عمله واسم **واسم** ما قول مولانا
 امة الدين وجاهة وحفظ بقوله وروايت في دربه بحكم الشريف السلطاني والامر المنيف
 الخاف في علي حضرة المقام العالي واللوكب المير المتلاي امير الامر الكرام كبير الكبار

الخاتم ذوي القدر والاخترام صاحب الجهد والاحتشام فارس من مبادئ الانساق والانعام
 امير الامراء عيسى بن ابي طالب المملوك الشريفة الاسلاميه بالديار المصرية دامت لغته
 وتجددت مسرته وعلى قدوة الامراء والاكابر مسجح المعاني واختر ذوي القدر الاثم
 والفز الالام المحقق بعناية الملك الغضار اعين اعيان الكبار مصطفى الدفتر دارم علوه
 المصنف لما سمعنا ان فخر امير سلوا ارسلاوا عرضها الى ابوابنا السعيدة بان ايجت
 من جانبكم ومن طرفكم المعطاة من طرف قضاة العساكر لم تكن بالمعروف ولا بالمعروف الا
 ولا الثابتة ووجهت وصار بقدر ما كتبنا على الفخر او اعلمونا بذلك فذهبه الهبة للملوك
 ليعم عن من تلخدها من ايديهم وتكون في كيس محفوم ولقرصوا ذلك لباينا واجت
 المذكورة اصحابها القدامى نصرفهم فيها كما كانوا سابقا فتنازع اصحاب السرايا
 المامور باندها من القدامى وقالوا ان الحكم لا يستلزم عقبة انوار في حق الفخر
 وانتم اغنياء وقالوا في جوابهم ان الحكم الشريف انتشار اليه شامل للعني والعقبة
 ان السلطان اله عظم ما كتب رقاب المومنين رعية لا يعين الا بلفظ الفخر لا بغيره
 والنجابة لمقام الشريف ولا شك ان السرايا فقيح بالنسبة الى المسبوك وعلة اعتم
 اعماهي عدم العرض وعدم اجرة الفخر والتأنيب للعقبة وليس بالنسبة للفخر
 والعناو ايضا فليست الوظايف اما حوزة مشروط فيها الفخر حتى يكون العني خراجا
 منها لا يملك من زوايد اله وقاف التي هي للفخر حتى يراعي فيها العني بل من
 جعلها ماعيا في العني كالنظارة وما اشبهها بهل يمنع العدم من حقهم ولكن لاخذون
 لغير الحق والشرع ام يمنع الاخذون كما امر السلطان **فان** احباب الرماي لا شبهة ان لفظ
 الفخر في هذا المقام متناول لكل ذي وظيفة من عني وفقير اذا الفخر بطلان ويراد
 بها الموم كما في قول تعالى يا ايها الناس انتم الفخر الى الله وعلة المنع من عدم من يعرف
 احوال ارباب الموظفين لا العني وح فقيح عني وفي الامايد اسم به الذي وقع به
 المطافاة والمقربين العمل بموجب حكم السلطان بقره انه وعكس اصحاب الوظايف
 من وظائفهم ونوع التعدي عليهم ونياب عني ذلك الشواب الجزل والحيث يجوابي لا يمكن ان
 في السوال لفظ في المرسوم في المخذة بغير عوض لما لم يجد ما يعيد كونه المملوك ما كرسوا في
 الايام من جملة الفخر بعد هذه الزيادة صار الممول على كون العلة عدم العوض هو قول الملوك

لغير

لغير عوض وهذا بالنسبة الى عموم امر السلطان ذوالالذني لا يفتق المعلوم ان لم يكن معينا الى
 عني قوله العني واسم اعلم **وسيل** ما فوكم في عني اسند على نفسه في صفة وسه منه بانه
 او عني بكه او وقف جميع كتبه على ان او من جملة وصية بان ليس له عند عكس لا يعتد ولا
 ليعمل واسند بذلك جمعا من المسلمين لم يحكم بما يحكم من عات فادعي بعض الورثة على عني
 ان المورثة عليهم دين فاجاب بانها ابرأ عني هذه الوصية وحكم احكام المحض
 بصحة ما قبل يكون قبل يكون الحكم بالصحة مستطافا لم يرد من قبل الوقف في الكتب صحيح وانما
 فقام بصحة قبل يوقف لزوم الوقف على تسجيله وتسليم النماظر لم يرد من قبل الوقف في الكتب
 على ذلك المحض احكام لهم جواز نصرفهم اولاد او ايف احكام بالصحة لم يسجل الكتب لعدم القام
 فيها لعدم تسليم النماظر لهم ومن لم يوافق عكس احد حجة شرعية ظهرت للمخوف حتى شرعي
 وقال ان اخر امر عني لم يسجلها بانه اعان في عكس بالسجل والدفع دون الحجة من
 يقبل منه ذلك ام له **فان** مخصوصا عليه في فاهي خان في اول فصل في القصص العقب
 والبلدان نص على الاير اما صاحب المزارية ايضا وجعل قول الفقير **فان** هذا ان السلطان
 لوقال استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا بسبب **فان** هذا ان يقول قبيلة فلان ومن
 يصون في بيع اقراره وابراوه خله فالخفية يعينون بالبيت السمري قد يثم قال
 ذلك لوقال هذا العبد لو احدهم الناس لا يصح وقالوا انه لو قال ليست هذه الدار
 ولم يكن بمالك مدع لا يصح ومنه ما عني على اصل عندنا وهو ان الاقرار للمجهول لا يجوز
 وان جاز الاقرار بالمجهول ثم وهذا يعيد انه لا يقع الوصية بذلك ويكون حكم الخوف حيث صدر
 تداع يكون حكما في عني بغيره حيث كان هناك من يقول بصحة ذلك من التبريد بن كاي البيت
 وفي نفاذه انقلد كبير عالم كين نص في تولية الغاهي احكام ان الحكم الابا المصنف فانه اعان
 يكون له الحكم بالصحة قول الواحد او امارد ان الكتب فهو صحيح على المصنف وما احكام في الوصية
 فاعان بومد باب الامام والعقوب عني قولها واما التسليم للموذي فهو اعان هو قول المصنف وهو
 وان عني بغيره كك الاثر ونص على المصنف قول ابي يوسف ان الوقف نصع وان لم يسم للموذي
 وهو الذي يعني به المتأخر ومن من مشاجرا من قبلهم واسم اعلم **فان** ما فوكم في كاتب وقت وكيل عني
 ناظر قال لست ادرى لعلنا في اطياليا ان عني في الوقف فنقض ذلك به وقال لعلنا لا اناخذ منه
 الا في اطياليا فلقد الطمان من الرجل في عني طيب قبل اذا في الوقف يجب ان يعطى به من في الوقف

فان

ام لا يحب العتبة **فصل** في بيع ما يملكه من الارض بالقرع والابل غير معيول وان كان متولا
 القدر وحيث كان فاسدا يلزم الطمان رد مثل القرع الذي اخذ من السحق المذكور لانه متولي ولا
 يلزم جهة الوقت شي لان مقتضى برصحة الوكالة يكون مخالفة لما امر به مقتضى الحال وان
 لم يلب جهة الوقت ان كان دفع شيئا على ما يقتضيه الشرع واسد علم **وسئل** ما قولكم ان ثبت
 عند خني انتم الحار في ملكه جميع شجرة كانت بالملح الفلاني بالبيعة الشرعية انه غرسها
 بيده في وجه ناظر شرعي على وقت وانتم عها من يد الناظر المذكور بعد دعوي شرعية
 ثم بعد حلة لقرع الرجل المذكور في الشجرة بالبيع الشرعي عند خني ايضاً وثبت عند البيع قبل
 يجوز لناظر اخر وضع يده على الشجرة المذكورة بغير حق وقد لم يتردد في ذلك جميعه بعد
 الثبوت **فصل** حيث ثبت ان الشجرة ملكا له وان غرسها وكانت الشجرة معلومة بحدودها
 او بعينها بحيث للجماعة وكانت الدعوي على الناظر على وقت فلان الوقف عليه على الشجرة
 واقام البيعة على انها حرة في ذلك الوقف وحكم به للمدعي وانتم عها من الناظر المذكور ليس
 لكن يكون ناظر على ذلك الوقف بعينه دعوي في الشجرة المذكورة لان ذلها الوافق لما اراد
 وقته صار مقتضيا كما صرح به الحار في اوائل الفصل العاشر ومن كان مقتضيا عليه لا تسلم
 دعواه اما لو كان ناظر على وقت اخرجه من الوقف الذي حكم على وقته تسلم دعواه كما في الجواب
 ايضاً لان هذا الوقف لم يكن مملوكا عليه وانما حكم على الوقف اللول واسد علم **وسئل** ما قولكم في
 ارض وقف بها خطيب كثير خرف الناظر عليه من عنده فقام به يكون لناظر او للمقتضى لما لم يحط
 لاحكام الارض لان الذي لا يملك هو الكلام كما ورد في الحديث وقسوه هو الذي لا ساق له واما
 الاشعار وروى الذي لها ساق حتى كمن له الارض حتى جاز بيعها الذي ثبتت في ارضه لانه ملكها
 بالثبات فيها كما ذكر في شرح الكفر عند قول المم والمراعي واجلها في الفصل الثالث من
 الولواتية وحيث قد دخل تحت البيع رجل اشترى ارضا وفي الارض خلفه وقضب او خطب نائب او
 رليحي او يقول ولم يذكر ما فيها من البايع لان منه اجلة مما تقطع فكان بمنزلة الشراء والتمن
 للبايع بهذا الدليل على ان الخطيب ملك لما احب للارض وانه اعلم **وسئل** ما قولكم فعلى اشترى
 بيتا وفيه دكة مبنية في بركة مسفوس عليها في البيع ثم ان اشترى بركة في البيت والدة بنسا
 ثم بعد ذلك ادعى الناظر على البركة ان هذه الدكة المبنية مع البيت مبنية في البركة بغير حق
 لان البركة موقوفه وان الدكة مبنية في الارض الموقوفة فلو لم تستحق الدكة بسبب ذلك

قبل قبل قول في ذلك وقول البايع اذ لو فقه فيه او لا بد من اقامته بيعة تشهد بتجديدها
 وعرضها وان البركة المبنية مبنية في الارض الموقوفة وان ثبت ذلك يرجع المشتري على البايع
 بالتمن وقيمة بنائه الذي جده في البيت والدكة او باخذ منه قيمة الدكة وارضاها اذا اثار
 المشتري الماسك لان البايع **فصل** في جواب المشتري اذا قال بعد ثبوت ما مبنية
 الناظر بالبيعة اشتملها بالاجر لمصلحة الوقف ومصلحته اذ امر في ويرجع به على البايع
 وما احكم **فصل** في الجواب قول الناظر ولو وافقه البايع في ذلك بل لا بد من بيعة تشهد بان الذي
 به جار في وقت كذا اذا ثبت للوقف بطريق الشرعي يرجع المشتري على البايع بقيمة بنائه
 الذي احدثه في الحال الذي ثبت ان الوقف ويرجع حصته من الثمن وان شارب اجمع ويرجع جميع
 الثمن وبقيمة ما بناه للمصلحة من المصير في المكان باخذ بفضه وللناظر بالخيار بين هدم الدكة
 التي بنيت في المكان باخذ بفضه وللناظر بالخيار بين هدم الدكة التي بنيت في المكان الذي استحق
 للوقف حيث لا يضر على الوقف وبني ابقا بساجرة الكل اذا كان فيه مصلحة للوقف واسد علم
وسئل ما قولكم في سقني اقربى وصيته انه في سنة كذا وقف جميع ما هو جاري في ملكه بالدار
 المهرية من عقار وعطيان وابار وحاقي واثوار على حجر النبوية وان يصر من ربح ذلك جميعه
 في مصالحة الحجرة الشريفة ذات الوصي المذكور فوجد بعد وفاته بعض سواقي وابار واثوار
 وحق السواقي المذكورة بعض فصب بستر من رده جاز في ملك السقني المذكور فابيع ذلك جميع
 بعد وفاته ثم تسلمه ناظر آخر من الشريفي عن السواقي والابار والاثوار بعد ان اراد ان يبيعها
 الثمن المذكور فبشترى به عقارات ووقف على مصالحة الحجرة الشريفة كما هو معنى بالوصية او جعل
 وبيعوا لغير الحرم الشريفي ومصلحتها وما احكم **فصل** في الاقرار ان كان في مرض الموت وان اعيد
 الى حالته المصححة فهو وصية تفقد من الثلث ان كان له ورثة وان لم يكن له ورثة فستفقد من جميع
 الثلث ولو كان له بعض ورثة كالزوجات فانه ينفذ في غير حصته من الثلث واما وقف ما ذكر من
 المنقولات عين المصتب فيجوز بطريق البيع بدون تضييع عليه واذ اهدى وقفية ذلك الميراث
 البيع كما ذكرناه او بان حكمه في وقفية حاكم بركي حصة مستقلة فهو صحيح ويصح في مظهر الوقف
 فان صدر من الناظر بيع بحيث لا يمكن عوده على الوقف فانه يشترى بقيمة ذلك بدل كما نصوا عليه
 من انه لو قبل بعد الوقف واخذت قيمته من ثمنه على فانه باخذ بقيمة عيده وليس وقف لكا
 ونصوا ايضاً على انه اذا بيع الميراث واشترى بقيمة مغلما ما كانه فاراد الناظر ان يبيع في ذلك

من غلة الارض للبايع بذلك لان هذا من عبارة الارض ومصلحتها قال الامام المحقق قلت وكذلك المير
والمد والبيوت المأنة التي في الارض يعني في ذلك ما هو المصلحة واراد على هذا الوقت ومنعنا من ذلك
واما ان السفي من ذلك فهي بعضهم على الرباط ان كسرت دواب وعظمت مونا بها من المير ان يسير
شيئا منها وينفق منها الى احد لا يصلح لمرابط لم يزل ذلك لان كل من اسس كساد حفظها وان لم يقر
هذه الحالة ليس لم ذلك الا ان يحسب في هذا الرباط مقدار ما يحتاج اليها ويربط ما زاد على
ذلك في ادبي الرباط مقدار ما يحتاج اليها ويربط ما زاد على ذلك في ادبي الرباط يعني في رباط
اخرها قوله فلم يهد اسدة الما فخره على نفا المعنى او لم يهد اسدة الما فخره على نفا المعنى
الوقف واسم اعلم **وسئل** ما قولكم في شخص وقف وصفا وعني الثلثين من غلة لطلبة العتبة
والثلث الاخر للفقراء والمسكين صدقة قبل المير من الطائفة الاولى اخذ شيئا من الثلث المعنى
للفقر والمسكين **وقال** هذا المسئلة انما وقف عليها المير في المير وفيه اخذ الوقف
فان الولي المير قبل الفصل الثاني من كتاب الوصية فقال رجل اوصي لرجل بالمير اوصي
للفقر عاك والرجل يحتاج فانرا ان يأخذ من نصيب الفقراء شيئا او ان يهدي لكل دفع واحد
ليس لم ان يأخذ ان اوصي لرجل ثم اوصي بعد ذلك بوصايا اخرى اوصي في اخره للفقراء
وكذا قل ان يأخذ لان الفصل الاول كما قال ذلك مرة واحدة فقد من بينه وبين الفقراء
فلا يجمع اجمع ولا ذلك في الفصل الثاني فقصي هذا الذي ذكر في الوصية من الحكم والفتنة
انما يأخذ احد من الطائفة الاولى شيئا من الثلث المعنى للفقراء والمسكين واسم اعلم **وسئل**
ما قولكم في دفع الفلاحين بوضايم واختيارهم شيئا من الفتح والارز والدجاج وغير ذلك كما جرت
به عادة امثاله من الناظر ويعرف ذلك عندهم بالصنافة حتى ان بعضهم يعرفون ذلك كرهلا لا باجاء
في فتحهم وقبض ذلك الناظر وتعرف فيه قبل ذلك جائز ولو لم يسترط الوقف وهل الفلاحون الرجوع
عليه بما قصه منهم على الوجه المذكور **وقال** ان شرط الصنافة المذكورة للناظر في الدجاجة
وكان باطلا في القاهني بغيره وفقره في ذلك جواز لان القاضي له ان يقرر الناظر عمله للقر
امثاله وهذا الذي قدرها الاجابة واما ان اشترطت نصيبهم لم يفسد ذلك للاجابة واما اذا
لم يكن باطلا في القاهني وتعرفه كما للناظر فلا يجوز لان على الناظر ان يقرر الناظر اذا باشره
فعل ان يقرر القاضي له معلوما لا يثبت شيئا من المعلوم ولا يدفع لشيء من اجرة مثله وان اعلم
انه لا يثبت شيئا من اجرة مثله ولو باشر قبل بغيره القاضي فليس يثبت الصنافة بغيره

هذا

هذا ان اشترطت في الاجابة واما ان المير شرط وانما شرط بها الفلاحون فان كانت الاجابة الوقت في
رسوخ ولا يجوز وان كانت ليست للاجل ذلك بجهة متبدا فغيره يكون لهم الرجوع مادامت
الدين باقية اما ان يقردها خلوها اسم اعلم **وسئل** ما قولكم في واقف شرط في كتاب وقفه ان يخرج
الوقف الى بيع الوقوف باعد قبل الشرط المذكور صريح والحكم به كذلك واذا اقلتم بالحقه فاني
الوقف احتياجا ليعيد في ذلك **وقال** المستصحب عليه ان الواقف لو وقف شيئا وشرط ان
يسير به ويرى عند الحاجة لنفسه انما يجوز بيعه على المحتار بخلاف ما اذا شرط بيعه ويبي
بهذه غير يكون وقفا مكانه فانما يجوز وقف الوقف في هذا السهو انما اذا الشارح اذا
دال على ان المراد بيعه لنفسه لا انه يستبدل به غيره ولا ينافي هذا ما ذكره الحكم
في المير من ان الواقف لو قال علي ان ابيعها بقليل واكثر او علي ابيعها واشترى بها
عبد الله هل ل علي فساد الوقف كانه قال ل علي ان ابطلها ولو اقر عاك قوله علي
ان ابيعها واشترى بها فسادا **وقال** انما الكلام لان قوله علي ان ابيعها واشترى
بشئها ليس ايضا في بيعها لنفسه وكما قرينة تعيد ذلك بخلاف قوله الواقف في هذا السؤال
فانا قوله ان يخرج المير فربما يدلي على ان المراد منه ان يسير ذلك لنفسه وهو لا يجوز هذا
ما ظهر واسم اعلم **وسئل** ما قولكم في اذا وكل الناظر وكيل في سماع الدعوي على شخص ماية
اربعين واثنين وسبعين ارب باقيا صعيدا المستقل من جهات الوقف الموقوف بالمحصل الغلا
عليه يدقان فاصدا الوقف المذكور وانما ومنع به عاك كذلك وباعه ونظر فيه بعض طريق شرعي
وطالعه بنظره كبلية الوقف المشهور بنظره من كل جانب المدعي عليه بالانكار فطلب من المدعي
البيان وخبر عاك في ذلك ثم بعد ذلك تصادق الوكيل مع المدعي عليه بان الذي يستحقه هو كله
لجهة الوقف المير بوزن المدعي عليه بما وضع به عليه من غلال الوقف ولقر في نفسه
ماية ارب وعشرون اربا بالكيل المصري على المحلول وصدر بينهما بباري عام مطلقا
الوكيل المذكور من الوكيل في ذلك الثالث لدى المحاكم المسماة في يد يد وكاهن ذلك شخص
قاصد الوقف الذي وضع الفتح بالمحصل المذكور ولعقافه انه لاحق لم في الفتح المذكور
وانه لا يثبت على المدعي عليه بسببه فقامت فثبتت ذلك عليهم وحكم بوجوبه حكم خفي
في هذا المسألة في الاير من مال الوقف معي لم لا يثبت بسببه لناظر الوقف وكيل ان
يدعي على هذا المدعي ببقية الفتح مع صدور الابل المذكور ولو ثبت تخلص ذلك منه

فيل

إذا ثبت بطريق الشرعي **أم لا** في العقد المصدق أقراداً لهم أو أقرار الناظر ولما
أبرأوهما لشي من مال الوقف الموقوفاً وهما بعد الناظر ومنه وإذا لم يبرأهما القضا
وللا لأبرأ فإذا ثبت مال الوقف عنده يؤخذ منه وما يكون الناظر أو وكيله يسوغ
منه الدعوى بذلك بعد أن اعترف وكيل الناظر بأن الوقف لم يثبت أكثر من
تصادق عليه فقياس ما قاله في المآب إذا باع مال اليتيم بدون العتقة بما لا يفتا
فيه أنه لا يجوز ولكن ليس للمآب الدعوى وإنما القاضي ينصب قاضياً عن الصغير
حتى يدعي على المشتري بشرط كماله السابع والعشرين من الهادي يكون الحكم هنا كذلك
في نصب القاضي من يدعي وأما شهادة القاضي على صحة الفسخ فلا يكتفي بل لابد أن يصنع
يده على الكسبة بطريق القدي ووجه ذلك ما عرفت من قبولها حيناً لم يدع تسليم الحكم
منه وأما علم **وسيل** ما قلتم في الناظر أن لم يشرط له الوقف معلوماً وجعل له
القاضي معلوماً وعجز الوقف به بل أن يأخذ المعلوم الذي جعله القاضي **فصل**
حيث كان الوقف لم يجعل له معلوماً وإنما جعله القاضي فالحكم من كلامهم أن له
أخذ ما جعل له من أجرة عمله لأنهم صرحوا بأن ما يأخذه أجرة وقد نص الحكم في قوله
وإن كان الوقف على رجل بعينه على أن الناظر جعل له أن يأخذ معلوماً من
العمارة أم لا قال وأما الناظر فإن كان المشرط له من الوقف فهو كاجر المستحق
فإذا قطعوا العمارة قطعوا ما ذكره ومعلومه أنه إذا لم يكن المعلوم شرطاً فإن
لم أن يأخذه لأنه إذا كان مشروطاً كان كاجر المستحق بخلاف ما إذا لم يكن مشروطاً
فإنه يكون ما يأخذه أجرة مثله استحقاق من الوقف بهذا ما ظهر في وأما علم **وسيل**
ما قلتم في واقعة وقفت وقفاً ثم قالت ويصرف الناظر من ربح الوقف لرجل يكون
حائياً يتولى قبض ربح من الوقف ومرفعه على مستحقته في كل سنة كذا وقدرت
الواقعة المذكورة في وظيفة إحيائية المذكورة فلأن الغلخي ثم بعد ذلك يوجد
أولاده ونسبه وعقبه من المذكور خاصية فليكون هذا التصرف خارجاً عن
الشرط المبرح حتى يستحق أولاده من بعده بهذا اللفظ وليس التصرف خارجاً
خرج الشرط نظر القولها أولاً يصرح الناظر لرجل يكون حائياً أو لعدد من
قوكسا ويصرف لمن يقرره وعن الشرط الصريح فلا يستحق أولاده من بعده

لذلك

لذلك **فصل** أحاب الرباي عاظم أن شرطت ذلك لها في أصل الوقف بطريق الشرعي
وجب العمل به وأما نفي نفيها لولاية نظرهما كان موجوداً وقت فقط وأجبت
بجواب ذلك ما تمكنت شرطت لنفسها الأضاحك والأخراج في أصل الوقف فأنه يصح
شرط ذلك لولده لأن قوله ثم من بعده عن وجود من أولاده معناه يكون لمن يوجد وأجبت
لمن يوجد أي بدليل الله في قوله من يوجد وليس المعنى ثم من بعده عن وجود لانه يعدي
بنفسه وأما علم **وسيل** ما قلتم فينا وقت مكاناً على نفسه ثم من بعده على ولاده
الأربعة عشر عاظمة وبدر فاطمة بالسوية بينهم ثم من بعده على أولادهم ثم على
أولاد أولادهم وذريتهم ونسبهم وعقبهم طغية بعد طغية ونسبه بعد نسبه وجيل
بعد جيل الطبقة العليا منهم يجب الطبقة السفلى الذكر والأنثى في ذلك سواء استقل
به الواحد عن الآخر لا يشرط فيه الاثنان في قولهما عند الاجتماع على أن من مات
ولم ولد أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه إليه فإن لم يكن له ولد أو ولد ولد
ولاً أسفل من ذلك انتقل نصيبه إلى أخته وأخواته انشركن في الاستحقاق هنا
لأنه يشترط من ذلك بيد أولادهم خلفاً عن سلف أي حتى انقرضهم إلى آخر
ما عني الواقف ثم مات الواقف وانتقل الوقف إلى أولاده ثم مات فاطمة وانتقلت
حصتها للمباين ثم مات عهد وانتقلت حصته لأولاده الثلاثة ثم وجوبه وبنت
أخرى ثم ماتت جويرية عن بنت ثم ماتت عن أخت جويرية عن بنتي في الاستحقاق
بنسبة جويرية حصتها كلها ولست تحق بنت أخت جويرية حصتها أصابع وجود عمي
أما بنتي وأولادتي تحق ويكون ذلك لبنتي الواقف عاظمة وبدر كذا كذا
فصل أحاب الرباي نعم لست تحق بنت جويرية حصتها أمها وبنت أختها حصتها
أما عملاً ليقول الواقف على أن من مات منهم عن ولد أو ولد أو أسفل من ذلك
انتقل نصيبه إليه ودخل ذلك حيث حكم به جهة الوقف من براه وأجبت بجوابي كذلك
وإن كان الواقف قد صرح بقوله الطبقة العليا يجب الطبقة السفلى لأنه استخرج بقوله
على أن من مات منهم ولم ولد أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه إلى
الوقف على النفس صريح عندنا سواء حكم به أولاده عن لا يشترط في الوقف الحكم
ألا أن يكون الحكم مفيد للزوم ومنه من ينقصه وأما علم وأما أجبت بجوابي كذلك

لما في الاسعاف في ذلك ذكر الوقف علي ولد حديث قال ولو قال اربعين هذه صدقة موقوفة
 علي رجل علي ولدي لصلبي ما داموا اجاب عري عليهم فلا يخرج عليهم شي منها الى غير ذلك
 بقدر ما اذا انقضى ان يكون الفلانة لولد ولدي واو كذا م ومن لم يسمهم ابا اما تاسلوا من
 بعد م علي التمسكين وكلما حدث الموت علي احد من ولدي لصلبي كان نصيبه لولده ثم
 بعده لولده ابا اما تاسلوا وكل من مات من ولدي او ولد ولدي من غير ولد كان نصيبه
 راجعا الي اهل الوقف وجازا بجاهه كان الوقف جازا ونصرف غلته فيما شرط ثم اذا مات
 احد من اولاد الصلب يتقبل نصيبه الي ولد علي ما شرط ثانيا من انشا له الي ولد ولده
 وانشع به قوله لا يخرج عنهم شي منها الى كونه متاخرا مضرا او داسا علم
 ما قولكم في واقف وقف وقفا وشرط النظر لاربعة وشرط لهم الادخال والخراج الا ان
 فاقوا الا واحد قبل الادخال والخراج وحكم به خفي يعمل بهام **لا** لم اقف صريحا علي
 ما اذا شرط لجامعة الادخال والخراج ثم مات بعضهم قبل ان يقع فعل ذلك لم لا واما
 ذكرنا ذلك في التوكيد الوصية موقوفة اذ كانا جازين لكن انما اعدت لغرض ان
 ليس لاحد منهم الاستقلال بذلك لا قبل الموت وللبعد لان الوقف لم يرض الماري
 الجميع وقد نص في الاسعاف وقفا في خان علي ان الوقف لو شرط الاستقلال لرجل
 اخر صح نفسه ملكه الوقف الاستقلال وحده ولا عليكم ذلك الرجل وحده لانه
 اسقط رايه مع راي نفسه كما عللوا به وفيما لو كان منهم حيا وكافوا من ان الوقف
 لو اوصي لجامعة بولاية وقفا ومات واحد منهم من علي وصي واقام القاه في مقامه
 رجلا ولم يجعلوا من بقي منهم الاستقلال لان ما جعل لجامعة ليس لاحد منهم الا ان
 به وان اوقع الحكم المصير بالادخال فان كان هناك احد من المجتهدين في حال جواره
 دينه علي قوله من قال لان الحكم جعل مجتهد فيه نافذ وهذا ان جعل للاربعة ذلك
 يجعل واحدا اما اذا جعل لكل واحد منهم الادخال كما اذا وكل وكيلين كل واحد كالمسقة
 مستقلة فانه يكون لكل واحد القرف واسه اعلم **وسيل** ما قولكم في امرأة لها استحقاق
 في وقف اهل علي الذرية و ذرية الذرية والامراة ولدان ذكر وان ثم مات احد الذكور
 وخلف ذرية ذرية امة ثم ماتت الامراة المذكورة عن الذكور والانثى ولولاد الابن ثم ماتت الذكور
 والانثى ولشوات الذرية ثم انا ذرية الذكور والانثى ارادوا منع ولادتهم بوجوب

والدائم

والدائم قبل جازم قبل لهم ذلك ام يتا وول **وسيل** ان كان الواقف وقف علي الذرية و ذرية
 الذرية علي الواسوات والدائم قبل جازم اولاد ذلك لان الواقف سوي بين الذرية
 وذرية الذرية وقد صرحنا اعتقنا بان الذرية هي الولد وولد الولد تاسلوا كل في
 الحضاف واسه اعلم **وسيل** ما قولكم في واقف شرط ان من حصل له من ذرية ذرية او ذرية
 وليس له مال فانه يوقف من وقته ما يوفي من ذلك ولو اجره مدة طويلة وبدون
 اجرة المثل ومتى امتنع الناظر يكون معزولا بشرط ان يزد علي ثلث مرات ثم ان احد
 اولاد الواقف حصل له دين ولا مال له يوفي منه قبل يعمل بالشرط **لا** اجابة الوقف
 بدون اجرة المثل والذي يظهر انه لا يجوز والشرط الواقف ذلك كما فيه من تعري الوقف
 علي شرط اجرة عن اجرة المثل كما نصوا علي ان الوقف اذا كان علي شخص واحد
 وكاستحقاق ريعه بالفرادة وكان ناظر ليس له ان يوجره بدون اجرة المثل ولما الاجا
 الطولية في موهودة عند الحاجة ولو علي عقود واما ان اذ الحق بعض الورثة
 ديونهم بوجز الوقف لما قالوه من انه لو شرط الواقف ان مات احتاج ولده او
 ولد ولده او نسبه اليها تجري عليهم ديون غيرهم ما كانوا اليها محتاجين بعد جاز
 صه بشرط وما قالوه من انه لو جعل ارضا وقفا علي جهة معينة ثم قال فان احتاج
 ولدي او ولد ولدي او مولي بر اليهم واحتاج البعض منهم فانه يتردد اليه واذ
 استنفوا انقطع عنهم وترجع الي ما كانت عليهما وما قول الواقف ان امتنع الناظر
 عن الاعمال يجازي يكون معزولا قاله ان يعمل بشرط الواقف فيه حيث كان هناك من
 يرض في الاستيجار وامتنع منه فاسا علي ما قالوه من ان الواقف لو شرط ان من
 نقر من لناظر بهذه الصدقة من اهلها وناظره فهو خارج من هذا الوقف
 فجازع احد منهم وقال انه معني من حتي من الفلانة فانه يكون خارجا واذ
 كانت من ارضته لطلب حقه وكذا الوقف متى نازعه احد وطالبه بجهة فجازع
 وطلب بجهة فانه يكون مخرجا اذ لا فرق الا يكون المنازع في المسقول عنه فهو
 الناظر للمسقول المديون وفي الصورة المفضو من عليهما بالفسخ فان المنازع
 هو المستحق للناظر وهذا لا يوفي واسه اعلم **وسيل** ما قولكم في وقف علي الذرية
 اجرة الناظر بمواحد بهم باجرة معينة مدة ثا في وقتهما وهي خراجية في كل

ية

رة

جهم

سنة قبل يحجر على صرف حصص المستحقين بالوقف مما يلحقه او لما دفع لم المالكين سنة
بعد سنة **والا** يجب الكسب على التمسك بما صورته لا يحجر على دفع حصص المستحقين
مما لا يغاير دفع لم حسب استحقاقهم كلها معنى سنة دفع لم استحقاقها وانما يعلم
وسيل ببول فيه زيادة على اقسمة سابقة ولم ان احدا المستحقين اذا لم يرد
لاوقف لم وطلب حصة سبعة فله ان يحجر بالوقف الى ان ياتي بالوقف بشرط البداية الهامة
على ان يثبت شرط في الجارة التي جعلها بالوقف لم هذا المستحق الذي هو الناظر يثبت
الدين على الناظر المذكور بالبنية ولا يكتفي بقراره لاحتمال كونه امانة بينه وبين المالكين
وليس شرط ثبوت عدم قدرته وان دعوى الدين عدم القدرة غير معتد بشرط
ان ينصب بذلك هذا الناظر ناظر اخر مع الناظر السابق لتنع الدعوى عليهم بذلك
اذ اعلم الناظر بنكور الاستدانت خصوصاً وقد اعترف بالانقراض في النظر لم
والا لا بد من ثبوت الدين على من هو مستحق بالشرية بالبنية وطلب سبعة ولا
يضمن بنية تشهد على عدم العلم لا على المكاتب بان تشهد بان قضي لما يعمون
لم ما لا ولا عرضاً بقدره على وفاء دينه واخيراً انه لم مالك ولا يعمون به لا يضمن
في شهادتهم لم لانه ليس على الشهود ان يعلموا الغيب وانما عليهم ان يشهدوا بما
يظهر لهم من امره كما كانت القاهني فقر المدبون هكذا امر حوايه وفي لو وقف على
الفقر من ذريته مثلاً فانهم جعلوا اسيات المعصر عا ذكرناه وحيث كان الناظر من
جانب القاهني لان الوقف لم يثبت بالناظر الا بالو لا يتوافق جميع ذلك الى القاهني
والهامة الضرورية مع عدم على الصرف على المستحقين سواء شرط بالوقف
البداية بالهامة ام لا وانما علم الناظر بنكور الاستدانت فوق الثلاث كما شرط الوقف
لا يعرف الى ما يوفي دينه وحيث لم يكن ناظر بشرط الوقف لا يعرف الى ما يوفي
دينه وحيث لم يكن ناظر بشرط الوقف فلو كانت عزله بجهة او بغير جهة
للقاهني واسم **وسيل** ما قو لكم في ناظر على وقف كتب في محاسبته في سنة كذا
انما اشترى بيتاً لجهة الوقف بمئة كذا ثم بعد المحاسبة قال انه ملكي قبل ان يكون
البيت للوقف ولما علمت على جهة الوقف ام يكون البيت لم ويؤخذ منه
ما قامه على الوقف وفي الناظر اذا دفع للفلاحين عند غلاتهم المالكين

وبعكبي

وبعكبي من مال الوقف بل يضمن وفي شر الناظر زيارته زيادة على الشروط ايضا ولو
سير او في الناظر اذا صرف جنس المستحقين عن سنة اشترى مثلاً واقام فيها خمس سنة
لثلاث ثم ما كتبه سبعة ثلاث كتب فيها الخمس ثانياً قبل يضمن كما هو في الوصوح النكر
وفي الناظر اذا كتب محاسبة انصرف عن حقيقة كذا او نازعه المباشرة لم يثبت
دفعاً وانما اشترى قبي يكون عنه اقل مما اطل الناظر في محاسبته ثم وافقه الناظر
في شر الفتح يضمن الزيادة ام لا تضمن اعترافه الزيادة وبه اذا اقام الناظر حق
غلات عن كذا اريد بذلك اخذ فتن بان الاصل جهة الوقف من الغلات اقل من ذلك يضمن
ما قامه زيارته ام لا وبه اذا امر محاسبة من مال الوقف في بلدة لم يحصل لتلك
البلدة نفع في تلك الساعات وانما متعطله من مدة مثلاً في سنة يضمن ام لا
وبه اذا ادعى الناظر ان باع غلات الوقف في سنة سبعة كل سنة بغير
معنى ثم اقام محاسبته عليه وادعى ان ابيع باكر وعصر كشافا من الدفاتر المتعلقة ببعض
الغلات العامة بتلك البلدة فوجدت اكثر مما قاله على ما ينبغي فيه يضمن ام لا
اما شر الناظر بجهة الوقف فقال في المحاسبة في الغلات العاشر بعد كلام ما مضى
ولم يحكم في شرط المحو في اذ اراد الشرا بطلات الوقف صنعة تكون موقوفة
على سبيل الوقف الاول فاقد كان وقت هذه المسئلة في زماننا ولم يوجد فيها روية
دقائق بعضهم ان القاهني يتعلق ذلك الشر بالمال الذي عند العلم من الغلات فيجوز
فيجوز وتكون الصنعة موقوفة على سبيل الوقف الاول ثم انفقوا على ان التو
ضامن ولا يصح الشرا او اشتري لم لانه انما يبيع الشرا على الوقف ما يكون فيه
عمارة الوقف واستمراد لغلانها فاما ما يكون دفعاً على ذلك السبيل فذا وقف
لشر لا من مصالح الوقف الاول والصنعة هاهنا كذلك كماله ويضمن ما مضى
في شر الزيت الكوفود زيادة على ما مضى عليه الوقف قلت او كمرت وما مضى الناظر
من الخمس في سنة اثنتين بعد ما شرط الوقف لقيام له وما زاد يضمنه وما مضى في
سنة ثلاث على هذا الحكم فبقا لم منه بقدر ما شرط الوقف وحيث وافق الناظر
المباشرة على شر الفتح وكان العذر معلوماً لقيام له بمثل وبزيادة ما مضى فيه
واما العلوفة فيصير في العذر الذي يضمن للناظر وليس له ان يكسر او انوارا

ل

ط

ظ

النمرانية واسمها دهماء على نفسها بذلك **فقال** وقف الذي على فضل اهل البيت
الفاطمي بجميع كذا خاير وانما الممنوع الوقف على الرهبان الذين ببيعة كذا او كنيسة
كذا كما صرح به لخصاصه ولا سحاف وعلى المنك اخصاصه بانها في اهل البيت من قبل الله
الما قصد في هذا الصدقة فاذ احكم به حكم صحيح ولم يكن حيث كان الحكم من يجوز ذلك كالحفي واذا اذني
الشريك وعلم ان كان العام كان يلزمه بصفة الشريك وتمت ما بهدسه لكن حيث اعاد الدين كالاول
بركي وقام ذلك مقام الاول وللناظر على وقف النمرانية المطالبة على من انتفع بالبيت بعد رصفه الى
الذي هو تحت نظره واما دعوى الناظر على حصته بان اجمع طارفي الوقف من هو ناظر على وقفه
فخرج بان الواقف قد اعترف بان النصف وقف لكذا فمقتضى كلامهم ان الدفوع يكون مضموعا لم
يثبت استبدال وقف المسلم قبل موته للنصف المذكور المتنازع فيه بشرطه وباسم اعلى ما في الوجود
من اهل الوارث لو ادعي دارا من اهل اعلى ابيه فقال المصلي عليه ان اباك اخي قبل موته ان هذا وديته في
يدي اليه او دعه فلان واقام بيته تدفع دعوى المصلي الا ان ادعي الوارث التوفيق ولم يكن له
ملك فله ان يوفي يدي ودية كذا اشتري بي من فلان ويوفي في ملكه الي يوم موته وانا وارثه فاقبل
بيته كافي التهادية وعين هافي الفصل السابع في مسائل الدفوع واسم اعلى
وقف وقفه على نفسه اياها حياته ثم من بعده بغير فسخه في مصارفه عليها بكتاب وقفه وما
فضل بعد ذلك لو امكن الواقف بما احب ان ينفق على نفسه واخوته لا يبعد المصونة سرية التهم
المعينة وما سجدته اسم الواقف من الاولاد المذكور والانا في ذي سوا من مات من الانا انتقل
لغيرها الي اخوته ولو اختلفوا بينهم ثم من بعد كل من المذكور على اولاده واولاد اولاده وذريته ونسبه وعقبه
من ولد الفاهرون ولد البهي ومن مات منهم من عين ولد ولدا ولدا ولدا من ذلك انتقل بغيره
الي اخوته واخواته المتشاركين له في الاستحقاق يستقل به الواحد عند الالف او يثبت كغيره الا ان
فما فوقه مما عند الاحتياج والطبقة السفلى منهم في ذلك سوا ثم مات الواقف من ولدين ذكرين ومن
ولدين بنات ابوهما عن وفات الواقف قبل ان يات الواقف يستحقان شيئا مع وجودهم
ام لا **فقال** يستحق الوقف ولد الواقف وولد ابني الالف الذي مات قبل وفات الواقف لانه
مات قبل دعوى الواقف لانه لا يدخل الالف موت الواقف لان الواقف لم ينجح لاختصاص
الامن بعده وبعده انتقل الي اولاده الموجودين من بعده على احوالهم وما فضل بعد ذلك لولدين
الواقف هما فلان وفلان وما سجدته اسم لغيره من الاولاد وولد الولد لا يستحق شيئا

النمرانية

النمرانية واسمها دهماء على نفسها بذلك **فقال** وقف الذي على فضل اهل البيت
الفاطمي بجميع كذا خاير وانما الممنوع الوقف على الرهبان الذين ببيعة كذا او كنيسة
كذا كما صرح به لخصاصه ولا سحاف وعلى المنك اخصاصه بانها في اهل البيت من قبل الله
الما قصد في هذا الصدقة فاذ احكم به حكم صحيح ولم يكن حيث كان الحكم من يجوز ذلك كالحفي واذا اذني
الشريك وعلم ان كان العام كان يلزمه بصفة الشريك وتمت ما بهدسه لكن حيث اعاد الدين كالاول
بركي وقام ذلك مقام الاول وللناظر على وقف النمرانية المطالبة على من انتفع بالبيت بعد رصفه الى
الذي هو تحت نظره واما دعوى الناظر على حصته بان اجمع طارفي الوقف من هو ناظر على وقفه
فخرج بان الواقف قد اعترف بان النصف وقف لكذا فمقتضى كلامهم ان الدفوع يكون مضموعا لم
يثبت استبدال وقف المسلم قبل موته للنصف المذكور المتنازع فيه بشرطه وباسم اعلى ما في الوجود
من اهل الوارث لو ادعي دارا من اهل اعلى ابيه فقال المصلي عليه ان اباك اخي قبل موته ان هذا وديته في
يدي اليه او دعه فلان واقام بيته تدفع دعوى المصلي الا ان ادعي الوارث التوفيق ولم يكن له
ملك فله ان يوفي يدي ودية كذا اشتري بي من فلان ويوفي في ملكه الي يوم موته وانا وارثه فاقبل
بيته كافي التهادية وعين هافي الفصل السابع في مسائل الدفوع واسم اعلى
وقف وقفه على نفسه اياها حياته ثم من بعده بغير فسخه في مصارفه عليها بكتاب وقفه وما
فضل بعد ذلك لو امكن الواقف بما احب ان ينفق على نفسه واخوته لا يبعد المصونة سرية التهم
المعينة وما سجدته اسم الواقف من الاولاد المذكور والانا في ذي سوا من مات من الانا انتقل
لغيرها الي اخوته ولو اختلفوا بينهم ثم من بعد كل من المذكور على اولاده واولاد اولاده وذريته ونسبه وعقبه
من ولد الفاهرون ولد البهي ومن مات منهم من عين ولد ولدا ولدا ولدا من ذلك انتقل بغيره
الي اخوته واخواته المتشاركين له في الاستحقاق يستقل به الواحد عند الالف او يثبت كغيره الا ان
فما فوقه مما عند الاحتياج والطبقة السفلى منهم في ذلك سوا ثم مات الواقف من ولدين ذكرين ومن
ولدين بنات ابوهما عن وفات الواقف قبل ان يات الواقف يستحقان شيئا مع وجودهم
ام لا **فقال** يستحق الوقف ولد الواقف وولد ابني الالف الذي مات قبل وفات الواقف لانه
مات قبل دعوى الواقف لانه لا يدخل الالف موت الواقف لان الواقف لم ينجح لاختصاص
الامن بعده وبعده انتقل الي اولاده الموجودين من بعده على احوالهم وما فضل بعد ذلك لولدين
الواقف هما فلان وفلان وما سجدته اسم لغيره من الاولاد وولد الولد لا يستحق شيئا

النمرانية

الابعد موت والده لعول الوقت لئلا من بعد كل من الكور على اولاده ووقت موت الوقت كان غيب
داخل في الوقت واساعلم **وقيل** ما هو كفي في وقت حمل لاولاده الاستدلال بهن الحزم الا ان
منعني ما قالوه من عدم جواز ثبوت الوصية او النكاح او الوكيلين معلمي ان ذلك بان من غيب
منه الولاية لم ير من الولاية لجمع الاستدلال بعين من فروع اليد الاستدلال بهن الزيادة ويرد على
ذلك ما قاله في الاساق في اواخر فصل الاستدلال وكذلك في المحققين ان الوقت لو سئل لنفسه لولا
الاستدلال ليس للميراث الاستدلال لكانا شراير مع رايه نعم المواضع الا ان الزيادة لان الغيب لا يستفاد
الولاية الا من حق بوطر الزيادة لغيره من عند نفسه كما في الاساق في فضل الزيادة والاعلم **وقيل**
ما قولكم في سقوط الوقت الموقوف المحاسبة بصفة الناظر ان بعض قد راعى المال واعني القام في المحاسبة
فان الناظر انكر بعض ما ذكره في القول في عدم التبرع او لم يعل على المحاسبة فاذا قيل قوله في اواخر
عنه بلهم المحررة ذلك المال ممن هو عنه ام يلزم استوفى استخلاصه **وقيل** لا يقبل الا الشهود
على الناظر ولو كان عين شهود الوقت فضلا عن شهود الوقت الذي لم استحقاق في احواله لان
ما صدر منهم في عتبة الحكم من عين حصونه لا عبرة به واما الامعة فليس عليهم لعدم وجود
سجله ووجه القول للناظر في عدم التبرع وانما من القام في خطه نعم ان اقام من عنده مال
للقضية بينة مثل عتبة على الناظر بانه اقتضه ذلك بعد نزاع في ذلك صار مطالب به ومطالبه
من عنده مال الوقت على الناظر الموقوف على ما رجحه بعضهم وادعاهم **وقيل** ليسوا بالحق
مكة المشرفة فحين لم مرتبات ومعاليم من صدقات ووافاق عامة تقريره فيها فصل وتقرير
فيها لم خطر لم ان يكتب ذلك باسم اولاده وقد ان يكون ذلك اسمهم بحج صورة وانه
يستمر بتغير تلك المعلوم وانه اذا ما استكون تلك المعلوم لاولاده لا يتسبب اسمهم في بيعه
ذلك في جيب باسم الاولاد حيث المعاليم باسمهم وكان يذكرهم اسمهم وانما في المعلوم وانما
جعل اسمهم صورة حتى يصير لهم بعد في جيب ذلك ام لا واذا ائذ ذلك المعاليم على هذا التدبير
كان لاولاده المدعوي على تركه ام لا يكون لهم ذلك لانه صدقة لم يملكوها بالقبض **وقيل**
استقط حقه من الامور المذكورة وقر عينه وصار كحتم من قبل ان هذه الامور انما ينبغي ان
فيها بالتقريب ولا عبرة بهذا الاتفاق لانه يجوز وعده بانه اذا انقضى استحقاقه لذلك بالتقدير
لم معلوم وهو جيب لارم فاذا اخذ المعلوم بعد استقط حقه يكون اخذ عينه باستحقاقه كذا استفت
له المطالبة على من لم ولا يثبت في هذه الامور وفيها حيث يغفل استحقاقه لغير مستغنى وان

شاه على تركه المطالب كما نفوا عنه ذلك في اذ ادفع الناظر لبعض واحدا لاولاده فان لم يرد ان يخرج على
الناظر او على القاض واساعلم **وقيل** ما هو كفي في وقت حمل لاولاده الاستدلال بهن الحزم الا ان
منعني ما قالوه من عدم جواز ثبوت الوصية او النكاح او الوكيلين معلمي ان ذلك بان من غيب
منه الولاية لم ير من الولاية لجمع الاستدلال بعين من فروع اليد الاستدلال بهن الزيادة ويرد على
ذلك ما قاله في الاساق في اواخر فصل الاستدلال وكذلك في المحققين ان الوقت لو سئل لنفسه لولا
الاستدلال ليس للميراث الاستدلال لكانا شراير مع رايه نعم المواضع الا ان الزيادة لان الغيب لا يستفاد
الولاية الا من حق بوطر الزيادة لغيره من عند نفسه كما في الاساق في فضل الزيادة والاعلم **وقيل**
ما قولكم في سقوط الوقت الموقوف المحاسبة بصفة الناظر ان بعض قد راعى المال واعني القام في المحاسبة
فان الناظر انكر بعض ما ذكره في القول في عدم التبرع او لم يعل على المحاسبة فاذا قيل قوله في اواخر
عنه بلهم المحررة ذلك المال ممن هو عنه ام يلزم استوفى استخلاصه **وقيل** لا يقبل الا الشهود
على الناظر ولو كان عين شهود الوقت فضلا عن شهود الوقت الذي لم استحقاق في احواله لان
ما صدر منهم في عتبة الحكم من عين حصونه لا عبرة به واما الامعة فليس عليهم لعدم وجود
سجله ووجه القول للناظر في عدم التبرع وانما من القام في خطه نعم ان اقام من عنده مال
للقضية بينة مثل عتبة على الناظر بانه اقتضه ذلك بعد نزاع في ذلك صار مطالب به ومطالبه
من عنده مال الوقت على الناظر الموقوف على ما رجحه بعضهم وادعاهم **وقيل** ليسوا بالحق
مكة المشرفة فحين لم مرتبات ومعاليم من صدقات ووافاق عامة تقريره فيها فصل وتقرير
فيها لم خطر لم ان يكتب ذلك باسم اولاده وقد ان يكون ذلك اسمهم بحج صورة وانه
يستمر بتغير تلك المعلوم وانه اذا ما استكون تلك المعلوم لاولاده لا يتسبب اسمهم في بيعه
ذلك في جيب باسم الاولاد حيث المعاليم باسمهم وكان يذكرهم اسمهم وانما في المعلوم وانما
جعل اسمهم صورة حتى يصير لهم بعد في جيب ذلك ام لا واذا ائذ ذلك المعاليم على هذا التدبير
كان لاولاده المدعوي على تركه ام لا يكون لهم ذلك لانه صدقة لم يملكوها بالقبض **وقيل**
استقط حقه من الامور المذكورة وقر عينه وصار كحتم من قبل ان هذه الامور انما ينبغي ان
فيها بالتقريب ولا عبرة بهذا الاتفاق لانه يجوز وعده بانه اذا انقضى استحقاقه لذلك بالتقدير
لم معلوم وهو جيب لارم فاذا اخذ المعلوم بعد استقط حقه يكون اخذ عينه باستحقاقه كذا استفت
له المطالبة على من لم ولا يثبت في هذه الامور وفيها حيث يغفل استحقاقه لغير مستغنى وان

بعض

ل

ل

يشهد بان قرابة من قبل ابيه او من قبل امه وليس يثبت له وليس في اقرانه ما يفي فان لم يقض اقران ما يفي في
القاضي في ذلك ثم اذا شهدوا عاين ان القاضي شهد بهم ان قضى الظاهر فلا بد ان يثبت ان القاضي قد قضى الظاهر في
ولم يقض واسبقا فالامام خصص في باب الرجل يفتي بضاعته في امة يفتي بضاعته يستحسن ان يقض هذا او يحكم
على الصحة اقول وكلامه كذا في هذا اذا هو عاين قوله العاين بالدين في الشهادة على الحكم وهو
خلاف ما عليه الاكابر وهو موقوف في عهده واسم اعلم **وسئل** ما قولكم في ما ظهر دفع استدانة التوقف منصف
من الامانة لاجل معلوم بدون اذن من القاضي العام فهذا كصحيح ام لا **قلت** اجاب الشيخ في رد الدين القسبي الناظر
ممنوع على الاستدانة في الوقف الابدية لكونه لغيره اكتسبت ذلك ودكت قبل النسخ ماله في هذه المادة وكما عليه
لصالحه لاجل ان الاستدانة على الوقف والاستدانة على الوقف ان كانت باذن القاضي لغيره اكتسبت ذلك ان لم
يكن الوقف بدني ذلك في هي حقيقة وبيع الرجوع على جهة الوقف بعد ان يثبت ذلك شرعا وهذا صواب ان يكون
الحكم على الناظر الاول والثاني والذي يظهر ان الرجوع على من باشر العقد على الوادي في الرجوع والعرض في الوقف
الخصم في نفسه وفي المتأخر رجل اخر بعده من رجائه ثم لخصه لما كان في اثناء السنة ان شا المصنف المتأخر
واجره ما به في التمسك ان شا اخر واجد ما في العقد الامان الوادي هو الذي يتوقف قبض جميع الاجر ثم على من قبض
الجزء المسببة حتى في القدر الذي هو للمعد وكما قالوا في الوكيل من ان يتفوق ترجع اليه ولا يشك على الغنية
من ان الناظر لو احسن ثم خذل فان ولادة قبض الاجرة للناظر الثاني على الصحيح لان ذلك نظر لجهة الوقف لا لجهة
بقا بعد المانع عن الخطا فيستعمل الوقف وما يدل على ذلك ما ذكر في الاساق في الاستدانة ان الناظر لو
باع الارض وردت عليه بعضا وهكذا التمسك عهده فان عهده في ماله ويجوز له بيع الارض او رده الى
تجمل الرجوع عليه لكونه جهة الوقف اما ان كانت لغيره اذن القاضي في عيني حقيقة فلا بد ان يرضى
الوقف ما قاله في الفصل السابع والعشرين من العاين ما نصه وكذا ذكر المصدر السعيد فقال في المتأخر ما قاله
ابو الليث انه اذا لم يكن من الاستدانة على مخرج العاين في يده بالاستدانة ثم من رجوع في القدر المذكور
الناظر في السوي اذا اراد ان يثبت على الوقف فيحصل ذلك في غنى البذر فان اراد ما من القاضي في ذلك كما
خلافه ولا من القاضي فيه رفا بيان واسم اعلم **وسئل** ما قولكم في ذي وقف وقف على نفسه وعلى ذرية فان
القرض اذ في حق الشريعي وشرط ان لا يخرج عقد بعده ولا يبيع بماله الاضربة ثم ان الوقف اخر ما في
لست بسبي كل استثنى عقد وكم به خبي في ثم عن الوقف قبل ما ظهر له ما وادهم بعضه لا يذكروا ويصح
ماله المستدانة من مجلس الوقف حتى يستوفي ماله **قلت** وقف الذي على نفسه او اولاده صحيح او ما في آخر
فخلو كلامه انه لا يجوز للذوق اهل الذمة لا يجوز الا ان كان في عهده او عهده من ذي او جعله او

محل

مسجد الامام علي عليه السلام في دارهم على مسجد الوفاق لانه ذك ثمة عندهم ان قال فقال يعصم علي من ذكره
ابن الحريز ويكتبه قول علي بن ابي طالب ويكون له المصطفى علي بن ابي طالب يكون موبدا وان لم يكن
واما الجارية المذكورة فان حكم فيها كما برأها بعد تقدم دعوي ابراهيم خلافه وهذا الجواب لا يفي عن جواب
علي ورفقة السباغ لعدم خبري به واسم **مسجد** ما قولكم حين دفنوا دفن علي في حياته ثم دفن علي
فريته وشرف البدن في العرف لا مستحقين بها وهذا هو عقده وما فضل يعرف لاولاد الوفاق المذكور
والا ان سواهم بعدكم في النور علي اولاده واولاد اولاده ورفقة وفضل وعقبه من اولاد الطيور واولاد
الطيور انما ان اولاد الوفاق مات في حياته في الوفاق وخلف اولاد اذكر اولادنا ثم لم يخلو في الوفاق
يعتد في الوفاق كوننا ابا ابراهيم مات في حياته في الوفاق **مسجد** لا يفي في الوفاق اولاد من مات في حياته
الوفاق لان اولاد الوفاق لا ينفقون الا ما كان يستحقه اهل بيته على اهل بيته بعد علي اولاده لان
معه اهل بيته بعد علي واحد من النور المعروفين الذين دخلوا في الوفاق بقول الوفاق وما فضل بعد ذلك يعرف
لاولاد الوفاق يكون نصيبه لاولاده لان الوفاق ما دام حي في جميع الوفاق لانه اعاد علي نفسه ايام حياته
وبهذا حيث لم ينفق علي اولاده واولاد اولاده ما مالوا في ذلك فان ولد الولد يكون داخل في الوفاق
لا يعرف الا المتعارف عن ابيه والله اعلم **مسجد** ما قولكم في دفن علي في حياته ثم دفن علي في حياته ثم دفن علي في حياته
يعرف في حياته يعرف اهل البيت السوي علي ان دفن في حياته ثم دفن علي في حياته ثم دفن علي في حياته
من اهل البيت السوي ويهدي قوله ليسا فلي يصدق قاري اهل البيت السوي في السنة جميعها من غير زيادة على
ذلك ما علي ان في كل سنة متعلق بما قبله من قولنا لم يعرف اهل البيت السوي في السنة جميعها من غير زيادة على
جميع السنة لغيره في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
ذلك في السنة لاجل ان السنة الثانية تامة بنفسها والاصح في السنة الثانية ان يوجد حكم منها لا في غيرها
والذكر في سنة هاهنا السنة لا الضمير واما الشهر فذكر في السنة لاني حكمه لا في الاخر في العطف فتبين
انجب لانا قوله ذلك في عطف العطف واما عطف اهل البيت فليس في عطف اهل البيت في السنة في عطف
في العطف الا في الشهر لا في غيره ذلك مما لم تكن السنة في عطف اهل البيت في عطف اهل البيت في عطف اهل البيت
في الثانية او بالحق في حق في الشهر ان واما الوفاق فتبينه ما صرح به في الشهر والتميز عن غيره واولاد
مرددين ان يكون ذلك العذر في الشهر او في السنة لانه العذر لا ينفق عليه علي في العطف لان العطف
لا يكون انما لا ينفق وجوه ما هو عطف والله اعلم **مسجد** ما قولكم في دفن علي في حياته ثم دفن علي في حياته
وعني فيه مصاريف ثم ما فضل بعد ذلك يعرف في اولاده ورفقة وعقبه وفضل ابا ما فضل

فَقُلْ

في هذا صلب الوقف وانما دخلت اولاد البقول من كذا مع اولاد الظهور فهو صحيح وكذا الحكم به وسبقوننا ما ثبت لهم
لأن العبرة على تشديد الشهود سواء كتب أو لم يكتب لأن مجرد الكتابة لا حجة بها إلا أن تشديد الشهود بها
فالعبرة على الشهادة المعنى الثانية عطفها على ما في الجرح في قوله وان جعل الوقف عند الوقف على أفت بيتة فحكم
حكم به الوقف ولم يوجد في المكتوب على ما في النص اربعة وقد اشترط ان الوقف على ما في النص على ما كتب
الكاتب فيدخل في الوقف المذكور وعين المذكور في الصك اعني كمال الحكم به وهو ما علم **مسألة** ما قولكم فيمن
مات وترك ابنا بنتا فبهرهن الولدان واحد انما المكان المملوك من مال ولده وحكم خليفته بوجهه ولم
تلك المرأة فبهرت أخته ان ابنا وقف هذه المرأة في تاريخ ساقب على المصنف اعني مصارف شرعية عن
البيتة قلعت انه وقفها وهي خيرة فصار منها المشرى بأن الوقف على تقدير صحة ما دخل في البيت بعد ولده
الحديد يكون ملكا للذي انشا ابوه من ماله وتمكنه المهر من خالته في المهر والهل ما ساقب به البيت المشرى
فهو ما والوقف لم يسجل اهل العمل على الوقفية **مسألة** حيث كانت الشهادة على الوقفية بهذه الصيغة الغرض
لأنه لا يخرج من يد من يريده بهذه الشهادة فحسب لم تشدد الشهود بأن الوقف وقف وهو ما علم لانهم
مروا بالرجل وكانت يديه ضيقة بوجه انما لم تقا رجلي هذه الصيغة فيكون وقفه على ما ساقب لم
يسخما بهذه البيتة الا ان تشدد الشهود انه وقفها وهو ما علم فياخذ من يد الذي يريده بالرجل
قد يقع ما لا يملكه وايضا لا بد من بيان المحذور الا ان تكون هناك شهرة تعني عن التحديق واسه علم **مسألة**
فيما علمه وقف وقفنا بعضه على شرفنا مصر وبعضه على شرف المدينة ولم تظفر فاستخرج من بعضه
انما ان المدينة ما فيها من وقف لا الجرح فحكم بغيره فحكمه المأخذ من اجارته من تظفر في ثم انه
اجر والد لتستاجر من الغيب ثم ان الناظر فاصح المستاجر واسقط عنه ما دفعه والله الذي هو المستاجر
الاول من الغيب الا شرفنا فبهر هذه الغاصصة صحيحة **مسألة** غاية هذه الغاصصة المذكورة استعمل
انها امر من الناظر المستاجر بدفع مال الوقف لوالده عرفنا **مسألة** عداقة الغيب الا شرفنا فبهر حق وأمره
انما يسري عليه حيث كان الناظر الذي امر هو الذي اجر الوقف للذي امره بالدفع وبغيره كما لو اجر الناظر
المستاجر من مال الوقف فانه يبره ان كان هو المستاجر ما اذا لم يكن هو المستاجر فلا يصح ما لا يملك
واسه علم **مسألة** ما قولكم في واقف شرط في كتاب وقفه ان يخرج كل ربح وقفه وما ضم اليه ويبدا في ذلك
بمهره عني ذلك الوقف واسه ح سوا في تعيين ما يحتاج اليه كتيبه من الثوار والعوامل بالسواقي وما
يحتاج اليه من ثمن علفه وورع برسم في ارض الوقف او ما يستاجر الناظر بسبب ذلك من الثوار والعوامل
بالسواقي والناظر في ايام الغضب وانما يبدأ ايج من الربح المذكور بربركة ما يحتاج اليه من الثمن

برسم تخم لأرباب الوظائف وعينهم في ارض الوقف المذكور او ما يستاجر الناظر على الوقف المذكور
منه يبره من كذا والمصنف وحسب المارضي بالبقار العوامل بالوقف وانما يبرع الناظر على الوقف
ما يحتاج اليه كغاية لهي المكان جميعا من ارباب الوظائف وعينهم من الغرض ودرية الوقف المشار اليه وما
يقدر من ذلك يكون له عني البار في السنة المقبلة قال تقدرت المراجعة والعبادة باسمه فليكن
الناظر على الوقف المذكور في ذلك والتعاقد في السنة التي في ذلك وما عنهم من سواقي وعينهم من كذا
هذا جميعه يبرع من ربح اصل الوقف جميعه من الاموال والمخروج لم وما فضل من ربح الوقف من اصل ومضمون
اليه يعتم الاثنا والثلاث الا ان منها متعلق بأرباب الوظائف الذين قرهم الوقف وعني اسما مضمون
وما فضل بعد ذلك وقا في حله كذا يد الناظر يبرعه في معارفه الشهادة فانما لم يوف والعبادة باسمه فليكن
بره عليهم جميعا مما يبره الناظر من كذا والمصنف في ذلك وما الثلث الثالث وهو الباقي يبرع في ذلك لاولاد
الوقف المشار اليه عني حكم الشرح في كتاب الوقف فبهر ثلث اولاد البقول في جميع قومه ودرية
في اخير والطعام حصص اولاد الظهور في الثلث من المال مع اولاد البقول من كذا والطعام لولده
وغيره لاولاده ودرية من الاصل **مسألة** حيث جعل الوقف لنفسه الا دخل والاخراج ثم هم الى وقفه
شيئا اخر قسم وقفه الى ثلثة اثلثات وحمل كل ثلث مصرف وجعل الثلث الثاني في اهل وقفه لتمام
الغرض وارباب الوظائف فيوزع الدرية واطلق في الدرية من عين تقيد من اولاد الظهور في اولاد الظهور
والبقول في هذا الطعام اكبر وامن هذا الثلث على ما صرح به واما الثلث الثالث فان كان ذكرا
الوقف عني اولاده واولاد اولاده ودرية صغير لهم عني حكم الشرح في كتاب وقفه فان كان الوقف
في ذكرا اولاده واولاد الظهور فخصي بهم ولا يقال ان كان الوقف في ذكرا اولاده واولاد الظهور لم
يجل لاولاد البقول الذي هو الناظر نصيبا من مصرف الثلث الثاني لاننا نقول العمل على التكميل وقد اطلق
الذرية في الثلث الثاني فلهذا في الثلث الثالث فانه عني ما تقدم حيث قال عني حكم الشرح لعل
فيبيع ويصرف عني حكم مقدمه هذا هو المخرج من كلام الوقف لم يرجع في سوا ذلك هذه الغضبة قبل الناظر
ما هذا اخيرا فيمضي حيث شرط الوقف لنفسه في اصل الوقف الا دخل والاخراج الصغير واليتيم
او لم ضم اليه وقفه وقا اخر جعل ربحه او بعضه للغرض بالمكان المذكور ودرية من عين تقيد بكونهم
من اولاد الظهور في ذكرا اولاد البقول على ما صرح به لخصا فانما يجب كذا فخرادهم من اهل المكان
والصنف ببيتة المصنفات التي ذكرها الوقف حيث خلون ايضا في ذلك كغاية لهي المكان بل اهل
الوقف اوفي من الاجاب واما تقيد به اولاد الظهور فلهذا في الثلث الثاني فانه صاخر المذكور

مسألة

ظن

المشهور من غلة الوصف السلو وقت ارضه وقت معها عبيد اهلوا فيوما وشرا لغتهم من غلة
بالشرف ثم فرض لغتهم بصفق الصفقة ان ظاهري عليهم لغاتهم من غلتها ما كانوا احياء اما
ان قال لهم فيها يجري من الغلة على من فصل منهم عن الهل ويبيد ذلك ايضا ما قالوه جعل القاهني لو
في مكانه فانه يعيدان الحكم في كل ما شاع الوفاق فعلم من كلامه ان الحكم ما بعده انما اشترط
الوفاق المعلوم لاحد انه يستحق العلوم عند قيام امانع من الحكم سواء كان ظاهرا او غير ظاهر علم
ما هو لكم بل يعيد الامام والمؤذن في العرف على وجهه ب **الائتاج** عن الوفاق يعني كذا
قوله بعده انما سلبتم ثقتكم علي من نفس عليها الا بعض الحنفية ونحوه والذي يبداه من
ارتقاء الوفاق عما رتبها هو اقرب من العارية واقم للمصلحة كالامام بالمسجد والمهر من
للمدرسة يعرف اليهم ان قدر كذا بينهم ثم الشراحي والنبط كذا الى آخر المصنف لكن قيل
هذا الكلام بعد ذلك لقوله هذا اذا لم يكن معينا فان كان الوفاق على شيء يعرف اليه بعد عارية لست
اقول لثقتي كذا ان التعليم المذكور لا يرب الشايع عليه ما اذا كان ليس بمعنى كذا الوفاق على المسجد
وشايعه ومدرسة وطلبة من غير يقين اما ان العري وجعل لكل شخص قدر معلوم ولا يقدم احد ويطلب
ذلك قوله يعرف اليهم ان قدر كذا بينهم لانه ان كان هناك يقين انما يعرف اليهم ما هو المعنى **وسئل**
ما هو لكم في ظاهر علي من ماله بعض الحنفية لما رآه من حاجة الجبل لم يراجي عبيد ماله الوفاق عن غيره
عن الوفاق بعد التحويل وقيل يعني ماله الوفاق قبل رجوعه الى الاخذ وحسب على جهة الوفاق **قوله** الذي
وقفت عليه من كلام ابي نافع ان الناطر اذا اتفق من ماله نفسه على عارية الوفاق لغيره غلة الرجوع
اي ديانة كل واحد عي ذلك لا يقبل منه بل لا بد من ان يشهد انه اتفق لغيره كاية المراج والتلائي من خارج العري
اقول ان كلامهم هذا يقتضي ان ذلك ليس من الاستدانة فلا مانع ان يكون العرف من ماله حسبا والعرف على
العارة من ماله نعم الاستدانة على الوفاق للجل العرف على السحق لا يجوز وانما يجوزها لا بد الوفاق
منه كالعارية فهذا مظهر واستداه اعلم **وسئل** ما هو لكم فعني وقتا وعي نفسه ايام حياته ثم من
بعده لا ولادة له فليكن ثم بعدهم عي اولادهم ثم عي اولاد اولادهم ثم عي ذريتهم ولنسبهم وعيهم
كذلك ابداء ما سألوا واد ايا ما لم يبقوا طبقة بعد طبقة وسلبا بعد نسب نجح الطبقة العلي
مهم الطبقة السفلى من نسبها الى ان قال قالوا انتم من احياء اديت الوفاق عن غير ولد يعرف
يرجع الوفاق الى اخي الوفاق فلان العلياني ثم من بعده وفاته لا ولادة له ولا ولادة له ولا ولادة له
وذريته وعقبه عي النسب والترتيب المعني اعلاه في حق اولاد الوفاق الشرايين اعلاه وشرا

بشرطها منه الا دخلك والاخر ارج لنفسه ايام حياته وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك فلما
الوفاق الى اخي الوفاق الشرايين الوافي عن بنت حسني واستحق الوفاق ولدت له امان
الاولاد جميعا وجابر وبنت شامي جان عزيز ووفى جابر وجعفر في حياة والدهم عي وحلف
جعفر ولدا وبنتي سليمان وموسى قبل ان جعلت حبي لا ولا جعلت المذكور شيئا من الوفاق بغير هذا
اجعل وليستقوى بام الوفاق جميعا البنت حسني وهي جان عزيز لتعلم رتبته عاليا ولا ادخبا
ويقبل جعل لا ولاد اباها مع وجود استنها جان عي **وسئل** جيتا اجعل الوفاق حبي تقين ولا
ذلك بلاني امي الوفاق فليس لها دخل من كان عي جيتا عارية الوفاق ولا اخراج من كان دخلاني
عيارته واولاد جعفر لا يستحقون الوفاق مع وجود بنت حسني لغيره عارية الوفاق وهو
كون الطبقة العليا نجح الطبقة السفلى على ايام الحنفية للترتيب ليعلم بعد طبقة ولا
ليقال ان قول الوفاق الطبقة العليا نجح الطبقة السفلى انما يقتضي اناكل اصل نجح فرع ولا نجح
غيره والا لما كان من قوله لنفسه ما يقتضي ان لا نجح بنت حسني اولاد جعفر لما اولاد جعفر
لذين هم الطبقة السفلى ليس من نفس بنت حسني التي هي الطبقة العليا خصوصا وهو
الشروط هو ان يملك عليه لانا نقول انه اذا لم يكن لومات جعفر بعد استحقاقه ودخوله في
الوفاق لتقبل ما هو له بعد موته لا ولادة لانه اذا مات الاصل قبل الاستحقاق لا يستحق فرع
فرعه الما اذا لم يكن هناك عي منه عي في فرع كان عي لا يتم في قوله عي وكذا ولد له
وهكذا بخلاف ما اذا كان هناك اصل وقد احقق في الوفاق فانه يمكن ان يستحق الاستحقاق بعد
منه في فرع عي لا يتم وان كان هناك من هو اعلي من عي تلك الطبقة لانه الاصل اعلي من فرع
كأنفس الوفاق لاهم في غيره هذا ما ظهر واسه اعلم **وسئل** ما هو لكم في ظاهر غاب وقد كان اقام
عني مقامه في امور الوفاق فاجزته من جيتا ثم حضر الناظر فتارة فغير بالمال وتارة سكر فسل
اذا الكرم لم يخرج يكون الاجبار باطلا واذا بطل بل يلزم الجور شي من غلة الوفاق اذا اخذ
منها شي عند المخاض ولم يغير في الاخلاص واذا اعترف بالاذن لم يزم الجور شي وهو اذا برهن
الناظر عي الجور بالصناديق تسع دعواه ام لا **قوله** اذا لم يثبت توكيل الناظر في الاجبار
ولم يخرج فلا يبيع ولا يقضي الناظر اذا قصر في استخلاص مبيع الوفاق فليكن اذ لم يغير واعا
لغيره اذا اعدي عي عي الوفاق كاذب الجور عن البرائة وكذا لا يضمن الخلة من الجور سوا بنت
المؤنيل الناظر ام لا وانما يلزم من انتفع بالوقت ما لا حرة المسحوق اذا مضى الاجابة

انه ذكبي واما اجرة الشئ ان لم يصح ذلك واما دعوى الناظر بانها من المأجرة المأجدة لعقد المجارة
 الصادرة منه فالذي يظهر لي بانها لا تصح لان المحقق اذا فرغ من بانه العقد فلو لم يطل طلب الأجرة
 له تفسد كونه وكذا كونه لنفس لانه يكون مطابقا ومطابقا في العرف في قوله ويطلب وكيله بالمال
 فطعن الشيخ في موصوفته ان الوكيل بالبيع اذا اقبل من المشتري بعين ما يبيع لم يجز ان يقول ان التو
 بالبيع المحقق يرجع اليه قوله باننا لمطالبة بالعين انما هي له فكيف يضمن لنفسه كما ذكرنا وانه
 اعلم **و** ما قولكم في وقف دار وقائمة كتاب وقعة وقف المثلث العايم البناء والمجد انما هو
 تدوير اربع عينها وقال بعد استنباطها وقفت ذلك عاكس من العلو وعلو علو سفل وابواب واعقاب
 والفتاب ولم يبق ما رهن فلم يدخل المار في الوقف ام لا وان اوجب في الارض مائة في رجل قال
 فيها ما يهبه في ملكه حتى ساحة كذا الحمد وكذا الف فيها بعض المجد ان الوطاب في بعض
 الحمد ووجهه ان الوقف بعد خلو به من بعض جدرانه لم يكن ذلك دليلا على عدم نية
 ارضية المنزل في الوقف ويكون بقرح الوقف بقوله قائم البناء والمجد ان دخل في الارض حتى
 والفتاب واعقاب وابواب من غير ذكر ارض دليل على كون الارض محترقة **و** تدخلي الارض في
 قوله وسفل اخذ من قوله باب الفتحة ان السفل ليس له كما لا يصح له الملوك والبس والسراب
 والاصطبل وغيرها فعلم بهذا ان السفل يطلق على الارض حتى سدت الشهود بملكية
 العلو والسفل للوقف وانه وقف كذلك تدخليه السفل واما اذا ادعي اخذ الارض واشتد
 بطلان الشرع وان ملكية لها سابقة على الوقفية تبين ان الوقف لم يقض الارضية لعدم
 ملكه وتكون واقفا للمنافعة وحسب ثبت انه غير من ارض العين ووقف ما غير سفل ذلك المارح
 انما لم يفسد بغيره واما ان ادعي ان ملكية متاخرة على الوقفية فلا عثرة بها الا ان
 حصلت الملكية له بانقال من الوقف بموجب عاقبة الشرعية وانه اعلم **و** ما قولكم في
 وجوب سفل خرابا لما لا ملك لها فمرها السبل لئلا ينفذ الضرا والمساكن في اخر وادعي ان البس
 في داخل قطعة مرصدة عليه على سبل البس والصدقة وجميعها تحت اليد بالاشاعة ان
 القطعة الطين المرصدة على مصالح الحما مع وبير السبل المذكور فليس يثبت الوقف بالاشاعة
 ام لا وان اذني الرجل يستحقني بغيره انما القطعة الطين مرصدة عليه بغيره بغيره
 اجماع الذي تشهد بالوقفية ام لا **و** دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق وسع
 الوقف خارج والآخر واجز البس وبينه انما خرج وهي التي سدت بالوقفية مقدمة

والحال

والحال انهم لم يضمنوا المأجرة وصنعتك بينة تشهد عليه بان الثلاثة نصف باقية في حقه
 فيلزم ان يرجعوا على تركته بالثلاثة الا ان نصف **و** حبس اقرها لغيره بانه لم يدفع للناظر
 جميع ما اقر وان نصفه بل باقي في حقه منه كذا وثبت ذلك بشرطه بغيره بالقرارة الا ان كان حيا
 كان عليه يعني بان اقرهم لم يملك على وجه التمسك حتى لو كان عن العيق يحكم عليه بما كان عليه
 والما قرار المخرج اقوي من التمسك واما علمه **و** ما قولكم في وقف وقفنا وشرطنا ذلك
 خلة لاولاده وذريتهم اولاد الظهور دون اولاد البطن والثلث الاخر للمفقرا المحققين
 بشرط اشتراطهم والثلث الثالث لارباب الوطاف بالزراعية وشرط لنفسه الزيادة والنقصان
 والاشارة والاخر وحكم بذلك حكم خفي ثم وقف ثلاثة اوقاف وشرط منهم ريعها الى ريع وقفه
 هذا وان يعرف منها الاثلاث المذكورة وان يبرز الناظر ما يحتاج اليها في المكان جميعا
 من ارباب الوطاف وعينهم من الفقرا ونسبة الوقف وجميعها في الوقف الاول مساكن وطلوع
 جميع السكن فيها والاقامة لارباب الوطاف والفقرا وسائر في الوقف الثاني بشرط
 السكن بها لاولاد الظهور دون اولاد البطن وحكم بينهم حكم خفي ثم عاقبة الوقف واولاد
 لعقبه وتركوا اولاد اطفال اولاد البطن الموقوف مع اولاد الظهور في الحشر وطعن الزراعية
 كفاية تكون الوقف في شرط الزراعية لم يخرجهم من وقعه اصله حيث عهد بلفظ الزراعية الشا
 لاولاد الظهور والبطن وعاقبهم بان اولاد الظهور بان الوقف واولادنا اعين بالثلاث
 المذكورة وغاية شرط الزراعية ان يخرجهم من زيادة وهو ما يحتاج اليها في المكان لانه اراد
 احداث دخول لنافعة اخرى مع احباب الاثلاث لانه قيد الاخذ لذلك يكون من اهل المكا
 وشرط المكان في ارباب الوطاف والفقرا وذرية الظهور مصرح به في كلامه فارباب الوطاف
 والفقرا بالوقف الاول واولاد الظهور بالوقف الثاني فاحاب اولاد البطن عن هذه
 للعارضة بانما سلم اعتبار الاثلاث كما ذكرتم ولانما زراعية فيما حصصكم به منها بل ولكم المكارمة
 معانيهم في شرط الزراعية وهي الزيادة التي ذكرتموها في الغاية لكنه لم يحكم بها بل ترك غيرهم
 فيها ونحن منهم ولا مانع من ادخالنا حيا شرط لنفسه الا ذلك والما خرج واقف بلفظ
 بثلثنا اجمع **ف** قدما الزيادة للثواب وعموم نفع الصدقة وذوي القربى وهو لم يقيد الاخذ
 لذلك يكون من اهل المكان معقرا عليه بما ذكرتم بل يحكم حيث قال لاهل المكان جميعا من ارباب الوطاف
 وعينهم **م** من ذلك اوكند الاخذ في ارباب الوطاف ويصرف لهم النافعة على الوقف ما يحضهم من ثمرها الزراعية

ل

د

م

ل

يف

يف

على اعموم اللفظ المذكور ولا عبرة بما رفته ذرية اولاد الظهور الذي ذكره ما اولاد والما حكم في ذلك اقنوا
 ما جوبت **في** حيث بها الوقت لنفسه في اهل الوقت الا دخالا والخراج ثم خصم الى رفته شيئا اخر
 وقسم ثلاث الاثلاث ثم خطر للناظر ان يبرز ما يحتاج اليه كغاية لاهل المكان جميعا من ارباب الوفاق
 وعينهم من الغنى وفيه الوقت من عين تعيينه باولاد الظهور فدخل اولاد الظهور والبطون
 في الطعام ونسبوا كونه الغنى المستغنى بالصفات التي ذكرها الوقت في هذا الطعام وينبغي في
 ذلك الذكر والاذني والولد والولد وان سفل كان الذرية يشمل الولد وولد الولد من الظهور
 والبطون كما صرح بذلك الامام لخصاف ورجح بعض المخاضين وذلك حيث لم يغل الوقت الطينة العليا
 تحب الطينة السفلى ويعطي لكل فرد من الذين يتسلم عبارة الوقت حيث كانوا يجتمعون لديهم
 الاولوية ولهذا البعض الوقت في اول كلامه على التخصيص باولاد الظهور او لم ينعى اما ان لم ينعى
 فهو وان لم ينعى في اول كلامه على اولاد الظهور دون اولاد البطون ثم عظم في الذرية يقوم ذرية
 الوقت لانه اسم جنس مصاف نعيم به ابلغ لانه متأخر والحق عليه ما كان من الشر وطما مر به ذلك
 الماعة ولان العام عند الحنفية فقطع كالحاص في رفته ويتخرج منها ثبوت خرفه فان قلت حيث عكست في
 بالعام في الذرية لانه متعلق عن التخدم فيا لم عليك ان تعلم اعموم قوله من الغنى لانه متأخر
 ويخرج من العوم ان يعرف لكل خصم كما قلت انه يعرف لكل واحد من الذرية سواء كان من اولاد
 الظهور او البطون وهو عين عكست قلت العمل بالمعوم حيث كان ممكنا ولم يعرف عنه صراف
 وقد عكست ذلك في الذرية لانه لا ينعى خصم ولا اما الغنى حصر عنه صراف اما اولاد لانه يعرف
 لكل خصم عكست عكست واما ثانيا ذلك الوقت فبقوله لا يهل المكان لانه قاله وان يبرز الناظر
 ما يحتاج اليه كغاية لاهل المكان جميعا ثم ينعى ذلك بقوله من ارباب الوفاق وعينهم ثم ينعى
 ذلك لعينهم فقول من الغنى وذرية الوقت واما معارضة اولاد الظهور بقوله ثم انما
 اولاد الوفاق اعني الاثلاث المذكورة فليس فيه ما ينعىهم بوجه لان اولاد البطون مستعملون
 على كل الوقت الاثلاث وان ينعى في اول كلامه على اولاد الظهور وليس الكلام فيه بل
 انما الكلام في ان كل من ينعى في اي شي وفي ما الذي يندوبه وقسم في الطعام بما يتسلم
 اولاد البطون على المعوم المتأخر الذي هو فقطع عندنا كالعام كما قد مرنا كما هو معتر عند
 من لم خيرة باصول الحنفية واما معارضة ثم ينعى لهم وغاية شرط الزمارة انحر اولاد
 الظهور الزمارة فالحجوب عنه بان اهل البطون تسلم بان قد مرنا زيادة لك لم ينعى الزمارة

عليهم

عليهم كما ادعوه بل كما قرر لهم قرر اولاد البطون ايض لعينهم بصيغة عامة لغيرهم وغيرهم
 لتعقد زيادة الثواب وهو المصلحة وقولهم في المعارضة لانه اراد احداث طائفة اخرى
 في جرد عوي من عين دليل بل الدليل قائم على خلاف ذلك وهو ما ذكره من صيغة العوم التي
 هي اهل دليل على دخال اولاد البطون وكذا ان ينعى في الوقت الاول على اولاد الظهور لا ينعى
 ان يكون دليل بعد ما قام الدليل على دخال عينهم في الوقت الثاني خصوص ما قد جعل له الا دخال
 والاخر اخرج تعلم بهذا ان قول الممتنع وغاية انه ليس لغاية لان غاية السبي نهائية وكذا
 ان ورا ذلك سبي اخر قد قام الدليل عليه وهذا وجه دخولهم بالدليل واما وجه دخولهم
 بالقرابة الطينة فنقول كونه الوقت ادخال الجانب مع حرمان ذرية فيه بعد وجود قوله
 السبي هو على اسعيب وسلم لا يقبل انه موقوف ذريتهم عن الحاجة كما استدلك بذلك الحنفية
 فيمن وقفا وقفا على الغنى والمساكين فخرج ولده او ولده او قرابته فانه يعرف البدي الغلة
 واستدلوا بذلك بالحديث وان كان عين مقفم ان لم يكن في كلام الوقت ما ينعىهم واما في هذه
 الصورة ثم ادخلوا عموم لفظ الوقت بهذا او ما حيزا بقصوبا بالصفات التي ذرية في الغنى
 حيث ركبتهم لم من حيث ذلك لان حيث كونهم من الذرية بل يدخل في الطعام زوجة من هو من اهل
 الوقت واولادهم ولو لم يكونوا من الذرية ويعرف لهم ما ينعىهم كما شرط الوقت حيث كان ذلك
 يعني بذلك والافيد بالوجود ولكن الذي يظهر في انفرادهم بالولد من حجب عليه لفتة وغا
 قلنا بدخول الزوجة والولد لان الوقت ينعى على ما ينعىهم وكفايتهم انما تكون بدفع حاجتهم
 فانصرحوا بانهم لو وقفوا على الحاجة من ولده مثلا وان تدخل الزوجة والولد وعلوا ذلك بقوله
 لان قصد الوقت في هذا ان يكون للحاجة نفقة على نفس خاصة بل ينظر الى نفقته ونفقة ولده
 وزوجته كما مضى عليه واما معارضة ثم ان الوقت اشترط في الزمارة كغاية اهل المكان واولاد
 البطون ثم لم يشترط لهم مساكن فلم يكونوا من اهل المكان والجواب عنه بان يقال انهم من اهل المكان
 الذي هو الزمارة وان لم يكونوا من اهل المساكن لان الطعام ليس خصوصاً لاهل المساكن بل لاهل
 المكان جميعا الشامل للفقير الغني حيث دخلوا في عوم كلامه كما تقدم ولا يهل المكان وهم اولاد
 الظهور وارباب الوفاق وبقية من شرطه السكنى ان لو لم يكن من هو من اهل الزمارة يستحق
 كونه من اهل المكان كيف يسوق في الصرف لهم مع ان الغنى من جملة ما اعتبر به ان يكون ان
 الوقت اغا فقد الطعام على اهل المكان والمحال ان جعلهم الجانب من اهل المكان باعتبار

د

ي

كونهم من اهل النور واية ذلك ان ارباب الوفاية والنفس الخبيثة بما لم يخلوا اولاد السوط في اهل الكمال
 مع كونهم من النفس النقية المعنى بها حكم الله ثم ارباب عباد الله في كتاب الوفاية الثابت تساعدا مائتا
 ونصف فعند ان يبق الناظر على الوفاية المذكورة في من ارباب الوفاية والمعارضة وغيرهم لهذا
 كنه جعل الطعام لاهل الكمال المذكور وبذلك قوله من ارباب الوفاية والغفل وغيرهم ولم يفيد
 اهل الكمال باهل الخلفاء كما نرى في المعارض والله اعلم **وقيل** ما قولكم فيمن وقع وقعوا وهم تحل
 بلزومه ونقد عند حكم من يبي ثم توجهت الورثة المستحقون للوقف الي من هو واضع اليه ليطالبوا
 بالاجرة فقال لم ايتوا بيته ليشهد ان اياكم كان واضع اليد فليحل بكم فلو ان ذلك البيت الثالث
 على حكم الوفاية بالبيعة **وقيل** حيث حكم الحكم في الوقفية بعد ان ثبت عندنا ان الوقف في حال كونه مالكا
 ما رفته كما ذكر في الوفاية في باب الوقوف المتخلفة حيث قال في معنى حصة ما نفقه من قبل ان
 رجلا لو كان في يده صفة من اهل الكمال فقال رجلكم هذه الصفة مني وقد عني المساكين لم
 يستحقوا هذه البيعة الا ان يشهدوا بوقوعها وهو كماله كما في اخذها من يده الذي في يده
 ولنفس اول الكلام الذي ذكره في هذه الآية فانه يدعي ذلك ايضا والله اعلم **وقيل** ما قولكم فيمن
 وقف وقفه على ولد من معينين وعني من سجدته انه لغيره من الاولاد المذكور خاصة دون
 الاثنا عشر جازم من بعد م عني اولادهم واولاد اولادهم وذرئهم وذرئهم وعنيهم **وقيل**
 من اولادهم الظهور في اولاد السوط طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسلا حتى الطبقة العليا
 اربابهم الطبقة السفلى عني انهم في ذمتهم وترك اولادهم واولاد اولادهم او اسفل منه انتقال نصيب
 اليه ومن توفي عن عني اولادهم واولادهم انتقل نصيبه لمن يوجد من اخوة وتوفاة الوفاة واخبر
 الوقف في يده المعينة في الوقف ثم توفي احد عباد الله الخلفاء ترك المتوفى اولادهم واولادهم
 يستحق اولاد المتوفى مع اولاد الوفاة الباقية ام لا لقوله مدة حياتهم ثم من بعد م ام لا يستحق
 ولد الوفاة بالبرع بول اولاد المتوفى **وقيل** يستحق اولاد المتوفى المذكور حصة ابيهم مع
 وجودهم على ان يكون الوقف عني انهم في ذمتهم ولم ولد اولادهم واولاد اولادهم انتقل
 نصيبه اليه لانه من اخر عن قوله مدة حياتهم وعن الترتيب الاستيفاد بهم في قوله ثم من بعدهم
 عني اولادهم لانه لو لم يولد عني انهم في ذمتهم او ما كان يستحق من يولد اولادهم الا بعد
 انقضاءهم لكانت ذمتهم عني ان مات منهم انتقل نصيبه الي ولد ه اخر كان المراد بالمراد على
 اخر السوط والله اعلم **وقيل** ما قول مولانا عبادنا الاستسقاء فيمن سبل عن وقف هو خسر فكم

لقرينة

القرينة جعل نصفها للزوجة ونصفها للزوجة فاستبدل ناظر نصفها من ما كتب في الاستبدل
 فلما ناظر النصف المتوفى في حصة الزوج مع وجوده المتوفى وان الحكم له من ثمة من ثمة
 وبعد ذلك جده استبدل بن الوفاة النصف للزوجة المذكورة وعارضة ما رجح النصف
 من ثمة كذا امك مطلقا من امك فلان مقتضى ان وكذا استبدل ذكركم كله يبلغ قدره شرفا
 دينار مقبوض بيده وقد وقف الناظر الاول استبدل حصة المتوفى في حصة الزوج المحصة
 الاخرى بسنتين ويترتب ذلك بالعرف فيها لجهة القرينة فيلحق بالزوجة لو يكون تركته يورثها وبني
 الذرية **وقيل** احاب الشيخ عني المتوفى بالزوجة المذكورة لانه تولى حصة المتوفى بينهما لان الوقف
 الموقوف عني هذا الوجه قد ذكرتم ان الناظر المستبدل وقف حصة المستبدل بها على حكم الوفاة
 على ان لا يخلو الي ذمتكم كما صرح به قاله الكمال اب الهام ثم اذا استرجع البديل للوقف صار وقفه ولا
 يتوقف وقفيته عني ان يقفه بلفظ يحضه ويذاهق فيما اذا خذ في الاستبدل دراهم ثم استرجع بها
 بدل فحيها اذا كان البديل حصل ابتداء من باب الوفاة واذ اصار وقفه على حكم الوفاة كان مشتركا
 بين القرينة وبين الوفاة لقولنا ان حصة الوقف بين المستحقين لا يجوز وفيما يترجمون من اختصاص
 القرينة بما ذكر في الوقفية قال الحق بن الهام بعد ذكر وقفية الملك من الوقف ونحوه وجميع
 عني ان الكل لو كان وقفه على الارباب وارادوا العتمة لا يجوز ذلك التبرع وان اعلم ذلك
 فنقول قول من قال في الاستبدل الاول النصف من القرينة المتوفى عني القرينة اما ان
 يكون الموقوف في حصة القرينة كما هو اليه فيكون فيه مساواة لان القرينة كالمستبدل متوفى
 على القرينة لم يرد الموقوف نصفها عليهم ارجح فلا يتبين النصف المستبدل كما لا يخفى واما ان يكون
 حصة النصف وهو عني من الاثنا عشر ولد بالحصة ونحوها فتقول اما ان يكون بالقرينة فيقول
 الناظر نفس من عني ان يجعله له الوفاة في اصل الوقف ولا عتمة به وان كان جعل الوفاة
 في حصة القرينة اليه وحيث لم يشته في مشتركة على الحكم الاول ولا في ذمتهم لو كان بين زوجه
 وعمر مثلا ارض واجرا نصفها مثلا لغيره وحكم به من يراه ثم باع زيد نصف حاليها ليعت
 حصة من هذه الارض التي ليس يجوز فيها استحقاق عني هذا الوجه فانه لا يخفى بعين
 الموقوف يكون النصف السبع شاعا بينهم نصفه مخرج ونصفه عني مخرج والنصف
 الباقي لعدم ما يوجب التقبيل شرعا حتى يتخرج عني المشترك ان يقول مثلا خرج في النصف
 الذي ليس يجوز فانا انصرف في النصف الباقي من استحقاق الاستسقاء فلا فانه لا يسلم له

ذلك وتكون المستاجر ليس لك ذلك لعدم ما يقضي في النعي من شئ ما يقدره اية ما ذكره اجم الغرض في كتب
 الفنا وفي لومات شخص عن بنت وبعم فلهذا السلطان نصف المركة وقال اخذت نصف ما اتم
 قالوا يكون الباقي بينهما ولا يخفى قوله المذكور كعدم المصلحة الشرعية فلهذا الجواب عما ذكره من ان المستاجر
 المستاجر الذي في ما صورته ما تضمنه الجواب المذكور فربما من كون النقص الذي سألته عن حالها
 الاصلية وانما عينه في نفسه بالقرينة صحيح معول به لان حكم النقص للملك ولان النقص لو كانت باقية
 جالها وطلب المستحقون متممها كان مستغنا ولا يخفى من نوع من النقصه واسد اعلم **وسئل** ما قولكم
 فيمن وقف بيتا على عبته غيره وجعل ربحه مستحق الوقف فما يندفع من البيت اشياء سقطت للمارة
 في بيع من اجرة خاصة ومن ربح الميراثية **الجواب** المخرج به في الميراثية في اخره وفيه وفيه وفيه
 في كونه في حق الموقوف وعلى الوقف اعني الاجرة ان اخذت بان كانا وقد عني المسير احكام
 عني عن رتبة الموقوف الي اياه وموذه والامام والمكون لا يستحق لغة المرسوم لو اتم المالك ان يعرف
 من فاضل وقف المصلحة او المارة الي الامام والمكون باسقوط اهل المصلحة من اهل المصلحة ان
 كان الوقف مقدر المالك من الوقف اجزا وقفه وذلك يحصل بها قلنا اما اذا اختلف الوقف او اخذ
 الوقف واختلفت اجرة بان يبي مدرسة ومسجد او عني لكل منهما وقفه فمن علة احد عا
 لا يبعد بل على الوقف وكذا اذا اختلف الوقف لاجرة يتبع شرط الوقف وقد علم منه انه في اختلف
 الوقف واجرة فانه يعرف لما عني من الوقف احياء وقفه احوال ولابد من جعل هذا الكلام عني ما اذا كان
 الوقف على غير المسجد اما اذا كان على المسجد فلا فانا القايدي بهذا الكلام تبع العامة الكتب
 ونذكر في احكام المسجد ما ينفذ مسجد له اوقاف مختلفة لا بأس للمعني خلط علمها وان خرب
 حاوت منها لا بأس بما رتبها من مغلطات فاختار احد الوقف او لا فاعلم ولم يقيد وابطاح الوقف
 فان لم يخص هذا اجزا اذا كان كل من الوقف على المسجد والباقي من مغلطات هذا القابل في الحكمي كما قلنا
 لفظه اوله وانما قلنا ذلك لانه من هذا الكلام المذكور في احكام المسجد المعنى ما اذا اختلف الوقف او اختلف
 على حضور المارة والكلام المذكور عنه ولو عني المصارف عني المارة قلنا هذا المعنى بعبه قوله في
 اول الكلام لا بأس للمعني خلط علمها فان اختلف لا يخص بالمارة والكلم من قوله في آخر الكلام اختلفا الوقف
 ام لا راجع الي جميع ما تقدم وهو قوله لا بأس للمعني خلط علمها بعبه وقف اخر وانما جازيت
 منها للمعني وانما جازيت من غير رجوع الي سبيلة الحكم اختلفا واحاب الشيخ عليه السلام
 بكثابة عبارة القيل اذ قال بعد بها ومنه يعلم قولكم واسد اعلم **وسئل** ما قولكم في قولكم

الواقف

الواقف وقف هذا على نفسه ايام حياته يتبع ذلك سكنوا واسكانا واستغلا لا من بعد وفاته عني اخيه
 لصاحب سيدة الفز وسادات وعني والذين من النسب واخيه ما ماتت عني باوادي من سيد سادة
 قاضي من الاولاد بالوحي بينهم ثم عني اولادهم ثم عني اولاد اولادهم وذريتهم ونسبهم وعقبهم
 الكبر والاني في ذلك سوا الطبقة العليا منهم عني الطبقة السفلى عني ان من مات وترك ولدا
 او ولدا او اسفل من ذلك انتقال نصيبه لولده او ولده ولده وان غفل فان لم يكن له ولد ولا ولد
 ولد ولا اسفل من ذلك انتقال نصيبه لمن هو في درجته فاذا انقرضوا كان ذلك وقف عني كذا
 ثم ماتت الزوجة في حياة الواقف قبل انتقال الوقف اليها ولها اولاد ثم ماتت الواقف بعد ذلك ولم
 من الاولاد البنت الثانية لا غيرها قبل انتقال اولاد البنت التي ماتت في حياة الواقف قبل نفوق
 في الوقف واسد اعلم **سئل** ما قولكم في انتقال الوقف اليها من الوقف عني من الوقف عني
 قبل انتقال الوقف اليها **الجواب** لا يستحق اولاد البنت التي ماتت في حياة الواقف قبل دخولها في الوقف
 مع وجود بنت الواقف لانهم لابد خلولة في قول الواقف عني من بعد عني اولادهم وقوله الواقف الطيقة
 العليا عني الطبقة السفلى وان ثبت استحقاق اولاد الاولاد عني انظر في الاولاد حديث قل عني
 بعدهم عني اولادهم قبل استحقاق اولاد الاولاد بعد انظر في الاولاد ولا دخول لهم في قول الواقف
 عني ان من مات منهم وترك ولدا او ولدا او اسفل من ذلك انتقال نصيبه لولده لانه لم يحصل
 لانهم استحقاق ليعتقل نصيبها الي اولادها وكما هي اهل انه لا دخول لهم في قول عني اولادهم
 لان قول الطبقة العليا عني الطبقة السفلى عني من ذلك ولا دخول لهم في قول عني ان من
 مات منهم ليعتقل نصيبه لولده ما قدمنا من انه لم يحصل لانهم استحقاق ليعتقل الي اولادها
 واسد اعلم **سئل** ما قولكم فيمن وقف وقفا وعني دين فهدى بالحبس فاجر الوقف من الدين بمرح
 بربع المارة عني عني عني اطلقه حتى يهدي معه ما عني علة المايحار في كون المارة
 مانعة من الطلب باجرة المثل ام لا **الجواب** الرمي بان الاجارة والابن باطلان لوجود الاكره ولا
 يمنع من المطالبة باجرة المثل بل لا يتعاقب فيه واجيب بان اجارة الوقف بدون اجرة المثل بما لا يتعاقب
 فيه لا يجوز والمارة من عني علة المايحار لا يبدل فيهما ما يورث من مغلطات المايحار فيسوغ من الطلب
 باجرة المثل على احد قولين او يقيم القاضي فيما لم يبدع ويطلب عني الفوق المخر بعد دخول
 علة المايحار في الاجارة هذا ان كان هو المستحق للربح ومن ذكر الموقوف في المايحار في السامع والمخر
 وبعضهم اطلق بان من اجر فله المدعوي كما بيناه عن فضل المايحار واسد اعلم **وسئل**

كما

ب

[illegible]

۷۶

[illegible]

في

[illegible]

امناء

[illegible]

البنت وأما وأبنت كل منهما فتجب وقضية الملكة أو لا في يوم وقوع نكاحها لئلا ينشأ الفرج بينهما
 وجعل سبق العقبين ينشأ اليوم إلى الوقفية أو التملك فيما قبل بالملك الصادر للام أو للبنات دون وجه
 قضية نظر إلى أنه عام للملك بوجه من صفته في ملكه كما ينشأ من جهة صغر التملك وأما الوقفية إذا
 صدرت بعد عتق فليكن أن تصدق بها للمخرج وقهرها رعاية في أهلها سيما بعد بيعه بوجهه الناس كما هو في جملتهم
 في مواضع ذكرها في أفضلية عند نزولها أسقوط أفضلية بالتزوج مع جمل الأم على وقوع
 التملك والوقفية معا ويكون أن لا تكون في المال إذا تنازعه الشان ولا يثبت بها يقسم بينهما ووجه البيت
 في الوقفية من حيث سبق أحدهما في ملكه لا يثبت إذا عقد كما لو كان في يوم واحد وعلى كل من
 العقبين بينة وجملة السابق منهما لم ينجى بالوقفية لانه أحق حقا في حق الله تعالى وفي الألف والوقف
 حق الله لا ينفق بالأساقفة **فصل** في تملك الأب لوقف المكان لمصلحة ابنته في خارج سابق لم يدر
 فيه معارض من قضية بعد ذلك معارض بالتملك أيضا دبرين الأب ليس بالوجود أعذر حصته المقتضى
 على قرأها بأن أحق لاختارها لكونه متقدما على وقفيته كما لو كان عدم التقدم فلا يبري أثرها إلا
 على نفسها خاصة لا على غيرهما من أمه من أمه استحقاق في الوقف وإذا وقع التعارض بين الوقفية والوقف وبج
 التملك السند للأخذ من الواقعة فهي بينة أخراج لأن الوقف من قبلي الملك المطلق قال في المداينة
 وذكر سيد الدين في فتاويه الدعوى في دار الوقف على سولي الوقف حتى زهوا قام المولى على الوقف
 وأقام المدعي بنية على الملك وذو اليد هو الموقوف لا يستعمل بنية ذواليد ويقضي بنية أخراج
 هذا إذا كان هناك خارج واضح اليد أما إذا لم يكن فليفت على ذلك الذي ذكره القنية ولغة
 وغير الخلف أهدي عليه بأمرانه بأعها من خمسة عشر سنة وأدى آخرهما وقف عليه سجي رافا ما
 بنية هيئة مدعي البيع أولى وإن ذكر الوقف لبعده هيئة الوقف أولى لا ينقص مفضيا عليه فلا بد من
 السبقين لينة الملك مع بنية الضيق والملك كالأعتاق هذا الكلام وأقول أن كلامه وتعليقه
 يعيد أن الوقف كالمعتق بعيد أن ذلك إنما هو على القول بأن الوقف كالمعتق وإن حكمه فيه يكون حكما
 على كافة الناس بالمعتق والمعتق خلاف حدي لو ثبت الوقف وأدعي خارج أن الموقوف مملوك أو أمة
 ذلك بأخذه من الوقف بخلاف المعتق لأنه قضاء على الناس كلهم وهذا المبدأ شليم صحة البينة
 بأن حكم الحاكم يبري معها لأن رتبة الشا عندنا لا يجوز وقوع كل من أحق الناس على موجودة أمة
 الأولى دفع وأما الثانية فلأن رتبة الأول عندنا لا يبري من رتبة الثانية فيكون الأول كالقوله في المداينة
 ذهب الشان دار الواحد على العكس وما نحن فيه من صورة العكس وإن أم تصح البينة لأنهم

الوقفية تكون ميراثا وأما علم **فصل** حاكمكم فمن وقفت وقفا شرطت فيه أن لا يعرف من ربع ليعتقها
 فكان وفلا أن ذلك أمة جارية ثم من بعد كل منهما يعرف ما كان يعرف منهما لا ولد بينهما المذكور ثم من بعد
 لا ولد بينهما ونسبهم المذكور من المذكور فإن مات أحدهما لم يبق لها ولا ذكور يعرف ما كان يعرف
 لها لم يبق زيادة على ما كان من ذلك الجهة الوقفية فلتعتق أحدا منها بالوفاء أو ما تركت أولاد أذكورا
 ومن لم يولد له من عتق شرط المذكور ثم ماتت الثانية عن غير أولاد فليخرج حصته بالجهة الوقفية
 أم لا ولد رفقتها المتوفية **فصل** لا ترجع حصته بملكية الوقف ما دام من العقبين أو ذرية أحد منهما
 موجود إلا أن الرجوع إلى جهة الوقف شرط بملكية أمه أو أن ترضى من ربه بما يبرئ بذلك هرة أنه لم يرجع
 حصته لأولاد رفقتها كما هو المثل من غير الوقف أو يرجع للغير إلى أن يرضى وتعرف من ربه بما يرضى
 لمولود الوقف لأن الوقف إنما جعل لذرية كل واحدة منهما حصته أصلها بحيث قال في بعض النسخ واحدة منهما
 يعرف ما كان يعرف لها من ذلك لا ولد لها وما قالوه من أنه لو قال وقفت على ولدي هذين ثم توفيت أحدا
 إذا انقضت في عتق أولادها قد ذكرناه أنه إذا انقضت أحد الوالدين وخلف ولدا يعرف نصف العتقة
 إلى الميراث والنصف الآخر في الغنل فأقامات المولود الآخر يعرف جميع الغنل إلى أولاد الأولاد
 لأنه إنما جعل لأولاد الأولاد ولا بد بعد انقراض البطن الآخر كما ذكر في الأساقفة في باب ذكر الوقف على أولاد
 لكن حيث كانت أولاد رفقتها فقر يعرف حصته المستوفية لهم لأن فيه خروج عن عدة شرط الوقف
 يعني سوا قلنا بأنهم هم مستحقون من حيث كونهم من أولاد أحدي العقبين كما هو المثل من عتق
 الوقف ومن حيث كونهم من العقبين كما هو مذكور لفظ الوقف وبإعاده الموقوف المذكور لأنهم لم
 يدسوا في الأول فقد نكحوا العتق وأما علم **فصل** حاكمكم في شخص غرض براض من راض
 ثم ثبتت وقفتهما وحكم على الفارس بعد غرضه فليعلم غرضه فليعلمه ملكا لارض بنفسه
 فليكونا ضامنا أولاد إذا ألتا غرضي في الارض كان يساوي أكثرهما يساوي الثاني من حيث يكون
 أم لا **فصل** في حبس بستان غرضه بطريق المعتدي وحكم عليه الفاسي بقلعه ما رستقت القطر
 لعلو عليه الصلاة والسلام ليسن لذي عرق ظالم حق فاذ أقتل من لم ولا ية على الارض
 منها صلب يجب لم يبق لصاحب الشجر شيء منه فلا ضمان عليه لأنه بمنزلة طرح ملكك لغيرك
 بنفسه كما هو جوابك في الشجرة إذا كانت أعضاؤها متصلة في ملك العين فانه إذا قطعها
 صاحب الملك من غير أن يكون قطعها من غير ذلك الحق انقطع لصاحب الشجرة والخاص الذي هو
 صاحب الارض المستوفى لما ضمان عليه مع كمارح بذلك صاحب العدا بنية الرابع والثلاثين

المذكور ويكون له بعضه كتب حساب ونظم في كل شيء كما اعطى ان يقول على المصارف المذكورة في قبضها
 ومن هذا لا ريب ان كتابه ما عايناه في نسخة في كتابه المذكور في وقته لوظيفة المباشرة به المذكورة في
 بالعلوم الذي عينه زيادة على معلومه الشاهد بكتاب الوفاء في كل ما لا يكون لوظيفة المباشرة
 هي المباشرة بعينها وما حكم **فصل** عبارة الوفاء تصفي ان تكون وظيفة المباشرة في الوقت
 الاول هي وظيفة المباشرة في الوقت الثالث وانما وظيفة واحدة الثالث زيادة على ما عينه في الاول
 لكون الوفاء زيادة على معلومه الشاهد بكتاب الوفاء في كل ما لا يكون لوظيفة المباشرة في وقت معلوم
 راجع الى العالم المتقدم في مصارف وقته الاول كما اشار اليه بقوله الشاهد بكتاب الوفاء في كل ما لا يكون
 اذ لم يقدم في مصارف الوفاء الاول عينه اي عين العالم وعما يتدبره لعل اول الوفاء يكون هو المصروف
 في وظيفة المباشرة ثم زاد له معلوما في مصارف الوقت الثالث وعين من ينظر في ذلك بان يزيد اوله
 اولاً ثم يتبينه لا يقتضي تعدد الوظيفة كما ذكرناه بل يكون مصداقاً للطلاق الاول واسم اعلم **وسيل**
 ما قولكم في رجاء عليهم مكان وقت وسكن كل منهم جانباً مدة وسكن احد من بيت كبير من المار في كل من
 يسكن في ان يقول انا سكن في الكبير بقدر ما سكت ام لا **فصل** ان شرط الوفاء لهم الاستقلال فليس للبدن
 منهم السكنى وما ان شرط الوفاء لهم السكنى في السكنى من لم السكنى في خصوصه على وجه
 الاعتدال ويعبر بيمينه في البداية واسم اعلم **وسيل** ما قولكم في امرأة وقفت وقفا على اولادها
 الاربعين **مسألة** وعاد وزين وقفا على المراتي بالسوية بينهم ثم من بعد **مسألة** على اولادهم ثم على اولاد
 اولادهم وذرهم ونسبهم وعقبهم الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى من نفسها ثم من بعد انقل
 على هذا التي يبرر في رجب ذلك على جماعة عينها بكتاب وقفا وحكم به حكم ما في رجب في
 عن عين ولد وما تفرد وترك بنفا وما تفرد عن غيره ولما ثبتت زين على هذا التي يبرر
 على السبب باخت ابراهيم زين ام تستحق ما كان يستحقه والدها مع وجوب سهمتها زين المذكورة
فصل احباب الشيخ المزمعي لاحق لولد الولد مع وجود احد من اولاد الوافقة على بقولها ثم من
 بعد **مسألة** على اولادهم ولعلوا بها الطبقة العليا على الطبقة السفلى وحياب الشيخ على تعدد
 بقوله كحياب ذلك وحياب الشيخ الطبقة دي معناه وكبت بقوله كحياب الشيخ وحياب الشيخ وحياب الشيخ
 أحد من اولاد الوافقة المذكورين على حق كحياب من بعد **مسألة** على اولادهم لكونه على يانارهم
 اسدانه لو قال وقتت على ولدين هذين فاذا انقضت هني على اولادهم ابداً ماتا سلكوا
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا انقضت احد الوالدين وخلف ولد ابراهيم نصف

الفلة الى الباقى والكشف الاخير صرف الى الغنى فاذا مات الولد انصرف جميع الفلة الى اولاد اولاده
 لان مراعاة شرط لازم في الوقت وهو انما يصح لاولاد الاولاد بعد انقراض السنين الاول فان مات
 انتبه ما في الاسعاف وما قيل ان قوة الواقف من نفسها يمنع من ذلك لانه يقتضي ان لا يخفى العليا
 احد من الطبقة السفلى الا اذا كانت من نفسها ليست من ذرية العليا الموجودة حتى يحجب بقاها
 ان قوله على ان الطبقة العليا الى ان قال من نفسها شرطاً لما اذا كان هناك مقتضى لدخول الطبقة
 السفلى مع وجود العليا كما لو قال الواقف مثلاً وقفت على اولادي واولاد اولادي فيكون قوله
 الطبقة العليا يحجب الطبقة السفلى شرطاً لما اذا كان هناك مقتضى لدخول الطبقة السفلى مع وجود
 العليا اذا كانت من نفسها اما اذا كانت من غيرها فلا تكون مخرجة مع وجود العليا بل تستحق وتكون
 داخلية مع وجود العليا حيث لم تكن من نفسها واما ما ذكر من كلام الواقف هنا فليس بذلك مقتضى
 لدخول احد من الطبقة السفلى مع وجود احد من الطبقة العليا لتكون العداوة شرطاً له لان الوفاء
 ليس على اولاده باسما بهم الا علم ولم يجزى للحد من بعد **مسألة** مطلقاً مع وجود احد منهم حيث قال
 ثم من بعد **مسألة** على اولادهم كما ذكرناه عن علي بن ابي رافع في قوله وقفت على ولدي هذين في قوله
 العداوة شرطاً للسبي لم يوجد مقتضى لدخول هؤلاء ما لو كان هناك مقتضى لدخولهم كما لو
 قال على اولاد اولادي كما قد شاع واسم اعلم **وسيل** ما قولكم في قرافي وقفا وقفا على اولاد
 واولاد اولاده ونسبه وذرته **مسألة** على الطبقة العليا الطبقة السفلى على ان من مات
 منهم وترك ولداً او ولداً انتقل نصيبه لولده ثم من بعد **مسألة** لغير الضاري بالقرابة ثم لغير
 الضاري ابناً كما لو اوصى بذلك حاكم خفيف مات الواقف عن ولدين وابنتين وولد ولدي
 مات في حياته بعد الوقفية فهل يدخل في ولد الولد المذكور مع عمه وعمة ام لا يدخل لولايته
 لم يتناول غلة الوقف واذا قلتم لا فلي اذ احكم احكام الخلف باستحقاق ولد الولد معهم اذ
 ليس في لغز الواقف ما يقتضي اخراجه بهل عمنه من ذلك حكم الخلف بالموجب ام لا عينه
 لان بعده حادث لم تكن حالة الوقفية **فصل** حيث كان ولد الواقف الخلف للولد موجوداً
 وقت الوقفية فقد دخل في الوقف لانه قد وقف ابتداء على اولاده او دعيته انتقل نصيبه
 لولده وليستحق مع وجود عمة على ان مات منهم انتقل نصيبه لولده ولا ينافيه
 قوله الطبقة العليا يحجب الطبقة السفلى لانه قد خصص ذلك بعدد قوله على ان من مات
 منهم وترك ولداً او ذكراً او اسفلاً من ذلك انتقل نصيبه لولده ويعلم به لتشره وغا

ضم

كان يحرم مع وجود طهارة اعمى منه لوماته ولم يكن داخل في الوقت وقت موته بان كان محرم فليس هذا
ثم رجع الى حال هذه القضية بصورة ما اذا وقع على نفسه ايام حياته ثم من بعده على اولاده واولاد
اولاده الى اخر ما تقدم فمات احد الاولاد قبل موت الوافد ودخل في الوقت وظل ولم يمت الوافد
عن بنتي ولولده الذي مات قبل دخوله في الوقت قبل ان يمت ميرود وجود عتبه ام لا فاجبت بانه لا يدخل ولد
ولده الذي مات ابوه في حياة الوافد قبل دخوله في الوقت مع وجود عتبه لان الطهارة العليا تختص
الطهارة السفلى ولم يستحق شيئا يستحق فيه لولده مع وجود من هو اعلى طهارة واما الوافد في
قوله ثم من بعده على اولاده واولاد اولاده من وان اقصت الشريك كذا يعبر عن العلم بعقبه ما ذكر
بيده بقوله تجب الطهارة العليا الطهارة السفلى واما لم يمت حكم لعدم دخوله في الوقت من ان يحرم الخالف
عقبتي من عتبه واسم اعلم **وسئل** ما قولكم في امرأة وقتت وقعا على نفسها ايام وعي زوجها
فلان تحقق به ايام حياته ثم من بعده على اولاده واولاد اولاده وورثته وسنذكر عقبه ثم من
بعدهم على حياتهم معنفة لكتاب وقتت وسقطت لنفسها الادخال والاخراج والتعجيل والتأخير
والاستبدال والزيادة والقصص ان كالم بالبدن ذلك المرة بعد المرة ثم بعد ذلك استبدت على
نفسها انما كالم ادخلت فلان في وقتها او جعلت ناهرا كان غفرا حاشه ثم اظهر فلان اجتهادها ادخلت
في وقتها فبقي الادخال صحيح ممول به وبهل اذا مات الزوج وظل اولادها يستحقون هذا الوقت
بعد وفاة والدهم ام لا **فالجواب** حيث استوفت لنفسها ادخالها في اصل وقتها ثم استبدت بعد ذلك انما
كلما ادخلت فلان في وقتها كان خروجها لا يبرح دخول بعد ذلك ويكون الوقت للزوج ولورثته بعده
والحال ما ذكر من غير زيادة واسم اعلم **وسئل** ما قولكم في جماعة يبدون اراهمي معدة وسعيا لها
لما عتت اليهم وقتوا ساعيا انفسهم مدة حياتهم ثم من بعدهم على منسكهم ثم على كذا في وقتها ما هو
موقوف لما كذا كما في بعض الوافدين المذكورين واعلم اني تحت ايديهم بغير طهارة الاستنجاء السري
ومنها اراهمي ملك لهم ينفقونها بالارث السري وحكم حكم خرج عوجب هذا الوقت قبل هذا
الوقت منها ما صريح وحكم ايض صريح ام باطل عتقتي ان الموقوف سابقا لا يجوز وقته
واستدرك الحكم على ما يجوز نفسه وما لا يجوز فادامات تمنع هؤلاء الوافدين والحال كما ذكر
وظل ورثته لم يستحقوا ما يخص مورثهم من منفعة الارث والى السعيا المستحقة معهم وتسم
بهم ام لا وهل اذباغ بعتية الوافدين بعض الكارهي الملك المذكورة او جميعها بيمانها وحكم
من خرج عوجب البيع المذكور هل يكون بينهم رجوعا منهم في الوقت ويكون عوجب كون الحكم بالو

باطلا

باطلا وما كان الاراضي المذكورة لم يحكم حكم بلزومها **فالجواب** المانع وقت ما كان موقفا فاسانها لحد
ملك الوافد فيها واما اذا حكم لحكم بلزوم الوقت الذي بين ان بعض الموقوف لم يكن في ملك الوافد
فهو بمنزلة ما لو حكم حكم جميع المالك المستحق ثم بين ان بعض المالك لم يكن من حكم له جميع المالك
الشخصي عاين ان في كل قسط من بعض الحكم به مستحقا ولم يخرج من قال ان الحكم بطل في جميع الموقوف
كون بعض الحكم به مستحقا للبعض والا فليس عدا جميع المالك من حكم لم يبالا بها لم ينبت له الا الحكم
واما كون النجس ديمهم يكون رجوعا وبطلان الوقت في عين حكم باطلا لم يخلو لان قوله اني يوسف ان الوقت
صحيح محي وقته وقد صحح عليك الرجوع عنه وهذا بتسليم ان الحكم في الوقت قبل صحح اما
اذا قبل ببعثته ووقع حكم بلزوم من كلا سبيل البطلان نعم يتأخر ذلك على عين قوله اني يوسف ان الوقت
الحكم بلزوم مواسم اعلم **وسئل** سأل عتقتي قاضي مصر عبد الغني الشافعي عن عتقتي وصومته عن حكم
الشرايف يحيط بالادخال والوقت عتقتي ولدتي ثم للمساكني قال قلت لولده صلبه يتوي فيه
الذكر والانثى فان لم يكن له وقت الوقت ولم يلبس كانت الفتلة لم لا يتركه فيها من دونه من ولد
الصلبون ولا يستحق فيه ولد الميت في الرواية وبه لا يخفى هلاله وعن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
واسكنه كحضا واذا قال عتقتي ولدي وولد ولدي ثم للمساكني استنشد حديق الصلبون واولاد
نفسه اولاد بناته كذا اختاره هلاله والحضا في صحيحه فاضحان ونسب الامة السرخسي بان ولد
الولد اسم من ولد له وابنته ولده في ولد له ابنته يكون واسم لولده حقيقة الا ان عليا التزك
ذهب الى عدم دخوله اولاد البنات في هذه الصورة ايضا عتقتي ما اذا قال عتقتي ولدي ولديهم
قالوا لانا كخطير صلب فرج العتيد والوجه الذي ذكره شمس المائنة صحيح من حيث اللفظ
لكن وجه في الرواية التمسك بالعرف فانه يتبادر من قول القائل ولد ولد فلان كذا يجوز ولدا بنوكا
الوافدين مستوف الى الولد كما يقال ولدت فلانة فقال اولدت ولد انثى فان هذا الاستعمال
في عرفهم بخصوصه قال الطرسوسي بعد ان نقل عن عاتبة الحميد والذين في كحضا في بطلانها
وخزانة الاخراج وفناوي فاضحان وفناوي احكام السبي ودقات احكام السبي والتجسس
والزبد وروضة الناطق وسأرح مختصر الكرخي للفتوري والتعريض شرح جامع المسئلة فتحرر
من بيان هذا الحكم ان اولاد البنات لم يولدوا في لفظ الاولاد لا في عرف راية كحضا وبطلانها
ونجس الرواية لا بد خلون عليه الفتوي ولو قال عتقتي ولدي واولاد ولدي قبل يدخل اولاد
البنات من غير ان يكونوا في المسئلة روايتان نقلت الطرسوسي عن بعضهم ثم من بعد وقال

م
ب
ن

ليس الامر كذلك لان تعليل الاعصاب يرد به ولو ذكر عسر بطون على في الرواية فلو كان ذلك لفظ المذكور عام
 فهو من مسلم لان العرف يقتضيه انه كلامه في الجواب الشيخ علي القندي في تخريج جواهر في علم الشريعة
 جليل بان ابن ابي عمير على قوله وهو عليه يجب ان يكون من اهل التحقيق والافتان مع وفائه للملا وعلى
 الشأن لانه يكون له طبيب ليل او كما عرف سبل جميع الكلام من عيني خبر المرام فليكن ان خبر السيلاني بهما
 انفع الوسايل وقد نفى عنه الفتنة بعض المحققين كما سنعلم من مسلكنا في الخبرين بل هو موجود في كلامه
 يظهر لتمامه وقد قال الكمال بن الهمام في عني الهداية المسمي بفتح التمييز للعجز المقيم ولهم
 في الولد ولد اولاد فقال علي ولدي ولد ولدي استركه الصليبيون واو لا د بني واو لا د بنات
 كذا في هذا وهذا واعضاف وصحة في قاضي قاضيان وانكر اخفا في رواية حرمان اولاد البنات
 وقال لم اجتمع في قوم بر وابتدئ من اصحابنا واغاروا في عني ح في اوصي بثلث ماله لولد زبير بن عبد
 الله فان ولد له ولد ذكور وانثى لصلبه يوم يموت الوصي كان بينهم فان لم يكن له اولاد لصلبه
 بل ولد له من اولاد الذكور والاثنا كان لا اولاد المذكور دون الاثنا فكانهم في قاضي علي ذكره في
 سمس الائمة بينهما وبني هذه وذكر الفرق المشهور الذي ذكره في ثمانية والظهيرية وكما في
 وعينها ما هو معلوم عنكم فهذا الحق بن الهمام المعروف بالتحقيق بيني الخاوي وهو العام قد
 اهدى علي هولا الائمة العظام لما يملأ فانه يميز ابي يوسف واما اخضا في هو اسم من لا يخفى فضا
 كيف قد سئل بالفضل سمس الائمة اكلوا في فقال ابو بكر اخضا في امام كيم في العلوم يجمع الفتا
 يعرف اخذ في به امة المسألة الساقية في ارضه من العلم منهم الامام الواصي الي رتبة الاجها
 في الدين السكي والامام المعروف بحال لواء الدين الشيخ سراج الدين البلخي في كتابه في علم
 الشيخ كما في كتابه في علمها وماله في رسالته واما في هذا في سمس الائمة السرخسي في كتابه في
 وعينه مما هو معروف في الطبقات يعرف مقامه وبعض من الاعتقاد على في حوكمها في بعض النسخ
 بذكره هنا وانما في نفي الامام اخضا في لم يجد من يقوم برواية حرمان اولاد البنات في صورة ماله
 قال ولدي ولد ولدي فيعلم من ذلك ان الصورة التي بصيغة اجمع ليس فيها اختلاف رواية فضا
 بل هو اولاد البنات فيها رواية واحدة في هذا قال الشيخ مساجد في الدين بن السخنة في شرح
 المنظومة وبنح ان في رواية الدخول فضا لانها في حق رحمه الله تعالى والكراد بهم في شانه
 هذا الجواز وابي يوسف رحمه الله تعالى وقد اقم الي ذلك ان الناس في هذا الزمان لا يهتمون
 ذلك ولا يقدرون عليه وعلمهم وعرفهم مع انه حقيقة اللفظ كما قد ضاهوا ما علم وقد

وقد استخرجنا هذا المصدر المجلد في كمال ما به رحمه الله تعالى منها وقصر من الهمام في الاعتقاد
 على هولا الائمة العظام وقال يوقع جهة الاختلاف في الصورة المذكورة اعني المشتبه على حجر والشكر
 بعد ما نقله صاحب النسخة عن سمس الائمة السرخسي بهذه العبارة وذكر في هذه الصورة ان اولاد البنات
 يخلون رواية واحدة انه كلامه وبهذا البيان الواضح والبيان الموضح بيني الحق وانقر ان ما وقع في بعض
 الكتب المتأخرين والواقعات ومحيط الرضوي في الدين السرخسي وفيه من ذكر اختلاف في العبارة المذكورة
 من قبلنا في خلاف في احدى الصور بيني في اسعدي للخراب مع قيام الفرق بينهما كما لا وما ذكره في بعض
 الحكم فيها كما ذكر لا يجب عليه ان يقول ان اريد ان الولد لا ينسب الا لالام لغة وشيئا فلا وجه له
 ان لا يسميه وصحة قوله الواضح وقتت علي اولاد بني اعتباره شرعا وان اريد ان لا ينسب اليها
 عرفا في دفع ولد النبي عن الدخول في الصورة المذكورة لماعرف ان دخولها فيها حكم العبارة لا يحكم
 المرفق والذخول حكم المرفق انما هو في صورتين الوجه الاول يعني صورتين ولدي واو لا د في النسخ
 المذكور ينطبق على التعليل فيها انه ما نقلته في قوله المرفق يختلف باختلاف الزمان والمكان وقد ذكر
 شيخ الاسلام بن السخنة ان العرف موافق للتحقيق المعنوية والظاهر ان راد في القاهرة المصرية وفي
 زمانه الذي هو قريب من زماننا فيجب المصير اليه والمطالبة عليه واستصحابه في الوفا والارشاد
 الي سبيل التحقيق والتحقيق بهذا ما نشير من التعليل مع تكثير اسباب التوفيق اهنا هذا العنصر
 او تلك باي تحيي تبليهم ناذ اخضا في جابر الجاهلي واسم سمس انون في علم وكتبنا انما في علم الواقع
 في الولد ولد الولد لمقصود صاحب صيغة اجم قد قال الكمال بن الهمام في عني الهداية في علم في الولد ولد
 الولد فقال علي ولد ولد ولد ولد في استركه الصليبيون واو لا د بني واو لا د بنات كذا في هذا وهذا
 وعنه في قاضي قاضيان وانكر اخضا في رواية حرمان اولاد البنات في علم في رواية في بعض النسخ
 واغاروا في جابر الجاهلي في اوصي بثلث ماله لولد زبير بن عبد الله ولد له ولد ذكور وانثى لصلبه يوم
 يموت الوصي كان بينهم فان لم يكن له اولاد لصلبه بل ولد له من اولاد الذكور والاثنا كان لا اولاد الذكور
 دون اولاد الاثنا وكانهم في قاضي قاضيان في علم في عني ذلك وفي سمس الائمة بيني وبينه وبين القيس وهو
 ما ان ذكر في الوقف ولد الولد في عرف في علم في سمس في قاضي قاضيان في نوه في علم في علم في علم في علم
 الولد يتولد ولد الولد يتولد ولد البنت عندنا صا اقول وقول عندنا في علم في علم في علم في علم في علم
 يوسف وبقية الاصحاب في علم في علم ان الامام اخضا في انكر ان يكون هناك رواية في علم في علم في علم
 البنات ان ذكر الواضح اولاد الاولاد وجعل من قال ذلك اغا هو بطريق القياس على صيغة ما روي في علم في علم

بنا

د

في الاوهي ثلث ماله لولد زيد لانه رواية وما يدعي ذلك ما نقله الحكماء عن الامام محمد بن يوسف وولد
 النبي عند ابيها واولادها لثلاث ابناء ابيه قوله من قال انهم الرضاية من اولاد البنت في صورة ما لو قال ولي ولد
 ولدي فان كونها رواية يقول بنبك ولم يطلع عليه ما حمل الامام الخفاف حتى انكر ان يكون بذلك رواية خصوصاً
 مع قوله محمد عند ابيها بل انه ليس في الرواية وانما هو بطريق القياس كما تقدم ولذا جرحه قاضيان في حديث
 ولد البنات عند ذكر ولد المولى كذا في البرزانية كذا لا والقبيل بذلك بهللا تهذيب الامام ابي يوسف والامام محمد
 الذي قال في حقه سمي الملية ابو بكر الخفاف امام كس في المعلوم بفتح الاقدا به ولذا قال الشيخ سمي الملية
 بن السخت في غم الخطومة وينبغي ان يفي رواية الدخول قطعاً لان فيها نص محمد بن حبيب قال عند ابيها ولو انكر
 بهم في شرا هذا النوع واعتبره ولذا الامام عجل الله اسماؤه انه اعتمد عليه بولاء الملية مثل ما وقع في الامام
 كذا في رواية وقال ويظهر من شبهة الاختلاف في الصورة المذكورة اعني السخنة عاي الجمع والمكافاة نقله
 صاحب الدخول عن الامام سمي الملية السرخسي بهذه العبارة وذكر في هذه الصورة ان اولاد البنات يخلون
 روايت واحدة وانما الروايات في هذا اذا قال اصوفي عاي ولدي كذا على لم يند ما ظهر في وما يدعي في قوله
 اولاد البنات في ولد الولد ما ذكره صاحب السخاف في لوقا على نكر ولدي وذكر ولد ولدي يكون
 للمكر من ولده لصلبه ولذا ذكر من ولد ولده ويكون الذكر من اولاد النبي والبنات في الفلتسوا وما يدعي
 على دعوى في النسل ما ذكره في السخاف اي بعد هذا الكلام يقول ولوقا على النكور من ولدي وعليه لا يكون
 من نكحي من نكحي يكون عاي المذكور من ولده لصلبه وعليه اولادهم من النبي والبنات وعاي كل من ذكر في
 سوا كان من ولد من النكور او من ولد البنات فدخل اولاد البنات في السخلة الاولى في ولد الولد دخل
 في السخلة الثانية في النسل واسا علم **وسيل** ما ذكر في رواية شرط النظر لولده وذريته وزوجه وشرك
 لنفسه الزيادة والخصان والادخال والخارج والغيره السخلة ان يشترط من الشروط مخالفة ما روي
 اشترطه الا ان قال وجعل ذلك من بعده لزوجه فخاله وكل من اولادها واولادها بما ليس لغيرهم
 لعدم فعل شي من ذلك عند هذه عبارة الواقف في حال النظر في فائمة لزوجه الواقف وبنته خديجة ثم ان
 خديجة رزقت بنتاً سمي سعد الملوكة واسدت امها خديجة هبتها من النظاره بحق النصف لزوج
 بنتاً سعد الملوكة وكل من توفي منها يستقر نصيبه لمن يتبع وحضرت فائمة زوجة الواقف وحده سعد
 الملوكة وصنف سعد الملوكة ثم قال الموتى وعقبتها ذلك صار كامل النضر مستحقا كابي عاي وزوجه
 ومن توفي منها يستقر نصيبه نصيبه لمن يتبع وصار شرط الزيادة والخصان والادخال والخارج في صحة
 لغير سعد الملوكة بعد وفاته خديجة فقامت بنتا لغير الواقف وادعت ابنته كامل النضر اليها بنصف شرط

الواقف ذلك للولاد ولا ولد له عنهما ووفاة الزوج وعدم شرط الواقف جعل اسناد للنظر بعد زوجته
 واولاده واسنادها للنظر لم يوجب على ان ذلك لها فاقلي من شرط النظاره لعموم الاولاد والزوجة لغيرها
 باخر اجاب يكون عدم شرط الزيادة في فعل يخص بكامل النضر ثم يحق حصه الولاد وحصه الزوجية فيهم
 فيها القاه في من غيرهم وبما اقدمه في الاسناد الي القاه في من غيرهم النظار بالشرط صحيح وصحة النضر
 لعدم اتمامه في غيرهم وبما شرط الزيادة والخصان في الزوجية وكل من اولادها وان لم يشر فيهم من
 بعدهم فعل شي من ذلك شرط اخر يكون عليه المولى **للقا** الذي يظهر استحقاق البنت للنظر حيث كانت
 لمصلا ولم يبق احد من زوجة الواقف ولا اولادها لم يحول لهم الادخال والاخراج لعدم نص فيهم باخر اجاب
 بل لما جعل النظر لغيرهم وزوجه من غيرهم لم يوجب انظرنا ولم يبق احد من اولاد الواقف عن بعده كانت
 مستغنة بقوله الواقف ولا شرط النظر لولده لم يوجب حق لها بذلك قطعاً ولم يوجب له ما يدعي على سبيل
 القتل لعم السرخ باخر اجاب والقاعدة انما كان ثابتاً بقوله بالشرط لغيره لوجعل الخراج بعد ذلك من
 شرط لا ادخال والاخراج على ما لا يخار مع منافاة ما تقدم على سبيل القتل وشرط لا يكون ان لم يكن
 عاي اسيلة ماق لم يصحهم اذا نصب القاه في فيما اخر لا يضر الاول ان كان مستوف الواقف وان كان مستوف
 ويعلمه وقت نصب الثاني فانه يعني لم يوجبوا اي نص الثاني عن الاول لعم خصوصاً وعيها
 صرح بان الواقف اذا مات ولم يبق الولاية الي احد جعل القاه فيهم فيما ولا يجعل من الاجانب احد من اهل
 الوقف من يصاح لذلك اما لانه استحقاق الاولاد من قصد الواقف نصبة الوقف اليه فقدم به انما رعاة اولاد
 الواقف حيث امكن يكون هو الاولاد وهذا عند عدم كون ان في كلام الواقف ما يقتضي الادخال هذا ما ظهر
 في واسا على لغيره الذي يظهر استحقاقها بالنظر حيث كانت اهلاً ويكون ذلك بمنزلة الوقف على الاولاد
 الاولاد مثلاً فانه يستحق من كان موجوداً منهم ولو ولد عيلاً ما لو كان الوقف عاي معيني ما لو وقف على
 زوجة وعمره وبكر الحسيني باعلامهم اوقال عني ولدي حسين الحسيني بالشرط واذا انظرنا في اولادها
 فانه اذا انظرنا احد الولد بن خلف ولدا لغير نصف الفتاة الي الباقي والنصف الاخر للفقير فان مات الولد
 الاخر يفر جميع الفتاة الي اولاد اولاده لو فخر فوا بني الوقف عاي بخمس وله الموقوف من الوقف عاي الحسين
 فليكن شرط النظر على هذا الحكم وبغيره عدم استقلالها بشرط الواقف فللقاه في انظر بها في الاما
 قالوه من ان الله اوهي الواقف لجماعة وكان بعضهم عني ما مودع القاه في جماعه وان راى القاه في
 اقامة واحد منهم مقامه فلا باس وان مات واحد منهم من ودي اقامه القاه في واحد مات وما كان واحد
 منهم فان كان ذلك لم في الاجابة كلفه بالتقريب بالولد الذي جعل له النظر في اولادهم لعمامه لعمامه النظر

للولد كما هو مستحق في الطبع واستمر له الزيادة والنقصان للزوجة ومن بعد ما خرج للزوجة أصله
 دالة على **قول** ما هو كذا في كتاب وقته بعد نصيب المصارع فان بقي شيء بعد هذه المصيبة
 يعرف ان اولاد الواقف المذكورين اولادهم سلكا بعد فضل ذوقها بعد اهل البيت لانهم في اهل البيت
 الاخير فالقرب ثم الى اولاد العصبات ثم الى ذوي الارحام ثم الى اولادهم وتكون المصيبة بينهم على
 طريق المار ذكر مثل حفظ النبي في هذه الصورة انما وجد من البطن الثاني انما ثبت الواقف وثبت
 ابنه من البطن الثالث انما ثبت ابن الواقف وثبت ابنه كيف تكون المصيبة بينهم **والجواب** في
 الاسلام ليس العلم الاعلام مولانا ابو الكود المعنى لاننا بان الباقية كما يكون للبطن الثاني للذكر
 مثل حفظ النبي والباب اذا كانت في هذه الصورة الزوجة مع مولانا المذكورين من اولاد بنات الصلب
 بل لهم حصص من الباقي ام لا **والجواب** ايضا بان لهم حصص من حيث انهم دخلوا في اولاد الاولاد من جهة ابيهم
 من ذوي الارحام حتى يتبينوا بالعضبات وجرمان اولاد ابن الابن الواقف لانه فيهم بدرجة واحدة
 هذا جواب فرض الله رجا في علي بن ابي طالب والشيخ عاكب القديسي بما صورته **الجواب** بان المذكور
 صحيحان فلهما بالمرضى كالمصونان والذي ظهر لنا في البيان ان الواقف جعل الوقت للولادة
 واولادهم طقة بعد طقة ونسلكا بعد فضل على الترتيب فاذا انقضت وكان على العصبات ثم اولادهم
 فاذا انقضت يكون على ذوي الارحام ثم على اولادهم واعتبر الترتيب في ذلك كله فالطبعة العليا
 تجب الطبقة السفلى على ما نص على الامام ابو بكر كخصا في وقت جماعة من مختصي كتابه واما ان
 اولاد البنات المصيبة يدخلون في اولاد الاولاد فقد ذكر الامام الاجل فاضلا في وواقف صاحب المصيبة
 ومكتب تمة الفتاوى فمن كان من ذوي الارحام انما يجب بالعصبات واولادهم ويخرجون عنهم فليهم
 يكونوا منسوبي الى الاولاد بالولادة والله اعلم وهو كما دي السبيل الرشاد واجتجوا كذلك
 لان قولنا نسلكا بعد فضل ينزل في قوله طقة بعد طقة المخرج في مراتب الترتيب بحيث لا يستحق اصل
 الطبقة السفلى شيئا مع وجود العليا وهي ما هو المرجح كما في الجواب من دخول اولاد البنات
 المصيبة في اولاد الاولاد لا حقيقة مولانا الحكام بنها لهما من اخذ من كلام الامام ابي الترتيب المرجح
 لذلك كما هي حاله وغيره من علي من قال بعدهم دخولهم اخذ من كلام مولانا كخصا في قوله انما تكون
 هناك رواية فغيره من اولاد البنات اذا ذكر الواقف اولاد الاولاد وجعل من قال ذلك انما هو بطريق
 القياس على صفة اخرى حتى قالوا ان الامام محمد بن الحسن قال ان ولده الولد بينا ولده البنات عند
 احتساب ما مراده بذلك ابواج وابواب وسف ولا شك ان هذا ينبغي له من قال انه في رواية جرمان

اولاد البنات فان كان في الرواية ذلك ولم يظهر عليها مثل الامام كخصا بعد خصص ما قول الامام
 محمد بن اولاد البنات ولما ثبت عندنا انما قيل ان ذلك انما هو عند عدم ولما ولد وسلكا
 اشارة الى بعض من كلامهم مما يستلزم الى خلاف الكلام وغرضنا بالاشارة الى بعض من كلامنا في
 شيء من كلام من قال جرمان في قوله عنه وانما هو مجرد تفيد وكذا بالشيخ الرضائي بان هذا ينبغي
 الواقف نسلكا بعد فضل وفرضنا بعد اصل الترتيب والصحيح من مذهبه انما في ذلك لشك وان
 معنى المصيبة بهذا الدلالة على استحقاق البطن الثاني بعد البطن الاول وانما ينقض البطن الاول
 فالمراد استحقاقه من وجه لا تفيد استحقاقه بوجوده منفردا بعد الذي قبله اذ كلمة بعد ليست بمعنى
 الترتيب في معنى مع وقد نص على ذلك اهل اللغة وسلكا على قوله تعالى على عبد ذك زعيم اي مع
 ذلك وقوله والذين بعد ذك دحاهما والله اعلم **والجواب** في ذلك وقوله على لخصا اي حياته ثم
 من بعده على اولاده بالطريقة الشرعية للذكر مثل حفظ النبي من ولما ظهر البطن من بعده
 ثم بعد ٢٢ اولاد اولاده نسلكا اولاد ذك كذا في قوله ثم نسلكا ثم عقبه كذا في طقة بعد
 طقة ونسلكا بعد فضل تجب الطبقة العليا ابد منهم الطبقة السفلى على ان من مات منهم ترك
 ولما اولاد ولد اولاد من ذك انتقل نصيبه من ذك اليه ولما كان اذكر وعي ان من ترك
 من الاناث من اولاد الواقف المذكورين اولاد اولاده او زنته او نسلكا وعقبه من ولد الظهر
 او البطن سقط استحقاقها من ذك وانتقل نصيبه مستحق الوقت المذكور عن موثقي وجوبها
 فان قربت عاد اليها استحقاقها منهم جاز سقط استحقاق الاناث بالترتيب ويعود بالنصيب
 يتداولون ذك بينهم ابد امانت لسوا او دحاهما ما هو اذا انقضت باسهم ولم يبق منهم احد
 كان ذلك وقتا من وقتها وجتسعا ذات عفر دحاهما حياة تمام كانت او مشروحة ثم في بعد
 ذلك يكون ذك على نور الدين سبق الواقف المذكور بعد مدة حياته ثم من بعده صلي اولاده
 ثم كذا اولاد اولاده ثم على ذريته ولما عطف على نفسه والتربيت والشرط والشرط
 في اولاد الواقف وذريته ونسلكا وعقبه ثم من بعده على جهات عطفه في اب وقوله وثبت ذك
 لذي حتى وحكم بوجوبه ثم مات الواقف وترك ابنة ابنه وولد اخيه نور الدين على المذكور ولم يترك في
 ذرية الميت احد اذ عي ولد اخي الواقف علم استحقاق بنت الابن لشرطها بما سلك الواقف
 المذكور وعاقبته البنت بان الواقف سلك في استحقاقها وجو من هو في الدرجة ومقتضاها
 انه عند عدمه لا يستحق ختمها وانما شرط في ابنة الاستحقاق في ولد الاخ ان يكون بعد

في هذه السنة بدت حقيقته الواحدة بثلث دورهم من حساب سنين بنيان رفاذنا من عندك عقلت
في هذه السنة انه لم يعلم ما جعل فيهم النقرة من معاشته زمانا لان كل من نقر من ذلك متقدم والدرهم
الان العنقة ليس وزنه مطابقا للزمن الاول ولا المتكالي الان مطابقا للزمن الاول ولا المتكالي
الان مطابقا للزمن الثاني والشرعي وقد سبى الولد رحمه الله تعالى عن مقدار الدرهم النقرة فخرج
بانه قد ذكر ان الدرهم النقرة المذكورة حشرت في حجب كل درهم منها بعد ستة عشر درهما من الدرهم
المسماح بها الان والدرهم الشرعي حين الدرهم النقرة الشروعي في تلك المازنة وقد علم ان كل ام
الولد نفي في النقر من قدر الدرهم الكفاية الان وبهذا هو المعول عليه انه ولد علم **وقيل**
ما قولكم في واقف سبطي وقد سوطا بطول شجرنا من جعلنا النقرة في هذا الوقت
والوفاة عليه لنفس ايام حياته ولم ينسده ولو حسنه فان توفي عن غير وصية لم كان النقرة
في ذلك للارث فالارث من اولاده المذكورين واولاد اولاده وذريتهم وعقبهم وسلم من الذكور
خاصة دون الاناث بمثل حصة كل من حاكم المسمى الشافعي وزمام المازنة بالادر الشريعة السلطانية
الشرعية يوم ذلك فان قدرت مرجحة احكام الشرعي والامام المذکورين معا في الارث
من اولاد الواقف المذكورين وذريتهم وحده بانفاده فان لم يكن منهم رثا او كان وانقرض ولم يكن
رمام من رثت موجودا كان النقر في حكام المسلمين الشافعي بالديار المصرية يوم ذاك فان كان
زمام من رثت موجودا عند رثتهم من الاولاد وذريتهم المذكورين كان احكامهم الشافعي فيهم
المذكورين مستثني من النظر وان عاد امكان النظر من الاولاد وذريتهم المذكورين خاصة عاد
النظر اليه وقد علمي غيره ونظر في ذلك مرجحة احكام الشرعي والامام المذكورين الى ان قال في حاشي
واحدة هذه اذا وجد شخصي وادعى انه ابن بنت اب الواقف يستحق النظر المذكور او يكون ذلك احكام
الشافعي والامام او لا ما الحكم **فيلزم** يدخل ابن بنت الواقف في قوله يكون النظر للارث في الاولاد
من اولاده المذكورين واولادهم وذريتهم وعقبهم وان كان هو من اولاد الجد او اخرج
من الولية علي وقته الاناث فقط سواء كانوا من اولاده باول كلامه صحت قال ان اولاده المذكور
ولغيرهم من ذرية وسلمه بالمر كلامه يقولون وسند وعقبهم من الذكور ويخرج ابن بنت اب الواقف
في قوله بعد ذلك فان قدرت مرجحة احكام الى ان قال في النظر للارث من اولاد الواقف المذكور
وذريتهم وفي قوله بعد ذلك فان عاد امكان النظر من الذرية والاولاد المذكورين خاصة عاد النظر اليه
وبهذا انما عاها هو المخرج من دخول اولاد البنات الصلبة واولاد الاولاد كما حققه الكمال ابن الامام

وهو لنا ان كمال باشا اخذ من كلام الامة اهل التخرج المخرجي لذلك كالا م فانه نفيان وصاحب المزاراة
وعينهما من غير من علي من قال عدم دخولهم اخذ من كلام مولانا كخصا فانه انكر ان يكون له ذرية
يقول جبرائيل اولاد البنات اذا ذكر الواقف اولادها ولد المتقضي لخصف قول من قال حرمان اولاد
البنات اذا ذكر الواقف هو من الرواية وجعل من قال ذلك انما هو تعريف العباس علي سبيل آخر في حاشي
قالوا ان الامام جعل من الحسن قال ان ولد الولد يتناول ولد البنات عند احبابه ومارده بذلك ابواب
وابوابه وسف واستسكان هذا بعبه قول من قال انهم الرواية حرمان اولاد البنات فان كان في الرواية
ذلك ولم يطبق عليه مثلي لخصا في بعض خصوصه قول الامام جعل ان ولد الولد يتناول ولد البنات
عند احبابه كقول الله ان ذلك عند عدم ذكر ولد الولد وفي اذ اقر الواقف علي ذكر الولد
يدل علي ما قلناه ما صرح به ومن صرح به في الاساقف من انه لو قال وقتت علي ذكور ولدي وذكور
ولدي يكون للذكور من اولاده لخصه وللذكور من ولده ويكون للذكور من ولد البنات والبنات
في الغلة سواء جعل المذكور من ولد البنات في قوله وذكور ولدي ويدل علي ما قلناه انهم جميعا
بمن انه لو قال وقتت علي الذكور من ولدي وعلي الذكور من نسائي يكون علي الذكور من ولده لخصه
وعلي اولادهم من ولد البنات وعلي ولد كل من ذكر من نسائه سواء كانوا من ولد الذكور او
من ولد الاناث فقد اختلف ولد البنات في السبل وغاية ان يكون علي حصة من ذكره الواقف
واسماعيل **وقيل** بسوال من سئل المشرقة ما قولكم في شفعي له دارا راعيا وسفيا في كل ولده
واقبته ايا ما فقهنا في حاشيته وثبت التملك علي يد حاكم شافعي وحكم بموجب ما تملكه خلف
اربعه اولاد ذكور وبنت وزوجتي فاشي من اولاد الذكور واحد في الزوجان بقا لغيره انا
الدار المذكورة وقتت علي ذرية من ذرية من الماراضي والحقايا المذكورة وقتت علي كذا وكذا
والثلاثة ارباع ملكا لغيره ورثته من الملك وثبت المصادقة علي حاشي وحكم بموجب في مصادقة
بعضهم نسبي علي بقية من المصادق واذا قلتم لا يسري ذلك في يأخذ من المصادق حصته من اولاد
والده بالمراث عقتني التملك المذكور من جبهه والده لكونه صادق ويأخذ من حصته لغيره ذرية
ايه ما حقه بالارث عقتني مصادقهم ان ذلك ملك لجميع ورثتهم ام لا **فيلزم** المصريح به من
علمنا انه لو قال هذه الارض صدقة موقوفة علي ولدي حدي فان يكون المقر من حاشي التوقيف
عليهم الا ان يثبت انما ملك المقر وقت الاقرار بالوقوف في يجوز للمرجع ما يجوز ان يقع ويطلب منها
ما لا يجوز ان يقع اه كلامهم وعلي هذا يجب ان الامان ذلك ملكا لولد ملكا لغيره

م

مقبوضا لصارت ملكا للوارث اذا مات عن غير ذل ولا وصية فتقسم جميعها على ورثة الميت ملكا مورثهم
 فما اصاب من لم يصدق عليها الوقفية يكون ملكا له وما اصاب المصدق فما اعتز بها بوقفية بمقتضى يكون
 وقف لا يخرج بالوقفية لما ثبت ان ملكه فليس يبيع عليه وما لم يبيع بوقفية يبيع على ملكه وما بقي
 على ملكه يورث وما لم يبق على ملكه للورث لمصلحة اقراره بالوقف لها فيما صادق والاعلم **وقد**
 ما قولكم في وقف وقف اعلى ارباب الوظائف وعين ذلك ثم انه شرط شرط واحد عليها انها ان
 قال فان ضاق ربح الوقف فيه عن المضاف الى المصلحة فيه بعد الشاظر في هذا الوقف يبيع ما هو
 مختص ببعض احرى من الشرايعي ثم ان الوقف المذكور وقف وقف اخر متاخر لما يرضى عن الوقف
 الاول شرط فيه شرط واحد انه لا يفي في اول كلامه فان ضاق ربح الوقف عن القادير المصلحة
 فيه بدل النظر في هذا الوقف يبيع ما هو مختص ببعض احرى من الشرايعي وبخاصة بالوقوف على هذا ايضا
 المصلحة اعلاه ويبطل النقص عليهم على قدر معلوم وبعد ذكر هذا قال في هذه الوقفية انه ما مضى
 وشرط الوقف انه اذا اخرج ربح وقفه استقدم على تاريخه عن المضاف المصلحة والجملة المصلحة
 في كتاب وقف المذكور في ما مضى من فائض ربح هذا الوقف بعد المصارف المصلحة بهذا الكتاب
 وكذلك ان تعذر ربح الوقف المذكور فان لم يكن في ربح هذا الوقف ما يوفي منه جميع المصارف
 المصلحة في كتاب وقف المتقدم على تاريخه هرق اليها كما اذا اخرجت وقفه الخاصة فمما اذا
 هذه اذا اخرج ربح الوقف المتقدم عن المصارف المصلحة ولم يفي من ربح الوقف المتأخر بعد صرف
 ما هو مرتب عليه ما يوفي منه ما يد ايصرف في كتاب وقف المتقدم يقدم ارباب احرى مما شرط
 لبعض الوقفين عملا بغير الشرايعي في الوقف في الخلف فان ضاق ربح الوقف ببدا الناظر يعرف
 ما هو مختص ببعض احرى من الشرايعي او دخل المصلحة على جميع من شرط لهم اهل احرى وغيرهم من
 المستحقين عملا بغير الوقف اخر فان لم يفي من ربح هذا الوقف المذكور بعد صرف ما هو مرتب
 عليه ما يوفي منه يدي بصره في كتاب وقف المتقدم على تاريخه في خاصة مع المصلحة المذكور
 على هذا الوقف ودخل النقص عليها جميعا الى اخر علم به لان اخر الكلام اذا كان فيه ما يوجب
 او يعيد اوله على باخر **وقد** اما الوقف الاول فثبت لم يشترط في هذا الا اذا قلنا عليك
 بعد ذلك تعيينه واما الوقفية الثانية فالذي صرح به الامام احمد فان ومن بعده ان العمل على ما
 في كلام الوقفيين وهو يقتضي الخاصة وان كان في اول كلامه قد صرح بعد ذلك في مواضع اخرى
 لانه صدر في اول كلامه بذلك ثم قال بعد ذلك انه اذا ضاق ربح الوقف الاول وكان هناك

في الوقف الثاني فابقى عن مصاريف المصلحة فيه فان كان الفائض يعني ببغية مصاريف الاول فما ذلك
 منه وهو يعني قوله انما يخرج ربح وقفه استقدم الى ان قال كل ما مضى من فائض ربح هذا الوقف
 وكذا اذا لم يفي ربح الوقف الاول بل يعطى بالكلية وكان فائض الثاني يعني بمصاريف الاول جميعها
 فان الغاصل يعرف اليه كما افاده بقوله وكذلك ان تعذر ربح الوقف لئلا يملكه صرف ما هو مرتب عليه
 من فائض ربح هذا الوقف هذا اذا كان فائض الوقف الثاني يعني بجميع مصاريف الاول بعد ما وجب
 ربحه او يعني بجميع مصاريفه ان تعذر ربحه بالكلية كالمصلحة فان كان فائض الثاني لما بقي ببغية
 مصاريف الاول او جميعها ان تعذر ربحه فانه يعرف منه ما يدي بصره في الاول وهو احرى من
 وهو يعني قوله فان لم يكن في ربح هذا الوقف ما يوفي منه جميع المصارف المصلحة في كتاب وقف
 المتقدم يعني اهل احرى من هذا اما على عليه الوقف في ان كان هناك في الوقف الثاني فائض يوفي
 منه ما يدي بصره في الوقف الاول ومن اهل احرى من وفي مصاريف الثاني بما اصابه من بقوله
 فان لم يفي من ربح هذا الوقف اي الثاني بعد مقتضى ربحه ما يوفي منه ما يدي بصره في كتاب
 وقف المتقدم صرف لبعض المصارف المذكور وبغيرها في وقفه المتقدم في خاصة مع مصاريف هذا الوقف
 وجعل النقص عليها وما كان هذا من قسم ما اذا لم يكن للوقف الثاني فائض لما انما المذكور بقوله فان لم يفي
 سيهي عن المصاريف بان لم يكن هناك فائض اصلا بالكلية كان المسألة بصدق بالوضع وليس المراد
 ان يكون هناك فائض لكنه لا يفي بكونه السقي مضاعفا على العبد اي لم يفي في سبي مقتضى بالوقف بل هناك
 فائض لانه لو اريد ذلك كان تكرر اذا مضى من غير فائدة لان هذا المقدم على قوله ان كان هناك فائض لكنه
 لا يفي عابدي بقدوم فيما اذا كان هناك فائض يجب جعله منها فان وجد بعد ذلك ربح الوقف الثاني
 كما وقف يعني بمصاريفه صرف كل الى مصرفه كما افاده بقوله فان وجد بعد ذلك ربح الوقف الثاني الى ان
 صرف اليها كما افاد فان خرج كل منها الى الخلف وقت الحاجة وصلة وانه اعلم **وقد** ما قولكم في الوقفية
 المذكورة التي قال فيها من ربح الوقف السلطان جتم ارضا من بيت المال على مصالحه بعد ان كان
 السلطان يورث عمن ولد ارضه على رجل من بعده على اولاده ورثة ثم بعد ثم على مصالح
 ذلك المصالح **وقد** بان الوقف صحيح وقال انه الارصاد من السلطان يورث المتقدم ليس صحيحا
 الوقفية هي التي هو المصنف ويؤخذ منه ان السلطان او نائب الارصاد وان حبث صرح في الارصاد بان
 يكون مذهب الارصاد لا يجوز للمصنف تقصير كسائر الموقوفات المأزومة وانه اعلم ما قولكم في
 فائق وقف وقفه وسئل طينه منها انه قال ويرث ايه رجلين حين ياتي ديني ثم يورثهما

بهاء هكذا بعد ما طهر لي واسم اعلم **ما** قولكم بين وقت وآخر شرط النظر في النفس من عدة من
 بعد فانه يكون للام شدة في الارش من اولاده ثم لا اولاده وان سفلوا الذكور ثم لا اولادهم وذريتهم ونسبهم
 وعقبهم فاذا انقضوا يكون النظر في ذلك لا اولاد البطون على حكم ما مضى وشرح اعلاه فانه الوقت وترك
 بنات ما مضى عن بنت ثم ماتت الميت وعقبه ذكر وانثى فمات الذكر عن انثى وماتت الانثى عن اخي فادعت
 ابنة الذكر بايضا فاستحق النظر لكونها من اولاد الذكور وعارضا عنها الاخري في ذلك متمسكة بعقود الوفاة
 فاذا انقضوا اولاد الظهور يكون النظر ان ذلك من يوجد من الاناث **فاما** يستحق النظر من اولاد البطون
 من يكونا رثد من اولاد البطون لان الوقت ذكر اولاد انقضوا اولاد الظهور يكون النظر من يوجد
 من الاناث من اولاد الوفاة المذكور ثم قال فاذا انقضوا يكون من اولاد البطون على حكم ما مضى وشرح اعلاه
 والذي مضى وشرح اعلاه هو ان يكون لا اولاد واولاد اولاد المذكور فاذا انقضوا اولاد الظهور يكون
 للاناث من اولاد الوفاة المذكور فلهذا لا اولاد الذكور من اولاده وعقبه في اولاد البطون على ذلك يكون
 لا اولاد الذكور من اولاد البطون كذلك لعقود على حكم ما مضى وشرح اعلاه وغايته ان الاستحقاق في الاول
 لمن يكون من اولاد الظهور وفي الثاني لمن يكون من اولاد البطون والاشارة الى انما هو في كون الاستحقاق
 يكون من يوجد من اولاد الظهور وهذا وان في عبارة الواقت حاضرة حيث قال فاذا انقضوا اولاد
 الظهور يكون النظر من يوجد اذ ان من الاناث من اولاد الوفاة المذكورة يكون من اولاد الظهور
 فكيف يحصل استحقاقهم معلقا مع ان الاناث من اولاد الوفاة المذكور معلقا على انقضوا اولاد الظهور
 ولعل انهم منهم وصواب العبارة ان يقال فاذا انقضوا الذكور من اولاد الوفاة يكون للاناث من اولاد
 الوفاة المذكور وهذا ما ظهر لي من عبارة تواسم اعلم **ما** قولكم من ملة الشريعة وحاصل ما قولكم
 في مکتوب وقت صور وقت عن نفسه ثم بعده هي ولده احمد ثم بعد ذلك اولاده ثم علي اولاد
 اولاده وان سفلوا الذكر والانثى من ولد الظهور والبطون طبقت بعد طبقت ونسب بعد نسب المذكور
 خط الانثى والطبقة العليا اجدت الطبقة السفلى علي ان من توفي من اهل هذا الوقت وترك
 ولدا او ولدا او سفل من ذلك من ولد الظهور او من ولد البطون انتقل ذلك الي ولده او ولده ولده وان
 سفل علي حكم المشرع فيه وعلي ان من توفي منهم ولم يترك ولدا او ولدا او ولد ولا سفل من ذلك انتقل
 ما كان يستحقه من ذلك الي اخوته واخوانته المشركين في هذا الوقت على حكم المشرع في مضافا
 ذلك الي ما يستحقه من ذلك فاذا انقضوا باجمعهم وابادهم الموت باسهم ولم يبق منهم احد كان الوفاة
 جميع ما يرثه في ذرية الوفاة المشرك اليه على حكم ذرية السيد احمد المذكور في المشرع والاستعانة

والقصة ثم بعد ذلك علي فقر المحرمي الشريف اهل مکتوب الوفاة فمات احمد المذكور وخلف شرعانا و
 شرعانا وخلف ولده عن نزل وابنته مصباح فماتت عن نزل ثلاثة اولاد هم محمد وشرعانا والوجود ومات
 مصباح عن بنتها خريجة وام الكاهل فماتت الخمسة النفس في درجة واحدة وهي الدرجة الاولى
 وماتت الخمسة خلف فماتت عن نزل وشرعانا والوجود ومصباحا وخريجة وام الكاهل عن نزل
 وهو لدرجة وهي الدرجة الثانية فماتت عن نزل شرعانا عن بنتي ام السعد وسعيدة بنتا لما كان
 لاسمها وهو لدرجة طبقة ثالثة معهم في طبقة جماعة ما دخلوا لانهم محجوبون لوجود ابائهم فخرج
 المذكور لدرجة ثلاثة اولاد جاسر وعلي وشرعانا لكنهم لم يولدوا في الوقت لان ابائهم ماتوا ولان الكاهل
 وفاتت بماتت محجوبون بائهم لم يولدوا في الوقت فماتت ام السعد عن بنت هينج ابائهم الكاهل فماتت
 ليس لها ولد ولا سفل من ذلك ولا اخ ولا اخ لا يكون حصتها لأم السعد بنسبة لا عين لها في
 طبقة واحدة ودرجة واحدة ولها استحقاق في الوقت بالعلم ام جميع من في درجة الموت فماتوا
 محجوبين بائهم ثم لا واصل قول الواقت مضافا ما يستحقون من ذلك خرج خرج العبد لا يستحق
 هو لا المحجوب شيئا ام خرج لدفع مخرج من استحقاق سابق فيكون قول الواقت
 مضافا الي ما يستحقون يعني بالعلم او القوة اقترنا ما جرد من واكتسبوا ما يظهر نقلا **فاما** قولكم
 من مات عن عيول ولا سفل من ذلك ولا اخ ولا اخ لا يكون حصتها لأم السعد بنسبة لا عين لها في
 درجة ولا يقول الواقت علي ان من مات عن عيول ولا اخ ولا اخ لا يكون حصتها لأم السعد بنسبة لا عين لها في
 الطبقة السفلى والعلوي ما تخرج من الشرط كما هو المصريح به ويستحق ذلك جميع من توفي طبقة
 سواء كان لما يستحق سابق في الوقت ام كان محجوبا باصله على العموم قوله استحقاق من في درجة
 وذوي طبقة لان كلاهما مضاف والاصل فيه ان يعم ما قول الواقت مضافا الي ما يستحق
 فليس قيد الدرجة استحقاق من لم يكن له استحقاق سابق في الوقت وانما هو ولد فرغم ان من
 كان له استحقاق سابق لا يستحق من ذلك الميت شيئا استحقاقا من الاستحقاق السابق فمات ذلك
 عاين ان من ضمن له استحقاقا سابقا لا يكون ذلك مانعا من الاستحقاق من ذلك الميت الذي مات عن
 عيول او لم يكن له استحقاق سابق بل كان محجوبا باصله ان قوله مضافا الي ليس قيد الحظر بل الدفع
 لوهم من يتوهم عدم استحقاق من كان مستحقا كما قد مضى عضو ما وهو مضافا اليهم ما مضى
 سابقا لان الاصل عدم هذا **ما** قولكم بقية السلف الكرام ادم اسد علي فلان اولاده المرحومين
 تكلفنا طرحة بالانعام فاذا ما قاله مسالحة العلم انهم في مصرف بيت المال وبيع الامام للمراحمي

المصرية في وقته منها ما فيه مصلحة لقود على المسمى وترتيبها المصروف ان كان وكيفية ولأية الامم
في ذلك المصروف وحمل افعاله على المصلحة كل ذلك على ما هو المصنف في المذهب مع وان كان غير الاحتياج
الي ذلك عين فيه الفائدة على طول الزمان **فصل** اما مصروف بيت المال فهو عاير اربعة اقسام الاول
ما ذكر في المتون بقوله الخرج وهدية اهل الحرب وما اخذوا منهم بلائال ايجرة في
مصلحة كد الشور وبنا القناطر والجسور وكفاية القضاة والمحال والمقاتلة ودرارهم والثاني
الزكاة والعشر ومصرف ما ذكر في المتون بقولهم هو للمنفرد او الكلي والعامل عليها والكاتب والمدير
ومستقطع الزكاة وبيت السبيل وتدفع الي كلهم والي نصف واحد منهم والثالث حسن الغنائم والاعداد والارباب
ومصرف ذلك الي ما ذكره له بقوله فان سه تخمس الالة والخراج القضاة والشركات التي لا وارث
لها والديارات التي تؤول اليها ومصروف القبط الفقير والغنى الذي لا اوليا لهم ليعطون منها نفقاتهم وادوية
ولكن منها موتاهم وتنفق منها لصلواتهم وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه الانواع بيتا مخصوصا به
يخلط بعضها ببعض ثم يفتح من المصنف من البعض الآخر بشروط في كما ذكر في عمارة الشيوخ وبعضها
واما وقف السلطان من بيت مال المسمى فقد صرح بذلك في منظومين وهذان قال ولو وقف السلطان
من بيت مال المانة المصلحة تحت ووجوبه وبني ذلك من الخسنة شارحا ومن جملة ما ذكره بقوله ثم فحل على
خاوي وامخاذا ولو ان سلطانا اذن لقاض ان يجعل ارضه من اراضي البلدة خو انيت موقوفة على مسجد
وامرهم ان يبنوه في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة فقيرة عتوة بغداد لان البلدة اذا اصبحت فقيرة
عتوة يقضي ملكا للفقير فيجوز ان السلطان فيها وان فقيرة صلتا بغيره على ملك ملاكها ما ساق
ما وقع في سوال رفعه في ارض برودة بمصر في هذه المادة واما بيع الامام للأراضي المصرية فذكر في المال
بنو المماليك ان المأخوذ من اراضي مصر ما هو بديل اجارة كالخراج الاتري ان الاراضي ليست مملوكة
للملوك وهذا بعد ما قلنا ان اراضي مصر خراجية واسه علمهم كان يموت المالكين وهم اهل الكفار
الذين اقر عليهم او وضع عليهم الخراج شيئا فشيئا فصار بيت المال وبينهم على هذا الانصراف
بيع الامام ولا سراوه من وكل بيت المال لشيء منها لان نظره في مال المستمسك لشيء اخره في ذلك
فلا يجوز له بيع عقاره الا الضرورة عدم وجود ما ينفق سوا اولئك اكتب في فتوي رفعت الي في
السلطان الاسرى بر سبيل الارض من ولاه بنظر بيت المال على يجوز شراره فهو هو الذي ولاه
فكتب ان كان بالمسمى خراجية والعياد باه نقاي حاز ذلكا هذه كلمة اقول وحسن جعل نظر السلطان
في بيت المال كغيره في مال البيت فلا يجوز بيع عقاره الا الحاجة فانما ذلك على قول المتقدمين

واما

واما على قول المتأخرين كما هو الذي به فلا يصح بيع اربع عقار البيت فيما ذكر بل فيه وفي غيره ذلك اذا
ربعت بقية نصف قيمته لان الجوز لبيع عقار البيت عدة اشيا من جملتها هذا ولذلك نقول للامام بيع
العقار لمن حاجته اذا رغب فيه بنصف قيمته على المكفي به وبهذا علم ان المأخوذ من اراضي مصر
الان كما نقل عن المال بنو المماليك ليس بخراج لان الخراج ارتفع عن اراضي اهل مصر لما المأخوذ منها
اجرة فصار بيت الاراضي عن بيت دور السكك لعدم من يتب عليه الخراج فاذا اشترها انسان من الامام
بشرط ارضها ملكا ولا يخرج عليها فلا يجب عليه الخراج لان الامام قد اخذ العبد للمسلم فاذا
وقتها وقعتها سالمة عن المولى فلا يجب الخراج وبهذا دفع ما يبيع في بعض المفسدين واسه علم
وسيل ما قولكم في ناظر ارض من مال الوقف لو وقف اخر مصرف مال سنة حتى سبقت سابقة مع ضيق الربح على
يعني ام لا **فصل** قد صرحوا بان الناظر ليس له ان يصرف غلة وقفه في وقت الخراج كما ان بقية الوقف وكيفية
وصرفه اليه بان الوصي ليس له ان يرضي مال المظلم وانما ذلك للخاصي ولا يمكن ان الناظر يملكه
ومقتضى ذلك ان يضمن وحيث كان ربح الوقف ضيقا في السنة المذكورة لا يضمن بالعرض على
مستحق الوقف في تلك السنة وليس له ان يجرهم ويدفعهم لمستحق سنة قبلها حتى صان كان
المستحق في السنة تخطا واسه علم **وسيل** ما قولكم في ناظر يذبح الوقف في ارضه الوقف ثم
مات فهل المزرع يكون للوقف او للناظر **فصل** المخرج به ان الناظر لو كان خيرا وزرع الارض ثم
اختلف مع المستحق فقال زرعتها لمضني وقالوا بل زرعتها لكان ان القول قوله في ذلك لو كان
البذر له وما حدث له منه فهو لصاحبه هذا كلامهم ومقتضى هذا التعليق ان الزرع تابع للبذر
لانهم اجمعوا القول قوله الناظر في ان الزرع لم يكون البذر له ومعلومه انه اذا ثبت كون البذر
للقوف يكون المزرع للوقف كما يفيد ايه قولهم وما حدث منه اي من البذر فهو لصاحبه
ثم رفع الي سوال في هذه المادة صورته في ناظر على الوقف قبض حيا لجهة الوقف قبضا
صحيحا ثم بذره لجهة بارض الوقف ثم مات فهل يكون البذر بعد بذره باق لجهة الوقف وما
نش من زارعه يكون ابع لجهة الوقف وان بذره الناظر على ظن ان الزرع له ولا والادعي
الوحي ان الناظر اخذ من من جهة الوقف وكان مقبضا فمقبضا من هذه النوع دعواه ولعل مقبضا
اولا كما ذكر من كون العرض باطلا لعدم صحة الاذن من من مال الوقف لكون العرض نوعا من البيع ولو كونه قبضا
مقبضا من نفسه يكون الزرع لجهة الوقف **فصل** الناظر كالوصي وقد صرحوا في الوصي من المأزنية ان الزرع
برأ البيت في ارض البيت واشهر ان هذا من البذر رخصا عليه وانما استاجر الارض لنفسه في ارض البيت

والجميع الرابع مختلفا اذا ارضع بذر البهي في ارض نفسه او في غيره فبصرف ارضه اليهم يندفع ثم يندفع اليهم
 للوصي ان يقترض هذا البهي لنفسه - اقول ومثل الناظر لكن مدة نظرهم الى جانب البهي اعني وانما هو الكحل
 له وان كان الماصح البهي من جمل لم وان كان الماصح لم يندفع ذلك البهي لوصف ذلك المصاحم
 له كالبهي واعتبارهم في تصرف الناظر ما فيه المصلحة لجهة الوفاة كما اعتنى واذك في تصرفاته في سائر كثيرة
 يندفع كونها مستحقا على الثمن وعلى استيعار المراض فكل عند عدم الاستعداد ولو اوقع في عبارة بعضهم ان اذا
 رجع بغير البهي في ارض البهي وقال ان رغبته في نفسي فان كان في ذلك رجع خطا لم يندفع وانما علم
 ما فوكلهم فبني على ما في ظاهره وانما رويته ان المكان الحيا والزاوية جارية ملكه الى اليه انما من
 قبل اليه وذكره ورواه وان الذي عليه الناظر على الزاوية ليعاير من يملكه انما رويته انما من
 وقت الزاوية حتى من المضي بانه ملكه الى اليه انما رويته انما من قبل اليه على المضي من المضي وبن ذلك حكم
 لتصرفه بعد ذلك حضر الناظر ولا يفي ان لم يندفع تشهد بان المكان وقف على الزاوية واقام ما في وجه
 الحكم لم او لا يندفع ما في حاله دعواه لم يشك ان العيا في يده بشرط معة الدعوى في العار في فعل
 بيعة الناظر بالوقت بعد الحكم المذكور وعلى المهره ان العيا بعد اكد على الملكية شرط معة
 تلك الدعوى ام لا **الرد** الدعوى يطلب للملك على عيني الذي لا يقع الا في ارضه اذا عي على غيره
 فكل من عيب او غيره لم دعواه صححت من حيث الطلب من المضي عليه فانه لا يرضه الا بجهة
 شرعية فبعبه الفاضل لذلك لانه يحكم لم يثبت للملك لوضع اليد فيما اذا عي ملكا مطلقا
 ولذا امره بالتوقيع ان لا يندفع له في اليد في الملك المطلق وقد نص بعضهم على انه لو برهن احد على
 اليد وحكم به لم يبرهن على الملك المطلق لا يفي بل لا يفي بيعة الفارح في مثل ذلك كما في الجوز اوله
 فو بغيره يد عيب الرجلان لذلك لم يندفع تعييد كلامهم بما قالوه من ان ذلك عند عدم تاريخ سابق على
 تاريخ الفارح او على التنازع او سبب ذلك لا يتركروا على التنازع فانه في مثل ذلك مخرجون بغير
 بيعة ذي اليد فيه فانظر الى ما قلناه بعولم انه لو برهن على اليد وحكم به لم يبرهن على الملك
 لا يفي بل اي البيعة على الملكية واذ لم يسمع البيعة لا يفي الحكم بموجبها لم يوجد الحكم بالملك
 لوضع اليد لم يسمع من دعوى الناظر واقامة بيعة وانداعهم **والمحل** في ثلاث لغوات هي
 استحقاق في وقت وسرط كما ان من وقت من انقل بغيرها اولادها او اولاد اولادها ورواها
 وعيها بجهة بعد طبة ولسانها في حكم على حكم الترتيب اكثر من كتاب الوقت
 فان مات واحدة منهم في غير ولد ولا ولد ولا اسلم من ذلك استقل بغيرها المعنى لها في انفسها

المذكورين بالسوية بينهم مضافا الى معلومها المعنى لها من بعد كل منها للمخبر ان وقتها الثانية
 عن غير ولد ولا ولد ولا اسلم من ذلك من بعد من جميعا ودرستين ولسان وعيها من جميع ذلك المصلحة
 الوقت في مات الثانية وغلفت اربعة اولاد وصفا اليهم على بعضهم وخالهم لهم ثم ماتت الثانية
 في غير ولد ولا ولد ولا اسلم ولا عيب في مثلها فيصيرها للاولاد الوافين اليه على الاستحقاق البهي
 وهما لهم الوفاة على حصتها لهم السابعة **والفصل** في استحقاق حصتها لاولادها في وقتها في مثلها
 جميعا ودرستين ولسان وعيها من جميع ذلك في معة الوقت فلم يجل محله للاخوات لرجاء الى اصل
 الوقت الا بعد انقضاهن جميعا وانقضاهن في درستين ولسان وعيها من معة معة السبعة
 اليهن والي درستين في مثلها يرجع حصتها الى اصل الوقت انما من جميع فانه يشترط ان
 بعد انقضاهن يكون استحقاق جميعا من درستين في معة الاشارة وان لم يكن بطريق المارة
 واسد اعلم **وسبب** ما فوكلهم في وقت من المضي لفساد ودرستين شرط لنفسه الادخال والاخراج والاشارة
 وغيره في اذ انما في ذلك بعبية البيع يقوم ذلك مقام الاستبدال اهل يد من مادة الاستبدال
 ان احد من البيع من مادته ومات وظهر اكلان وقفا يرجع على المشتري بذلك **الاول** المخرج به
 ان الوفاة يكون بعبية مخرج من مخرجاته الشرعية ويشترط بالثمن مكانه لغيره ان يبيع الوقت بالثمن
 او بغيره انما يجوز ان اشتراط الوفاة في ذلك او الفاضل بمخرج ان لم يكن هناك فف هذا ان البيع
 بالثمن يكون من الاستبدال وعلى هذا اذا قبض الثمن من له ولاية قبضه لا يرجع على المشتري
 بشيئ ولا يفسد عهده ما لم يره وانما يرجع على تركه الفاضل وهذا حيث يات من شرط في ذلك على
 انه وقت وانما يملك ما شرط له الوقت في اصل وقتها واية لابد وان لا يكون الوقت قد عيب
 ما يستبدل به من كونها رضا او اداء او اسد اعلم **والفصل** في معة في شخص وقت ثلث رزقه او لا يملك
 اولاده ولم شرط لنفسه تقبيل او لا تبديلا ثم بعد معة وقف الثلث على اولاده ولوقت بعد
 ما حمله انه يبدل ابا المضيهم وشرط لنفسه التغيير والتبديل ثم بعد معة جعل المضي من جميع
 الرزقة لاختصاص المضي لاولاده فيكون للاخوة نصف جميع الرزقة الذي شرط لنفسه المضي
 والتبديل وهو الثلثان وما لم شرط فيه ذلك وهو الثلثان على نصفه المضي لم لا يكون له الا
 نصف الثلث فقط **والفصل** الذي يظهر ان الثلث الموقوف او لا الذي لم بشرط الوقت لنفسه
 في اصل وقت لا ادخال ولا اخرج الا لملك تقبيل ولا تبديله بعد ذلك على من عيبه وشرط
 لنفسه التغيير والتبديل لملك المضي دون الثلث الاول فاما ان عيب بعد ذلك وجعل المضي

ل

دين الميت بجميع المنكحة ثم ظهر عليه بين فانه قالوا ان دفع بغير رضا رجوع الماني عليه والاعلى القابض ولا ياراه
 ماله الفدية لو قضي بخوله او ولد البنات في الوفا بعد من سوا فاعا نظر حكمه في المستقبل لا في الماضي الا ان كانت
 الفدية فاقه له ذلك دخولهم فمختلف فيه بخلاف ما نحن فيه لا اتفاق واليس على ذلك ماله السادس من وقد ابرأه
 اذ ابرهن على الفدية والفرابة استحق الفدية والماضية واسد اعلم **مسألة** ما قولكم في ان اشد الوفاة اهل وقد
 الاستبدال الم او لم يسهل من شرط ان يستدل بغير ان القاضي **مسألة** ثبوت وللمنة الاستبدال كافي الاستبدال
 اي فلا يحتاج الي اذن القاضي لما في الاساق وفيه حديث قال ولا لولا ان ارضي هذه موافقة علي ان لا يابها
 واسترى في بعضها ارضا اخرى فتكون وقد على شرط الاول جاز الوفاة والشرع هديا بوضوح استدلنا قال
 وقولنا في يوسف هو الصحيح انه فقولنا جاز الشرط يقتضي ان لا يخرج الى الفدية او اخذ ان لا يخرج الى الفدية
 الشرط فاقية لان القاضي ذلك وان لم يكن هناك شرط فاقية لم يخرج قال وما ان المهر لم ياتي الاستبدال فلا يلزم
 الا القاضي اذ ابرأه المصلحة في ذلك فاقا ان الاصل احتياجا الى فعل واذا نهى عن عدم الشرط قال وفيه
 عدم الشرط لا يلزم الا القاضي المصلحة فاذا نهى عن الشرط على غير القاضي اي في وليس من احد الا بشرط
 لم نجد اذ دليل على انتقال من شرط الاستبدال واسد اعلم **مسألة** ما قولكم في اوفى شرط النظر لنفس المالك
 في بعده للارشد فالارشد من ولاده النكور وخاصة دون البنات فمن بعدهم ولادهم واولاد اولادهم
 وسلمهم وعقبهم النكور وخاصة دون البنات فوات الوفاة عن ذكر فتولي النظر من مات وترك بنتا فولد البنات
 ايضا ولما في يدي حتى ابن البنات النظر ايضا ام لا **مسألة** قال بعضنا قال ارضي من هذه مصيبة موقوفة على
 ابداعي فهل ظلال بن فلان ابد اما تناسلوا من من بعدهم على كذا كذا فان الوفاة جازي قلت ومن خالفه قال
 ولده وولد ولده اب اقلت وولد البنين وولد البنات في ذلك سواء قلنا نعم نعم كما هو مشاء في الاساق وجازنا
 به قال قلت تعيد الوفاة النسب يقول النكور وخاصة عن من خول ولما استقلت فقلت نعم لان قول من النكور
 انما يعيد له لا يتولي النظر من ولاده النكور واولادهم ونسبهم النكاح لان ولاد البنين والبنات
 من يكون ذكر منهم لان يكون ان في وسوا كان الذكر تعيد النسب من اولاد النكور والبنات لسحق النسب لذلك
 كما قال في الاساق وخبره انه لو وقت وقال علي النكور من ولد يوعى ولد النكور من خوي يكون علي النكور
 من ولد الصلب وعلي ولادهم وعلي ولاد اولادهم من اولاد البنين والبنات وعلى ولد كل من ذكر من نسبي
 كان من ولد النكور واهو ولد للبنات ولا يدخل فيهم الصلب ثم قال ولو قال علي وليت ولد يوعى النكور قال
 بهلك لا يدخل فيه النكور من ولد البنين والبنات فانظر كيف ادخل ولد البنات في النسب الاول مع الصريح
 بالنكور في الاصل والفرع حيث قال وعلي ولد النكور من نسبي وادخل ولد البنات في النسب الثانية على

كلام

كلام هذا مع الصريح في النكحة في ولد الولد حيث قال علي وليك وولد ولد النكور ومنه ما خرج من غير ما قلنا
 واما من حيث الدخول في ولد الولد فتدبر رجوعا عما تقدم في القول وان كان بعضهم قد جعله حلاق في الوفاة
 واسلمهم **مسألة** ما قولكم في نظارة علي في خدي سكرين واخته ان اخته في غدا لا بنته عن نصف فمضى النظر
 ثم ماتت الست الفارغة ولم يفرق بينهما مع خالته مائة ثم اشفت خالته انها اشقت النظر على ما لو لم يارشد
 منها ومن الطقة العليا فخرها حكم في النظر عندها وما افرقت لابنة اخي استحقاقا مما تم بعد ذلك
 نارعت خالتهما فا وقت خالته استحقاقا لان بنت لها استحقاقا بالوفاة مع ان لم يكن الوفاة المذكور **مسألة**
 وقت يارحم ولم تدم النظارة ثم ان لها استحقاقا فيما كان لها من النظارة ذلك على ان بنت الابن ام لا **مسألة** حيث
 كونهما رقيقا لم يثبت المدة الوفاة وان كانا وقت عن قبل جاز استحقاق الارث منه بغيره او لو لم يسطر استقال
 حصته اما لا وكان كل واحد من عدة تدعي حصة عين اجبة الاخرية فقد حووا بصورتهم ولو كانت ارض في يد رشتا ورا
 بان اباهم وقتوا وسعي كل واحد منهما وجبا عينها سعي الاخر يقتضي القاضي اقرارهم والولاية عليهم باليد ففرق
 غلات حصته كل واحد منهم فيما ذكره لانه لا يتم فيه لو كان فيهم مبيع غدا يوقف حصته على الادراك
 فالتقدم ومن انكر منهم الوفاة تكون حصته ملكا لاي لا تافها على ان العين كانت ملكا لورثتها والمعلم
مسألة ما قولكم في وقت وقت علي جهات عنها بكتاب وقتوا بشرط نصف الادخل والاخراج والبنين والتبد
 او حكم به خلع يري مصحة ثم بعدة وقت الوفاة تلك الجهات بعضها مع جهات اخرى على مصار فحين تلك
 ولم يذكر الوقت ان لم فعل ذلك بعقبي الادخل والاخراج في العمل على الثاني او الاول وهل ان بعض الاول
 مصار لم يذكرها في الثاني بل يفرق اولاهم هل اذ كان هناك شروط ليست في الحق الاول وهو في
 الاول ليست في الثاني نعم بالجم **مسألة** اولاد **مسألة** حيث ضم الي ما وقفنا في ما وقفه اولادها واولادها
 ينظر فان العمل الثاني منافعها للغير الاول فالعمل على الثاني ويكون عين مغير الاول لانه لا يمكن العمل بها انا
 كان بين الاول والثاني فمضى فشيء ان يكون الثاني بعض اعمه عمل بشرط الوفاة في الاول اذ لم يقضي فاستدل
 وان لم يذكره الوفاة لانه اذا ثبت انه شرط ذلك في صلب وقت الاول لا بعده عمل به لو افقت فعمل على شرط الوفاة
 بهذا اذا كان فعل الثاني منافعها للغير الاول فماذا ان لم يكن منافعها ولم يعرج رجوعه كما ذكره او لا وما فعل
 ثانيا وعدم رجوعه عن الاول هذا ما ظهر لي واسد اعلم **مسألة** ما قولكم في اذ شرط النظر للارشد من ولاده
 وكان في الرشد سوا **مسألة** الرشد هو القدي الي وجهه المصالح كما ذكره العيني في مجموع فان بلغ غير رشد
 وذكرنا ايضا تعريف ضد الرشد وهو السخو وبه يعلم تعريف الرشد وعرف المصالح في الاساق بان من
 يكون مستورا ولم يكن هو كالا صاحب رتبة وكان مستقيم الطريق سليم الناحية كما في الاذكي

يل

يل

على القول الواقف في الخلفي فان هناك ربع الوقف بدأ الناظر يعرف ما هو فتم بحجة الحرمي المصطفى
 الشريفي او تدخل المحامصة على جميع من سألهم في الخلفي من اصل الحرمي وغيرهم عملاً
 بقوله الواقف اخر اقلنا لم يفضل عن ربع هذا الوقف المذكور بعد صرف ما هو موقوف عليه في
 من مبادي صرف في كتاب وقعة المتقدم على تاريخه المحامصة على المصارف المرتبة على
 هذا الوقف ودخل النقص عليهم جميعاً لأن آخر الكلام اذا كان فيه عيالاً او يعيد او لم
 يوقف اوله على اخره والجملة لآخر الكلام في **فصل** عبارة ربع في الوقف تقتضي ان حيث كان
 فيه ربع قل او كثر بيد امته يعرف جهات الحرمي لكن حيث شرط لنفسه لا دخال ولا هو
 او في اصل وقعة ثم وقف الثاني وجعل ذلك لنفسه اي في اصل وقعة وجعل الوقف في الوقف
 واحد وشرط فيه الشروط المذكورة الممول عليها فتقول كيف عجز الوقف الثاني بعد نص
 ما يوفي عصار فيه الاول ولا يوفي في عباد يعرف فيه وهو جهات الحرمي من ذرية
 بطريق المحامصة مع مصارف الوقف الثاني وانما يبدأ بحجته الحرمي حيث عجز الوقف الاول
 وفصل من ربع الوقف الثاني بعد مصارف ما يوفي عصار في الاول او ما يوفي عباد بذكره
 اعني جهة الحرمي او كان في الوقف ما يوفي بمصارف لانه انما جعل ان يوقف في الثاني
 اذا عجز الاول ولما حصل ان عند كل من الوقف على الوجه المذكور انما يكون استحقاق جهة
 الحرمي بطريق المحامصة خصوصاً وهذا هو المذكور اخر والحق على ما ذكر من شروط
 الواقفين كما هو المصريح به هذا اما ظهور في من عبادته واسد اعلم **فصل** ما يوفي في مسدد
 ظهر مكتوب وقف يفتقر به وظهر مكتوب اخر ان وقف سكن اخر غير الاول والثاني
 مقبل لشهادة البينة على البيات السابقة والاول لم يعم بينة عافية فهل يفي بالاول
 لسبب او بما قامت به البينة **فصل** لا يفي بالكتاب اذا لم يتصل مصفونه وجعل بالكتاب المفضل
 لطريق الشهادة عند تقدير شهادة الاصول لم يفي به كما عرفت في الشهود فان كان
 وقف وهو عيالك ما وقفه المصروف من ان الشهود لو شهدوا على اقرار الواقف لا يفي بالمال بقوله
 اقرار الواقف وهو عيالك كما في البرزخية في نوع التناقص ومثل في الاساقف هذا حيث لا مفاضل
 على الوجه الشرعي واسد اعلم **فصل** ما يوفي في وقف على نفسه ايام حياته ثم من بعده على ذرية
 فضل الحرمي وعلى اولاده بالسوية بينهم الذكور والانات ثم على اولاد اولاده وذريتهم وتسلم
 وعقبهم الذكر والاتي في ذلك سوان ولد الظاهر ومن ولد البطل بنوا ولون ذلك بينهم كذا

خارج
 بن

ج

د

التي هي انهم فاذ انقضوا باسهم ولم يبق منهم احد وكانت زوجة الواقف فضل الحرمي
 موجوده صرف ربع الوقف المذكور لديها بتمامه وكذا لم تن بعد بها اولادها واولادها
 وذريتها ونسبها وعقبها المذكور والاتي في ذلك سوان ولد الظاهر ومن ولد البطل كما عرفت
 وشرط في حق اولاد الواقف الكسار ليد اعلاه واولاد ولدته وعقبه على النصف والشرعية المشرقة
 اعلاه التي هي انهم فاذ انقضوا باسهم ولم يبق منهم احد وكانت زوجة الواقف المذكورة اعلاه
 من بعده ثم ان الزوج المذكور طلقها في حال حيها بها ابنتها خديجة وولده خديجة احمد
 وكرم في ثلث ربع الوقف المذكور معتها هم ثم من بعد هم على اولادهم واولاد اولادهم كما شرح
 اعلاه ثم مات احمد في حياة والدته خديجة عن ابنة زبيدة ثم ماتت خديجة والدته عن ابنتها
 كرم فهل يصح يستحق احمد في حياة والدته الدخول معها في الثلثي بعد ما حصل له من جديته
 فضل الحرمي لاولادها واولادها وذريتها ونسبها وعقبها اولاد دخل في حال حياتها
 لغير الواقف في الوقف الذي ذكره في حق اولاده على النصف والشرعية المشرقة ذلك اعلاه
 وهل اقلتم بعد من قوله تستحق كرم ابنة خديجة حصته والدتها بغير دهم مع وجود زبيدة
 ابنة احمد الذي مات في حياة والدته خديجة المذكورة ام تدخل معها زبيدة بنت احمد المذكور
 في حصة واحدتها خديجة المذكورة في الثلثي لا يستحق احد ما كان نجبا في حياة والدته
 نيا في ربع الثلثي مع وجود امه عملاً بقوله فضل الحرمي كما شرح اعلاه وهو قوله الواقف
 اولاً الطبقة العليا تجب الطبقة السفلى من نفسها بحيث يجب كل اصل فرع ونسب كرم زبيدة
 بنت احمد عنها كرم ابنة خديجة وان كانت اعلى طبقة منها عملاً بقوله الواقف انما هي كانت
 زوجة فضل الحرمي موجودة وماتت عن يديها كرم استقلت بالربع ثم من بعد بها اولادها واولاد
 اولادها وذريتها ونسبها وعقبها اليان قال كما نص وشرط اعلاه والذي نص عليه اعلاه
 ان الطبقة العليا انما تجب الطبقة السفلى من نفسها بحيث يجب كل اصل فرع وذرية غير كرم
 لسبب اصله زبيدة عن يديها وبهذا حيث لم يعل الواقف ان كل من مات ينتقل نصيبه لولده وان لم
 فالذلك لا يستحق كرم جميع حصة والدتها لكنه لم يقل ذلك وكذا الواقف عني في الطبقة العليا
 تجب الطبقة السفلى ولم يبعد ذلك بقوله من نفسها بحيث يجب كل اصل من ذلك فرع بدون
 فرع غيره وهذا حيث شرط لنفسه ولزوجته الادخال والاخراج في اصل الوقف وهذا
 اي ينقطع النظر على القول بنقص العصمة بموت الطبقة العليا التي هي خديجة واحسان

الي

قلنا انفسه لما ذكرنا فلا كلام في الشارح واسه اعلم **وقال** ما قولكم في ملك جعل قدرا من الغلال لفلان
 الغلال في وولده فلان ومن بعده **اسه** تعالى من الاولاد الذكر والاُنثى في ذلك سواء من مات من غير
 ولد انتقل نصيبه لمن بقي لا اولادهم واولاد اولادهم يجري مجرى الوقف عليهم لا ينفى ولا يبدل
 ثم مات فلان المذكور واولادهم تركت اولاد الاُنثى المصحح بها واولاد اربعه منهن مما خرجت آخر
 من الاربعة من غير ولد وترك اخوين واولاد اخوة بنتا ستمت نصيب اخواه دون اولاد اخيه
 ام تسترک الاخوة مع اولاد الاخوة **فقال** الذي ينفذه مفهوم عبارة ان يكون احد اولاد فلان
 من غير ولد يكون الذي كان يستحقه من بقي من اولاد فلان عملا بدلا لثقله ومن مات عن غير ولد
 انتقل نصيبه لمن بقي وليس لا اولادهم شي من نصيبه من مات عن غير ولد لان نقل حصته عن
 بقي من الاولاد وهذا هو مفهوم العبارة حيث لا مانع من ان ينفذ على نصيبه المفقود **اسه**
 ما قولكم في وقف وقف علي وجوه اخيه وشرا بثلثه سوتفه ان يكون النظم عليها من يكون سلطانا
 بالديار المهرية واولاد الواقف واولاد اولاده وذريته ونسله وعقبه ومن يكون دوا دار كس
 ودوا دار ثانيا وخازن دار كس المخرجة الشريفة بالديار المهرية في كل وقت وان سئل
 بالنظر الشريفة مع ما ينظر ون اذا قدر نظر احد المالكين المذكورين اعلاه بغير بغير وعذر
 شرعي قام من بقي منهم بالنظر بالمشا رفة الشريفة فنظره لذلك بالمرحمة على ذلك في كل وقت
 من ابارة واقرب وتولية وعزل على نصيبه المصالح بطلت الوقف المذكور بحيث لا يستبعد
 منهم بما لا يبرأ رجة وما يقتضيه المراسي في ذلك ثم ان امور هذا الوقف انتقلت على مقتضى
 من وجبها ما اسد من الزمان ثم مات الواقف وذريته ثم تقدر وجود الدوا دار الكس والاولاد
 الثاني وانما زناد الكس بانفسه واولاد الشراكسة وطلان هذا الاسكوب وصرح عبارة الواقف
 تقتضي تعدد النظر على ذلك كما هو منه اعلاه قبل الحكم ان ينصب عوضا لمن تقدر وجوده
 من الدوا دار الكس والثاني وانما زناد الشراكسة على ذلك ليكونوا من سوي النظر المذكور لم يفي
 الواقف على مقتضى شرط فان مرده القدر ما يستقل بذلك ويتصرف غيره **فقال** حيث تقدر جميع من
 جعل الواقف النظر الممكان الحكم ان ينفذ عوضا عنه مقدره لان الله من غير الواقف قد الارا
 ثم انما يكتسب بعض من اختاره حيث كان البعض منهم موجودا كما في الواقف على قوله وانما قدر احد
 الثلاثة اني ان قال قام من بقي منهم بالنظر بالمشا رفة الشريفة وقد نصت على ما عني ان الواقف
 لو اوصى الي جماعة وكان بعضهم عين مامونا بدله القاصي بما مونا وان راى اقامه واحد منهم

مقامه اسد به اقول فقد علم ان الحكم بقدر غيره من هو صالح النظر وانما جعلوا الحكم ان ينفذ واحد
 منهم العلم رغبة الواقف باري من نص عليه ومنه ما صرح به العلم انما يقولون ان الواقف انما جعل
 النظر لا اولادهم وفيهم صغيرا دخل القاصي مكانه رجل الخبيث او واحدا منهم واسد اعلم **وقال** ما قولكم
 في وقف وقف وقف علي نفسه ايام حياته ثم على اولاد من شرط ان مات منهم وخلف ولدا او ولدا ولد
 انتقل نصيبه الي ولده او ولد ولده فان لم يكن له ولد ولدا ولد انتقل نصيبه من ذلك للثقة
 واخواته وان لم يكن له اخوة ولا اخوات انتقل نصيبه لاقرب الطبقات التي تنتمي في مات البعض وخلف
 ولد اتم مات البعض ولم يخلف ولدا ولا اخوات ونسوات الطبقات بعضها بعضا في اولاد اولاد
 الواقف وضع اية بهم على حصه ايسم **فقال** اجاب الشيخ انه في عاصورتهم نعم لا اولاد اولاد الواقف
 وضع اية بهم على حصه ايسم ونقسم حصه من لا ولد له على ما قدم على موجب شرط الواقف وانما جواي
 كذلك ويكون افضل التفضيل على غيره باب ويكون الاثر بغير الترتيب لانه لم يكن هناك كراجه
 بعضهم قرب من بعض بل الكل متساوون في القرابة ويدل على ذلك ما صرح به العلم به من ان الواقف
 لو قال وقف علي في ابي الاقرب فالاقرب ومن بعدهم على الساكنين لقرابته كلها للاقرب فالاقرب
 واذا مات الاقرب ينتقل الوقف الى من يليه وهكذا الى الطول فان لم يبق منهم احد تكون القلة الى السا
 كاهج بذلك في الاساق في فضل الوقف على الصلوات وفي فصل قبله وفي فصل في بيان الاقرب من ابيه
 فانه لا يصدق على من هو اخر الطول انه اقرب لانه لم يكن هناك غيره حتى يكون اقرب منه بالتمام
 قريب للاقرب فلا يكون افضل التفضيل على غيره **وقال** ما قولكم في ان اسد النظر لغيره
 فمن غرضه كغيره هل يصح ام لا **فقال** اجاب الشيخ على المقدسي بما مر به لا يقطع
 حقه بالقرابة بل في الرجوع وان اطلب يمكن منه واذا قدر تمكنه نصيبه ومن الذرية غيره فيه بطلية
 ليعطى له ما داسه غايبا واسد اعلم **وقال** ما قولكم فيمن وقف مسجد او وقف عليه بلدي وقف وقفه من
 به بشرط ثم ان اخر له على هذا الواقف دين ففرض المسجد والبلدية الي او افاض نظير دين جعل
 المسجد وقفه والمقصود اوقاف فضم البلدي الي اوقافه حيث صار وقف واحد في اعتقاده
 بل جعل جملة ذلك على حصا ريف مقبرة منها المسجد الذي تقو من من ربه ووقفه مقبرة انه له
 ومنها عين ذلك ثم ان ورثة الاول الموصوف بعد موت الموصوف اشترى ان الوقف في المسجد والبلدية
 غير صحيح كونهما كانت وقف من قبل الموصوفين بوثا شرعا وان الحكم حكم بما قلعت به البينة عنده
 وبسته الوقف ولزومه مع العلم بخلاف فيها هو فيه من ذلك ميسر لما من ذلك مستوفيا بشرط

كس

ما

يقى

الشريعة واجبات الحرية واعتبار ما يجب اعتباره شرعا وشهد على نفسه بذلك فاذ قلتم بطلان
التوقيف بطلان ما جعله مرفعا في المسجد المذكور لم لا يفسر معرفة عليه شرط بكتاب وقته ولا يفرق
ليس مسجد بل يكون مسجد لا يفرق بينه وبينه كبقية المساجد التي تقف عليها غيب واقفا
وهل يجب عاي ولي الامر ان يسهل في ابقاء ذلك على حكمه كما شرط الواقف اجرا لفر من الوقت وايضا لا يفسر
نواب ذلك اليه **فقال** حيث حكم بلى يوم الوقت الما وفي جميع ما ذكرتم وقع حكمه الصحيح ببطلان التوقيف
في البلدتين وفي المسجد المذكور بقي المسجد على وقتية لئلا يفتن في ما وقع الوقت الثاني
من غير البلدتين الحكم ببطلان الوقتين فيها عاي المسجد المذكور لانه عمل لا يوقف عليه سوا كان
وقته لو لم يبطل التوقيف او لئلا يفتن في تقدير بطلانه اذ لا يلزم من بطلان التوقيف ابطال
الوقت عليه لان الوقت على مصالح المسجد او عاي شايه لا يوقف على كون المسجد وقفا والوقت
الاول واسم على علم **وسئل** ما قولكم في وقت قطعت ارض من المزارع عاي الاشرف الغنية بعل الفاهرة
خاصة وقفا صحتها على ما بصحة وشرطت في بيعه عليهم بالوبة بينهم ثم ان ولي الامر اعطى شخص
من الاشرف من غير اهل تلك البلدة الغنية بها الداخلي في شرط الواقف زيادة على ما شرط الواقف
فهل يفسخ ذلك ام لا ولا يملك في تناوله ذلك من رجع الوقت ام لا **فاجاب** حيث ملك الواقف العي الموقوفة
وصحت وقتية لها اقول المصنف في الماساق محقق اوقاف في فضل الوقت على الطوبى الساتية
ببطلان مثلا وجعل لهم شيئا من الوظيفة ومنهم من يعيب عن البلدية او عود ذلك قال الغنية ابو بكر
الباقى من غاب عنهم ولم يبيع مسكنه ولم يخذ مسكن اخر فهو من سكان بلح ولا يبطل وطيفته ولا وقته
قال وقت المسئلة عاي جواز الوقت عاي بيها ستم كما يجوز الوصية لهم وليجوز صرف الزكاة اليهم
اهل الامه اقول ومنهم من يركب غلب منهم ولم يبيع مسكنه لم وانما لم يبيع لم يسكن بها اصلا
انه لا يعطى له ما شرط الواقف ويترتب عي ذلك حل تناوله المعلوم وعنده واسم اعلم **وسئل**
ما قولكم فيمن وقف وقفا وشرط ان يبيع بوجه وقته خبز الحجارين المقيمين بجاح كذا ويفرق ذلك
ناظر اجماع حسب ما يقتضيه رايه فما تقرر في الحجارين المقيمين بلجام المستحق للشرط وهل
اذا صرف الناظر لغير الحجارين يفتن ويحرم على المتناول العي المخصص بالحجارة ويرجع عليه وهل
تؤيدنه لم يجب رايه يرجع الى التفرقة من تسوية وتفضيل مع مراعاة المصلحة وعرض الوقت
حيث لا يعطى احد صرف الكفاية وهل اذا اجمعت الواقف ولم يبيع زمانا لصدق الخبز يتبع عرف
الزمان وهل اذا اراد الناظر على جميع المربع وهو من البس في كل سنة مائة ارب خبز في يوم واحد

وليفرق

ويفرق ذلك كله في يوم واحد او ثلاث مثلا ذلك ان لا يجب عليه ما عاظمه وعرض الوقت في ذلك
ولا يعطى احد صرف كفاية وانما مراد الواقف بقاء الخبزات والنواب عاي طول الزمان وهذا اهل الناظر لما كان
شرط الواقف وعرضه يستحق العزل بذلك ولو كان ناظر بشرط الواقف وكتاب ولي الامر على ان يسهل خلافه الوقت
الحج من اسم الممنوع ليجعل **فقال** اما تقرر في الحجارين فانه قال في القاموس من الحجاره الاعضاء في المسجد ولما
العرف من رجع الوقت لغير الحجارين بلجام فلا يجوز تناول لغيرهم شيئا من دفع الوقت ولما قال الواقف ان الناظر لغير
حسب رايه قال ان المراد ان يفرق على جميع ويكون الراي لبقيا التفضيل وذلك لان في لوفرق ذلك علم يفتن في
العرف للجميع احرم التراجع لكن على مقتضى ما عايناه فيكون مفاد انه يفرق للجميع عاي ليحار اي من
لتفضيل ما عايناه رايه واما الجواب عن تعيين زمن صرف الخبز وعنده فصرح بهم بان الواقف اذا اهل الوقت
عاي شي الخبز والنياب والتصدق بها على الفقراء يجوز عندنا ان يتصدق بغير المصلحة من غير ان يفرق ولا يفرق
لأن الصدق هو المقصود حتى جازى القرب بالصدق دون الشرا يقتضي انه لا يقتضي من بالعرف واما من
ارتكب من الظلم ما يتخلف شرط الواقف فيستحق العزل هذا لما ظهر في واسم اعلم **وسئل** ما قولكم في المراد من كلام
اصحاب اوقاف السلاطين الخاصة وعمه الفاهرة اذ اسمها السلاطين المسمى بالديار المصرية ان يكون ذا
الحاكم حاجا على جميع البلاد المصرية فليس ما وجب ما كما هو المسمى في زمانهم ان يكون قاضي القضاة
عندهم بدويهم وهو مقيم من قبله نايب الحكم بدمشق والنواب ونفسهم كاصحابه المسمى في زمانه
عندهم الامام بن عبد السلام وعنده وكان من القاب سلاطينهم في القاب سلاطينهم في السلطان
قلادون المصالح انه سلطان الديار المصرية التي هي خزان اسمها في ارضه والبلاد الشامية والديار
المصرية والمجازية ولبى واضع عاي كونا اصطلاح اهل مصر ان حكم المسمى بالديار المصرية ان يكون
له اجر الاحكام في جميع بلاد مصر ولا يخفى عاي من لم يعمل علم وعنده مستقيم ان هذه الصفة لا توجد
في مصر المعند وكمل السلطان نفسه انه فان كان هذا التوجيه نسب للمنتول عند العلماء المتخرفة
فتبين في هذا الخبر عايناه عاي في ذلك وباسم التوقيع **فقال** الذي يظهر ان المسمى في فاضل العضا
انما جازى اضافة قاضي في القضاة ليعينه اجمع لان قضاة جميع صدقات فيكون المعني ان يكون
قاضي الكل القضاة والاضافة اليهم تكونا لغيرهم ولوليتهم وهذا ممكن ومثل ما ذكره العلماء
ان القاضي انما يكون له ترويج الصغار في كتب في مشوره ان لا يزوج الصغار والصغار او يكتب
في مشوره انه ذاتي القضاة وهو من تولية القضاة وهو لم بالديار المصرية حتى ان النواب
ليس لهم ذلك الا بالشرط ومثله اضافة السلطان الى الديار المصرية ليعينه اجمع اية فلان قال

يار

ان السلطان مولانا علي جميع الديار المصرية وهذا ضمن ليع عطا قول الوقت ان جعل النظر لحاكم المسلمين في الحكم
وان اضيف اليه الماسي وهو جميع لكنه لا يمكن ان يراد ان النظر يكون لحاكم كل المسلمين بالفضل لا بالفضل وان
تقدر المعجم على عاني الحسن دون المعجم وان اراد انه يكون حاكما على كل مسلمين بقوة يعني انه سمي
لكل من يعي عنه فبحكم لم ار عليه وهذا يمكن في كل حاكم يكون عمره وان لم يكن حاكم على جميع الاقاليم
فلا يكون قياسه على ما ذكر في السؤال وهو قاضي القضاة وسليمان ديار مصر واسلم **وقيل** هو الذي
مستحق وقت وكل وكسلا في ان يعيد على موكله باستحقاق كل منهم على قدر ما هو معنوم كلام الوقت **فكان**
وقت **فكان** يعي على نفسه مكتوب الوقت مقصدا وبما شئت بقصد يعي من المستحقين بالوجه الشرعي سواء
صدد بنفسه او كل غيره في ان يعيد ف عنه ثم يعيد الوكيل فلا اصدق الوكيل بعد الوكيل ليري
تعد بنية على موكله خاصة ولا يعقل ما ينافيه واسلم **وقيل** ما قولكم في حادثة ذكر موكلها بعد الاذن
من لحاكم الشرعي استبدل فلان المحمول له الاستبدال بالشرط جميع المكان الموصوف بكذا وكذا الجار جوفي
الوقت نظر الاستبدل وفي استحقاقه يشهد بذلك المكتوب المورث لهذا الحكم فيه من فظان الخلف المردود
فيه ذلك وشي وحكم به المصنف ذلك حكم الاستبدل الى العمل قام به المستبدل لجهة الوقت المرفوع فده كذا
كذا ديار ما هو العتية كذا او استقلها كذا فيحكم كذا لم يبق للمستبدل للخلف ملك ولا شبهة وصار ذلك
مستقلا لجهة الوقت في جميع ما وصف حق ولا استحقاق وثبت استبدادهم على انفسهم بذلك في الحكم وثبت
ايضا عنه جريان العتي في الوقت المذكور الى تاريخ الاستبدال بنو اسما عيا وحكم عوجب ذلك وبهتة
الاستبدال وبالصور يتي حكما اسما عيا بعد تقدم دعوي شرعية صدرت لديه في ذلك تاريخ كذا انما
قول وثبت كذا وحكم به الاول في كلامه رجع الى الوقت والشرط فقط وقوله وثبت الثاني مقيد بالاسماء
على انفسهم بذلك اعني ذكر العتية والاستطهاس ويكون ذلك بعد اذن ثبوت العتية نصرا وتلويحا وقول
وقت الثالث مقصور على جريان العتي الموقوفة في وقت كذا ولا يعي كذا بكون ثبوت العتية هو هذا
نزاع في ذلك زمان بعد زمان الى غاية سنة كذا يكون ما تعلق الاحتجاج بقوله المدة وهل اذ حصل بعد ذلك
استبدل الى من شخص اخر واستبدل المكان المذكور من الى ولاية ذلك بالشرط وبعد الاذن الشرعي بما بعد الف
ديار فجهة واستطها ان بعد استبداله المذكور على المكان المستبدل الباقي المندود والادمان على مكان عليه
حالة الاستبدال الاول ولم يجد فيه شي بعد اجهار الذا وثبوت وان العتية حال الاستبدال الاول اكس
من ذلك الا ان وانما الاول ما عي بالاستبدال الثاني لثبوت خبره وكان احتياجه الى العهار والكرهات
بعد تقدم دعوي شرعية صدرت بذلك لديه واعتبار ما وجب اعتباره في عاقل الاستبدال الثاني عن

بات
بوت

ثبوت العتية واجهوا عند الثابت بعد الدعوي الشرعية انه دون قسمة المثل صهيح والاستبدال الثاني العاد
بالطريق الشرعي بالقيمة الثابتة بالطريق الشرعي كما في كمال **فكان** الثبوت والحكم انما يكونان حكما مقيدا
به على ما هو المعروف اذ اوقع بعد تقدم دعوي شرعية مقصدة واقعة من خصم على خصم ولا يكفي قوله الوقت
وذلك بعد تقدم دعوي شرعية وليس ذكر شي من ذلك ولا في الاستبدال الثاني من ذلك وحيثما يصح ما ذكر
انما يوجد استبداله بدونه حكم وحيثما لا يستبدل اليه من الحكم محققا وقهر المعارض في الاستبدال الاول
بني استبدال اقل من ثلثي المثل وان كان قسمة في ذلك الوقت اراد من ذلك وبني انه كان في وقت الاستبدال
وقرر بغير المثل انه تقدم بينة الزيادة كما في العتية في الساج والعشرين في بيع مال البيتم والوقت معلوم
ومنا على علي قول من يقول ان الدعوي بعد ثلاث وثلاثين سنة تسقط والحبب الشيخ على المذموم بما
صوره انهم من كلام هذا الوقت ان الحكم المذكور حكم بعتة هذا الاستبدال العتي الواقع على الوجه
المخصوص من ثلثي المثل والوجه وبغيره المكان المذكور ملكا مطلقا المستبدل وبغيره المال الذي
جعل له لا يرد اعلى العتية بعد رجوعه وعشرين دينارا لجهة الوقت وذلك بوقوع عاقل ثبوت العتية نصرا
وتلويحا بموجب ولو سلم الاول لم يسلم الثاني وقد سئل شيخنا الشهاب بن السبي المحقق العلامة العالم العامل
عن مثل هذه القضية وفيها ان بينة قامت على خلاف ما قامت به البينة الشاهدة بالعتية فاجاب
بانه لا يثبت اليها لانها ان كانت غير عدولة فالامر به وان كانت عدولا لا في الاولى رايت بحكم لحاكم وقد ذكرت
ذلك في جواب عن هذه الواقعة بالسطر من هذا وايضا المعنى هو العتية في زمن وقوع الاستبدال
ولا يوجد في هذا الزمان من يعرف ذلك المكان وقيمة الا ان وان لم يتحقق بوجوب من الوجوه في هذه المدة
الطويلة التي هي نحو خمسين سنة التي سقت سماع الدعوي بعد ما من جهة السلطان ابده انه تعالى وشي
منهيب مالك من الدعوي بعد عشرين سنة وفي من هبتا بعد ثلاث وثلاثين سنة كما نقل عن المبسوط وغيره
وما اورد في السؤال من ان الزمان وفي في اثباتك المدة الطويلة الى سنة اربع وتسعين سنة من انما
يكون ذلك مانعا من الاحتجاج بقوله المدة لا يرد على ما يخرج بها بل يرد لان المدة باق لم يقطع بها وقع
من الزمان ان هو لم يورثه يعني به وجوده كعدمه بل عدمه بل ياتي ان الغرض من وجوده للخصم وجوده
لم يعمل به في تلك الازمنة المتأولة مع انها كانت مسكونة قبل العلم والفتاوى باب المعرفة والورع
قديم فليس بهم لم واتقوا مع عدم الزمان وتكرره اوضح دليل على صحة ذلك الاستبدال ولو فرض وط
واذا حصل كان المكان المذكور ملكا مطلقا للمستبدل ولو اعطي المستبدل عشرة الف ففضل عن الف ولو
وجدت سائر المروطين اجماع المذا وعين هو لا يبال فيه انه واقف بالطريق الشرعي لغوات الركن المصمم

والذي ينبغي ان يعلم ان هذا العلم انما كان على ما كان وبالله المستعان وعليه نستعان وهو لا يخفى ان كلام الشيخ قد اصاب
 على انه لا يشترط في الحكم تقدم الدعوى على وجه الفصل بل لا يخفى بقوله وذلك بعد تقدم دعوى شريعية او وصية
 وذلك في اثنائها على ان الناس واما علم **وسل** ما فوقكم في واقع وقت امكن اعتبار وقت وقوعه كونه رافعا
 وغيره على نفسه مدعيه انه ثم بعد مضي ولد سليمان وعليه من سجدته استقال الوفاق من الولاد من
 الذكور والاناثا بالصفة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين مدعيه انهم ثم من بعدهم علي اولادهم ثم وهم علي
 ذريتهم ونسبهم بعد اولادهم ذلك اولاد الظهور فقط بالصفة الشرعية طبقة بعد طبقة ونسلا بعد
 نسلا وجيل بعد جيل الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى يستقبل الواحد اذا انفرد وليس ترك فيه الاثنا في
 قومه عند الامة جمعهم على ان مات منهم اجمعين وترك ولدا او ولدا واسفل من ذلك استقل نصيبه لولد
 او ولد ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا اسفل من ذلك استقل نصيبه الى اخوته المتسا
 لفي رجع الوقت مضافا لما يستقونه على حكم المشرع اعلاه فان لم يكن له اخ والاخوة ولا اخوات استقل نصيبه
 في ذريته حته وذوي طبقة من اهل هذا الوقت مضافا لما يستقونه من ذلك وان لم يكن في ذريته
 وذوي طبقة احد استقل نصيبه من ذلك لاقرب الطبقات من الواقف مضافا لما يستقونه من ذلك على
 ان مات منهم قبل دخوله في الوقت واستحقاقه لشي منه وترك ولدا او ولدا واسفل من ذلك
 استقل نصيبه الي ولده وولد ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا اسفل من ذلك استقل نصيبه
 لاقرب الطبقات للوقت مضافا لما يستقونه من ذلك سيد اولون ذلك اولاد الظهور فقط بالصفة
 الشرعية فاذا انقضت اولاد الظهور صرف ذلك لمن يوجد من اولاد السفل من ذرية الواقف تباد
 بينهم بالصفة الشرعية على الحكم المشرع اعلاه فاذا انقضوا باسرم وابادهم الموت عن اخرهم
 صرف ذلك لمن يوجد من ولدولي الواقف هما الشريفي يحيى والزيدي حسن سيد اولوين بينهم الى اخرتهم
 فاذا انقضوا صرف ما عبقه الواقف بكتاب وقعه جامع كذا وغيره او وسطره نفسه الادخال والاخراج
 والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كالمال لله وشت وحكم به جنبي من ذلك ما وقعه بكتاب يستقل
 موافقا تاريخ السابق وهو جميع بنا المكان الثلاثي الكاين برشد بجان كذا اعيا نفسه ايام حياته
 ثم من بعده علي جهات عينها ثم وسطره نفسه الزيادة والنقصان او الادخال والاخراج والاعطاء
 وله ان لم يتم ان الواقف اخرج اولاد ولده المرحوم يحيى المذكور بين اولادهم ذريتهم ونسبهم وعقبهم
 ما سطر لهم من استحقاق رجع وقعه برشد بعد وفاته وهو ولد او ولد وسطر ان يصر في ذلك بعد
 ولده سليمان وكن سطر له الا استحقاق معه ثم من بعده ابن عيسى بكتاب وقعه على ولده وعين الواقف

الوقف
صم

لتاريخ

لتاريخ الوقف المذكور وهو المتقدم اول اعلاه بحيث يستعمل ذلك اولاد يحيى المرحوم من وقف الشافعي المذكور
 ثم ان الواقف بعد مدة شهد على نفسه بما نسب اليه من الادخال والاخراج والشرط والوقف المذكور
 بفضله الوصية وحكم بموجب ذلك حاكم خفي **فليح** مقتضى ما ذكره اختصاصه من ان العمل على ما اخرج من
 سطر الواقف ان يدخل اولاد يحيى واولادهم بعد انقضاض سليمان ومن معه لان ذلك لا يفسد
 اوله فكانه قال اخرجت اولاد يحيى وعقبهم وقد وقع ذلك خروا له بعد الاخراج وقد يكون اخراج
 اولاد يحيى اخراجا واحدا مفيدا بوجود سليمان ومن معه لانه اخرج على المرحوم ثم انقضاه حتى يرد
 علينا ان المرحوم به ان من سطر له الادخال والاخراج اذا اخرج لحد مرة ليس لكان يفعل ذلك متى
 اراد المرة بعد المرة في ماصرحوا به واعلم انه يرد ذلك على ما ذكرناه انا اخرج واحد مفيد سليمان
 ومن معه وعند عدمهم يكون من اخرج ادخل لانه اخرج بعد اخراج هذا امظهره من كلام الامام
 لخصنا كما تقدم واسد علم **وسل** ما فوقكم على ان شرط النظر حاكم المسمي واطلق هل يدخل في
 ذلك السلطان او لا **فليح** لما قلنا على ذلك في كلامنا لك نفل الشيخ قاسم عظم عن فتاوى العراقي
 الشافعي موصورت انه مضي عبي نقاضي المسمي او قديمه حاكم المسمي الشافعي وعوض ذلك لم يدخل
 فيه السلطان وان اطلق حاكم المسمي فنكلم فيه القاضي في المام انما في بعد نكلمه وان وليه السلطا
 شخص اخررت ولا يثبت لافلا حاكم المسمي عليه اي هو حاكم الاصل فلا يمكن منه من
 التصرف في ذلك لوقر فيه ولو بان القاضي العام ونكلم فيه لم يضر ابيه ثم رتب الشيخ في الدين
 السبكي كلاما فيه بعض مخالفة للكلابي فقال ان القضاء الاربع حدثت في ثلاثة اربع وسبب وتمايز
 والواقف التي كانت قبل ذلك من نور الدين الشهيد وصلاحي الدين وغيرهما القاضي واحد فالنظر
 له بالشرط وبالعموم وفي عشرة اربع وسبب المدعيه بل يترك ذلك القاضي ولم قلت ذلك الوقت بل يترك
 معه ثلاثة من فطره من شرطه في الوسطا انه لحدكم وبالعموم فيما لم يكن فيه شرطا فيصير
 ذلك النظر له الواقف ان لم يجعل نظره علما بل فيما بعد الاوقات والائام والنواب وبهذا الحال هذه
 الاربعة جعلت مختصة بالشافعي ويشتركون فيها هذه الاشيا الاربعة وكل من يجوز له مكانه واحد
 على من ذهب ويذكر في توليته انه على عادة من قبله ومقتضى الشرع في ذلك انه لا يستقل اليه الا ما
 الذي كان قبله على من يهيبه في زيادة فليس احد من المضافات الثلاثة يستقل اليه شي من الاثنا
 التي كانت للشافعي بالالشرط ولا بتولية السلطان ايده الله تعالى وحكمه في الاوقات احداثه بعد بعض
 المضاف الاربعة ان لم يسطر عليها النظر لكان معنى فيقتضي النظر بالشافعي عند الاطلاق

ن

ن

د

ومن عايناهم لا يكونان والدها لم يمت شيئا في حياة أبيه **فقال** انهما ان ثبت علي استحقاق عايناهما لانهما لم يمتا في ذلك الوقت
على ان يمت منهم وترك ولد او ولد وولد وان مثل ذلك وتكونا وبعين الاولاد استحقاق من اولاد اجد علي علي الوفا
الزواج والافان لا يستحق وان اوعين الوفا ساعلي ما فوهمنا الوفاي كما بقا ولد به اولاد ولد في ذلك
استحقاقنا وحيث يكون دخولنا في كلام الوفا بطريق الاصل لا بطريق استحقاقنا ابي كحي يدا ان اباها قد
مات قبل استحقاقه فلم يكن له شيء يستحق منه ابيه بدخول اصالته كما قد ندم لو قال الوفاي وكل من مات
يشتغل استحقاقه ولو لم يمت الاب قبل الاستحقاق لم يستحق ولده شيء لان اهلته لم يستحق شيئا يستحق اليه
ولا يقال ان الوفاي قد قلا طبقة بعد طبقة بعد طبقة ومقتضى ذلك انما لا يستحق شيئا مع عيها الا انهما
اعطى طبقة منها لانما نقول انهما في كلام الوفاي عاين ما تخرصوه قول علي من مات منهم وترك ولد او ولد
ولدي لا يمتا تخرصه وقد اطلعت الوفاي فيه ولم يعيده بقوله طبقة بعد طبقة هذا ما تخرصه عدي من الاحتمال
وقول كل ذي علم عليم واسه اعلم **وقيل** ما قولكم فيمن وقفه وقفا ولم يحكم به حاكم بقر ومعه علي قوله
الامام ابو يوسف في ان ابا عبد ورتبه الوفاي بفرض البيع علمي بالوقف او لا خصوص ما حيث صرحوا بان
يبيعهم بطريق الارث الشرعي **فقال** لا ينفذ البيع علي مذهب الامام ابي يوسف من كونه يعلم وان لم يعلم
وصح بعضهم كذا حيث لم يقع الحكم بقر وم الوفاي وصرح حاكم غير يوسف بصحة الوفاي قد صرح في
البرازية في اواب كتاب الوفاي عاينهم ولو وقفه بعد وادام باعه وكتب الفاضي شهادة في صحة
البيع وكتب في الصك باع فلان من له كذا او كان كذا وكتب واقف السابح بالبيع لا يكون حكمه بصحة البيع
ولغنى الوفاي ولو كتب باع بغير طائر اصدوا كان حكمه بصحة البيع وبطلان الوفاي واذا اطلق احكم
واذا بيع وقف عيبت مستحب ان اطلق ذلك للوارث كان حكمه بصحة بيع الوقف وان اطلق لم يضر الوارث
لا يكون ذلك نفقا للوقف واما اذا بيع الوقف وحكم ببعده وان كان حكمه ببطلان الوقف اصدوا قولنا فما حكم
بصحة البيع وبطلان الوقف مع تضرعهم بان الفتوي علي قول ابي يوسف فلحكم به لرفع الخلاف وهذا ما
لدي ذلك فاري الهداية في اول كتابه واسه اعلم **وقيل** ما قولكم فيمن وقفه حامي وحوايت علي الذرية
فال نظر اليه بعضهم فهدم احدى ابي مكانه وبني مكانه دار ابا فاضله وادام سكانه مع اهلته مع
انما لم يترك الدنيا للوقف ولحواسيت واعادها بانقا ضهاهم وقفه الدار واوصيت علي نفسه ايام حياته
ومن بعده علي وليس له ولدان وفلان وبنت هذا الوقف بشروط ولدي خفيها جعل حقيقة احوال وانما حكم
بوجوبه في هدمه اذ ذكر جاز او حرام واذا علم حرمه في بيع وقفه اوصيت حكم الوقف الاول بحال
واذا رجم هذا الحرام الثاني بالحق يكون بغير الحرام يجري الحرام لعدم استحقاقه **فقال** اما هدمه

للحرام
فقد عي

فقد عي هذا الحرام الذي ليس مستحقه لان يهدمها فانه يكون ضمانا لمانعه فيه واماناه علي ارض
الوقف فينظر الي ما من مصلحت الوقت من هدمه وانما يهدم بغير المثل وهذا كحديث الاثر علي الوقف فالهدم
فان كان فيه ضرر فلان ان يتكلم الباقية مستحقا للقطع ان كان فيه مصلحت لجهة الوقف ولما وقفه
للارض الموقوفة قبل غارته فلا يجوز ولما وقفه للمساكنة لان وقفه بدون الارض لا يجوز انما يجوز
انما كان علي اجماع التي وقفت الارض عليها مع ان مستحق المهدم واذا وقع الحكم به وقامت بنية
علي هذا الذي هو اوضح فيه انه هذا الموقوف صرحا وقفا من قبل فلان الفلاني لوقفي فلو خرج سابق علي تاريخ
هذا اوانه قد قد عي فهدم به في هذه البنية لان المقضا بالوقفه ليس فضا علي كافة الناس علي
الصحيح فتصح البنية بالقيمة اخرج متدعة في الملك المطلق ولو لم يكن هناك كلفتم تاريخ لان الوقف
من قبل الملك المطلق واسه اعلم **وقيل** سوال حاصله شهدت بنية بان فلانا وقف ملكه المجد وديني بركنا
علي ابيه فلانة وهربا الى المصحة والسلامة ثم مات وادعي مرع انه لم يوف ذلك المكان وانما مرع
علي ملكه **فقال** حيث شهدت البنية بوقفه لما هو ملك المجد وبذلك ان في حال المصحة والسلامة وحكم
به لا تقبل بانهم لم يهدمونه وحقه لذلك المكان هو ملكه لذلك شهدا دعيه لانه لم يهدم وقف شهادة
علي النبي وبتقدير ان لا يكون من الشهادة علي النبي فكل من البنية قد انقضت علي ان الما حكمه لكن
البنية الشهادة علي الوقفية معها زيادة علم وهي وقفية لذلك المكان الذي انقضت كل ما بينني
علي ملكه واسه اعلم **وقيل** ما قولكم في رجلين بينهما شركة في شحنة بوجه شرعي ففما اوصوا حكمهم فان
احدهما علي نفسه وعرضه وامتهد علي نفسه انه لاحق له في هذا المصنف ثم جاء المستهد له
لتعريفه السلطان وصر ببراءة وتزكراه من الديون وحججه علي موجب ذلك ففما يكون التقدير بالحلال
السبق الاستهاد عليه او يستحق ما خسر فيه **فقال** اجاب الرمي بقوله هو صحيح لان استحقاقه جدي
لا يشمله الاستهاد السابق نعم ان كان التقدير جري علي مصحة نفا استحقاقه لم يستحق ذلك وكتب
الشيخ عبد الرحمن البهوتي احبني جوابي كذا واسه اعلم **وقيل** ما قولكم في نظر بني زيد واخر علي
زيد وكلا بالردوي علي تركه بموجب حجة متقدمة لا فاره انه قبض للوقف من امي الدين ما كان
تحت يده علي سبيل الامانة وقدره كذا فانكر فاعيد عليه القول مرة بعد اخرى فانكر ايضا وادوا
اعرف هذه العفوية ثم وجد علي المتكرر مستد شرعي متغني لا اعترافه ولقد ينفذ بان قبض
الحال المدعي به بصورة المستدعي ابرئ زيد من يده صورة منقول من محكمه كذا استغفيرة لذلك
للاستهاد علي مصطفي انه قبض لجهة الوقف من امي الدين وقدره كذا وصدق مصطفي علي

تجوز ما تقتضيه هذه المسكات لانه ادعي عليه بكنة من المال فادعي انه اشرك ببعض اهل البيت وبعضهم
في التجارة ومن جملة المسكات اعتراجه بالقبض المذيع به من اهل الدين من ورث بنار بنحو خوخ من الاماكن
وعاد بتمام ابرز مصطفي من يد هجة مقتضية للاشهاد ادعي بني امي الدين انهما حصل للابرز مصطفي مال المهرما
بالارث من قبل ابيهما من دينه الشرعي على جهة وقف الاشراق وقدره كمالا وسيلهم مصطفي شريك في معاوضته
على خلاص الحوالة واخذ له الوقف هذا المستند وما فيه زيادة الامن قوله لانه ادعي عليه اني قد
تميزت فعمل الكار مصطفي في القبض من اهل الدين ونقصي على الاشراق وعليه هذا المستند الذي شهد
بقبضه وتقدمية واعترافه بحجة موجبة لاجراءه من النظارة او اذ قوله الموثق ثم ابرز مصطفي حجة
التصديق من قبل والى اهل من دينه الشرعي ليخبره واخذ له الوقف ليعلم منه انه حال الوقف
وان كان صدر بدينه كان اخره بدينه ام لا لوكون هذه حجة ثانية وايضا اعتراف مصطفي بالقبض من اهل
الدين السابق على حجة المقيس الصادر من ولديه بعد وفاته من ناقض لقوله اذ قل مال الوقف فملك
وصرفي فيكون حجة واحدة ام لا واذا قلتم بالقبض المذيع على سبيل التسليم اذ التفسير
بمال الوقف اذ الم يكن فيه خير للوقف صحيح ام لا واذا قلتم بالقول الموثق وما لمصطفي في معاوضته
او ارضه على الحوالة بتقدير حجة ام كيف حال **فقال** انهم حبسوا بعض الناصر المالك بالقبض من مال
الوقف بكونه خيانة في حقه ما نهى من قبوله في جوده خصوص ما كان له ليعلم ولا اعرف
هذه القضية وسبق بذلك الاجراء وهذا كان في اثبات خيانه خصوص ما مع ما انعم الي ذلك
المستند الاخر حيث وجد منه ما ينافيه من انكاره سابقا كما صدر منه انكاره في المستند الاول والثاني
المواد من التفسير انه لجهة الوقف وان صدره الموثق بان الدين لم لان قوله في اخر كلامه وسأل
شريكه المعادفة في خلاص الحال به لجهة الوقف قرينة على ان المراد بقوله من دينه الشرعي هو
مال الوقف لكونه محالا به بطريق تكليفه وولايته والقول له مسامحة حيث قامت القرينة ثم ينظر
في هذا التفسير هل هو بطريق احواله الشرعية ام لا لقوله اما لا فاعلم انك لو اكلت على ما ارادته
شرط في صحة الحوالة وتقدم برضاها لا يصح احوالها لجهة الوقف الا ان كان فيها خير للوقف واس
اعلم ما قولكم في شخص اسمه اختيار وقفه وقفا على وجوه خيرات وقوات وعلى عتايده
من بعد موته عتقا احدهم يسمى فروانه والمذكور مما يليك ايضا ثم انتقل اختيار الوفاة واستحق
عتقه ما شرط لهم بكتاب وقعه ثم مات فروانه وبمواد عتقا اختيار وقيل موته عتقا ارقا
فليس عتقا فروانه واذا فوالحق لسيد سيدهم وهو اختيار المذكور اعلان ليعلم انهم نصيب

ما شرطوا لمولى سيدهم ليعتاقه ويدخلوا معهم في الوقف بالاستحقاق ومع عتقا اختيار بدينه تملكهم
بان هؤلاء انا هم بما ليك فروانه عتقا اختيارا في الاستحقاق بهذا الموجب انهم لم يبيعه عتقا اختيارا
انما صدر عنهم من فروانه ولا خيارا كوجههم في ذلك **فقال** ان ادعي عنهم من اختيارا ثابت ذلك بالبيعة
على بيلان عتق العبد لا بد من الدعوى وهو مدعى لذلك طارفا به الذي اعطاه انما هو فروانه فهو
لمن يدعيه فليعلم وقولنا ان دعواه شرط الحكم بالحق واساعلم **وقال** بولاه حاصله شي والنظر
للاشر من اولاده ثم ان احد الاولاد وضع يده على جهات الوقف ونقر في فيها من غير تقدير من حاكم ولا
بثبوت رشد فضلا عن الارشدية ونقر في حصة بقية الاولاد لنفسه ولم يعرف ذلك في محاربه
الشرعية وطالبه ادهم فادعي دفعه متمسكا بآثار القول قوله **فقال** لا بد من تولية الحقوقي عليهم
لهما كانوا يحصون وكان القيم من اهل الصلاح والمخاض واما استحقاقه للنظر بشدة هذا الوقف فانهما يكونا
بعد وجود شرط الارشدية فلا بد من بثبوتها فاذ لم يسبق ذلك لا يصدق النظر المقتضي لان يكون القول
قوله واساعلم **وقال** ما قولكم في واقعه شرط ان يبدى من ربح هذا الوقف للفقير في كل شهر كذا او عني
الفاضل لجهة اخرى هي اذ اشراف بيلاد الوفاة سنة ثمان وحيات تسع يجوز للمناظر ان يحرم الفقير الا يبر
لم شيئا عن شهر سنة ايضا على بشرط الواقف في كل شهر وانما حصل للجهة التي عني الفاضل لها
بعد العتق **فقال** احباب الشيخ الرعي على نفسه ثم يقدم اولادهم بغير العتق ان الفاضل انما يستحق
بعضهم واجاب الشيخ على المقدسي ببولي كذا واجبت ببولي كذا وكذلك الشيخ كرم المالك في الطائفة
الجنبي واساعلم **وقال** ما قولكم في وقف نصيب واقفته ان ثلاثة اشقات وقفا على ثلاثة بناتها ليطهرها
زنيبا لتنتفع بذلك مدة حياتها ثم من بعدهما على اولادها ليطهرها من زواجها فلان وبناتها ليطهرها
فاطمة ثم من بعدهم على اولادهم ثم عليا واولادهم اولادهم ثم عليا فطهرهم وعقبهم ليطهرهم
الطقة العليا منهم بحجة الطبيعة الخافي الا ان كانت الطبيعة منهم ذات نفس فذلك تشارك الطبيعة
السلي في ذلك ومن مات من اهل الوقف المذكور بدينه شي منه على ولد او ولد له او اسفل من ذلك
ما كان بيده من ذلك لمن مات منهم من ذكر اعلان هذا انفس كتاب الوقف فمات زنيبا بعد وضع يده على
الوقفية سني وخلفت اولاد او اولاد اولادها هل يمس ما كان بيدها لمن مات عنه وليس لبيت زوجها وفي
فاطمة المذكورة شي او يكون لها عملا بما تقدم وان ادعي اهل الطبيعة السخفي الفقر والفاقة ثم يصدق
بغير دعواه كالزكاة ان لا بد من اثباته ونفي بدينه وبني الزكاة وما المراد بقوله الواقفة الفاقة
زيادة على الفقر فيصعد اليه بغير دعواه ام لا بد من اثبات ذلك ايضا **فقال** نعم بيمين ما كان بيد

لعل في الشرعي شهادة كذا وكذا أبونا شهاب **باب** الشجر على المقدسي بما فيه يكون صحيحا
 معتد به مستوفيا لطلبة الشريعة وجامعا لمصنفاته المعروفة في نفس المراد واسألهم **وسئل** ما قولكم فيمن
 وقف على قربانية ثم بعد ذلك علم بقربانته وابتدأ بغيره ثم علم بالام والابتدأ بغيره ثم علم بقربانته
 ذلك بالوحيه بينهم وتقدم البعض على البعض او ينقل للاستحقاق الي من بعدهم لعدم قربانته **فأجاب**
 المصريح بغير الوحيه انه لو اوصي لأقاربه أو لذوي قرابته في الأقرب فالأقرب بكل ذي رحم مخرج
 وقال في الأسفار فيما أوقف على قرابته فإذا انقرضوا بقي على المكاني ان قال وتخل في الحارم
 وغيرهم من اولاد الاناث وإن تعدوا عندهما وعندي حلتبشر الحرمة والأقرب فالأقرب زيادة
 على الحرمة كان المستحق في المكبول عند البنت لانه المستحق بالحرمة كبقية من ذكر وسائر ان
 بنت الاخر الحرمة لكنه اي ابن البنت قرأخص بالأقربيه عن غيره من ذكر اذ لم يصدق الحرمة
 والحرمة والأقربيه الاعليه خاصه لأن بن العم لا يصدق عليه الا الحرمة وابن بنت الاخر
 لا يصدق عليه الحرمة والحرمة لكن ابن البنت المستحق لكونه أقرب ويكون هو المستحق هذا
 ما ظهر لي واسألهم **وسئل** ما قولكم فيمن وقف وقفاً على بني ثم وقف على غيره وفرد كان شرطه الا اذا
 والاخراج **أجاب** اذا اوصي بوضعية بان قال هذه صدقة موقوفة علي وجوه اخرج الوجوه
 الاول وذكر بعد كل واحد مكاني وهي خرج من الخلقة فتكون الخلقة بيني وبينكم انما قالوا اوصي
 بوصيتي ولم يرجع عن واحدة منهما واذا انقضت احد الغريبي يرجع سهمه للمساكين واسألهم
وسئل ما قولكم فيمن وقف وقفاً على نفسه أيام حياته ثم بعد ذلك علم بقربانته من اولاد الظهور
 دون اولاد الباطن المذكور مثل خطا لائش الطبقه العليا تحب الطبقه السفلى وشرط النظر على الوقف
 المذكور والولاية عليه بعد وفاته كذا شرطاً لا رتبة من اولاد الظهور دون اولاد
 الباطن للطبقه العليا منهم دون الطبقة السفلى وحكم بموجب ذلك حكم شرعي يرى صحة الوقف
 المذكور ثم مات الوقف وترك ذرية من اولاد الظهور منها رجل في الدرجة العليا من صفته الوقف وانهم
 من الدرجة السفلى فولي على الوقف الرجل المتفرد في الطبقة العليا على موجب شرط الوقف فحقه من الشجر
 السفلي وانما بان بغير ان يبدلهم يستحقون النظر المذكور قبل والحالة هذه يكون النظر على ذرية من انفراد
 في الدرجة العليا على شرط الوقف ثم انقرضت الطبقة السفلى في ايجاز بعض جهات الوقف وضبط الرجوع وقوله
 يكون النظر المذكور على ما لا يلحق لهم شرط الوقف ولا يفتنون ان لا **فأجاب** النظر ان انفراد في الدرجة العليا
 على ايجاز الوقف للطبقه العليا ويكون افضل التفضيل الذي قوله لا يرتد مستحقاً في غير ما به كما قالوا ذلك

بها اذا اذال الوقف وقت علي قرابي الأقرب فالأقرب ومن بعدهم على المكاني وانما كانوا اكثر منهم بالوحيه
 وادامات الأقرب انتقل الوقف الي من يليه ويسكنه كما انقضت بقى ينتقل الي من يليه الا ان الباطن اذا لم يبق منهم احد
 تكون الطقة العليا كقوله لك نعيان المراد بقوله الأقرب فالأقرب الا في صرف الرجوع الي الاخير لم يكن هناك غيره
 حق يقال فيه انه اقرب من غيره فكانه افضل تفضيل مستد لافي غير ما به ولا يفتح القصر الا انما يشاء النظر فيكم
 فيه واسألهم **وسئل** سؤال صورته الوقف بعد ما ذكره في من يليه بعض قرابته منسبة قال وتضمني
 بعد ما ذكره في اولاد الوقف الشارعية الموجودون هم فلان وفلان ومن سجد ثم لم يولد الا ولد ابني اخيه
 بها فلان وفلان الذكر والابن منهم في ذلك ما هم من بعد كل من ابني اخيه للآخرى ثم خرج من بعدهم ان كان
 يصرق لها الي اولاد الوقف وذريتهم ونسلهم وعقبهم من ولد الظهور وولد الباطن عليان من مات من
 اولاد الوقف المذكور انتقل نصيبه لا ولاده الذكور والاناث ومن مات من اولاد الاناث فلم يولد من اولاد
 الوقف المذكور فقولته قوله علي مات من اولاد الوقف المذكور وجدا المذكور فيه مكتوماً بالجمع وبما لا ينظم
 المعنى اذ يكون لفظ المذكور وصفاً للواقف لا ولاده حيثما في المعنى من اولاد الذكور والاناث فلا يكون قوله
 بعد ذلك مات من اولاد الاناث فلم يولد من اولاد الوقف المذكور واضح المعنى عند السائل واما
 اذا قدرت زيادة من المذكور ويكون لفظ المذكور وصفاً للمذكورين الذي هو اولاد الوقف ايضاً المعنى او
 المعنى ان النسبة المذكور من اولاد الوقف ينتقل نصيبه من اولاد الذكور والاناث وان الميت الانثى من اولاد
 الوقف المذكور اي لا لاولاد نفسها وهذا معني صحيح لا واضح ثم بعد مدة ماتت شاعمة بنت الوقف عن ثبات
 قبل تستحق حصتها من الوقف لم يولد من اولاد المذكور من اولاد الظهور ومن اولاد الباطن لا في حصه الميت
 وانظامه وعيكم على الميم بالزيادة لكون المعنى باباها حصصاً لكونها مكاني الكلام ولو اقره نقل على تخصيص
 ومع الوقف باولاد الظهور دون اولاد الباطن او ينتقل نصيبها لمعنيها الذي يظهر ان الميم في قول
 الوقف عليان من مات من اولاد الوقف المذكور فلا يسهل بل انما سبب انما هو المذكور دون الميم لان علي وجدها
 يكون المذكور صفته للواقف لا للميت فولي من اولاده فكون المعنى علي من توفى من اولاد الوقف معلوماً ان من
 الذكور والاناث انتقل لاولاده المذكور والاناث فتوله بعد ذلك ومن توفى من الاناث لم يولد من اولاد الو
 المذكور فتعنيده ثانياً بالذكورة يتأني قولها ولا عليان من مات من اولاد الوقف ذكر او انثى انتقل نصيبه
 لاولاده الذكور والاناث لان مقتضى كلامه لا علي تقدير وجود الميم ان الاصل في اذامات ينتقل
 نصيبها للمذكور والاناث لم يحول الا في عوم قوله من مات من اولاد الوقف ومقتضى كلامه السابق
 ان الانثى اذامات انتقل نصيبها للمذكر فقط وهذا انما هو خلاف ما اذا كانت الميم زائدة ويكون لفظ

المذكور عوضا عن المذكور فانه يكون سنة لمن يموت من اولاد الواقف ثم فليعلم مات من المذكور عن يموت من الاناث
 فحاشا لمن مات من المذكور فليعلم ان يكون المقابل بين الضميمة ظاهرة ولا تضاف فيها وهي ان كانت شاملة فنحن
 حصتها لا اولاد الواقف المتضمنين بالذكر ولا وهما الاناث عملا بقول الواقف ومن علمت من الاناث فستحق حصتها
 لمن وجد من اولاد الواقف ولم يبق من اولاد الواقف المذكور لان اولادها واسد علم **وقال** ما قولكم في وقت
 وقتها في وقت ايام حياته وله ان يشده ويحوصه ويبدل ويخرج من شاوليس لاحد بعد ذلك ثم بعد وفاته
 يكون وقتها في اولادها وورثته ونسبه طبقه بعد طبقه ونسلا بعد نسلا ذكرنا اننا في الطبقة العليا منهم يجب
 الطبقة السفلى ومن مات منهم عن غير ولد ولا اسفل من رجع نصيبه لاهلها ولو ان المسألة لم يكن له في مصارف
 منافع هذا الوقت ثم ان الواقف ذكر بعد ذلك شرط اخر بكتاب وقعه هذا ما انصوا ان مراد الواقف المذكور
 بالترتيب المذكور اعلاه ان الاصول ذكرنا اننا وانما من اولاد ان يكون وليس مراد الواقف ان مادام لم يكن
 الطبقة الاولى موجودا لا يأخذ من وجوده من كان في الطبقة الثانية بل من كان من الطبقة التي تسبقها من الطبقة
 الاولى ما كان يأخذ اصله من الواقف قبل استحقاقه في هذا الوقت والشرط الثاني محكوم به ثم ان
 شخصا استحق في الوقت مات عن غير ولد وترك اخا واولاد اخ واخذ من سبقت اولاد الاخ والاخت مرارا
 يدخلون معهم في تركه اكتب علي حكم هذا الشرط **اولا** **فصل** في حق اولاد الاخ والاخت الذين مات قبل موت
 لغيرهم مع الاخت الموجودة بعد موت الاخ ليعلم في قول الواقف انصوح وقعه من بعدهم على اولاده
 وورثته ونسبه وعقبه لان كلامنا اولاد الاخ والاخت الذين ماتوا في حقهم في هذا الوقت فدخلوا في
 عبارة الواقف لان كلامنا ذكره دخل في المندية والنسب والعقب لكن قد اخرجوا بقول الواقف الطبقة العليا
 انما تجب السفلى اذا كانت من نسبه ما دون نسبه ما لان العلم على ما تلزم من شرط الواقف في حضورها وقصره
 انه باخذ من كان موجودا من الطبقة السفلى مع وجود من هو اعلى وانما كان باخذه اصله لو كان حيا
 والاخ والاخت لو كان موجودين لاستقامت اختمها في اخذ اولادها كما كانه قال وكل من مات عن غير ولد
 رجع نصيبه لاهلها واخوته الموجودين اولاد اولاد من سبقت من نسبه واخواته لو كان حيا بقوله وان
 الطبقة السفلى تأخذ ما كان باخذه ما صلح لو كان موجودا كما بيناه واسد علم **وقال** ما قولكم في وقت علي
 وفاة وان وورثته وشرط الزيادة والمقتضى والتغيير والتبدل ثم قرر رجل بوظيفة المباشرة بطلب كتاب
 وقعه ثم بعد عام الوقت وتسليمه لغيره فخر بوظيفة الكتاب ولم يذكر عوضا عن الاول ولم
 يسد لغيره فيكون الكتاب الثاني رافعا للمباشرة الاول او على سبيل الزيادة عوج **الشرط الثاني** حيث
 شرط الواقف لنفسه في اصل كتاب وقعه انه الزيادة يكون له تقريره للمباشرة الثاني من باب الزيادة

د

فلا علم الثاني وتغير ذلك ما لو وكل احد شخصا وكل غيره للامير الاول وشرح ذلك ما ذكر في كتابنا الاول
 علي قولنا ان يفتي او يفتي ويخرج من شانهم واسد علم **وقال** ما قولكم فيمن اقام السلطان وكليما علي سبيل المال
 ونوي المرتبات في له ذلك فغير اذا السلطان **فصل** في اجاب الزيادة لايصح ذلك واجابة الشيخ راس السهم
 بالحق لنايبا لسلطان المفوض اليه في صرف السلطنة الاموال والشرط في ما ان يفتي ويقتل ويقتل في الناس
 يجب ما يراه مصلحة من اهل عيال وقران وعلم ومن فيه منعة للمسلمين ولما دون عمره في اسعفه
 للعطاديو **قال** لاهل شورته اسيروا لغيره ان تفضل بني الناس جعل الزهم خطا الزهم وانا
 وعلمنا واحسنهم حاله ابي غيره ذلك مما ذكره في سورة فلم يذكر وامر به سيما كان يفاضل بين الناس علي
 حب قريتهم منه عليه العملاء والسلام وعليه كان يفر من المفوض وليعطي النساء الطبيب والورث فيطين
 بله لان واجهن وكان عثمان رعي اسعفه كذلك علي سيرته وكذا نكده علي رعي اسعفه الا انه سوي بين الناس
 وافر صلب بيت المال بانه امتلا صغرا وببضا وقسمه بين الناس وامر بكنسها واشترى قبيها بالادب
 وراهم وهو خليفة وقطع من انكم ما فضل عن اصحابه الي غيره ذلك من هدمهم ثم ان مركب الثاني المذكور
 بالمركب والماكل والخلابيس وليس الحسن واكمل الحر كان علي الناس الا قد ابحوا الانواع لولا الامور **قال**
 القائل فيه لا لاني عن خلق وتاني مثله شعا عليك ان فعلت عظيم ولو نقص واقد في باغة الهدي
 ونوفرته فضل ما نقص بعد ومن تصرف في غلته عطا غيره وقد قال علي اسعفه ولم يفتن من
 امي اذا صلح صلي الناس واذا خد اسعد الناس العلم والامور في هذا الثانية واسد علم **وقال** فيم شرط
 بكتاب وقعه ان يعرف من رجع وقعه في كل سنة الي الفقراء الموجودين بالمسجد الاقصى ومقام حنة اخيل
 ابراهيم عليه الصلاة والسلام بالولاية بيني وبينهم المذكور في حق تصرف الناظر ما يخص كل جهات علي ما يراه
 ويودي الي اجتماعه ثم حضر جماعة من اخيل ومن بيت المقدس وابر زواجي من ابيهم تشهد لهم
 بانهم من فقر الحرمي المذكورين وانهم قد رجعوا بغير من رجع الوقت المذكور ومن له ولاية القصر
 في ذلك ولعالي اتم قاطنون بغير من سبوع لهم اخذ المعلوم ام للناظر الشرط ذلك السقف ان يفتي ذلك
 للفقير في المذكورين ويصرف الي الفقراء المساكين حسب ما شرط الواقف او يفرغ ذلك الناظر لغيره
 او وكيله **فصل** ان كان محمدا اهل الحرمي الي مع ليس علي وجه التعلق بان كانه باقيا علي ملكه او كان
 اهله فقيرا بالمعني هم باقون علي كونه من اهل الحرمي انما هي من نصيب ناظر علي صرف ذلك وان
 ذلك يجب ما يراه يودي اليه اجتماعه لم يكن لاحد غيره فيسبى ذلك لما لناظر علي الحرمي وللغيره
 حيث لم يكن له النظر علي صرف ذلك عملا بشرط الواقف ان لو وقف المقيمي بغيره بدون رايه

كان شرعا الوقت بعد هذا ما ظهر له واسمه **علم** **قال** ما قولكم فمن علمه عتدا فوقه على نفسه على جهة
 بر وقربا بمعية بالوقفة وحكم بذكر خير بعد التسليم والتسليم للمولى في تاريخ كذا ثم بعد معنى تاريخ عشرة
 من تاريخ الوقفة عرض الوقت العتدا المذكور في دينه عليه لذي شافع وكتب في حجة وصدر الاشهادا
 وثب بها دة فلان وفلان بان العتدا في حقلك البائع الي تاريخ البيع المذكور وحكم بموجب ذلك ومن وجبه
 تقديم بيته الداخل ولم يذكر الشافعي في حجة ذكر البيتي وعا رضهما واذا ذكر بيته لجران في الملك فقط
 ثم تراعى الوقت البائع مع ذرية المشتري وطلب اثبات الوقفة عبرة احكام الخلف ان بعد ما وقفه لذلك
 وبيع له لا تسع بغيره للمناقص واقام ناظر على الوقف وثرا فجمع ذرية المشتري فتمسك البصير
 البيع لذي احكام الشافعي واحكم لها في الحنفية بعد التسليم من تاريخ بيعه عشرة سابعة علي تاريخ البيع المذكور
 فهل علم بالوقفة السابعة التاريخ والحكم به في ذلك التاريخ ولم يمنع من ذلك حكم الشافعي بالبيع المذكور التاريخ
فانما حيث وقع الحكم يلزم الوقف بعد جريان العتد في ملك الوقف لا التسع دعوى الوقف بعد ذلك بملكته
 للمعين الشافعي ولا يصح بيعه لتقديم احكم من اخذ بلزوم الوقف وحكم الشافعي بعد حكم الحنفية يكون نقصا
 له وبالطال للوقفة من غير ثبوت وحيز للباقي وله كون الشافعي لاري صحة الوقف على النفس لا يبعد
 بعد حكم الخلف بلزوم هذا ما ظهر له واسمه **علم** **قال** ما قولكم فمن وقف دارا نصفها على الفقير ولا يتخرج
 به بساير الانتفاع الشرعية والنصف الثاني بالذوق والذوق لغيره او بعضها في عمارة
 الوقف المذكور جعل الوقف للنظر لنفسه **وقال** لم افق في هذه المسئلة على نقل والذي يقتضيه
 القواعد ان هذا من باب الاقتضا وهو جعل غير الموقوف مطلقا في تصحيح الكلام وهو الحكم العام
 عن الالفا والتقدير هكذا ان لم يكن هناك عمارة فيكون الربع للنظر فلا يسيان عنه وذلك قول القائل
 لعق عبدك عني بكذا الحق كذا في قال اعق عتده الغير لا يصح عن كفايته فيكون التقدير بعدني
 كذا واعقته عن كفايته ونظاير ذلك كثير واسم **علم** **قال** ما قولكم فبين احضر جمعا قبل موته وقال ان جميع
 الكتب والبيوت لجا برين في ملكي وقف علي ذرية بلا حاكم ولا تسجل ثم مات وقفه صحيحا بكونه
 كونه وقفا جهولا فلا قلتم بغيره بل يخرج مخرج الوصية لكونه وقف في مرض الموت **وقال** ان بعد بر صفة
 يكون غريب او اشارة او شهرة اعتقاد علي ان صفت جميع العوم والعموم من قبل الملوك المملوك كما
 هو المصريح به في كثير من المسائل فالسجل ليس بشرط عندنا وقد صرح وعلي هذا فان لاجانه جميع
 الورثة هي كما هو في الاسافل وغيره وان لم تجز قد صرح في الفواز في بقوله هكذا يعني قال
 وقفه علي ولبي وولد ولدي ابا اساتسلوا ومات في مكان من جهة الوارث للبحر وما كان من جهة

سبع

غير الوارث يجوز في قول الامام الشافعي من الثلث لان وقف المدين وصيته فلا يجوز للوارث ولا غيره واسمه
وسئل سؤالا كتبه عليه الشيخ عثمان المصنف المالكى فقله عن ابن عرفة صورة السؤال ارض وقف بها
 انشاب وبير لغير اصحاب ارض الوقف وضعا لا احتكرا وقف تلك الانشاب وبير وحكم بذلك وتوالي علي
 ذلك لم يرد علي ما به سنة فارد الناظر ان يوجر تلك الارض لغير صاحب الغراس مع ان غراسه قد وضع علىها
 وقفا فهل يقع المجارة المذكورة ويلزم صاحب الغراس بفعل استجاره واخذ فعلن البيرام لا الوصف بوجه
 هو شرعي وصورة اجواب ارض احكم المسماة بارض اجرا ذري الارض التي وضع عليها قدر معلوم
 في كل مرة معلومة حتى احياها فاحياها ان يوجر زراعتها وبها وغلكه وتوقف وليس للمولى حياة بل يوجر
 عليها ان يذريه علي من احياها لا لما صارت ملكا ولا لعاي من وصلت اليه من الحي بشر او غراس
 او وقف او غير ذلك ولان يقلع غراسا ولا ان يقيم بها وليس له الاما وضع عليها حال الاحيا وهذا ملحق
 عليه قول ابن عرفة ونصفه وسر الارض بشرط او وقف معلوم عليها في كل مرة معلومة ان وصفه علي
 احين من الاحيا فخل ولا يني ان يختلف فيه وهو ما استقر عليه العمل العام نحو الثلغاية سنتي في الاثر المسماة
 بارض اجرا الله فقل كلامه ان هذه الارض غلكه بالا حيا وباشرا من الحي وبساير الصرافات من وقف
 ونهية واجرا وغيره وانه ليس للناظر المولى علي حياة ما وضع علي الارض الا انما الموضع
 عليها فقط ثم قال ما نصه وموجب وضعه علي الارض حاجة الناس العامة للاحياء والاعراض
 متقيا للحاجة الي ما يتوهم بفار المكافئ وهو من ذوي العساة من اهل الحر وسو غيرهم وتحصيل
 الكلية العامة وافق من علم وجوب تحصيل المصالح الكلية مما تقر في اصول الفقه اجزية كسيلة
 الترس في اجهاد ومسئلة تقنين المصالح ومسئلة الرمي من النصف عند الهزل او وفي بيان
 واسمه اعلم ان ابن عرفة ذكر في كتاب البيع في المصالح التي فيها طعاب مقابل قوله ونصفه قوله
 هذا يقتضي ان يكون الموضوع عليها هو خارج الارض التي ليست ماله المكين لاجرة الوقف ويدل
 علي ذلك قوله وسر الارض بشرط ارض معلوم عليها لان المشتري لم يكن عليه شيء الاخراج
 فيوقفه من هذا ان اجرة ارض الوقف احكم فيها غير ذلك تدبر لم كتب علي قوله وجد الدلالة
 علي ما ذكره من كلام ابن عرفة غير واضح كما بيناه بالخاصة المقابلة لهذه لان الموضوع بعد اشرا
 المتصور انه اخرج لاجرة الوقف واسم **علم** **قال** ما قولكم في قرية مسماة بصبية الشرقية
 موقوفة علي جماعة من قبلي اجمع بموجب كتاب وقف وتوقفون فيهاهم واباؤهم واجد ادهم فلا
 بعد لسل وجلا بعد حيل منذ الثلغاية سنة من غير منازع لهم في سبي منها الي الان فارعي جماعة من

اعلم

س

مستحق قربة اخرى بثلث لها بسببته الشرقية من جهة الغرب بان من البحاري في الوقت عليهم والمحل
في حدود قريتهم قطعة ارض معروفة بدهام عالينة التي حدها شرقا اراضي بسببته الشرقية
وليفضل بينهما النهر كما هو مكتوب في كتاب وقت ما يدليهم ثابت مستحق وهناك نهران اقدمهما البعيد عن
الارض المدعوي قربة من قربة المدعي عليه يدورع المدعي ان النهر المذكور في النهر يدورع
البعيد وان الارض المدعي بها بسببته وبني النهر الاخر واجاب المدعي عليهم بان النهر اقدم
الاخر وانما الارض بينهما اذ اخلت في استحقاقا وفي بيضاء وبيضاء من قبلنا واحدا وانا واحد
اباينا على الوجه المذكور منذ ثلاثة سنين بل ما نراهم من مستحق قربة المدعوي ونظراهما في
ولا غيرهم ولوجه احكام وسد جماعته ووقفه اعلى طرف من النهر المذكور وسال احكام جماعته من
المذكورين هذا هو النهر فمنهم من قال ليس نهر ومنهم من قال هو نهر لكن لا يصلح للخدمة ولم يقرض
القاضي في جوابه للمقصود بالذات في هذه الواقعة ان النهر المذكور وجبه الام والحيوان كذلك
لانهم لم يسألوه ولما سألوه ما اعطاهم الا في العلم لانهم لم يقرضوه اعلى ذلك والاراه الا في
ذلك الوقت فليكون ذلك حجة للمدعي عليه على صدق مدعاهم صلوات لان حكم بها الحكم
وليفضل على المدعي عليهم ورضع بهم عن المدعي به وان احكم بذكر مستند في حكمه الى ذلك
من غير حجة شرعية نعم بان هذه الارض وهذا النهر هما المذكوران في كتاب وقف المدعي
وحجة اخرى بعد ذلك بان واقفهم كان مالكا للارض المذكورة فلم يزل ملكا عنها الى حين وفاته
لاحتمال انه وقت حاله ملكه بسببته عدم وضع يده ولا وضع يدا احد من مستحق وقفته
عليها وحجة اخرى بعد هاتين الحججتين انها جارية عليهم في الوقت الى الابد الاحتمال ناقل
شرعي الى وقت المدعي عليهم بوجه شرعي عند من يرى ذلك بسببته وضع يدا بلوا لوقفهم
فيكون حكمه بذلك كذلك واقفا في محله فانهضنا لرفع اليد بعد هذه المدة الطويلة فيعلم
هذه الاحتمالات المذكورة واحتمال انطو فرض ان المدعي اقام الحجج وسئل المدعي عليهم
حجة لاقاموا بسببته شرعية تشهد بان هذه الارض حق من حقوقهم ومن جملة اراضي قريتهم
وانه النهر المذكور وهو الفاصل بينهم وبني اراضي المدعيين ~~في~~ الارض من العذر لينا
هو معرفة الحدود والعقل انه لا بد ان يكون الحكم المحكوم به معلوما ولو بوجه شرعي من
ذلك لان السانخ اذ اوقع في ان الشيء المتنازع فيه هل هو انتمهي الى النهر الاخر وله
يوجد ان الشهود قد شهدوا بان المتنازع فيه هو الحد الذي نهر معلوم باسمه

وشهرته

وشهرته بل بعضهم قرأني كونه نهر بالكتابة وبعضهم قال انه نهر لكنه لا يصلح للخدمة ولم يشهد
احد من المتنازع فيها من المنتهي الى نهر معلوم ثم شهد الشهود بان العنبر المجرودة المنهية الى
النهر معلوم في كتاب يثقي الوقت الذي يدعيه للمدعي ولم تشهد الشهود عند القاضي بذلك كيف
وان وقع احكام لهما وان وجد ولم يصادف بخلاف هذا لما عايناهما على اعدا قولين وهو القول الذي يقول
ان النهر يصلح جدا اعلى ان ابن الغرس نقل عن المسعودي ان الشيخ اذا ترك الدعوى بثلث او اقل من ثلث
وله يكن له ما نزع من الدعوى ثم ادعي لاشترع دعواه الى اخر ما عايناه على ان المهرح يعني الا اقل من ثلثه
ولو ادعي رجل على اخوان هذه الارض التي في يده وقتها زين عمر وعلمنا وذا البديع وبعولهم
ملكيا فاقام المدعي بينه ان زيد واقفنا عليه لا يستحق بذلك ولا شيا وان شهدته البنية ان ملكا كانت
في يده يوم وقتها لئن الناس قد يقين ما لا يملكه وقد يكون في يده بعد اجارة اهلها واذ علمنا ذلك فالحق
لواضع اليد الى ان يظهر خلافه بالوجه الشرعي هذا ما ظهر للعبد المصنف فاسأله عن ما قولكم فيمن
وقت وقفنا على نفسه ثم من بعده على اولاد حاسم الدين مصطفى وعلام وعلمنا القاصرين وعالي
فلما ولد عتاب هو سليمان القاصر وعلى من مسجد له اسد ثقاتي له من الاولاد ثم على اولادهم وعلى
اولاد اولادهم واولاد اولادهم وذريتهم ولسلمهم وعقبهم طبقته طبقته وسلاسلهم وسلاسلهم
بعد جيل الذكر والانس في ذلك سواء اعلى ان من مات منهم ولد او ولد ولد واسفل من ذلك كان لنفسه
لمن يوصي بدرجة وذوي طبقته فاذا انقضوا ابا جهم وابا جهم اوتت عن اخوتهم كان ذلك وقفا على كذا
وكذا فاقا اذ امانت عمامة المذكورة عن غير ولد بستم نصيبها بين حاسم الدين ومصطفى وعلام وسليمان
ولمستعاب بن الواثق المذكور بستم نصيبهم بالسوية فاقا الذي يظهر انه يدخل ولد ولد سليمان في الربع
مع عمامة بالسوية لان لاسمهم في درجاتها وذوي طبقته في الاستحقاق وان لم يكن مساويا لها في طبقة
النسب والارث لكون ولد الواثق اخا لبريمع والولد من جهة النسب كما حقق ذلك بعض المتأخرين
في تحفة في قولي لم حيث قال المصنف في ذلك طبقة الاستحقاق كحيلة لطيفة الارث السنية هذا
ما ظهر لي واسأله عن سبل لسوال محصله انما واقفا وقت وقفه على اولاده ومن سبل لم من الاولاد
الذكر والمائتي في ذلك سواء اقرت لاحد منهم على الاخر فبمن يمكنهم على اولاده واولاد اولادهم
ونسلمهم وعقبهم طبقته طبقته وسلاسلهم وسلاسلهم وعقبهم طبقته طبقته علما انهم الطبقة التي على ان
مات منهم ولد ولما ولد لسليمان واسفل من ذلك استحقاقه البهتان لم يكن له ولد ولا ولد له اسفل بنفسه
فكان لا هو ولا هو له المتنازعين لم في الاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات في الكفا

من اهل هذا الوقت وخي ان من مات قبل مولده في هذا الوقت واستحقاقه شي من منافع ولد او ولد له وان
 من ولد الام الى حال لو كان الموقوف لا يستحق المالكون واما من قام ولد او ولد له وان استحقاقه في الاخير
 واخره ما كان له اقل من اقل الموقوف في رتبته من ذرية الخلف وكان هناك ابناء بناتها الذي قد دخل
 في هذا الوقت وعن ولد من ولد الذي هو اخوها فكل من ولد حصته رتبته المذكورة التي بنات بناتها الموجودين في الاخير
 الوقت المذكور اخرا عايناه قدام من قبل خول في هذا الوقت واستحقاقه شي من منافع ولد او ولد له وان ولد
 والام الى حال لو كان اخو في حال استحقاق الوقت او شي منه قام ولد او ولد له في حال استحقاق الوقت
 ما كان له اقل من حصته ولا شك ان هذا هو الحق في الموقوفات ولو كان موجودا بعد موت اخيه لساو حصته ما عايناه في شرح
 بهم ذلك الاستحقاق في السابق المذكور من حيث المالكين في الموقوفات وولد له حصته رتبته التي ولد من ولد الذي مات عنه
 كونهما فوق طبقة الموقوفات من غيره ولا في جملة ما ينافي في جميع ما كان في طبقة الموقوفات ان الفقيه يفتي
 ويقسم الموقوف في جميع ما كان موجودا من اهل هذا الوقت ولا يعتبر قوله الموقوف على من مات من قبل خول في هذا الوقت
 قام ولد له او ولد له مقامه في هذه الطبقة بعد طبقة واستندت بما عايناه في الموقوفات في كلامه في ذلك
 ان الذي يعم من كلامه في هذا انما يقتضي القصة في حق ما اذا كان جميع المستحقين من الموقوفات في صدر
 الكلام على وجه الاشتراك بالاول وانما اذا كانت الطبقات مرتبة في صدر الوقت نعم فلا يقتضي القصة في هذا
 ذلك اقله في آخر كلامه وقد اقرت به جماعة غير جماعة الاول وعلى هذا الاقوال فتقول العمل على ما اشر
 من شروط الواقفين وهو قول علي ان من مات من قبل دخوله في هذا الوقت الي ان قال قام ولد او ولد
 وله مقام من الاستحقاق في اول حصتها التي بنات بناتها الذي لو كان في حال استحقاق ذلك ما كان
 له استحقاق سابق يقسم ذلك اليه واساعلم وويل ما قولكم في ان المستحق اذا استوفى ما ينافي في حصة مباشر
 الموقوف في المبالغ مبالغة الناطر والخاص ام لا وفي المبالغ المبالغة ما ينافي في المبالغ المبالغة انما هو الناطر
 لا انما هو رتبة المبالغة لان الناطر غير له الوكيل وما يملك عايناه هو المالك باليمن ما قاله في الاخير
 في فصل الاستدلال والفصول للملك من اقله ان يملك من ما يملك من الوقت وان يملك من اقله ان كان
 بموكل مستحقا ان كان هو المالك من قبله وفيه خلاف في ما اذا كان هو المالك مستحقا لان استحقاقه
 اليه وقد اذكره في الاساقف ايضا وكذا ان كان الوقت قد استوفى الناطر للاستدلال في اقل الوقت ثم
 عليه عيب وملك الشئ فانه يملك به ويضمنه ولا يبيع شي للوقت من له على الناطر دين فانه يبيع
 العقار ويضمن في غير ذلك من الفروع ومقتضى هذه القصة هي ان من ضمنه واذا صرح كان من المالك
 صحت مطالبته الفان كان له مطالبته الناطر وانما كانت لم اقف على الحيلة صريحا في علمه وهذا

آخر ما وقف عليه من الفان في هذا الباب واساعلم بالصواب وسيل الشيخ ناصر الدين القاض
 بما فيه ما قولكم انما في الموقوفات التي كانت في هذه المدة وفي غيرها قد وردت
 الناس في ذلك ما لا يشك في حقنا في بعض الاسواق اربها يتبينها وبها جديا ان اقامت شخص
 وعليه ديون ولم يخلف ما بقي بدنيه قبل يوفي ذلك من خولها وتام كيف الحال فاجاب نعم ان اقامت ولو اقامت
 شرعي يرضى خلوها من غير ما علمه في ما علمه الناس وان اقامت من لا اقامت لم يستحق ذلك بيت المال وان اقامت
 شخص وعليه دين ولم يخلف ما بقي بدنيه فانه يوفي ذلك من خولها وتام واساعلم وويل الشيخ حسن
 الكرنيلي عما صرح به ما قولكم في ان استحقاقه في رجل وقف بناعيا في رضى متاجرة مع بنو ارض له وجعل
 ذلك وقتا واحدا على جهات عيها وسرط النفس في ذلك الادخال والاخراج والاعطاء والحرمان والكر
 والتقصان والتقييد والتبديل والاستبدال والبيع والقبض ليعمل ذلك كله في الدفعة المرة بعد المرة والكثرة
 بعد الكثرة هذا الغلط في اشتراط البيع المطلق يكون مبطلا للوقت مع كون بعضه مما لا يبيع وقد ورد
 الناعيا في الارض المتاجرة على ما قلنا في هذا الوقت الموقوف في بيعه ام كيف حاله قيدوا الحق
 في ان لم يطل هذا الوقت المذكور لما قاله الامام لخصاف لاشتراط بيع الارض ولم يقل استبدال
 بغيرها ما يكون وقتا مكثرا ان الوقت باطل وهذا الوقت لا شرط البيع بعد شرط الاستبدال كما كان وعطف
 عليه وانطلق البيع ولم يقل واستمرى الثمن ما يكون وقتا باطلا للوقت عوجب لخصاف وهذا فيما يصر
 وقفه ولكن بطل بالشرط واما وقف المياضون ارضه فقد اختلف فيه المشايخ وقلنا قاضيا عن الامام
 عدم الجواز وبه قال لعلنا في هذا وقف الناعيا على الارض لا يملكه مع اشتراط بيعه وعلى ما عايناه
 اهل مصر في وقت بناعيا ارض متجدة وبه قال بعض المشايخ فقد بطل باشرط واقفة به
 ذكرناه واسمعنا من بعض اهل العلم وسيل العلامة محمد جواد ابن طهيرة القريشي مخير عما صرح به ما قولكم
 في كتاب وقف موصية وقت فلان بن فلان الارض الموقوفة على اولاده وهم فلان وقله فلان
 وليس للبنات شي من هذا الوقت الا بالبر والصلة للمن وجبة منهن والمازبة منهن في المقتضى
 والسكنى واذا لم يصر الناطر شي مما ذكره فلم يحقن بالقرينة الشرعية وحكم بالوقف حاكم شرعي
 فما يستحق الاناث من ذلك وما يقتضي قول الوقت فليس يضمن بالقرينة الشرعية بهل هو صحيح
 مع قوله اولاد وليس للبنات شي من هذا الوقت المقتضي لخروجه من الوقت ولا شرط الوقت
 بل على ما علمنا فاذا اصر الناطر الاناث المذكورات من الصلة للمن وجبات منهن وفي المقتضى
 والكوة والسكنى للبنات فالله ان الميراث يقسم على الذكور والاناث من اولاد الوقت فيصطلي

بإادة

ن

كالواقف في حق التصرف والوقف خاص بالواقف وما يقع به الوفاة من غير ان يكون له فعل الرجوع العامة
الطرسوني في كتاب الفروع والبرهان الذي في مقابلة الوقف ان فعل الواقف في حق الوقف
وحكمه واستدلاله عليه عيبان هما ان الواقف لا يملك التصرف في الوقف في نفسه بل يكون
ترويضه عن الحكم في الوقف في حق الواقف من غير ان يملكه وبقي المسائل لا يحل
الحكم بسقطها في العلم وسيل برامض تدماق كغيره من غايبات مغلوبة وعيها اوقاف
اشتهر في حقها حكم الشريعة المنظمة ان الوقف في حق الغايب وقف هذا الوقف وشرط ان يكون
الوظائف والتصرف في الوقف والاداء والاداء ما يقع وتساوي وان هذا المبدأ في الاداء
المشروط في النظر وحكم ذلك وكل انما في ان هو من وقف في المدة المذكورة وتغيبه
كل شخص من غير ان يكون له مقابلته وظيفته في الوقف المذكور ولا في الوقف المذكور
كل من عاين وظيفته ابيه وكل ان منهم متاصلين وغير متاصلين وحصل لطلبه كان ابيه
والمنسب في الثاني مقام ابيه ان هذه وظيفته ابيه في حقه في ذلك ان يكون قد جاز نظارة
وبغير ان عاين ما حكم فيه ولو كان الناظر تحت يده ابيه معطى الاوقاف في حقها وبغير ان عاين
انما هي مقابلته وظيفته النظر والاعانة وغيرهما في الوقف المذكور هو متاهل للمدعي وغيره
وهو حرم لا يعطى الاماكان لايه في حقها في الوقف المذكور انما يجب عليه جميع الغلة وهذه هي مقنة
عامة في حق الشريعة الشريفة وترك الاجتماع بفعل الابا وهو يعلم ان يستضيف لنفسه الشئ
الغلة عقالة وظيفة الناظر ان لا يكون له من ذلك الا ما كان له في الغلة اقيم له اجرة
واجاب اذا شرط الواقف ان تكون الوظائف والنظر في الوقف والاداء ما تساو ايتبع
شروط في ذلك ولا يجوز مخالفة ولا يجوز اخراج النظر والوظائف عن اولاد فلان المشروط
له في ذلك ما دام موجودا فلان اذا اشترى شخص لذي الحكم الشريفي بعد استعانة الوفاة
في شريعة ابيه من اولاد فلان اشترى الدخول في الوظائف والنظر فان كانت الوظائف مقدرة
لا يمكن هذا المشتري ان يجمع حرم اذا مات الاقارب المذكورين وانما في اولاد فلان كان
اولاد فلان المذكور موجودين في المستحق للوقف على شرط الواقف ولا يجوز للناظر في
غيره في الغلة في الوقف فانما في غيرهم مع وجودهم في حقهم في هذه الوظائف كانت
ببناهم في الغلة في ذلك اذا لم يوافق لابيهم في بيع الوقف او لاد المشروط في النظر والوظائف
ولم يبق منهم احد كان للناظر في غيرهم في بيعهم في حقهم واحد هو مقدم على غيره

في قوله

فقوله او الشئ في باقي الوظائف لغيره مما يكون اهل له في ذلك في حق الواقف فادفع الى الناظر
فعلنا في المسألة شرط الواقف مع امكان العمل بما شرط الواقف في الغلة فيكون ذلك واقفا
في نظائره وبينه في شراذمه ولا يثبت نظرية وادعى مع شرط الواقف فادفع الى الناظر والناظر
الناظر على معطى الاوقاف واعدها لنفسه مع وجود غيره في حق الواقف في ذلك
اهلية المتباعدة فله ان يرفع الامور الى حكم الشريعة المنظمة في ذلك
وبوصف كل ما كان اهلا في ما يستحقه وظيفة الناظر على الاوقاف انما هو الاجار وجمع
الغلة على الوجه المذكور في الاوقاف ولا يجوز ان يختار لنفسه اكثر الغلة في مقابلته وظيفته
النظر ولا يستحق الاجرة المذكورة في شرط الواقف شيئا معينا وفي حق غيره في
الغلة في شرط الواقف انما هو في الغلة في ذلك ولا يجوز ان يرفعها من شرط الواقف
في حبيات اعمالنا واسم اعلم وسيل بما صورته ما قولكم في رجل كان مقيما بمكة
وكان له وظيفة يباشرها بآجرة معلومة ثم سافر الى مصر واقام بها اربعة اعوام
ثم اعيته قرسيه واولادها كسرت عن السلطان الناظر على الاقطار المجازية
رجلا اخر في الوظيفة المذكورة ثم عزلته بمكة وقرر لها اي الوظيفة المذكورة لرجل
اخر فاسخده من الزمان فاني رجلا اخر الى باسطة مصر فاجل الرجل المتقدم
ذكره وسعر الوظيفة فقرر فيها باسطة مصر بعد هذه ادة الطولية وبعد ما سخر له من
التصريف في كل يوم بواو معينا ونقر به معينا ويكون التصريف السابق المشروط ذكره
واجاب الا انه في حق هذا الوجه باطل ظاهر الكتب ونقر برأيه مصر ان كان ساعدا على
الانبي المذكور لا يجوز ان كان قرره انما من غير اعطاء على الانبي فله في ذلك ويجوز لولا
الامور ان يقر لوالد باب الوظائف فيجوز له في حقه كما يجوز في حق غيره في حق غيره
حصلت منهم جهة ام لا واسم اعلم وسيل بما صورته ما قولكم في مرسوم شريف من قبل صاحب
مصر في حق ان قاضي مكة المشرفة عرفه لشخص ان كان يديره وظيفة تسبيل مكة المشرفة
بوقف والمدة السلاطية وانما كانت مشروطا ونوفي الى رحمة الله تعالى ونقر به رجل
وان الشخص الذي هو ان في الحق في الوظيفة المذكورة بما مشروط له الحق في فقره
باسطة مصر في الوظيفة وعزل عنها الشخص المذكور في حق هذا المقرر صحيح وبما اذا كان
في شرط الواقف ان الوظيفة بعد وفات الشخص تكون للشخص من اصله الناس في كل امر انك

سقني يصالح للتسليم ولعزم بخدمته وبما لولي الامر ان يفعل من كان بيده وطيفة منها بغير حجة
 وملكم اسدي ذلكنا اذ اقر باسنة مصر رجلا في الوظيفة المذكورة وعزل الشخص المذكور
 فتمت برة وعزله جازان ثم اذا كان الوقت شرط ان يكون الوظيفة المذكورة بعد وفاة الشخص
 المذكور يستحق من اصلح الناس لمباشرة الوظيفة المذكورة المراد من هذا المصنف واساعلم
 الناس على مشرة الوظيفة المذكورة بان يقوم بخدمتها كما ينبغي في مثل ذلك ولا يعطى بها ويتناول
 في خدمتها بهذا هو المكسب الذي في الغنم من هذه العيارة وليس اغرابا صلح الناس الكثير ملاحا
 وزهدا اذا لا دخل لذلك في مثل هذه الوظيفة لانما ليست من الوظائف الدينية التي يخرج الي
 مثلك ذلك كالامامة وما استبها لولي الامر ان يفعل من اراد من ارباب الوظائف بغير حجة وبغير
 حجة وكما للقاضي ان يعزل الوصي العدل ويخرج من الوصاية بغير حجة مع كونه عدلا
 على ذلك علما ونارحهم الله تعالى واساعلم وتسل بما صورته ما فوقكم في وظيفة تسيل بكم
 المسترفة من قبل مقررها شخص شرط الوقت فمات المصنف في الوظيفة فتمت برة فيها شخص
 اجني من قبل باسنة مصر فمات الباشا وتولى غيره فمات الشخص المذكور في الوظيفة وقرب
 فيها شخص من اقر رب المصنف في مثل ما هو في من الاجني ام لا واذا استمر الشخص المصنف
 من الوظيفة بمباشرةها هل يستحق المعلوم المراد لابقه لانه باسنة وظيفة ليس مستحقها هل
 يكون المعلوم المقرر في الوظيفة ويخلف المعلوم من تاريخ برة ام لا فاجاب لا لا شك ان الاقرب
 يكون الحق من الاجني والاولاد القرابة لها برة وربة زائدة على غيرها ولا بد في الحديث
 ان الصدقة على القريب بولي للمصدق بها اجر بول للمصدق واجر الصدقة وقال علما وادرجهم
 اسد ان الزكاة الواجبة لايجوز نقلها من بلد الى بلد الا اذا كان بذلك المبلد احد من قرابة المكي
 فيقول اليهم ومن فروع المذهب ان الوقت اذا مات ولم يعمل للموت نافر للمفاد في اقليم لا على
 على الوقت للمجمل اجيب ما دام احد موجود من اول الوقت لانه الحق بذلك لا دلالة لولية
 القريب على غيره ثم ان استمر الشخص المصنف في بارة الوظيفة بعد علمه بالفرق لا يستحق شيئا
 من المعلوم بل هو موصى في ذلك والمعلوم لولي الوظيفة ليصح بعد وادها واساعلم وتسل
 بما صورته ما فوقكم في امرأة وقت ارض بما نقل وصفتها هي رجلين ثم على اولادها
 وتسلبها وعصمتها ابنا ما تسلبوا اخره للمعرا وجعلت احد الرجلين نافر اعلى الوقت المذكور
 بوجهه وليست له ويد ابهره اذا اخرج ذلك ثم يقسم الباقي بينه وبين شريكه في الاستحقاق

ثم ان الارض المذكورة استعملت بدار بركة لمروية اخضنت ذلك فصار لنا فخر المذكور بوجه
 ونقيم الاجرة بينه وبين شريكه كما تقدم واستمر على ذلك مدة من السنين ثم ان الناظر وشريكه سلمنا
 الارض بسقي ثم ظهر من شريك الناظر ضرر له ونصب معد في كسفي بسبب ذلك فادنا الناظر يستقل
 بالسقي ويدفع لشريكه نصف الاجرة في ما يخصه ليدفع الضرر عن نفسه فتم له ذلك ما لا يجزى على
 الخروج وتوخر الدار جميعها ويستعان اجرتها ام كيف الحال فاجاب حيا كانت الدار المذكورة شريك
 بها ولمست موقوفه للسكنى فاقول في حقها ان شأنا سكنيا وان شأنا اجارة اجراها الناظر
 وقسم الاجرة بينهما وحيث حصل لنا ظن من شريكه الضرر واراد الناظر ان يدفع لشريكه نصف
 الاجرة ليدفع الضرر عن نفسه له ذلك فان امتنع الشريك من قبض الاجرة وقال ما واجر نفسي
 الا لاجني ليس لي ذلك لان المصنف ليس له ولاية الاجار وانما ذلك الناظر ومفعول المذكور ان
 اجارة المصنف من الشريك لا يجوز عند ايجاز والمصنف على قوله بغير حجة عندنا
 في فتاواه وغيره من علمنا واساعلم وتسل بما صورته ما فوقكم في شخص وقت وقفا على سبيل ما
 عليه للمسرفة وشرطي وقت المذكور ان يكون المكافى للسبيل فلان لم يبيد له في ذلك ما لا يصلح
 والعفاي مستورا بالوصاية والديانة المذكور ان يكون كل مسلم الاصل فيها المولى والوصاف
 المذكورة وان كان شخص يحفظ القرآن العزيز جميعه بالعيب بل هو افضل واصح من شخص لا يحفظ
 القرآن وان اعزله ولي الامر شخص من وظيفة بغير حجة وفرد ما لاخر ثم مضى المذكور في الجباس
 بل يكون مخالفا لولي الامر فاذا شرط الوقت ان يكون الوظيفة المذكورة من بعد ذلك الى ان
 يكون بالصلاح والعفاي مستورا في الالاس في كل مسلم العفاي حي يظهر خلاف ذلك ومن كان يحفظ
 القرآن عيبا هو لا شك بالنسبة الى غيره افضل من هذا الوجه وولي الامر ان يفعل لارباب الوظائف الدينية
 بغير حجة وفي حجة والى العضول العادية للسلطان ان يعزل القاضي وليست له مكانة اخرى وربة
 ربة الله وكذا للقاضي ان يعزل الوصي العدل بغير حجة واذا منع المصنف في الوظيفة المذكورة
 من مباشرتها صار مخالفا لعدم طاعته لا موه وبغير حجة بغير حجة واساعلم وتسل بما صورته
 ما فوقكم في واقف شرط في كتاب وقفا شرطا ما بان من توفي الى رحمة الله تعالى من ارباب الوظائف
 وله ولد صالح ليد وظيفته والده نزل الناظر مكان والده في الوظيفة واجري على المعلوم للفرق
 فيه بل كان ليرجي صلاحا استقبح عنه في الوظيفة الى حين صلاحه ومباشرة بوظيفته والده في
 قوله الوقت ولم يرد معنى في الولد الواحد او ما مثل الواحد والآخر وبما اذا مات واحد

ان باب الوطائف ولد لولد ان احدهما صالح لسد الوطيفة حين وفاة والده والاخر قاصر برح صلاح بندهما
من هو هو صالح لسد وبنو الوطائف بيد وظيفته وله اي حيز الوفاة او بشر كان فيها لقول الوطائف
فان كان برح صلاحه او همل ان اقر لثامه من هو صالح لسد الوطيفة حين الوفاة يكون المقصر هو صالح او فاضلا
لشرط الوفاق في قدر حصته فقط ويكون نابيا عن ابيه ان اياه الناظر للسلطة لم يخلط له ولا
فاجبا كما هو عبارة الوفاق في قوله ولدان مراده الولد الواحد وان كان لفظ الولد شاملا للواحد والآخر وعلق
على الذكر والابن لكن القائل ان الوطيفة تكون للواحد وان كانت تقبل الاشتراك ما يسهل ناعني ذلك قوله
الوفاق نزله القاطن مكان والده فلو كان المراد اكثر من واحد لقال نزلهم الناظر واذا مات سمي من ارباب
الوطائف عن ولد بناد بها صالح لسد الوطيفة فانه ينفرد بها الصالح ولا يشتركان وقول الوفاق وان
كان برح او يخل على ما اذا كان الولد صغيرا ليس فيه سداد للوطيفة او كان كبيرا غير صالح لما فيه مانع
بمنه بان كان من جهة ما لا يلبس في يستيب عنه الناظر الى ان يفسر هلالا لسد الوطيفة في شهرها ليس
مراد الوفاق انه اذا كان لصاحب الوطيفة ولدان صالح وعين صالح او الناظر مستيب عن غير الصالح حيث
حصل كحداد بالصالح هذا ما ظهر من عبارة الوفاق وان وفاق شرط الوفاق وقول السائل قد جزموا يكون
نابيا عن ابيه في كلامه عوج اذ قول الوفاق ان اياه اسف فان كان برح صلاحه يحول على الولد الواحد
لظاهر المقتضى يكون تقدير الكلام اذا مات صاحب الوطيفة وترك ولدا صالحا لسد الوطيفة وترى
الناظر وان كان غير صالح بل برح صلاحه استلب عنه الناظر الى اهل البيت لما يشاء من اهل ظاهر
من الجوارح واسم اعلم بالقصير وعلما بما صورته ما فوقكم في وقت النبا الفاعل على ارض الحبشيين بنو
صحيح ام لا وهل الحكم الخفي ان يحكم بمقتضى فاجا وقت النبا صغدا بسون الارض غير صحيح سوا في
ولكم ما عني صحيح ايضا كما انفق عليه في الشور المعصية التي ما ذكرها وسد اسمها لاسميه فيه بل الكلام في
جواز نفس النبا وارض من بني لاوعلي المولد بعد جوارحه كما هو المعتبر كيف يتقرر فيه بوقته بل
بأنه بنك كونه يقرب بما لا يجوز وهذا امر خاص بعني واما من حيث المسمى فقد نقل مولانا قاضيان في
فتاواه رجل وقت بنابن ارض قال هلال لا يجوز وقال القرد في فتاواه وقت النبا بسون الارض لم يجوز
هلالا وهو صحيح اعني كل اسم اعزاه الى هلالا وهو من الامية المجهول بولم لاسمي في اول الوفاق وكانت
المجهول عليه وعالي الاعام ابو بكر احمد لخصا ووقضا لخصا في اربع ابدع جواز وقت النبا بدون الارض
كاسياني وفي الحضرات شرح القرد في الدرجة والوافقات ذكر هلال المبري في وقتة وقت النبا
من عين وقت الارض لا يجوز تدوم الصبح وكذا وقت الكرد من غير وقت الاصل لا يجوز وهو المختار

والله الكبردار النبا منقول او فقه ما غير متعارف وقد دفع سوال الشيخ قاسم بن قطلوبغا رحمه الله
لغاي كيد في الهمام صورته ما توكل في رجل وقت جميع بناد ارضي شاطي الليل وبنت ذلك له حكم بنو
فهل الوفاق صحيح ام لا فاجا وقت النبا منقول باطل باقاف على ما قاله فاجا فلا يجوز حين الحسن في الاصل وقت
النبا بسون الارض لا يصح وقال هلالا بسون ارضي وقت سدا له لم يجوز وقال ابو بكر احمد وقت النبا بسون
في رجل وقت ناله دولة الارض قال لا يجوز وقت النبا بسون الارض وقتة في الوافقات والدرجة فيه
نصوص صحيحة في بطلان وقت النبا بسون الارض ولم يرد بصحة وقت النبا بسون الارض بغير حفظ فان
قبل هذا المنع لعدم تعارف وقت النبا ان ذلك قلما يجوز في فخر حصته على القول بان النقول لا تفتي
بعضها مدة طويلة الى هلالا كما تفتي في الحجة بخلاف النبا فانه لا ينفرد باليدون الارض وح لا ينفرد
الشيخ في وقت النبا باقافا يستلزم الحكم بذلك باطل لغرضه وسون يكون عني كائن عليه في
البدائع وهذا ايضا باطل عند علماء ارباب عالم يكن المعصية به لا يبيع منقول ولا موافقا كان القضا
بذلك تجازفة ونص في البدائع لوقته بجواز قال يبيع قضاؤه ومانعه القاضي عبد المبري في
في معالي منظومة بنو سنان مما خالف فيه شيخه في موصو به في ميم الحقة كثره في ميم
وعرة العقل فيه وهو وقت النبا بسون الارض وقد دفع فيه كلام في سنة اشبه وسعي وعاينة
به بيني وبين شيخه العلامة زين الدين قاسم في مجلس كطال الملك الظاهر خوش قدم وهو
ممنع جوارحه وانا نقول العمل على جوارحه وقد صنف في الرد على مصنفاتي فيه بوايد حجة
والحاصل ان الزاهدي ذكر في تهذيبه عن السير الكبير ما نقله وقت المقتول جابر عند جملة
جرك العرف به او لم يجوز عني يوقف وقت المقتول باطل الاما جرك به العرف وفي وقت بطلان
وقت النبا والكردار والتجريدون الاصل لا يجوز وهو المختار ثم نقل عن الزاهدي انه قال وقت
النبا في ارض ملك جابر عند الجعفر اه اعلم ان علي الناس من زمن قديم خوفا بتي سنة ولكي الان
على جوارحه والاحكام به من القضاة العلماء القائلين بوجوده متواترة العرف جارية فلا ينبغي ان
يتوقف فيه ولا يفتي بما ذكره احضم اه واذكره بنو السحنة والجواب عن ذلك من وجه الاول
انه خالف النصوص الواردة من حشاش المذهب الذي يعتمدونهم ويعتمد على نظم وخالف
شيخه الذي اخرج عنه من ذوي المذهب اذهب الاربعه على علمه وقوله الثاني انه يبيع
بالعرف وعمل قضاة العصر بذلك وانت خبير بالعرف انه لا يبيع ادم المقتول واحكام
القضاة بذلك ليست حجة بل هي عين باقفة صرح بذلك الحالك بنو الهمام وليد

الشيخ فاسم حيث قلنا ان الفاسم في المفسد لا يجوز له ان يحكم الاباء والقول الراجح في مذهبه لا بالمزوج
 وان حكم بالمزوج لا ينفذ وان السلطان انما ولاء له في كل ما بالراجح من مذهب ابي حنيفة في قوله بالنسبة
 الي غيره من ولائنا ذكره الزاهد في الفتية الثالث ان ابن السخنة كان يحكم ويدين بالاثواب
 الضعيفة ويقول ان القول الضعيف يتقوى بالحكم قال الشيخ فاسم وليس للفاسم في المفسد
 ان يحكم بالضعيف لانه ليس من اهل الترجيح ولا العبد عن التصريح ولو حكم بالبنود فضاوه وما
 يقال ان القول الضعيف يتقوى بالعقوبة المرافعة المحجزة كما ينبغي في موضع وجب عالم
 هذا وليس للمفتي ان يفتي الاباء والقول الراجح وكذا القاضي قال الشيخ فاسم انما هو في
 الحكم والفتا حرام بالاجماع وكذا الحكم والفتا بما هو مروج ومن يكفر ان يكون في فتاه لقول
 الدرجة في المسئلة من غير نظر في الترجيح فقد جعل في حجة الاجماع والحاصل ما هو ان وقف
 السابدون الارض لا يجوز هذا هو المصالح المعتمد وهو الذي يفتي به ويقول عليه من امن
 حيا الحرم واعامني بها خصوص لا يجوز وقف بناتها للزوجة لوجود الاول انما ليست
 معلومة لتوقف ويكون السابدون الثاني لا يجوز لان ليس لها سائر حرمته هذا علم
 القول الذي نقله الطرسوسي بان وقف البنات على ارض من مستاجر جائز وان كان للاجارة انتهى
 يمكن تحريمها الثالث ان ارضها مسجلة لا يجوز وقفها لعدم الملك واسد اعلم وبطل العلامة
 المحقق القاضي علي بن حاد اسد بن ظهيرة الفرنسي الحنفية بما صورته ما فوقكم في ستمين معلوما
 في مال حصة الممورة بطلان حرام واذا قلتم بحرمته بطلان حلية فله من الحرمة وبطلان
 اذا بطل هذا المال بغيره بان كان نسباً قابلاً له بقصة او بالعكس نكاح خلية مسوغة
 للاحلاله وبطلان حرمته لعمامة حرمته انما لا فاسد في كلامه على ما نرى من اعدان الفرق
 فيها حرم ولكن لا يلزم من حرمة النكاح فيها حرمة استئجار ما يستر بها فاذا اشترى
 بها طعاما او ثوبا حرم عليه النكاح وحل له اكل الطعام ولبس الثوب ولا يلزم من حرمة
 الشرب بها حرمة ما يسترى واحاصرها لو كانت دائنة وبالعكس فلا يندرج في حرمة النكاح في
 المستبدل يعني الاعمال العددية على مثل ما في باب الغصب وبه علم انما هو من غير مثلها
 ثم دفعها فضا كان المحرم عليه هو دفعها فضا لا ينصرف فيها او اما النكاح في البدل
 الذي هو الدرهم القرض فلا حرمة فيه والله انه بيان كونه من مال كذا او نكاحه
 للمنفرد لا يمنع من حرمة الدفع لان نفس النكاح حرام وهو متحقق مع البيان

دراهم
 ص

المذكور

المذكور من منافع حرمة النكاح كون الامام قد منعهما غلبا بعضها مع بعض ولم يود الصلح حتى لو ادي
 الفقان والامام يفرق فيها بالاعطاء لم يحرم واسد اعلم وبطلان ما فوقكم من حرمه للامام عزله
 صاحب الوطية بتجديده وبغير حجة فانما الخلفاء المتأخرون من علمائنا ان كل ذي وظيفة واستحقاق
 لا يجوز عزله بغير حجة سدا لباب التعادي والفساد واذا من صاحب الوظيفة مرض بيمينه المكشوفة
 استباح من يقوم بخدمة من غير اخلائه جاز ذلك ولا يكون حجة ليقين بها القول لان المرض عند
 شرعي والاصل في الوقوف ان يمل بالشرط مما يمكن ولا يجوز ان يفتقر فيه انما استلزم خلافه من ط
 الواقف من غير ضرورة واسد اعلم وبطلان العلامة الشيخ عبد الرحمن المرند عن وقفه محصورا على
 وفاة اجرا شريفة وعي خدمته في الوقف المذكور ولم يمل لا في عطلوم المستفي في الوقف فيوقف
 الناظر بحسب العسما على المستحقين ولكل ان في الوقف خدمة بشرط الواقف مثل جارة الخفنة
 للابناء او خدمة تنظيف المرحض ومدة سراج باب الرباط في حصة اما ان يمل يفتقر
 للجمع بالموتة او يتخصص اهل هذه الخدمة بلخدم معلوم بالتمام والكمال حسب انما يباشر فتحتاج
 الى حرمه من يد المصنف للتنظيف والسرور وعين ذلك ما لا يندم ما كان حرمه من الموقوف
 في اقامه سفاريه على غيره ثم يوزع الباقي بين الباقي حصة بغيره العوزة المذكور واسد
 اعلم وبطلان العلامة الشيخ عبد الكريم العطفي بما صورته ما فوقكم في ستمين معلوما
 فيها ستمين ما يوجب منامه كما هو المعروف الان بين الناس هل يجوز ذلك ام لا وانما حرمه للاستباحة
 في الوظائف واسد اعلم وبطلان العلامة نفي الدين من غير الماشي بما صورته ما فوقكم في باب
 في دفع الصدقات السلطانية مبلغ قرره فيه ناظر شرعي بما مر له وللاية المتقدمة في امثال ذلك
 وتناول معلومة مدة ثم سالا الناظر لفتي برونك باسم اولاده وكان له اذ ذاك خمسة اولاد
 فتبصروا ذلك مدة ثم توفي والداه وخلف حلالا فحاشا بقتل بعد وفاته فبطلت تدخل هذه البنت
 مع اولاده الخمسة فيما كان مقررا من الصدقات باسم الاولاد وتسترى كما قد يكون ثانيا الاولاد
 ام لا تسترى لان النكاح لا يكون الا للموجود حال النكاح لا يندخل البنت المذكورة
 في فقرير الناظر ولكل ما شرح اذا فاية فقرير المرق للمقر وللاستبصار ذلك المعلوم
 فقرير واسد اعلم وبطلان العلامة عبد الكريم بن عبد الدين العطفي بما صورته ما فوقكم عن
 اسم بالدفع السلطاني صورة زوجة طلاقا وطلاقا زوجة في زمن بئوت الاسم ووجوده
 باقيتين بعقد لكاح فمن يفتقر هذا الاسم المذكور احد الزوجتين او جميع وان حكم بتمامه جميع

فانما انطلقت لهما بما خرج حصصهما عما هم به باقية لها فان قلتم باقية لها فاذ امانت ولها الولادتين
فلان فكل حصصهما لهم وليست واحدة ويخرج تصرفه ولادة الامور ومن لم ولاية التصرف فيه ام لا فاجاب
نسخت من كانت في عهده حال التصرف بوايه اعلم وسئل العلامة القلبي عني بن جاد اسير في حيرة
القرى في الخبز بما هو رتبة ما قولكم عن هذه وتورثها باسم الخطا قبل حصصها المباشرة للخطا ام لا
وهي المباشرة بطريق النيابة من غير ذكره يستحق مع اصحاب التذكر المولي من قبل السلطة كترتبة
ام ثلوث من بيده تركة ولم يباشر بعد شرعي هل يسبق مع اصحاب التذكر الترتيب المباشرة من اهل البيت
بالولاية السلطانية ام لا فاجاب القسم على اصحاب التذكر المباشرة دون من لا تذكره معسودون وصاحب
القدر والاصل في الشركة التولية ومعتضاه فتمت بما اثنانا في اصحاب التذكر المباشرة والله اعلم
والعلامة شيخ عبد الرحمن المرشدي بما هو رتبة ما قولكم في شخصي اوقف دارا على جماعة معينة
ذكرنا دانا وذكر في كتاب الوقف ومن مات عن ولد صار نصيبه لولده من بعده فالحق في الوقف
في طبقة عليا وطبقة سفلى هل للطبقة العليا مع الطبقة السفلى ما كان لولده في الوقف ام لا
فاجاب القسم فاما ليس للطبقة العليا مع الطبقة السفلى عن اسحق في نصيب اصحابها واعلم وسئل
بما هو رتبة ما قولكم اذا انقضت الطبقة الاولى من اهل الوقف ولم يبق منهم احد والدار الى الطبقة برحق
الوقف بالنفس دون واسطه هل تنقض القسمة وتكون قسمة جديدة بينهم بالسوية ام لا فاجاب
نعم تنقض القسمة والحال ما ذكره ذلك لا استواء الموجودين الا في الطبقة والاخصوصية لطبقة
دون طبقة بل للطبقة بقية القسمة لهم فانما قسم على عددهم وبطل ما كان قبل ذلك عند انقضاء
وايه اعلم وسئل بما هو رتبة ما قولكم في شخصي اوقف دارا على نفسه ثم على اولاده واولاد
اولاده وان مات من اولاده وله اولاد انتقل نصيبه الى اولاده وسقط النظر على الوقف المذكور لنفسه
مدة حياته ثم لا يرثها لارثته من اولاده فقاطي النظر على الوقف المذكور الاكبر من اولاده وهم
حصصون وفي الارضية هل يكون مقدم ما على اخوته بالنظر على الوقف المذكور ام لا ثم انا بعد
بهذا الناظر على الوقف المذكور وباشره وعمره بعد ان كان خرابا مسكورا الاستتاع واجبا هو
واستمان عليه من غير غلة متصلة من الوقف هل الناظر يربطه على الغلة المتصلة الا اذا
وجدت اجرا للوقف ام لا وهل اذا اطلب احد من المستحقين ان يوجر حصصه على بعض الناس
لم يركب ام لا ام لا يجازي شخص بالناظر الاكبر واجرة الصغير من المستحقين باطله ام لا وهل اذا
تصرف الناظر في شيء من معايج موقوف بها لخصته تعود عليه وعلى اولاده يكون ذلك

فانما

فانما في رتبة ام لا ام كيف الحال فاجاب شيخنا استوي الاولاد المذكورون في الارضية وقسم الاكبر منهم
في النظر كما ذكره صاحب الاسعاف واذا استدان الناظر وعمره عند سيق الحمار ثم عرفه ان
يرجع بالدين على الغلة المتصلة من الجارية والامر في الاجارة الى الناظر وليس لغيره من المستحقين
ان يوجر ولا يبيع فراغ الناظر بالمعالي لم يفسد نصيبه في رتبته واسما علم وسئل عن شخص مات
عند تمام كسبه وله وظيفة هل يستحق معلوم السنة ويتحقق به ورثته ام لا فاجاب القسم بذلك
وايه اعلم وسئل عن شخص مدرس عرسه ولم يحضر لاجل الطلبة قبل التفتيد بكمه حضور المدرس
المذكور ان لم يقيم فتمت ام كيف الحال فاجاب ان كان شرط الواقف للمدرس المذكور وجوده وجب العمل
بكيف ما كان وان لم يكن له شرط واقفا استغنى ذلك عن شرطه فاجاب في ما لم يشره من لفظ
للفيد باعنا واشتاقه اعلموا عاده مدرس في عرسه اخر وذلك لا يستلزم حضوره المدرس
وايه اعلم وسئل عن شخص وقف ما كان معه لسكراني الفقير وجعل في ما عالا وقال هذا المبلغ ليعطي
الاماكن سكنا والسكان في كل لسان يوجر او يعين ام لا بان يكون ساكن في الخلل المعين له وما الحكم
فاجاب انما اطلق الاستتاع كان له كل ما اباح له الواقف وامتنع عليه ما عدا ذلك واياه اعلم
وسئل عن شخص توفي في رحمة الله تعالى واخر جملة عتاق وقفه على خيرات للفقراء في بعض
مكتوب حج شرعية بحكم حاكم وبعض لم يكتب له حجة ولا حكم بحاكم فاستولى الناظر على الجميع
وما يفرق في شيء بينهما عني له وصار الامر على ذلك ثمانية وعشرين سنة وذلك باطلاع
جميع الورثة ولم ينكر عليه شيء من الامور في الكدة المذكورة في لوجر احد الورثة وادعي عني
الوقف المذكور الذي هو لبعض حاكم انتم ملك هل يصح له ذلك بموجب ما فعله الناظر في الكدة
المذكورة باطلاعه وكلاهما في بلدة واحدة فاجاب ان الورثة المذكورين الناظر على الشر
في العتاق الذي لم يكتب له حج ولم يباشره في التفرقة بالوقفية ولم يكن لهم عند شرع
عن مرفضة الى القضاة ورفع به عن ذلك هذه الكدة كلها لم تسع منهم فيه بعد ذلك معني
الملك والحالة ما ذكره واياه اعلم وسئل عن شخص وقف محلا على جهة بر وتوفي في رحمة الله
ولم يحكم به حاكم واستقر من جملة ناظر عليه يعرف مقلة على ما عني له نحو ثلاثين سنة فمات
الناظر فاد بعض ورثة الواقف ابطال ذلك الوقف ونصيبه ملكا لولده لم يحكم به حاكم
والحال انه مطلع على صرف الناظر لقلته على الجهة المعينة ولم يباشره في ذلك في هذه الكدة
الطولية فاني له ابطاله والحال ما ذكره الا فاجاب انما استأب الوقف بنية تشهد على الوقف

هـ

بانزوحه لم يكن لاحد من الورثة انطلاقة ولو لم يحكم به حاكم شرعي واساعاها على من شخص دفع للفرع
 مقدار معين من ادم على ان يخرج بالوظيفة المذكورة للشيخ الغلاب فعمل المدفع له ذلك وفرغ
 بما وبت ذلك لدى الحاكم الشرعي ثم ادعى الفرع المذكور على المرفوع له بانه ما دفع ذلك بالشيخ
 الا لارجح عليك ويكون دينا عليك فانكر المرفوع له ذلك فثبت دعوى الفرع بحججه قوله
 ام لا وهل يلزم الخوع له بحججه ام لا فاما يلزم المرفوع له بحججه على عدم الدلائل لانه
 للفرع عليه بذلك واساعاها على من شخص فرغ الشيخ اخر باريد من حب سلطان سليمان
 رحمه الله بما صورته اولاد فلان في شهر شعبان الحرام عن سنة احدى عشر بعد الف فمات
 الشيخ الفرع في سنة في شهر رمضان فوصل بحجبه عن سنة عشر بعد الف فادى ورثته ما
 ان الحب الوارد عن سنة عشر واثم ما نفعه الا عن احدى عشر بعد الف فكل الفرع له ان
 الورثة اقرت اقرارا صحيحا بالحب كسرية انهم للحق لهم في الاقرار الصادر من مورثهم بالفرع
 المذكور وانه يصدق الفرع المرفوع له الحب المذكور ولم يعنى في الاقرار المذكور الا اعداد
 عن الحب الواصل في سنة عشر واحتج ورثة الحب ايضا ان اعداد المذكور قبل وفاته الميت
 وليس لهم حق وجود الفرع في وفاة المورث فهي اقرار الورثة قبل وفاة المورث صحيح
 ويصدق المرفوع له الحب الواصل عن سنة عشر ام يكون اربا ولا عبرة بالاعداد المذكور
 قبل وفاة الميت ام كيف الحال فاجاب بحجبه ان الحب الواصل عن سنة عشر فالحق له الفرع
 وانتقال الاستحقاق منه الى المستحق بعد التارخ المذكور ويكون المورث من بعده ولا يدفع
 ذلك ادعاء المرفوع له اقرار الورثة بصحة اقرار مورثهم ان متعلقه والحال ما مضى عليه
 صحة الاقرار للفرع استحقاق المرفوع به الذي هو على النزاع على انه صدر منهم قبل انتقال
 الاستحقاق اليهم واساعاها على من صاحب وظيفة لها معلوم من وقت فاتفق هو وناظر
 الوقف على ان يستقطن المعلوم قدر ائس طان يوفيه ذلك ولا يقدر عليه بطله مطلقا
 قبل اذ لم يوف الناظر بها التزمه لصاحب الوظيفة الرجوع فيما اسقطه ام لا وهل كسرط
 يستحب على كل من تقرر في الوظيفة بعد ان اختل معه الناظر شخص بالمعلوم الاصحاب
 الفرع به بما ثبت كسرط عليه لانه وما الحكم فاجاب اذ لم يوف الناظر شرطه بما شرطه
 له كان له الرجوع في الخدر الذي اسقطه ويقتصر هذا الشرط على صاحب الوظيفة والفرع
 المستعني عليه ولا يبري على من يخلفه في الوظيفة والنظر وان اذن صاحب الوظيفة

بما استقر عليه ذلك مع النافي الاول لم يكن للمستحق منه الا ما استقر عليه الحال واساعاها على من
 عن شخص فرغ لاخته والدية بجميع ما هو له من حسن وقروني الامر فيه فغيره مائة الف فرغ
 لهم وتركوا اولاد افاضين ولبسهم فادى اليه الامر بانه تحول فصره فيه فليكن الاولاد فوجوا
 الفرع منه عند شخص من الناس فاعطاهم اياه فليستع دعواهم على بن الم ولم يطلبت بما قضى من يوم
 استلمه من يوم الفرع لاجل المالك لانه انما اتيها عن شخص صحيح فاجاب بحججه ان
 المذكور الواقع والشعرين المتين عليه حين صحيح فله المرفوع لهم مطالبته المتقرر المذكور وفيما استوي
 عليه من استحقاقهم واساعاها على من عن شخص فرغ بجميع ما يستحق من حسن ومعلوم باسم اولاده ولم يكن
 له في تاريخ الفرع من الذرية الاولاد واحد لم يدر في تاريخ الفرع ليعام ونصف ظهرت له ميت
 ثم بعد ظهور الميت ليعام ونصف اولاد من توفي والدهم فهي الميت استحقاق في تاريخه وبه والدية
 قبل ظهورهم بما لا يدل على تحقق الولد الذي ظهر قبل تاريخ الفرع بعد سني جميع ما مضى به والدية
 لم يكن له من الذرية في تاريخ الفرع الا هوام الميت فخص الفرع بالولد الموجود وقت وقوعه وروى
 من حديث بعد ذلك واساعاها على من عن ثلاثة اعداد فاجاب صورته بالدفن اولاد فمات احد من
 الاسم بالدفن على ما هو عليه الا ان دعواهم يقتضيان بالصفاء في هذا العام استحقاق احد من
 ان لا يحل الاخر انما يخصه في حصة المتوفي قبل له ذلك ام لا وهل كان يطلب ما ينفق ام لا
 كيف حاله ولا حصة المتوفي بقى بموته فان قروني الامر فيها الحوية الما بين استحقاقها وان قروني
 احد بها فقط اخص بها وان قروني اخص بها فصره فيها وكونه الاخر يعني اخاه منها قبل قروني احد بها
 لا يتبع استحقاق الحصة المذكورة بعد قروني الامر فيها الاخر يعني وفيه يكون الاخر يعني اخاه منها
 حصة فيها معنى لا يثبت له حقا فيها ليعني مطالبة به وكذلك ليس له ان يطالب باظهار المتقرب
 فير لان ذلك اليه انكسلي على تفرقة المال لا الي الاخر واساعاها على من عن جماعة فهو الشخص
 جميع ما يتعلق بهم وصورة الفرع فرغوا بجميع ما يتعلق بالثلاثة الفرع يعني للمشار اليهم اعلاه
 وبحضهم وهو كمن من الاسماء المشتركة مع الفرع له الذي صور بها اولاد فلان واخوه فلان
 واو لا فلان من العشرة السلطانية الرومية القديمة ومن الذرية ومن الصنف والوفا
 كاشية وه غير ذلك من كل ما هو موصوف بالاسماء المذكورة في الصدقات والهيئات الواصل في
 كل سنة الشاهد بتفصيل ذلك الدوائر السلطانية يورد في هذا العام اسم مشترك في الذرية
 هل يستعمل لفظ الفرع اذ ليس له غير سواه ام لا فاجاب نعم يستعمل لفظ الفرع واساعاها على من

عن شخص فرغ الولادة من غير تعيين اسمها لهم قبل اذ مات احد الاولاد وله اولاد وانما ان الولد لم يستحق
 وطلبوا من ولي الامر التفرغ فيه ففرغهم علي ان يفسيه اكله لم يفرغ التفرغ مما خلا الموضع الشرعي ويستحقون
 ذلك ام لا **الاجابة** نعم بخلاف نصيب الولد المكتوب مودة فاذا ابي ذلك اولاده الي ولي الامر ففرغهم **الم** في انفسهم
 منه وفرغ تفرغهم مصادق الموضع الشرعي واستحق التفرغ من ماقدمه لان لغف الاولاد جميعه فاذا اقبلوا جميع
 بما قبل التفرغ في انفسهم اخذوا على كل واحد من اقرابه خبر عن ذلك الكل فاذا مات فردا على انفسه وليس
 كالوقت على الاولاد حيث يستحق الولد منهم ان اعصر فيسبوا عاة اعراض الوافعي فان غرض الوقت
 في اقبال النفع الي الولد بلا واسطه فمن اقبال الي الولد بلا واسطه في كل عليه عند الاطلاق وليس هذا
 كذلك وان ابي به بعض مشايخنا واسد على **س** عن جماعة لهم وظيفة لم تلقوا بها عن بعض اسلافهم سني
 واسلافهم كمن يتعارف بولادة الامر ثم اتفق منهم جماعة الي جهة تاسعها وصارت وظائفهم معلومة فيجب
 وفاتهم فخرج بعضهم الي ولي الامر في الوظائف المذكورة فكل من هذا التفرغ صحيح واذا اقلتم بصفة
 من قرره ولي الامر في البقية لجماعة من رتبة المقر في الوظائف المذكورة ام لا **الاجابة** اذا لم تكن
 الوظيفة المذكورة مشروطة بالوقت للجماعة المذكورة في تفرغ ولي الامر في وظائف من مات
 منهم بعد مودة لم يفرغ من غير صحيح وليس لبقية الجماعة من رتبة مقره في ذلك والحكمة ما ذكر واسد علم **س**
 عن شخص له مروج ففرغ جميع ما يولد له من ذلك باسم اولاده ولم يكن له في تاريخ الفراع من الذكر
 الاولاد من ذكرين ثم بعد مودة من تاريخ الفراع ظهر له بنت فمات احد الولدين المذكورين فابني والاولاد
 الي ولي الامر بان الذي يخص الولد المتوفى يكون لاجنيه واخذوا والدتهم فاجابه ولي الامر في ماله
 في ذلك ثم بعد مودة من تاريخ التفرغ المذكور ظهر له ولد ذكر فانتقل اليه الاولاد بالوفاة ولم يكن الاولاد
 الذي ظهر بعد الاولاد من المروا من اهل حيث انه لم يظهر في تاريخ الفراع المذكور ولم يكتب له
 والده شيئا فمات والد الاولاد وجميع الذرية فاصابت فاقدم بهم وكيل فابني الوكيل الي ولي الامر في كل
 المروا كمن بنى الولد بل المذكورين واخذهم كل واحد سمعة اسمهم ونصف ولانهم سمهم ونصف فلجابه
 ولي الامر في ذلك فبعد مودة توفي الولد الذي ظهر بعد الاولاد فابني الوكيل الي ولي الامر بان ما يولد له
 المتوفى يكون لاجنيه واخذوا ولي الامر في ماله في ذلك والاولاد المذكورين جميعه فاصابت فمات
 الامر على ذلك اربعة عشر عاما فقام الولد المذكور وادخلها خاتمة فقام الي اهلها ثم ظهر الولد
 المذكور في تاريخ المذكور بالذي كتبه والده في حياته فمات اهلها ثم ظهر الولد المذكور الذي كتبه لهم والده
 والده في حياته والاهل بابنا الوكيل بعد موت والده **الم** فمات شخص الولد المذكور المصنف من اهل

المصر

المصر والثلث من حصة لاجنيه المتوفى في حياة ابيه وبموسد من اصل المروا والثلث الثالث وبموسد
 اصل المروا في الملام ولا يستحق الولد الثالث منه شيئا ولا عية بما اياه الوكيل الي ولي الامر وحمله
 للولد الثالث حصته منه بدون فراغ صادر من المستحقين وبم الولد الاول والى بنتا وامها واسد علم
س بل هن شخص او صي لبنات لم يجمع معهن في المصربة ثم توفي وبهذا التفرغ المعني بعينه في مفا
 وظائف مثل طلب درس ووقاية وفراشة وعين ذلك من الوظائف وبعضه في عين مقابلة وظائف
 في فراغه لهم لم يجمع لهم بهذا الامر في اغا جعل التفرغ المعني وفي فراغ لهم به فيما بين استحقاق في الوظا
 المذكورة ام يكون خاصا بالرجال دون النساء ويكون ماعدا الوظائف كمن يولد ما هو في مقابلة
 الوظائف الهلية المختصة بالرجال كالفراسة والوقادة وعينها لا يفرغ الفراع به للنساء وما
 عدا ذلك فالفراع به كمن صحيح واسد علم **س** بل عن بني في المروا الشريف ناطق بصورة اولاد فلان
 وبموسد من قررة ما تبس من القران وعن قررة حزب شريف وعن قررة حصة قران وعن طلب علم
 شريف والاولاد ذكور واناث فهل يخص ذلك بالذكور دون الاناث ام لا فاذا اقلتم لا يخص في
 يستحق من لم يكن قاريا لا يكتب ام كيف الحال **الاجابة** ما كان بالطلب فهو يخص بالذكور وما كان من قررة جزء
 من رتبة كذلك واما قررة ما تبس وقررة من مصنف فلا يخص بالذكور بل يصعب لهم وللنساء في كل الهلية
 للقررة والتفرغ واسد علم **س** بل عن شخص له ولد وبنت ففرغ من مودة لابنته مئة جميع ما كان له بالقررة
 باسم اولاده بالحق فتوفي الولد ثم بعد مودة توفي والدهم وعذر قرب وفاته كتب تحت بان جميع ما كان له في
 الدفاتر من قليل وكثير فرغت به لاولادك فاختصها بخط الشريف فادعي الولد المكتوب لانه عن البنت
 لحة المتوفى ان والده كان ابي الي حفرة كشيء انه كان في ولد استقل بالوفاة وله بعض معالم
 يكون باسم الاجرة والاختار فانكرت البنت ذلك وانكرت الخط فكل هذا الانكار بعيد وبما يثبت
 هذا التفرغ من عين مية مع وجود الفراع المذكور وان ابي يتهمو ريشه دون ان هذا الخط خط
 والده فكل يصح الشهادة على الخط ام لا **الاجابة** يجب فرغ الشخص المذكور بماله لاولاده وقرة
 فيه وفي الامر استقل احدى البهيم ثم يموت الولد تغلق حصته فيه فان قر ولي الامر فيه لا لا يجزى
 فان ثبت ان اخوة المتوفى فرها فيما بعده كانت لهم والا فلي تولد الي ان يتور عنها ولي الامر
 شوا انه اعلم **س** بل عن شخص استغنى سببا من اخر وسافر الفراع الي بلده وانتقل فيها وادعي
 ورثته على المستغنى بان المتوفى فرغ ولم يستلم بدله وذلك بعد مضي سنة كاملة وبموسد المستغنى
 حجة من عية خطه ولي الامر فهل يقتبل دعوي الورثة على المستغنى بعد هذه المدة ام لا **الاجابة**

هم

حيث كانت النسخ في بدل الفراع فان كان المستخرج بنه تشهد بصلحه للفراع على بها وان لم يكن بنه بذلك
 لو ثبت له اليقين على ذنبه الفراع انهم لا يكونون ان مورثهم استوفى في بدل الفراع وذلك بعد تخرج المورث
 من بين يديه ولو بعد فاد اطلقوا لزمه دفع ما وقع عليه الاتفاق في ذلك واساعلم **اعني** متى فرغ
 من شئته ربا لا لغيره مدينه ولم يكتب له بنك فراع وجلس مدة وهو يفرق معلوم الى ما لا يملك
 اعواما بعد وفاة الفراع المذكور واستمر المخرج لم يملك فاعلم في ذنبه الفراع المتوفي فراع واعلم ولم يكن عليه
 خط ولا امر والفراع المذكور هو يدين له بمدينه الرباط فليثبت لهم بذلك الخط ام هو المخرج في ذلك
 الذي لم يكن خط ولا سبب ولا يثبت له بذلك البتة لا تثبت المدينه المذكورة للمخرج لم يجرى الفراع
 عن يمينه في الامر في ذلك فمن قرره في الامر فيما بعد الفراع كانه لم ومن لا فلا واساعلم **اعني** متى
 له ثلاثة اولاد شافيت عن شقيقه فخرج اولاده بعده اقام في مصر مطلقا وكل في بعضه فخرج لاجده
 واحد اولاد فلان ولم يذكر لفظ اشفاقا في ذنب البنت المخرجة في لفظ اخوات ولفظ اولاد فلان ام خرج
 بفولم احد واخواته والخاله ان جميع الاسماء من ذنبه في الدفاتر اولاد فلان من عني ذكر احمد واخواته ومقت
 مدة سني وهي تأخذ ثم وتسلم من بعد ما لي بهذه كسنة ثم توفي الولد فما يكون هو الخال فالبنت
 دخلت الاخت وان لم تكن شقيقة معها وقد أكد بقوله اولاد فلان وهي من تحت الاولاد واساعلم
اعني متى توفي وخلف اولاد واربع بنات ولم تثنى ارب من صنفات السلطان محولة فخرج من شخص
 من اقايم بعد موت الشخص المذكور وطلب من ولي الامر لغيره اولاد المتوفي فخرج من ولي الامر في ذلك
 ثم ماتت بنتا وخلفتا اولاد ثم حصل لهم الميراث بعد وفاة والدهم ثم ماتت بنت اخرى وخلفتها
 اولاد فطلب احد اولادها ما لا مخرج في ذنبه فاد العتمة مع خاله وخالته فقال الخال
 لو لم يكن لك السيد فقال الولد في الثلث وليس الاولاد في المتوفيات شي بعد خمسة وعشرين
 سنة حيث لم يفرق له هذه صدقة محولة ليس فيها ارب شريحي في الاولاد المتوفيات ارب
 شريحي ام لا فاد ان لم يكن في ذنب سبي ميسم الثلث في الخال واخوته ولم يفرق له حيث قر فاد ان لم
 في الدفاتر ام يقيم على الفرضية الشرعية **اعني** في الميراث من الاولاد يستوي هذا الذكر والانثى فيكون
 اصل الميراث اقساما للذكر من جنس ولكل انثى من جنس ومن مات منهم بقي سهم محلول الى ان يفرق في ذنبه
 الا من اراد حيث تفرق له الكتب اخر في حصته امكان له ان يحسن الذي كان له حصته البتة
 المتوفيات اولاد محولة حيث لم يفرق فيها احد واساعلم **اعني** متى عن صورة مكتوب في دفتر المهرية
 عن فن خلوي وخبز وامنية لفتح في لياك الاعيا والجمع ويوم مبي باسم اولاد فلان يعني يكون

بيتهم هذا العمل وفي مقابلته يتي معني من المال به يستحق قام هذا العمل بالذكور من اولاد فلان
 ام هو مال المذكور والاثاث وبلي يكون هذا كالاخر ام لا **اعني** لفظ الاولاد يعني المذكور والاثاث
 ولا يفرق المذكور فيكون للجميع واساعلم **اعني** متى خرج عبد الكرم المظني اخذ عن امرأة اوقفت
 اخر اوقرت فيها حجة وحملت فقامت في المسجد الحرام وحملت عليهم شيئا يقص المعلوم عند
 وصوله ونهر فسعى الفراع وحملت ابنته مطلقا من الداهم ليس في بها خلوي وليس في ذنبه المذكور
 على الفراع على الفراع عند قبرها ثم ان من يديه مستحق الزينة المذكورة فخرج بها اولاده ولم يفرق
 اسماهم ولم يفرق المذكور بها فخرج في الامر الاولاد بموجب الفراع في البنات مشاركة الاولاد
 المذكور في هذه الوظيفة مع ابنا وظيفة على ام هي خاصة المذكور ام كيف الحال وبلي يجوز
 في المباشرة ان يستحق المعلوم ويقبضه **اعني** في عرفا كالتسوية طسوعا وقد جرى العرف
 بالمهر من الشريفي ان وظائف العمل كالاخر يحق بالذكور ومع ذلك يسأل ولي المهر عن ذلك
 ليس به وليس به وعلى كل حال فالدرهم تجل تحت سبعين بقية ولي الامر شيئا على الاجر الشريفي
 بها ما ذكر الواقف وليس في ذنبه على الفراع واساعلم وكتب عليه مولانا القاضي علي بن جاسر
 سيمو **اعني** متى طسوع في المسجد بذكره نفاكي او نصلي او يقيم حين ذنب من انواع العبادات
 قام من ذنب العمل بالمعينة ان يجلس في ذنب العمل وبعض ما اراد من انواع العبادات **اعني** متى
 يجلس في ذنب وبعض ما اراد من انواع العبادات واساعلم **اعني** متى اخذ محلا معينا للذكر في الحرم
 الشريف المكي على نحو واحد منه او من عتقوا **اعني** متى سبق اليه في المسجد وحل في ذنبه
 بذكرانه ليس لاجل ان يتيه من ذنب العمل واساعلم **اعني** متى شخصي بيت بها نصف لخطا بة
 الشافعية بذكره ثم ان شخص اخر سمي عليه بها ففعلها بذكره اخرى ففعلها لولي الامر بذكره
 من الخطا بة ففعلها من غير مدينه فيه وابقى الشخص المذكورين على وظيفتهما ورفع
 الشخص المذكورين ان الشخص المذكور استخرج مرة على طبق تذكرة المسوخة فيكون
 المراه باطله حيث ان التذكرة مسوخة لم يعمل بها ام لا واد افرغ نصف الخطا بة
 وقلم عقبة في المراه الباطلة المني فيها على طبق التذكرة المسوخة **اعني** متى يكون هذا
 الفراع صحيح ام لا واذ كتب قاضي الشرع على هذا الفراع على يده خطه ويكون له محبة
 ام لا واذ عسكر صاحب الفراع بهذا الفراع وباشل الوظيفة المذكورة هل تكون مباينة
 صحيحة ام لا واذ اقام بطلان الفراع في الشخص المذكورين مطالبة المخرج له

يجمع ملته من عالم الخطاة من صرح وعين ذلك في المدة التي يات فيها بغير تسلك صريح أم لا وهل يولي
الامر تخرج المعاليم منه واعطائها للسفصفي المذكور فيكون انما يات في عني وتلفتها ام لا **الاجاب** نعم
من الخطيئين المذكورين في حجة تفتني عن لهما فليس للباسا معبر عن لهما كما صرح به الشيخ زيب نجيم من ان
الوطايف من الحقوق الثابتة في لهنه بعين وجه شري استحق الوعيد العار في امر عبد الشريف عا اليه
صلى الله عليه وسلم كما رواه مسلم في صحيحه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اقبل حق امرية
مسلم بميتة فقد اوجب الله النار وحرم عليه الجنة فقال له رسول الله وان كان بشيئا يسيرا يا رسول الله
قال وان كان قضيبا من اراك اهر حديث كثر وفي ذكر الامام كسفي في فتاواه معزيا
الي رسالة الامام ابي يوسف ابي هارون الرشيد ليس للامام ان يخرج شيئا من يد احد الا حقوق ثابتة
معروفة وشيئا لكونه في سباق النفي ضمن الاموال والحقوق واذا كان هذا في الامام فما بال غيره؟ اه
ضبيعي ما ذكر ان الاخراج للخطاة عن المذكورين عن صحيح وكذا ما ترتب عليه من التذكرة والبراءة الذي
عليه الباطل باطل فالتحق للسفصفي المذكور بمسألة الخطاة الزبوره ولا تسأل معلوم صاحب كل خبر
من تبا علي ما ذكر ويستحق المعلوم لخطيئين لانها ما شئ ان حكما كما صرح به الشيخ زيب نجيم رحمه الله
من انه اذا كان يدينه وتلفته ومنع من حياش تبايخه حق معلوم وان لم يلبس بها لانهما شئ في الحكم
فنيب علي ولي الامر يخلص المعلوم والتمس له الحق ولما لم يذكره الله اعلم **وسئل** العلامة كسفي عن
الياس السني بنحو زاده معني العسك طوبى عن حكم ما عت به البلوي في تلك الاقدار فاعلم
الناس قد عاوا حد يمان امر صحت وقت الدراهم والدنانير وما المعتقد في ذلك المذهب **والاجاب** نعم
صحة وقتها مستند اليه بعض المتقولين بما في في الجمع للمص ولنا ان الوقت فيه لا يتايد ولا يدين
التايد علي حاكم وقت الدراهم والدنانير ومنها ما ذكره في اوقات المصدر كسفيد رجل اوصي وقال ثلث
مالي علي وقت ولم يرد علي هذا ان كان مال الدراهم ودنانير فهذا القول باطل لان رجلا لو قال
بمنه الدراهم وقت كان باطلا عطف العقار ومنها ما ذكره المال بن الهيثم في عني المداية وما وقع
ما لا يتفق به الا بالانكاف كالذهب والفضة والما كوكس والمشبوب فحين جاز في قوله عامة العقما
والكراد بالذهب والفضة للدراهم والدنانير راسه اعلم **وسئل** مفت اخرنا توكي الافنا بما هو
حولانا عني الدين محمد بن القفا ريك **والاجاب** يجوز ان الوقت في الدراهم والدنانير واقفي يدك مستند اليه
منها ما في القفا وكما القافية ولو وقت دراهم او مكيلا او ثوبا لم يجر وقيل في موضع نقاروا ذلك
يعني يجوز الدراهم لقر من القفا ثم يعقبها او تدفع مضاربة وسقيد بالبرج والخطه تفرق

للقفا

للقفا ويريدون ثم تلخذ منهم ومنها ما في خزانة القسفي ويجوز وقت المعفار وكل ما كان سعا للمحل
فاما ان كان وقت المتقول مفعولا ينظر ان كان كراعا او سلاحي جواز وقتها مستحسنا ولا يجوز وقتها
غيرهما مساو اما من المتقول عذاري يوسف قال هو ما عا رفا الناس وقتها من المتقول يجوز استحسانا ولا
تعارف وقتها لا يجوز لان ترك القياس جازي يتعامل الناس وقتا وفهم وفي محيط كسفي والفتوي
علي قوله جازي منها ما في في الجمع من المص في وقت المتقول اختلاف في ابي يوسف وحماد والشيخ
منان ما جازي المرفي بين الناس بالوقت فيه من المتقول كجواز باعتبار المرفي ومنها ما في مقبولات
الامة السرخسي وقت المتقول جازي عند من جازي المرفي به اولم يجزى وعذاري يوسف وقت المتقول
باطل الاما جازي المرفي به ومنها ما في في السير الكبير قال صاحب المحيط وقت مائة ومخفق دينا
علي مرصه المرفية ومات يصح ويصح المذهب الي انما ان مقدارها ليست عليها ويعرف المرفع اليم ومنها
ما في البحر المحيط وقت الدراهم والكيل والخورون كذلك في قنية الفتاوي الوقت جازي عند المال المعتقد
ابي يوسف وحماد وعامة المعتبة ان اصع الوقت يرد له ملك الواقع لاني مالك فيلزم فلا عليك وهو
الاصح وعذاري في وكذا في واحد يجوز ان الوقت جازي الاعارة فخرج منه ويباح الا ان يحكم
للكام به او يوصي في يلزم فلا يجوز بيعه ولا هبته ولا ابطاله وفي موضع الدراية وكل ما كان فيه قرينة
من المتقول وعذاري في قوله جازي في المحيط البرهاني والمزينة ما عا رفا الناس وليس في عني
نفس ليطله فهو جازي كافي الاستصحاب وعينه واسه اعلم **وسئل** عن وقت بكرة علي رباط علي
ان ما يخرج من ليتها وسننها بعلي ابا السبيل انه قال ان كان ذلك في موضع يتلب ذلك في او فاضر جازي
ان يكون جازي او من الحشاخ من قال بالجواز مطلقا قالوا لا نجر كذا في في ديار السلمي وفي
القيس والمزيب صاحب المداية رجح وقت بكرة علي رباط علي بما عا رفا من ليتها وسننها
بعلي ابا السبيل ان كان في موضع نقاروا ذلك جازي لكان التعارف كالمسألة وجازي رجل وقت
لورا علي المبرية لانا بقرهم لا يصح لان وقت المتقول لا يصح مقصود الا بقره نقاروا وللقفا
بساوي الحاشية وقت لورا علي اهل قرية لانا بقرهم لا يصح لانه ليس بقرية مقصودة وليس فيه
عرف في في القافية وسئل عن وقت بكرة علي رباط علي من ليتها ابا السبيل قال يجوز للذين
معارف حتى لو كان في موضع نقاروا ذلك جازي مستحسنا ولو وقت دراهم او مكيلا او ثوبا لم يجر
وقال في موضع نقاروا ذلك يفيق الجواز في المناخانية ولو وقت الاكية جازي وترقى الاكسية الي
المقر فيستفون بانه ايام الشا ثم يردونها الي اليمين وفي القنية والمحاوي وقت مائة ومخفق

دنيا على مرضي الموصوفية ومات بريح ويدفع المذهب الى انما مضاربة تستعملها ويرى البرج الموصوف
 الدراهم والمكيل والموزون كمنه وفي الخاصة وعن زفر رجل وقت الدراهم او الطعام او ما يكال او يوزن ويبيع ويشترى
 مضاربة او بضاعة كالدرهم قالوا بما هذا العباس وقتا له هذا الكرض اختلف وقت علي ثم كان يرضى للفقراء
 الذين لا يربح لهم فيرضون بالانفسهم ثم ياخذ منهم بعد الادراك قدر العرض ثم يعرض لعينهم من المعز البيا
 على هذا الموضع في الشراعية ومثل هذا الكرض في ابي الذي في ناحية الدرام وفي خلاصة ومثل هذا في الذي
 ولا حية وما ويدوي في البزارية وقت بقة علي دباط علي ان حاشيتهم من ليلها وسعها يعرف الى انما ليس
 جاز ان كان يقبل في اوقافهم بان وقت الدراهم او الدنانير او الطعام او ما يكال او يوزن يجوز ويدفع النقد
 وعن بعض الفقهاء البيع مضاربة او بضاعة ويعرف بالرجح اختلف في ما وقت عليه لو وقت كره في الحقة
 علي ان يقر من معنى لانه لم يخرجه وقت الادراك ثم يعرض ذلك ادا على هذا الوجه من الذي لا يربح لهم
 يجوز في حقه المصطفى وقال محمد وما تقارف الناس وقت من المكسول فانه يجوز استحقاقا والفري
 علي قوله وما لا يتعارف وقت لا يجوز لان ترك العباس جاز بقاء على الناس وقتا منهم في وقت المكسول
 لاختلاف بيعه اي يباع وحده او يباع بالمصطفى ما جري العرف بالوقت فيه من المكسول لا يجوز باعتبار الم
 وفي مبسوط الشرحي وخزانة المفتين ولو وقت الدراهم او طعها او ما يكال او يوزن يجوز عند زفر في له
 وكيف يكون قال دفع الدراهم مضاربة ثم يصدق بغيرها في الموضع الذي وقت عليه وما يكال او يوزن
 ببيع ويدفع عنه مضاربة او بضاعة كالدرهم وفي الفتاوى الكبي وكل ما كان فيه فرب من المكسول
 وهمه ههنا في قوله محمد وقت حابر وفي الزاهد في وقت المكسول جاز عند محمد جري العرف به او لم يجز
 وعند ابن يوسف وقت المكسول باطل الا ما جري به العرف وفي الزيلعي والعياشي ان لا يجوز في المكسول
 اصلا الا ان جاز تركه بالمحال لان العياشي يتركه وفي القضية عن المصطفى البرهان في وقت ما به جاز
 دنيا على مرضي الموصوفية صح ويدفع المذهب الى ان مضاربة وليست بها ويرى البرج الموصوف
 وقت الدراهم والمكيل والموزون وفي الحقة واما المكسول فحل يجوز وقتها للمعالي والاشيرات
 والالت الحاشية والمبيد فانه يجوز بيعه ويكون ملكا لعامة الفقراء العبيد المحترفين في الغنائم واما
 اذا كان مقصودا فان كان مما يركب فيه القائل وهو مذهب ديني الناس يجوز زعمه هذا خلافا لابي حنيفة وذلك
 يجوز الكراع والكلاب في سبيل الله تعالى وفي صحيح البخاري باب وقت الدواب والعروض وقال النضر بن
 حبان في دنيا على سبيل الله وقتها كغيرها وحمل ربحه صدقة للمساكين ليس لسانه الى
 منها وفي وقت اخذها قال المصنف عمر الوافري حديثا محمد بن عبد الله والحبس الزمركي او لاله

ودفعها

ودفعها الى سبيل الله في مال المولى في حياته فحل مكانه وكنت يوم تصدق بها ودفعها الى المولى في حياته فحل
 فحل لم يلزم ان يركب يده اذ ما فعلته في هذا الباب واسه اعلم ولا حولا في العلامة قطب الدين عن وقت
 كتب الخلاصة كالسقط والحكمة والسيرة وجن بها لم يبيع وقتها وعلي نصرة صحة الوقف بهل يجوز ان يستبدلها
 بما يتفهم به طلبة الاخرة معللا بالكتب الخلاصة لا ينبغي لطلبة الاخرة ان يستبدلوا عن العلوم الشرعية **فصل**
 وفي المكسول استقلا بالبيع الذي يولج ويجوز وقت المكسول ولما كان عليه نصير ان يبيح الكتب العلمية
 ووقت كسبه وبه اخذ علماء ونا فليكون الواقفها الرجوع عنها ما لم يحكم به حاكم واذ اصر الرجوع فله ان يقف
 بدلها من الكتب الشرعية النافعة ولا يتخذ عليه ذلك واما اذا حكم الحاكم ببيعها للوقف فان كان غير المولى
 لنفسه الاستبدال فله ذلك وان لم يشرط الاستبدال فله كما يشي ان يستبدل فيها بما قال في العقار
 واما وقت كتب الخلاصة بالمخصوص فلم يفت علي نقلي فيها من صحة الوقف وعدمه ومقتضى كثير من
 علماء الشريعة للمطهرة عما عدم الجواز وحال مخالفا منها الشرح الشريف يجوز مطالعة الكتب والاستماع
 بها مع كونها للعلوم الشرعية اشرف منها ولو لم يعرف العلم فيها فيجوز الاستبدال بها بل يكون الاستبدال
 اعظم ثوابا واعظم درجة سيما اذا كان الاستبدال في بلد لا يتبع بها كان اسعرا والنفق وعدمه فليقل
 الوقت منسوب اليه ومطلوب والمقدار الذي يعرف به سمته القيمة ولو كانت الصلاة من علم
 الهيئة والعجم هي ملحمة بالمشعمة كما صرحوا به في حكمها واسه اعلم **فصل** مولانا السيد عبد
 الرحمن كشر بالحق المحدث في المدة في المكسورة علي الحال بما افضل الصلاة والسلام عن الوقف
 اذا انقض رعية عن المستحق فيه فيلزم لناظر الوقف ان ياخذ ما هي له الواقف عوجيب البراءة لتمام
 كاملا او يسوي بينه وبين المستحق **فصل** نعم لناظر ان ياخذ ما هي له الواقف والواجب يسوي
 بينه وبين المستحق والحالة هذه واسه اعلم **فصل** ان ياتي زاده عن رجل يسبيل مال علي اولاده واولا
 اولاده فاسفر اوله وامنق ايدهم فتوفي احداهم وخلف بنته بنته هل يستحق مع الاولاد ام لا
 ثم ان لهذا الحق في اخر من ام يطلب ان يكون له استحقاق معهم لكونه نكاحا ام هل يقع له شيء ام لا
فصل المفقود علي عدم دخوله للانسبكت وبه سمعت بنت المولى فلا يستحق والاولاد
 الاسرى ومن ان اوقف علي اولاده واولاد اوله هل يدخل في اولاد البنات فيه واثبات والفقري
 انهم لا يدخلون وبه بطل ثالث فلا يستحق في الوقف شيئا لانه ليس من اولاد الواقف واما الخوا
 لاه فلا يستحق في الوقف لانه ليس من اولاد الواقف الا ان يوجدي في مثل الواقف اذ كان كذلك
 ان ياتي زاده في باب الوقف واسه اعلم **فصل** عن رجل له اولاد فقروا ولم يبق في الدفاتر لطلقاته لاهما

تق

ل

نية

د

في

معلومة بمعاريف ومزايا بني عمهم ثم ان والدهم فرج لعيني الحجة عنهم من غير عيني المعاني بنون
عن عيني الي لعيني بنون الفراع ام لعل الفراع المذكور بالحق لا يقع لانه ليس للاب السرف في حق المبالغة
الابراهيم ولا في حق العاصم بل لان يكون فيه نظر لهم ونفع دام عالم فيه من منعي عن عيني لعول على ان
ولاية الابعهية بشرط النظر فمذ فواته بطل حدادي في الكاخر واسم علمي لعيني رباط عيني لم يخلو كسله
المعقبات من الاوقات بل لكل خلوة ثلاثة فذا في معتبة برا وكل السبل لشخص فخرج ببر وكسب المذكور
الذي عني لم من حلة الخاوي ثلاثة دنابر وتركه بلار مع ان السبل المذكور من قديم الي يومنا هذا
من حلة الخاوي مدي في الروايات السلطانية استحقاق في الفراع صحيح وتفسير شرط الواقف المعنى لكل خلوة
ثلاثة دنابر حايه من ان الساكنين ليس لهم الاوقات كسكني والعادة المندعة حايه الي يومنا هذا ان البحر
تابع للسكني فاما اذا ثبت ان السبل المذكور من حلة الخاوي معني لهما ذكر كاهن الخاوي من حلة الاوقات
فليس لذلك الشك في تفسير ما عني لمن الاوقات في يوم الفيلة والخاصة الخاصة المعينة وتفسيرها
له ولكل شخص ياتي بعد ما عني في الاوقات الي يوم الفيلة والخاصة الخاصة المعينة وتفسيرها
له لا السرف في الوقت المعني لمعة لعول علمانيا الموقوف عليه لاحق لم في السرف في الوقت والخاصة
في اخذ الفيلة واسم علمي لعيني شخصي وقت دفعا على نفسه ايام حياته ثم علي اولاده واولاد اولاده
وكان موجودين اولاده عندنا الوقت محمد وعرفه لعيني ام ياتي بشرط ان يكون بينهم بالسوية
حياتهم ثم من بعد هم علي اولادهم ثم علي اولادهم اياما تسلاوا واما ما في قول المذكور والانا
بالسوية والانا عريضة لعيني مات قبل موت الواقف وترك ابنا في دخل اياما في الوقت ان المرفق
الاولاد وحاجات اولادهم والانا انه لم يبق لمن اولاد الاولاد الابن كحل ولما لم يبق في مرتبة
واحدة كالمشروط الواقف فاما اذا قال الواقف وقتت علي ولدك ثم علي اولاد اولادي وانتم من الاولاد
ولم يبق الاولاد ولدهم وهم الميراث الثانية ولد عريضة ولد محمد لعيني كلاهما بالسوية عريضة
بشرط الواقف لعول علمانيا كقولك علي ولدي ولولولدي صرف الي اولاد ابي امانا تسلاوا
ولا يفرق الي الميراث ما كان من قبله واحد وليستوي الاقرب والابعد الا ان يرث الواقف ولو قال
اولادكم يخلو جميع يدخل السبل كله كغير الطبقات الثلاث بلفظ ولدي ولا يخلو الموت عريضة في
حياة الواقف بعد ان كانت موجودة حاله الوقت فلا يخلو استحقاق ولدهما حيث قال علي اولادي
لعول علمانيا ولولول علي ولدي واولادهم ولد اولاد اولادهم اياما تسلاوا واما ما في قول الواقف لا يخلو
مع اولاد الاولاد الموجودين لانه لما قال بعد موته وليك علي اولادك فاما اراد الموجودين

وصغير

وصغير اولادهم بوجع البسم خاصة بخلاف اولادي واولاد اولادي للعرب لعول علي اولاد الموجودين فيقول
اولادك انما ما توام قبلهم واسم علمي لعيني عن رجل لم يدر في طبقة قرابة مع ولده بصر النبي وهم منقرضون
عن اولادهم ستة بمسكات من عيني قبل كسيف وحكام المدينة بطريق الاصل لعينيها ثم ان السبل علماني ياتي
مخلول وبريد خارج الوظيفة عن عيني وبها اولاده فليجوز هذا في عالم الفيلة ان ثبت ان الوظيفة له بطريق
الاصالة مع اولاده فلا يجوز للاختصاص بهم ولانهم اياما حصصا اذا كان من البيت النبوة والاساقية
قال لاسالم عليه الالة فاني انا واهم حرام قال صدي اسم علمي لعيني استحقاقهم واسم علمي لعيني السلام
اني تارك فيكم ما خدمتم بدين فقلوا كتاب الله وعرض في اهل بيته فانظر وانف تخلو في فيها وقال عليه السلام
معرفة السيد بارة من التلذذ حب الهمجوا علي الصراط والولاية لال محمد امان من الغياب قال لعيني علماني
رجل له وظيفة فقل الي في كسنة لومات ذلك الرجل لا يات هذا السلطان منه بدمه ولا يعطيه العير
بل يقبض لورثته فلا يجوز اخذها منه في حياته وقال ابو يوسف الامام لم ليس ان يخرج شيئا من يدي لولا
حق ثابت مرفوع فينا وي قاضي خاتان امر السلطان نافذ اذا وافق الشرع واسم علمي لعيني عن شخص
لمعتا وله صديق في الدفاتر السلطانية يخرج باسمهم خاصة ومن العتاق من الاولاد منهم من ليس له
اولاد في اولاد اعتقت انا توفي ان يدخلوا مع العتاق ويعبرون والدمهم لم لهم للصالح لم ذلك
ما في عينة الدفاتر السلطانية فاما اذا ثبت ان العير والمذكورة خاصة في الدفاتر باسم العتاق في مات
منهم في نفسه لم يبق من العتاق الا ان يكون للسوق في فرع باسمه فملا اولادهم اوبيدته بغير من لولا
التعريف في حقهم اما لا يسلم واسم علمي لعيني عن شخص له استحقاق في وقت فتوفي بغير حصول
الفيلة في يدين ورثته استحقاقه من علة الوقت المذكور اما اذا ثبت موته بعد عيني الفيلة وصار
يكون استحقاقها لورثته وتعني ديونه منه لعول علمانيا ومن مات بعد عيني الفيلة فمقتضى له تقضيها
ديونه وتفضو صاياه وما بقي فلورثته لعيني الفيلة حصل وبمومن اهل الاستحقاق وموته لا يسلط
استحقاقه حدادي واسم علمي لعيني سلمت اخر عن جواب فتقن اجرة على معجلا ومات قبل حجب الاجرة من
المستاجر حجة علي الكائن ام في تركه لعيني الاولاد بطلان الجاني الثاني فاما اذا ثبت ان الجاني الاول
فتقن الاجرة من المستاجر معجلا ومات فقد برأت ذمة المستاجر لعول علمانيا بغير حرم اسم الاجرة لا يجب
بنفس العقد بل باحدى معان ثلاث اما بشرط التخييل او التخييل عن غير شرط او باستحقاق العقود
عليه فحيث عمل الاجرة السابق بربط منه تكون الدفوع اليه شرعي ويرجع الي الثاني بما قصده لعل
الاول في تركه ان لم يكن صريحا علي الوقت بوجع شرعي واسم علمي لعيني عن شخص وقف عليه

ب

يحل ويجعل النظر له عند حياته وسقط الواقف من بعده عيشه على طائفة معينة من الغنم ان السحق
الاول الموقوف عليه اجر الارض مدة معينة على الغير لنفسه ومات قبل تمامها وانقضى الوقف فمضى ترك
الوقف الى الطائفة المذكورة التي عيّن الواقف في تصفية الاجارة بموته وبسحق الحاكم ان يحكم بعدم فرض الاجارة
ويختلف شرط الواقف وعرض الغنم المستحقين استحقاقهم وان ذلكم على من ينفذ حكمه ام لا ينفذ لوقوعه في غير محله
فخالف شرط الواقف اذا مات الموقوف وكان الوقف خاصا به والغير من الغنم لنفسه التصفية للاجارة ورجع الوقف
لن عيشه الواقف وسقط ولا يجوز للمنفذين ان يحكم بعدم فرض الاجارة ويختلف شرط الواقف ولو حكم لا ينفذ حكمه
لتمسكنا بنا لما ذكره العربيات فان الاجارة لا تنسخ الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع الرعي لغيره
تصرفه ولعله على ما بينا ان الغنم بخلاف شرط الواقف كالفنم بخلاف الغنم لا ينفذ ولعله على ما بينا شرط الواقف
كسائر الرعي ولعله على ما بينا بخلاف شرط الواقف فهو بخلاف الغنم ولعله على ما بينا ان الغنم اذا وافق الرعي في غير
والار عليه واسد الحكم وسقط عن ازالة له اجارة بموت كسيرة باسمه بخلافه وتضمن المدة المذكورة في الوقف ان يكون
واثبت له ولولاية التبرير بولائه الشريفين ان يتصرف في المدة المذكورة في حكم المذكور ولو كانت المدة
لجارية المذكورة وخرجت عن ملكها ثم بعد مدة من الزمان بعد خروجها عن ملكها بالبيع اشترتها واعتصمت بها
فهل لجارية المذكورة حق وبهل يجوز عليك شي لمعبد والاهة وبهل يملكه سبيها ولو ملكها الكوفي وغيره ولو
الملك للمكوفي وتعرف جازر والمدة المذكورة لمن فسد الحاكم وليس كما فيه حقل ولا في حق **فصل** اذا ائتمن غير
من له ولاية التصرف في المدة المذكورة باذن سيدها في حال رقبها فالتصرف صحيح وتعرف المدة جازر لغيرها في
ملكها لعدم ملك الصب والامة سبيها من الابا وان ملكها مولاها لمولاه على ما في الصب والامة لا على ما في سبيها وان
ملكها الموقوف لعدم ائتمنها ملكها واسد اعلم وبهل العلامة سراج الدين الشيرازي الجهادية عن شخصي وقفا
ارضا ليه او عقارات نصفين او ثلثا او ارباعا على جهات ثم حصل بين مستحق الوقف في جهة فطلب الغنمة
وبنده الارض مما يملك مستحقين فمضى قسم ام لا **فصل** ليس لهم ان ينسحبوا الغنم الموقوفة لان الغنمة انما تكون في
الملك المشترك والملك الموقوف عليهم بهذا هو انكسب وجوز بعضهم ذلك واسد اعلم **وسقط** عن الواقف اذا ائتم
في الوقف عما وقفه قبل المدة بزمه **فصل** اذا ائتم الواقف عما وقف قبل الحاكم بزمه في سبب الرجوع
انه صحيح لكن الغنم على خلاف قولهم الوقف وانسلم من غير حكم الحاكم ومع ذلك اذا ائتم بعض الرعي
قاصد خبيث وفقدنا وقفنا بانيه جهة اخرى وحكم به الحاكم وازمهما ان يحبس مولاها في لانه تابى حكم
الحاكم واسد اعلم قلت قال العلامة كنج زرين بن مجير بن الجرائق واما ما في به العلامة سراج الدين فاريك
الهداية من جهة الحكم بسببه قبل الحكم بوقفه فيقول ان عيان الغنم في جهة او سببه او فلتا من الغنم واسد

اعلم

الحكم **وسقط** عن رجل اشترى ارضين وقف نصفهما لهما ثم توفي فادارت اولاده الموقوف عليهم فمضى ترك وهو مستحق
الغنمة في حكمهم للحاكم اليك ولتقسم ذلك وتعرف الوقف من الملك وحكم بوقفهم ام لا **فصل** اذا ائتم غير الغنمة وغير
الوقف من الملك وحكم بوقفه وجوز لغيره تباع ما صار لهم بالحققة واذا ائتم من موعاهم بالحققة ان شاء عين
جهة الوقف وجهه الملك بقوله والاولي ان يرفع في اجبة لغيره من الغنمة واسد اعلم **وسقط** عن سبيلة
استبد الى الوقف ما هو في يده وعي يتركه في ارض او على تركه ارض **فصل** الاستبد الى الوقف بان
كان الموقوف لا يتغير به ثم من رغب فيه وبقي له ارضا او دارا لم يزل يولد نفعه على جهة الوقف **فصل** اذا
في هذه الصورة المذكورة فذكر اي يوسف ويحذرون ان الوقف ربيع وكف برعب مستحق في استبداله ان اعلى
مكانه به الا الشربيعا منه في صغر الكثر من مبيع الوقف جازر عند القاضي اي يرضوا العمل عليه والاقلاجير واسد اعلم
قال العلامة علي بن عبد الله النخعي وفي بعض نسخ هذه الفتاوى والغنم عليه بدل تركه والملك عليه واسد اعلم
وسقط عن شخص وقف عقار شرطه ان لا يزوج اكثر من سنة فحصل في الوقف خراب كبير واخرج الى ارضه غنم
لثلاثين سنة لم يزل في ملكه **فصل** اذا ائتم وقف على جهة الا لا بد من دفع الامر الى حكمه ليعمل في ذلك فانا
فعله مع قال العلامة علي بن عبد الله النخعي قلت وفي جواب الفتاوى رجلي ارضه ثلاثين سنة وكنت في العكس
انه امر لثلاثين سنة عند اكل عقد عقبة الاخر والحققة وقف فانه لا يبيع الاجارة بملكه اذكر وهو الصحيح وذكر في
النوازل اختلاف المتأخرين في قولهم لا يبيع الا في حق الغنم اي السبيل الى الغنم الا في حق الاجارة لصيانة الوقف وعليه
الغنم قال وسبب ذلك ان شأنا له تعالى هو وهو ما يخالف ما قد بينا في الفتاوى لان على عي ما لا يقع
الحاجة بالحققة في الوقف واسد اعلم **وسقط** عن وقف انهم لم يكن له سبي لغيره ولا يمكن اجارته ولا
تغيره بل يرضى انفسهم من حجر وطوب وخب **فصل** اذا كان الامر كذلك كصح بيعه بامر الحاكم ونشره في يده
وقفا مكانه فاذ لم يكن رده الي ورثة الواقف ان وجدوا ولا يعرف للمفق واسد اعلم **وسقط** اذا وقف الدنيا
وقفا على الكسبة او البعثة بمل مجوز **فصل** الوقف باطل ويجوز بيعه وبورث عنه وكذا ان وقف على
الربا والقبض في وان وقف على فقر الضارب جازر **فصل** اسد اعلم **وسقط** عن شخص وقف عقارا ولم يبين
الناظر قلن يكون النظر هل يكون مستحق الوقف في الحكم **فصل** اذا مات الواقف عن غير وصية فالنظر
لحاكم وان مات عن وصي في تركته فهو مستحق عي وقف واسد اعلم **وسقط** عن وقف ابي احمد
شركا في استحقاق من الواقف فالتزم واخير مكتوب الوقف والمستحقون ناظرون على وقعه في المزمع يعني على
ماله عي عليه به واذا ائتم على حكمه عليه الحاكم بما ادعي عليه به **فصل** اذا ادعي عليه انه يفتي بمال
ما شرط الواقف وانكر لزوم المدعي البينة ان اقام بینه عمل بها واذا لم يكن له بينة لم يفتي بما تقدم له

ل

لكن السيف فان لم يتقدم فليخلف سلكا به في حلف يري من دعواه ومن نكل على نكول له فحقه فمكولا
يملك في حق غيره ومن بعده واسد اعلم وسئل اذا وقف العتي المرسونة هل يصح هذا الوقف ام لا **والجواب** ان
اقله يجوز وقف صحيح وان لم يملكه فهو باق على الرتبة وليس له ان يبيعه واسد اعلم **وسئل** عن شخص وقف
وقفا على شخص معي ثم من بعده يكون وقفا على العترة والماكين بيتا من ذلك باقرب الوقف المذكور
فهل ينفرد القارب بجميع الوقف بمقتضى هذه العارية وتقدمنا على العترة **والجواب** ان اوقف على العترة
لكنه لا يبدى القارب فيه ولا يملكه من الوقف والماكين ولا يملكه الا على اقله يملكه
بما يعرف الناظر اليهم شيئا لان الواقف لم يشرط ان يتركه من غير دار
وسئل بالهيئة الشرعية ان المبيع لم يزل ماله كالحايز للدار المسبعة المحيطة السبع ثم ان اشتري وقت الدار
وحكم حكم ثم بعد مدة اقام المبيع بنية ان يوقفها على موصور السبع من غير حكم هل يسمع البنية ام الوقف
هو الصحيح **والجواب** ان ابيع دارا ثم ادعى ان يوقفها على السبع او وقفها موصور له اختلف فيه في الاشهر دعواه
ولا بنية لانها ففيه في دعواه لان بيعه دليل على انها مملوكة وله دعواه الوقف منه او من غير
تافهين وقيل يسمع لان الوقف حق اسد فلي فلا يملك طرية الدعوى فتصح البنية لانها بنية حسنة واسد
اعلم قال العلامة جازب عبد الله الفركي قلت وفي المخاصمة نقل وان لم يقع الدعوى وهو المختار في
الكثير من النسخ ان عدم القبول اصبوب واحوط فلي واسد اعلم وسئل هل يجوز وقف النبا والفرس ثوب
الا من الغنوي على صحة ذلك واسد اعلم قال العلامة جازب عبد الله الفركي قلت ذكر في الفقيه ان
وقف النبا لا يجوز ثم روى في الليث وقال يجوز نجا وبه يعني اه كلفه ما في به ينج رحمه الله
على صحة وقف النبا بدون الارض مطلقا ولم اظهر عما ذكره الشيخ من ان الغنوي عليه قلن وقف مولا
فامتنان في فوائده رجل وقف بنبا بدون ارض قال هذا لا يجوز وقال الكردي في فتاواه النبا بدون الارض لم
يجوز مولا وهو الصحيح اعني مولاها عز اني يملك وهو من الامعة المملوكة لغيره لاسيما في
امر الوقف فان المملوك عليه وعلى الاحكام ان يكره له تخصيصا وقد نصي الحنفيا في بعد جواز النبا بدون
الارض فليطاع عند الغنوي واسد اعلم وسئل اذا سافر شخص دارا من مخرج شرعي ثم اندهم ما يبره
العائدية وعين ما يملك وجعلها طرية حونا او فزنا او غير ذلك فهل يلزم المستأجر عدم ماله واعادة العيب
الموقوف كما كانت **والجواب** في نقل القاضي في ذلك ان كان ما غيره انضج لجهة الوقف واكثر من اقله منه المالك وبقي
ما عر لجهة الوقف وبوسن بها انضج في المارة ولا يجب له في الاجرة وان لم يكن انضج لجهة الوقف ولا كس
ربما الزم به ما مضى واعادة الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد تفرده بما يملكه واسد اعلم وسئل

عن رجل وقف وقفا لم يحكم بحكم ثم اخرج وقفا على جهات غير الاولى وحكم بهما بهما مع ام لا فليطاع من به
الامام ان الوقف لا يلزم الا بالحكم او بغيره بوجه ثم يموت قبل ان يجرى على وقفه فليطاع من بهما بهما مع ام لا فليطاع من بهما
ويصح الثاني لكن الغنوي في الوقف على غيرهما ان لا يملكه شيئا على كل حال فليطاع من بهما بهما مع ام لا فليطاع من بهما
وما تضمنه نيا لا اعتبار به الا ان يكون شرط في وقفه الاول ان يغيره شيئا فليطاع من بهما بهما مع ام لا فليطاع من بهما
العامة هل من بهما بهما العترة قلت قد تقدم للشيخ في هذا الجواب ان الوقف الثاني هو المفضل لانه لا يملكه
الحاكم مع تفرجه في الجواب ان الغنوي على فوكها وفيه كلام لان فوكها اذا كان هو المفضل به فهو المفضل
فتمتص الاخذ به افنا وقفا ولا ينفذ العترة من المفضل بخلافه لان السلطان انا وله الحكم عند مبيح فليطاع من بهما
على المصلحة فليكون معنولا بالنسبة الى غير ذلك الحكم كما حقه الكافي في الهداية وفي تصحيحه في فاسد حكم
والفتاوى بوسن جرح خلاف الاجماع واسد اعلم قلت وقد سئل في فاسد بن قطيبي عن رجل وقف هذا السوال فليطاع
بها الجازب في الهداية صاحب هذه الفتاوى وموصور السوال هذا الغنوي **والجواب** ان رجل وقف شيئا ولم
يقبل حكمه شيئا معنوا من ماله على نفسه ثم من بعده على جهة معينة ولم يقبل حكمه شيئا ثم بعد ذلك وقف
ذلك الشيء بعينه على نفسه ثم من بعده على جهة اخرى غير الجهة الاولى وحكم بصحة هذا الوقف الثاني
ولزمه حكمه خفي في وجه الوقف في ساعة الوقف ولم يقبل الوقف الاول بحكم اصله بعد موت الواقف
وانفك العتي الموقوف الى الجهة الثانية حكم حكم خفي بصحة الوقف الاول لعدم علمه بالوقف الثاني
والحكم به في الوقف هو الصحيح **والجواب** الاول هو الصحيح للفتاوى المشايخ على ان الغنوي على فوكها
يلزم الوقف وحيث كان لازما فلا يفسخ تغييره بل يفسخ الوقف ولا يفسخ في لزومه عدم ايضا لمحاكم
لان الحكم صحيح بشرط ان يحكم بخلاف ما عليه الغنوي قلت كما جاب الشيخ سابقا في نظري هذه المسئلة
بان الوقف الثاني هو المفضل لانه لا يملكه شيئا مع تفرجه في الجواب ان الغنوي على فوكها في الزوم
اجاب به العلامة قاري الهداية من صحة الحكم ببيعته قبل الحكم بوقفه فليطاع من بهما بهما مع ام لا فليطاع من بهما
منه فليطاع من بهما بهما السابق عند جوابه الذي ذكره عنه واسد اعلم وسئل عن مستحق وقفا وهو
ناظر عليه جرح بغير اجرة المثل هل يصح ذلك ام لا **والجواب** لا يجوز اجارة الوقف بدون اجارة المثل ولا كان
هو المستحق لوان لم يموت قبل المدة وتفسخ هذه الاجارة واسد اعلم وسئل عن مستحق حصته في وقف
وهو ناظر عليه اجرة ما يبره طولية وقضى اجرة ما يبره ثبات الملة وانفك الوقف الى غيره هل يفسخ
اجارة **والجواب** لا يفسخ الاجارة بموت الناظر الموصور وان كان هو المستحق بانفسد واسد اعلم وسئل عن جماعة
مستحقين وقفا اجروه كوجبة سنة وترك بعضهم بعضا وقبضوا الاجرة مجلبة فهي المستأجر وانما

في الوقف زيادة كنية ثم ان الجارة انقضت بانقضت الوقف من نظر الوقف فما الحكم في الميا المستحق بها لهم
 المستحق بعد ما لم يلزم الموقوفون بقبضته وما حكم في المستحقين ان يثبت لهم ان يثبت لهم ان يثبت لهم ان يثبت لهم
 لهم الوقف ذلك او يلائن لهم من له ولاية الايجار من نظر الوقف واذا لم يثبت لهم ان يثبت لهم ان يثبت لهم
 المدد المطلوبة الا ان يكون الوقف اطلق لهم ذلك فان لم يكن اطلق لهم ذلك في الجارة فاسد في نفسه ويجب
 عاين المستحق المثل لما انتفع فيه المدد الا ان يحكم الحاكم بركي حوزا باصحتها في يجوز ولا ينسخ موت احد
 احد المستحقين وان تبدل المستحق واذا لم ينسخ يتبع في مضي المدد فاذا مضت المدد يتبع مع المستحقين
 شهما الا ان يكون المصلحة في عين ذلك في يورث الثاني واذا مات المستحق في اثناء مدته ينسخ لوارثه وتخرج
 ورثته مما عاين من الاجرة كما بقي من المدد عقب المصابين او عقب من عاين المدد في الجارة واذا استمر وعلى
 الانفعالي المستحق فليعلم ان المثل الى وقت الفسخ واسد اعلم وسئل عن شخص وقف عقارات ومورثها
 عشرين سنة لم يصب في جميع المدد او في ثلاث سنين ويطلب في الباقي **الجواب** ان الوقف الكسبي ثلاث سنين
 كانت ارضا او كسبي سنة ان كانت دارا لا يجوز وقضح اذا لم يثبت طال الوقف شيئا وما اذا انشأ شيئا يتبع
 بزيادة على المصروفة لادب منها والعقد انفسد في بعضه فسد في جميعه فيفسد العقد في جميع المدد واسد
 اعلم وسئل العلماء من بين من يجمع بين نظري وقف اجرة سنة اجرة شريعة بآخرة المثل ونحو الاجرة ثم قال مع
 المستأجر احكام الاجارة فيلزم انفسد الاقالة ام لا **الجواب** لا يقع الاقالة واسد اعلم وسئل عن المسجد اذا خرب ولم يزل
 يجرى بهما لم ينفذ ما قصد من اجرام **الجواب** ان عرف بانه او واريه لم يخذ الا انفسد وان لم يعرف فيمزم مستحب
 اخر واسد اعلم قال العلامة محمد بن عبد الله القزويني في هذه الاقضية يقول في اعلم الامام واي سئل في قوله
 ملك الباقي ويقيم مسجد ابا وفي نحو ذلك القزويني وعليه الفتح وقد روي صاحب هذه الفتاوى في قوله
 وروي عن ابي يوسف عن ذلك وان يعرف انفسد الي مسجد اخر كذا في الاسعار واسد اعلم وسئل عن نازل على
 وقف لم يثبت طال الوقف لم يعلم ما هل للحاكم ان يرضى له معلوما في الجاهل بحكم ذلك واسد اعلم وسئل
 عن وقف شرطه وقفه عدم الاستدال ففسد الوقف مصوغا للاستبدال هل يباح استبدال المصابين
 اشتراط الوقف ذلك وما حكم **الجواب** ان المستحب ان يامر الحاكم بوضع الوقف واسد اعلم وسئل عن جامع
 في بلد او حوض او مسجد خرب وتفرق الناس عنه وله اوقاف تعرف علمه في مصالحه فيعرف اوقافه الى
 مسجد عام قريب منه او جامع او حوض او نحو ذلك وما حكم **الجواب** ان يرضى بغير اوقافه في مسجد او حوض اخر
 واسد اعلم وسئل عن الناظر اذا طاله مستحق علمه بالوقف فادعي دفعه اليه هل يصحق للباينة
 نعم يصح في دفعه اليه واسد اعلم قال العلامة محمد بن عبد الله القزويني في قوله وقضح ابو السعود

في هذه المادته تفصيلا حسنا اوقافا لغوا بعد وبنائه اذا ادعى دفع حصته الموقوفين عليهم من الفلحة وغيرها يصرف
 وان ادعى دفعها بموالاته كونه كونه الامام وخبره بالاصدق كما لو اشترى رجل لبيبة في الوقف وادعى دفع الاجرة اليه
 اعلم **الجواب** ان شريها وسكنه فمادة ففعل بما وقف بهما من مالا لاجرة علم اذ لم يعلم **الجواب** نعم تلزم اجرة المثل لكون
 مدة سكنه مساويا بالوقف او لم يعلم واسد اعلم وسئل عن رجل اشترى عتيق كرض الوقف وبني فيها بنا او غيره بما انظر
 الوقف ان يار به بالمد وبطال به بجرة الارض في المادي **الجواب** نعم لظاهر الوقف ان يار به بمساواة تعدا لكان
 لا يرضى بالارض فان كان يرضى بملكه بغيره بغيره الوقف من يرضى ولم يطل ليمه بالاجرة في مدة استيلايه واسد اعلم
 وسئل عن المريض اذا وقف داره او ارضه وعليه دين يجب عاين هل ينفذ الوقف ام لا **الجواب** لا ينفذ الوقف ويبطل في
 الدين ويبطل الوقف واسد اعلم وسئل عن رجل اشترى دارا وقفها واخرج طلبة الشفعة هل يصح في له بها ويغفر
 منها ابقاء الشريك **الجواب** نعم بغيره في الشفعة ويبطل الوقف واسد اعلم وسئل عن الناظر اذا فسخ ما بالوقف
 ولم يبي ما صنع به هل يرضى ويؤخذ من تركه ام لا **الجواب** لا يرضى واسد اعلم وسئل عن رجل اشترى دارا وقفها
 اجرة المثل ورضع يده عليه اي تارة اكنة في المثل لظرف طلبة لينة تمام اجرة المثل لظرف المدد **الجواب** نعم لظاهر مطلقا
 تمام اجرة المثل لظرف المدد واسد اعلم وسئل عن النسا والكسبي في الارض اشترى بهما يرضى بغيره ووقف **الجواب**
 نعم يجوز بغيره ووقفه وعي الشريك والوقف اجرة الارض المحاملة لذلك واسد اعلم وسئل عن وقف الاشجار
 بدو الارض هل يصح ام لا **الجواب** نعم يصح ان كانت الارض وقفا لا لغني الوقف واسد اعلم وسئل عن الوقف في الما
 هل يجوز ولا يجوز **الجواب** نعم يجوز ان كان يخرج من الثلث فان لم يخرج واجزاه الورثة كذلك وان لم يخرج وبطل فيما اذا
 على الثلث فان اجاز له المعين حاله بعد ما جاز به وبطل فيما بقي واسد اعلم وسئل عن اولاد البنات هل يرضون في
 الوقف عاين الدرية او السلف او الغنم **الجواب** لا يرضون واسد اعلم قال العلامة محمد بن عبد الله القزويني في قوله
 هذا اخص من قولنا عاين اجازة الامام الطوسي في قوله من اشرك الربا يرضى عن اي حق كل من ربح في الاسلام
 عبد البني في المخطومة لا يدخلوا فاعلم ذلك واسد اعلم وسئل عن شخص وقف وقفا ولم يرضى له ناظر اهل
 تكون الولاية للمحقق ام لا **الجواب** لا ولاية للمحقق بالشرط اوقاف والولاية للحاكم بولي من اختياره واسد اعلم
 وعلى عي وقف وقفا شرعا وجعل لينة لنفسه ايام حياته ومن بعده لمزيد ثم اراد ان يرضى له يرضى
 الولاية لغيره فيملك ذلك مع عدم ان يشترط ذلك لنفسه في وقف **الجواب** نعم له ان يرضى عن ذلك ويجعل
 الولاية الي غيره ولو لم يرضى ما ذلك لنفسه في مدة الوقف واسد اعلم وسئل عن الوقف القديم المحسوس
 ضل كناه واستهتت عاين المولى مصارفة كيف يرضى في مستحق **الجواب** لا يرضى في المهرود من خاله في
 الزمن السابقة في الاستيذان وجدوا في الحركات الصادرة في زمن النظار عاين الوقف قبله كغيره بطلون

لبنة

د

ح

فيه اولى اليه قول من ان باب الوفا فيه في عي ذلك واسه اعلم وسيل عن الناظر على الوقف اذا اذله
 بهل ينزل ولا لولا ان كان من جهة الوقف او من جهة الفاضل فلا بد من عليهما بالمثل وقيل لا ينزل ولا ينزل ولا ينزل
 واسه اعلم وبالنظر على وقفه اذا اذله من الوقف بهل يكون له او للوقف **فصل** اذا اذله من مال الوقف فهو للوقف
 وان اذله من مال نفسه لم ينسبه واستند بهل يكون له وان لم يستند فهو للوقف واسه اعلم **وسيل** عن المتأخر ان اذله
 في ارض الوقف باذن الناظر على اذله من جهة الاجرة بهل يكون له الباقي للوقف ويرجع بما انفق في العماره **فصل** ان يكون
 الباقي للوقف ويرجع بما انفق في العماره واسه اعلم **وسيل** عن وقف وقفه عليه دون ولده له بهل يرجع الوقف ولا
 يرجع وبهل توفي من غلبه الديون **فصل** الوقف صحيح فان وقف على نفسه وسوطان يوفي دينه من غلبه يصح
 الشرط ويوفي الدين من غلبه وان لم يشرط يوفي من الفاضل عن كذا يتبلا سرف وان وقف على غيره جعل
 الغلبه له فهو من حيله لخاصته واسه اعلم **وسيل** عن قاضي بلدة اقام ناظر على وقف في ولاته واقام
 قاضي بلدة اخرى ناظر على وقف في ولاته بهل يجوز الرلليات وهل لكل منهما ان يتصرف في وقفه
 وبهل لا يجوز ان يكون له من ولاته الاخر **فصل** يجوز التوكيات ولكل منهما ان يتصرف في وقفه ولا خلاف
 ان يزل من ولاته الاخر ان يراي المصلحة في عي له واسه اعلم **وسيل** اذا اقام الوقف ناظر على وقف بهل يملك
 المصانعة عن له **فصل** انهم يملك عن له ان كان جبر للوقف واسه اعلم **وسيل** عن الناظر على الوقف اذا اذله
 ملكه وانكر الوقف بهل اذا اذله الوقف يجوز من يده ويولي عليه من يولي عليه من يولي عليه **فصل** ان اذله
 سب الوقف بهل يملكه باذله واذا اذله من يده ويولي عليه من يولي عليه من يولي عليه **فصل** ان اذله
 اذله رضا المتأخر به وقف فلان المتصرف له بالناظر **فصل** بالناظر على الوقف بهل يملكه الباقي واقام
 سب الوقف واستخبر الوقف سبدا وجبر باذله في الوقف بهل يقتل بهل اذله ام لا **فصل** ان يقتل واسه اعلم **وسيل** عن الناظر
 اذا ابر الناظر المتأخر عن سب في الاجرة بهل يصح ابراهه ويبري على الوقف ام لا **فصل** لا ينفذ ابراهه على الوقف
 ويعين واسه اعلم **وسيل** عن وقف على جماعة ارضها وقفه بينهم لكل منهم قطعة يتجمع بها في المرافعة **فصل**
 هل لهم ذلك ام لا **فصل** لا يعسم الوقف بني مستحق لان حقهم ليس في العي واسه اعلم **وسيل** عن وقف وقفه على
 اولاده المتأخره وهم من غيرهم عي اولادهم ثم عي ذريتهم اوقات ائذان من الاولاد عن عي ولده
 هل ينقل ما خسرهم في ربع الوقف لا خسرهم ام للمعتز **فصل** لا ينقل الي اخيه وانما يستقل للمعتز واسه اعلم **وسيل**
 عي وقف وقفه على ولده او قرابة فقيد مدة اشد الولد او القرابة الاستحقاق بالوقف وقعي له بهل يستحق
 من حيا المتأخر ام لا من حين الوقف **فصل** يستحق من حيا الوقف عليه واسه اعلم **وسيل** عن شخص عليه دين
 كسرة وله عقارات وقفها قبل موته ولا مال له سواها في الحكم بيعها ووقف الدين من عنها **فصل** حيث

كانت الديون مساوية بين العقارات وطلب الفرض بيعها في ديونهم الحكم بيعها ووقف الدين من عنها وان لم تقب
 فبالخصص واسه اعلم **وسيل** عن استاجر ارضاً من مخرج في مدة معلومة باجرة معلومة باجرة المتأخر ان المتأخر
 تفدي عي بنا الدار وسدده وسبع عي عيب ما ارضه من مدهم بنائه واعادة العي المتأخر فذلك كانت
 عليه ان كان ماره فيه فخرج لطلبه الوقف من كثره الربح بيعه باجره وبوجهه الوقف والارح عي عي الغنم وان
 لم يكن فيه فخرج مطلقاً بكنه مدهم واعادة الوقف الي ما كان عليه واسه اعلم **وسيل** عن وقف ملك عي
 عي جهات عنها بهل يكون عي بهل يصح الوقف ام لا **فصل** يتوقف عي اجازة ان اجازة وقفه وان رده بطل واسه
 اعلم **فصل** عن وقف وقف عي ذرية فحق الناظر الغلبة سبني عي جماعة منهم ثم اشد واحدا منهم
 فحق به عي الناظر فطالب بهل خصه في المصافي هل له ذلك **فصل** بان ان دفع الي الجماعة بغير قضاء يرجع
 خصه عي الناظر والارح عي ابي عت اخذ امن حسيبة الوصي اذا قضى مال الملب جميع المدة ثم لم يرد
 دينه اخر عليه قائم قالوا ان دفع بغير قضاء يرجع الي الملب عليه ولا عي الغالبين ولا يارح رضى عي الغلبة
 لو قضى به حوله اولاد الباقي استحق الوقف بعد عي سبني فاما يظهر في المستحق في الاخر الا ان كانت الغلبة
 قاعة اهل الاند خوكم عي فيه تخلف ما نحن فيه لا اتفاق واسه اعلم **وسيل** عن وقف من ماله على ان
 السط فقطعت بهل يستحق اخذ ان المعلوم **فصل** ان شرط الوقف انما اذا انقطعت ليشي بالناظر عي
 فلم يشق استحق لهما بهل بالناظر **فصل** والاقت بطلت بقطعها عي هذا فان الكتب واسه اعلم **وسيل**
 عي اذا شرط الوقف الفاضل عن المستحقين للمنفعة وقطع المستحقين في سنة سبني سبني سبني سبني سبني
 الثانية لهم والمنفعة **فصل** المتأخر واسه اعلم **وسيل** عن مدرس لم يدرس لعدم وجود طلبه من الوقف
 في الميعود المعلوم في تلك السنة او **فصل** بان اذله في نفسه للمدرس بان حصر كدرسة كميعة ليدرس
 استحق للمعلوم لا يمكن ان يدرس بدون الطلب الشرطي **فصل** في المخطومة ان المدرس انما يدرس في المخطومة
 بيقوم بغير الطلبة خلافاً للطالب فان المخطومة لا يقوم بغيرها فاعلم ان المدرس انما يدرس بغير الطلبة
 المشرطة ليستحق المعلوم واسه اعلم **وسيل** عن وقف شرطه لخدمة الا دخاله والاخر كخطابه له ثم اذا كمل
 ما دخلت فلان ان خرج شرطه لخدمته ثم مات الموقوف **فصل** انه يصح ادخاله لان تعليق الشرط بالشرط
 لا يصح فيا عي لطلبه لطلبه المشرط والشرط واسه اعلم **وسيل** عي العبرة وقته خرج العبرة في الاختناق المعلوم
 الوظيفة قياساً على الاولاد ام لا **فصل** ذكر في المصنف قبل الوقف على الاولاد ام لا كسرة اخذ الغلبة ثم ذهب
 قبل ميعود كسرة لا يستحق الغلبة بعض السنة والبقية وقت كسرة فان كان الامام وقت كسرة يوم في
 المسج يستحق وصلا لطلبه وموت الفاضل في خلال السنة فهو كسرة في البني اذلة بلفظ وزاد عليه وكذا حكم الطلبة

كلوا والوقف والولادة لا يقبل قول وان ادعى المدعي الى المالك بالجميع ونحو هذا المقتضى قول الله عليه اعلم
 عن وسيل عن وقف حكوم بصحة ولو لم يمتدح فيه دعوى ملك او وقف اخر فبالاخر فبالاخر
 في ذلك والمقتضى على انما استحق كما في الوقف المبررة لآباء الغرس واعتقد مولانا في غيره واسد اعلم وسيل
 عن المولى اذا غل ولصنفه فادعي المولى انه انفق على الوقف من المال الذي تحت يده كذا فبالاخر
 قوله في ذلك ام لا بد من بينة **فصل** في كلامهم ان قوله مقبول في ذلك اذا وافق المقتضى جميع بالاول المولى يقول
 لمع المالك في دعواه انما هو ما وكل بهه وكانت العاقبة هي الكلفة وفيما اذا ادعى دفع ما وكل بهه في اية
 نفسه وانا المولى لم يدعي بعد بلوغ السنين ان انفق عليه كذا يتقبل قوله وعلوه بانما سند حاله حالة
 منافية للصحة وانا المولى كالموكيل في عين موضع واسد اعلم وسيل عن مقتضى وقف وقفا لم يسمي في
 اذا احكام حكم بصحة سبعة يحسم حكمه وينبغي بطل الوقف ام لا **فصل** في بيع الموكيل في الوقف قال في
 النزائية اما ان بيع الوقف وحكم بصحة فاقول ان حكم بطلان الوقف ثم قال وذكره من الاسلام
 افتر الوقت واخراج الي الوقف يرجع الي احكام حتى يفسخ ان لم يكن مسلما وينافي على منسب الامام
 وما عاين من سبها فصح ابعه لوقوعه في فصل من فيه ونحوه في اخلاصه واقتضاه وهذا الوجه
 آتيا بسرخ الاسلام ابو السعود الحمادي عن هذه الحادثة واسد اعلم وسيل عن رجل يملك مكانا
 عن ابيه ثم باعه من شخص ثم ان المالك اطلع على مكتوب وقف في يده بان المكان انكسار للمكرر
 وقف على كذا او كذا فبالاخر على البايع ان من ذلك لم لا يملك المالك في المكان ام لا
فصل في سب بطريق صحيح سري كون المكان المذكور وقف صحيحا يتصوره بالبرزوخ فالبيع غير صحيح
 فقيب نقضه والاحادة يبرر المكان الي الوقف ولا يتم على البايع في ذلك مع عدم علمه وقوله في الوقف
 مطالبة المشتري باجر المثل في مدة وضرب يده على القول المختار كما في النزائية يوعيل بها واذا زاد
 المشتري المكان المذكور زيادة وهي مال مقوم كالنبا والغرس فذلك كمالها ولها المطالبة به
 فمسلك معها فيه طريقا يظهر نفعها بجهة الوقف واسد اعلم وسيل عن رجل اشتري دارا من اخر
 شرا سريها بمثل معلوم ثم بعد مدة قامت بينة بوقفية الدار المذكورة وثبتت وقفيها عند قاه في
 وقد انشأ فيها بنا فلي المشتري الرجوع على البايع بالتمسك ببيعة النبا الذي انشأه وهو يلزم
 اجر المثل في المدة ام لا **فصل** في بيع المولى الرجوع على البايع بالتمسك ببيعة النبا فبالاخر في النزائية فبالاخر في النزائية
 الرجوع ببيعة النبا على البايع اذا نقض المستحق النبا فلا بد كما في النزائية فبالاخر في النزائية فبالاخر في النزائية
 نقلا عن اجماع انه اذا عاين رجوع على البايع ببيعة النبا ان كان المشتري سلم النقص الي البايع واما اذا

استمسك النقص لا يرجع على البايع شي وبلي من اجر المثل في المدة على المولى كذا في النزائية
 والفصول الحادية واسد اعلم وسيل عن وقفية وجهت لرجل مستحق لها عن اسم زيد فقروا فيها
 ذلك المثل بالبراة الشرعية ثم اخذها رجل اخر عن اسم عمر وظنا صحتها ان زيد وعمر نفسا ونسبا
 والامر بخلافه بل يقر فيها بكونها كانت وكذا لو طيفت بحولته فبسيقت به الرجل الاول ببراة السلطان
 كونهما بحولته فهل يكون ملك الوظيفة عن المقر فيها ام لا **فصل** في حق وجه السلطان للرجل المستحق
 وظيفة معينة معلومة بالاسطرة مع ذلك وصارت الوظيفة له لاسيما وهي بحولته عند الاعطاء
 كما ذكر في الاستسقاء ولا يفر في الوصف وذلك لما تقرر في الكتب المعتمدة من الاصول والمروءات
 الوصف في الحاضر لعل لان ذاته تقرر بالاسطرة لان التفرقة في الذات معينة لانه المرفوع لم لا يصح
 الاخراج عنه ولا يفي الاخذ بالاجوب شي فان لم يوجد ذلك فهو على وظيفة واسد اعلم وسيل عن رجل
 وقف وقفا على نفسه ثم على اولاده والى لاد اولاده واولاده اولاده طيلة بعد طيلة فهل
 قوله طيلة بعد طيلة يكون معناه للترتيب في الوقف السطفي بكملة ثم حق الاستحقاق للطقة السطفي
 شي مع وجود الطقة العليا ام لا **فصل** في بيع المولى طيلة بعد طيلة معناه للترتيب بكملة ثم
 هذا الاستحقاق للطقة السطفي شي مع وجود الطقة العليا كما نص عليه في النسخة والاختلاف في النسخة
 الوسائل واسد اعلم وسيل عن وقف مشهود قديم لا يعرف واقضا استوفى عليه ظالم فادعي الموقوف
 عليه بان ذن القاضي ان هذا اوقف مشهود عليه وموقوف وشهد الشهير بذلك فهل يجوز
 سدادهم على المولى المختار ام لا **فصل** في بيع المولى المختار قال في الفصول
 الحادية وقف مشهود قديم لا يعرف واقضا استوفى عليه ظالم فادعي الموقوف ان هذه القضية
 وقف على كذا مشهود وشهد الشهير بذلك فالحق انما يجوز لان الشهادة على الوقف
 بالبراة تجوز على اجواب المختار وان كان الوقف على قومها عيانهم واما على الشرايع فلا
 هو المختار كمن في الفتاوى واسد اعلم وسيل عن وقف صحيح شي خص رعيه في ثلاثة
 وهي مشتركات في النظر والموتبة لا سواهم في الارضية على الوقف المذكور بطريق
 شي في فملا اذا قضت احداهن من حصة الوقف او من اجرة شي يكون مشتركا بينهما
 لكونهم مستحقين لربع الوقف سوية بالطريق الشريحي ام لا **فصل** في بيع المولى المختار
 مشترك بينهما لا سواهم في الاستحقاق كما ذكر ونحن لم يقضي المطالبة على القاض في نفسها
 من ربع الوقف المذكور كما هو جوابه والاصل في ذلك كما في القضية معزيا الي الحق للملك دين

ل

ف

وجب لاشئ على واحد ليس واحد حقيقة احكاما كان الدين مستجابا فيها واذا قيل له انما يستبان كان
 للآخر ان يتركه في القبول ويستوي في حق هذا الحكم بان يكون اجوده او اركي وكلين وجب
 لاشئ بسببي مختلفي حقيقة وحكما او حكما لا حقيقة لا يكون مستجابا اذا قيل احد بمسبب ليس
 للآخر ان يتركه فيما قيلت وتامد في الوهابية وسيل عن مستجاب او رجحان بقضه وبينه سببا
 الحكم من البنا الاول بل في ذلك الجواب ليس له ذلك لانه لا لانية له ويجوز لاهل الحلة ان يردوا عديروا
 تباركوا في القبول والقبول لكن هذا اذا فعلوا من احوال انهم انما اذا الرادوا ان يفعلوا من مال
 المسجل ليس لهم ذلك الا بالذن القاصي لان هذا تصرف في الوقف وليس لهم هذه الولاية كذا في
 المراجع الوهابية واساعلم وسيل عن ناظر وقف استدان على جهة الوقف وبنا هذا الوعد ومعه
 على المخرقة وعزل والدين على حاله والمصرف امر الوقف وكان عليه الاداء ولم يرد فعله ووجه
 عين هو طلب اهل الدين فيهم من الكموي الثاني قبل بلزومه اذ ذلك من مال الوقف او بلزومه
 ادائه بما هو باق في ذمة جهة الوقف ام لا الجواب ليس للكموي ان يستدان المرفق على القاصي
 واغلب الاستدانة لاهل مزرعة كالتميز وسر البئر ومخونه ما من القاصي يمكن اقره الشايع
 فاذا استدان على الوجه المذكور فهو ضامن واساعلم وسيل عن امرأة قالت لزوجها مال
 لست لك لو لم يكن مال ملكه وقفا على مصالح اذ اني اذ البتة يكون ما ملكه وقفا لم للجواب
 لا يكون ذلك وقف لكون الوقف لا يصح تعليقه بالشروط على الرواية المستوية المحول عليه واساعلم
 واعلم وسيل عن ناظر وقف لم يكتب في توليته وصاحبه عند فاض بل الحاسبة لازمة لادبي كاتما
 في كل عام ام لا وهذا اذا طلب منه بيان ما دخل تحت يدوه ما مرفد اهل الغنى والولاية مطلوبة
 بكيفية ذمت منه وبقيل قوله بما صرفه ودخله في نفقته ام لا الجواب لست كتابة الحاسبة بالارزعة
 في حوزة عن عمدة ما قضيه وصرفه من مال الوقف ويكتب القاصي منه بالاحكام والمجيب على
 التفسير بيانيا فاما ان كان مرفودا بالامانة وان كان متعاضدا على القاصي على القبيبي سببا
 قضيا ولكن يحضره يومى او ثلاثة وحجوه ومعه انه لم يقر ولا يكتفي منه بالقبول كناية القضية
 ويعمل قوله في الانفاق على مصالح الوقف وان وافق المرفد وانما الحكم عليه كناية القضية
 واساعلم وسيل عن رجل استقر بستانا باجرة معينة اجارة معينة ثم جازى وزاد عليه فاستا
 فقل فعلى زيادته ام لا الجواب لا تقبل بهذه الزيادة من المصنف واساعلم وسيل عن الكموي اذ دفع
 مال مشكورا لرجل مصر ففزع مال الوقف فهل يقضى له ام لا والى ان اسماكم في يده لحن زنا اقرضه

نعم يقضى قال في جامع العضوليين وليس للمرفد كما يدعى مال الوقف والمسجل الامن في عياله ولا اقرضه
 ولو اقرضه ضمن وكذا المستقر من ذكر ان القيم لو اقرض من مال المسجل ليأخذه عند الحاجة ويؤخره من
 اسماكم فلما باس به انه وفي القضية مال القيم اهل الحلة ان يقرض من مال المسجل الامن فافهم
 القاصي مات الامام فقل لا يقضى القيم له اقرض من مال المسجل كما قد فعله من جامع
 العضوليين واساعلم وسيل عن واقف وقف وقفا على اولاده واولاد اولاده ولم وعقبه ثم
 ان مكنوب الوقف ضاع ولم يعلم مقداره ما يقضه كل واحد منهم فقل واحد منهم صادفني على اني
 استحق الوقف كذا بهذه السنة فصادف سنة ثم ظهر مكتوب الوقف فلما اذا انتهت هذه المصادفة
 فهل يكتب الوقف ام لا الجواب نعم على بالمصادفة في اداة للمصينة فاذا انتهت فقل مكتوب الوقف
 واغلب الجواب في حق نفسه لا في حق غيره كما اني فيه شيخ الاسلام فاربح المصينة وفي الغواير الزمنية
 اقر الوقف عليه بان فلا يثبت في الربع دونه وصرفه فقل يصح في حق المقر دون عيني اولاده وذر
 ولو كان مكتوب الوقف مخالف له فلا على ان الوقف رجع ففاسطره وسبها ما قرره المحقق ذكره المحقق
 في باب مستقلى وطال في تقريره واساعلم وسيل في رجل وقف وقفا على ذرية من الظهور تجا
 جماعة واسموا منهم من الذرية فطلب منهم القاصي بينه لشمه لهم بالهم من الذرية وحضر واجاعة
 ستموا بان الناظر على الوقف صرف لهم في بعض كسيف فله يجوز صرف الناظر المذكور من غير اشارة
 لست لهم ومنه اذا استندت البينة لادبي من اليان با منهم من الظهور او من البطون ومنه اذا حكم
 الحكم بغير الدلالة من عيني بيان حكم صحيح ام لا الجواب ما حكم القاصي حيث وقع سبب لشر ايل من
 البيان على صحيح وجوز صرف الناظر لهم كما يكفي في ثبوت كونهم من جملة الموقوف عليهم بل لا بد من بينة
 شرعية تقام على انهم من ذرية من اولاد الظهور على وجه التفصيل ولا عبرة بشهادة الاجمال
 واساعلم وسيل سبغا العلامة الشيخ حبيب الدين عن شخص فزع لولده بوظيفه عاقلا بلما من
 المعلوم فاسر الولاكم فزع لم اخذته المذكورة من حابة والده فوات والده بعد مدة من زنا الفراغ او
 من مباشرة المرفد لم يملك ليقضى المعلوم الولد المباشر لمخدر متعاضدا بانه لا يملك الا بالارزعة
 بغيره وورثه والده في المعلوم المذكور وانهم يستحقون معه ما يحض من مال بغيره الشرعية محقق
 عليه بان والده الفارغ كان يشتم معلوم الخدمة المرفوع بها حتى تنسحق من حيزهم فلهذا يكون
 لهم منه ما يحضهم على زعمهم ارنا عن مورثهم ام لا الجواب نعم ليقضى معلوم الخدمة المذكور
 المرفوع بما للولد بعد ان يكون قد قرره فيها بعد الفراغ من له وللاية المقرير دون عيني ولا

بينة

لم يقبل لها شي فلا يثبت لها لان كلام الواقف يورثه عنه الي انه يعرف لثلاث جهات نصفا ويعرف الباقي لثلاثة
 ويكون فلان المشرط لم يحسن نصفا بجعل له اصاب العرض وثلاثة المشرط لم يال ربع عن المصلحة فاما
 لم يبق بعد استبعاد ذوي العرض من فرضهم شي لم يباخذ المصلحة شيئا وامه اعلم وسيل عن الناظر ان كان له
 اشتقاق في الوقت واجل الوقت لشخص والمستاجر في ذمة النادين شرعي ثم نقضنا الدين بالاجرة بالبيع
 ذكراهم **لا خلاف** اذا كان الناظر مستحقا للاجرة كلها وقت امدته والمدين من جنس الاجرة والوقت لا يصح
 التفاضل باللائق وان كان مستحقا لبعضها ورفض التفاضل بها فالتمس صحيح ايها عندنا ج وعمر ودين
 الناظر وقال ابو يوسف لا يصح التفاضل ولا باس بذكر ما يهد بالمعقولة لهصة الحق فيقول قال
 في الفتاوى المصنف في الكيل بالبيع عليك اسقاط الثلث عن اشتراك بالاقالة والابر لو كان له ما
 على الكيل عندنا وقال ابو يوسف لا عليك ذم ثم قال ما نفسه ثم توفي في المعاصرة ان كان بين المشرط
 على الكيل والموت والتمس التفاضل ما لم يمتد وان كان دينه على الكيل فوجب لظلاله وان كان على
 يصر قصاصا بدين الكيل اما عندنا في موضع فصح واما عندنا فلا خلاف ان الثلث لو صار قصاصا بدين
 الكيل لا يحجب الي قصاص الكيل للموت ولو صار قصاصا بدين الكيل لا يحجب الي قصاص اخر فمقرنا
 لما فيه انه وقال الزبلي رحمه الله ولو كان لغير دين على الكيل تقع اقسامة بغير العقد ولو
 الحق اليه بطريق التفاضل او كان له دين عليه تقع اقسامة بدين الكيل دون الكيل ولو كان
 له دين على الكيل فقط وقعت اقسامة بدينين الكيل للموت لانه فقي دينه على الكيل وان
 عندنا وقال ابو يوسف لا تقع اقسامة بدين الكيل وهو يعني على جواز ابر الكيل بالبيع
 الحق فندم بما يجوز ابراه وكذا تقع اقسامة بدينه وعنده لا يحجب التفاضل وجه النان ان اقسامة
 ابر بعضي فيقتل بالابر لمعني عوض اه وقال الامام محمد الذي الذي يترك في كتاب الغنية بعد ان
 ليس بهذا الذي صلحنا بحط ما نفسه ولو لم يترك المستاجر عن الاجرة بعد قيام امدته بقية الاجرة
 عندنا جرحا وهذا كما نرى صريح في صحة ابر الناظر المستاجر عن الاجرة وصحة التفاضل
 مبني على جواز الاجرة كما مر به الزبلي انما قصد وضع عا ذكر اجوبه واسد اعلم والاعراض
 توفي واخر اذ الشرع في اقسامة شخصته واختيه لانه وبنت المال المهور فادعي شخص ابنيه
 نظر اعلى مسجد وان المتوفى المذكور وقت على المسجد المذكور طاب جناتنا ساعدن اخي
 السمك وصفيه من الخاص ايضا مقدرة لثاني الكفاية واقام بذكر شأهدين من العوام على
 ولكال ما ذكره في الوقت المذكور ان لا يكون انه لم يسجله قبل موت الواقف ولكن ان

الوقت من المتوفى لا يخرج اذ اجري العرف بوقته ما ذكر فالوقت جازي وموت الواقف قبل اثبات
 الوقفية لا يملكها وتودي المهر لدي الحكم وعلم بصحة ولم يرد واسد اعلم وان عن رجل يهد
 وعاف في مسجد ليس بيا من بعضا لمضاوعن جعلهم كتابة غيبة عن القراء وعني هم ومن القراء لم
 يحضر وكتب الغيبة فاطن على داخل بالمسجد وهو مبطل للوظائف الذي بيده ثلث شخصه فاني
 في اامة المسجد المذكور ادعي عندنا ان كاتب الغيبة لم يباين للوظائف الذي بيده وذكر ان المسجد
 تقطع لغيا المتضمن على ان كاتب الغيبة حضور ادياب للوظائف مع وجود من لم يكتم من ناظر وشي
 لم لا واذا قلتم ليعلم ان وصفا واقية البينة عندنا ان الوظيف الذي بيده مسدودة وبني
 كذب المدعي تملي الحكم ان يعايله على كذب وسيل نكيه امانة كذلك وبقيهم عينه ام لا فلا
 لا عليهم كاتب الغيبة حضور ادياب الوظيف والذي لم يمه كتابة من غاب الحكم اديه على
 كذبه وكبرت امانته واسد اعلم وسيل مفت خفي هو لصورته ما فوكم في شخص وقف
 على نفسه ايام حياته وتقالا لثا ركنه شريك ولا يباينهم فيه منازع ولا يباينهم عليه
 متاول فاذا توفاه اسم على ذلك وقفا على عا على الوقف الذي يشرح فيه فيدعي في النظر
 في امره بهارته وشرعيه وكذا وما مضى بعد ذلك يعرف الاولاد الواقف لصلبه ولما كانت
 او كذا وكذا وانما بينهم على المصلحة الشرعية للذكر في حفظ الانثى على انه من توفي منهم
 ومن اولادهم واولاد اولادهم وانما لهم واعقابهم وان سفل عن ولد او ولد اولادهم
 او عتب عاد ما كان جازيا عليه من ذلك على ولده ثم على ولده ثم على عقبه المذكور
 والانثى على الشرط والترتيب المذكورين اعلاه ومن توفي منهم من اولادهم واولاد اولادهم
 ولنا لهم واعقابهم وان سفل من عن ولد واولاد ولد ولنا ولنا واعتق عاد ما كانت
 جازيا عليه من ذلك على اخوته واخواته ان كانوا بينهم على المصلحة الشرعية فاما ان يكن
 له اخوة ولا اخوات عاد ما كانت جازيا عليه على مستحق الوقف المتساويين لربهم حال وفاته
 بينهم بالسوية وعلى انهم توفي من انوفوا عليهم قبل اشتقاقه شي من منافع الوقف
 وترك ولد او ولد اولادهم ولا واعقابهم وان سفل استحق ولده او لاسفل منه ما كان يحق له
 ولده لو كان حيا وقام مقام والده في الاستحقاق ذكر ان كان او انثى على الشرط والترتيب
 المذكورين اعلاه هذه عبارة الواقف رجلى اخره للمعسر والمالكين وبنت الوقف وحكم به
 حاكم خفي المذهب مع علمه بالخطا ثم ان الوقف المذكور راسم في يد واقفه مدة مات الواقف

عن تلك نبات لصلبه وعن ابن أبي ماتي أبوه في حياة الواقف ولم يستحق شيئا من غلظة الواقف في الحياة على بالواقف
الذي مات في حياة الواقف انه موثق عليه حتى يدخل في قول الواقف ومن توفي عن الواقف عليهم ام لا لا بد من قول
الواقف لم يكن موثوقا عليه لانه انذاك لم يكن موثوقا عليه الا الواقف وحده بموثر وقت ذلك على نفسه مدة
حياته لم يترك فيه شرك ولا نيا نزع فيه منافع ولا يتناول عليه فيه متاولا وبموت الواقف كان الابن
مباين لم يصح ان يكون موثوقا عليه فلم يصدق قول من الواقف في موته الواقف ولا بعده حكمه كما خرج
المدعي بموت الواقف لانه الثالث باستحقاقه لم يفضل من ربع الواقف المعني اعلاه بعد الذي شرط الواقف
لعدم عي شجاعت اليه وانقصا ههنا بترك دون بن الواقف المذكور الذي مات بوجه في حياة الواقف على القول
الواقف وما فضل بعد ذلك يعرف الاولاد الواقف لصلبه والاولاد الواقف لصلبه هم نبات الثالث دون ابنه
ولم يمت اباه موثوقا عليه قبل موت الواقف ولا بعده ولم يدخل في قول من مات من الواقف عليهم حكمه شيئا
مستوفيا لشرط الحكم ثم عاين هذا الحكم صحيحا **الحكم** في حال عدم دخول بن الابن في الاستحقاق وان
اختار بقاء الواقف على اولاده لصلبه من الواقف كذلك وان الواقف قال على من مات من الواقف عليهم
قبل استحقاقه في منافع الواقف وترك ولدا او ولدا مستحقا ولده ما كان يستحق ولده لو كان حيا لان
بن الواقف وان كان كذلك عينا انه لا يستحق لان استحقاقه فيها بقاءه في موت الواقف وعند حصول الغاية
كان الابن معدوما والمعدوم لا يوصف بالاستحقاق والغاية وصف تقوم لاهم بن الواقف ذلك بقوله ان لا
يشترك فيه من شاركه فيمن شاركه واستحقاق الفرع مرتب على استحقاق الاصل وحكم احكام بشرط الشرعي وافق
في محله وكسبه على من اجد بن نقيب الاشراف احسن كتحفيق الواقف احكام المذكور على قضاء القضاة وادبه بعد
منه تربية على اربعين داخل التفتيد الذي هو مناهة قبل ما قبله الكافي معتد بهام لا يملكه هذا الحكم وافق
في عمل جهاد الاولاد **الحكم** من الطبلي احكام الواقف المذكور على خلاف الواقف والموثوقين
الابن في بن الواقف الذي مات ابوه بعد صدور الواقفة قبل موت ابيه الواقف فيشارك بقا الصلابة الثالثة
نقيب الغا من الاربع فاما لابن الابن اعني مات ولكل بنت حسب على القول الواقف على الواقفة في عتبة
وبقول مدعي انما توفي عن الواقف عليهم قبل استحقاقه لشي من منافع الواقف وترك ولدا او ولدا مستحقا
او عتقا وان سخط استحق ولده او ولد ولده او الاستحقاق منه لو كان يستحق ولده لو كان حيا وقام مقام والده
في الاستحقاق ذكر انا واني ولما ريب ان اولاد الواقف واولاد ولده وان سخطوا دخلوا في الواقفة غير
انهم لا يستحقون مع وجود الواقف لانهم يحولون لغيره فلو ان الواقف الذي مات في حياة ابيه بعد صدور
الواقفة بعد موته مات بعد دخول في الواقف لكن قبل استحقاقه الا ترى انه لو عاش ولدا الواقف المذكور

لم يموت ابيه لشارك اخوانه الثلاثة لدخوله في الواقفة قوله يقوم مقامه على القول ان لو كان حيا وقام
مقام والده في الاستحقاق وبما القرير ينبغي بطلان ما سنده اليه احكام اخفي في حكمه ما ان لم يمت
الابن الذي مات في حياة والده موثوقا عليه لانه لم يدخل في قول الواقف من الواقف عليه ولم يشرك
لو قلنا ان الاولاد لم يدخلوا في الواقفة حال وجود الواقف كان حكمه هذا الحكم فاذا مات الواقف قد سخطوا
قطعا بما خلفوا يدخلون في حكمه الواقف فلم يكن يسلك الاما وجب في الواقف ان الواقفة تظهر انهم دخلوا
في الواقفة باللفظ السابق ان الواقفة غير انهم لا يستحقون مادام الواقف موجودا وقوله اخفي رحمه الله وعند
حصول الغاية كان الابن معدوما والمعدوم لا يوصف بالاستحقاق فلو كان يرده قول الواقف ان كان حيا فان
بن الواقف وان كان معدوما لم يعد موثوقا عليه لكنه الواقف فنه موجودا وبما الجواب يجب القول عليه والمصير
اليهو ان اخن ان يتبع وانه اعلم **رسيل** العلامة الشيخ عبد الرحمن المرشد في ما صورته ما قول مولانا مفتي
المسكين وموضع مشكلات الدين اخرج ابو جوده الاسلام والمكسب ولا زالت قرا وتنتشر على اياه
والناقلين الا قالت احدى في حديثها في من شرطه في علي الفرع الاول بن اولاده وهم عموه سليمان وعنتية
الاخوة الاشقا المذكورين في حفظ الكاشي ومات المذكور اولاده ابيه المذكورين في حفظ الكاشي
فاذا لم يكن له اولاد ففسيه لاخته لابي المذكور دون الاناث فاذا لم يكن له اخوة ذكر ففسيه لاولاد
لخته المذكور فاذا لم يكن له اولاد اخوة ذكر وكان نصيبه لاخته الاناث مطلقا وماتت التي كان
نصيبها الشقيقة ماتت فان لم يكن لها شقيق فلا اخوة لاسيما المذكور فاذا لم يكن اخوة لاسيما فلا دخل لاختها
الاختا المذكور فاذا لم يكن لها اولاد شقيق ذكر كان نصيبها لاولاد اخوة لاسيما المذكور فان لم يكن لها اولاد
لخته لاسيما المذكور كان نصيبها لاختها الاناث مطلقا بهذا الحكم الطبقة الاولى واظهره الطبقة الثانية
هي اولاد محمد المذكورين في حفظ الكاشي في عينا الدار المعنوم شرطها وماتت المذكور ولها ذرية نصيب
لاولاده المذكورين في حفظ الكاشي فاذا لم يكن له ذرية فلا اخوة للاختا المذكور ولا اخوة لابي المذكور او
لاولاد اخوة الاشقا المذكور ولا اخوة لابي المذكور ولا ولا اخوة الاناث المذكور والانا
مطلقا على الترتيب المذكور في الطبقة الاولى بمكة اللفظ مكتوب الواقفة ماضيا فانما ان سلمات
وعنتية الاخوين الشقيقين توفي في حال حياة شقيقتهما محمد واستحق ما كان يستحقه في الواقف بالشرط المذكور
ثم اشغل بعد بهما محمد وليس له اولاد ذكر ولا اخوات لاسيما ومحمد الاخوة لاسيما المذكورين في حفظ الكاشي
محمد من جهة شقيقه سليمان وعنتية لعلامة اذا ماتت الانثى كان نصيبها لشقيقها ولم يكن لها نصيب
اذ ذلك سوى محمد وقد مات محمد عن عينا ولد ذكر وهم اخواتهم لاسيما فاستحقوا الواقف لوجودهم في الطبقة

لاد

س

الاول دول بنت محمد التي هي في الطبقة الثانية فهي بمنزلة اولادهم المولود وتخرج بنت محمد ليس لهم دخول
 حتى ينفوا البتة الوجود بمحل التحقيق ولستحق بنته ما كان يستحق والد بها يقطع النظر عن الملا الذي اصابه
 من شقيقته المذكورة وان اقلتم باحرام البتة فهي احرامها مطلقا من الوقت حيث لم تكن ذكر اولي استحقاق
 عنها فقط لان استحقاق والدها الموقوف عليها من ابيه واذ اقلتم مطلقا فافيد في قول الوقت ما في
 الذكر وفيه فخصيصه لا ولادته للذكر مثل حظ الانثيين من ان البتة المذكورة من ذرية محمد وكيفية
 الاخوة لآب الدخول في نسب سليمان وغنيمة وقد جزم محل التحقيق واستقل بمنزلة في حال حياته كان
 لم يكونوا اقربا من اجورين **والجواب** ليس للاخوة لآب الدخول فيما استقل به محمد شقيق سليمان وغنيمة
 حسب ما في الوقت لان استحقاقهم حصتها مشروط بعدم وجود التحقيق واما عند وجوده فلا وجه
 استحقاق حصتها لشيء مما جزم مات استقل بنصيبه منها من نصيبه الاصلي الي بنته حكم قول
 للوقت وميت مات الذكر وله اولاد فخصيصه لا ولادته واجمعة والذكر في لفظ الاولاد يلفظان
 في ذك وبالمعنى لهما في عبارات الواقفين جري على عرف لفظ نصيبه سابق على نصيبه الاصلي ونسبه
 الصابي اليه من لغيره لانهما لانهما استقل به نصيبه فينتقل بعده الي بنته ولا ياتي في ذلك قوله
 للذكر مثل حظ الانثيين لانه محمول على ما لو وجبوا تحت طين واما عند الاقراد فخصيصه اليه اعم ولو لم يثبت
 كما يشا ويؤيد في الذكر فقط والانا فمقتل عند وجودهم غير تحت طين وليس لاحوة محمد من اي خطين
 ذكرهم وجود بنته وموت محمد عن غير ولد ذكر لم يكن موجبا لاستحقاقهم حيث ان الوقت لم ينفذ اتفاق
 محل الي ولده بالذكر اذ انقرض هذا المصروف للوقت المذكور المستحق له من اعماءه من غير دون لحيته لآب
 واسم اعلم ويل بما هو من موقوف في وقت خلا عي اولاد بنو شقيقته الخلائقي للذكر مثل حظ الانثيين
 وهي بنت الذكر فان كان له اولاد فخصيصه لا ولادته فان لم يكن له اولاد فخصيصه لحيته لآب الذكر وفي
 ما استلاني كان نصيبها شقيقته فان لم يكن لها شقيق كان نصيبها لاحوتها المذكور وبعد ذلك ما استلاني
 الشقيقات المذكور كان استقل بنصيبها الي شقيقته المذكور بشرط الوقت ثم مات ذلك الشقيق من بنت
 واحدة واخوة لآب بنتي ينقل الوقت جميعه للاخوة المذكورين ام البتة المذكورة ام يفضل فاليها نصيب
 ايها **الجواب** ان نصيبه انتقل اليه من شقيقته وما سنده مع الاطلاق اسم النصيب على الجميع
 ويؤيد الاول تعليق الحكم يعرف على المفضل على وجود الاولاد بل ينفذ الجمع فيجب عليهم وهو مستغنى
 وتظهر قول خلاصة رجل وقت صنعة عي وليه وقال هي صدقة موقوفة فاذا انقرضت هي عي
 اولادها بما ابد اما تاسلوا قال الشيخ الامام ابو بكر جليلي الفضل اثر اخر وقت لها اي ولو وقف الي

اولادهم

اولادهم وسماهم اي وبالثانية اتي بعني العلم خلا لا ولاد علي اجنس لقول خلاصة لو قال ابراهيم بن مرقوق
 علي ولدي واو لاد ب يعرف الي اولاد ولادته ابا ما تاسلوا ولا يعرف الي الفرض الا ولو ان في الوالد بعد
 قوله فخصيصه لا ولادته اذ الوقت للذكر مثل حظ الانثيين لم يكن الوقت جازيا لم يجرم من وثيرة زيدا
 اتي به الفقي الاول فارماني الصورتين بان الاول لا مانع منها من عي الاولاد عي كس خلق الثانية
 ثم قال ولا يخل بانفراد الذكر لاننا نقول للذكر مثل حظ الانثيين في مكان استحقاقه بموتها اولي
 خلاف الثاني ولا يخل بالاجتماع المنع لفران محلي علي اجنس لا يوجب التخصيص لغير معنى ما افراد
 ذلك اجنس حثي فيه كلمة للذكر مثل حظ الانثيين بالنسبة لكل ما صدق عليه الكلمة الكاملة
 لاجنس واحدا كان او اكثر كيف وقد قال نفاي ورحم عليكم صيد البر الآية وهو يوجب لغير علي اجنس
 وللباق في ترحم الصيد الكثير وقد بينا بان النظر الي قوله للذكر مثل حظ الانثيين يوجب حرمان الاولاد المتقديين
 اذ كانوا اكمل نورا واناءا وتاكثيب الشك ما استشكله لان كون الذكر اصلا غاي هو في الطبقة
 الاولى فان جمع اهلها سمون مقيون خلاف حكم فان لم يدخلوا في الوقت لا يقول وميت مات الذكر
 منهم في جمع فيهم اليفاد هذا اللفظ وقد قال بايجاب المقادير في الذكر والاني وهذا كله بناء
 على ما قلناه سابقا من ان هذا من قول لفظ الاولاد علي اجنس ولو خلا وعبر بها السابقة لقطع
 الجزم ما قل سعي الجمع واذ لم يحصل سميها في الاخرة اي لم يجرعون كالبتة وليس الوقت بمنزلة
 من الطبقة افقوا لافضل انما لم يحصل سميها في الاخرة اي لم يجرعون كالبتة وليس الوقت بمنزلة
 المذكور الي بنت الشقيق الموقوف دون اخوته بحكم شرط الوقت حيث قال وميت مات الذكر فان كان له اولاد
 فخصيصه لا ولادته وانما في عبارات الواقفين محمول على اجنس الفاعل في الجملة فيه محمول باعل
 فان الفرض لم عادة ارادة سوق النفع الي اولادهم ولو انقضى في واحد بل واحدة فستحق البتة المذكورة
 جميع ما كان لها اصلها كما انتقل اليه من نصيبه عليه بعد ميرورته اليه ولا
 مهور في الكلام عليه عي لعل عليه وتايد السال القول الاول بتعلق الحكم عي وجود الاولاد بل ينفذ الجمع
 فادفع عا ذكرنا هنا وعلم اي منه جواب عي واما اذ لم يحصل معنى الجملة في الاخوة فاذا يكون
 الحكم حكم استحقاق الولد منهم بل يستحقه الاكثر منه عي فرض وجود العين ما ذكرنا من الطقة في الاولاد
 ولا عزم البتة اي عي فرض ان في عبارة الواقف في صورة انتقال الاستحقاق الي الاولاد المذكور
 حظ الانثيين يعني ما هو على اعضاء جميع الارشع المذكور الواحد عند الانفراد عن الانثيين المتفوض
 علي مشترك كعها بالصنفين نصيب كل واحدة منهما عند الاجتماع مهم في قوله نفاي يؤيد سميها الآية

فانما

ضم

فمعدن في ذلك هو الثاني الذي في به بعض العمل على الاول ولا يدعي كبحسب ما بينا انما واما الاحتمال الثالث
 المتضمن في ما كان لاسيما اصالة فينتقل اليها بعد وما الى اليه من حقيقة فلا ينتقل قديم من معدن
 عبارات الواقع فينتقل اليها بعد وما الى اليه من حقيقة فلا ينتقل قديم من معدن
 فاذا اورد مع الانية عند انفراده يكون اولي ما يلي بالمثل بل هو في جانب الانية اذ لا يورث مع مجرد الدكر
 ضمن الامر ان يكون اولي وحيث علمت قول المذكور من هذا الانية على فرض وجوده على ما ذكرناه انما لم يبق
 للمالك المتكوير رد واما في المسألة فمفهوم في الاوقاف والوصايا انما لا يورث لغيره من الاخرة عند عدم حصوله
 سماعا فيهم بما ذكرنا من القامعي فيهم كالاولاد ووقولهم على ما لا يحل في الاغراض الواضحة واسم بجانته
 ونعالي اعلم بالصواب اهر من تذكره الحبيب المتكوير رحمه الله تعالى في قوله **فلا يورث** يتعلق بالوقت وناظره
 منها الناظر ان الغالبه وارباب كبحسب لا يبق قول ولا يبق في عينه اذا خلف بل يكون ذلك خاتمه من حيث
 به المزلو العين لم يشرع في حقه الا اذا كان قوله مقبولا بل ان كذب الله فلا يشرع في حقه لان الاما تقدر ان
 ولجانه وتظهرت وح الفاعل على ما عليه ارباب كبحسب في الغلة المستحقة في حارة الوقت دون ما دعاه
 الناظر الا ان يوافق قول قوله ارباب كبحسب ويحل بوجه مع اليمين عليه على ما عليه كالمسألة واما الوقت اذا
 كان قابلا على اصوله وحفرة الغلة بيد محالة اقمها على المستحق وعلى الرسم المتداول وجماعهم مرعا
 ان الوقت يحتاج للحجارة ونزاع كلهم او بعضهم في ذلك فلا يكون القول قوله بل انشر ارباب كبحسب في الوقت
 فان قالوا انتم تحتاج للحجارة وقت ولا لا التفات الي من فانهم من المستحقين في ذلك وان قالوا بانها تحتاج
 اليها يظهر ان قول الناظر اما هو عن هو اوجبه على كل فضل الوقت على المستحقين عن استحقاقهم ولا
 به فيكون بعد خاتمة بئسك وبئس الخافي العزل على وجه الوجوب واما الناظر اذا فهم بعض المستحقين
 فبقا بوجه به الوقت وفيما يعرفه على العمارة فله ان يأخذ عليه اسنفا وبئس الخافي بئسك بئسك بئسك بئسك بئسك
 الحين واسم اعلم **مسألة** الرضي الوقت لا يورث اكثر من ثلاث سنين واسم اعلم **مسألة** بالانقطاع في الحجارة
 الفاسدة يورث لغيره للكل واسم اعلم **مسألة** اجرة المثل يعم من الطين والجواهر اذا كان مما لا او بما يأخذها كتركيب
 بشرط المثلثة واسم اعلم **مسألة** الحارة بعد الحارة من المستاجر الاول ففي الاول واسم اعلم **مسألة**
 الناظر على الاقالة بشرط ان تكون جهة الوقت ولا ان لا يكون العاقبة ناظر اقله وان لا يكون الناظر فعل
 الاجرة واسم اعلم **مسألة** المستحق اذا لم يكن ناظر لم يسر له ولاية الايجار واسم اعلم **مسألة** لا يورث الدور
 في الوقت اكثر من سنة الا الحاجة فحقه ز يعقود من ردة واسم اعلم **مسألة** اقل الناظر على الوقت يحسن
 صحيح واسم اعلم **مسألة** ليس لاحد الناظرين ان يستقر بانقراده في واسم اعلم **مسألة** اجارة الناظر

من نفسه لامن الغاه في بعضهم منها وبعضهم جوزها بشرط ان يكون جيل الوقت واسم اعلم **مسألة**
 لا يقبل قول الناظر الا في ما هو من قبيل جيل الوقت من نفسه بشرط وقتا بصفة الاجارة كانت
 الاجرة في ذمته ولا يقبل قول في رد ما الى مال الوقت الا في سببها قال بعضهم كقاضي خاف عن عهد القد
 حال البيت وانقضى في حارة نفسه ثم وضع مثل ما وضع ذلك لا يبر اهر واسم اعلم **مسألة** من انتفع
 بالوقت من عين اجارة يراه اجرة المثل واسم اعلم **مسألة** اذا مات المستاجر وانقضت الاجارة
 بعونه ثم انتفعت الورثة بالعين مدة فانه يلزمهم اجرة المثل تلك المدة واسم اعلم **مسألة** اذا
 وفقت الاجارة باجرة المثل ولم ينقل اجرة المثل عن عامة الناس لا تقبل الزيادة واسم اعلم **مسألة**
 اجارة الناظر بدون اجرة المثل على التيقان فيعين صحته ويلزمه كس جرة المثل على ما صح
 الامام المتخاف من ان المستاجر بدون اجرة المثل لا يكون غاصبا ويلزمه اجرة المثل كالخا الاساق والناظر
 وعين بما واسم اعلم **مسألة** ليس للقاضي ان يوجر الوقت الا اذا لم يكن له متول او كان واسع
 عن الاجار ومنه المثل كلا الاساق وشي خاف قال اغا عليك الاجارة المحوي والقاضي واسم اعلم
مسألة الناظر اذا اجارة صحته باجرة المثل على له عليه دين وقاصصة فالتقصة صفة صحته
 قياسا على ما قاله في الجزئية في الوصية من ان الوصي لو باع مال اليتيم على له عليه دين بغير فضا
 فله الناظر اذا اجار في الوقت من له عليه دين يكون فضا عما ي وان لم تقع المقاصصة فكيف
 اذا امره بالمقاصصة اي ويلزمه بدل الوقت واسم اعلم **مسألة** اجارة اجرة الوقت بدون اجرة المثل
 على التيقان فيه لا يجوز وان صدرت من السخي للوقت بانقراده اذا كان ناظر اما فيه من نقر بعض الوقت
 على المقصا في الحال فيكون الفساد من هذه الجهة ايها واسم اعلم **مسألة** اذا اعرض عارض من التمتع
 بالعين كحجرة سقط الاجر واسم اعلم **مسألة** اجارة المثل اذا انتقلت في المدة فضا رواية يبرق لا ينفذ
 المعقد وجرم بئسك في الاساق مقنرا عليه وعلى رواية بشرط الطلوع لا ينفذ ويجوز في وقت
 الفسخ يجب الحسي ورجح ذلك في حان واسم اعلم **مسألة** زيادة الاجارة لا تقبل اذا زادت عند
 الكل حتى لو زاد واحد او اثنا فقت لا تقبل واسم اعلم **مسألة** المورج اذا اقل الاجرة ثم نقصت الاجارة
 رجع على من اجره **مسألة** الناظر كالكيل ويؤدي مثل البيع والايجار في حقوق المعقد انما رجع اليه
 من تسليم المبيع والمطالبة بالثمن والاجرة والرجوع عند الاستحقاق وصحة الابرار ان الناظر ولو كليا
 والوصي اذا با شر العقد فانه لا يقي برأيه يبي من مال الوقت لو اليتيم او المولى لان الحق للرجوع
 اليهم واسم اعلم **مسألة** اذا انقضى الناظر مع شخص على اجارة ثم انقضى مع شخص اخر على اجارة

زينة

